التحليل النحوي
عند ابن هشام الأنصاري

الدكتور
وائل الحربي

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

الركوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابنِ هِشَام الأَنْصَارِيّ

مَكْتَبَةُ
لِسَانِ العَرَب
رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com

التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابنِ هِشَام الأَنْصَارِيّ

الدكتور
وائل الحربيّ

الطبعة الأولى
2016م - 1437هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

للنشر والتوزيع

رقم التصنيف: 415

التحليل النحوي عند ابن هشام الانصاري

د.وائل الحربي

الواصفات: قواعد اللغة /اللغة العربية//

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/5/2305)

ردمك ISBN 978-9957-76-445-6

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – الأردن – العبدلي – شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية – مجمع الرضوان التجاري – رقم 118

هاتف 4611169 6 962+ هاتف 4616436 6 962+ فاكس 4616435 6 962+

ص.ب 926141 عمان 11190 الأردن

E-mail: info@daralredwan.com

www.redwanpublisher.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر.

All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced. Stored in a retrieval system. Or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

الإهداء

إلى

مصدر ما أملك .....

إلى الذي يَملكني وما أملك

الذي أرضعني حبَّ العربيّة

فأوقفني في الحرف وقال لي:

الحرف

الحرف

الحرف

عاشق الحكمة .. .. أبي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**11**
التّمهيد: التّحليل النّحويّ: تعريفه ونشأته	**17**
الفصل الأول	
أصول التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري	
أصول التّحليل النّحويّ.....	41
التّحليل النّحويّ والإعراب عند ابن هشام.....	43
الأصناف النحويّة عند ابن هشام: أشكالها وأسسها.....	65
الأصول الفكريّة للتّحليل النّحويّ عند ابن هشام	106
طريقة التّحليل النّحويّ عند ابن هشام	114
التّعبير التّحليليّ عند ابن هشام.....	127
الفصل الثاني	
أدلة التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري	
أدلّة التّحليل النّحويّ	143
دلالة المعنى على التّحليل النّحويّ	148
معارف المُعرِب اللّغويّة وأثرها في التّحليل النّحويّ.....	167
ضوابط الصّناعة النّحويّة.....	173

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأدلّة اللّفظيّة في التّحليل النّحويّ 177
الأدلّة التّركيبيّة في التّحليل النّحويّ 209

الفصل الثالث

وسائل التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري

وسائل التّحليل النّحويّ 271
الوسيلة الأولى: الحذف 275
الوسيلة الثّانية: الزّيادة 308
الوسيلة الثّالثة: التّقديم والتّأخير 318
الوسيلة الرّابعة: المشابهة 324

الفصل الرابع

التعدّد في التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري

أسباب التّعدد في التّحليل النّحويّ عند ابن هشام 347
مواضع التّعدد في التّحليل النّحويّ عند ابن هشام..... 382
تعدد التّحليل النّحويّ في الكلمة 382
أولاً: تعدّد التّحليل النّحويّ في الاسم 383
ثانياً: تعدّد التّحليل النّحويّ في الفعل 406
ثالثاً: تعدّد التّحليل النّحويّ في الحرف 410
تعدّد التّحليل النّحويّ في الجملة 422

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أولاً: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة 422
ثانياً: الجملة الكبرى والجملة الصغرى 432
ثالثاً: جملة لها محلّ من الإعراب أو لا محلّ لها من الإعراب 435
رابعاً: الجملة الإنشائيّة والجملة الخبريّة 445
تعدّد التّحليل النّحويّ في شبه الجملة..... 446

الفصل الخامس

التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ: اتّجاهاته وتطوّره

اتّجاهات التّحليل النّحويّ عند ابن هشام..... 453
التّأليف النّحويّ عند ابن هشام من قواعد النّحو إلى قواعد الإعراب 484
نقد المُعربِين: تقويم ابن هشام للتّحليل النّحويّ 543
الخاتمة 583
المصادر والمراجع 589

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المقدّمة

الحَمْدُ للهِ الَّذي هَدَانا لِحَمْدِه، وَجَعَلَنَا مِنْ أَهْلِهِ، لِنَكُونَ لإحسانِه مِنَ الشَّاكِرِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علَى خَيْرِ خَلْقِهِ أجمعين؛ نَبيِّنا وَسَيّدِنا وَحَبيبِ قُلوبِنَا مُحَمَّدٍ، وعلَى آلِ بَيتِهِ الطَّيبينَ الطَّاهِرين، وأصْحَابِه الغُرِّ المَيَامِين المُنْتَجَبين.

وبعدُ، فقد تركَ النحويُّونَ العربُ تراثًا علميًا قيّمًا في دراسة نحْو العربيّة، وقد اتَّخذ هذا التُّراثُ النَّحويُّ مَسارَينِ يكمل أحدُهما الآخرَ ويصبُّ في خدْمتِه؛ تَمثَّلَ المسارُ الأول منهما في الدرْس النّظريّ لنظام الجملة العربيّة، الذي كان يسعى إلى وصْف الأنماط التركيبيّة التي تتجلّى فيها هذه الجملة؛ وهو ما أسفر عن تكوين منظومة معرفيّة لسانيّة اتّخذت صورة قواعد نحويّة. في حين أخذ المسارُ الثّاني يُعْنى بالدَّرس التطبيقيّ؛ فيجعل من النصوص اللغويّة المختلفة ميداناً له، يقف في تراكيبها النحويّة على مصاديق عمليّة للقواعد النظريّة. وقد حظي هذا القسم التطبيقيّ باهتمامٍ كبيرٍ مِن علماء العربيّة، يدلُّ عليه ما وصل إلينا من كتب في التطبيق اللغوي؛ سواء في ذلك ما كان منها خالصاً للإعراب، أو ما كان الإعرابُ فيها مَطلباً عارضاً.

وبمرِّ الزَّمن، ازدادتْ عنايةُ النحويين القدماء بالدَّرس التَّطبيقيّ؛ إمَّا تقرُّباً إلى الله سبحانه وتعالى بإعراب النّصوص الدِّينيّة كالقرآن الكريم، والحديث النَّبويّ الشَّريف، وإمَّا تلبيةً للحاجة التعليميّة التي تتطلّب اختبارَ مدى فهْم المُتعلمين للقواعد النَّحويّة عن طريق التَّحليل النَّحويّ التَّطبيقيّ.

وإذا تأمّلنا في صيرورة الدَّرس النَّظريّ للنَّحو العربيّ وجدنا أن النحويين -بعد أن درسوا العربية ووضعوا لها القواعد والضوابط- أعادوا النظر في عملهم وحاكموه بحثاً عن نظامٍ فكريٍّ يَحكمُ العَقْلَ النحويَّ في رحلتِه بينَ الاستقراء والاستنباط وتقرير القواعد، فتمكّنوا من التوصّل إلى علم أصول النَّحو.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذا الأمر يكاد ينطبق على الدَّرس التَّطبيقيّ التَّحليليّ في النَّحو العربيّ؛ ذلك أنّ بعض النَّحويين العرب أعادوا قراءة هذا التُّراث التَّحليليّ قراءة دقيقة وبعين ناقدة وفاحصة ليستخلصوا منه الأصول الفكريّة الضَّابطة لإجراء التَّحليل النَّحويّ، ومن ثم تمكّنوا من التَّوصل إلى علم أصول التَّحليل النَّحويّ، الذي يُفتَرَض به أن يؤديَ وظيفةً مُهمة توازي ما يؤديه نظيرُه: علم أصول النحو.

وقد حَظِيت أصول النحو باهتمامِ كثيرٍ مِن الدارسين المُحدَثين، فظهرتْ دراساتٌ كثيرة في هذا الباب، منها ما عالج أحد أصول النَّحو مُنفرداً ومنها ما عالج أصول النَّحو مُجتمعة، ومنها ما درس هذه الأصول عند مذهبٍ نحويّ أو شخصيّةٍ نحويّة، وغير ذلك من الدِّراسات؛ إلا أن أصول التَّحليل النَّحويّ لم تجد الاهتمام السَّابق نفسه على الرَّغم من أهميتها وكبير فائدتها للمُعلِّم والمُتَعلِّم، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث والحاجة إليه، لأن الهدف منه هو الكشف عن أصول التَّحليل النَّحويِّ والمنظومة الفكريّة الحاكِمة لهذه الأصول، مِن أجل تيسير الإعراب على الدَّارسين والمُتعلمين. وقد اخترنا واحدًا من أهم أعلام النَّحو العربيِّ، وهو ابن هشام الأنصاريّ (ت 761 هـ)، ليكونَ تراثُه النَّحويُّ ميداناً لهذا البحثِ ومُنطَلَقًا نحْوَ تقديمِ قراءةٍ نَحويَّةٍ مُعاصرة؛ غايتُها الوقوفُ على قضايا التَّحليل النَّحويّ ومشكلاته الّتي على المُعْرِب أنْ يكونَ عارِفًا بِمَرجِعياتِها الفِكريَّة التي أنتجتها ومُلمًّا بِجَوانبها المُختلفة، وصولاً إلى رَسْم السُبُل العِلْميّة التي توضِّح ضوابطه، وتكشف عن قوانينه وقواعده.

وقد وَقَعَ اختياري على ابن هشام الأنصاري؛ لأنّه نحويّ استوعب النَّحو العربيَّ وتمثّل آراء السابقين دارساً ومدققاً محققاً، فهو عاش في عصرٍ بَلَغَ فيه الدَّرس النَّحويّ مرحلة عالية مِن الاستقرار والنّضج في المنهج والعَرْض والمصطلح، حتَّى إنَّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كثيراً مِن مراكزنا العلميّة والتّعليميّة تعتمد –اليوم– كتبَ ذلك العصر في التعليم، كشروح ألفية ابن مالك المختلفة، وبعض كتب ابن هشام، وغيرها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ في تراث ابن هشام ما يدلّ على عنايته بقضايا التّحليل النّحويّ والبحث فيها، حتَّى ليمكن القول إنَّ عَمَلَه، في هذا الباب، يُشْبه عَمَلَ ابنِ جنّي أو عَمَلَ أبي البركات الأنباريّ في درْسهما أصولَ النّحو. ولم يمنعنا من إكمال هذه الدراسة ما وجدناه –بعد إنجاز قسْمٍ كبير منها– من بحثٍ للدّكتور عبد الحميد السّيّد بعنوان (التحليل النحويّ عند ابنِ هشام الأنصاريّ) في كتابه: دراسات في اللّسانيات العربيّة، بسبب منهج هذا البحث واقتصاره على الجملة، ولاختلاف المُنْطَلَق وطريقةِ المُعَالجة بين البحث المذكور ودراستنا هذه.

وقد جمعتُ مادة البحث ثمّ أخذت بدراستها وضمّ الأشباه إلى بعضها، على وفق طبيعة المادة وتوجّهات ابن هشام في التّحليل النّحويّ، وفي ضوء ما يقتضيه منهج البحث اللّغويّ، وبذلك انقسم البحث على خمسةِ فصول يسبقها تمهيد، وتتبعها خاتمة.

فأمّا التمهيد فوقفتُ فيه على التّحليل النّحويّ، إذ عرَّفتُ مفهومَه، ونشأته، عند أهم أعلام العربية القدماء.

وأما الفصلان: الأول والثّاني فقد استرشدتُ فيهما بِعَمَلِ العلّامة الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه (التحليل النحوي: أصوله وأدلته)، فجعلتُ الفصلَ الأولَ بعنوان: أصول التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، وتضمَّن مفهوم الأصل والتّحليل في اللّغة والاصطلاح، وعلاقة التّحليل النّحويّ بالإعراب، وأشكال التّصنيف النّحويّ عند التّحليل، وأسس هذا التّصنيف أو معاييره، وعناصر التّحليل

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وطريقة إجرائه ومراحله في ضوء ما وضّحه ابنُ هشام. كما وقفت فيه على التّعبير التّحليليِّ عنده.

وجعلتُ الفصل الثّاني لـ(أدلة التّحليل النّحويّ عند ابن هشام)، وتناولتُ فيه مفهوم الدّليل لغة واصطلاحاً، والأدلّة التي برزت في آثاره، وهي: دلالة المعنى على الإعراب، وأثر ثقافة المُعرِب في التّحليل النّحويّ، ودلالة الصّناعة اللّفظية بجانبيها اللّفظي والتّركيبي، مع البيان عن الأدلّة الفرعيّة لكلٍّ منهما، ممّا عرض له ابنُ هشام ومثّل له.

وخصصتُ الفصل الثالث لـ(وسائل التّحليل النّحويّ عند ابن هشام)، فبيّنتُ مفهوم الوسيلة في اللغة والاصطلاح، ثمّ بسطتُ في باقي الفصل الوسائل التي برزت عند المؤلِّف، وهي: الحذف، فكشفتُ عن شروط تقديره وأدلّته وأولويّاته ومواضعه، ثمّ درستُ الوسيلة الثّانية وهي: الزّيادة، والوسيلة الثّالثة، وهي: التّقديم والتّأخير، ثمّ الوسيلة الرّابعة، وهي: المُشابهة، فأوضحنا أشكالها ومظاهرها المختلفة.

وتناولتُ في الفصل الرّابع: (التّعدّد في التّحليل النّحويّ عند ابن هشام)، وقد تضمّن تحديداً لمفهوم التّعدّد في التّحليل، وألفاظه عند ابن هشام وأسبابه. ثمّ فصّلتُ القول في مواطنِه كما وجدتها عنده، مُتّبعاً في ذلك تصنيف ابن هشام الكلامَ عند التّحليل إلى: الكلمة، والجملة، وشبه الجملة.

ورَصَدَ الفصلُ الخامس اتّجاهات التّحليل النّحويّ عند ابن هشام، ومدى تطوّر التّحليل النحويّ في مؤلّفاته المختلفة، ثم تناولَ المبحثُ الأخيرُ مِن هذا الفصْلِ أثرَ ابنِ هشام في تقويم التّحليل عن طريق انتقادِه توجيهاتِ المُعربين السَّابقين وآراءهم.

وقد انتهيتُ، بعد ذلك، إلى الخاتمة التي ضمّنتها خُلاصةً للبحث وأهمّ نتائجه.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد اتّخذت منهجاً وصفياً، يقوم على عرض الظاهرة المدروسة عند ابن هشام، وتحليلها، مع محاولة البحث عن أصولها الفكريّة عند النّحويين السّابقين ما أمكن، وذلك سعياً إلى خلْقِ رؤيةٍ واضحة تُفْصِح عن موقعِ عَمَلِ ابن هشام وقيمتِه من عَمَلِ السابقين وجهودهم.

أما مصادر البحث فهي –بالإضافة إلى آثار ابن هشام التي كانت عماد الدّراسة ومادّتها– كتبُ النّحو بالدّرجة الأُولى، يُزاد عليها كتب إعراب القرآن وتفسيره، وشروح الشّعر وغيرها ممّا تكفَّلت قائمة المصادر بذكْره.

ولا يفوتني، هنا، أنْ أتقدّمّ بالشُّكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدّكتور علي ناصر غالب المُشرِف على هذا البحث؛ فهو لم يألُ جهداً في تقديم العون والإرشاد، فاللهَ أسأل أن يبقيَه لنا ذخراً وللمتعلمين هادياً.

وائل الحَربيّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التمهيد

التحليل النحوي: تعريفه، ونشأته

التّحليل، لغةً: هو مصدر قياسيّ على زنةِ: (تفعيل) من الفعل الثلاثي المزيد: (حلّل، يُحلّل)، الذي يعود إلى الفعل الثلاثي (حلّ)، و(حلّ) الشيء، أي: فتحه وفكّه. جاء في تهذيب اللغة: ((الحلُّ: حلّ العقدة، يُقال: حللتها أحلّها حلّاً، فانحلت))[1]، واكتفى الصاحب بن عباد (ت 385 هـ) بذكر هذه العبارة، ((وحللت العقدة فانحلّت))[2]، للدلالة على الفتح والنقض وإزالة الارتباط من العقدة، كما هي الحال عند الأزهري (ت 370 هـ) في نصه السابق.

وجاء في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت 395 هـ) ((الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلّها عندي: فتح الشيء، لا يشذ عنه شيء))[3]، وأغلب الظن أن اللغويين قد استمدّوا عباراتهم في تفسير هذه المادة من النص القرآني، إذ ورد فعل الأمر منه في قوله تعالى ﴿ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴾ طه: ٢٧ - ٢٨. وقد شرحه الراغب الأصفهاني بالقول: ((أصل الحلّ: حلّ العقدة.... وحللت: نزلت، أصله من حلّ الأحمال عند النزول، ثم جرّد استعماله للنزول، فقيل حَلَّ حلولاً))[4].

(1) تهذيب اللغة، الأزهري: (حلّ) 280/3.
(2) المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد: (حلّ): 2/ 314.
(3) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس:(حل) 20/2 . وينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: 1/ 474.
(4) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: (حلّ) 251. وقد استعمل ابن سيده التحليل في مقابل التركيب في مقدمة معجمه: المحكم والمحيط الأعظم 1/ 39، قال: ((وَهل يقوم بانتقاد هَذا النَّوْع إلّا مثلي، من ذوي الحِفْظ الجَليل، والاضطلاع بعلم النَّحْو وصناعة التَّحْليل)).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قال ابن منظور (ت 711 هـ) إنّه من ((حلَّ العُقدة يحلُّها حلّاً: فتحها ونقضها فانحلت. والحلّ: حل العقدة))[5].

أما الزبيدي (ت1205هـ) صاحب معجم تاج العروس فقد نقل كلام الرّاغب الأصفهاني السابق بنصه[6].

وقد ذكر اللغويّون القدماء دلالات أخرى كثيرة، يدور معظمها في فلك هذه الدلالة؛ يصبّ فيها، أو يتفرع منها. من تلك الدلالات ما نجده في تحليل اليمين عند أهل الفقه مثلاً، وَرَد في لسان العرب: ((وحلّل اليمين تحليلاً وتحلّةً، وتحلّاً.... كفّرها... وأصل هذا كله من تحليل اليمين وهو أن يحلف الرجل ثمّ يستثني استثناءً متصلاً باليمين غير منفصل عنها.... ومنه قول كعب بن زهير[7]:

تخدي على يسرات ، وهي لاحقة بأربع ، وقعُهنَّ الأرض تحليلُ

.... أي قليل، كما يحلف الإنسان على الشّيء أن يفعله فيفعل منه اليسير يُحلّل به يمينه....))[8]. ومن هنا صار للفظ (التحليل) معنى اصطلاحي متميز في الشرع، فمعناه الاستثناء أو الكفّارة التي تحلّ الارتباط والتّرتب بين اليمين والعقاب[9].

وقد عدّها المعجم الوسيط مُحدثة جاء فيه ((حل العقدة- حلاًّ: فكّها، ويقال: حلّ المشكلة ونحوها. والجامد: أذابه. والكلام المنظوم نثره... حلَّل العقدة: حلّها،

(5) لسان العرب، ابن منظور: (حل) 3 / 300.
(6) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: (حل) 7/ 283.
(7) ديوان كعب بن زهير: 87.
(8) لسان العرب: (حلل) 3/ 299.
(9) ينظر: التحليل النحوي،أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة: 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والشيء: رجعه إلى عناصره. يقال: حلّل الدم، وحلّل البول. ويقال: حلّل نفسية فلان: درسها لكشف خباياها (محدثة)))[10].

وقد انتشرت أبعاد هذا المصطلح في ميادين العلم المختلفة، فظهرت في العلوم التطبيقية والطبيعية بصورٍ كثيرة وشائعة، فقد استعمله علماء الإحصاء والرياضيات، ويبدو أنَّ ((التحليل عند علماء الرياضيات المعاصرين مرادف للجبر، أو لحساب اللانهايات))[11]. وهو يعني عندهم ((تفكيك العدد لمعرفة مكوناته الأصلية..... وفي الفيزياء تبدّى بين أيدي العلماء تحليل الطيف الضوئي إلى عناصره المكوّنة من الألوان، وفي الكيمياء والعلوم الطبيعية شاع استعماله لاكتشاف كنه الجسم المدروس، سواء انحلّ إلى عناصره أم لم ينحل، وفي الجيولوجية استخدم بشكل تأليفيّ، بغية معرفة الأصل والطريقة، لترتيب الوحدات التي تتكوّن منها الصخور، ومعرفة الحركات المسببة لذلك))[12].

وقد امتدت مساحة استعمال هذا المصطلح لتصل إلى مجالات العلوم الإنسانية المتنوعة، من ذلك أنه يرد عند علماء المنطق، وهم يريدون به: ((دراسة الصور الأولية للإدراك الذهني))[13]، كما ظهر في علم النفس وهو يُعنى ((بتحليل القدرات والمستويات والمهارات، وأصبح له في علاج الأمراض النفسيّة طرائق ومدارس مختلفة))[14]. إذ يعرّف علماء النفس التحليل النفسي بأنّه ((طريقة لعلاج الأمراض النفسية بالتقصي السيكولوجي العميق وتفسير التصرفات: (أفعال ، كلام) ونتاجات

(10) المعجم الوسيط: 1/ 193-194 (حلّ).
(11) المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا: 1/ 255.
(12) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 13. وينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب: 4/ 281.
(13) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 13.
(14) نفسه: 13.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفرد، أصبحت مجموعة من المبادئ والقواعد للمعرفة النظرية وعلم اللاشعور))[15].

أما الفلاسفة فقد استعملوا مصطلح التحليل؛ إذ ورد في (رسائل إخوان الصفاء) في الرسالة الرابعة عشرة الخاصة بالقسم الرياضي فصلٌ في طريقة التحليل والحدود والبرهان، جاء فيه: ((اعلم بأن معنى قولنا: الشخص، إنما هو إشارة إلى جملة مجموعة من أشياء شتى، أو مؤلفة من أجزاء عدّة منفردة متميزة عن غيرها من الموجودات. والأشخاص نوعان، فمنها مجموع من أجزاء متشابهة مثل هذه السبيكة، وهذا الحجر، وهذه الخشبة، وما شاكل ذلك من الأشخاص التي أجزاؤها كلها من جوهر واحد. ومنها أشخاص مجموعة من أجزاء مختلفة الجواهر، متغايرة الأعراض، مثل هذا الجسد، وهذه الشجرة))[16]. ثمّ يذكر أمثلة يوضّح بها أجناس الأشخاص، ثمّ يقول: ((وعلى هذه المثالات يعتبر طريق التحليل حتى يتضح أن الأشياء المركبة من ماذا هي مركبة ومؤلفة، فعند ذلك يعرف حقيقتها))[17]. ويبدو أنَّ الفلاسفة يعدّون التحليل وسيلة لمعرفة حقيقة الأشخاص، جاء في الرسائل: ((بالتحليل تعرف حقيقة الأشخاص، أعني كلَّ واحد منها مماذا هو مركب، ومن أي الأشياء هو مؤلف، والى ماذا ينحل، وبالحدود تعرف حقيقة الأنواع من الأجناس كل واحدٍ منها. وبكم فصل يمتاز عن غيره،وبالبرهان تعرف حقيقة الأجناس التي هي أعيان كليات معقولات))[18]. وهذا يعني أنهم يستعملون اصطلاح التحليل للدلالة على نقيض التركيب في المفهوم الفلسفي. جاء في المعجم الفلسفي: ((التحليل عكس التركيب، وهو إرجاع الكلّ إلى أجزائه))[19]، وقد فرّق الفلاسفة بين التحليل والتقسيم

(15) المعجم الموسوعي في علم النفس، نور بهير سيلامي: 2/ 530.
(16) رسائل أخوان الصفاء: 1/ 430.
(17) نفسه: 1/ 431.
(18) نفسه: 1/ 430.
(19) المعجم الفلسفي: 1/ 254.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

((فقالوا: إنّ التحليل هو عزل أجزاء الشيء بعضها عن بعض، أما التقسيم فهو تفريق الشيء أقساماً غير معينة، والفرق بين الأمرين ظاهر، لأن أجزاء الشيء أبسط من الشيء أما أقسامه فمركبة))[20].

ولاصطلاح التحليل في رحاب الأدب ونقده نصيب وافر، إذ يتجه اهتمام المختصين بدراسة الأدب إلى تحليل النصّ الأدبي إلى مكوناته اللغوية والفكرية، وذلك في ضوء مدارس نقدية مختلفة، يُعْنَى بعضها بتفكيك النص الأدبي، ودراسة بنيته اللغوية والفكرية، في حين يُعنى بعضها الآخر بتحليل الخطاب الروائي على وَجْه التحديد[21].

كما ظهرت دراسات في اللغة، تحاول رَسْمَ منهج لتحليل النص النحويّ ووَضْع ملامح محدودة لخطواته العملية والتطبيقية[22].

وهكذا نجد أنَّ التحليل في ميادينه المختلفة إنما هو ((منهج عام يراد به تقسيم الكلّ إلى أجزائه، ورد الشيء إلى عناصره))[23].

التحليل النحوي اصطلاحاً:

لم يرد استعمال التحليل النحويّ عند النحويين واللغويين القدماء بالمعنى الذي يرد عند المحدثين، إذ كانوا يستعملون مصطلح الإعراب تعبيراً عن الغاية نفسها. يدل على ذلك ما نجده بين أيدينا من كتب إعراب القرآن الكريم وكتب شروح الدواوين الشعرية التي يقدم مضمونها تحليلاً نحوياً، قد يشاركه في بعض الأحيان وجود تحليل صرفي أو تفسير لغوي على وَفْقِ المنهج الذي يعتمد عليه المؤلف ويلتزم به، آنذاك.

---

(20) نفسه: 1/ 254.
(21) ينظر: تحليل الخطاب الأدبي، محمد عزّام: 9- 338.
(22) ينظر: تحليل النصّ النّحويّ، منهج ونموذج، د. فخر الدين قباوة: 13– 30.
(23) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد نبَّه على ذلك بعض المحدثين؛ فبيّنوا أن الإعراب عند القدماء يقابل اصطلاح التحليل النحوي الذي شاع في العصر الحديث. ولعلَّ الدكتور تمّام حسّان أوّل من لفت الأنظار إلى ذلك، قال: ((إن الإعراب تحليل للوظائف في السياق، وليس تحليلاً لمعاني المفردات ولا لدلالة الجملة))[24]. وعاد ليؤكد ذلك في كتاب (اللغة العربية: معناها ومبناها)، إذ ذكر فيه أن النحويين القدماء ((أطلقوا على تحليل النص تحليلاً نحوياً اسم: الإعراب))[25]، وقد ردّد ذلك في مواضع أخرى[26]. وممن صرّح بذلك أيضاً الدكتور محمد إبراهيم عبادة، وذلك في حديثه عن إعراب الجملة العربية أو تحليلها، فيقول: ((لا نريد بالإعراب هنا تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، ولا ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، إنما نريد بالإعراب ذلك المعنى المشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية من تحليل لغوي للجملة، بتحديد نوع الكلمات ووظيفتها في الجملة أو جميع الكلمات والمركبات فيها، كبيان ما في الجملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو مفعول به أو حال... الخ وبيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة في الجملة))[27].

وقد عرّف الدكتور مهدي المخزومي الإعراب تعريفاً ينطبق على التحليل النحويّ؛ إذ قال عنه إنَّه: ((بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغويّة، أو من قيمة نحوية، لكونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً))[28].

(24) القرائن النحوية واطرح العامل والاعرابين التقديري والمحلي، د. تمام حسان (بحث)، مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد 11، الجزء الأول، ص 40.
(25) اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان: 232.
(26) ينظر: نفسه: 184، 189، 191.
(27) الجملة العربية، د. محمد إبراهيم عبادة: 152.
(28) في النحو العربي،نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي:72، وقضايا نحوية،د. مهدي المخزومي:79.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد بيَّن الدكتور محمد إبراهيم عبادة الهدف من التحليل النحوي، أو الإعراب كما يسميه القدماء بالقول: ((الغاية من الإعراب بهذا المعنى أو تحليل الجملة هو تصوير مختلف الأبواب النحوية التي يتكلم بوساطتها الفكر، وإدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى))[29] الذي يقصده صاحبُ النص .

ولعل إطلاق القدماء مصطلح الإعراب على عملية تحليل الجملة يعود إلى أنَّ تحليلهم للكلام أو الجملة إنما يمثل إعراباً وإبانة عن موقع الكلمة والجملة، انطلاقاً من المعنى اللغوي للإعراب، وهو الإبانة والإفصاح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الإعراب يرتبط بشكل واضح بالعلامات الإعرابية، التي عُنِي بها النحويون عناية بالغة، لأنها الأثر الظاهر والملموس عند وقوع اللحن والخطأ في الإعراب.

وبناءً على ما تقدم يمكن أن نرتضي في تعريف التحليل النحوي، اصطلاحاً، ما ذكره الدكتور فخر الدين قباوة له بأنه: ((تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النحوية وعلاقاتها الإعرابية، وذكر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت، لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً))[30].

نشأة التحليل النحوي:

لا شكَّ في أنَّ التحليل النحوي، بالمفهوم الذي عرضنا له آنفاً، قد ظهر عند النحويين القدامى، وبدأت بوادره تظهر مع الخطوات الأولى لنشوء النحو العربيّ، إذ إنهما صنوان لا يمكن التفريق بينهما، ولعلَّ من المنطقي أن يكون التحليل مسبوقاً بمرحلة الاستقراء اللغوي، التي قادت النحويين إلى وضع أسس للتصنيف النحوي، ومن ثمَّ تحديد معالم الأقسام، فانتهى هذا الاستقراء إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل

(29) الجملة العربية، د. عبادة: 152.

(30) مشكلة العامل النحوي، فخر الدين قباوة: 51، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 72، وقضايا نحوية: 79.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وحرف مثلاً[31]، وتحديد المُعرَب والمَبني من الأقسام الثلاثة السابقة، كما لا يخفى أثر الاستقراء في تصنيفهم أبواب النحو العربي إلى: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، في الأسماء، والمرفوعات والمنصوبات والمجزومات في الأفعال، بل إن الاستقراء يمتد ليشمل تحديد العوامل النحوية التي نسبوا إليها التأثير النحوي أو التصرف الإعرابي، فهو بلا شك أمر يقوم على استقراء اللغة لتحديد عوامل النصب أو الرفع أو الجزم.

إنَّ بوادر التحليل النحويّ بدأت على شَكْلِ مُلاحظاتٍ بسيطة، وتطبيقية في الأعمّ الأغلب، فقد ((جرتْ صورُه المختلفةُ بمستوياتٍ مُتفاوِتةٍ، منذ نشأة التفسيرات اللغوية؛ إذ كانت الغايةُ من تلك الممارساتِ تطبيقيةً عمليةً أكثرَ مِنها نظريةً تقعيدية))[32]. كما أنَّ هذه البوادر الأولى اقترنت بنشأة النحو وبدايته، فقد ظهرت في النقد اللغويّ لبعض الشعراء، والتقويم اللغوي لبعض القراءات القرآنية. ومن ذلك، مثلاً، ما نجده عند ابن عباس (ت 68 هـ)[33]،وأبي الأسود الدؤلي [34]، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)[35].

وقد كان للخليل بن أحمد (ت 170 هـ) أثر بالغ في توسيع التحليل النحوي، وتعميق البحث في مسائل النحو وقضاياه، وليس أدل على ذلك مما يحفل به كتاب سيبويه، من مناقشات نحوية، عالج فيها الخليل كثيراً من التراكيب اللغوية، بنظرة تحليلية دقيقة، رسمت لمن جاء بعده ملامح البحث النحوي، ورسمت الخطوط العلميّة للتقعيد والحوار والدرس؛ إذ ((اتضحت تحليلاته للعبارات ولما يرد فيها من

(31) قال ابن فلاح اليمني: (إن انحصارها في ثلاثة بالاستقراء)، المغني في النحو: 1/ 80.
(32) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 13.
(33) مشكلة العامل النحوي: 52.
(34) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم: 54 و 89، ومشكلة العامل النحوي: 53 ، و المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني: 87.
(35) ينظر: الخصائص: 3/ 302، ومشكلة العامل النحوي: 56.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ظواهر إعرابيّة وضوحاً أبرز مما كان عند شيخه أبي عمرو بن العلاء))[36]. فقد وقف الخليل عند التركيب محللاً ومعللاً.

وقد اتسعت آثار الخليل في التحليل لتأخذ وجهاً آخر، هو تحديد ضوابط التحليل والإعراب، والتقعيد للأسس اللغوية التي يستند إليها التحليل، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب[37]. كما توقف الخليل على بعض التراكيب المشكلة والدقيقة، مما يدل على نضج فكره النحوي وبلوغه مرحلة متقدمة، من ذلك درْسه تركيب (لاسيّما)[38]. ودراسة الخليل لهذا التركيب تعد نموذجاً تحليلياً ناضجاً، ينطلق من إنعام النظر في الأسلوب، وما يحتمله من أوجه إعرابية وموازنته بنظائره من التراكيب . وعلى الرغم من أن التركيب الذي ترد فيه (لاسيّما) عدّه بعض النحويين[39] المتأخرين مشكلاً أو غريباً، غير أننا نلمس مدى الدقة في المعالجة، والعمق في التفكير والتحليل والتوجيه الذي تمتع به كلام الخليل على التركيب الذي تأتي فيه (لاسيما)، مع أنه قد يكون غير مسبوق في دراسة هذا التركيب لتقدمه وسبقه الزمني. وقد نبّه الدكتور محمد خير الحلواني على هذه المسألة، حين قال عن الخليل: ((ولعله أول من شقّق القول في تحليل التركيب الذي تقع فيه (لاسيّما)))[40]، وهو ما جزمت به الدكتورة خديجة الحديثي عندما قالت عنه إنه ((كان أوّل من فَصّلَ القول في تحليل التراكيب والعبارات المسموعة عن العرب، مثل قولهم: (ولاسيّما)))[41].

(36) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: 67.
(37) ينظر مثلا: الكتاب: 2/ 12.
(38) ينظر: الكتاب: 2/ 286.
(39) ينظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو): 742، 755.
(40) المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه: 263.
(41) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: 67 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لقد خطا الخليلُ بن أحمد بالتحليل النحوي - الذي يعد وسيلة الوصف والاستقراء، وغايته وصف سَمْت كلام العرب في تأليف الكلام، للنأي عن اللحن والخطأ- إلى مرحلة الوضوح والاستقراء والقوة المتأتية من الاصطلاح الموظّف بدقة، ومن الفهم السليم لغايات العرب في كلامها، وإدراك دلالات العبارة والكلمة.

ولا شكَّ في أنَّ التحليلَ بدأ بسيطاً وعفوياً، تبدّى في صور شذرات مختلفة في نصوص كثيرة ومتنوعة، وقد تعرضت لجوانب مختلفة من التحليل النحوي، مما ورد على ألسنة القدماء وأقلامهم، مما امتلأ به تراثنا الإسلامي في هذا الميدان. وعلى الرغم مما قد يقال في النماذج والنصوص المتقدمة، من أنها تشتمل على مبالغة أو تزيد، أو تصرّف في التعبير والاصطلاح، أو سهو في النسبة، فإن مضامينها ومحتوياتها شواهدُ صدق على أن علماء القرن الهجريّ الأول وتلاميذهم قد مارسوا صوراً كثيرة من التحليل النحوي وعبروا عن ذلك بما يؤدي المطلب آنذاك، ويفيد المقاصد العلمية المناسبة[42].

وبذلك أخذت بوادر التحليل النحوي هذه، وغرساته الكريمة تظهر في حقل الدراسات النحوية العامة منذ العهد النبوي، ثم نمت، فكانت العناصر النحوية متشابكة ومتداخلة، فيها التنظير والتقعيد، والتمثيل والاستدلال والتعليل والشرح والبيان والتوضيح والتحليل لعناصر الكلام: تعيينا لوظائف المفردات وعلاقات بعضها ببعض، وتفسير معاني الأدوات والصيغ الصرفية، وهو ما أخذ يتطور وينمو بتدرج طبيعي تفرضه طبيعة الحياة وتطورها وتقدم العلوم ونضج العقل العربي الإسلامي، ومن ثم تقنين المصطلحات، التي أخذت تستقر شيئاً فشيئاً، كما اتجهت الإجراءات العملية للتحليل والإعراب والتطبيق نحو التنظيم والضبط والانتشار[43].

(42) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: 48 – 50.
(43) ينظر: نفسه: 49-50.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد انتقل النحويون اللاحقون بدراسة النحو العربي- والتحليل النحوي جزء منه - انتقالة كبيرة، تدل على نضج التفكير النحوي عندهم آنذاك، كما تدل على تَكَوّن منهج نحوي دقيق في وصف اللغة العربية وتحليلها نحوياً. فإذا نظرنا في كتاب سيبويه نظرة تَمَعّن وتدقيق ستظهر لنا ملامح هذا المنهج الذي تمتد جذوره إلى شيوخ سيبويه وأساتذته الذين حفل الكتاب بنقل آرائهم وتوجيهاتهم وحجاجهم واستدلالهم، وقد كانت معالم التحليل النحوي في الكتاب واضحة، تعتمد على المزاوجة بين الدلالات اللغوية والبنية الشكلية للكلام أو العبارة من جهة، وما توفره معرفة المحلل: سيبويه بالعادات اللغوية والتقاليد الاجتماعية لفهم الكلام وتفسيره، ومن ثمَّ، تحليله نحوياً. فالدراسة التحليلية للكلام تتضح، عند سيبويه، من الصفحات الأولى لكتابه، ففي الباب الأول الذي يحمل عنوان: (باب علم ما الكلم من العربية)، يتحدث سيبويه عن أقسام الكلمة، فهي: اسم، وفعل، وحرف، ثم يمثل لكل نوع منها، ويقف بعد ذلك على: (مجاري أواخر الكلم من العربية)، وهي الحالات الإعرابية التي تتناوب على الكلمة، وقد ميّز في هذا الباب بين المبني والمعرب، وفصّل القول في مواقع الكلم وعوامل الرفع والنصب والجر في الأسماء، كما فعل مثل ذلك مع الأفعال. ثم تكلم على المسند والمسند إليه مع الأمثلة التي وضح بها العلاقة التي تربط بينهما.

لقد عُني سيبويه في كتابه بإيضاح عناصر الكلام وأسس بناء الجملة، والعلاقات النحوية التي تكشف عن طريقة العرب في الكلام والتركيب [44].

وقد مزج سيبويه، في دراسته النحوية للغة العربية، بين التركيب والتحليل، وذلك لأن منهجه كان منهجاً استقرائياً وصفياً، فقد سلك سيبويه ((في دراسته

(44) ينظر: الكتاب: 34/1.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أساليبَ الكلام طريقةَ التحليل والتركيب معاً؛ لأنه استطاع أن يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية، أي أنواع الكلم والمعاني النحوية كما استطاع أن يكشف عن النظام النحوي للغة، ولا يتم ذلك إلا بطريقة البحث التي تتسم بالتحليل والتركيب))[45]. كما انه كان يوازن بين التراكيب ولا يكتفي بوصفها وتحليلها، فتراه يقلّب الجملة على الأوجه المحتملة فيها[46].

ولا يمكننا أنّ نفصِّل الكلام على التحليل النحوي وتطوره إلى زمن ابن هشام؛ لأن هذا الأمر يحتاج إلى بحث تفصيلي منفرد، ولكننا سنقف –بإيجاز– على التحليل النحوي عند ابن جني وعبد القاهر الجرجاني لأهميتهما ولتميّز مُنجَزهما النحوي؛ إذ يجد الباحث عند ابن جني (ت 392 هـ) درساً يكشف عن نظرية النحو العربيّ وفلسفته، والأسس التي أقام النحويون بناء نحوهم عليها، فكان عمله يمثل البحث في المنطلقات الفكرية للنحويين العرب، والمرتكزات العملية التي احتكموا إليها في تحليل الجملة العربية وأصول هذا التحليل وضوابطه، ولاسيّما في كتابه (الخصائص) فقد اشتمل هذا الكتاب القيّم على دراسات نحوية وصرفية ولغوية في غاية الأهمية، تكلم في بعضها على أصول النحو وأصول التفكير النحوي، من سماع واستقراء، وقياس، وعلل نحوية، وإجماع، واستصحاب الحال، وغيرها. ثم كشف عن أصول التقدير في الحذف والتقديم والتأخير والزيادة، وحمل الفرع على الأصل.

لقد كان ابن جني يسير على وفق منهج دقيق، أراد أن يعالج، عن طريقه، الفلسفة التي بُني عليها النحو العربي، يدل على ذلك أنه بدأ بأبواب، تحدّث فيها عن الكلام والقول، واللغة وما هي، والنحو، والإعراب والبناء، والعامل النحوي وحقيقته، والعلل النحوية، والاطراد والشذوذ، وهذه الأبواب وغيرها مما ذكره تعدّ –

(45) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء: 22.
(46) ينظر مثلا: الكتاب: 1/ 50.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في رأيي- مهاداً موضوعياً لابدّ منه لمعالجة أبواب النحو ومسائله- لاحقاً- في ضوء وضوح منهجيّ واصطلاحيّ.

ومن أهم المباحث التحليليّة ما جاء في باب (شجاعة العربية) الذي درس فيه الحذف، بأنواعه: حذف الجملة، والاسم، والفعل، والحرف[47]، وخصص فصلاً من باب شجاعة العربية للتقديم والتأخير، وصور هذه الظاهرة في العربية من خلال الشواهد القرآنية والشعرية، ثم تحدث عن الفروق والفصول التي تقع بين أجزاء الجملة وعناصرها[48]. وقد التزم ابن جني بالبحث عن العلل المقبولة في أغلب هذه الظواهر، فإن وصف الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقبيح، فإنه لا يكتفي بذلك، وإنما يبحث عن علةٍ لهذا الحكم[49].

وهو يحتكم، في تحليله النصوصَ التي يدرسها، إلى المعنى، إذ يجعله الفيصل في تحديد الوجه الإعرابي الصحيح، جاء في كلامه على قوله تعالى: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ}[50]، أن الظرف (يوم) يتعلق بفعل مقدَّر، قال: ((أي: يرجعه يوم تبلى السرائر، فدلَّ (رَجْعِه) على (يرجعه). ولا يجوز أن تعلق (يوم) بقوله: (لقادر)؛ لئلا يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره، في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر كلهم))[51]. فقد جعل المعنى دليلاً على التحليل النحوي، مبيناً أن (يوم) يتعلق بفعل مقدَّر يدل عليه لفظ (رجعه)، ولا يمكن تعليقه بـ(قادر)، لأنه يؤدي إلى معنى لا يتناسب وقدرة الله تعالى .

([47]) ينظر: الخصائص: 2/ 362-383.
([48]) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 384- 413.
([49]) ينظر: الخصائص، 2/ 392.
([50]) سورة الطارق، من الآيتين 8-9.
([51]) الخصائص: 2/ 404.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وفي مقابل ذلك فإن ابن جني لم يهمل جانب الصناعة النحوية، بل إنّ طريقةَ تناوله النصوصَ المراد تحليلها في تطبيقاته رسّخت مفهوم الصناعة النحوية، وساعدت في بلورة أثرها وكشفت عن أهميتها بالنسبة إلى المحلِّل، ويتضح هذا في حديثه عن قول الأعشى[52]:

لَسنا كمَنْ حلَّت إيادٍ دارَها تكريتَ تَرقُبُ حبها أن يُحْصَدا

قال: ((معناه: لسنا كمن حلَّت دارها، ثم أبدل (إياد) مِن (مَن حلت دارها)، فإن حملته على هذا كان لحناً؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك في فساده مجرى قولك: (مررت بالضارب زيدٍ جعفرا). وذلك أن البدل إذا جرى على المبدَل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيتْ منه بقية! هذا خطأ في الصناعة. وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه (حلت)، فنصبت به (الدار)، فصار تقديره: لسنا كمن حلّت إيادٍ؛ أي: كإياد التي حلّت، ثم قلت من بعده: حلّت دارها. فدل (حلت) في الصلة على (حلت) هذه التي نصبت: دارها))[53]. فقد ربط ابن جني بين صحة التحليل النحوي من جهة، والمعنى وضوابط الصناعة من جهة أخرى، موازناً بين هذه الأطراف الثلاثة ليصل إلى الإعراب الدقيق.

ويضع عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) بين أيدينا منهجين متكاملين في النظر إلى الكلام وتحليله، يظهر المنهج الأول في كتاب (المقتصد في شرح الإيضاح)، وقد كان فيه وفيّاً لنظرية العامل النحوي ومنطلقاتها. في حين تجلّى المنهج الآخر في كتاب (دلائل الإعجاز) الذي عدَّتْه الدكتورة سناء حميد البياتي نظريةً جديدةً لدراسة

(52) ديوان الأعشى : 93. برفع (إياد).
(53) الخصائص: 2/ 404.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النحو[54]. وقد سُمِّيت هذه النظرية بـ(التعليق)[55]. ويبدو أن انطلاق عبد القاهر الجرجاني ((من قضية الإعجاز ومن خلال فكرة الكلام النفسيّ خاصة، هو الذي وجّه دراسته الوجهة الصحيحة التي خرج منها بنظرية (التعليق)، ذلك أن القرآن الكريم إعجاز للمتكلم لا للمتلقي، فجعل ذلك عبد القاهر يولي المتكلم عنايته... وهذا ما جعله ينطلق من المعنى للوصول إلى المبنى، فسار بذلك حَسَب المنهج الصحيح الذي تسير فيه عملية الاتصال اللغوي. وأتاح له هذا المنهج أن ينظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة، لا كتلك النظرة الجزئية المحدودة التي اتَّسم بها درس النحاة من قبله، وهي التي جعلتهم يحصرون مطلبهم في نطاق الإعراب والعلامة الإعرابية))[56].

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية وقيمتها، فإن الباحث يرى أنها نتيجة مَبنية على التحليل النحوي في ضوء نظرية العامل والإعراب، فهي، في رأيي، لا ترقى إلى نظرية جديدة قائمة بنفسها، يمكنها أن تستغني عمّا أنتجته نظرية العامل؛ فالجرجاني عندما يقول: ((اعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علماً لا يعترضه الشك، أنْ لا نظمَ في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غيرُ أن تعمِد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمِد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر...))[57]. فإنَّه يبني كلامه على ما انتهى إليه القدماء، وينطلق من مصطلحاتهم، بل إن حديثه عن نظم الكلام والجملة لا يخلو من آثار نظرية العامل، غير أنه لم يقف عندَ ما انتهوا إليه وتوقفوا عنده، بل وعاه وتمثّله، ثم أسس عليه منهجاً زاوج فيه بين نتائج التحليل النحوي وجماليات الفن اللغوي؛ ويمكن أن نتلمس ذلك في قوله:

([54]) ينظر: قواعد النحو العربيّ في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي: 9.
([55]) ينظر: اللغة العربية ، معناها ومبناها، د. تمام حسان : 186.
([56]) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة : 60.
([57]) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 55.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

((ههنا أصل يجب ضبطه، وهو أنَّ حالَ الفعل مع المفعول الذي يتعدَّى إليه، حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: (ضَرَب زيد)، فأسندتَ الفعل إلى الفاعل، كان غرضُك من ذلك أن تثبت الضربَ فعلاً له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق. كذلك، إذا عدّيت الفعل إلى المفعول، فقلت: (ضَرَبَ زيد عمراً)، كان غرضُك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعلُ والمفعولُ في أنَّ عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يُعْلَم التباس المعنى الذي اشتُقَّ منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليُعْلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه))[58]. فقد استعمل المصطلحات نفسها: الفعل، والفاعل، والمفعول، والنصب، والرفع. ولكنه لم يكتفِ بتحديد العناصر، وتحديد الحالة الإعرابية لكل منها، بل بحث في دلالة الاسناد، ودلالة التعدية، وأثر كل منهما في الوظائف النحوية المذكورة.

إن عمل الجرجاني، في (دلائل الإعجاز)، يُعدُّ ثمرة ناضجة، أفادت من التراث النحوي السابق، وبنت عليه منهجاً جديداً في النظر إلى الكلام العربي، يُعنى أول ما يُعنى بدلالة التراكيب، وهي التي سمَّاها الجرجاني بـ(معاني النحو)، قال: ((اعلم أن ليس (النظم) إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجت فلا تزيغ عنها، وتحفَظ الرسوم التي رُسِمت لك، فلا تخِلّ بشيء منها... هذا هو السبيل، فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابُه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى (النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له))[59].

([58]) دلائل الإعجاز: 153.

([59]) المصدر نفسه: 81-83.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنّ الجرجاني –في نصه هذا– لا يدّعي اكتشاف نظرية جديدة، كما أرى، لأنه يدعو القارئ إلى إتباع مناهج النحو وقوانينه وأصوله التي رُسمت ونُهجت، فهو إنما يشير –كما أفهم– إلى التراث النحوي الذي خلَّفه لنا النحويون القدماء. إن دلائل الإعجاز دعوة إلى التعمق في دلالات التراكيب عن طريق المعرفة الدقيقة بمعاني النحو[60].

لقد استقرت نظرية الإعراب في التحليل النحوي القائمة على أساس من نظرية العامل، عند النحويين اللاحقين، فلم تختلف من نحوي لآخر إلاّ في بعض الجزئيات الناتجة من اختلاف المذاهب النحوية، أو اجتهادات النحويين[61].

وقد تطوَّرَ التأليفُ النحويُّ ودراسة النحو العربي على وَفق أسس التحليل نفسها، واستمرّت نظرية الإعراب عند النحويين اللاحقين الذين طوّروا ضوابط التحليل النحوي وعمَّقوا النظر في التراكيب، وحاولوا أن يضعوا لأبوابِ النحوِ ومسائلِه حدوداً واضحةَ المعالم، ولاسيّما عند ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، وابن مالك (ت 672 هـ)، ورضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ) وغيرهم.

بواعث التحليل النحوي وأسبابه :

إن الأسباب التي دفعت باتجاه ظهور التحليل النحوي، في بوادره الأولى، ومن ثمّ، دفعت إلى تطور التحليل النحوي إلى ما هو عليه اليوم، إنما تعود إلى أسباب نشوء النحو العربي نفسه، إذ نشأ التحليل مرتبطاً ببداية النحو، بوصفه الوسيلة الطبيعية والمنطقية لوصف بناء الجملة في أية لغة كانت، والنحو ما هو إلا قواعد بناء الجملة،

([60]) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم:15. وينظر: فيه أيضاً: 26-27.

([61]) ينظر مثلا: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: 1/ 323، مسألة (45)، و البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري: 1/ 45، 1/ 49.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فهو كما عرّفه ابن جني: ((انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك))[62]، وهذا يقودنا إلى نتيجة أخرى، مفادها: أنَّ من غير الممكن أن تَقومَ بتأليف جملة وتركيبها بشكل صحيح نحوياً؛ وذلك بأن تنتحيَ طريقة أهلها في تأليفها وبنائها، من غير معرفةٍ بأجزائها وتراكيبها، ووصف كل جزء منها.

ويبدو لنا أنَّ النحويين الأوائل، في دراستهم النحوية للغة العربية، كانوا يسعون إلى أمرين:

أحدهما: تمييز أجزاء الجملة العربية وإيضاحها، عن طريق تسمية كل جزء بوظيفته اللغوية التي يقوم بها في التركيب، مع العناية، في أثناء ذلك، بالعلامة الإعرابية، والتركيز عليها، وبخاصة أنها تمثل الجانب المحسوس و الظاهر عند اللحن و الخطأ.

الآخر: وهو ما يؤدي إليه الأمر السابق، إذ هو نتيجة مترتبة عليه، وهو الوصول، بعد ذلك، إلى طريقة بناء الجملة بصورة صحيحة ومطابقة لقواعد اللغة العربية، كما ظهرت على ألسنة المتكلمين بها في عصر الفصاحة، عصرِ البواكير الأولى للدرس النحوي آنذاك.

إنَّ النحو نشأ نتيجة للرغبة في حفظ القرآن الكريم من اللحن، وفهم مقاصده العظيمة، وقد تطور الأمر إلى أن أضحى علماً يدرسه كل من يريد أن يتقن العربية، وينشد الفصاحة؛ عربياً كان أو غير عربي. ولاشك في أن التحليل كان وسيلة مفيدة للمعلمين والنحويين لإفهام الدارسين العبارة بتحليلها إلى أجزائها وعناصرها، وبيان أحكام كل جزء فيها، ومن الطبيعي أن لا يجد النحويون ميداناً ينافس النصَّ القرآنيَّ

(62) الخصائص: 1/ 35.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ليكون مجالاً لعملهم وتطبيقهم وبحثهم، لما يتسم به من إعجاز لغويّ، وفصاحة وبلاغة عالية لا مثيل لها، ولقدسيته؛ لكونه كتاباً سماوياً. ولعل مما ساعد على الاتجاه نحو تحليل كلام العرب ومعرفة عناصره وكيفية بنائه، بصفة عامة، وتحليل النص القرآني، بصفة خاصة، ما ورد في الحديث الشريف: ((من قرأ القرآن، وهو يعلم لِمَ رُفع ولم نصب؟ كان له بكل حرف سبعمائة حسنة)). و ((أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبه))[63]، وغير ذلك مما نقل عن الصحابة أيضاً[64].

وكلّما ازدادت الفجوة بين المتكلمين باللغة العربية وما ينشدونه من مستوى لغويّ يرقى إلى مرتبة الفصاحة، ازدادت الحاجة إلى تعميق الدرس النحوي؛ بغية الالتزام بحدود سمو الفصحى وعدم اللحن في الحديث اليومي المعتاد، أو في قراءة القرآن الكريم، والخطب على المنابر[65]. ومن هنا بدأت تظهر معالم السبيل العملي لتلافي اللحن، والوصول إلى بناء لغوي سليم، وقد تمثل ذلك بتطبيق قواعد النحو والصرف النظرية على النصوص الفصيحة، من قرآن كريم، أو من شعر قديم، ليلمس المتعلم وطالب العربية أثر ما يدرسه نظرياً في نصوص لغوية عالية، وليمرّن ملكته اللغوية على معرفة المستقيم من الكلام، بالوصول إلى التحليل الصحيح في تحديد الوظيفة النحوية، وعلاقتها بما سبقها أو بما لحقها، وعلامتها الإعرابية. ثم أخذت اصطلاحات التحليل والتطبيق تتطور مع تطور الدرس النحوي، وتشعب الثقافة العربية وانتهاجها مسارب متعددة، واهتمامات مختلفة. ومعنى هذا أن الغاية التي دفعت بالتحليل النحوي إلى التطور والنماء تعود إلى الحاجة التعليمية في تعلم

(63) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ويروى: (أعربوا القرآن، فإن الله يحب أن تعرب آياته)، ينظر: كنوز الحقائق، المناوي: 1/ 71، وتنظر: أحاديث وآثار نبوية مشابهة، في : المغني في النحو: 1/ 45-47، والإتقان في علوم القرآن السيوطي: 571-572، في النوع الثامن والسبعين: في معرفة تفسيره وتأويله.

(64) قال عمر بن الخطاب (رض): (تعلموا إعراب القرآن كما تعلمون حفظه)، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 115-116.

(65) ينظر: العقد الفريد: 2/ 290 . قال عبد الملك بن مروان: (شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

العربية ونحوها، ولاسيما التحليل النحوي الـذي يتمثـل بـالتطبيق الإعرابـي بوصـفه حلقة مهمة في سلسلة التعليم، التي قد تكون القواعد النظرية الحلقة الأولى فيها، والتي يظهر أثرها في طريقة الحفظ والاستظهار والتلقين، مما وسم المصنفات النحوية بالطابع التقريري، إذ تلقى القاعدة إلى المتعلم على أنها حقيقة علمية جاهزة ومقـررة، وعليـه حفظها واستظهارها(66).

وجملة القول انَّ النحاة، عندما أرادوا أن يصفوا الجملة في العربية، احتاجوا إلى مفردات واصطلاحات يَسِمون بها ما يميزونه من أجزائها ومكوناتها، وطريقة ربطها والعلاقات الرابطة بينها، وما يتبع ذلك من حاجة للتعريف بوظائف كل نوع، وموقعه النحوي، وما يستحقه هذا الموقع من علامة إعرابية، بحكم كونها عاملة أو معمولة، أو داخلة في علاقة إسنادية. وقد نتج عن هذا التحليل تقنين القواعد ورسم أهم معالمها وأطرها كما يتجلّى ذلك في أول كتاب وصل إلينا: (كتاب سيبويه)، إذ جاءت فيه المصطلحات علمية ناجزة وناضجة، في الغالب، وتميل إلى الوصف اللغوي البحت، ومن ثم بتطور النحو، وتطور التعليم مع نمو وسائل الرقي الحضاري والمعرفي، عاد التطبيق العملي لما استقر من قواعد على النصوص، بشكل مستقل ومتكامل وغير مرتبط بالتنظير النحوي في مصنفات القدماء، بل جاء في مؤلفات هدفها التحليل والتطبيق، ككتب معاني القرآن، ومجاز القرآن، وإعرابه، وشروح الشعر، وغير ذلك من مظاهر التطبيق آنذاك(67).

ومن هنا أخذت مفرداتُ التحليل النحوي وأساليبُه تنتشر ((بنسب وصور مختلفة جداً في المصادر التراثية، وكانت أول ظهور لها بسيطة رجراجة في كتب التفسير للقرآن الكريم... ثم تداولتها مصنفات النحو واللغة مضيفة إليها شذرات من نوعها

(66) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: 213.
(67) ينظر: المصدر نفسه: 221. إذ عرض مسارب التطبيق ونماذج من كل اتجاه.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الرجراج وتناول ذلك كله بعدُ أصحاب أعاريب القرآن الكريم والحديث الشريف، والتفسير للشعر والنثر، يصقلونه ويطوعونه بالاشتقاق والصياغة للاصطلاح والإجراء العملي، حتى صار مادة مهيأة للتنفيذ في كتب المتأخرين والمعاصرين))[68].

(68) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 25.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الأول

أصول التحليل النحوي

عند ابن هشام الأنصاري

- أصول التحليل النحويّ.
- التحليل النحويّ والإعراب عند ابن هشام.
- الأصناف النحويّة عند ابن هشام: أشكالها وأسسها.
- الأصول الفكريّة للتحليل النحويّ عند ابن هشام.
- طريقة التحليل النحويّ عند ابن هشام .
- التعبير التحليليّ عند ابن هشام.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الأول

أصول التحليل النحوي

الأصل في اللغة والاصطلاح:

الأصل في اللغة هو أساس كل شيء وأسفله[69]، و((أصل الشيء: قاعدته التي لو تُوهِّمت مُرتفعةً لارتفع بارتفاعه سائرُه لذلك))[70]. ووروده في القرآن الكريم يدل على هذا المعنى، قال تعالى {أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء}[71]، وعليه يكون معنى الأصل هو أساس الشيء أو قاعدته أو أسفله الذي ينبني عليه غيره من فرع أو بناء أو رأي، وقد ورد مصطلح (الأصل) عند النحويين واللغويين العرب قديماً، ليدل على القاعدة الرئيسة، أو على الأبواب النحوية، ثم ارتبط –فيما بعد– بالنحو، فصار لدينا مصطلح أصول النحو، ليدل على الأصول المعروفة، كالسماع، والقياس والإجماع[72].

وإذا أعدنا النظر في الدلالة اللغوية فسنرى أهمية تحديد مفهوم الأصل في كل علم، إذ يجب ((أن يكون لكل علم أصل أو أصول، إذ لا بد في بناء العلم من أصل يرجع إليه ويدعم به مسائله ويناقشها بموجبه، لذلك كان علم الأصول الخاص بكل علم، يمثل فلسفة هذا العلم ويبين أسسه الفكرية))[73]، ونتيجة لذلك فقد أُطلق هذا المصطلح على علوم وفنون كثيرة، فقد يراد به ((الراجح بالنسبة إلى المرجوح، والدليل بإزاء المدلول، وما يحتاج إليه المخلوق كالغذاء، وما هو أولى من غيره كالعلم للإنسان،

(69) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: 19/1 (أصل)، ولسان العرب، ابن منظور: 11/ 16 (أصل).
(70) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: 79 (أصل).
(71) سورة إبراهيم، من الآية: 24.
(72) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: 3–5، والفكر النحوي عند العرب، د. علي الياسري: 151–152.
(73) ابن يعيش النحوي، د. عبد الإله نبهان: 301.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والمتفرَّع عليه كالأب مع الأبناء، والحالة الأساسية كالإباحة والطهارة في الأشياء، وحمل المفهوم على وجه كلي لتندرج فيه أحكام جزئية، والملزوم إذ هو متبوع يكون الانتقال منه إلى الفرع، والكل الذي يبنى عليه الجزء ويفهم بواسطته، والسبب لاحتياج المسبَّب إليه وانبنائه عليه))[74]. وهذا يفسّر سبب إطلاق القدماء عليها مصطلحات عدة قريبة في الدلالة، فكانوا يسمّون الأصول قواعدَ، لأنها ((مَبْنَى وأساس للفروع، ومناهج لأنها مسالك واضحة للفروع، وأعلاماً لأنها علامات للفروع، وهي في عامة أحوالها تجب مراعاتها والمحافظة عليها، وتتحمّل من الوقائع ما لا تتحمله الفروع))[75].

وقد ورد مصطلح (أصول التحليل) عند بعض المحدثين، كالدكتور نهاد الموسى، والدكتور فخر الدين قباوة [76].ويعني هذا المصطلح عندنا: القواعد التي تُبْنَى عليها أحكام التحليل النحوي في الأداء والتعبير، ومنها يستمد أسسه الفكرية، التي تكشف عن فلسفة التحليل النحوي وما يترتب عليها من أصول وضوابط.

(74) التحليل النحوي أصوله وأدلته: 54.
(75) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 55.
(76) ينظر نظرية النحو العربي، نهاد الموسى: 46، والتحليل النحوي، أصوله وأدلته: 54.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التحليل النحوي والإعراب عند ابن هشام

يرتبط التحليل النحوي بظاهرة الإعراب ارتباطاً وثيقاً، وقد أشرنا -فيما مرّ- إلى جانب من جوانبه، ولذلك سنقف هنا عند مفهوم الإعراب، عند ابن هشام، وعلاقته بالتحليل النحوي. والإعراب، في اللغة، هو: الإفصاح والإبانة والإيضاح؛ جاء في مقاييس اللغة: ((العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح ... فالأول قولهم: أعرَبَ الرجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضح ... وإعراب الكلام أيضاً من هذا القياس، لأن بالإعراب يُفرَق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم))[77]، وهناك معانٍ أخرى له، تعود في الأصل إلى هذا المعنى[78]. أمّا في الاصطلاح فهو ((اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[79]، وعرّفه أبو علي الفارسي بأنه: ((أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي: هذا، ورأيت، والباء... فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر))[80]. وقد علل أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ) إطلاق هذا الاصطلاح عليه بقوله: ((ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً، أي بياناً))[81].

(77) معجم مقاييس اللغة: (عرب): 4/ 300.
(78) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 556–557، (عرب)، ولسان العرب: 1/ 588 (عرب).
(79) أسرار العربية، ابن الانباري: 19، وينظر: المقرب: ابن عصفور: 47.
(80) الإيضاح العضدي: 56، وينظر: المغني في النحو، ابن فلاح اليمني: 1/ 209.
(81) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: 91.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد عرّف ابن هشام الإعراب لغة بالإبانة، واصطلاحاً بأنه: ((أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))[82]، وهو المعنى الصناعي للإعراب عنده. وهو تعريف لا يخرج عما جاء عند النحويين المتقدمين، في النظر للإعراب على أنه اختلاف أواخر الكلم المتمثل بالأثر الظاهر أو المقدر الناتج عن عامل يؤثر في الكلمة ويجلب هذا الأثر، فهو قريب من تعريف ابن الناظم له بأنه: ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب))[83]، وقد جمع بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي في عنوان كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب). ويلاحظ أن الجانب اللفظي في مفهوم الإعراب يهيمن على تعريف الإعراب عند المحدثين كذلك، يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت: ((الإعراب... مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة))[84].

وقد بيّن ابن هشام الأثر الظاهر بأنه العلامات الإعرابية، قال: ((مثال الآثار الظاهرة: الضمة والفتحة والكسرة في قولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد))، كما توقف عند الآثار المقدرة قال: ((ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً في آخر نحو (الفتى) من قولك: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى))[85].

ولا يختلف ابن هشام عن النحويين في تحديد أنواع الإعراب على أربعة، هي: رفع، ونصب، وجر، وجزم. وقد درس كل نوع من هذه الأنواع، على التقسيم السابق، أعني الإعراب الظاهر، والإعراب التقديري، مفصلاً الحديث عن كل نوع

(82) شرح شذور الذهب،ابن هشام الأنصاري:58،وينظر: شرح اللمحة البدرية،ابن هشام الأنصاري:1/ 235–241.
(83) شرح ابن الناظم: 16.
(84) ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 24.
(85) شرح شذور الذهب: 58، 59.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

واستحقاقه[86]، وحدد علامات الإعراب الأصلية والفرعية أو الثانوية ومواطن كل منها.

إن الذي يهمنا هنا أن مصطلح الإعراب ورد عند ابن هشام بإطار واسع يقترب من مفهوم التحليل النحوي، وذلك في عنوان كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) ، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، بدليل ما احتواه الكتابان من موضوعات تصب في تحليل الجملة وإعرابها، كما في الباب الخامس: (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)، والباب والسادس: (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها)، والباب السابع: (في كيفية الإعراب)؛ إذ تضمنت هذه الأبواب –كما تُظهر عنواناتها؛ وكما في فصول البحث–دراسة لأصول التحليل وضوابطه، وأدلته، وما يحتمله اللفظ أو النص من تعدد في التحليل أو الإعراب. وقد استعمل ابن هشام (الإعراب) في مقدمة مغني اللبيب، قال: ((فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل..... وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب))[87]، فقد جاء هنا دالاً على علم النحو، كما يرى شراح مغني اللبيب، قال الدماميني (ت 827 هـ): ((علم الإعراب أي: علم النحو، وليس المراد الإعراب الذي هو قسيم البناء))[88]، فهو استعمال للمصطلح بمعناه التطبيقي، قال الشمني (ت 872 هـ): ((الإعراب.... يقال على النحو، وهو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية في الإعراب، وعلى ما ذكر في شرح الألفية لولد مصنفها علم بأحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب

(86) ينظر: شرح شذور الذهب: 93 – 98، وشرح اللمحة البدرية: 1/ 240– 244.
(87) مغني اللبيب: 12.
(88) شرح الدماميني: 1/ 14. (تح: عناية)

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه ا. هـ))[89]، ثم علّق عليه بالقول: ((ولا يخفى أن العلم بالأحكام التصريفية غير داخل في التعريف الأول، وداخل في التعريف الثاني ويقال أيضاً على تطبيق المركب على تلك الأحكام وبيان أنه من جزئياتها، ويقال أيضاً على ما يقابل البناء؛ وهو الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه، والمراد هنا الأول من المعاني الاصطلاحية))[90]. وقد أكد الجانب التطبيقي في هذا الاستعمال ما نقله الشيخ محمد الأمير (ت 1232هـ) عن السيوطي (ت 911 هـ) قال: ((والمراد بالإعراب –كما في السيوطي– التطبيق على قواعد العربية، قال: ونسبته للنحو نسبة العلاج لعلم الطب، والإفتاء للفقه، ومنه قولهم: أعرب كذا بفتح الهمزة))[91].

وأجد في ما نقله الشيخ محمد الأمير عن السيوطي تحديداً دقيقاً لمفهوم الإعراب، وأنّ ابن هشام إنما أراد من مصطلح الإعراب في كتابيه (مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب) هذا المفهوم التطبيقي. وقد حدّد السيوطي، بوضوح، أهمية هذا الجانب، بأنه الغاية من علم النحو، إذ جعله كالعلاج من علم الطب، والإفتاء من الفقه، مشيراً بذلك إلى الزاوية التطبيقية منه.

وقد ذكر الدسوقي (ت 1230 هـ) المعاني الاصطلاحية الثلاثة، قال: ((يطلق الإعراب على علم النحو، وهو علم بأصول يعرف به أواخر الكلمة، ...، ويطلق على مقابل البناء، ويطلق على تطبيق المركّبات على القواعد، كما تقول مثلاً: أعرب

(89) المنصف للشمني: 1/ 5، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم: 16.
(90) المنصف للشمني: 1/ 5.
(91) حاشية الأمير: 1/ 3 ، ولم أقف على كلام السيوطي هذا في الأشباه والنظائر ولا في همع الهوامع، وأظنه أخذه من شرحه المخطوط على مغني اللبيب المسمى بـ(غنية الأريب).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لي: جاء زيد، أي: طبّق القواعد على هذا الجُزيء، وبيّن لي أنه مندرج تحتها))[92]، ويقول في شرحه عنوان كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب): ((المراد بالأول اللغوي؛ وهو الإبانة والإظهار، والمراد بالثاني الاصطلاحي؛ وهو علم النحو.... ويصح أن يراد به إجراء المركبات على ما تقتضيه الصناعة النحوية))[93]. وعلى الرغم مما يظهر من اختلاف في كلام الشارحين في تحديد المقصود من الإعراب، واحتمال أن يكون المراد به علم النحو، وهو استعمال قديم، من باب إطلاق الجزء على الكل تارة، أو أن يكون بمعنى تطبيق الجزء من الكلام على قواعد العربية، وبيان انه مندرج تحتها ومطابق لها تارة أخرى؛ فإن مضمون الكتاب وطريقة تبويبه ومعالجاته إنما جاءت في سياق المفهوم الثاني، وهو التطبيق، إذ إنّ القضايا التي عالجها في (الإعراب عن قواعد الإعراب) و(مغني اللبيب) هي –في الغالب– قضايا تحليلية، حاول ابن هشام طرحها في منهج جديد يتسم بالدقة والاختصار والجمع لقواعد الإعراب والتطبيق. وهذا لا يعني أن هذين المؤلفين لا يحتويان على الدراسة النظرية النحوية، كما في كتب السابقين، وكتبه الأخرى، نحو: أوضح المسالك، وشرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، مثلاً، ولكن ما جاء فيهما من دراسة نظرية إنما ورد لخدمة الغرض الرئيس، الذي هو الإعراب بمعنى التطبيق والتحليل. ولعل مما يدل على ذلك بوضوح عنايته بالمعربين والمهتمين به من القدماء، كما يبدو من أبواب مغني اللبيب التي مرّ ذكر بعض منها. لذلك فلا غرابة أن نجد الأستاذ أحمد راتب النفاخ يعد مغني اللبيب كتاباً في إعراب القرآن الكريم؛ إذ قال في معرض حديثه عن المنهج المتبع في كتب إعراب القرآن الكريم إنه: ((لم يشذ عن ذلك –فيما أعلم– إلا ابن هشام (ت761هـ) من المتأخرين، وذلك في كتابه المشهور: (مغنى اللبيب عن كتب

(92) حاشية الدسوقي : 1 / 21 .
(93) المصدر نفسه: 1 / 23 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأعاريب)، فإنه وضعه –كما يدل اسمه– في إعراب القرآن، ولكنه رغب عن طريقة أسلافه وما تفضي إليه من تطويل، وآثر أن ينظمه في قوانين كلية وأصول جامعة، فاصطنع لذلك المنهج الذي بسطه في مقدمته))[94]. وقد تابعه في ذلك الدكتور عمر مصطفى؛ إذ يقول عنه: ((إنه من كتب أعاريب القرآن، كما أراد له مصنفه أن يكون... لكن ليس بمنهج التأليف المعروف في كتب الأعاريب، وإنما بمنهج آخر تميّز به مصنف المغني، وميّز كتابه بهذا))[95]. ولا شك في أن مفهوم إعراب القرآن، الذي قرره الدارسون في كلامهم، يعني الجانب التطبيقي من الدراسة النحوية ومن التحليل النحوي كما عرضناه آنفاً. ومما يجدر ذكره، هنا، أن ابن هشام استعمل لفظة (أحلل) في كتابه (أوضح المسالك)، وذلك في حديثه عن متن ألفية ابن مالك (ت 672 هـ)، قال: ((إنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعد من جملة الألغاز، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يُدانيه وتوضيحٍ يُسايره ويُباريه، أَحلُّ به ألفاظه وأوضِّح معانيه، وأُحلِّلُ به تراكيبه وأُنقِّح مَبانيه))[96]. فقد استعمل صيغتين من مادة (حلل)، إحداهما ثلاثية: (أحلّ)، والأخرى مزيدة بتضعيف العين: (أحلل)، لإفادة معنى الفتح والنقض والفكّ، قال الشيخ خالد الأزهري (ت 905 هـ) في شرحه على التوضيح: ((أحلّ به ألفاظه: أي أبيّنُ به مفردات ألفاظه.... وأحلل: أي أفكك به تراكيبه، أي مركباته))[97]. ويمكن أن نلمس وضوح معنى التحليل في هذا الاستعمال، في ضوء شرح خالد الأزهري، من أنه فكّ المركَّبات وتحليلها، بردِّها إلى أجزائها.

(94) كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، الأستاذ أحمد راتب النفاخ، (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،المجلد (48)، لسنة 1973، ص (840 –841).
(95) الدماميني النحوي، د. عمر مصطفى: 76 .
(96) أوضح المسالك ابن هشام: 1 / 1 .
(97) شرح التصريح، خالد الأزهري : 1 / 13 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد لفتت عناية ابن هشام بالتحليل النحوي بعض اللغويين والنحويين المعاصرين، فأشاروا إليها، ونبّهوا على وضوح مَعالمها وأهميتها في سلسلة التأليف النحوي، في هذا الميدان ومنهم الدكتور محمود فهمي حجازي، الذي يقول: ((لقد شارك ابن هشام أبناء عصره في الاهتمام بتأليف المتون التعليمية وشروحها... ولكن كتابه الأكثر أهمية هو كتاب (مغني اللبيب)، فهو أفضل كتاب حول الجملة العربية وتحليلها النحوي))[98]. وممن أشار إلى هذه القضية الدكتور نهاد الموسى في كلامه على أسس التحليل النحوي عند العرب ومحاولته ربطها بما انتهت إليه الدراسات اللسانية الحديثة؛ إذ ذهب إلى أنّ جلّ منطلقات نظرية تشومسكي تلتقي ((مع الأصول التي رسمها ابن هشام في (المغني)، للتحليل النحوي، وساقها في هيئة جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها))[99]. ولعل مِن أهم مَن تكلم على جهود ابن هشام في التحليل من المحدثين، الدكتور عبد الحميد السيد في بحثه الموسوم بـ(التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري)، الذي قصره على مغني اللبيب، وحاول فيه ((الوقوف على المبادئ والأصول التي كان يصدر عنها ابن هشام في وصف التركيب الجملي في المغني، سعياً إلى تكوين ملكة مُعرِبة، تستطيع فهم سر التراكيب في العربية وصولاً إلى إعراب القرآن))[100].

وقد انتهى الدكتور عبد الحميد السيد إلى أنّ لابن هشام ملاحظات وتعليقات تستحق الاهتمام. ولاسيّما في باب الجملة، وقد جعل من علامات ذلك الدراسات الحديثة، قال: ((وآية ذلك أن كل دراسة محدثة – في أثناء تبصّرها فيما بلغه النظرُ

(98) علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي : 92 .
(99) نظرية النحو العربي: 46 ، وينظر : -فيه أيضاً- 77 .
(100) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب:دراسات في اللسانيات العربية، د.عبد الحميد السيد: 163.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اللغوي الحديث من آفاق– تشير إلى ابن هشام في هذا المجال))[101]. وممن نوّه بجهد ابن هشام، في هذا الباب من البحث، الدكتور فخر الدين قباوة؛ إذ ذكر أنَّ بعض المتأخرين قد شعروا بالحاجة إلى التنظير في هذه الزاوية النحوية، لتحديد نقاط العمل، واستبعاد ما يعرقل العاملين أو يضللهم، فكان لهم جهود لامعة تستحق العناية والتقدير، ومنهم ابن هشام الأنصاري الذي ((توقفه الدراسة المديدة لكتب الأعاريب، والممارسات التعليمية للتحليل، على سعة الأفق العملي لدى القدماء والمتأخرين، بالتكثير والاستطراد والخلاف، وعرض البسائط والأمور الجانبية أحياناً – الأمر الذي قد يشتت أفكار الدارسين والباحثين– فيرى ضرورة متابعة الأصول ورسم الضوابط النظرية والعملية للتحليل الإعرابي... وإذ ذاك يستفيض في بيان التحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباهها. ثم يضع عدة أبواب توضّح كثيراً من قواعد التحليل وسبل تنفيذه بدقة ونجاح))[102].

لقد عرف ابن هشام التحليل النحوي من حيث المضمون والمحتوى، وإن لم يرد عنده بصورة صريحة ومباشرة، وفيما قدّمناه من آراء دليل على ذلك؛ إذ نالت جهوده في هذا الميدان عناية النحويين، فعنوا بكتبه، وشرحوها وعلّقوا عليها، ونظموها أيضاً، لذلك كانت شروح كتابيه (الإعراب عن قواعد الإعراب، ومغني اللبيب) امتداداً طبيعياً ومهماً يؤكد الأثرَ الواسع لهذين الكتابين، ومنهج ابن هشام في معالجة قضية التحليل النحوي وجدَّة هذه المعالجة والتناول، ولهذا السبب وجدنا الدكتور فخر الدين قباوة يقول عن كتاب (شرح قواعد الإعراب) للكافيجي (ت879هـ) –في مقدمة التحقيق–: ((فإليك كتاباً في أصول الإعراب وتطبيقاته، يضمُّ خبرة قرون متواليات ، ويبسط نماذج عملية لتطور أساليب المعربين، وصوراً مختلفة من ضروب

(101) المرجع نفسه: 163 .
(102) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 52 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التحليل النحوي للنصوص))[103]. وقد ذهب الدكتور البدراوي زهران إلى أن عمل الشيخ خالد الأزهري، في (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب)، يمثل مرتكزاً لأعمال كثيرة أتت بعده، تُؤلِّف مدرسة أو اتجاهاً في التحليل النحوي، وبيَّن أن نقطة البداية في هذه المدرسة تُطلُّ برأسها من كتاب (مغني اللبيب) الذي يُنبئ عن فهمٍ مُخالف للدراسة عند السابقين، من حيث روح المادة، ومنهج التناول[104]. وهو بذلك يوافق الدكتور قباوة الذي يتحدث عن بداية التنظير في هذا المجال التطبيقي بالقول: ((بدأ هذه التجربةَ جمالُ الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (708–761 هـ) سيبويه عصره، بعد أن خَبَرَ الدراسات النحوية عِلماً وبحثاً وتصنيفاً، ولمس في كتب أعاريب القرآن ما يُشتت الفكر ويُبدد الغايات التعليمية، بالتكثُّر والتَّكرار والاستطراد... ولذلك رأيناه يعكف على الجانب الإعرابي في ميدان النحو، يستخلص عناصره الأساسية، ويصنفها في مسائلَ متميزة متناسقة، ثم يضمها تحت أبواب تمثل الوحدة والتساوق والتآلف، ويعقد لها عنواناً يلخص الغاية والوسيلة، هو (الإعراب عن قواعد الإعراب)))[105].

وإذا بحثنا عن مفهوم للتحليل النحوي عند ابن هشام في ضوء ما يعرضه من تطبيق إعرابيّ، من جهة، وما رسمه من أصول نظرية من جهة أخرى، فسنجد أن التَّحليل النَّحوي عنده يتمثَّل في الكشف عن مجموعة من العناصر التي تُؤلِّف في نهاية الأمر الجملةَ النَّاجزة أو النَّصَّ الكامل، والتي يُعنَى النحويُّ بتحديدها وتحليلها.

وقد اتخذ مصطلح التحليل النحوي صورتَه النهائية واستقر على أيدي المحدثين؛ ذلك أنهم تركوا مصطلح الإعراب، الذي درج على استعماله ابنُ هشام بالمفهوم

(103) شرح قواعد الإعراب: 7 .
(104) ينظر: موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهري : 2 – 3 .
(105) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 7 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التطبيقي، ومن جاء بعده من الشارحين، ومالوا إلى استعمال مصطلح التحليل النحوي، ولعلَّ الذي دفعهم إلى ذلك رغبتهم في إضفاء الصفة العلمية على موضوع التطبيق، باستعمال مصطلح التحليل الذي سبق أن شاع في اختصاصات عِلمية بحتة كالرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها، هذا من جهة، ورغبتهم في التخلُّص من الازدواج الدلالي –إن جاز لنا التعبير– الذي يُصاحب مصطلح الإعراب، ذلك أنّه – كما مرّ– يشير إلى دلالات لغوية واصطلاحية مختلفة. يضاف إلى ذلك أنَّ النحويين المحدثين قد تأثروا –بدرجة أو بأخرى– بثقافاتهم الغربية، وتأثروا بالترجمة عن اللغات الأجنبية، حيث يشيع استعمال مصطلح التحليل[106]. ولعل مما يؤكد كلامنا أننا نجد الدكتور قباوة –مثلاً– يستعمل، في بعض كتبه، مصطلح (الإعراب) كما في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، ولكنه –مع مرور الزمن– ترك هذا المصطلح، وعدل عنه إلى مصطلح (التَّحليل النَّحويّ)، فجعل منه عنواناً لكتابين من كتبه، هما (التَّحليل النَّحوي: أصوله وأدلته)، و(تحليل النَّصِّ النَّحويِّ). ومن صور التأرجح والتذبذب في المصطلح ما نجده عند الدكتور عبده الراجحي؛ إذ يستعمل مصطلح (التَّطبيق النَّحويِّ) و(الإعراب)[107]. ولعلَّ السرَّ في ذلك يعود إلى التطوّر الفكري، لهؤلاء الدارسين، الذي انعكس على استعمالهم للمصطلحات، زيادةً على التأثُّر بالثقافات الأخرى وغير ذلك من الأسباب.

وإذا انتقلنا من مفهوم التحليل النحوي إلى حدوده والميادين التي يشتمل عليها، فسنجد أنّ حدودَ الإعراب عند ابن هشام –الذي يقابل التحليل عند المحدثين– تقـوم

(106) ينظر: -مثلا- كتاب: النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، رينيه كاخر، ترجمة: د. فيصل بن محمد المهنا، والتحليل اللغوي للنص، كلاوس برينكر، ترجمة: سعيد حسن بحيري.

(107) جعل الدكتور الراجحي (التطبيق النحوي) عنواناً لأحد كتبه التعليمية، وجعل (الإعراب) عنواناً لبعض كتبه التطبيقية، تحت عنوان (دروس في الإعراب)، إذ طبّقه على بعض السور القرآنية، وتجد أيضاً الدكتور إبراهيم محسن استعمل مصطلح (التطبيق) بمعنى التحليل في كتابه: (التطبيق في الإعراب والصرف).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على تحليل التركيب النحوي للعبارة، دون الخوض في الجوانب الصرفية للكلمة؛ وذلك لأنَّ ابن هشام من النحاة الذين يَفصلون النحو عن الصرف، ومصطلح النحو عنده يختص بالتركيب دون الكلام على وزن الكلمة أو ما يُصيبها من تغييرات؛ مما جَعَل ميدانه علم الصرف، يَدلُّ على ذلك أنه يقصر كتبه على موضوعات النحو دون غيرها. والذي يبدو لي أنَّ ما فعله ابن هشام –من قصرِهِ التحليلَ النحويَّ على التركيب– هو أقربُ إلى الصواب؛ لأنّه، بذلك، يتبع المنهجَ النظريَّ نفسَه، أي أنه في كتبه يقصر النحو على التركيب؛ فمن الأحرى أن يقصر التحليل النحوي على التركيب النحوي أيضاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنَّ النحو قد استقر عند النحويين المتأخرين على أنه دراسة التركيب، ومن ثم، فقد أخرجوا دراسة الكلمة صرفياً من حيز المؤلفات النحوية، واستقلَّ الصرف بكتب منفردة. وبغض النظر عن مدى صِحَّة هذا التحوّل في مفهوم النحو وتحديده بقضايا التركيب، فإنّ النحويين قد اتجهوا إلى العناية بظاهرة الإعراب في الكلمة داخل الجملة، بسبب هيمنة فكرة العامل على تفكيرهم، حتى أصبح مصطلح الإعراب –عندهم– يَعني النحو، فقد ((اختلط المفهومان اختلاطاً بيّناً في كثير من كتب النحو واللغة، حتى إن النحو يسمّى إعراباً، والإعراب نحواً))[108]. وهكذا أخذ النحويون يُعنون بالكشف عن ظاهرة الإعراب في أبواب النحو فتراهم يبدؤون بتعريف الإعراب، ومن ثمّ، يتتبعون تجلياته في الموضوعات المختلفة، ولعل مما دفعهم إلى العناية بالإعراب هو أنّه –في جانب منه– تغير مادي محسوس، ومن الإخلال به يمكن التعرف على اللحن والخطأ، فهم يُعَرفون الإعراب –كما مرّ بنا– بأنه: ((اختلاف أواخر الكلم على حدّ اختلاف العامل))[109]، أو ((هو تغيّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو

([108]) ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ: 15.
([109]) كشف المشكل في النحو: 1/ 227-228، وينظر: شرح المفصل: 1/ 150-151.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تقديراً))[110]. حتى إنه غدا عند ابن هشام أثراً، قال: ((الإعراب: أثرٌ ظاهر، أو مقدّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة))[111]. إنّ البحث في هذا الجانب المحسوس (من خلال الصوت: الحركات الإعرابية وما ينوب عنها) أو المتخيّل في المقدَّر من الحركات، ولّد الإعراب بمفهومه التطبيقي، في النحو ، على الجملة والعبارة.

وقد تابع شارحو كتب ابن هشام منهجَ المصنف، في فصلِه النحوَ عن الصرف، يدلّ على ذلك أنّ الكافيجي يتحدّث عن الغرض من تأليف ابن هشام –وهو تبعاً له– كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، فيجعله مقصوراً على الجانب النحوي أو التركيبي للغة، قال: ((اعلم أنّ الخائض في هذا الكتاب ينبغي أن يتصور النحو والغرضَ منه، قبل الشروع فيه. فنقول: النحو في اللغة يجيء لمعان: بمعنى القصد، وبمعنى الجانب، وبمعنى النوع، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل... وهو في الاصطلاح علم بأصول، يُعْرَفُ بها أحوال أواخر الكلم، من جهة الإعراب أو البناء. فالظاهر أنه منقول من النحو بمعنى القصد... وأمّا الغرض منه [أي: من النحو] فمعرفة الإعراب))[112]. ولذلك لم يؤاخذ الكافيجي ابن هشام على تركه مباحث الصرف في هذا الكتاب، كما لم يسعَ إلى بحثها أو إضافتها إلى مضمون شرحه، بل إنَّ القارئ يلمس سَعْيه للتعليل لطريقة بناء الكتاب ومنهجه، فهو يرى أنَّ ابن هشام إنّما قدَّم البحث في الجملة على البحث في المفردات، على خلاف المنهج المشهور من البدء بالمفردات وصولاً إلى الجمل وأشباهها، وذلك ((لأن المقصود من ترتيب هذا الكتاب [أي: الإعراب عن قواعد الإعراب] تعليم الإعراب، ولاشك أنّه يحصل من هذا الباب [باب الجملة] على وجهٍ، لا يكون في بقية الأبواب، إذ فيه بيان إعراب محل

([110]) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 102.
([111]) شرح قطر الندى: 55، وينظر: همع الهوامع: 1/ 54.
([112]) شرح قواعد الإعراب: 62.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجمل، الذي هو أصعب وأنفع من بيان إعراب المفرد، فلأجل هذا ترك تعريف الكلمة، مع أن الجملة لا تتم إلاّ معها))[113]. إنَّ الكافيجي يؤكد لنا، هنا، غاية تأليف الكتاب المتمثلة بتعليم الإعراب، بغض النظر عن مدى صحة ما ذهب إليه من أنّ البدء بإعراب الجمل أنفع من البدء بإعراب المفرد أو عدم صحته. وممّا يؤكد كلامنا السابق –من الخلط بين النحو والإعراب– أنّ نحويًّا مثل الدماميني يفسّر كلمة الإعراب الثانية في عنوان كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام بأنها بمعنى النحو، ويذهب إلى أكثر من ذلك فيجعلها بمعنى التحليل النحوي بمفهومه الذي نجده عند المحدثين؛ إذ يقول: ((الإعراب الأول: لغوي بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني: اصطلاحي أريد به النحو وإجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال أعرب هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها، وبيّن كيفية جريها على علم النحو، ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن))[114]. فهم يقصرون الإعراب على الألفاظ المركبة ويخرجون الأحكام التصريفية من ميدانه. وقد أكد الصبان هذا الفصلَ بين العِلمين، مبينا أنَّ النحو استقرَّ عند المتأخرين على الأحكام التركيبية فقط؛ قال: ((اصطلاح المتأخرين تخصيصه [يعني: النحو] بفن الإعراب والبناء، وجَعْله قسيمَ الصرف، وعليه فيعرّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء))[115]. فقد أصبح النحو عند المتأخرين قسيماً للصرف. ومن هنا ترتسم حدود التحليل النحوي عند ابن هشام في ضوء هذا الفهم والاصطلاح، لذلك تجده قد أخرج من كتابيه (مغني اللبيب) و(قواعد الإعراب) ما لا يدخل في هذا الباب من الأحكام التصريفية،

([113]) شرح قواعد الإعراب: 62.
([114]) شرح الدماميني (عناية): 1/ 20.
([115]) حاشية الصبان: 1/ 49.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حتى إنَّ موضوعات الصرف جاءت من باب الإسهاب وليس القصد، ولذلك نجد بعض المتأخرين يؤاخذه لإدخاله بعض موضوعات الصرف في كتابه، وهو مخصص لقضايا الإعراب فقط، ومن ذلك أنَّ الدماميني آخذ ابن هشام لأنه أورد في مبحث: (إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى) مسألتين لا تدخلان في الإعراب هما المسألة الرابعة التي عالج فيه الحذف في نحو (مقول) و(مبيع)، والمسألة الخامسة التي خصّصها للحذف في نحو (إقامة) و(استقامة)،فهما ليستا من الإعراب في شيء فإيرادهما غير مناسب[116].

إنَّ الناظر في كتب المتأخرين يجد ما يؤكد هذا التوجّه إلى الفصل بين موضوعات المصطلحين، بصورة تطبيقية، كما يجد من يخالف هذا التوجّه. فمن حيث الزاوية التطبيقية تجد أن الزركشي يعقد باباً خاصاً بمعرفة التصريف في القرآن بوصفه النوع التاسع عشر من علوم القرآن، يعالج فيه بنية الكلمة وتصريفها، في حين يخصص النوع العشرين من علوم القرآن لمسائل الإعراب، وجعلها تحت عنوان (معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها)، مُبيناً أن هذا النوع يؤخذ من علم النحو[117]، فكأنه جعل موضوع النحو ومادته أحكام الألفاظ عند تركيبها، وهو ما جعله السيوطي، لاحقاً، بابا في معرفة إعراب القرآن[118]. وإذا نظرنا في كتاب المقاصد النحويّة، بوصفه من الكتب التي عُنيت بشرح الشواهد الشعرية والتطبيق عليها، بدليل قوله ((أبيّن ما فيها [يعني: الشواهد الشعرية] من اللغات والمعاني والإعراب))[119]، وجدنا أن مفهوم الإعراب، عنده، اقتصر على الجوانب التركيبية

([116]) ينظر: شرح الدماميني، نقلاً عن المنصف للشمني: 2/ 254. وينظر: مغني اللبيب: 2/ 808-809.
([117]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 1/ 377، وينظر: -فيه أيضاً-: 1/ 373.
([118]) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 1/ 278.
([119]) المقاصد النحوية، العيني: 1/ 4، وينظر إعراب الشواهد الأولى من الكتاب مثلا.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

دون التصريفية، وهذا ما يمكن اكتشافه من النظر في إعراب أيّ شاهد نحوي في الكتاب.

وفي مقابل هذا المنهج، يقف أبو حيان الأندلسي الذي يجعل النحو شاملاً للصرف والأحكام الإعرابية، ويقسمه على قسمين:

الأول: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثاني: في أحكام الكلم في حال التركيب[120].

ويتخذ الشيخ خالد الأزهريّ مسلكاً مغايراً للتوجّه الأول، إذ يبدو أنّه يعدّ علم النحو مصطلحاً يشتمل على التركيب والصرف، قال: ((المراد بعلم العربية، هنا، علم النحو المشتمل على علم التصريف، وله حدٌّ وموضوع...، فحدُّه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يُبْحَث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء...))[121]. ويظهر أثر هذا الفهم لمصطلح النحو، في تطبيقه أيضاً، إذ يلمس الباحث في كتاب (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب) ملامح من هذا التداخل أو الاشتمال بين المصطلحين، فإذا نظرتَ إلى إعرابه قول ابن مالك[122]:

قَـالَ مُحَمَّـد هُـو ابـنُ مَالِـك أَحْمَـدُ رَبِّـي اللهَ خَـيرَ مَالِـك

وَجَدْتَه يقول: ((قال: فعل ماضٍ أجوف، عينه واو، أصله (قوَل) بفتح الواو، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها... محمد: فاعل قال، وهو علم منقول من اسم مفعول (حمّد) بتشديد الميم...))[123]. على أنَّ مما ينبغي ذكره أنه لم يلتزم دائماً

(120) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 3-4، وهمع الهوامع: 3/ 407.
(121) شرح التصريح: 11- 12.
(122) ألفية ابن مالك: 9، وشرح ابن عقيل: 1/ 10.
(123) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: 10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بالكلام على الأحكام التصريفية للكلمة، فقد كان متذبذباً بين ذكرها حيناً وإهمالها حينا. ولكنه لم يستدرك في شرحه (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) شيئاً خارجاً عن القواعد التركيبية، بل تابع ابن هشام، مُكتفياً بشرح المتن.

إنّ ما سار عليه ابنُ هشام –من جَعْلِ النحو قسيمَ الصرف، شأنه شأن المتأخِّرين، ومِن ثم، فإنه، بناء على ذلك، أخرج الأحكام الصرفية من ميدان التحليل النحوي– تجد له، عند المَعنيين بالتحليل النحوي من المحدثين، أنصاراً ومُتابعين، كما تجد له مَن خالفه وعدّه منهجا غير صحيح. فمن أنصار هذا المنهج الدكتور تمام حسان، فمما يدل على أنه يجعل النحو قسيم الصرف، أنّه جعل الفصل الرابع من كتاب (اللغة العربية: معناها ومبناها) للنظام الصرفي، في حين جعل الفصل الخامس للنظام النحوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه قد صرّح بأنّ القدماء أطلقوا على تحليل النصّ تحليلاً نحوياً مصطلح (الإعراب)[124]، فإذا ربطنا بين استعماله للمصطلحين وفصله بين المستويين –عند التأليف– وصلنا إلى أنّ التحليل النحويّ عنده لا يشمل الأحكام التصريفية. وكذلك جعل الدكتور محمد إبراهيم عبادة الإعراب مُرادفاً للتحليل النحوي، ولم يشر إلى دخول الأحكام الصرفية فيه[125]. ويبدو لي أنَّ الدكتور عوض حمد القوزي جعل النحو مقصوراً على الأحكام التركيبية، يدل على ذلك أنَّ أغلب المصطلحات التي عالجها وعرض لها في كتابه عن المصطلح النحوي كانت في هذا الجانب، إلاّ بعض المصطلحات مثل (اسم الآلة، والمجرّد والمزيد) التي جاءت للكشف عن طريقة سيبويه في عرض المصطلحات[126]. وممن يمثل هذا الاتجاه الدكتور نهاد الموسى[127]، وكذلك الدكتور محمد حماسة عبد

---

[124] ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 232.

[125] ينظر: الجملة العربية (عبادة): 152.

[126] ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره: 130-131.

[127] ينظر: نظرية النحو العربي: 29.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اللطيف، الذي يرى أنَّ ((الغاية من دراسة النحو هي فهم تحليل بناء الجملة تحليلاً لغوياً يكشف عن أجزائها، ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر... ومهمة الباحث النحوي أمام الجملة هي تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل))[128]. وما ذكره الدكتور حماسة صورة دقيقة يلمسها الباحث في عمل ابن هشام، في أعماله مجتمعة لا منفردة في تقديرنا.

ولعل أهم من خالف هذا الاتجاه من المحدثين الدكتور فخر الدين قباوة، فهو يرى أن التحليل النحوي يشمل ثلاثة مستويات؛ هي: الإعراب، والصرف، والأدوات، قال: ((عندما تحلل العبارة نحوياً، تفرّق العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكونة للتركيب، بعضها عن بعض... ومن ثم تستطيع اكتشاف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات النحوية التي تؤديها متعاونة، في حيز التركيبين الصرفي والإعرابي، وفي السياق العام للتعبير. وعلى هذا فأنت إزاء مستويات ثلاثة من العمل، هي: التحليل الإعرابي وتحليل معاني الأدوات، والتحليل الصرفي))[129]. ولذلك نجده يؤاخذ المعاصرين لأنهم حصروا التحليل النحوي على قضايا الإعراب، قال: ((حصر المعاصرون أنفسهم في حقل الإعراب، فلم يطلّوا على عالم الصرف إلاّ لماماً. ولذا كانت التحليلات الصرفية أقل حضوراً بين أيدي جمهور العاملين، في ميدان التحليل النحوي، ولم تشغل حيزا متميزاً واضحاً

([128]) في بناء الجملة العربية: 23.

([129]) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 15-16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يجتذب أقلام المؤصلين والمنظرين))[130]. والدكتور قباوة يستند، في مرجعياته، إلى فهم المتقدمين من النحويين، ومنهم ابن جني الذي عرّف النحو تعريفاً يجعله يشتمل على الإعراب والصرف، قال: ((النحو هو انتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك...))[131]. وتعريف ابن جني للنحو يتفق مع ما انتهت إليه الدراسات اللغوية الحديثة، من أن التركيب والصرف يكوّنان ما يسمى بالنحو[132]. وقد التزم الدكتور قباوة بما نظّر له من تقسيم التحليل النحوي على الأقسام الثلاثة المذكورة، يظهر هذا في جهوده التطبيقية. ومما ينبغي ذكره أن الدكتور قباوة أشار إلى أثر المجاز في استعمال هذه المصطلحات، ولذلك وقف على مصطلح الإعراب فبيّن أنه قد تجاذبته دلالات نحوية متعددة، حَصَرها في خمسة أشكال، هي: الإعراب التعبيري، وإعراب التركيب، وإعراب البنية، والإعراب التحليلي، والإعراب الصوتي[133]. ولعل الدكتور إبراهيم محسن أراد تجنّب الدخول في دلالات المصطلحات ومستتبعاتها الإشكالية، فعنون كتابه بـ(التطبيق في الإعراب والصرف)، وكأنه أحس أن تسمية الكتاب بـ(التطبيق في النحو) توحي بخلوه من الصرف أو إهماله إياه، ولكنه، في الوقت نفسه، وقع في تداخل اصطلاحي آخر، إذ جعل التحليل أو التطبيق –كما سمّاه– ثلاثة أقسام، هي: إعراب المفردات، إعراب الجمل، والإعراب الصرفي[134].

([130]) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 54.

([131]) الخصائص: 1/ 35.

([132]) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 21، ودور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 138.

([133]) ينظر: مشكلة العامل النحوي: 42-68.

([134]) ينظر: التطبيق في الإعراب والصرف (المقدمة): 5. ويرى الدكتور المخزومي أن الإعراب هو النحو، قال: ((الإعراب هو علم النحو، قبل أن يصطنع الدارسون مصطلح النحو، أي: هو علم التأليف ونظم الكلام، والإعراب في دلالته الأخيرة بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية، أو قيمة نحوية

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهو، بعمله هذا قد استغنى عن كلمة التطبيق، واستعمل مكانها (الإعراب)، الذي هو في حقيقته يقابل التحليل أصلاً. ولعله يكون قد لمح الدلالات المتنوعة للإعراب التي أشار إليها الدكتور قباوة، كما مرّ.

يمكن للباحث أن يخلص من هذا أنَّ ابن هشام قد عرض تحت مصطلح الإعراب –كما يظهر من عناوين بعض كتبه ومقدماتها، ومضامينها أيضاً– قضايا التحليل النحوي الخاصة بالتركيب فقط، متكئاً في ذلك على تراثٍ ثري في (إعراب القرآن)، فهو إنما ترك مصطلح النحو للتخلص من الكلام على القواعد النظرية للنحو التي خصّص لها بعض كتبه. واستعماله مصطلح الإعراب جاء متوافقاً مع النظرة الحديثة من أن النحو يشمل التركيب والصرف، لأنه قد تخلص باستعمال الإعراب من الدخول في هذه المسألة، لأنه حدد ميدان عمله بالتركيب، وهو في الوقت نفسه لم يخرج عمّا استقرّ عند النحويين المتأخرين من حصر مفهوم النحو بالتركيب.

وإذا انتقلنا إلى أشكال الإعراب، فسنجد أن ابن هشام جعلها نوعين، الإعراب الظاهر، والإعراب المقدَّر[135]، ويضاف إلى ذلك الإعراب المحلي الذي لم يصرح به في الاسم المبني، ولكنه صرّح بأنّ الجمل تنقسم قسمين، جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب. وقد ميّز الكافيجي بين الإعراب التقديري والمحلي، قال: ((إن قلت ما الفرق بين الإعراب المحلي وبين التقديري؟ قلت: الفرق بينهما هو أن المانع من الإعراب في الأول هو الكلمة بتمامها كـ(هو)، وفي الثاني هو الحرف الأخير منها، نحو ألف الغضى))[136]. ويذكر السيوطي تقسيمات أخرى للإعراب،

ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمة في ثنايا [كذا] الجملة))، قضايا نحوية: 78-79.

([135]) ينظر: شرح شذور الذهب: 93، ومغني اللبيب: 2/ 500.

([136]) شرح قواعد الإعراب: 82.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فيبين أن تقسيم التغيير إلى لفظي وتقديري هو المشهور، وينقل أن بعضهم قسمه إلى ظاهر، ومقدَّر، ومَنويّ. وخصَّ المقدَّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدَّرة نحو: ملهىً، والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء، نحو: حُبلى. وبما كان منتهياً بياء المتكلم كـ(غلامي). وأضاف تقسيماً ثلاثياً آخر، هو: لفظي، وتقديري، ومحليّ، مبيناً أنَّ المحلي يختص بموضع الاسم المبني[137]. وحقيقة الأمر أنَّ الإعراب بمفهومه التحليلي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، اثنان منها هما نوعا الإعراب الذي هو قسيم البناء، ويمكن تمثيل هذا بالشكل الآتي:

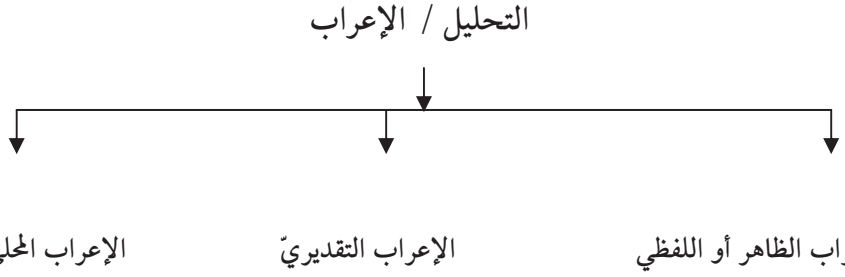

وقد نتجت هذه التقسيمات عن الخلط بين مفهومي الإعراب بمعنى التحليل، والإعراب بمعنى ما هو ضد البناء. وقد اتخذ هذا التقسيمُ شكلَه على أيدي المعربين، بغض النظر عن مدى استقراره في التنظير النحوي عند المتأخرين، ويتضح هذا من البحث عن إعراب المبنى في الكلام، وإعراب الجمل أيضاً.

إنَّ انقسام الإعراب أو التحليل النحوي إلى هذه الأقسام الثلاثة، عند النحويين –وابن هشام منهم– لم يلْقَ قبولاً من بعض الدارسين المحدثين، ومنهم الدكتور تمام حسان الذي عدَّ الإعراب التقديري مظهراً وأثراً من آثار التفكير الفلسفي في

(137) ينظر: همع الهوامع:1/ 55، والحدائق الندية (مخطوط): 29، وحاشية الصبان:1/ 109-110.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الدراسات اللغوية، بسبب تطبيق مقولة الكيف والمكان[138]. وعدَّه الدكتور علي أبو المكارم من آثار العامل النحوي. وذلك بسبب رغبة النحويين في اطراد القواعد الكلية، قال: ((من أوضح القواعد الكلية التي أسلمت إلى تقدير الحركة الإعرابية... حتمية وجود الحركة الإعرابية في الكلمات المعربة فعلا أو أصلاً، بحيث إذا لم تكن الحركة ظاهرة وجب تقديرها. وهذه القضية أو القاعدة بعض ما تركته نظرية العامل في البحث النحوي من آثار، إذ تقدير الحركة هو النتيجة الضرورية للطرف الثالث من أطراف العمل النحوي، وهو وجود الحركة الدالة على العمل في آخر المعمول لفظاً أو تقديراً))[139]. وذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن الإعراب المحلي إعراب معقد، لذلك دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، أو إلغاء التفكير في محل الكلمات المبنية على الأقل، أو الاكتفاء ببيان محل الكلمة فقط، ووظيفة الجملة من غير الدخول في التفصيلات التي يفترضها النحاة في إعرابها[140]. وقد كان الدكتور مهدي المخزومي من أشد الذين هاجموا الإعراب التقديري، وعدّه سوء فهم للظاهرة النحوية، وأنه من التأثير الذي منحوه للعامل؛ فذهب إلى أن في هذا الإعراب تقعراً لا يحتمل، وتكلّفاً مرهقاً للشداة من الدارسين، وسوء فهم للظاهرة، ((وكان ينبغي أن يقتصروا على قولهم: إن (ليلى) [من: أقبلت ليلى فرحة] مسند إليه، وإن (كتابي) [من: طبع كتابي] مسند إليه أيضاً. ولم تظهر الضمة فيهما؛ لأنَّ آخر الأول ألف، وآخر الثاني مدّ هو الياء. وحسب الدارس أن يعرف أنه مسند إليه، مبتدأ أو فاعل))[141]. ولاشك في أن توجهات المحدثين هذه لا ترى في الذي ذهب إليه النحويون –وبينهم ابن هشام– من الإعراب التقديري، والإعراب المحلي للجمل

([138]) ينظر: مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان: 20.
([139]) أصول التفكير النحوي: 296، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة، د. محمد حماسة عبد اللطيف: 189.
([140]) ينظر: الردّ على النحاة (قسم الدراسة): 64، وتجديد النحو: د. شوقي ضيف: 23، 111.
([141]) قضايا نحوية: 88.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وللأسماء المبنية أمراً مقبولاً. ولذلك تحاول وضع بديل يتمثل في التخلص من الإعرابين أو التخفيف من صعوبة فهمهما، عن طريق عدم الدخول في التفاصيل، والاكتفاء بتحديد الوظيفية النحوية.

ونجد، في مقابل ذلك، كثيراً من المحدثين ممن طبّقوا التحليل النحوي على نصوص أدبية، في ضوء منظومة التحليل القديمة من دون أن يَشكوا منها أو يتذمروا من صعوبتها، منهم الدكتور محمد خير الحلواني، والدكتور فخر الدين قباوة، والدكتور إبراهيم محسن وغيرهم.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأصناف النحوية : أشكالها وأسسها

يعتمد التحليل النحوي على ما انتهى إليه البحث النحوي من تصنيفات نحوية، للغة العربية، لكنه لا يعتمد على أشكال التقسيم والتصنيف جميعها، فهناك تقسيمات وأصناف لا نجد لها صدى مؤثراً في عملية التحليل والتطبيق، في صورته الحالية بعد أن تطوَّرَ واستقرت معالمه. ولعل خير مثال على ذلك ما يناقشه علماء النحو عند دراستهم للجملة من اصطلاحات، مثل: الكلمة، والكلام، والقول، والجملة، واللفظ، وغيرها، فإنهم عند التطبيق يفيدون من مصطلحي: الكلمة والجملة، فقط. وربما نصل من هذا إلى أن هناك مقولات تحليلية، ومقولات نظرية لا تدخل في ميدان الإجراء والتطبيق العملي. وإذا أمعنا النظر فيما لدينا من جهود في التحليل فسنرى أن النحويين القدماء يعمدون إلى تصنيف الكلام عند التحليل إلى الأشكال الآتية:

1. الكلمة. 2. الجملة. 3. شبه الجملة.

إن هذه الأشكال التصنيفية الرئيسة هي ما يُعْنَى به المحلل النحوي عند التطبيق، ويمكن أن نلمس نوعاً من التطور عند النحويين في التركيز على هذه الأشكال؛ إذ نجد أنهم يعنون بالكلمة فهي مدار اهتمامهم، ولذلك كانت ملامح التحليل المتقدمة تنصب في خدمة الكلمة بأقسامها وأنواعها وأنواع كل قسم منها، أما الجملة وشبهها فقد تأخر ظهورها في النصوص التطبيقية، وبعبارة أخرى، فإن التحليل النحوي عُني أول الأمر بالكلمة، وعندما تطور النحو بدأ الاهتمام بالجملة وشبهها، ولذلك فلا غرابة أن نجد الكتب التطبيقية المتقدمة تكاد تقصر ميدان تحليلها على الكلمة، وقد يكون ذلك بسبب اهتمام أصحابها بالعلامة الإعرابية التي لا تظهر في الجملة وشبه الجملة، وهذا لا يعني أنهم أهملوا تحليلهما تماماً، إذ توجد في تراثنا صور من التطبيق

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يظهر فيها تناول الجملة أو شبه الجملة مع الكلمة، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة بطبيعة الحال[142].

وبتطور التأليف في النحو، وما تبعه من تطوّر في التحليل، أخذنا نرى وضوح التعبير عن الجملة ومحلّها من الإعراب[143]. وقد بدأ التحليل الإعرابي، يتوزع على المحاور التي ذكرناها أولاً، مع الاتجاه نحو الالتزام بالمصطلح، مثل: الجملة وموضعها وشبه الجملة وتعلقه، وهو مما يدل على وضوح أسلوب الإعراب ومفرداته.

وإذا انتقلنا للحديث عن هذه الأصناف والمحاور عند ابن هشام ومدى معرفته بها أو دراسته لها، فإننا نقف على عرض متكامل لهذه التصنيفات، وأقسام كلٍ منها، مع تميّز معالجته وتناوله لها بالسعي نحو الشمول من جهة، ودقة التقسيم والتبويب من جهة ثانية. ويمكننا القول إنّ منهج مغني اللبيب إنما هو انعكاس لهذا السعي في التصنيف الذي يصب في خدمة الإعراب في نهاية الأمر. فقد توزع الكتاب على أبواب يعنينا منها، ههنا، تقسيمها على باب المفردات ثم باب الجملة وأنواعها وأحكامها، ثم باب شبه الجملة وأحكامها. ويبدو أنه خصص باباً للمفردات ولم يجعله للكلمة، لأن الكلمة، بمفهومها العام، لا يمكن تحديدها بوظائف نحوية معينة أو حصرها في عمل وأثر نحوي محدد. فهي مقولة نحوية تتعاور عليها الوظائف والمعاني النحوية إلا إذا دخلت في حدود العمل النحوي، كأن تكون من العوامل، لذلك اختص باب المفردات بحروف المعاني وطائفة من الكلمات التي تمتاز بخصائص معينة يجب على المعرب معرفتها، على الرغم من أنها لا تدخل في مصطلح (حروف

(142) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري : 80 ، و معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج : 1 / 75 – 76 ، و كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه : 216 – 217.

(143) ينظر: مجمع البيان، الطبرسي: مج 1/ ج1 / 141 ، و شرح لامية العرب، العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (33)، الجزء (1)، لسنة 1982، ص 232 – 233 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المعاني) أو الأدوات. مثل: (حيث، وسواء، وعوض، وقط، وكيف، وليس، ولكن، ولدى) وغيرها.

وقد قدم ابن هشام، في نحوه، تصوراً شاملاً لهذه الأقسام وما يتفرع عن كل قسم، معرفاً بكل نوع، على النحو الآتي:

أولاً: **الكلمة**: وقد عرّفها ابن هشام بأنها: ((قول مفرد))، أي، لفظ دال على معنى، لا يدل جزؤه على جزء معناه، نحو: رجل وفرس وزيد[144]. وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. أما الاسم فهو: ((ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))[145]. وعلاماته هي: أن يقبل (أل)، أو النداء، أو الإسناد إليه وهي أنفع علامات الاسم عنده، وهو ينقسم من حيث الإعراب والبناء إلى: معرب ومبني. والأسماء المعربة تكون كالآتي:

أ. ما جرت على الأصل: وهي الأسماء المعربة بحركات إعراب أصلية وليست ثانوية.

ب. ما خرجت عن الأصل: وهي خمسة أبواب:

1. الاسم الممنوع من الصرف.
2. جمع المؤنث السالم (ما جمع بالألف والتاء).
3. الأسماء الستة.
4. المثنى، وما ألحق به.
5. جمع المذكر السالم، وما ألحق به.

(144) ينظر: شرح شذور الذهب: 31 – 32، وشرح اللمحة البدرية: 1 / 200 – 201 .
(145) شرح شذور الذهب : 36 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ج. ما تُقَدَّر فيه الحركات الإعرابية، وهو نوعان:

1. المقصور 2. المنقوص .

أما الأسماء المبنية: فقد قسمها تبعاً للحركة، أي: المبني على السكون، وعلى الفتح، والكسر، والضم، وجمع في ذلك ما كان بناؤه عارضاً أيضاً، مثل المنادى العلم، واسم لا النافية للجنس وغيرها[146].

أمّا الفعل فقد عرّفه بأنه: ((ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))[147]. ومن ثم ذكر أنواعه الثلاثة: الماضي وعلامته تاء التأنيث الساكنة، كقامت وقعدت، والأمر وعلامته مجموع شيئين، أحدهما: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى{فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً}[148]، والمضارع وعلامته أن يقبل دخول لم عليه، نحو لم يقم ولم يقعد[149]. وقد قسم الفعل على أساس الإعراب والبناء، فقسمه إلى ما يبنى على الفتح، والسكون، والضم.

أمّا الحرف فهو: ((ما دلّ على معنى في غيره))[150]. ويعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

1. ما يدخل على الأسماء والأفعال، كـ(هل).
2. ما يختص بالأسماء، كـ(في).
3. ما يختص بالأفعال، كـ(لم).

(146) ينظر : شرح شذور الذهب : 99 – 136 ، وأوضح المسالك : 1 / 21 – 28 .
(147) شرح شذور الذهب:35، وينظر: شرح اللمحة البدرية:1/223 -224، وشرح قطر الندى: 13–48.
(148) سورة مريم ، الآية : 26 .
(149) ينظر : شرح شذور الذهب : 43 – 46 .
(150) شرح شذور الذهب : 36 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لقد هيمن التفكير بالعلامة الإعرابية على تقسيم الكلام عند ابن هشام، لذلك نجده يتناول موضوع الأسماء والأفعال في تصنيف واحد، يقوم على أساس الإعراب والبناء، ثم يكون على أساس الحركة الإعرابية، من دون النظر إلى اختلاف الاسم عن الفعل. وكذلك الأمر في تقسيم الحروف فهو تقسيم ينطلق من الأثر الإعرابي، والعمل النحوي واختصاص الحرف بقسم دون آخر. وتقسيمه لا يختلف عن غيره من النحويين غير أنه يميل إلى الصرامة في التقسيم والعناية بالجانب التعليمي، وقد أثار تصنيف النحويين –وابن هشام أحدهم– للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، نقد الدارسين المحدثين فحاولوا الطعن فيه، وإيجاد بدائل ومقترحات تحلّ مكانه. وهذه البدائل ستؤدي –لو كتب لها النجاح– إلى تغيير وجه التحليل النحوي، ولعل أهم من اعترض على التقسيم القديم، الدكتور إبراهيم أنيس الذي وجد في أسس القدماء اضطراباً، فهم يعتمدون في تمييز الاسم معيار المعنى في حين يعتمدون مع الفعل على معيار الصيغة والزمن، ويرى أنّ مفهوم الحرفية غامض لديهم، وذلك لأنهم اتبعوا – كما يرى– ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق. ولذلك يقترح أن يكون تقسيم الكلمة إلى أربعة أجزاء هي: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة[151]. ويكاد الدكتور علي أبو المكارم ينطلق من المنطلقات الفكرية نفسها وهي أنَّ النحويين العرب تأثروا في تقسيماتهم النحوية بالفلسفة الإغريقية، فيتّهم النحويين بأن تقسيمهم للكلمة لم يكن مبنياً على استقراء دقيق للكلمات في اللغة العربية، وأنّ الأسس التي أقرها النحاة لهذا التقسيم تتناقض مع الأحكام الجزئية النحوية، ثمّ يذهب إلى أن الحقائق الموضوعية –التي لم يوضحها لنا– تكشف عن امتداد هذا التقسيم إلى أصل ميتافيزيقي، هو التقسيم الافلاطوني للموجودات[152]. ولكنه لم يقدم بدائل عن

(151) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 279-294، والعلامة الإعرابية في الجملة: 72.
(152) ينظر: تقويم الفكر النحوي: 79-80.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأقسام النحوية التي هاجمها وأرجعها إلى التأثر بغير العرب، وكأنّ النحويين العرب لا يمتلكون من العقل والتفكير ما يمكنهم من ابتداع هذا التقسيم. وتتخذ محاولة الدكتور تمام حسان وتلميذه الدكتور فاضل الساقي موقعاً متميزاً في هذا الباب؛ لأنها اتسمت بالتفصيل واقتراح البدائل المبنية على الحجج والأدلة. وهما يستندان في رفضهما للتقسيم القديم إلى عدم دقة المعايير المعتمدة في هذا التقسيم واضطرابها، بدليل اختلاف النحويين في بعض الكلمات تحت أي قسم تقع، لذلك يقول الدكتور تمام حسان: ((إننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة [للكلمة] بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى))[153]. وهذان الاعتباران هما اللذان استند إليهما تلميذه الدكتور فاضل الساقي، وأطلق عليهما: الشكل والوظيفة[154]. وقد قسما الكلام إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[155].

وقد تعرض تقسيم المحدثين للنقد، فقد وضعت الدكتورة لطيفة إبراهيم النجار عليه مجموعة من الملاحظات، نجملها في أنّ المحدثين العرب إنّما صدروا في هذا التقسيم عن المنهج الوصفي، في حين صدر النحويون القدماء عن منهجٍ معياري، وبناء على هذا، فإن نقد منهج القدماء على أساس منهج مخالف، يخلق مفارقة منهجية واضحة. ثمّ إنّ تقسيمات المحدثين كانت معروفة عند القدماء ولكنها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم الكلام، لأن المرحلة الأولى قامت على أساس من المعنى في أصل الوضع. والمرحلة الثانية تقوم على الاختصاص عند وجودها في التراكيب. كما أن ما

(153) اللغة العربية معناها ومبناها: 88، وينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: 73-77.
(154) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقي: 14.
(155) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 90-123. وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 214-268.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أفرده المحدثون بأصناف منفردة يمكن ردّه إلى أقسامه الرئيسة عند القدماء من النظر إلى معناها في أصل وضعها[156].

أما القسم الثاني في التصنيف التحليليّ، وهو الجملة، فقد حظي بعناية واضحة من ابن هشام، وقد أكد ذلك بعض الدارسين المحدثين، كالدكتور فخر الدين قباوة؛ إذ يقول: ((لقد تعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من (إعراب الجمل وأشباه الجمل)... وكان ابن هشام رائداً لامعاً، في هذه الحركة، حين خص هذا الموضوع بعناية فائقة، في كتابه (مغني اللبيب)، فجمع مادة ضخمة، فتحت باباً لم يكن له مثيل. وقد تبعه النحويون بعده، يدورون في فلكه، فيفسرون عباراته، ويلحقون بها الشواهد والأمثلة، دون أن يحاولوا وضع لبنات، فيما أسس وشاد... كان سلطان ابن هشام، وما يزال، قاهراً في هذا الميدان))[157]. ويقول الدكتور عبد الحميد السيد: ((وقد بقيت العناية بالجملة -منذ سيبويه إلى من جاءوا بعده- محدودة طوال قرون، ويعد ابن هشام أول من أفرد لها باباً في كتابه (مغني اللبيب)... مما يدل على شعوره بأهميتها وإدراكه أن الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها))[158]. ومنهم أيضاً الدكتور علي مزهر الياسري، إذ يقول: ((وابن هشام أبرز النحاة الذين تناولوا الجملة بالدراسة))[159].

وقد درس ابن هشام الجملة في كتابيه (مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب)، زيادة على تناوله لها في كتبه الأخرى بصورة متناثرة وغير مجتمعة، كما هو شأن النحويين السابقين، فقد تكلم ابن هشام على الجملة وعرّفها، وبيّن أنواعها وحدود كل نوع منها، وتحدث عن أحكامها وما تحتمله من اختلاف وتوجيه.

(156) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 55-56.
(157) إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة : 5 – 6 .
(158) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب:دراسات في اللسانيات العربية:132.
(159) الفكر النحوي عند العرب: 311 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فقد عرّف الجملة بأنها: ((عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره، كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائماً) و (ظننته قائماً)))[160]. وهي، عنده، أعم من الكلام الذي هو القول المفيد بالقصد، بدلالته على معنى يحسن السكوت عليه[161]. ولذلك لم يوافق ابن يعيش في القول بأنهما مترادفان، وابن يعيش -في الحقيقة- متابع للزمخشري في ذلك، قال ابن يعيش: ((اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى (الجملة) نحو: زيد أخوك، وقام بكر))[162]. وقد علّق ابن هشام على كلامه بالقول:((والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام))[163]. وابن هشام في تفريقه بينهما يتابع الرضي (ت 686 هـ)، الذي يفرق بينهما بالقول: ((الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر لمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس))[164].

ولذلك خالف ابنُ هشام الزمخشريَّ الذي يرى أنهما مترادفان، في قوله تعالى: {ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم

(160) مغني اللبيب : 2/ 490 .
(161) المصدر نفسه : 2/ 490 .
(162) شرح المفصل، ابن يعيش: 1/ 72.
(163) مغني اللبيب : 2/ 490 .
(164) شرح الرضي على الكافية: 1/ 19 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ* أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ}[165]، ويرى أن قوله تعالى (أفأمن) و(أوأمن) معطوف على قوله تعالى: { فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً }، وان قوله تعالى{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى} إلى قوله { يَكْسِبُونَ } وقع اعتراضاً بين المعطوف عليه[166]. ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه في قوله: من ((أن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن (أفامن) معطوف على (فأخذناهم)[167]، وردّ عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان ، فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن الكلام من عند قوله تعالى:{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى} إلى قوله تعالى:{وَالأَرْضِ} جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه))[168]. ولكن ابن هشام خالف ابن مالك في عددها، إذ يرى أنه ((كان من حقه أن يعدها ثماني جمل))[169]،

وبذلك يكون ابن هشام من النحويين الذين ((يعدون كل إسناد بين فعل وفاعل، أو بين مبتدأ وخبر جملة سواء أكانت هذه الجملة مستقلة أم داخلة في بناء جملة أخرى أكبر منها، وهذا ما سَوَغ لهم التفريق بين الكلام والجملة، فالكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والجملة هي الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر مطلقاً))[170]. وقد علل الدكتور عبد الحميد السيد وجود هذا الخلاف حول مرادفة الكلام للجملة أو عدم ترادفهما إلى أسباب دينية، لأن ((الجملة مصطلح نحوي، والكلام مصطلح ديني، ولذلك نجد المعتزلة يسوون بين الكلام والجملة حتى يستوفي

(165) سورة الأعراف، الآية : 95 – 97 .
(166) ينظر: الكشاف، الزمخشري : 2 / 129 .
(167) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل: 2/ 292.
(168) مغني اللبيب:2/ 491 .
(169) المصدر نفسه: 2/ 491 . وقد زاد الشيخ محمد الأمير في:حاشيته:(2 / 42) جملة تاسعة، هي جملة خبر كان: (يكسبون)، وزاد الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في: في بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: (37) جملة عاشرة، هي جملة (لا يشعرون) الواقعة خبراً للمبتدأ (هم).
(170) في بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف: 37 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كلام الله شرط الإفادة، وقد كان ابن جني (392 هـ) كأستاذه أبي علي الفارسي (377 هـ) معتزليا، وقد اقتفى أثره الزمخشري، وكان معتزلياً أيضاً، أما ابن هشام فلا يلتفت إلى هذا البعد في الكلام وينظر إليه من خلال المقولات النحوية فقط))[171].

وقد أصبح مصطلح الجملة عند ابن هشام ذا أبعاد تحليلية، فهو مصطلح أساس في التصنيف التحليلي فهو ركن لابدّ من إيضاحه عند إجراء التحليل النحوي، وهو ما لا نجده لمصطلح الكلام في كتب التطبيق والإعراب القديمة والحديثة، ولعل ذلك يفسر تصديره كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) بالجملة، إذ يبدو أن الهدف من ذلك هو الكشف عن قواعد التحليل النحويّ، قال محيي الدين الكافيجي: ((إنّما قدّم هذا [يعني باب الجملة] على سائر الأبواب، لأن المقصود من ترتيب هذا الكتاب تعليم الإعراب، ولا شك أنَّه يحصل من هذا الباب على وجه، لا يكون في بقية الأبواب))[172].

أقسام الجملة:

قدّم ابن هشام تقسيمات مختلفة للجملة العربية، يدخل معظمها –إن لم يكن جميعها– في التحليل النحوي. وذلك ناتج من اختلاف الاعتبارات عند النظر إلى الجملة، فهي تصنف عنده على النحو الآتي:

الصنف الأول: انقسامها إلى اسمية وفعلية وظرفية: قسم ابن السراج (ت 316 هـ) الجملة التي تقع على قسمين هما: الجملة الفعلية والجملة الاسمية[173]. وقسمها

(171) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: 134–135. وقد ذكر الكافيجي تعليلاً لعدم إطلاق (الجملة) على القرآن ، قال : ((لم تطلق الجملة على جميع القرآن ، لأنها اسم مفرد، بمنزلة الثمرة لا تقع إلا على الواحد. فالأولى أن يقال: أن الجملة تشعر بمعنى التركيب الدال على الأجزاء والحدوث وتؤذن بمعنى الإجمال)). وما ذكره الدكتور عبد الحميد السيد من تعليل ديني ، هو أمر ذكره، بعض القدماء، ومنهم العلامة محمد الشامي شيخ ابن معصوم المدني، إذ أشار إلى المانع الشرعي من إطلاق الجملة على القرآن، وإطلاق الكلام عليه. ينظر : الحدائق الندية، (مخطوط): 226 .

(172) شرح قواعد الإعراب : 62 .

(173) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 64.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أبـو علـي الفارسـي إلى أربعـة أضـرب، هـي: الفعليـة، والاسميـة، والشـرطية، والظرفية[174]، وتابعه عبد القاهر الجرجاني والزمخشري (ت 538 هـ)[175]. في حـين ردّ ابن يعيش الأقسام الأربعة إلى الجملتين: الفعلية والاسمية[176].

قسَّم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: اسمية وفعلية وظرفية، فأمّا الجملـة الاسمية فهي: ((التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عنـد من جوزه وهو الأخفش والكوفيـون))[177]. وعـرّف الجملـة الفعليـة بأنهـا: ((الـتي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص ، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيـد، وقم))[178]. والجملة الظرفية هي ((المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيـد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت (زيداً) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور))[179]. وقد رفض الجملة التي زادها الزمخشريُّ وغيرُه، وهي الجملة الشـرطية، إذ يـرى أنهـا مـن قبيـل الجملـة الفعلية. كما أن الجملة الظرفية تكون في اعتبار واحد من ثلاث حالات، وهو أن يعد الاسم المرفوع فاعلاً بالظرف أو بالجار والمجرور، وليس فاعلاً من الاستقرار المحـذوف وليس مبتدأ خبره الظرف أو الجار والمجرور [180]. ولذلك قال في موضع آخـر: ((ثـم الجملة تسمى اسمية إن بُدئت باسم، كزيد قائم، وإن زيداً قائم وهل زيد قـائم؟ ومـا زيد قائم. وفعلية إن بُدئت بفعـل، كقـام زيـد، وهـل قـام زيـد))[181]. وقـد تسـاءل الكافيجي عن عدم ذكره للجملتين الشرطية والظرفية، وأجاب بالقول: ((أمّا الشرطية فإنها جملة فعلية في الحقيقة، وأمّا الظرفية فان قدّر عامله فعلاً فالظرفيـة تكـون فعليـة،

(174) ينظر: الإيضاح العضدي: 43.
(175) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 274، والمفصل: 53.
(176) ينظر: شرح المفصل: 1/ 229. وينظر في مصطلح الجملة: العلامة الإعرابية في الجملة: 17-31.
(177) مغني اللبيب: 2/ 492 .
(178) المصدر نفسه: 2/ 492 .
(179) المصدر نفسه:2/ 492 .
(180) ينظر : مغني اللبيب:2/ 492، وحاشية الأمير 2 / 43، وحاشية الدسوقي: 2 / 384 .
(181) الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري: 35-36.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وأما إذا قدّر عامله غير الفعل فلا يتصور هناك جملة، فضلاً عن أن تكون ظرفية))[182].

إنّ معيار التصنيف المعتمد في هذا التقسيم يعود إلى معيار شكلي لفظي، وهو: نوع الكلمة التي تتصدرُ الجملةَ، لذلك نبّه ابن هشام على أمرين مهمين، في عملية تحليل الجملة إلى هذين القسمين، هما:

أولاً: إن أساس التقسيم هو صدر الجملة، ويراد به ((المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان. وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق وما زيد قائماً اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قامَ زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية))[183].

ثانياً: يكون المعيار المعتبر عند تحليل الجملة على اسمية أو فعلية ما هو صدر في الأصل. ووضح ذلك بأن الجملة من نحو: (كيف جاء زيد)، ومن نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ غافر: ٨١ ، ونحو قوله تعالى﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ البقرة: ٨٧ ، وقوله تعالى﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ القمر: ٧ ، فعلية، لأن الأسماء التي وردت في صدر الجمل في نية التأخير. كما أن الجملة في نحو: (يا عبد الله)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ ﴾ التوبة: ٦ ، وقوله تعالى﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ ﴾ النحل: ٥ ، وقوله سبحانه:{وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى}[184]، فعلية أيضاً، لأن صدورها، في الأصل، أفعال، وذلك لأنها بتقدير: أدعو عبد الله، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام خلقها، وأقسم

(182) شرح قواعد الإعراب: 74 ، وينظر: حاشية الدسوقي: 2 / 384 .
(183) مغني اللبيب:2/ 492، وينظر: شرح قواعد الإعراب: 71، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:3 ، وحاشية الدسوقي: 2 / 385 .
(184) سورة الليل، الآية: 1.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والليل[185]، وقد جمع الدسوقي هذين الأمرين بعبارة واحدة، قال: ((الأَوْلى أن يقول: مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، سواء كان ملفوظاً أو مقدراً، فخرجت الفضلات المصدر بها كما الحروف))[186].

وقد وجّه المحدثون نقداً شديداً لتقسيم القدماء للجملة، وأسسهم المعتمدة في ذلك، كما قدّم بعضُهم تقسيماتٍ جديدة، في محاولة لإلغاء التقسيم القديم. فممن انتقد مفهوم الجملة عند القدماء وتقسيمها الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أن تكوين الجملة من مسند ومسند إليه مأخوذ من المناطقة، لأنها عند المناطقة عبارة عن موضوع، وهو ما يعادل المسند إليه، ومحمول وهو يعادل المسند، ثمّ إنّ النحاة عندما وجدوا عبارات مفيدة لكنّها قد تفتقر إلى أحد هذين العنصرين، اضطروا إلى فكرة التقدير للتغلّب على هذه الصعوبة، ومن ثمّ يرى أن الجملة اصطلاح لغوي، ينبغي للنحويين أن يستقلّوا به عن المنطق العقلي العام؛ لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل فيها[187].

وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي مآخذ على عمل ابن هشام هذا، وهي على النحو الآتي:

الأول: وَصَفَ الدكتور المخزوميُّ تقسيمَ الجملة على أساس صدر الجملة إلى اسمية وفعلية بأنه ((تحديد ساذج، يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض))[188].

(185) ينظر: مغني اللبيب:2/ 493، وحاشية الدسوقي: 2 / 385 .
(186) حاشية الدسوقي: 1 / 385.
(187) ينظر: من أسرار اللغة: 275-276.
(188) في النحو العربي؛ نقد وتوجيه: 43.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الثاني: بنى، على تقديم ابن هشام الجملةَ الاسمية في الذكر، أنه يعدّها أساساً لغيرها، وآخَذَه على ذلك قال: ((ويؤخذ بعد هذا على مقالة ابن هشام أنه اعتبر الجملة الاسمية أساساً للجمل العربية، ولهذا قدَّم ذكرها، على حدٍّ مأخذه ومأخذ غيره في معالجة هذه الأمور، وهو مَبني على أساس أنَّ الاسم الأصل، والفعل فرع))[189].

الثالث: وجد الدكتور المخزوميُّ ارتباكاً في الأمثلة التي جاء بها ابن هشام نماذجَ للجملة الاسمية ((فهيهات عنده اسم، لأنه يُسَمَّى عنده: اسم فعل، وهو بعيد عن الاسمية، لا يقبل أية علامة من العلامات الموضوعة للأسماء... ويؤخذ عليه شيء آخر لا ينبغي لمثله أن يقع فيه، وهو أن (هيهات) في رأي مدرسة الكوفة فعل حقيقي كسائر الأفعال))[190]. وفي السياق نفسه ذكر أن تمثيل ابن هشام للجملة الاسمية بقوله: (قائم الزيدان) غير موفق، ((لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: أنه فاعل سدَّ مسدّ الخبر، لأنَّ كونه فاعلاً ينفي أن تكون الجملة اسمية))[191].

ولا ريب أن الباحث المنصف سيجد مبالغة في لغة الدكتور المخزومي، ولاسيما في وصفه تحديد الجملة بقسمين بـ:أنه ساذج، معللاً حكمه هذا باعتماد النحاة التفريقَ اللفظيَّ أساساً للتصنيف.

وفي رأينا أن أيّ تقسيم وتحديد لابدّ أن يقوم على أساس معين، ويبدو لي أن الأساس اللفظي الذي اتخذه النحويون معياراً، أساس مستقيم وعملي، يسهل تطبيقه لوضوحه وظهور حدوده، في حين أنَّ ما دعا إليه من أسس ومعايير للتقسيم تتسم

(189) المرجع نفسه: 43.
(190) في النحو العربي؛ نقد وتوجيه: 43.
(191) المرجع نفسه: 44 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بالصعوبة نوعاً ما، وعدم الاتساق في جوانبها كافة، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيقها بالنسبة إلى الطلاب والمتعلمين.

أمّا الأمثلة التي يرى أن فيها ارتباكاً، فإن ابن هشام ذكرها حملاً لها على مَن ذهب إلى اسميتها، أي إنه اعتمد رأي مَن يقول باسمية (هيهات)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من أن (قائم الزيدان) ليست جملة اسمية؛ لأن المسند إليه فيها (الزيدان) فاعل لا مبتدأ، فإنه لا يحل المشكلة، لأننا لا نستطيع أن نحكم بأنها جملة فعلية، وهي لا تحتوي على فعل، إلا إذا استندنا إلى رأي الكوفيين في تسمية اسم الفاعل بـ(الفعل الدائم)، وهو أمر لا يجمع لنا قول المذهبين ولا يوحّد تصنيف الجمل، ويبدو لي أن الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر، هو تخريج مستقيم مع القواعد النحوية عامة، ويصب في اطّرادها، وهو جزء من فكرة النيابة، ومن نظائره، ما نجده في موضوع المبتدأ والخبر، إذ يأتي المبتدأ وبعده حال تسدّ مسدّ الخبر، نحو (ضربي العبد مسيئاً)، فهل يعني هذا أنّ علينا أن نستبعد هذا النوع، من الجمل، من إطار الجملة الاسمية؟

وقد تابع الدكتور خليل أحمد عمايرة الدكتور المخزومي في آرائه السابقة، فهو يرى أن هذا التقسيم يعتمد كلياً على الشكل دون المعنى والمضمون، مما يُنتِج عدمَ وضوح في الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، وخلْطاً في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشْرها في غير موضعها الصحيح، وذكر المثالين نفسيهما: (هيهات العقيق، وقائم الزيدان)، ولكنه وهم، إذ ذكر أن القدماء يعدّون (هيهات العقيق) جملة فعلية، على الرغم من أنها لا تحمل علامات الجملة الاسمية أو الفعلية، ولا تشير –يعني هيهات– إلى حدث أو زمن، ولا وجود لعلاقة إسناد بينهما. والحقيقة هي أن ابن هشام لم يذكرها في الجمل الفعلية وإنما ذكرها في الجملة الاسمية. ومن ثم ينتهي الدكتور

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عمايرة إلى القول: ((إنّ هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمية والفعلية... لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية))[192]. ويلاحظ أن عند الدكتور عمايرة خلطاً في الأمثلة التي ذكرها، فمن ذلك أنه يمثل بجملة (إنّ الله عليم)، على أن النحويين القدماء يصنفونها في الجمل الفعلية، لأنها تبدأ بالحرف العامل، يعني (إن)، وهذا غير صحيح، فهي جملة اسمية، وإنْ تقدمها الحرفُ المشبه بالفعل، بدليل أنَّ ابنَ هشام، مثلاً، بيّن أن الحرف لا يُعتبر في التصنيف، ومثّل لذلك بجملة (لعل أباك منطلق) على أنها جملة اسمية. وقد انتقد الدكتور عمايرة هذا التصنيف متسائلاً عن الجمل من نحو: (عَلِمَ محمد الإيمان قوة): في أي قسم توضع، وهي -عند جمهور النحويين[193] -جملة فعلية. ولعل هذا دفع الدكتور فاضل السامرائي إلى العدول عن تعبير ابن هشام، فقال: ((قد عدلت عن قول صاحب المغني: (أن مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه) إلى القول إن المراد بصدر الجملة الفعل والمسند إليه، لأخرج من الخلاف في نحو: (كان زيد قائما) و (ظننت محمد مسافراً)، فإنهما على ما قررنا يكونان من الجمل الفعلية على جميع الأقوال))[194]. وهو ما عمد إليه الدكتور فخر الدين قباوة، تلافياً للوقوع في الاضطراب، إذ عرف الجملة الاسمية بأنها ((التي صدرها اسم صريح أو مؤول، أو اسم فعل، أو حرف غير مكفوف مشبه بالفعل التام، أو الناقص))[195]، وعرّف الفعلية بأنها ((التي صدرها فعل تام أو ناقص))[196]. والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن هذه المسألة لم تفت ابن هشام، فهو على الرغم من أنه لم يذكر ذلك صراحة في التعريف الذي وضعه للجملة الفعلية، فإن الأمثلة التي ذكرها تفصح عن

(192) في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عمايرة: 82 .
(193) ينظر: حاشية الأمير: 2 / 42 .
(194) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 180.
(195) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 18.
(196) المرجع نفسه: 18.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك فقد مثّل للجملة الفعلية بـ(كان زيد قائماً، وظننته قائماً)، وهو ما نقله المحدثون من حيز المثال التطبيقي والتعليمي إلى الجانب النظري أو التنظيري في التعريف والحدود.

بقي أن نشير إلى أن الجملة الظرفية التي ذكرها ابن هشام على أنها النوع الثالث من أقسام الجملة العربية، لم تلْقَ قبولاً من النحويين المتأخرين والمحدثين، ومنهم الشيخ مصطفى الدسوقي (ت 1230 هـ)، إذ يقول ((هذا تقسيم أصلي للجملة، ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية؛ لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر، فعلى الأول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية))[197].

وممن رفض هذا التقسيم الدكتور مهدي المخزومي؛ إذ يقول: ((ولنا فيما قاله [يعني ابن هشام] رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه، لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً، إن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمداً، فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام))[198]. ويرى الدكتور قباوة أن الجمل تنقسم على ثلاثة أقسام، هي: الاسمية، والفعلية، والشرطية، أما الجملة الظرفية، فليست قسماً قائماً برأسه، فالاسم المرفوع في نحو: ﴿وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ إبراهيم: ٩ ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ التوبة: ٢٢ مبتدأ مؤخر، حذف خبره، لدلالة شبه الجملة عليه، فالجملة اسمية، وليسا فاعلين للظرف أو الجار والمجرور[199]. وقد عدّ الدكتور فاضل السامرائي هذا التقسيم قولا فيه نظر، قال: ((قسّم صاحب (المغني) الجمل إلى اسمية وفعلية وظرفية... والقول بالجملة الظرفية فيه نظر... فإنه على ما ذهب إليه صاحب المغني أن الاسم

(197) حاشية الدسوقي: 2 / 384.
(198) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 56 .
(199) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 20.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المرفوع فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في نحو: (أعندك زيد؟). ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر؛ ذلك أن (زيداً) مبتدأ مؤخر لا فاعل، بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ، فتقول: (إن عندك زيداً؟)، ولو كان فاعلاً لم يصح دخول (ان) عليه ولا انتصابه. وتقول: (أظننت عندك زيداً؟) ولو كان فاعلاً لم ينتصب، وتقول: (أكان عندك زيد؟) فزيد اسم كان لا فاعل، وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان؟... فبطل هذا القول))[200]. في حين ذهب الدكتور علي الياسري إلى عدّها جملة فعلية، قال: ((وعندي أن الجملة التي فيها المسند ظرف أو جار ومجرور تام الفائدة في التركيب هي جملة فعلية، سواء تقدم أو تأخر أو اعتمد أو لم يعتمد؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتضمنان معنى الفعل المضارع، لا بالاستقرار المحذوف كما أشار ابن هشام، وإنما فيهما ذاتهما ويخرجان إلى الماضي بعارضة لغوية أخرى كدخول (كان) أو غيرها في الكلام))[201]. وهذا حكم غريب، إذ كيف يمكن الحكم على الجملة التي يأتي فيها المسند –وهو ظرف أو جار ومجرور– متأخراً، نحو: (زيد عندك، وزيد في الدار)، بأنها جملة فعلية، ففي مثل هذه الحالة الجملة اسمية، ولا يشفع ما ذكره من أن الظرف والجار والمجرور يتضمنان معنى الفعل المضارع؛ لأنه مسند متأخر، والمسند إليه متقدم وله الصدر، وعليه يعول في الحكم على نوع الجملة في مثل هذا التركيب، وعليه فإن قوله: (سواء تقدّم أو تأخر) يفتقر إلى الدقة.

أما الجملة الشرطية التي زادها الزمخشري، ولم يوافقه ابن هشام عليها، وعدّها من قبيل الجملة الفعلية، فإنها مما ذكره القدماء؛ كالخليل والمبرد وأبي علي الفارسي[202]. وقد أشار ابن فلاح اليمني إلى اختلاف العلماء فيها، وأن هناك من

(200) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 182 .
(201) الفكر النحوي عند العرب: 314 .
(202) ينظر: المقتضب، 4/ 126، والإيضاح العضدي: 43، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 273-274، وشرح المفصل: 1/ 229. وهمع الهوامع: 1/ 315.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أدخلها في الجملة الفعلية[203]. في حين عدّها الدكتور المخزومي أسلوباً ينبني، بالتحليل العقلي، من جزأين[204]. وذكرها الدكتور قباوة على أنها قسم ثالث من أقسام الجملة العربية، بالإضافة إلى الاسمية والفعلية، وردّ ما ذهب إليه بعض النحويين، مَن أنها فعلية، إنْ كان صدرها حرف شرط، وبعده فعل، أو اسم شرط معمول لفعله، وكما ردَّ رأيَ مَن يعدها اسمية إنْ كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله، وعلّل رفضه هذا التصنيفَ بأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي كالفعل والفاعل أو المبتدأ وخبره، وإما أن تقوم على تركيب شرطي متميز عن التركيب الإسنادي[205]. في حين ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى ما ذهب إليه جمهور النحويين، إذ رأى أن الراجح أنها جملة فعلية في التراكيب الشرطية المصدرة بحرف شرط، أو باسم شرط وقع موقع الفضلة، نحو (من تكرمْ أكرم)، فـ(من) مفعول به مقدّم، وفي نحو (متى تأتني آتك) فـ(متى) ظرف زمان، وفي نحو: (أينما تذهب أذهب معك) تكون (أينما) ظرف مكان، وهذه كلها فضلات، وهي مقدمة من تأخير، كما في نحو: (محمداً أكرمت) و(غداً أسافر) و(بينكما أجلس)، لأنه لا عبرة بالفضلات المتقدمة. ويستدل أيضاً بأسلوب الاستفهام، إذ تكون الجملة في نحو: (أيَّ رجل تكرم؟) جملة فعلية، لان (أي) مفعول به مقدم، فلم لا تكون (أي رجل تكرم أكرم) جملة فعلية؟، مع إنَّ إعراب (أي) في الحالتين واحد. أمّا الجمل التي تبدأ باسم شرط، من العمد، نحو (من يأتني أكرمه) و(أي رجل يحضر أحضر معه)، فهما جملتان اسميتان، لأن (مِن وأي)، في محل رفع مبتدأ، وبذلك تكون الجمل على سمت واحد[206].

(203) ينظر: المغني في النحو : 2 / 288 .
(204) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : 61 .
(205) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 19.
(206) ينظر: الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 183–184 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ويبدو أن ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي –وهو رأي الجمهور– يختصر تصنيف الجمل العربية، ويستند إلى منهج النحويين أنفسهم في تحديد الجمل، ولاسيما أن ذلك ينتهي بنا إلى تلمّس العلاقة الإسنادية في تركيب الشرط، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى القول بوجود تركيب إسنادي في الجملتين الاسمية والفعلية، وتركيب شرطي، كما يرى الزمخشري[207]؛ لأن التركيب الشرطي، سينضوي، حينئذٍ، تحت إطار الجملة الفعلية أو الاسمية، على وفق ما تقدم ذكره، مما يعني أن المنهج الذي اتبعه ابن هشام في ردّ الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية منهج سليم.

الصنف الثاني: انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، ذكر ابن هشام تصنيفاً آخر للجملة العربية، يقوم على تحليل تراكيبها، وإدراك طبيعة تأليفها، ويذكر الدكتور عبد الحميد السيد أن ابن هشام أول نحوي يفعل ذلك[208]، وقد نبّه ابن هشام على أن ما فسّر به الجملة الكبرى هو مقتضى كلام النحويين، أي إنّه –كما عبّر الدكتور محمود أحمد نحلة– ليس من ابتداع ابن هشام[209]، وقدّ عرّف ابن هشام بالنوعين، فأمّا الجملة الكبرى، فهي: ((الاسمية التي خبرها جملة نحو:(زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم)))[210]. ومعنى هذا أنها ((الجملة المكونة من جملتين أو أكثر، أحدهما مبتدأ، أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثان لفعل ناسخ))[211]. وقد أطلق الدكتور نحلة عليها مصطلح (الجملة الجُملِيَّة) مؤثراً إياه على مصطلح الجملة الكبرى، لثلاثة أسباب، هي:

(207) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 279. شرح المفصل: 1/ 229 ، إعراب الجمل وأشباه الجمل: 19.
(208) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: 137.
(209) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 137.
(210) مغني اللبيب: 2/ 497، وينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: 35.
(211) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 24.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

1. أشار إلى أن القدماء يجعلون الجملة الكبرى قسماً من الجملة الاسمية، في حين أنه يراها قسيماً لها وللجملة الفعلية.
2. يعود هذا السبب إلى أن الجملة الكبرى، فيما ذكر ابن هشام، قد تكون غير مستقلة جرياً على فهمه لهذا المصطلح، في حين أن الدكتور نحلة يراها مستقلة في إطار بساطة الجملة.
3. ما مثل به ابن هشام من مثالين، اختلف فيهما المسند إليه في جملة الخبر عن المسند إليه في الجملة الكبرى، أي إنهم يدخلون فيها نحو: (زيد قام)، على أن تكون (قام) جملة فعلية صغرى، في حين أنه يعدها جملة فعلية بسيطة، تقدّم الفاعل فيها، لأنه يشترط في الجملة الكبرى، أو الجمليّة كما يصطلح عليها، أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسند(212).

أما الجملة الصغرى فقد عرفها ابن هشام بأنها ((المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين))(213). المذكورين آنفاً. فهي –بعبارة أخرى–: ((الجملة التي تكون جزءاً متمّماً للجملة الكبرى، أي: مبتدأ فيها، أو فاعلاً أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً))(214). وهي التي يسميها بعض المحدثين بـالجملة البسيطة(215). والجدير بالذكر أن هذا التصنيف للجملة إلى كبرى وصغرى لا يحصر الجمل العربية كافة، وقد بيّن ذلك بعض النحويين المتأخرين. ففي ضوء التعريف السابق تكون الجملة في نحو: ((زيد قائم، وقام زيد؛ ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة))(216). وقد حدد الدكتور قباوة الجمل التي لا تدخل في واحد من هذين القسمين، بأنها ((الجمل

(212) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 138 .
(213) مغني اللبيب: 2/ 497.
(214) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 25.
(215) ينظر: مدخل إلى الجملة العربية: 88 – 90.
(216) حاشية الدسوقي: 2 / 392.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التي تقوم كل منها برأسها ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً أصلياً أو فرعياً –يعني المفعول الثاني للفعل الناسخ– نحو: الدار واسعة، نجح الطلاب، أصبح العلم يسيراً، أن تجتهد تنجح، فهي ليست كبرى ولا صغرى، لأنها تركيب بسيط متميز بنفسه))[217].

وقد ذكر ابن هشام أن الجملة الكبرى تتخذ حالتين، هما:

الأولى: الجملة الكبرى ذات الوجه: ولم يضع لها تعريفاً، ولكنه مثّل لها بقوله: ((وذات الوجه: نحو (زيد أبوه قائم)، ومثله ما قدمنا، نحو (ظننت زيداً يقوم أبوه)))[218]. وقد عرّفها الدسوقي بأنها الجملة ((التي كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل)) [219]. وفصَّل الدكتور قباوة ذلك بقوله: ((هي التي صدرها اسم، أو حرف مشبّه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة اسمية، أو صدرها فعل مسند إلى جملة فعلية. أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة فعلية، وذلك نحو: الفضل خيره واسع، إنّ قلبك فيه إيمان، بدا لنا كم صبرتم، بات الطفل يلعب، لا تظنّنَّ التواكل يغنيك))[220].

الثانية: الجملة الكبرى ذات الوجهين: وقد حدّد معالمها بقوله: ((هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو (زيد يقوم أبوه) كذا قالوا، وينبغي أن يزاد عكس ذلك، في نحو (ظننت زيداً أبوه قائم)))[221]. وقد شرح الدسوقي كلامه هذا، قال: ((فإذا نظرت لصدرها وجدته جملة اسمية، وإذا نظرت لعجزها وجدتها جملة فعلية))[222]. ووضع الدكتور قباوة هذا الحد في صورة أكثر تفصيلاً، قال: ((هي التي صدرها اسم

(217) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 25.
(218) مغني اللبيب: 2/ 500.
(219) حاشية الدسوقي: 2 / 396 .
(220) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 27.
(221) مغني اللبيب: 499، وينظر: الحدائق الندية (مخطوط): 228 .
(222) حاشية الدسوقي: 2 / 396.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أو حرف مشبه بالفعل غير مكفوف، والخبر جملة فعلية أو شرطية. أو التي صدرها فعل مسند إلى جملة اسمية، أو فعل ناسخ خبره أو مفعوله الثاني جملة اسمية أو شرطية))[223]، ووضح ذلك بالأمثلة الآتية: الجريح يستغيث، وقوله تعالى:{إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ}[224]، ولسانك إن تحفظه يحفظك، وسواء علينا أي كتاب قرأت، وتبين لي أيكم صادق، وما يزال العلم في طلبه خير، وكان هرمٌ متى لقي زهيراً أكرمه، ورأيت الغدر من يقربه يندم.

ويبدو لي أنَّ المعايير التي بُنِي على أساسها هذا التصنيف ترتبط بأمرين:

1. دراسة الجملة المراد تصنيفها من حيث طريقة تأليفها وطبيعة أجزائها وتراكيبها، فإن كانت جزءاً متمماً لجملة أخرى، كما قدمنا، فهي جملة صغرى. وإن كانت مكونة من أكثر من جملة وتحتوي على تركيب آخر داخل تركيبها، فهي جملة كبرى.
2. إذا انتهى التحليل إلى أن الجملة كبرى، يمكن، بعد ذلك، النظر في نوع الكلمات التي تكوّن تراكيبها، ففي نحو (زيد أبوه قائم)، على المحلل أن يقف على نوع الكلمة في صدر الجملة الكبرى، وهي (زيد) في الجملتين، ثم يحدد نوع الكلمة في العجز، فإن كانت اسماً، فهي ذات وجه، كما في المثال الأول، وإن كانت فعلاً – أي يخالف الصدر الذي هو اسم (زيد)- فهي ذات وجهين. فمعيار تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى، هو معيار تركيبي، لأنه يستند إلى مسألة احتواء الجملة لجملة أخرى، أو وقوع الجملة داخل جملة أخرى. ومعيار تقسيم الجملة الكبرى إلى ذات وجه أو ذات وجهين هو معيار شكلي لفظي، يعتمد على تحديد نوع الكلمة في صدر الجملة الكبرى، ومطابقته لنوع الكلمة في عجز الجملة، وهو صدر الجملة

(223) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 27.
(224) سورة البقرة، من الآية: 222.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الصغرى. وقد ذكر الدكتور عبد الحميد السيد أن ((تقسيم ابن هشام الجملة إلى (صغرى) و(كبرى) و (ذات وجه) و(ذات وجهين) ليس تصنيفاً للجملة، وإنما تفريع لها، وهو إدراك واضح لفكرة الجملة النواة))[225].

الصنف الثالث: انقسام الجمل إلى جمل لا محلّ لها من الإعراب، وجمل لها محل من الإعراب: يقرر النحويون أن الإعراب يكون في الاسم والفعل المضارع، أي لّما هو مفرد، أمّا الجمل فلا علاقة لها بالإعراب، إلاّ إذا جاز تقديرها بالمفرد، فإنها عندئذٍ تُعْطَى إعرابه تقديراً، لأنها تحلّ محله، وتقوم مقامه، وليس المراد بالحلول محله حلولاً حقيقياً، قال الرضي: ((اعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب، بعد إن لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد))[226]. وقد أشار الكافيجي إلى تقدير الجملة بالمفرد، بصورة الفضلة، قال: ((فإن قلت: الجملة، من حيث هي جملة، لا يُتصور توارد المعاني الموجبة للإعراب عليها، كالمبنيات. فكيف يكون لها إعراب محلّيّ؟ قلت: لما إنها تكون حينئذٍ في قوة المفرد. فَعُلِم من هذا إن موضوع علم النحو لا يخلو من اعتبار الكلمات، لفظاً أو تقديراً))[227]، ولذلك نجد ابن هشام في مغني اللبيب يبدأ بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، لأنها لم تحلّ محل المفرد، وهذا هو الأصل في الجمل[228].

أولاً: الجمل التي لا محل لها من الإعراب: وهي عند ابن هشام سبع جمل، كالآتي:

---

(225) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب دراسات في اللسانيات العربية:145.

(226) شرح الرضي على الكافية: 1/ 239، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 31،والجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 112.

(227) شرح قواعد الإعراب: 82، وينظر: الحدائق الندية: 228 – 229.

(228) ينظر: مغني اللبيب: 500، ويقارن بالإعراب عن قواعد الإعراب: 37، والحدائق الندية (مخطوط): 228.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أ. **الجملة الابتدائية:** ويرى أن إطلاق اسم (الجملة المستأنفة) أوضح، ((لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل))[229].

ولكن استعمال مصطلح (المستأنفة) لا يشمل الجمل الابتدائية غير المستأنفة من كلام سابق، على الرغم من أن الاستئناف بمعنى الابتداء. ويبدو أن ابن هشام قد تنبه لذلك، فبين أن الجمل المستأنفة نوعان:

النوع الأول: الجملة المفتتح بها النطق، وهي تقابل الابتدائية، ومثل لها بقولك ابتداء: زيد قائم، والجمل المفتتح بها السور القرآنية.

النوع الثاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها، ومثّل لها بـ(مات فلان، رحمه الله)[230].

ولعل هذا ما حدا بالكافيجي إلى القول: ((المراد بالاستئناف هاهنا هو مطلق الاستئناف سواء كان لغوياً، أو عرفياً بيانياً، وهو الذي يكون جواباً لسؤال مقدّر))[231]. ثم نقل النوعين اللذين ذكرهما ابن هشام.

ولكن الدكتور قباوة فَصَل بينهما، قال: ((والحق أن يفصل بين الجملتين، لأن الاستئنافية هي الجملة [التي] تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عمّا قبلها صناعياً، لاستئناف كلام جديد. فهي لابد أن يكون قبلها كلام تام. وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف، كالواو، والفاء، وثمَّ، وحتى الابتدائية، وام المنقطعة، وبل التي هي للإضراب الانتقالي، و (أو) التي هي بمعنى بل، و(لكن) مجردة من الواو العاطفة. وقد تكون جواباً للنداء أو الاستفهام))[232]. وقد تابعه في ذلك الدكتور فاضل السامرائي،

(229) مغني اللبيب:2/ 500.
(230) ينظر: مغني اللبيب: 500، والإعراب عن قواعد الإعراب: 42.
(231) شرح قواعد الإعراب: 138 .
(232) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 37.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قال: ((وأميل إلى الفصل بين الجمل الابتدائية والاستئنافية))[233]. أمّا مفهوم الانقطاع –الذي ذكره ابن هشام–: فهو انقطاع صناعي يميز بعض الجمل الاستئنافية، قال الشمني: ((مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظاً أو معنى؛ فالأول كالأمثلة التي أوردها –يعني ابن هشام– فإن جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالأولى من جهة المعنى، إذ هو لفظياً يربطها. والثاني: نحو{أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}[234]، فإن الرابط المعنوي مفقود.... مع إن الربط اللفظي موجود، وهو حرف العطف))[235]. ووضحه الأمير أيضاً، قال: ((يعني بالانقطاع عدم التعلق الصناعي، بإتباع، أو إخبار، أو حالية، ولا يضر الارتباط معنى بغير ذلك، ففي الدماميني: يدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى{كَمَا آمَنَ النَّاسُ}[236]، وإن ارتبطت من حيث التشبيه، فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الإعراب، إلاّ ترى جملة الصلة))[237]، يعنى كونها مرتبطة من حيث المعنى، ولكنها لا محل لها من الإعراب.

ب. **الجملة المعترضة بين شيئين**: وقد ذكر ابن هشام أثرها الدلالي، وهو كونها تفيد الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً[238]، وقد بيّن الكافيجي سبب اختيار لفظة (شيئين) دون غيرها، وذلك لأنه ((يتناول المعترضة بين جملتين، وبين مفردتين))[239]. وقد حدد ابن هشام مواقعها[240].

(233) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 215 .
(234) سورة العنكبوت، من الآية: 19.
(235) المنصف للشمني: 2 / 119.
(236) سورة البقرة، من الآية: 13 .
(237) حاشية الأمير: 2 / 46، وينظر: حاشية الدسوقي : 2 / 397.
(238) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 506، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 64.
(239) شرح قواعد الإعراب: 65.
(240) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 506 – 514.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ت. **الجملة التفسيرية**: وقد عرّفها بأنها: ((الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه))[241]، وقد قسمها ثلاثة أقسام:

الأول: الجملة المفسرة المجرّدة من حرف التفسير، كقوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ }[242].

الثاني: المفسّرة المقترنة بحرف التفسير (أي)، كقول الشاعر[243]:

وترميني بالطرف أي : أنت مذنب وتقليني ، لكنّ إيّاك لا أقلي

الثالث: المفسّرة المقترنة بحرف التفسير (أن)، نحو قوله تعالى:{فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}[244]، وذكر الدكتور قباوة أن ابن هشام وهم لأنه ظن أن ما بعد (أن) هو تفسير لنفس ما قبلها، والصحيح أن مضمون ما بعدها تفسير لمعمول ما قبلها[245].

ث. **الجملة الواقعة جواباً** لقسم، كقوله تعالى:{وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ* إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ}[246]، قال الكافيجي: ((لا شك أن جملة القسم وحدها لا محل لها من الإعراب، وأما جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه. فلذلك نبه عليها، بأن ليس لها محل منه، وذلك لأن جواب القسم جملة لا تقع في موضع المفرد، بناء على أنها لا تكون إلا جملة. وكل جملة لم تقع فيه لا يكون لها محل منه. وأما

(241) المصدر نفسه: 2/ 521 .
(242) سورة الصف، من الآية: 10–11.
(243) البيت مجهول القائل، ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 144، وشرح المفصّل: 5/ 81، وخزانة الأدب: 11/ 225.
(244) سورة المؤمنون، من الآية: 27.
(245) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل: 80.
(246) سورة يس، الآية: 2 – 3.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون له محل من الإعراب، نحو: زيد أقسم بالله ليفعلن))[247].

ج. **الجملة الواقعة جواباً للشرط:** وقد فصل ذلك بالقول إنها ((الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الإضافية، فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف. والثاني: نحو (إن تقم أقم، وإن قمت قمتُ)، أمّا الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها))[248]. وهذا التفصيل الذي أورده ابن هشام يوحي بأن جملة الشرط لا محل لها من الإعراب في هذه المواضع التي حددها، مما دفع بالدماميني إلى القول: ((الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً؛ وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محل))[249]، وقد نقله الشمني من غير أن يعترض عليه وتابعه الدسوقي، إذ يقول: ((والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً، كان الشرط جازماً أو غير جازم، كان ذلك الجواب غير مقترن بإذا أو الفاء أو كان مقترناً بأحدهما، وذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها))[250]، ولكننا نجد أن الباحثين المحدثين تابعوا تقسيم ابن هشام الآنف، فقد جعل الدكتور قباوة هذا النوع جملتين: الأولى جملة جواب الشرط غير جازم، والثانية: جملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، وتكون جواباً لأدوات الشرط الجازمة: إنْ، إذ ما، من، ما، مهما، كيفما، حيثما، أينما، متى، أيّان، أنى، أي[251]، مخرجاً بذلك جملة جواب الشرط الجازم

(247) شرح قواعد الإعراب: 195.
(248) مغني اللبيب:2/ 534.
(249) شرح الدماميني نقلاً عن: المنصف للشمني: 2 / 132.
(250) حاشية الدسوقي: 2 / 455 – 456.
(251) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 98.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المقترن بالفاء أو إذا. وهذا الأمر نجده عند الدكتور فاضل السامرائي، فقد ذكرهما قائلاً: ((جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، وجملة جواب الجازم إذا لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية))[252]، مما يعني أنه تابع ابن هشام وأخرج جواب الشرط المقترن بالفاء أو بإذا. وهو ما قرّره الكافيجي بقوله: ((أمّا إذا اقترن ذلك الجواب بأحدهما، فجملة الجواب مجزومة المحل))[253].

ح. **الجملة الواقعة صلة لموصول**، سواء كان اسماً أو حرفاً؛ وذلك نحو (جاء الذي قام أبوه) في الاسم الموصول، ونحو: (أعجبني أن قمت أو ما قمت) في الحرف المصدري. لذلك رفض ابن هشام ما يعلمه بعضهم لطلابه من أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، والصواب إن الصلة لا محل لها، بدليل ظهور الإعراب في نفس الاسم الموصول نحو: ليقم أيُّهم في الدار، وأمرر بأيّهم في الدار[254]. قال الكافيجي:((قولهم (الموصول مع صلته في محل الرفع) مثلاً، لا يخلو من المسامحة، ويقع كثيراً، وسببها الأمن من الالتباس لظهور المراد))[255].

خ. **الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب: نحو:** (قام زيد ولم يقم عمرو)، إذا قُدّرت الواو العاطفة، لا واو الحال[256]. وقد اعترض الدماميني على هذا القسم، فسأل: كيف تكون التبعية لما لا إعراب له، مع تعريفهم التابع بأنه الثاني المعرب بإعراب سابقه؟ وأجاب الشمني وغيره بأنه ليس المراد بالإعراب في التعريف ما قبل البناء. بل التطبيق على قواعد اللغة العربية، فيشمل جهات ثبوت الإعراب ونفيه[257].

---

(252) الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 220.
(253) شرح قواعد الإعراب: 204.
(254) ينظر : مغني اللبيب:2/ 534 – 535.
(255) شرح قواعد الإعراب: 160.
(256) ينظر : مغني اللبيب: 2/ 536.
(257) ينظر: حاشية الأمير: 2 / 62، وحاشية الدسوقي: 2 / 459

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثانياً: الجمل التي لها محل من الإعراب:

وهذه الجمل إنما أعربت لأنها -عند النحويين- وقعت موقع المفرد وحلّت محله، وقدّرت به؛ وذلك بأن يجوز تأويل مضمونها بمفرد، أو إنابته منابها، فإذا أمكن إحلال المفرد محلها، فإنها حينئذٍ تستحق إعرابه في الرفع، أو النصب أو الجر، أو الجزم، إذ تحل محل: المصدر أو المشتق، أو الفعل[258]. وقد حددها ابن هشام في سبع جمل أيضاً:

أ. الجملة الواقعة خبرا: وقد بيّن أن موضعها من الإعراب رفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في بابي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

ب. الجملة الواقعة حالاً: وموضعها النصب، نحو قوله تعالى:{لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى}[259].

ت. الجملة الواقعة مفعولاً: ومحلها النصب، وإن لم تنب الجملة عن فاعل، وذلك يقع في باب القول خاصة نحو قوله تعالى:{ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ}[260]. وقد عين المواضع التي تقع الجملة فيها مفعولاً في ثلاثة أبواب.

ث. الجملة المضاف إليها، وقد بين أن محلها الجر. وقد اعترض الدماميني على هذه الجملة، قال: ((لا ينبغي عدها لأنها في معنى المفرد؛ لأن قولك: زمن قام زيد، في معنى زمن قيام زيد، لأن المضاف إليه محكوم عليه معنى، وإنما يحكم على الأسماء))[261]. وقد عدّها بعض المحدثين مما له محل من الإعراب، كما هو

(258) ينظر:شرح قواعد الإعراب: 205–206، وحاشية الدسوقي:460/2، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 129.
(259) سورة النساء، من الآية: 43 .
(260) سورة المطففين، من الآية: 17 .
(261) حاشية الأمير : 2 / 66 ، وحاشية الدسوقي: 2 / 478 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحال عند ابن هشام[262]. وقد عيّن ما يضاف إلى الجملة في ثمانية أمور[263].

ج. الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، لأنها لم تبدأ أو تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً، نحو: (إن تقم أقم) أو محلاً، نحو: إن جئتني أكرمتك، كما يرى. وقد اعترض الدماميني عليها، ويرى أنها لا محل لها[264]. وقد مثل ابن هشام للمقرونة بالفاء بقوله تعالى:{مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ }[265]، وللمقرونة بإذا بقوله تعالى:{وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[266]، ولكن المحدثين أثبتوها في الجمل التي لها محل، كما قررها ابن هشام[267].

ح. الجملة التابعة لمفرد، وقد ذكر أنها على ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها، وتكون تابعة للمنعوت في الرفع، والنصب، والجرّ.

الثاني: المعطوفة بالحرف. الثالث: الجملة المبدلة[268].

خ. الجملة التابعة لجملة لها محل، وبيّن أن ذلك يقع في بابي النسق والبدل خاصة. وهو لا يقع في النعت كما ذكر الشارحون[269].

---

(262) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل / 191، والجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 230.

(263) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 547 – 551.

(264) ينظر: حاشية الدسوقي: 2 / 486 .

(265) سورة الأعراف، من الآية: 185 .

(266) سورة الروم، من الآية: 36 .

(267) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 553–554. وإعراب الجمل وأشباه الجمل:22، والجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 230.

(268) مغني اللبيب: 2/ 553 – 554.

(269) ينظر: مغنى اللبيب: 2/ 556 ، وحاشية الدسوقي: 2 / 494 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

د. الجملة المستثناة: وذلك يكون في الاستثناء المنقطع، لأن (إلا) فيه بمعنى (لكن)، وهي لا تدخل إلا على جملة، وإنما كانت في محل نصب لأن حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب(270).

ذ. الجملة المسند إليها، وذلك في باب المبتدأ أو الخبر، وذكر بعض المحدثين الجملة الواقعة فاعلاً، أو نائب فاعل(271). وقد ذكر ابن هشام أن أكثر النحويين منعوا مجيء الفاعل جملة(272).

يلاحظ أن المعيار الذي اعتمد عليه ابن هشام هو قبول الجملة للتأويل بمفرد، فإن أمكن تقدير المفرد في موضعها، وحل محلها فإنها تكون مما له محل من الإعراب، وإن لم تقبل التأويل بمفرد فلا محل لها من الإعراب. ثم تأتي معايير شكلية للتصنيف الداخلي إن صح التعبير، ففي الجمل التي لا يحل المفرد محلها، وهي لا محل لها من الإعراب، ينظر إلى موقعها في التركيب وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، فان بدأ بها الكلام، وجاءت أولاً، فهي ابتدائية، وأن كانت مستأنفة من كلام فهي استئنافية وإذا كانت بين شيئين متلازمين فهي اعتراضية.. وهكذا.

وقد اتجه المحدثون إلى إيجاد تقسيمات جديدة تختلف – نوعاً ما – عما استقر عند القدماء، فقد وجه الدكتور مهدي المخزومي نقداً لتقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، قال: ((إذا نظرنا فيما قرره ابن هشام في تناوله هاتين الطائفتين من الجمل بدا لنا انه لم يتناول الجمل من حيث وظيفتها اللغوية، ولا من ناحية علاقتها اللغوية بما قبلها، وبما بعدها، وإنّما تناولها في هدي فكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة، ومنهم ابن هشام نفسه، وبهدي هذه

(270) ينظر: حاشية الدسوقي: 2 / 497 .
(271) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 149.
(272) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 559.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفكرة أمكن تصور الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل من الإعراب))[273]. ومن ثمّ، بناءً على ما تقدم، رفض الدكتور المخزومي هذا التقسيم، وعدّه تقسيماً غير مفيد للدرس النحوي واللغوي، لأنه ((أبعد ما يكون عن الهدف الذي من أجل الوصول إليه تألفت الجمل))[274].

وانطلق الدكتور شوقي ضيف من تطبيق دعوته المتمثلة بإلغاء الإعرابين: المحلي والتقديري إلى إلغاء تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها منه، قال: ((إنّ هذا التقسيم للجمل لم يعد له مكان في النحو التعليمي، بعد إن ألغي فيه الإعراب المحلي... بحيث يقال للجملة، مثلاً إنها ابتدائية، أو مستأنفة، ولا يقال: إنها لا محل لها من الإعراب، وأيضاً بحيث يقال للجملة مثلاً: إنها خبر، ويقال: إنها في محل رفع خبر))[275]. وبناءً على هذا يرى الدكتور ضيف أن يصار إلى تقسيم جديد للجمل، قال: ((مع إلغائنا لتقسيم النحاة... ينبغي أن يوضع للجمل في العربية تقسيم يوضح الجمل الأساسية فيها والجمل الفرعية والعلاقات بينها لتستبين الوحدات أو اللبنات التي يتكون منها بناء الفقر في النثر، وبناء الأبيات في الشعر))[276].

وهذا التقسيم المقترح يتمثل في نوعين:

الأول: جمل مستقلة؛ وتضم: الجملة المستأنفة، والجملة الحوارية[277]، والجملة المفسرة، والجملة المعترضة، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.

والثاني: جمل خاضعة غير مستقلة، وتضم عشر جمل هي: جملة الخبر، وجملة الفاعل ونائب الفاعل، وجملة المفعول به، والجملة الواقعة حالاً، والجملة التابعة: نعتاً

(273) في النحو العربي نقد وتوجيه: 66، وينظر: كلامه في: 67-69.
(274) المرجع نفسه: 66.
(275) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 194.
(276) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 194.
(277) يعرف الجملة الحوارية بأنها:(ما كانت في حوار قصصي أو إجابة لسؤال)، المرجع نفسه: 194.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أو عطفاً أو بدلاً. وجملة الصلة، والجملة المضاف إليها، وجملة جواب الشرط وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة[278]. وأول ما يلحظ أن الدكتور ضيف يتعكّز على المصطلحات القديمة نفسها، حتى أن التقسيم جميعه يمكن للمرء أن يرده إلى التقسيم القديم، ذلك أن الجمل الخاضعة أو غير المستقلة هي –عند إعادة النظر إليها– جملة لها محل من الإعراب. وكل الذي فعله الدكتور ضيف أن أعاد ترتيب الجمل وأضاف الجملة الحوارية التي يضعها النحاة في الجمل الابتدائية في التقسيم القديم، وإن لم يصرحوا باسمها، وأضاف جملة الفاعل، وهي غير موجودة عند القدماء؛ لأنهم لا يجيزون أن يكون الفاعل جملة. وعلى الرغم من أن التقسيم– عند النظر إلى نوعيه: جمل مستقلة، وجمل غير مستقلة –قد يبدو مستنداً إلى معيار دلالي، يجد الباحث أنه يعود إلى المعايير النحوية التي هرب منها عندما يدخل إلى أقسام كلّ نوع.

ومن أهم الدارسين الذين توقفوا على الجملة العربية ودرسوها دراسة جادة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وقد قسّم الجمل تقسيماً جديداً، بدلاً من التقسيم القديم، وذلك على النحو الآتي:

القسم الأول: هو الجمل التامة، وهي الجمل التي يكون الإسناد فيها مقصوداً لذاته، ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا دلت قرينة حالية أو مقالية، وتضم ثلاثة أنواع:

1. الجملة الاسمية: تتألف من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لابدّ أن يكون اسماً أو ضميراً، وأما المسند أو الخبر فلابدّ أن يكون وصفاً أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة

(278) ينظر: تجديد النحو: 256-264، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 194-197.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أو الجار والمجرور. وهو يعد الجمل المبدوءة بكان الناقصة جملة اسمية لا فعلية؛ لأن كان عنده أداة لا فعل.

2. الجملة الفعلية: تتألف من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل).
3. الجملة الوصفية: تتألف من وصف (وهو اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول) + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع نحو: أناجح أخاك، ما حاضر أنتم ، ما محبوب الخائنون. فهذه الجملة -عنده- ليست جملة اسمية[279].

القسم الثاني: الجمل الموجزة، ويريد بها الجمل التي لا تتألف إلاّ من طرف واحد. ولم يدرج هذا النوع تحت القسم السابق، لأن البحث -ولم يوضّح أي بحث يعني- لا يرتضي الاعتراف بالحذف الواجب أو الاستتار الواجب. ويرى أن الاعتداد بهذا القسم من الجمل سوف يغنينا عن الكثير من التعسف وتكلّف التأويل. وقسم هذا القسم على ثلاثة أنواع؛ هي:

1. الجملة الفعلية الموجزة، مثل: أتكلم، نتكلم، تتكلم، تكلم.
2. الجملة الاسمية الموجزة: وهي: كل اسم أفاد معنى مستقلاً يحسن السكوت عليه عند ذكره مثل الاسم الواقع بعد قوس (لولا) الامتناعية. ويعربه على أنه اسم مرفوع بعد (لولا).
3. الجملة الجوابية الموجزة: هي كل ما كان إجابة لسؤال، وكان مكتفياً بنفسه، مغنياً عمّا سواه[280].

(279) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: 78-86.
(280) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: 87-96.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

القسم الثالث: الجمل غير الإسنادية: وهي التي يمكن أن تعد جملاً إفصاحية، جاءت أولاً تعبيراً عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك. وهي تضم سبعة أنواع، هي:

1. جملة الخالفة: وتتكون من خالفة (اسم فعل) مع ضميمة مرفوعة، أو منصوبة، مثل: هيهات العقيق. ويقال في تحليلها: هيهات: خالفة، العقيق: ضميمة للخالفة مرفوعة[281].
2. الجملة التعجبية: وتضم صيغتي التعجّب القياسي، وقد استدل باختلاف النحويين في تحليلهما، لذلك يكتفي باعراب نحو: (ما أجمل السماء)، و(أجمل بالسماء) بـ:

ما: أداة تعجب	أجمل: خالفة تعجب
أجمل: خالفة تعجب	الباء: حرف جر
السماء: متعجب منه منصوب	السماء: متعجب منه مجرور بالباء

3. جملة المدح والذم: وقد بنى كلامه فيهما على أن (نعم) و(بئس) خالفتان، لذلك ينبغي وضعهما في الجمل غير الاسنادية. وقد حلّل جملة (نعم الرجل زيد) بـ:

نعم: خالفة مدح	نعم: خالفة المدح
الرجل: ضميمة المدح مرفوع	رجلاً: تمييز منصوب
زيد: بدل من الرجل	زيد: ضميمة المدح مرفوع

4. جملة خالفة الصوت.

(281) ينظر: المرجع نفسه: 87-96.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

5. الجملة الندائية: ويرى ان يكتفي في إعراب اسلوب النداء بأن يقال: حرف نداء، ومنادى منصوب أو مبني.
6. الجملة القسمية: وهي نوعان، الأول: أداة قسم ومقسم به، مثل والله. والثاني: أداة قسم، والمقسم به مجرور مع الأداة. ويعرب النوع الثاني: اللام لام القسم، وعمرك: مقسم به مرفوع.
7. الجملة التحذيرية: نحو: إياك والشر، ويرى ان يكتفي بالقول: (إياك) للتحذير. والأسماء المنصوبة في التحذير في نحو (رأسك والسيف، الضيغم الضيغم) وفي الإغراء، نحو : (أخاك أخاك)، و(أخاك والإحسان به) إنها أسماء منصوبة على التحذير أو الإغراء، محذر منه أو مغرى به[282].

يبدو أن الدكتور حماسة قد أسس تقسيمه للجمل بناءً على رفضه التقسيم القديم للكلمة، واقتراحه تقسيماً آخر بديلاً له، وهو يتعكز في كثير من تقسيماته على أطروحات الدكتور تمام حسان، كما في تقسيم الكلمات، وتقسيم الجمل الإفصاحية، وعلى رفضه نظرية العامل. وهو ينطلق في تقسيمه هذا من وصف الجمل في داخل التراكيب الناجزة، فهي قد تعرضت لكثير من صور الحذف أو الإضمار التي تنبع من حالة المتكلم، في حين انطلق النحويون من أصل الوضع، لذلك نجد أن بين المنهج الوصفي الذي اعتمده الدكتور حماسة والمنهج المعياري الذي اعتمده القدماء بوناً شاسعاً، مرده اختلاف زاوية النظر. كما يلحظ على تحليله المقترح لبعض التراكيب والجمل الصبغة الوصفية، فتراه يكتفي بوصف الكلمة دون الخوض في تحليلها نحوياً، بتفصيل وظيفتها وعلامتها أو محلها الإعرابي، وهو ما قد يوقع التحليل في السطحية والسذاجة غير المدروسة. ومن ذلك أن تعدّ الجملة المبتدئة بـ(كان) جملة اسمية، وهذا

(282) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: 97-110.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كلام غير دقيق، لأن (كان) تمتلك خصائص الأفعال، وتقع في صدر الجملة، ولابدّ من عدّها جملة فعلية.

ثالثاً: شِبْه الجُمْلَة:

هو قسم واسع من أقسام الكلام العربي، وينبغي للمعرب الوقوف عنده في أثناء التحليل النحوي، ذلك أنه يشمل الجار والمجرور، والظرف. وأطلق عليهما شبه الجملة، لتركبهما من أكثر من كلمة، لفظاً أو تقديراً[283]. ولابدّ أن ننبه على أن ابن السراج استعمل مصطلح (الذي يشبه الجملة)، في باب (ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى). ويشمل (الذي يشبه الجملة) عنده خمسة اضرب، هي: اسم الموصول، واسم موصوف، وحرف مع اسم، وحرف مع حرف،وفعل مع حرف[284]. وهو لا يتصل بموضوع شبه الجملة إلاّ من حيث الإشارة إلى مفهوم التركيب من أكثر من كلمة، كالموصول وصلته، والموصوف وصفته، والحرف مع الاسم مثل كزيد، ولعل هذا يوضح سبب تسمية الجار والمجرور بشبه الجملة.

وقد جمع ابن هشام الظرف والجار والمجرور في باب واحد لترددهما بين المفردات والجمل[285]، وشرح الدماميني معنى التردد، بقوله: ((ووجه جعلهما –يعني الجار والمجرور والظرف– مترددين أنهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجملة، فلم يلزما طريقة واحدة، بل يسلك بهما طريق الإفراد وقتا وطريق الجملة أخرى))[286]. وقال الشيخ محمد الأمير: ((يتردد: أي باعتبار أن المتعلق فعل أو اسم))[287]. ويعلل الدكتور قباوة سبب دراستها مفردة بقوله: ((لما كانت [يعني شبه الجملة] أكثر ما

(283) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 259، وشبه الجملة، د. سوزان محمد فؤاد فهمي: 9.
(284) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 104-105.
(285) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 13.
(286) شرح الدماميني، (تح: عناية): 1 / 26.
(287) حاشية الأمير: 1 / 5 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تتعلق بالفعل، وتدل على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات ولما كانت علاقاتها بين كلماتها غير إسنادية،ولا شرطية، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات))[288]، كما فعل ابن هشام في مغني اللبيب.

ليس لشبه الجملة تصنيفات متعددة، كما هو شأن الجملة، إذ ينقسم شبه الجملة إلى نوعين، أو بعبارة أخرى، إن شبه الجملة يتخذ صورة الجار والمجرور، أو الظرف. وقد بيّن أنه يتعلق بأمور:

الأول: يتعلق بالفعل. والثاني: يتعلق بما يشبه الفعل من المشتقات. والثالث: التعلق بما أول بمشبه الفعل. والرابع: التعلق بما فيه رائحة الفعل. والخامس: التعلق بالمحذوف[289].

وقد سبق أن وضّح ابن يعيش ذلك، قال: ((إنّ الظرف والجار والمجرور لابدّ لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه))[290]. وقد بين الرضي أنّ العامل الذي يتعلق الظرف به ينبغي أن يكون ذا دلالة عامة، لا خاصة، قال: ((الجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: مررت بزيد، إلاّ أن العامل ههنا مقدر. وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل، نحو: كائن وحاصل، ليكون الظرف دالاً عليه... وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعل، لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق))[291]. وقد تكلّم المالقي (ت 704 هـ) على التعلق وحقيقته، قال: ((اعلم أن (إلى) وغيرها من حروف الجر... لابدّ لها مما تتعلق به، أي مما هو

(288) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 260.
(289) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 566.
(290) شرح المفصل: 1/ 232.
(291) شرح الرضي على الكافية: 1/ 238.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

متضمن لها ومستدعٍ لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو أما فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما، أو جارٍ مجراه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه رائحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء، ونحو ذلك. وهي وما بعدها في موضع معمول لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها))[292].

ويمكن أن يُصَنَّف شبه الجملة من الجار والمجرور إلى صنفين:

الأول: ما يتعلق: وهو ما يكون فيه حرف الجر أصلياً.

الآخر: ما لا يتعلق: وقد حدده في عدد من حروف الجر، وهي: حرف الجر الزائد كالباء، ومن، ولعل في لغة عقيل، ولولا فيمن يقول: لولاي، ولولاك، ولولاه، وربّ، وكاف التشبيه، وحروف الاستثناء: خلا وعدا وحاشا، إذا استعملن حروف جر[293].

وقد أشار المالقي إلى تفصيل آخر في هذه الزاوية، قال: ((إلاّ إن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد، وأما الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل أو معناه، كـ(ليس)، وإن لم يكن كـ(ما) الحجازية فلا يجعله متعلقاً، وهو الصحيح؛ لأن عمله تشبيهاً بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل، فإذا عمل وكان في الكلام ما يتعلق به، كان الشبه لغير الزائد من جهتين[294]، نحو: (ما جاء من أحد)، وإن كان لا شيء له يتعلق به كان

(292) رصف المباني: 81. وينظر أيضاً: المغني في النحو: 2/ 317- 322.
(293) ينظر : مغني اللبيب : 576 – 578 ، وحاشية الدسوقي : 2 / 532 .
(294) أي: إنه عمل الجر وله ما يتعلق به، ((هامش المحقق)).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الشبه لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد؛ إذ لا حاجة إليه لازمة، فاعلمه))[295].

ويمكن النظر إليه من حيث حكم الإعراب:

1. أن يكون في محل الصفة، إذا جاء بعد نكرة محضة. 2. أن يأتي في موضع الحال، إذا جاء بعد معرفة محضة. 3. أن يكون في موضع الحال أو الصفة، وذلك بعد النكرة الموصوفة، وبعد المعرف الجنسي[296].

إن معيار تصنيف الظروف والجار والمجرور في قسم برأسه هو العلاقة التي تربطه بالعامل الذي يتعلق به، سواء كان فعلاً أو شبيهاً به أو غير ذلك، فالتحليل النحوي في اعتماده على فكرة التعلق التي يقوم عليها الأساس الفكري والعقلي لتحليل شبه الجمل وتوصيفه في هذا الوضع، مرتبط بالدلالة التي يؤديها الجار والمجرور أو الظرف.

(295) رصف المباني: 152. وينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: 1/ 482.
(296) ينظر: مغني اللبيب:2/ 578، والإعراب عن قواعد الإعراب:59، وشرح قواعد الإعراب: 226.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأصول الفكرية للتحليل النحوي عند ابن هشام

يرى دارسُ التحليل النحوي عند العرب أنه يستند إلى مجموعة من الأسس الفكرية والذهنية التي تؤلّف أصول التحليل وقواعده الفلسفية. فعلى الرغم من أن النحويين العرب لم يُعيّنوا هذه الأصول والأسس بصورة صريحة ومباشرة، غير أنهم اعتمدوا عليها في تطبيقهم للتحليل النحوي على النصوص والشواهد والأمثلة .

أمّا الأصول الفكرية العامة التي قادت النحويين العرب إلى اتخاذهم منهج الإعراب في التحليل النحوي فيمكن تحديدها بما يأتي :

أولاً : نظرية العامل النحوي :

حظيت هذه النظرية بعناية كبيرة من لدن النحويين العرب، قدماء ومحدثين، وقد تمثلت هذه العناية بالكتب والبحوث التي درست هذه القضية وناقشت أطرافها وآثارها في النحو العربي. فقد استند إليها النحويون القدماء من عصر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه إلى العصر الحديث في تفسير فلسفة النحو وبناء أحكامه وقواعده، كما ظهرت دعوات وتوجّهات تطالب بترك نظرية العامل، وتحاول تفنيدها، وتبحث عن مآخذ وثغرات فيها[297].

وقد قسّم النحويون العوامل النحوية على ثلاثة أقسام: الأفعال والأسماء والحروف. والأصل في العمل للأفعال، أمّا الأسماء فلا يعمل منها إلا ما شابه الفعل كبعض المشتقات، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة، أو المصدر الذي توافرت فيه شروط العمل عمل فعله. وأما الحروف فمنها حروف الجر، وحروف النصب والجزم، وغيرها، مما يوجد في كتب النحو المعروفة[298].

(297) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 249 – 263 .

(298) ينظر: الكتاب، 1/ 13، 1/ 203، 2/ 131، وينظر موازنة ابن الأنباري بين العوامل في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 246، مسألة 29، والمغني في النحو: 1 / 182–190.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنَّ ما يهمنا هنا هو أنَّ نظرية العامل كانت الأساس الرئيس لتكوين اتجاه التحليل النحوي المتبع عند النحويين، فقد أدَّت إلى المقولات النحوية التي كوّنت أعمدة التحليل النحوي، وهذه المقولات هي:

أ. الإعراب: إن هذه الظاهرة تعلقت في الفكر النحوي بالعامل، وتعمقت وقويت عند النحويين علاقة المؤثر والأثر، فهم يرون أن الإعراب لا يقوم إلا عليها، وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نصب، أو المضاف إليه إذا جرّ إلا بسبب العامل(299).

فهم يعدّون العلامات الإعرابية أثراً لعامل نحوي. وهو ما دفعهم إلى اجتراح ما اصطلحوا عليه بالإعراب التقديري والإعراب المحلي، وهما فكرتان الغاية منهما اطراد تأثير العامل، ومعرفة أثره، ولو تخيّلاً، بتقدير الحركة على اللفظ، أو باعتبار أن للفظ أو الجملة لها محل من الإعراب. من هنا، ونتيجة الاهتمام بأثر العامل ظهرت ثلاث مقولات مهمة في التحليل النحوي، واصطناع اثر له يتمثل بالعلامة الإعرابية، وهي:

الإعراب الظاهر، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي.

يفصح التراث النحوي العربي عن مدى عناية النحويين بالعامل، حتى غدا المفسِّر الأساس للعلاقات النحوية عندهم، وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، ((وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي))(300). وهو ما يتجلي عند ابن هشام واضحاً، في كتبه المختلفة، إذ يُعنى بالتقديم لها بالحديث عن الإعراب والبناء، وعلامات أو أحوال كل منهما، مؤكداً، في أثناء ذلك، أنّ الإعراب

(299) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 61 .
(300) اللغة العربية، معناها ومبناها: 185 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أثر يجلبه العامل، ثم يتحدث عن مواطن تقدير الحركات الإعرابية على اللفظ كالمقصور وبعض أحوال المنقوص، وغيرها من صور البناء العارض، غير الأصلي[301]. أما الإعراب المحلي فإنه نال جانباً واسعاً من درس ابن هشام، ويبدو ذلك في إعراب الجمل وأشباه الجمل وأحكام كل نوع منهما، إذ إن تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب، وجمْعها وتصنيفها بالصورة التي نراها في مغني اللبيب، يوضّح صورة الإعراب المحلي في ذهن ابن هشام؛ إذ نجده يقدر العلامة كما في قوله تعالى:{كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا }[302]، يقول: ((كلتا: مبتدأ، و(آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة على الألف، فإنه مضاف للظاهر))[303].

كما أنه طبّق ما نظّر له في الجملة التي لها محل والتي لا محل لها، قال في إعراب قوله تعالى:{إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء }[304]: ((إنّا: إن واسمها، والأصل إننا، فحذفت النون الثانية تخفيفاً، (أَنشَأْنَاهُنَّ) فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنّ))[305].

ب. مبدأ القوة والضعف: وقد أدى العامل إلى ظهور أسس تحليلية أخرى، منها مبدأ القوة والضعف، في العمل، فالأصل في العمل للفعل، ويعمل من الأسماء ما شابهه. ومن ثم ظهر الحذف والتقدير لأن العلامات الإعرابية ناتجة من عوامل، فإن كانت ظاهرة، وإلاّ فإنهم يقدرونها من أجل أن يفسروا هذا العلامات، ومن

(301) ينظر: شرح شذور الذهب: 93 – 98، والجامع الصغير في النحو: 2-6 .
(302) سورة الكهف، من الآية : 33 .
(303) شرح شذور الذهب: 82 .
(304) سورة الواقعة، الآية: 35 .
(305) شرح شذور الذهب: 57 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

هنا بدأ النحويون يفسرون العلاقات النحوية على أساس العمل النحوي، فتولّدت وتمثلت ملامحها في الوظائف النحوية التي درسها القدماء في (الأبواب النحوية)، فهناك باب المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول... وهكذا. لذلك نجدهم يعدون حروف الجر وسائلَ لإيصال معنى الفعل، إلى الاسم المجرور. قال الكافيجي: ((النحاة يعلقون حروف الجر بألفاظ الأفعال، وإن كان في التحقيق بمعانيها، لكون غرضهم إصلاح الأمور اللفظية أصالة))[306]. أي إن مقولة التعليق التي يعتمد عليها تحليل شبه الجملة، يستند إلى ربط الجار والمجرور بالفعل أو ما شابهه، لأن التعلّق عند النحاة هو ((الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها))[307]. فهم يؤكدون أهمية العامل في مراحل التحليل كافة، وهو أمر يتجلى واضحاً عند ابن هشام عندما يقول: ((إن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أنّ أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر))[308]. وعلى الرغم من أنهم بيّنوا أن التعلق ارتباط معنوي، ولكنهم عادوا إلى ربطه بالعامل النحوي، إذ علله ابن هشام بضعف العامل وقصوره، فجاء بحرف الجر ليكمله ويتمّه، وهذا التعلق إنما يكون بأقوى العوامل أو ما شابهه، فإن لم يكن موجوداً فعلى المُحلِّل أن يقدر العامل.

ثانياً: نظرية المراتب النحوية:

ونعني بها ما وضعه النحويون للكلام العربي وتراكيبه اللغوية من مراتب أو طبقات، ومن ثم، صنفوا الأبواب النحوية فيها، على أساسه فنجد أنّ المراتب ثلاث، وهي:

(306) شرح قواعد الإعراب: 220.
(307) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 261.
(308) مغني اللبيب:2/ 575.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأولى: مرتبة العُمد.

الثانية: مرتبة الفضلات.

الثالثة: مرتبة التوابع.

فالعُمد تضم أبواب النحو التي تكون العلاقة بين كلمات الجملة فيها إسنادية، في الغالب، وهم يسمّونها عمداً؛ لأنهم يرون أنه لا يمكن الاستغناء عنها، كما في المبتدأ والخبر، والفاعل، فهي عناصر تركيبية لا يجد المتكلم منها بداً[309].

أما الفضلة فهي ما عدا المسند والمسند إليه، مثل المفاعيل المختلفة. والحال والتمييز، وقد أشار المالقي إلى هذه المراتب، إذ قال: ((إنّ الأسماء العمد اختصت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها، والفضلات اختصت بالنصب لأنها ثوان عن العمد؛ إذ هي متممة للكلام، وما كان منها بواسطة موصلة فهو أضعفها، وهو الجار والمجرور، فأعطي الثالث عن العمدة، والثاني عن الفضلة التي بغير واسطة وهو الخفض))[310]. ولا يعني مصطلح الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها، دائما، فإنها قد تكون واجبة الذكر في السياق الذي ترد فيه، إذ يتوقف المعنى عليها، قال ابن هشام عن الحال: ((إن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى:{وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً }[311]، {لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى}[312]))[313]. والجدير بالذكر أنّ مفهوم العمدة والفضلة عند النحويين يتضح في تأليف الكلام، إذ يرى النحويون أنّ الكلام لا يمكن تأليفه من دون عمدة مذكورة أو مقدّرة، أما الفضلة فيمكن أن يتألف الكلام من دونها، قال ابن فلاح اليمني ((والقسمة العقلية تقتضي تركيب

(309) ينظر: الكتاب: 1/ 23.
(310) رصف المباني: 82.
(311) سورة الإسراء، من الآية: 37.
(312) سور النساء، من الآية : 43 .
(313) مغني اللبيب: 2/ 601 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأنواع الثلاثة ستة أقسام: المستعمل منها اثنان وهما: الاسم مع الاسم، نحو: (زيد منطلق)، والاسم مع الفعل، نحو: (أنطلق زيد) وأربعة منها مهملة وهي: الفعل مع الفعل، لعدم المُخْبَر عنه، والفعل مع الحرف؛ لعدم المخبر عنه، والحرف مع الحرف لعدم الخبر والمُخْبَر عنه، والاسم مع الحرف لعدم الخبر))[314]. وتبدو ملامح هذه الأسس واضحة عند ابن هشام في تبويبه كتبَه وفي تحليله النحوي، فهي تهيمن على فكره عند التصنيف النحوي؛ قال: ((شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أركان الإسناد، وثنيت بالمنصوبات؛ لأنها فضلات غالباً، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في العُمْدِيَّة والفَضْلِيَّة لغيرها، وهو المضاف، فان كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، وإن كان فضلة، فالمضاف إليه فضلة))[315]. ويمكن تلمّس أثر هذه المراتب الثلاث في حدوده لأبواب النحو وموضوعاته، وما ذكر لها من أحكام وقواعد، من ذلك قوله في نائب الفاعل، وما يقتضيه من تغيير من وظيفة المفعول إلى وظيفة النائب، قال: ((فيُعْطَى أحكامه كلها، فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد عن كان فَضْلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه))[316]. وهذا أدى بدوره إلى ظهور أحكام التقدير والحذف والتقديم والتأخير والزيادة وغيرها، فالفاعل عند ابن هشام لا يحذف لأنه عمدة، قال: ((إن الفاعل عمدة فلا يحذف))[317]، في حين تحدث عن المفعول، اختصاراً واقتصاراً، مُبيناً أن المفعول به يمكن الاستغناء عنه لأنه ليس عمدة.

إنَّ هذه الأصول تمهّد لنا الطريق من أجل خلق تصوّر شامل للأسس العقلية التي بَنى عليها النحويون قواعدَهم من جهة، وطريقة بناء منهج واضح في تحليل

(314) المغني في النحو: 1 / 73 .
(315) شرح شذور الذهب: 189 .
(316) المصدر نفسه: 191 .
(317) شرح شذور الذهب: 197 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجملة من جهة أخرى؛ لأنها في حقيقة الأمر إنما تعكس لنا نظرتهم إلى التّراكيب وطريقة تأليفها وتأثير بعضها في بعض؛ فهناك ألفاظ مؤثرة وألفاظ متأثرة، من ناحية، وهناك وظائف نحوية –في النظام النحوي المعتمد– أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، أي ان على المعرب أن يحدّدها، فإن لم يجدها ظاهرة، فعليه أن يقدرها، وهناك وظائف نحوية أخرى، تكمل عملية الإسناد، بأن تخصصها أو تفسّرها أو تبينها...، وهي –بصفة عامة– مما يمكن الاستغناء عنه، أي ان المعرب إنْ لم يجدها في النصّ فليس عليه أن يقدرها أو يبحث عنها إلاّ إذا اقتضت الصناعةُ النحويةُ أو المعنى ذلك.

أما التوابع فإنها عناصرُ تدور في فلك العناصر النحوية الأخرى، فيكون إعرابها مثل إعراب متبوعها فإن كان مرفوعاً، فهي مرفوعة، وإن كان منصوباً أو مجروراً فهي منصوبة أو مجرورة مثله.

وفي رأيي، فإن هذه الأصول كانت عاملاً مهماً في ثبات منهج التحليل النحوي عند العرب ووضوحه، ولاسيما أن هذه الأسس تتسم بالطابع التعليمي، فنظرية العامل مثلاً ((نظرية تعليمية تحاول أن تقدم تفسيراً شمولياً يفسّر ما يطرأ على الكلمة في السياق، من تغيرات، وعلى هذا كان في وسع المتعلم أن يتصور الكلام من خلال هذه الكلمات الثلاث: عامل، ومعمول، وحيادي (لا يعمل)،... إن في نظرية العامل خيطاً منهجياً تعليمياً، يسهّل على المتعلم كيف يتعامل مع اللغة، قراءة وكتابة، فيكون على وعي بأحوال إعرابها وبنائها... [وهي] تسعى إلى تقديم نظام متكامل لا يكتفي بوصف الظاهر كما هو، وإنما يتجاوز ذلك إلى التقدير والحذف، والحمل على الضرورة في الشعر، أو الشذوذ في النثر، كل ذلك حتى تطرد قواعد العمل حتى لو خالفت الظاهر))[318].

(318) بحوث في الاستشراق واللغة، د. إسماعيل أحمد عمايرة: 77 – 78 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لقد ساهمت نظرية العامل النحوي، والمراتب النحوية، بما فيهما من غاية تعليمية على تكوين نظام متكامل لتحليل تراكيب اللغة العربية نحوياً؛ ذلك أنَّ نظرية العامل قعّدت للألفاظ عامّة، بحيث يستطيع المُعْرِب أن يتعامل مع كل لفظ، على وفق ما تُقدِّمُه هذه النظرية من أحكام وحدود، أمّا نظرية المراتب فإنها أكملت سنن التحليل بتقديمها لنا نظاماً يحكم الوظائف النحوية في الجملة العربية، بيْنَ عمدةٍ، وفضلةٍ، وتابعٍ، وبذلك صار لنا منهج تحليليّ له وجهان؛ أحدهما يكمل الآخر، ويوضحه، في سبيل تحليل نحوي واضح وغير مُعَقَّد.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

طريقة التحليل النحوي عند ابن هشام

يختلف منهج التحليل النحوي من كتاب لآخر؛ تبعاً للموضوع الرئيس للمؤلَّف نفسه، وتبعاً للمنهج الذي يُلزم المؤلفُ نفسَه به؛ فنجد أن كتب إعراب القرآن مثلاً أكثر عناية بالتحليل وتفصيلاته من كتب معاني القرآن، نتيجة اختلاف الغرض من الاتجاهين، ويمكن القول، من خلال الاطلاع على الكتب التي ينال الإعراب فيها جانباً من الدراسة والبحث، إنّها تُعْنَى بدرجة كبيرة بالمفردة أكثر من الجوانب التحليلية الأخرى.

يجد المتأمل في كتب النحو المتقدمة أنها تُعْنَى –عند التحليل النحوي– بالحالة الإعرابية للمفردة، مع ربطها بالعامل الذي أثر فيها، وجَلَب ذلك الإعراب، وأن الكلمة هي محور اهتمام المعربين فيها وعليها يدور كلامهم. ومع الزمن أخذت ملامح التحليل النحوي تغدو أكثر وضوحاً واستقراراً ممّا هي عليه سابقا، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ تَفرِضُه نواميسُ الطبيعةِ والحياة، فتلاحظ أن التحليل النحوي يبحث فيها عن الأمور الآتية:

أوّلاً: بيان نوع الكلمة التي تحتاج إلى تحليل وتوضيح.

ثانياً: كشف عن العوامل في النص.

ثالثاً: بيان الحالة الإعرابية للكلمة.

رابعاً: توضيح العلامة الإعرابية لبعض الألفاظ.

ويمكن القول إن التحليل النحوي بدأ يتجه نحو التقنين والاصطلاح، ولذلك تلمس فيه، أحياناً، استعمال الوصف، فهو في طور النمو والتطور[319].

(319) ينظر مثلا:شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 136 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وإذا انتقلنا للحديث عن ابن هشام فسنرى أن تجربته في دراسة النصوص وتحليلها، واطلاعه على كتب إعراب القرآن من جهة، واحتكاكه بالمتعلمين، من طلبة علوم اللغة العربية عامة، وعلم النحو خاصة، وما يجدون من جهد ومَشقَّة في علم الإعراب وتحليل النصوص من جهة أخرى، قد دفعاه إلى الكلام على هذا الجانب المهم من جوانب التحليل النحوي في موضعين مختلفين من تراثه، الأول: تحت عنوان: (ما يعاب على المعرب). والثاني: ما جاء تحت عنوان: (كيفية الإعراب)، ويلاحظ أن استعمال مصطلح (كيفية الإعراب) الذي ورد في مغني اللبيب، بعد المصطلح الأول، زمنياً، أكثر انسجاماً ودلالة على مضمون الموضوع ومادته ولعل ابن هشام -بعمله هذا- يكون أوّل من درس هذه الزاوية من زوايا التحليل دراسة نظرية، منتقلاً بها من حيّز التطبيق العملي إلى ميدان التنظير والتقنين.

يوجه ابن هشام حديثه، ههنا، إلى المتعلمين والمبتدئين في علم الإعراب، وهو ما يدل على أثر الجانب التعليمي فيه، وعنايته -في المقابل- بطلبة العلم ومحاولته تيسير هذا العلم عليهم. يقول: ((المُخاطَب بمعظم هذا الباب المبتدئون))[320]،ويسميهم في موضع آخر بـ(الناشئين)[321]،وقد شرح الكافيجي الناشئ بالمُتَمَرِّن في صناعة الإعراب؛ لأنه علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة وإتعاب الخواطر[322].

وقد حدّد ابن هشام خطوات إجراء التحليل النحوي على النص المقصود، فرسَم للمعرب الخطوط الرئيسة لمراحل الوصف التحليلي، وبيّن العناصر النحوية التي ينبغي له عرضها والوقوف عليها.

(320) مغني اللبيب: 2/ 872 .
(321) ينظر : الإعراب عن قواعد الإعراب : 80.
(322) ينظر : شرح قواعد الإعراب : 507 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قسّم ابنُ هشام حديثه عن هذا الموضوع على وفق أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وطريقة التطبيق العملي للتحليل النحوي تتكوّن من مجموعة من الخطوات المقنّنة، التي سردها ابن هشام؛ إذ تبدأ المرحلة الأولى في التحليل النحوي من النظر إلى الكلمة، من أجل تحديد نوعها؛ وهل هي اسم أو فعل أو حرف؟. فعلى الرغم من أنه لم يذكر ذلك بصورة مباشرة، كما هو شأنه، غير أنَّ طريقة عرْضه للموضوع تدل على انطلاقه من هذا الأساس، فقد بدأ كلامه بالاسم وبيان ما يقتضيه وجه إعرابه، ثم انتقل للكلام، بعد ذلك، على الفعل، وما ينبغي أن يوضّح فيه، ثم إلى الحرف، وما على المحلل أن يبحث فيه[323]. وإذا ربط الباحثُ بين ما كتبه ابنُ هشام في هذا الموضع، وما يوحي به منهجه في تأليف مغني اللبيب الذي يقوم على أبواب ثمانية- تلك الأبواب التي درس في بعضها: المفردات، والجمل، وأشباه الجمل،دراسة تحليلية من حيث الإعراب وأحكامه، والتعلق وضوابطه- فسوف يلمس ما يمتلكه ابن هشام مِن إدراك شامل لمراحل التحليل، وتصوّر كليّ لمكونات النص، وهو ما يمكن تجريده بالشكل الآتي:

(323) ينظر : مغني اللبيب : 2/ 874 ، والإعراب عن قواعد الإعراب :84.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

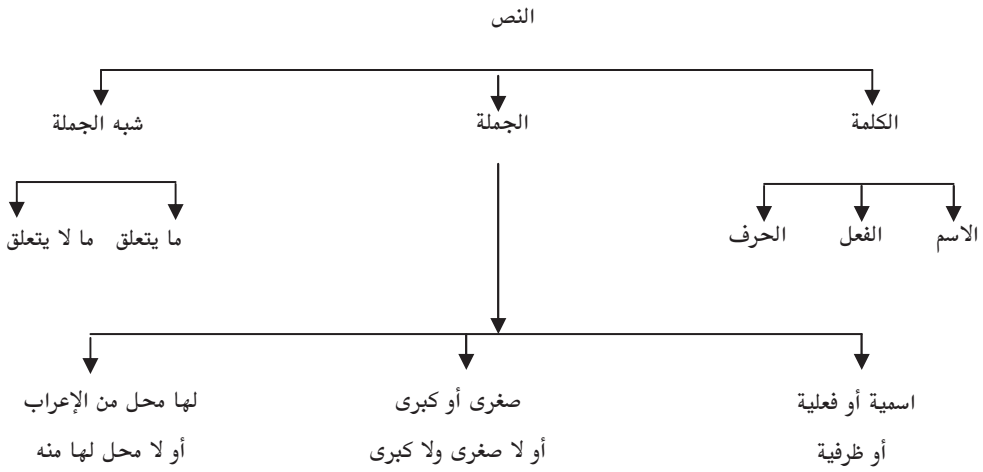

وبعد أن يحددَ المُعربُ نوعَ الكلمة، ويضعَها في التصنيف النحوي الذي تَسْتَحقّ، يبدأ ابن هشام بتوضيح المطلوب في كل نوع، فإذا كانت الكلمة اسماً، فينبغي للمعرب تبيين الوجه الإعرابي له، قال: ((ولا بدّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأمّا قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار عليها في الكلام عليها، على هذا القدر لا يُعْلَم به موقعها من الإعراب))[324]. يوضّح ابن هشام –بصورة جلية– أن على المعرب تحديد الوجه الإعرابي للاسم بدقة، وهو ما أطلق عليه المحدثون مصطلح: (الوظيفة النحوية)[325]، ويلفت ابنُ هشام نظر الدارسين إلى أن بعض العبارات لا تمثل تحليلاً نحويّاً كاملاً للاسم، من ذلك قولهم: مضاف، فإن الاكتفاء بها لا يعيّن الموقع الإعرابي للكلمة وما تؤديه من وظيفة في سياقها؛ لأن المضاف قد يشغل مواقع إعرابية متعددة،

(324) مغني اللبيب: 2/ 874 .
(325) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 182، 184، 232-233، وفي بناء الجملة العربية: 43.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كالفاعل والمفعول وغيرها. كما لا يجوز الاكتفاء عند إعراب الاسم الموصول بالقول: إنه اسم موصول، لأن ذلك يبيّن نوعه فقط لا عمله أو وظيفته النحوية، كما أنّه لا يبين أهذا الاسم الموصول مرفوع أم منصوب أم مجرور؟. وتمتد جذور هذه الملاحظة إلى كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب، وهو يمثل مرحلة سابقة لكتاب: مغني اللبيب، إذ قال: ((ومما لا ينبني عليه إعراب أن تقول في (غلام) من نحو (غلام زيد): مضاف، مقتصراً عليه، فإن المضاف ليس له إعراب مستقر كما في الفاعل، ونحوه، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه، فالصواب أن يبيّن، فيقول: فاعل أو مفعول أو نحو ذلك، بخلاف المضاف إليه، فإن له إعراباً مستقراً، وهو الجر بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه عُلِمَ أنه مجرور))[326]. ويقول عن الاسم الموصول: ((ومما يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب، أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم من قولك: قام ذا، أو قام الذي، على أن يقول: ذا اسم إشارة، ويقول في الذي: اسم موصول؛ فإن ذلك لا يبنى عليه إعراب، فالصواب أن يقال: فاعل، وهو اسم إشارة))[327]. وهو يشير إلى أن الإعراب يكون بحسب التركيب والعوامل الداخلة على اللفظ.

وقد أكد الكافيجي كلام ابن هشام هذا، قال: ((إن كون (ذا) اسم إشارة، وكون (الذي) اسم موصول، لا يقتضي إعراباً، فضلاً [عن] أن يقتضي رفعاً، بدليل (قام زيد) على قياس ما عرفتَ، وذلك لأنّ المقتضي للإعراب هو توارد المعاني الثلاثة فيما هو قابل لها، لا كون الاسم اسم إشارة، ولا كون الاسم اسم موصول، ولا كون الاسم اسم ظاهر أو اسم مضمر، إلى غير ذلك))[328]. وقد علّل الكافيجي ما ذكره ابن هشام بأنّ الإعراب يتطلب الإفصاح عن المُقتضي للإعراب، وهو لا

(326) الإعراب عن قواعد الإعراب: 85.
(327) المصدر نفسه: 86.
(328) شرح قواعد الإعراب: 511 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يتأتى إلاّ ببيان الموقع أو الوظيفة الإعرابية، قال:((فحاصل هذا الأصل أن المعرب يجب عليه، في بيان الإعراب، أن يذكر المقتضي للإعراب تحصيلاً للمطلوب، ويحترز عمّا لا يقتضيه هرباً من اللغو والعبث))[329].

وتطرّق ابن هشام لبعض الوظائف التي قد يشغلها الاسم، وطريقة تحليله، فإذا كان الاسم المقصود من المفعولات، فإن على المعرب تحديد نوع المفعول، فيقول: مفعول به، أو مفعول مطلق، أو مفعول فيه، وأن استعمال القدماء مصطلح (المفعول) على المفعول به، من دون تقييده، يعود إلى شيوعه في الكلام، وكثرة دورانه، قال: ((وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عُيّن نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه. وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأطلق، لم يُرد إلاّ المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألاّ يصدق إلاّ على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاّ مقيداً بقيد الإطلاق))[330]. وإذا كان الاسم يشغل موقع المفعول فيه، فلا بد للمعرب من تحديد متعلّقه، على وفق ضوابط تعلّق شِبْه الجملة، ومما يستحسن ههنا، تحديد نوع المفعول فيه: ظرف زمان أو ظرف مكان. قال: ((وإن عُيّن المفعول فيه –فقيل: ظرف زمان أو مكان– فحسن، ولا بد من بيان متعلّقه، كما في الجار والمجرور الذي له متعلق))[331]، مما ليس بزائد، ولا شبيهاً بالزائد. وقد نقل الدسوقي عن الدماميني تفسيراً لهذا الاستحسان في تعيين نوع الظرف، قال: ((لأنه يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصاً أو غير مختص، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاختصاص، ينتظر هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على أنها ظرف

(329) المرجع نفسه: 513 .
(330) مغني اللبيب: 2/ 874 .
(331) المصدر نفسه.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مكاني مع اختصاصها أو لا، وإن كان غير مختص، أو مبهماً؛ فلا كلام وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصص لانتصابه من غير شرط))[332].

وفي حال اشتملت الجملة على مفاعيل متعدّدة، فينبغي للمُعرِب أن يحدد كل مفعول منها، بأن يُبيِّن المفعول الأول أو الثاني أو الثالث، إن وجِدَ، قال: ((وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث))[333]. أما إذا كان الاسم مبتدأ، فعلى المعرب أن يُعيّن خبره، فمن غير الجائز ((أن يذكر مبتدأ، ولا يتفحّص عن خبره؛ لما بينهما من الاتصال التامّ، فلا يحسن أن يذكر أحدهما، ويسكت عن الآخر وبيانه))[334]. وهو هنا يشير إلى العلاقة المعنوية التي تربط بين المبتدأ والخبر؛ وهي علاقة الإسناد التي لا تتألف الجملة إلاّ بوجود ركنيها: المسند والمسند إليه، لفظاً أو تقديراً. والتفت إلى مظهر مهم من عوارض التركيب النحوي، وهو التقديم والتأخير، الذي ينبغي توضيحه في الإعراب، قال: ((وإذا كان المُعرَب حالّاً في غير محله عُيّن ذلك فقيل في (قائم) مثلاً من نحو: (قائم زيد): خبر مقدم؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه. وفي نحو: {وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ }[335]، الذين: مفعول مقدم، ليتطلب فاعله))[336]. وبذلك يكون تعيين موضع الكلمة التي حلّت في غير موضعها الأصلي دليلاً يلفت نظر المعرِب، للبحث عن العنصر النحوي الآخر، الذي احتلّ –هو الآخر– بطبيعة الحال موضعاً غير موضعه.

(332) حاشية الدسوقي: 3 / 491.
(333) مغني اللبيب: 2/ 874.
(334) شرح قواعد الإعراب: 508.
(335) سورة الأنفال، من الآية: 50.
(336) مغني اللبيب: 2/ 875.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وترد في التراكيب اللغوية، في العربية، وظائفُ نحوية مقصودة لذاتها في الغالب، وترد، في أحيان أخرى، وظائفُ نحوية غير مقصودة لذاتها، فيكون على المعرب ذكْرُ ذلك، قال ((وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته، قيل: خبر موطئ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: { بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ }[337]، وقوله[338]:

كَفَى بِجِسمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُل ... لَولا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَم تَرَنِي

ولهذا أعيد الضمير بعد (قوم، ورجل) إلى ما قبلهما، ومثله الحال الموطئة في نحو: {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً }[339]))[340]، وهذا التحليل النحوي مَبني على أساس دلالة النص، وما تؤديه كل كلمة من فائدة ومَعْنَى، فالكلمات: (قوم، ورجل، وقرآناً)، لم يكن استعمالها -في السياق الذي وردت فيه- قصْد الإخبار أو الحالية، وإنما هيّ تمهيد وتوطئة للإخبار والأحوال المقصودة من المتكلم.

وانتقل ابن هشام للحديث عن الفعل، إذ في حال كانت الكلمة فعلاً، فإن على المُعرِب أن يحدد نوعه، فيقول: ماض، أو مضارع، أو فعل أمر؛ قال: ((وينبغي أن تعيّن للمبتدئ نوع الفعل؛ فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو: تلظى: فعل مضارع أصله: تتلظى))[341]. فإذا حدد المعرِب نوع الفعل عليه أن يبيّن حالة الفعل من حيث الإعراب والبناء، قال: ((وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو: {يَتَرَبَّصْنَ}[342]: مبني على

(337) سورة النمل، من الآية: 55.
(338) ديوان المتنبي: 9.
(339) سورة يوسف، من الآية: 2.
(340) مغني اللبيب: 2/ 875.
(341) المصدر نفسه: 2/ 874. وينظر: حاشية الأمير: 2/ 185، وحاشية الدسوقي: 3/ 491. وذلك في (ناراً تلظى).
(342) سورة البقرة، من الآية: 228.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

السكون لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو:{ لَيُنبَذَنَّ }[343]، مَبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لخلوه محل الاسم))[344].

ويلحظ أن دراسة ابن هشام للموضوع ومنهج عرضه له إنّما يعتمد على الانتقال من العام إلى الخاص ثم الأخص، فالعام، ههنا، أن الكلمة فعل، والخاص أنه فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر، والأخص أنه مبني أو معرب مرفوع. وإذا كان الفعل مضارعاً معرباً فينبغي أن يوضح العامل فيه، وعلامة إعرابه، قال: ((وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، ومجزوم بكذا، ويبيّن علامة الرفع والنصب والجزم))[345]، التي جلبها العامل النحوي واقتضاها.

ولم يفت ابن هشام أن ينبّه على أن الفعل قد يكون ناقصاً من النواسخ، وعندئذٍ يجب ذكر ذلك، قال: ((إنْ كان الفعل ناقصاً نصّ عليه، فقال مثلاً: كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر))[346]، فبيان نوع الفعل من حيث التمام والنقصان يترتب عليه معرفة الأثر الإعرابي الذي يطلبه كل نوع، وبنية التركيب التي تتألف منها، هل هو: فعل وفاعل ومفعول، أو فعل ناسخ واسم وخبر؟ وقد نبّه أيضاً على أنّ على المعرب إذا ذكر فعلاً أن يعيّن فاعله، قال: ((واعلم أنه يُعَاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله))[347]، وبيّن الكافيجي علة ذلك بقوله إنّ ((كل فعل لا بد له من فاعل؛ فينبغي له أن يذكر فاعله))[348]. ويبدو أن ابن هشام قد حدّد، في حديثه، عناصر أخرى يقوم عليها

(343) سورة الهمزة، من الآية : 4.
(344) مغني اللبيب: 2/ 874.
(345) المصدر نفسه: 2/ 875.
(346) المصدر نفسه: 2/ 875.
(347) الإعراب عن قواعد الإعراب: 107.
(348) شرح قواعد الإعراب: 508.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التحليل النحوي، تتمثل –بالإضافة إلى الوظيفة النحوية–في العامل النحوي الذي أشار إليه بقوله: منصوب بكذا، ومجزوم بكذا، وهو يريد العوامل الداخلة على الفعل، والعنصر الآخر هو العلامة الإعرابية، إذ صرّح بها، وذكر أن على المعرِب أن يبينها.

انتقل ابن هشام بعد ذلك للكلام على حروف المعاني، والمطلوب من المعرب عند تحليلها، وهو ثلاثة أمور: نوع الحرف، وما يؤديه من معنى في النص وأثره الإعرابي؛ المتمثل بعمله النحوي إنْ كان عاملاً. قال: ((وإن كان المبحوث فيه حرفاً بيّن نوعه، ومعناه وعمله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: إنّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. لن: حرف نفي ونصب واستقبال، أنْ: حرف مصدري ينصب الفعل المضارع، لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً))[349]، وهكذا، فإنَّ إعراب حروف المعاني يسير من العام، وهو نوع الكلمة: حرف، وينتقل إلى الخاص: وهو معنى الحرف، ثم عمله وتأثيره الإعرابي.

وإذا انتهى المُعْرِبُ من إطار الكلمة بأنواعها الثلاثة، فعليه أن يقف عند الجمل، ليبين أنواعها من حيث الإعراب، لها محل أم لا محل لها منه. قال: ((ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل، ألها محل أم لا؟))[350]. على وفق الأحكام التي فصّلها في الباب الثاني من مغني اللبيب. وبعد الجمل يأتي الحديث عن أشباه الجمل، من ظرف وجار ومجرور، إذ لا يجوز أن يعينهما من دون أن يبين متعلقهما. لذلك قال الكافيجي إنه لا يجوز للمعرب ((أن يذكر ظرفاً أو أن يذكر جارّاً ومجروراً، ولا ينبّه على متعلّقه –بفتح اللام– أي: على متعلق كل واحد منهما، بأن يقول: متعلق

(349) مغني اللبيب: 2/ 875.
(350) مغني اللبيب: 2/ 875.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الظرف مذكور أو محذوف، أو متعلقه كذا، أو بأن يقول: متعلق المجرور كذا وكذا))[351].

ويمكن، بعد هذا العرض، أن نلحظ أن هناك عناصر نحوية مهمة في إجراء التحليل، يدور الحديث عنها، ولا بدَّ للمُعْرِب من التنبيه عليها كما يرى ابنُ هشام، وهي:

1. الوظيفة النحوية: وهي ما يعبّر عنه القدماء بمصطلح الباب النحوي، كالفاعل والمبتدأ والخبر.
2. الحالة الإعرابية: أي: البناء والإعراب.
3. العلامة الإعرابية: وهي عنصر مهم في التحليل النحوي عند القدماء، ويلاحظ أن ابن هشام، شأنه شأن كثير من النحويين، لم يوجب ذكرها في كل موضع؛ إذ بيّن للمعرب أن عليه توضيحها في الأفعال، كما نلمس أنه – كغيره من القدماء أيضاً– يعنى بذكر العلامة الإعرابية عندما تكون ثانوية أو فرعية، وغير أصلية.
4. العلاقة اللغوية: ويتفرع هذا العنصر –فيما أرى– إلى علاقة دلالية يفرضها المعنى اللغوي للنص والسياق الذي ورد فيه، وإلى رابطة إعرابية تتمثل في علاقة الكلمة بالعامل النحوي، إذ قد تكون عاملّة مرّة، أو معمولة، أو حيادية (لا عاملة ولا معمولة)، مرة أخرى، ومن أهم صورها المحل الإعرابي.
5. العوارض الإعرابية: وهذا المصطلح استعمله الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[352]، ونستعمله هنا للدلالة على ما أشار إليه ابن هشام من أن على المعرب التنبيه على الموقع الأصلي للكلمة، في حال مجيئها في غير موضعها، أو حذفها من اللفظ وتقديرها صناعة.

(351) شرح قواعد الإعراب: 509.
(352) ينظر: في بناء الجملة العربية: 317، والمصطلح الذي استعمله: عوارض بناء الجملة.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

6. المَعْنَى: فهو عنصر مهم من عناصر التحليل الإعرابي.

ومن آثار عناية ابن هشام بطريقة الإعراب وإجرائه بدقة، ما ذكره من أمور على المعرب أن يلتفتَ إليها في صناعة الإعراب، وهي:

الأول: الاحتراز من الوقوع في الخلط بين ما هو أصلي، وما هو زائد، وهو يشير، في هذا التنبيه، إلى دليل مهم من أدلة التحليل النحوي.

الثاني: على المُعْرِب أن يكون حاضرَ الذهن عند الإعراب، دقيقاً في اختيار عباراته، فلا يُجْري عَلَى لسانه ((عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في: (كنت، وكانوا) في الناقصة: فعل وفاعل؛ لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا))[353].

الثالث: إن الكلام يتألف من تراكيب تربط بينها علاقات لغويّة، فلا بدَّ للمُعْرِب-عند تعيين عنصر نحوي-أن يبحث عن العنصر الآخر المُكمّل له، فلا يجوز ((أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له))[354].

وينطلق ابنُ هشام في هذا الاحتراز من النظر إلى العلاقة التي تربط بين العناصر، كما في علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وهما المسند والمسند إليه اللذان لا استغناء للجملة عن أحدهما، من جهة، وإلى أنّ عدم التحرز في ذلك يؤدي إلى الوقوع في الوهم والغلط، وقد ذكر أمثلة بيّن فيها ذلك، وتصور الأوهام الناتجة منه، قال: ((سألت كثيراً من الطلبة عن إعراب (أحقُ ما سأل العبد

(353) مغني اللبيب: 2/ 879.
(354) المصدر نفسه: 2/ 881.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مولاه) فيقولون: مولاه: مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي سأله، وعلى هذا فيقال: أحق ما سال العبد ربُّه، بالرفع))[355].

ثم يذكر ابن هشام تنبيهات في كيفية الإعراب وطريقة إجرائه، وهي في حقيقة الأمر، أدخل في موضوع أدلة التحليل النحوي، ويلاحظ أنه استمد كثيراً من هذه الاحترازات السابقة، والتنبيهات التي تخصّ التحليل النحوي من مَيدان التعليم، إذ يظهر أثر الممارسات التعليمية والتطبيقية التي كثيراً ما تنضج في حلقات الدرس، وما يظهر نتيجة عنها من أوهام وهَفَوَات على ألسنة تلاميذه، وتفكيره في إيجاد قواعد منهجية تضبط عملية التحليل النحوي وتحدد ملامحه، ويتضح ذلك في الأمثلة التي يقدمها دليلاً على ما يقول، والشواهد التي يسوقها، فقد كان مصدرُ الكثير منها، نابعاً من حلقات درْسه وما يُثار فيها من أسئلة ونقاش ومُدارَسة.

(355) المصدر نفسه: 2/ 882.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التعبير التحليلي عند ابن هشام

بدأت البذورُ الأولى للتعبير التحليلي –في أغلب الظن– بسيطةً قريبةً من الوصْف اللغويّ، ثم نَمَتْ وتَطَوَّرَت، مع مرّ الزمن، إذ تطوّر الدرسُ النحويُّ واللغويُّ واتجه نحو التقعيد والاصطلاح. ويمكننا القول مطمئنين إن التعبير الإعرابي هو وجه من وجوه استعمال المصطلح النحوي، بنقْلِه من ميدان التنظير إلى ميدان التطبيق، مع إجراء ما يحتاجه هذا النقل من تغيير يُناسب المجالَ الذي يوظف فيه.

ومن الإشارات الأولى في هذا المجال ما نُقِل عن أبي الأسود الدؤلي مع كاتبه واستعماله الألفاظ: (فتحت شفتي، وضممتهما، وكسرتهما)، والتي انتقلت إلى ميدان علم النحو، واتخذت موقعاً مهماً لها في المصطلحات النحوية، متمثلة بـ(الفتحة، والضمة، والكسرة)، ومن ثم غدت عنصراً يعمل النحويون على تعيينه في النصوص التي يعربونها، وقد يكتفي بعض المعربين، عن ذكرها، بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة. ولعل هذا ما أراده ابن يعيش في قوله: ((إذا قيل: هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث: عمله ، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار))[356].

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ التطبيق النحوي كشف عن الملامح الحقيقية للاختلاف بين المذهبين النحويين البصري والكوفي، ولاسيما في المصطلح النحوي، على الرغم

(356) شرح المفصل: 1/ 197.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من سيطرة ألفاظ البصريين الاصطلاحية وغلبتها على ألفاظ الكوفيين واصطلاحاتهم غالبا[357]

ولا بد من الإشارة إلى أن التعبير التحليلي ينحو، بمرّ الزمن وتطور التحليل، إلى استعمال المشتقات في وصف الألفاظ المراد إعرابها، وذلك ناتج –فيما أظن– من رغبة النحويين والمعربين في الوصول إلى وصف نحوي دقيق وواضح يناسب الطبقة التي يخاطبها المؤلف، وهي في كثير من الأحيان طبقة الطلبة والمتعلمين، فهم يذكرون الوصف بدل الحالة الإعرابية، فيقولون:(مرفوع، أو منصوب، أو مجرور) مكان: (رفع بـ، أو نصب بـ، أو جرّ أو خفض بـ)[358]. ولعل مما يؤكد كلامنا ما نراه في الكتب التطبيقية الحديثة، إذ يعتمد هذا التعبير على اللغة الوصفية التي عمادها المشتقات، كاسم الفاعل واسم المفعول وما شاكل، المبنية على المصطلحات النحوية في حالات الإعراب والبناء، وأبواب النحو، والتأثر والتأثير[359].

وقد نال هذا الموضوع جزءاً من اهتمام ابن هشام، فقد جمع في باب (كيفية الإعراب) الأصول التي ينبغي للمعرب اتباعها في لغة التعبير عند التحليل، كما عالج مجموعة من العبارات التي ترد على ألسنة المعربين، مُبيّناً الصحيح من السقيم منها. وقد أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى التفات ابن هشام إلى هذا الجانب من جوانب التحليل النحوي، قال: ((عرض ابن هشام لبحث إجراء التحليل الإعرابي، واستعرض التعبير عن ذلك بما لديه من المصادر والمجالس، وحاول أن يضع له تنظيراً

(357) ينظر: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة: 58.
(358) ينظر مثلا: شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها مجلة المورد، المجلد (14) العدد (1)، لسنة 1985، ص152 .
(359) ينظر -مثلاً- : المورد النحوي الكبير، د. فخر الدين قباوة: 11 – 16 ، والتطبيق في الإعراب والصرف، د. محسن إبراهيم: 8 – 15 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وتقعيداً،يضبطان أصوله ووسائله، فكان أن فصّل وبيّن كثيراً من الأمور اللازمة في الأداء))[360]. أي في التعبير اللغوي عند التطبيق.

وقد توجّه ابن هشام في مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب، إلى المتعلمين والمبتدئين في علم النحو، رغبة في تيسير الإعراب وتمكين المتعلمين من وسائل أدائه بنجاح. وقد أثمر جهده في دراسة هذه الزاوية من التحليل عن وضع حدود واضحة لأساليب التعبير الإعرابي تتمثل بالآتي:

أولاً : في حال مجيء اللفظ على حروف واحد :

بيّن ابن هشام أن اللفظ المراد إعرابه إذا كان مكوناً من حرف واحد، فإن التعبير عنه يكون باسمه الخاص به، أو باسمه المشترك، قال: ((اعلم أنّ اللفظ المعبَّر عنه إنْ كان حرفاً واحداً عُبّر عنه باسمه الخاص به، أو اسمه المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو: (ضربت) التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: ت: فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا))[361]. إنه يضع بكلامه هذا، أصلاً للتعبير عن اللفظ المكوّن من حرف واحد كالتاء، وهو أن يعبر عنه باسمه الخاص (التاء)، أو المشترك، أي الضمير، لكونه يندرج تحت عنوان الضمائر، مثل ذلك عند التعبير عن الباء: حرف جر، والواو: حرف عطف، ولا تنطق هذه الكلمات بلفظها، وهو ما نقل ابن هشام أن بعض المعلمين يفعلونه، مما كان دافعاً له للكتابة في هذا المجال. وقد ذكر العلة في طريقة التعبير، ههنا، بهذه الصورة، بأنه لا وجود لاسم ظاهر على حرف واحد، فيما عدا الكاف الاسمية، فهي على حرف واحد بسبب ملازمتها للإضافة، واعتمادها على المضاف إليه[362]، ومن ذلك قول الشاعر[363]:

(360) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 25.
(361) مغني اللبيب: 2/ 872.
(362) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 872، وحاشية الدسوقي: 3 / 487.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وَمَـا هَـدَاكَ إِلَـى أَرْض كَعَالمهـا وَلا أَعَائَـكَ فِي غَـرْمٍ كعَـزّام

فإن الكاف الاسمية، كما في الشاهد، عند إعرابها يُعبَّر عنها باسمها، على الرغم من أنها اسم على حرف واحد، فتقول: ((الكاف فاعل، ولا تقول: ك فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه))[364]. ولكن الدماميني ذهب إلى خلاف ذلك، فأجاز التعبير عن تاء المخاطبة بلفظها، فيقال (تي)، قال: ((والظاهر جواز ذلك، أي جواز أن يقال: ت فاعل، إذا أريد منه لفظه، فإنه علمٌ على نفسه، حتى إنه يُمنَع مِن الصرف لعلة أخرى))[365].

ولم تفت ابن هشام ملاحظة أن اللفظ قد يأتي على حرف واحد؛ وهو في الأصل على أكثر من حرف، وذلك لسبب عارض طرأ على الكلمة فغيّر بناءها، فإنّ من الجائز للمعربِ، حينئذٍ، أن يعبر عن الكلمة بنطق لفظها، قال: ((ويجوز في نحو: (مُ الله)، و(قِ نفسك)، (شِ الثوب) و(لِ هذا الأمر) أن تنطقها بلفظها. فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: قِ فعل أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف ولا تنطق بهما))[366]. لأنهما في الأصل على حرف واحد.

ثانياً : في حال مجيء اللفظ على حرفين :

انتقل ابن هشام إلى بيان طريقة التعبير عن الكلمة إذا كانت على حرفين، فوضّح أن اللفظ إذا كان مؤلَّفًا من حرفين ((نُطِقَ به، فقيل: قد حرف تحقيق، وهل: حرف استفهام، و (نا) فاعل، أو مفعول. والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير، لئلا

---

(363) البيت لعمرو بن براقة، في شرح أبيات المغني، عبد القادر البغدادي: 8 / 30 . وورد دون نسبة في: شرح التسهيل: 3/ 39، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي: 2/ 671.

(364) مغني اللبيب: 2/ 872 .

(365) حاشية الدسوقي: 3 / 487.

(366) مغني اللبيب: 2/ 872.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تنطق بالمتصل مستقلاً؛ ولا يجوز أن تنطق باسم شيء، من ذلك كراهية الإطالة؛ وعلى هذا فقولهم: (أل) أقيس من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه))[367]. ويتضح من كلام ابن هشام ما يأتي :

1. إن الكلمة إذا كانت تتألف من حرفين، نحو: (قد، وهل) فالتعبير عنها يكون بنطقها كما هي، فتقول، قد، وهل.
2. إذا كانت الكلمة اسماً مشتركاً، كالضمير المتصل (نا)، فإن الأحسن في التعبير عنه أن يقال: ضمير، من أجل عدم النطق بالضمير المتصل مستقلاً.
3. إذا كان اللفظ على حرفين فلا يجوز النطق باسمه، فلا يقال في (قد) مثلاً: القاف والدال، أو في (هل) الهاء واللام؛ لأن في ذلك إطالة لتعبير التحليل.

وقد بيّن الشمني سبب ما ذكره ابن هشام من أن اللفظ –الذي على حرفين– يُعَبَّر عنه بنطقه بقوله: ((لأن اللفظ موضوع لنفسه، ولا مانع من إطلاقه هنا عليها، وإنما وضعوا اللفظ لنفسه؛ لأنهم محتاجون إلى التعبير عنه، فلو وضعوا له لفظاً آخر لكان الوضع له ضائعاً؛ إذ نفس اللفظ كافٍ في التعبير عنه))[368].

وقد ذهب الدماميني إلى أنَّ قوله: ((التعبير بـ(أل) أقيس من التعبير بـ(الألف واللام) يناقض ما ذكره من أنه (لا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهة الإطالة))[369]؛ لأنَّ ذلك يعني جواز التعبيرين: نطق اللفظ، أو نطق اسمه، كما هو ظاهر كلامه. ولعل تفسيره أنّ هذا الأمر مقصور على كلمة (أل) فقط بسبب الخلاف النحوي بين الخليل وسيبويه حول المعرّف فيها؛ مجموع الهمزة واللام أم اللام

(367) مغني اللبيب: 2/ 873.
(368) المنصف للشمني: 2 / 272.
(369) حاشية الدسوقي: 3 / 488.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فقط؟[370]. أو أن (أقيس) هنا ليست دالة على التفضيل فيكون قول ابن هشام (لا يجوز ...) باعتبار ((مقتضى القياس، وأفعل على غير بابه فسقط ما في شرح الدماميني))[371].

ثالثاً : في حال مجيء اللفظ على أكثر من حرفين :

إذا كان اللفظ المقصود يتكوّن من حروف فوق اثنين، فإن التعبير عنه يكون بالنطق به. فيقال مثلاً: سوف حرف استقبال، وضرب فعل ماض[372].

ويظهر أنَّ ابن هشام قد اعتمد، في تحديد أصول التعبير اللغوي عند التحليل، على معايير لغوية مرة، وأخرى عقلية مرة أخرى، فمن أثر المعايير اللغوية احتكامه إلى الاستقراء اللغوي في تفسير ظاهرة التعبير عن اللفظ الذي على حرف واحد باسمه الخاص أو المشترك، ولا ينطق لفظه، بأنه لا يوجد اسم ظاهر على حرف واحد. ومن أثر المعايير العقلية تفضيله التعبير بالضمير عن نحو: (نا)؛ لأنّ ذلك يجنب المعرب نطق اللفظ المتصل مستقلاً، وهذا معيار ذهني لا يغير من حقيقة الأمر، ولا يستند إلى حقائقَ لغوية تستلزم هذا التفضيل.

وقد درس العلاقة بين اللفظ المُعْرَب وما يقابله من تحليل نحوي، ليكشف لنا عن الأساس أو الأصل المعتمد في طريقة التعبير تلك، ويوضح ذلك من خلال حديثه عن الفعل (ضرب) بوصفه مثالاً، قال: ((وضرب هذا اسم، ولهذا أخبر عنها بقولك: (فعل ماض)، وإنما فتحت على الحكاية، ويدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان، وضرب هنا لا تدل على ذلك))[373]. وبذلك يبين ابن هشام

(370) ينظر : الجني الداني، المرادي: 193.
(371) حاشية الأمير: 2 / 184.
(372) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 873.
(373) مغني اللبيب: 3/ 83.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فلسفة البناء التي يرتكز عليها التطبيق النحوي، إذ إنّ علاقة اللفظ المحلَّل بما يوازيه من تعبير تحليلي علاقة اسنادية، يمثّل فيها المبتدأ الكلمة المحللة، ويكون التعبير الإعرابي خبراً له. وهذا يقتضي أن تتحول الكلمة المعرَبة إلى اسم، بغض النظر عن نوعها، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً. فكلمة (ضرب) التي تمثلت بها، والتي هي فعل، تحولت، في ميدان التطبيق، إلى اسم، مبتدأ، أما خبره فهو إعرابه، أي: فعل ماض. ويبقى اللفظ على حاله من حيث العلامة الإعرابية، على الحكاية، واستدل على ذلك بأن (ضرب) لا يدل على ما يدل عليه الفعل من حدث وزمن، في سياق التطبيق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ الفعل لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه في حال التركيب، في حين لا يصح، هنا، أن يكون له فاعل، كما أنه يقبل دخول حروف الجر، وهي من علامات الأسماء، فيقال: مرفوع بضرب، قال الدسوقي: ((حاصله أن الإخبار عنه باعتبار مسماه؛ لأن ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في التركيب))[374]. وقد بيّن الشمني أن سبب تحول اللفظ إلى علم هو أنه قد قُصِد لفظه دون معناه؛ لأن مثل هذا موضوع لشيء، بعينه غير متناول غيره، وهو منقول من مدلول هو المعنى إلى مدلول هو اللفظ، كما بيّن أن الألفاظ المبنية إذا جعلت علما على اللفظ المعرب فالأكثر فيها الحكاية[375]. وقد قال الدكتور قباوة:((إنّ لفظ المفردة المحللة هو في محل رفع مبتدأ على الحكاية، والتعبير التحليلي هو خبر عنه، مع الأوصاف النوعية له))[376].

وقد أراد ابن هشام للغة التعبير الإعرابي أن تأخذ طابع التقنين والاصطلاح والدقة، قال: ((ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى

(374) حاشية الدسوقي: 3 / 489.
(375) ينظر: المنصف الشمني: 2 / 273.
(376) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 29.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المراد))[377]. ولذلك عَمَدَ إلى جمْع بعض العبارات المستعملة في التطبيق النحوي، ودرْسها مُبَيناً وجْه الضعف فيها، ومحاولاً عرْض عبارات أخرى بدلاً عنها، تتسم بالصحة والدقة، وذلك أنَّها عبارات:

1. مُحَرَّرة: وقد فسرها الكافيجي بأنها تلك الألفاظ التي لا يوجد فيها احتمال للدلالة على خلاف المعنى المقصود[378].

2. مُسْتَوفاة: وهي أن تدل على المقصود عند التحليل، وتستوفي أداء معناه.

3. مُوجَزة: أي أنها تتصف بالاختصار مع تأدية المطلوب في الإعراب، من دون خلل أو قصور.

وعلى ذلك فهي عبارات تتكوّن من ((الألفاظ الظاهرة الدلالة، الوافية بالمقصود، على سبيل الإيجاز بلا تطويل))[379]. وقد كشف الكافيجي عن سبب جعل هذه العبارات في باب منفرد، في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب، ودراستها، بأن ذلك يعود إلى أنها كما قال: ((لشدة الاحتياج إليها جعلها [ابن هشام] بابا على حدة، كما جعلت مبادئ العلوم من العلوم))[380]. وسنعرض هنا بعض العبارات الإعرابية التي تكلم عليها ابن هشام، وصحح طريقة التعبير عنها، مبينا سبب اختياره هذا التعبير للوقوف على دقة منهج ابن هشام في التحليل النحوي وانه قد تحول عنده إلى صناعة لها أصولها وضوابطها التي أخذت تتسم بالتقنين والتقييد.

أمّا : وقف ابن هشام على هذا الحروف، ونبّه المعرب أن عليه أن يعبّر عنه بـ((حرف شرط وتفصيل وتوكيد))[381]. وشرح الكافيجي ذلك، قال: ((ينبغي لك

(377) مغني اللبيب: 2/ 871.
(378) ينظر: شرح قواعد الإعراب: 493.
(379) شرح قواعد الإعراب: 494.
(380) المصدر نفسه: 493.
(381) المصدر نفسه: 2/ 871.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن تقول في (أمّا) من قولك: (أمّا زيد فأكرمته، وأمّا بشر فأعرضت عنه) المشددة... المفتوحة الهمزة... أنها حرف شرط لدلالتها على التعليق، وحرف تفصيل، وحرف توكيد لدلالتها على تفصيل النِّسَب وتوكيدها))[382]. وذكر الأزهري أنها في نحو: (أمّا زيد فمنطلق): حرف شرط وتوكيد بدون تفصيل[383].

الفعل المبني للمجهول:

بيّن أنّ على المعرِب إذا أراد التعبير عن فعل ماض مبني للمجهول نحو (ضرب)، فينبغي له أن يقول: ((فعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يَسمَّ فاعله، لطول ذلك وخفائه))[384]. وقد كشف الكافيجي سبب اختيار ابن هشام هذه العبارة وتفضيلها على الأخرى، بقوله: ((لكون هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود، وافياً به على سبيل الاختصار))[385]. وزاد الشيخ خالد الأزهري موضّحاً، قال: ((أمّا التطويل فلأن هذه العبارة سبع كلمات، والعبارتان السابقتان دون ذلك. وأما الخفاء فلإبهام ما وقعت عليه ما المجرورة باللام))[386].

قد : يرى أن على المعرب أن يقول في التعبير عن (قد) أنه: ((حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما))[387]. أو كما في عبارة الإعراب عن قواعد الإعراب: ((لتقليل زمن الماضي وحدث المضارع، ولتحقيق حدثيهما))[388]. وهو ما شرحه الكافيجي بالقول:((وينبغي لك أن تقول في (قد)، من نحو (قد ضُرِب زيد، وقد يُضرب بكر): حرف لتقليل زمن الفعل الماضي، ولتقليل حدث الفعل

(382) شرح قواعد الإعراب: 500.
(383) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 201.
(384) مغني اللبيب: 2/ 871.
(385) شرح قواعد الإعراب: 495 .
(386) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 200.
(387) مغني اللبيب: 2/ 871.
(388) الإعراب عن قواعد الإعراب: 105.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المضارع، لكون كلّ واحد منهما ظاهراً وافياً بالمقصود، ولا ينبغي لك أن تقول فيها: إنها تفيد التقليل، مثلاً؛ فإنه مجمل... وينبغي لك أن تقول في (قد) من نحو: (قد جاء القوم، وقد يجيء القوم) مثلا: حرف لتحقيق حدثيهما أي: حدث الماضي وحدث المضارع. ولا ينبغي لك أن تقول إنها تفيد التحقيق، فإنها غير واضحة الدلالة على المراد))[389]. وقد أوجز الأزهري ذلك بالقول: وينبغي لك أن تقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي، وتقريبه من الحال، وتقليل الحدث المضارع، ولتحقيق حدثيهما))[390]. وهو ما يؤكده كلام الدسوقي: ((وحاصله أن قد إنْ دخلت على ماضٍ كانت دالة على تقليل زمانه، وإنْ دخلت مضارع دلت على تقليل حدثه، نحو: قد قام زيد، وقد يصدق الكذوب، وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه، نحو: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}[391]، و{ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ }

لو : نبّه على أن قولهم فيها: (إنها حرف امتناع لامتناع) خطأ، قال: ((إن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجدية قول سيبويه رحمه الله: حرف لما سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه.... فإذا قيل (لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) كان ذلك أجود العبارات))[392].

وقد بيّن الدسوقي سبب خطأ هذا التعبير الشائع، قال: ((وهذه العبارة فاسدة لاقتضائهما أن (لو) تكون لانتفاء الأمرين دائماً، وليس كذلك، لأنها إنما تدل على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساوياً للشرط في التحقق... والحاصل أن هذه العبارة

(389) شرح قواعد الإعراب: 498-499.
(390) موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 201.
(391) سورة المؤمنون، الآية : 1.
(392) مغني اللبيب: 1/ 342 – 343.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التي قالوها تفيد أنها دائماً لامتناع الأمرين مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وقد تكون لتقرير الجواب مطلقاً، وجد الشرط أو لا))[393].

نائب عن الفاعل:

يرى ابن هشام أن على المعرب، إذا أراد التعبير عن الاسم المرفوع، في نحو: (ضُرب زيد) أن يقول: إنه ((نائب عن الفاعل، ولا يقل مفعول، ما لم يسمَّ فاعله، لذلك –يعني لطول هذه العبارة– ولصدق هذه العبارة على المنصوب، من نحو (أعطي زيدٌ ديناراً)؛ ألا ترى أنه مفعول لـ(أعطي) و(أعطي) لم يُسمّ فاعله؟ أمّا النائب عن الفاعل فلا يصدق إلاّ على المرفوع))[394]، وأكد الكافيجي ذلك، وفصّل ما أُجمل، قال: ((لا ينبغي لك أن تقول في (زيد) من نحو (ضرب زيد): هو مفعول ما لم يسمّ فاعله... لخفاء دلالة هذا القول على المطلوب، وطوله بالنسبة إلى قولك: زيد نائب عن الفاعل، فإنه أكثر منه من جهة الحرف والكلمة... ولصدق القول الثاني على (درهماً) من نحو: (أعطي زيدٌ درهماً)، يعني: يقتضي القول الثاني أن يصدق على درهماً (أعطي زيد درهماً) بالنسبة إلى (أعطي)، أنه مفعول ما لم يُسمّ فاعله، بخلاف القول الأول، فيكون أولى))[395].

وذكر الشيخ الأزهري أن لفظ (درهماً) في المثال يصدق عليه القول ((أنه مفعول ما لم يسمّ فاعله مع أنه ليس مراداً، ومن ثمّ سمّاه المتقدمون خبراً لما لم يُسَمَّ فاعله))[396].

(393) حاشية الدسوقي: 3 / 455.
(394) مغني اللبيب: 2/ 871 ، وينظر : حاشية الدسوقي : 3 / 482 – 483.
(395) شرح قواعد الإعراب: 497 – 498.
(396) موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 200.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وما ينبغي ذكره، هنا، أن ابن هشام تحدث عن التعبير التحليلي في حالة الاختصار، فوضّح ما يصيب العبارة التحليلية من تغيير، من خلال تمثيله بعدد من تلك التعبيرات المستعملة في حال الاختصار، قال: ((وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، كما تقول: جارّ ومجرور، وكذلك إذا اختصرت في نحو:{لَن نَّبْرَحَ}[397] و (أن يقوم): ناصب ومنصوب))[398]. وكرّر كلامه هذا في مغني اللبيب إذ قال: ((إذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جارّ ومجرور))[399]. ولا شك في أن الاختصار بهذه الصورة التي أقرها ابن هشام من خلال ما ذكر من عبارات وأمثلة تعتمد على الأسس الآتية:

الأول: إن المعرب لا يفصل بين العناصر اللغوية التي يريد إعرابها، وإنما يقدم ذكرها مجتمعة، ثم يسرد إعرابها معاً، على طريق اللّف والنشر، على الترتيب: التعبير الإعرابي الأول للفظ الأول، والتعبير الثاني للفظ الثاني[400]، فعند إعراب (بسم) من {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ}[401]، مثلاً، يقال: جارّ ومجرور، أمّا في حال التحليل المعتاد، من غير اختصار فيقال: الباء: حرف جر، واسم: اسم مجرور.

الثاني: إن التعبير الإعرابي يستغني عن الألفاظ التي تحدّد نوع الكلمة المدروسة: اسم، أو فعل، أو حرف. زيادة على استغنائه عن توضيح الأثر الدلالي للكلمة المحلّلة، ففي نحو قولنا: لن: ناصب، يكون المعرب قد ترك تفسير أثرها الدلالي، وهو نفي الحدث في الحال والاستقبال.

---

(397) سورة طه، من الآية: 91.

(398) الإعراب عن قواعد الإعراب:108-109، وشرح قواعد الإعراب:505،وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:205.

(399) مغني اللبيب: 2/ 871.

(400) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 205.

(401) سورة الفاتحة، الآية: 1.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الثالث: أن هذا التعبير يكتفي بتوضيح العمل النحوي للفظ المقصود، فيقال:ناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، وجارّ ومجرور، في عبارات تصب في الكشف عن موقع اللفظ من حيث العمل هل هو عامل أو معمول.

ولم يوضّح ابن هشام ما إذا كان استعمال العبارات بطريق الاختصار أمراً مقصوراً على المتمكنين من علم النحو، والمتعمقين فيه، لأن الاختصار بهذه الصورة، يكون ذا جانبين، فهو من جانب يسهّل طريقة إجراء التطبيق على المبتدئين ويمكنهم من حفظ عباراته واصطلاحاته، ولكنه، من جانب آخر، يضيّع على المتعلم المبتدئ تلمّس طريقة تأليف الكلام وتركيبه، وفهم ألفاظه ومزايا العربية في تأليف الجملة، لأن عمله سينصب في إيضاح علاقة اللفظ بالعمل النحوي والإعراب. وهو –فيما أرى– يفتقر إلى الدقة والتدرج اللذين يحتاج إليهما المبتدئ بشدة، كما أن كثرة تكرار هذه التفاصيل يقررها في ذهنه ويعمل على ترسيخها.

ويبدو أنَّ ابن هشام يميل إلى استعمال المصطلح البصري في مؤلفاته عامّة، وهو أمر ينسحب على تعبيره التحليلي أيضاً. ولكن هذا لا يعني أنه أهمل الإشارة – ولاسيّما في مجال التنظير– إلى المصطلح الكوفي الذي يقابل المصطلح البصري، كقوله: ((شرح حال الضمير المسمّى فصلاً وعماداً))[402]. وقوله: (((المضمر)، ويسمى (الضمير) أيضاً، ويسمّيه الكوفيون: الكناية، والمكنيّ))[403].

ويلحظ أيضاً أنَّ ابنَ هشام متأثرٌ في مصطلحه بابن مالك، ولعل ذلك يتضح في تأكيد استعمال مصطلح نائب عن الفاعل، وتفضيله على غيره، فهو في الحقيقة متابع في هذا له [404].

(402) مغني اللبيب: 2/ 641.
(403) شرح شذور الذهب: 168 .
(404) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: 2 / 57، ومغني اللبيب: 2/ 871.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الثاني
أدلة التحليل النحويّ
عند ابن هشام الأنصاريّ

- أدلة التحليل النحويّ.
- دلالة المعنى على التحليل النحويّ.
- معارف المُعرِب اللغويّة وأثرها في التحليل النحويّ.
- ضوابط الصناعة النحويّة.
- الأدلة اللفظيّة في التحليل النحويّ.
- الأدلة التركيبيّة في التحليل النحويّ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الثاني

أدلة التحليل النحوي

عند ابن هشام الأنصاري

الدليل لغة واصطلاحاً:

يعود لفظ الدليل إلى الأصل اللغوي (دلّ)، ولهذا الأصل معنيان، ((أحدهما: إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دللت فلاناً على الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء. وهو بيّن الدَّلالة والدِّلالة. والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيءُ، إذا اضطرَبَ))[1]. ويهمنا هنا الحديث عن الأصل الأول، وهو الذي نجده في الاستعمال القرآني، قال الراغب الأصفهاني (ت425 هـ): ((الدلالة: ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرّموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنّه حيّ، قال تعالى ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ سبأ: ١٤. أصل الدِّلالة مصدر كالكتابة والإمارة. والدالُّ: من حصل منه ذلك والدليل في المبالغة، كعالم وعليم، وقادر وقدير، ثم يسمّى الدّال والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره))[2]. فالدليل يستعمل في المبالغة لمن حصلت منه الدلالة، كما يظهر من كلام الرّاغب. ويقول ابن منظور إنَّ الدليل هو: ((ما يُسْتَدَلُّ به، والدليل الدّال. وقد دلّه على الطريق يدلّه دِلالة – بفتح الدال أو كسرها أو ضمها – والفتح أعلى... والدليل والدليلي، من يدلك... وفي حديث علي –رضي الله عنه– في صفة الصحابة: (ويخرجون من عنده أدلة)، وهو جمع دليل، أي بما قد علموا،

(1) معجم مقاييس اللغة: 2 / 260 (دل).
(2) مفردات ألفاظ القرآن: 216 – 217 (دل).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فيدلون عليه الناس))[3]. فهي بمعنى الإبانة والهدي والإرشاد، وقد وردت في القرآن الكريم بهذا المعنى، منها قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ }[4]، ووردت كلمة الدليل، في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاء لَجَعَلَهُ سَاكِناً ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً }[5]، فقد سلط الشمس على الظل ونصبها دليلاً متبوعاً له، كما يتبع الدليل في الطريق، فهو يزيد بها وينقص،ويمتدّ ويتقلص. فقد جاءت كلمة الدليل، هنا، أيضاً بمعنى المبين والهادي والمرشد.

أمّا أبو هلال العسكري (ت 410 هـ) فقد درس (الدلالة) و(الدليل) و(الاستدلال) وغيرها من الألفاظ التي تصب في المعنى نفسه كالأمارة والعلامة، محاولاً الكشف عن الفروق اللغوية والدلالية بين هذه الألفاظ. فالفرق بين الدلالة والدليل، أن الدلالة ما يمكن أن يُستدل به، أو العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول: أعدّ دلالتك، أو الشبهة، يقال: دلالة المخالف كذا أي شبهته، أو الإمارة، إذ يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا. أمّا الدليل فهو فاعل الدلالة، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق: دليل، إذا كان يفعل ما يستدلون به. وقد تسمى الدلالة دليلاً في المجاز.

وفرّق بين (الدلالة) و (الاستدلال)، بأن الأول هو ما يستدل به، وأن الاستدلال فعل المستدل، أي فعل الطالب للدليل. وفرق الدلالة عن العلامة، أن الأولى ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه، أمّا العلامة فهي ما يعرف به المعلم

(3) لسان العرب: 11/ 249 (دل)، وينظر: تاج العروس: 7 / 324 – 325 (دل).
(4) سورة الصف، الآية: 10.
(5) سورة الفرقان، الآية: 45، وينظر: الكشاف: 3 / 275.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للشيء ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دلالة وعلامة لك دون غيرك[6].

أمّا الدليل في الاصطلاح فمأخوذ من المعنى اللغوي؛ الهادي والمرشد، لأنه يؤدي دور المرشد في الإعراب؛ لأن التحليل النحوي ((يعتمد على وسائط ذهنية، ومعلومات موضوعية يقدمها السياق، منها اللفظي والمعنوي والتركيبي، وبعضها عام والآخر خاص، وبتضافر هذه الوسائط والمعلومات، تسير الإجراءات التحليلية في سبيل واضحة، تحقق النتائج الطيبة والمجدية))[7]. ويمكن أن نلمس شيئاً من المفهوم الاصطلاحي له في تعريف الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) للدلالة، بأنها ((كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول الدال والثاني المدلول))[8]. وقد عرّف الدكتور قباوة الدليل بأنه ((ما يلزم من العلم به علمُ شيء آخر، نحو: احمرار الوجنة إشعاراً بذات الرئة، واصفرار العينين إعلاما باليرقان، وحذف نون المثنى تمهيداً للإضافة، وقبول التسويف تعييناً للمضارعة))[9].

ويقترب من هذا المفهوم مصطلح آخر، استعمله بعض المحدثين، هو مصطلح (القرينة) الذي شاع استعماله، بعد ظهور كتاب: (اللغة العربية: معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان، ونظريته في (تضافر القرائن). ولفظ (القرينة) ورد عند النحويين القدماء كثيراً، فلم يكن استعماله من ابتداع المحدثين. ولكنه أخذ وجهة اصطلاحية، وعناية واسعة بعد ظهوره عند الدكتور تمام حسان. ولذلك ذهب الدكتور قباوة إلى أن القرينة قد تلتبس بالدليل، مع أنها متميزة عنه. و(القرينة) في اللغة من (قرن)، وهو ((أصلان صحيحان، أحدهما: يدلُّ على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيء ينشأ

(6) ينظر: الفروق اللغوية: 80– 81.
(7) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 117.
(8) التعريفات، الشريف الجرجاني: 139.
(9) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 117.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بقوة وشدة. فالأول: قارنت بين الشيئين. والقِران: الحبل يُقرن به شيئان... والقَرَن في الحاجبين، إذا التقيا... والقِرْن: قرنك في الشجاعة ... والقرينة: نفس الإنسان، كأنهما تقارنا... وقرينة الرجل: امرأته... والأصل الآخر: القرن للشاة وغيرها...))[10]. فهو من الاجتماع والالتقاء ، قال الراغب: ((الاقتران كالازدواج في كونه اجتماع شيئين، أو أشياء في معنى من المعاني ... يقال: قرنت البعير بالبعير: جمعت بينهما... وفلان قرن فلان في الولادة ، وقرينه وقرنه في الجلادة، وفي القوة، وفي غيرها من الأحول. قال تعالى { إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ }[11]))[12]. وجاء في لسان العرب ((هو قَرنه في السن، بالفتح، وهو قِرنه، بالكسر، إذا كان مثله في الشجاعة والشدة.... وقارن الشيء مقارنة وقرانا: اقترن به وصاحبه... والقرين: المصاحب))[13].

إنَّ معنى القرين ومؤنثه القرينة هو: المُصاحِب والمُصاحِبة، فهو يرجع إلى معنى الاجتماع والمصاحبة والازدواج. وقد اختار الدكتور قباوة مصطلح (الدليل)،ولكنه لم يبين المائز أو الفرق بينهما، ولعل الفرق بينهما غير كبير، ولذلك نجد أنَّ القدماء كانوا يستعملون مصطلح القرينة والدليل للتوصل إلى الإعراب الصحيح أو للتأكد من دقته أيضاً، كما استعملهما معاً الدكتور قباوة أيضاً .

وقد ورد مصطلح (الدليل)، كثيراً عند ابن هشام، من ذلك ما جاء في حديثه عن جملة صلة الموصول، نحو: (جاء الذي قام أبوه)، فيقول: ((الذي: في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيهم في الدار، ولألزمن أيّهم عندك،

(10) معجم مقاييس اللغة: 5 / 76 – 77 (قرن).
(11) سورة الصافات، من الآية: 51.
(12) مفردات ألفاظ القرآن: 666 – 667 (قرن).
(13) لسان العرب 13 / 333 (قرن).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وامرر بأيهم هو أفضل))[14]. وقد استعمل (القرينة) في حديثه عن الفاعل ونائبه و((أنَّ عاملَهما قد يُحْذَف لقرينة))[15]، وهي ترد في كلامه،بنسبة أقل مما عليه استعمال مصطلح (الدليل) وما يشتق منه.

إنَّ الفرق الذي يمكن أن يلمسه الباحث بين اللفظين يكمن في سعة مفهوم الدليل في مقابل ضيق مفهوم القرينة، ذلك أن القرينة ترتبط بوجود رابط المصاحبة والاقتران المعنويين أو اللفظيين، في حين أن الدليل لا يتحدد بالمصاحبة والاقتران، فقد يكون خارج النص المُحَلَّل، أي غير مقترن أو مرتبط بالكلمة المراد إعرابها، فكل قرينة دليل وليس كل دليل قرينة؛ لأن الأدلة متعددة واسعة بعضها يعتمد ثقافة المُعْرِب والأحكام النحوية والضوابط التركيبية ، فليست مصاحِبةً للفظ أو التركيب المراد إعرابه. ويمكننا القول، بناءً على ما سبق:إن الدليل هو ما يرشد المُعْرِب إلى التحليل النحوي الصحيح، وهو في الوقت نفسه، يقوم مقام الحجة التي يستند إليها في التحليل، وقد يكون هذا الدليل نابعاً من النص وقرائنه؛ اللفظية والمعنوية، أو مُسْتَمَداً من معارف المحلل وثقافته، أو من الأمرين معاً.

(14) مغني اللبيب: 2/ 535.
(15) شرح شذور الذهب: 198.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

دلالة المعنى على التَّحليل النَّحويِّ

يُعَدُّ المعنى دليلاً مُهماً في عملية التحليل النحوي، وقد ربط النحويون القدماء بين فهْم المعنى وسلامة الإعراب وصحته، وأثر الإعراب في فهم المعنى المراد، وذلك لأنَّ ((غاية التحليل النحوي أو الإعراب بالمعنى الاصطلاحي عندهم، هو بيان لوظائفَ تتصل دائماً بالمعنى عندهم))[16].

وقد نبّه ابن هشام على أهمية المعنى في تحليل النص المقصود إعرابه، إذ أكد ضرورة فهم المعنى قبل البدء بالإعراب، وذلك في حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعْرِب من جهتها، إذ لا بد للمُحَلِّل من معرفة المعاني الدلالية للمفردات، كما وردت في سياقها في النص، يتضح ذلك في قول ابن هشام: ((وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور، على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه))[17]. ومن خلال هذا النص يمكن القول إن ابن هشام ينظر إلى المعنى على النحو الآتي:

أ. الدلالة اللغوية للمفردة:

وهي ما عبّر عنه ابن هشام بمعنى المفرد مما يريد إعرابه، وما بيّنه في مثال فواتح السور على قول من يرى أنها من المتشابه الذي اختصّ الله تعالى بعلمه. وقد ذكر له أمثلة أخرى توضّح ما نَظَّرَ له، فقد ذكر أن أبا حيان الأندلسي سأله – وقد عرض اجتماعهما –: علام عُطِف (بِحَقَلَد) في قول الشاعر[18]:

نَقـــيّ ثَقـــيٌّ لم يكثّـــر غنيمـــةً بنهكـــةِ ذي قُرْبـــى ولا بِحَقَلَّـــدِ

(16) العربية والغموض، د. حلمي خليل: 115.
(17) مغني اللبيب: 2/ 684.
(18) ديوان زهير بن أبي سلمى: 190، وشرح شواهد المغني: 2/ 642، 890.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فلم يجبه إلا بعد أن بحث عن معناها، قال: ((فقلت: حتى أعرف ما الحقلد، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى بمكثر غنيمة، فا ستعظم ذلك))[19] . وعلى الرغم من أن النحويين اللاحقين أضافوا أوجهاً إعرابية أخرى، منها أن (حقلد) معطوف على (نهكة) على حذف مضاف، أي ولا بنهكة حقلد، أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد، وهو لا يتوجه إلا لشريف، وقد يكون عطف حقلد على نهكة من غير حذف، ومراده حينئذٍ أنه لا يستعين بحقلد[20]، فإن في ذلك دلالة على إدراكه أثر المعنى في الإعراب. ومن ذلك ما نقله عن الشلوبين من أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب كلمة (كلالة) من قوله تعالى: {وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً}[21]، فقال: أخبروني ما (الكلالة)؟ فقالوا له الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذاً تمييز؛ وبين ابن هشام توجيه إعرابه بأن الأصل عندئذٍ: إن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل، وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزاً.

وقد وقف ابن هشام عند هذه الحادثة وطَلَبِ هذا المسؤول إيضاحَ معنى الكلمة قبل إعرابها، فقال: ((ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حُذِف لأجله، وتراجع عمّا بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها... والصواب في الآية أن (كلالة) بتقدير مضاف إليه، أي: ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يورث)، فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة، فـ(يورث) صفة، وإما خبر فـ(يورث) صفة. ومن فسّر (الكلالة) بالميت الذي لم

(19) مغني اللبيب: 2/ 685.
(20) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 179.
(21) سورة النساء، من الآية: 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يترك ولداً ولا والداً، فهي أيضاً حال، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف. ومن فسّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله))[22]. ويمكن أن نستنتج من مناقشة ابن هشام ما يأتي:

1. إنَّ ابن هشام أبدى تأييده لما أقدم عليه النحوي من استيضاح لمعنى الكلمة وعدّه أمراً صائباً.
2. انَّه وازن بين إعرابها تمييزاً محولاً عن الفاعل والغاية من حذف الفاعل في أسلوب التمييز بالفاعل، مما يؤدي إلى نقض معنى الجملة، وطريقة بنائها المستندة إلى الاستغناء عن ذكر الفاعل. فقد نظر إلى دلالة الجملة كاملة، مما قاده إلى ردّ الإعراب الذي قدّمه النحويّ، وهو أنها تمييز.
3. انَّه أعاد البحث عمّا تحتمله الكلمة من معانٍ لغوية، والإعراب الذي يقتضيه كل معنى، فإن فُسرت بالميت أعربت حالاً أو خبراً، وإن فسّرت بالقرابة أعربت مفعولاً لأجله.

وقد ذكر الدسوقي أن الغرض من حذف الفاعل هنا قد يكون هو الإجمال ثم التفصيل، إذ إن الإجمال أولاً والتفصيل لاحقاً أوقع في النفس، وعليه يكون الإعراب الذي قدمه هذا النحوي، وهو التمييز، مقبولاً[23].

ومن ذلك أيضاً ما مَثَّل به من قول بعض النحويين في إعراب كلمة (أحوى) من قوله تعالى{وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى }[24]، بأنه صفة لـ(غثاء)، قال: ((وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس. وأما إذا فسّر بالأسود من شدة الخضرة؛ لكثرة الري كما فسّر

(22) مغني اللبيب:2/ 685- 886. وينظر في الأوجه المحتملة في إعرابها: البيان في غريب إعراب القرآن: 222/1، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 261- 262.
(23) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 179.
(24) سورة الأعلى، الآية: 4 – 5.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

{ مُدْهَامَّتَانِ } فجعله صفة لـ(غثاء) كجعل (قيما) صفة لـ(عوجاً)، وإنما الواجب أن تكون حالاً من المرعى وأخر لتناسب الفواصل))[25]. فإنه يستند إلى المعنى في تقويم الإعراب، إذ ردّ أن يكون (أحوى) صفة لـ(غثاء) إلاّ على تفسيرها بالأسود ، أي: أثبتَ العشبَ فجعله بعد الخضرة غثاءً أي جافاً هشيماً، وأحوى أي: أسود يابساً[26]. أمّا في حال تفسيره بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري ، وهو ما يوافق تفسير {مُدْهَامَّتَانِ } من قوله تعالى :{وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُدْهَامَّتَانِ}[27]، فلا يجوز أن تعرب صفة، لأنه يؤدي إلى تناقض في المعنى، أي: يكون يابساً شديد الخضرة، كما أنه خلاف المعنى الأول في جعله جافاً أسود من الجفاف واليبس[28]، لذلك ينتهي إلى أنه حال من (المرعى)، وأخر للفاصلة القرآنية، وهو الوجه الذي ذكره الزجاج، إذ قال: (((أحوى) في موضع نصب حال من (المرعى)، المعنى: الذي أخرج المرعى أحوى، أي: أخرجه أخضر يضرب إلى الحوَّة؛ والحوة: السّواد {فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى } جففه حتى صيّره هشيماً جافاً كالغثاء الذي تراه فوق ماء السيل))[29]. ولكن أبا جعفر النحاس ضعّف توجيهه على التقديم والتأخير، فقد ذكر أن فيه قولين: أحدهما على أن المعنى: الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء، ثمّ حدث فيه تأخير للفاصلة. والقول الآخر: على معنى: والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أسود، وهذا القول أولى بالصواب عنده؛ لأن التقديم والتأخير إنما يقع إذا

(25) مغني اللبيب: 2/ 875، وينظر:مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، سنة 1974: ص153.
(26) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 192.
(27) سورة الرحمن، الآية: 62 – 64.
(28) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 192.
(29) معاني القرآن وإعرابه: 5 / 241، وينظر: كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 65.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لم يصحّ المعنى على غيره، واستدل على ذلك بما يروى عن ابن عباس أن معنى (غثاء أحوى): هشيماً متغيراً [30].

ومن ذلك ما تناوله في إعراب بعض مشايخ الإقراء، لتلميذ له، بيت المفصل[31]:

لا يُبعِد الله التلبُّبَ والـ ... غاراتِ إذ قال الخميس: نَعَمْ

فأعرب (نعم) حرف جواب، ثمّ طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه. لذلك يبدي ابن هشام استحسانه لاستعمال (نِعِم) الجوابية بكسر العين في لغة كنانة، وهو يريد أن لغة كنانة تميّز هذه المفردة باستعمالها مكسورة العين، فلا تلتبس بـ(نَعَم) مفرد (الأنعام)، وهو المعنى المراد في البيت، وعليه تكون خبراً لمبتدأ محذوف، بتقدير: هذه نَعَم، وهو موطن الشاهد. وهذا ناتج من عدم معرفة معنى المفردة مما أوقع المعرب في الغلط [32].

وتبدو صور عنايته بالمعنى واعتداده به في التحليل النحوي واضحة في رسالته مسائل في إعراب القرآن، إذ يناقش في إحداها إعراب (أحياء) من قوله تعالى﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴿٢٦﴾﴾ المرسلات: ٢٥ - ٢٦ ، إذ يصرّح بوضوح أن إعراب (أحياء وأمواتا) يظهر بعد تفسير المعنى، ثم يبين أن في معنى (كفات) قولين، أحدهما أن الكفات الأوعية، جمع كفت، فتكون أحياءً وأمواتاً صفتين، وكأنه قال أوعية حية وميتة. والثاني إن الكفات مفرد، مصدر لـ(كفته) إذا ضمّه وجمعه، فهما مفعولان لمحذوف دل عليه (كفاتا)، وتقديره: كفاتاً تجمع أحياءً وأمواتاً[33]. وهناك

(30) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 679- 680 .
(31) البيت للمرقش الأكبر في ديوانه: 71، وشرح شواهد المغني: 2 / 889.
(32) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 684.
(33) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، سنة 1974، ص 156.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمثلة أخرى تؤكد احتكامه إلى المعنى بوصفه دليلاً مهماً في عملية التحليل النحوي[34]. وقد أطلق عليه الدكتور عبد الحميد السيد المعنى المعجمي عند ابن هشام[35].

ب. المعنى العام للتركيب:

وهو ما نلمسه عند ابن هشام في قوله: (فهم معنى ما يعربه مفرداً، ومركباً)، الذي نقلناه سابقاً، ومعنى اللفظ في التركيب أمر في غاية الأهمية، وقد كشف عن ذلك الدكتور قباوة بقوله: ((إذا حدد المُحلِّل معاني العناصر اللفظية، وعيَّنَ المقاصدّ الوضعية، لزمه أن يتعرف المعنى العام للنص كي يستطيع تناوله بالتحليل الصحيح، ذلك لأنَّ المعنى العام هو محصلة لتفاعل التركيب الناجز،... وكثيراً ما تزل القدم في عمليات التحليل النحوي؛ لعدم التنبه لهذه الحقيقة))[36]. وقد نبّه ابن هشام على بعض المواطن التي يقع فيها الوهم لعدم الالتفات إلى المعنى العام للتركيب، ومثَّل له بمجموعة من الأمثلة، من ذلك ما نجده عند حديثه عن قوله تعالى {أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء}[37]، إذ قال: ((فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.... وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف عطف))[38].

(34) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 686- 698.
(35) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: 147.
(36) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 67.
(37) سورة هود، من الآية: 87.
(38) مغني اللبيب: 2/ 686، وهو ما ذكره النحاس، إعراب القرآن: 2 / 107-108.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن ذلك ما جاء في مناقشته بيت الشاعر[39] :

لَـن مَـا رَأَيـت أَبَـا يَزيـد مُقَـاتلاً، أَدَع القِتَـــال، وَأَشـــهَدَ الهَيجَـــاء

إذ قال عنه: ((ونظير هذا سواء أن يتوهم... أن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بيّنت في فصل (لّما) أن ذلك خطأ، وأن (أدع) منصوب بـ(لن)، وأشهد معطوف على القتال))[40]. وقد وضّح الدسوقي موطن الخلل بأنّه ((إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفياً بـ(لن)، فيكون المعنى: لا أدع القتال وأحضر الهيجاء، وهذا تناقض لأنَّ الهيجاء هي القتال فأول الكلام يقتضي ملازمته لها وآخر الكلام يقتضي عدم حضوره لها))[41]. لقد دفع المعنى العام للتركيب الذي يؤلف البيت إلى تخريجه على أن (أشهد) منصوب بـ(أن) مضمرة، والمصدر المؤول معطوف على القتال، والمعنى: لن أدع القتال وشهود الهيجاء[42]. ومن ذلك حديثه عن المتعلق في الآية الكريمة {وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي}[43]؛ قال عنها: ((فإن المتبادر تعلّق (من) بـ(خفت)، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي، لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليه، أي كائنين من ورائي، أو فعلَ الموالي من ورائي))[44]. وبيّن الدماميني وجْه الفساد في تعلق (من) بـ(خفت) بأنّ ((الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل، فلو جعل (من ورائي) متعلقاً

(39) البيت مجهول القائل، ينظر: الخصائص: 2/ 411، وشرح التسهيل: 3/ 344، وشرح شواهد المغني: 683/2.
(40) مغني اللبيب: 2/ 686.
(41) حاشية الدسوقي: 3 / 181 .
(42) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 68.
(43) سورة مريم، من الآية: 5.
(44) مغني اللبيب: 2/ 687. وينظر: الكشاف: 4/3.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بـ(خفت) لـزم أن يكـون الخـوف واقعـاً في المسـتقبل، أي بعـد موتـه، وهـو ظـاهر الفساد))[45]. ومنه ما نقله لنا من أنَّ اليزيدي قال في بيت العرجي[46]:

أَظَلَـــوم إنَّ مُصَـــابَكم رَجُـــلاً ردّ السَّـــــلامَ تَحيّـــــةً ظُلـــــمُ

((إن الصواب: (رجل) بالرفع خبر لـ(إنّ)، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة....وشرحه [المازني] بأن (مصابكم) بمعنى: إصابتكم و(رجلاً) مفعوله، و(ظلم) الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه))[47].

وعلى الرغم من أن الدماميني اعترض على قول ابن هشام بأنه لا يتحصل له معنى في حالة الرفع، وتعسّف من أجل إيجاد معنى له ((وهو أن (رجل) خبر وجملة (رد) صفة و(ظلم) خبر لمحذوف، أي هي (ظلم) أي الإصابة، ويحتمل أن (ظلم) صفة لـ(رجل) بمعنى مظلوم للمبالغة، كـ(ضرب الأمير)، وعلى هذين الإعرابين فـ(مصاب) اسم مفعول...وكلام المصنف مبني على أنّ (مصابكم) مصدر..))[48]. فإن معالجة ابن هشام هنا إنما استندت إلى معنى البيت والتركيب في بناء التحليل النحوي له، ونحن نميل إلى التحليل الذي قدّمه ابن هشام ،لأن المعنى الذي بني عليه أكثر استقامة ووضوحاً، واقل تعسّفاً وتكلّفاً.

ومنه ما نلمسه في تعليقه على بيت ابن دريد[49]:

يَنـــوِي الـــتي فَضَّـــلَها رَبُّ العُلـــى لَمّـــا دَحَـــا تُربَتَهَـــا عَلَـــى البنـــى

(45) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: 2/ 201. وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 182.
(46) ديوان العرجي: 319. وينظر: شرح شواهد المغني: 2/ 892.
(47) مغني اللبيب: 2/ 697. وينظر: كلام المازني في: طبقات النحويين واللغويين: 87، 91.
(48) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: 2 /205، وحاشية الدسوقي: 3/ 199.
(49) ديوان ابن دريد: 176.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بأن قوله (على البنى) ((متعلق بأبعد الفعلين، وهو (فضّل)، لا بأقربهما وهو (دحا) بمعنى بسط؛ لفساد المعنى))[50]. فبيان تعلق الجار والمجرور وارتباطهما بالفعل الأبعد، على الرغم من وجود فعل قريب، هو (دحا)، إنما ينطلق من فهم معنى التركيب والبيت كاملاً، وليس من فهم الألفاظ فقط؛ ذلك أن معناه –في حال تعلقهما بالفعل المتأخر– ((أن الله بسط ترابها على البنى، جمع بنية، كغرفة وغرف، وهي الأبنية أي الحيطان))[51]. ولا شك في أن هذه المختارات تكشف عن عناية ابن هشام بمعنى النص المحلَّل كاملاً، موظّفاً ذلك في ضوء المعنى اللغوي الأكثر استقامة ومناسبة، لذلك يمكن القول إنّ معنى النص ككلّ متكامل مترابط كان موجّهاً فاعلاً في التحليل النحوي عند ابن هشام، ولعل ذلك يتضح في مناقشته للاستثناء في قوله تعالى ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ ﴾ البقرة: ٢٤٩ ، إذ يتبادر إلى الذهن أن الاستثناء يتعلق ((بالجملة الثانية، وذلك فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، ووهم أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سهل الفصل بالجملة الثانية، لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصل))[52]. ومن هنا وجب أن يكون الاستثناء من الفاعل (شرب)، والجملة الشرطية الثانية اعتراضية بين المستثنى والمستثنى منه، وبذلك يستقيم المعنى المقصود[53].

(50) مغني اللبيب: 2/ 692.
(51) حاشية الدسوقي: 3 / 191.
(52) مغني اللبيب: 2/ 690-691، وينظر: قول العكبري في التبيان في إعراب القرآن: 1/ 161.
(53) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 69 – 70.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ت. إدراك الدلالة المجازية للتعبير المراد تحليله :

ينبغي للمعرب أن يُدرك المقاصد التي حملها التعبير الأدبيّ؛ لأنَّ النصوص الأدبية كثيراً ما تشتمل على معانٍ مجازية وبلاغية، إذا لم يراعها المحلل عند إعراب النص وقع في الوهم والخطأ[54]. ومن ذلك ما نلمسه في مناقشته قوله تعالى{فَأَمَاتَهُ اللّهُ مِئَةَ عَامٍ}[55]، قال: ((فإن المتبادر انتصاب (مائة) بـ(أمائهُ)، وذلك ممتنع على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصواب أن يضمّن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف، بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى {قَالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ}[56]، وفائدة التضمين: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين))[57]. فقد اعتمد على التضمين في تحليل نصب (مائة) في الآية الكريمة، وذلك بما في (أمات) من معنى عارض مجازي اكتسبه من السياق في النص الناجز، وليس اعتماداً على معناه في الوضع الأصلي، وقد أشار إلى ذلك الدسوقي، إذ قال: ((ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز))[58]. وقد التفت إلى المعاني التي يخرج إليها التعبير الأدبي وأثرها في تحليل تعلق (بعيد الكرى) من قول الشاعر[59]:

تركت بنَا لَوحاً، وَلَو شِئت جَادنا بُعيدَ الكَرَى ثلج بكرمَان ناصِحُ

(54) ينظر: المرجع نفسه: 69.
(55) سورة البقرة، من الآية: 259.
(56) سورة البقرة، من الآية: 249.
(57) مغني اللبيب: 2/ 687.
(58) حاشية الدسوقي: 3 / 183.
(59) البيت لجرير، ديوانه: 75، والمقرب: 157، وشرح شواهد المغني: 2/ 891.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فلم يجز أن يتعلق بـ(جاد) كما يتبادر إلى الذهن؛ لأن ((الصواب تعليقه بما في (ثلج) من معنى: بارد، إذ المراد وصفها بأنّ ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظن به في غير ذلك الوقت؟ لا، أنه يتمنى أن تجود له [بعيد الكرى] دون ما عداه من الأوقات))[60]. فنلحظ أنَّ ابن هشام قد تأمل البيت باحثاً فيه عن المقاصد المجازية والدلالات الثانوية التي قد قصد إليها الشاعر، مما أضاء له الطريق واضحاً ليصل إلى تحليل إعرابي صحيح يحفظ لنا تلك الدلالات البلاغية.

ومن صور ذلك ما ورد في كلامه على قول كعب بن زهير[61]:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغنّ غضيض الطرف مكحول

فقد عالج ابنُ هشام مسألة تعلق الظرف في البيت، فعرض آراء عدة في ذلك، وانتهى إلى أنَّ ((المختار تعلّق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كسعاد إلاّ ظبي أغنّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه))[62]، فكلامه يفصح عن إلمامه بأثر المعاني المجازية والبلاغية التي يكتنزها البيت، فاستطاع أن يرسم السبيل الصائب للمحلل، بأن يوقفه على المقاصد الحقيقية كما هي عند منشئها: الشاعر.

وقد تحدث عن المقاصد التعبيرية الثانوية للتركيب في قول الراجز [63]:

أنا أبو المنهَالِ، بَعض الأَحيَان لَيسَ عَلَيّ حَسَبي بضؤلان

(60) مغني اللبيب: 2/ 688.
(61) ديوانه: 84.
(62) مغني اللبيب: 2/ 573.
(63) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب: 13/ 42 (أين)، ولم ينسبه السيوطي في: شرح شواهد المغني: 2/ 843.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وفي قول الآخر[64]:

أَنَــا ابــنُ مَاويــةَ إذ جَــدَّ النقُــر وَجَــاءَتِ الخَيــلُ اثــابيّ زُمَــرْ

فقد بيَّن أنَّ الظرفين: (بعض، وإذ) لا يتعلقان بخبر ثان محذوف للمبتدأ (أنا)، لأنه لا يفيد معنى[65]، ولكنهما يتعلقان ((بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد، وتقول: (فلان حاتم في قومه) فتعلّق الظرف بما في (حاتم) من معنى الجواد))[66]، وكأنَّ صاحب الاسم (أبو المنهال، أو ابن ماوية، أو حاتم) قد عرف منه الغناء والنجدة حتى إذا ذكر هو فكأنما ذكرا معه في مضمون الكلام، فيصير المعنى: أنا المغني والمنجد في بعض الأحيان، وأنا المنجد الشجاع إذ جد النقر، وحاتم الكريم الجواد في قومه[67].

ث. سياق الحال:

تبيّن من البحث أنَّ ابن هشام قد احتكم، في أحيان كثيرة، إلى سياق الحال في إجراء التحليل النحوي، وهو –كما يعرفه اللغويون المحدثون– : ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين؛ ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة))[68]. وهو يقترب في بعض جوانبه من مصطلح (الحال، أو مقتضى الحال) عند اللغويين والبلاغيين العرب[69]، وقد عده الدكتور قباوة دليلاً من أدلة التحليل، وقد أطلق عليه مصطلح

(64) الرجز لـ: بعض السعديين في: الكتاب: 4/ 173، ولفدكي بن أعبد المنقري، أو لعبيد الله بن ماوية الطائي في: المقاصد النحوية: 3/ 516، وشرح شواهد المغني: 2/ 843-844.
(65) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 69.
(66) مغني اللبيب: 2/ 568.
(67) ينظر: حاشية الدسوقي: 2 / 517. والتحليل النحوي، أصوله وأدلته: 69 .
(68) فصول في علم الدلالة، د. فريد عوض حيدر: 127.
(69) ينظر: نفسه: 127 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(مقتضى المقام)، وهو يشمل عنده المعلومات التي أحاطت بالنص حين ولادته وإيراده[70]،ويذكر اللغويون وعلماء الدلالة أن سياق الحال يتألف من عناصر معينة، هي: المتكلم، والمستمع، والموقف أو المقام الكلامي، والمكان، والزمان، وقد عدّوه عاملاً مهماً يجب أن يعتمد كل تحليل لغوي عليه[71]. ومن ذلك ما جاء في أحد أنواع الألغاز النحوية الذي أطلق عليه مصطلح (الإشارات الخفية)، من أنَّ ((شخصاً أراد أن يرسل إلى صديق له يحذره من الدخول إلى بلد، لأجل قوم كانوا يبغون به الغوائل... وخاف أن يظفر بكتابه، فكتب إليه كتاباً يسلم عليه فيه، وكتب في آخره: (إنّ شاء الله تعالى)، وشدَّد النون، فلمّا وصل إليه فهم منه الإشارة إلى قوله تعالى: { إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ }[72]، فرد عليه الجواب في كتاب ضمنه لفظة (إنّا) وكتبها بخط متميز في الشكل عن بقية الكلمات، ففهم منها: {إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُواْ فِيهَا}[73]))[74]، فقد تضمَّن هذا النص تفسيراً لاستعمال (إنّ) مشددة في غير سياقها، وذلك بناءً على معرفة مقتضى المقام، وسياق الحال، بعناصره المختلفة: المتكلم أو المرسل، والمتلقي، والمناسبة، أو الموقف الكلامي الذي استوجب هذا الاستعمال، وهو ما ساعد في تفسير الاستعمال والوصول إلى وجه الصواب. ومما يؤكد اهتمام ابن هشام بأثر حال المتكلم، في توضيح بعض الأبيات قبل تحديد الظاهرة النحوية وتحليلها؛ وذلك بالتعريف بالمتكلم وظرف الإلقاء، وسبب القول، للبلوغ إلى فهم دقيق وتحليل بعيد عن الوهم، ما جاء في حديثه عن المفعول فيه: ((ألا

(70) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 56.
(71) ينظر: فصول في علم الدلالة: 139 – 145.
(72) سورة القصص، من الآية: 20.
(73) سورة المائدة، من الآية: 24.
(74) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في: مقالات هامة لابن هشام : 57 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تصرّح بحرف الظرفية، وهو (في)، وقال الشاعر –هو رجل من الجنّ سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه– يذكر النبي (ص) وأبا بكر حين هاجرا[75]:

جَزى اللهُ رَبُّ النَّاس خَير جَزَائِه رَفِيقينِ قَالا خَيمتي أمَّ مَعبد

هُمَا نَزَلا بِالبر ثُمَّ تَرَحَّلا فَافلحَ مَن أمسَى رَفيقَ مُحمَّد

فَيَا لقصي مَا زوى اللهُ عَنكم به مِن فعَالٍ لا تُجَازَى وَسُؤدَد

وكان حقه أن يقول: (قالا في خيمتي أم معبد)، أي: قيّلاً فيها، ويروى: حلاّ بدل قالا، والتقدير أيضاً حلاّ في خيمتي، ولكنه اضطر فأسقط (في) وأوصل الفعل بنفسه))[76]. ومن ذلك قوله في دلالة (ليت) على التمني، وهو ((طمع ما لا طمع فيه كقول الشيخ[77] :

أَلا لَيتَ الشَّبَابَ يَعودُ يَوماً فَأُخْبِرُه بِمَا فَعَلَ المشِيبُ

أو ما فيه عُسْرٌ، كقول المعدم الآيس: (ليت لي قنطاراً من الذهب)))[78]. ومن ذلك ما ورد في وصل الضمير مع (كان)، إذ يقول: ((ومن شواهده في (كان) قول أبي الأسود الدؤلي[79]:

فَإِن لا يَكُنهَا أَو تَكنه فَإِنه أَخُوهَا أغذته أُمُّه بِلبَانِهَا

(75) نسبه ابن هشام إلى رجل من الجن، وورد بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 330، والمقرب: 164، وارتشاف الضرب: 3/ 1437، وينظر أيضاً: هامش محقق شرح شذور الذهب: 260.

(76) شرح شذور الذهب: 261 .

(77) البيت لأبي العتاهية، ديوانه: 32.

(78) شرح قطر الندى : 203 .

(79) ديوان أبي الأسود الدؤلي: 162.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وسبب قوله ذلك أنه كان له مولى يختلف إلى الأهواز في تجارة له، فكان يصيب من الخمر، فاضطرب أمر التجارة، فلامه فزعم أنه يشربها لحرارتها لا للسكر، فأمره بأكل الزبيب..))[80]. فقد ألمّ في حديثه عن الشاهد بجوانب مختلفة منها: القائل، وهو أبو الأسود، والمتلقي أو المخاطب وهو خادمه، والسبب الذي دعا إلى قوله. وقد اعتمد على فهم المخاطبين وموقفهم لمعرفة النص وتحليله نحوياً.

ومن ذلك ما يتضح في حديثه عن الآية الكريمة ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ القيامة: ٤ - ٥ ، إذ ضعّف قول الفراء في إعراب (قادرين)، الذي يرى ((أن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردد في الإدعاء كفر، فلا يكون مأموراً به))[81]. في حين يرى ابن هشام أنها حال، على تقدير ((بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان... ولو سلم قول الفراء فلا يسلم الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد جازم، وذلك لإفراط كفرهم))[82]. وبذلك يقوده سياق الحال ومعرفة حال المخاطبين ومستوى تفكيرهم وفلسفة اعتقادهم، إلى التصوّر الدقيق للمعنى المقصود، ومن ثم، يتحدد إعرابها بأنها حال، وعامله محذوف بتقدير: نجمعها قادرين. ومن صور التفاته لمقام الكلام، والمناسبة التي تطلبت إنشاء النص وتأليفه، ما ورد في حديثه عن نوع القصر في قوله تعالى:﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ آل عمران: ١٤٤ فقد حلله مبيناً ((أن (ما) للنفي و(إلاّ) للحصر، قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام، منحصرة في الرسالة، ولكن لّما استعظموا موته جعلوا كأنهّم أثبتوا له البقاء

(80) تخليص الشواهد: 92.
(81) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 208.
(82) مغني اللبيب: 2/ 791.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قصر إفراد))[83]. فقد ناقش ابن هشام وظيفة (إلاّ) بناء على حال المتكلمين وطريقة تفكيرهم، والموقف الكلامي الذي انطلق منه التعبير النحوي في الآية، وقد استدعى ذلك معرفة تاريخية تتمثل في سبب النزول من جهة، والخبرة بما يعتلج في النفس الإنسانية. ومن ملامح الالتفات إلى المخاطب في التحليل النحوي ما ذكره عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ ﴾ البقرة: ٢٤٦ من أن الظرف (إذ) لا يتعلق بفعل الرؤية كما يتبادر إلى الذهن، إذ ((يفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم ترَ إلى قصتهم أو خبرهم؛ إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم))[84]. فالآية الكريمة تخاطب النبي محمد (ص)، الذي لم ينته علمه إلى الجماعة الذين هم من بني إسرائيل، في وقت قولهم لنبيهم: ابعث لنا ملكاً وإنما لم يصل له علمهم، في ذلك الوقت لأنه لم يكن موجوداً، بطبيعة الحال، فتعجّبه من قصتهم ومن خبرهم لا من ذواتهم[85].

ومن ذلك ما ورد في كلامه على (من) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨ ، إذ بيّن إنّها تحتمل أن تكون موصولة وموصوفة، ثمّ ينقل تضعيف العكبري أن تكون موصولة، لأنّها تتناول قوماً بأعيانهم، في حين أنّ المعنى على الإبهام، قال العكبري: ((من: هنا نكرة موصوفة، (ويقول) صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى الذي؛ لأن الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام، والتقدير: ومن الناس فريقاً يقول))[86]. وقال ابن هشام معقباً على

(83) مغني اللبيب: 1/ 60.
(84) مغني اللبيب: 2/ 690.
(85) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 188.
(86) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 27.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كلام العكبري: ((وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه))[87]، أي إنّ المعنى، حينئذٍ، ليس على الإبهام كما ذكر العكبري. وهو بهذا إنما استند إلى معرفته بأسباب النزول في تقوية رأي على آخر، أو ترجيح أحدهما على الآخر.

وبذلك يكون ابن هشام قد أفاد من عناصر سياق الحال المختلفة في توجيه النصوص وإعرابها، وذلك بالوقوف عند المتكلم ومقاصده، ثم النظر إلى المخاطب ومشاعره، وأفكاره، والمناسبة التي دعت إلى الحدث الكلامي ومقتضى المقام، محاولاً توظيف ذلك جميعاً في تكوين رؤية أكثر قرباً للنص المراد تحليله، ومن ثم، التوصل إلى تفسير العلاقات التي تربطه، للتمكُّن من تحليله نحوياً بدقّة.

ج. المعنى الوظيفي:

ويقصد البحثُ بالمعنى الوظيفي الدلالة اللغوية الخاصّة ببعض الوظائف النحوية والأدوات، تلك الدلالة التي تميزها من غيرها، فتكون، بذلك، قرائن معنوية تهدي المحلل وتوجّهه الوجهة السليمة. فهو ينطلق من وظيفة الكلمة في التركيب ومعناها النحوي فيه، وقد يكون منبع المعنى الوظيفي الذي يبحث عنه المحلل هو المعنى اللغوي، الذي يحدده النحاة في مواطن معينة تكون دلالة اللفظ لها أثرها في التحليل النحوي، كما في تحديد الأفعال اللازمة، إذ حددها ابن هشام في الأفعال الدالة على السجايا، كلؤم، أو عرض كفرح، أو نظافة كطهر، أو دنس كنجس، أو لون كأحمرّ، أو حلية كدعج[88]. فهذه المعاني التي عينها ليست معاني لغوية فقط، وإنما هي معان لغوية وظيفية، لأنها قد ارتبطت بأداء هذه الأفعال، وأثرها الإعرابي في الجملة، وليس القصد من البحث في دلالاتها تفسير ما خفي من معانيها ودلالتها؛

(87) مغني اللبيب : 2/ 738، وينظر حاشية الدسوقي: 3/ 264. وينظر: البحر المحيط: 1/ 77-78. وينظر: في أثر أسباب النزول في تحليل ابن هشام: مغني اللبيب: 2/ 516-517.

(88) ينظر: مغني اللبيب:2/ 676 – 677.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لأنها واضحة، ولا تحتاج إلى تفسير غريب أو غامض. ويجعل ابن هشام من المعنى الوظيفي فرقاً بين الحال والتمييز، وذلك من وجهين: الأول: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات، وأن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾ الإسراء: ٣٧ بخلاف التمييز، إذ لا يتوقف الكلام عليه، إلا في سياق (ما وإلاّ) نحو: (ما طاب زيد إلا نفساً) .

وعلى أساس من المعنى الوظيفي يجمع الحديث عن أقسام الحال،بحسب اعتبارات معنوية وظيفية، فباعتبار انتقال معناها تنقسم قسمين: منتقلة، وهو الغالب، وملازمة. وتنقسم باعتبار قصدها لذاتها وللتوطئة إلى قسمين: مقصودة، لذاتها، وهو الغالب، وموطِّئة، وهي الجامدة الموصوفة. وتنقسم من حيث التبيين والتوكيد قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة، ومؤكدة. فقد أقام ابن هشام تقسيمه هذا ناظراً إلى المعاني التي تؤديها الحال في سياقاتها المختلفة، انطلاقاً من التركيب نفسه، وليس من معنى المفردة فقط. ومزيَّة عمل ابن هشام، هنا، أنه قد جمع هذه الأقسام في مبحث واحد، موازناً بينها، كاشفاً عن الفروق المميِّزة لكل منها، وأوهام النحويين فيها، من ذلك قول بعض النحويين في إعراب (قائماً) من قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران: ١٨ [89]، إنها حال مؤكدة، وقد وصفه بأنه وهم؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها، وهو المعنى الذي يميز الحال المؤكّدة، والمعنى الوظيفي الذي ينبغي أن تؤديه،كما في قوله تعالى:{وَلَّى مُدْبِراً}[90].

(89) سورة آل عمران، من الآية 18. وينظر: مغني اللبيب: 2/ 604. يقصد ابن هشام، هنا، ابن الأنباري، إذ جاء في البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 181: ((قائماً: منصوب على الحال من (هو)، وهي حال مؤكدة)).

(90) سورة النمل، من الآية: 10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن ذلك نحو: (رأيت زيداً فقيهاً، ورأيت الهلال طالعاً)، فإن (رأى) في الجملة الأولى علمية، وعليه تعرب (فقيهاً) مفعولاً ثانياً، وفي الجملة الثانية (رأى) بَصَرِيَّة، وعليه يكون إعراب (طالعاً) حالاً[91].

(91) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 781.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

معارف المُعرِب اللغوية وأثرها في التحليل النحويّ

تُعَدُّ ثقافة المحلّل عاملاً مهماً في دقة التحليل النحويّ، ودليلاً مؤثراً من أدلته، وتتمثل في مدى معرفته باللغة العربية، ولغاتها، ومعاني مفرداتها، وأساليب تركيب الجملة فيها، وأسس التصريف للمفردات وأصولها واشتقاقاتها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لابد للمعرب من التعرف على الأحكام النحوية المختلفة، وآراء النحويين واجتهاداتهم في هذا المضمار؛ لأن ذلك يفتح له الباب للخروج بنتائج سليمة تعتمد على ما قدمه النحويون السابقون، من أحكام وقواعد نحوية وصرفية دقيقة، وقد أطلق عليها الدكتور فخر الدين قباوة مصطلح (المعارف العامة)، وعدّها أصلاً من أصول التحليل النحويّ، التي على المحلّل أن يتقنها ليتسنَّى له العمل اليسير الناجح[92]. وهي تشتمل عنده على المعرفة بعلوم اللغة والآداب المختلفة من أحكام نحوية، وقواعد الإعراب، وضوابط علم الصرف، ومعاني الأدوات، والفنون البلاغية، وتاريخ الأدب والنقد، وعلم العروض، وأساليب الكتابة والقراءة وقواعدها. ويميل الباحث إلى عد هذه العلوم والفنون، التي تؤلف ثقافة المحلّل، أدلة في التحليل النحوي، لأنها أدخل في هذا الباب، أكثر من كونها أصولاً للتحليل؛ ذلك أن المعرب يوظف هذه المعارف التي يختزنها في ذاكرته، ليتمكن من الوصول إلى فهم دقيق وشامل يستطيع، عن طريقه، أن يميز مكونات الكلام ويفهمها، ويربط بين علاقاتها المؤلفة لها، ليكون ذلك دليلاً له إلى التحليل النحوي السليم.

وقد أشار ابن هشام إلى أهمية معرفة المحلل باللغة العربية، وبالثابت والمسموع أو المشهور منها، وذلك في الجهة الثالثة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، التي تتمثل في أن يخرّج المعرب الكلام المقصود ((على ما لم يثبت

(92) ينظر: التحليل النحويّ، أصوله وأدلته: 70.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في العربية، وذلك إنّما يقع عن جَهْل أو غفلة))[93]. فلا شك في أنَّ تخريج التركيب على ما لم يثبت في العربية إنما ينتج من عدم معرفته بها وبأساليبها، والقصور عن إدراك أسرارها، وهو ما أرجع ابن هشام أسبابه إلى الجهل المعرفي، من جهة، أو إلى الغفلة والسَّهو عن خصائص التركيب أو التعبير المراد تحليله. وقد تابعه في ذلك السيوطي، إذ ذكر أن على المعرب ((أن يكون مُلمّا بالعربية، لئلا يخرَّج على ما لم يثبت))[94].

ويظهر أثر المعرفة اللغوية في التفسير اللغويّ للكلمات الغريبة التي تواجه المُعرِب عند التحليل، كما حصل في بيت زهير الذي سأله عنه أبو حيان الأندلسي، فاحتاجوا إلى نظر كلمة (حقلد) قبل إعرابها وتحديد وظيفتها. وكما في مناقشته قوله تعالى ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ البقرة: ٢٦٠ إذ بيّن أن ((المتبادر تعلّق (إلى) بـ(صرهن)، وهذا لا يصح إذا فُسّر (صرهن) بقطعهن، وإنما تعلقه بـ(خذ)، وأما إن فسّر بـ(أمِلْهِن) فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي: إلى نفسك، لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب الظن))[95].

ولا شك في أن نظر الكلمة من أجل تفسيرها، ومن ثم إعرابها، كما في (حقلد) و(صرهن)، يعني القدرة على معرفة أصل الكلمة صرفياً، والمعرفة بكيفية استخراجها من المعجم اللغويّ وتفسير معناها، وتحديد الأصلي من الزائد فيها[96]. وفي كلامه ما يفصح عن أهمية المعارف الصرفية، مثل قول بعض النحويين والصرفيين ((إن أصل (بسم) كسر السين أو ضمها على لغة من قال: سِمٌ وسُمٌ، ثمّ

(93) مغني اللبيب: 2/ 702.
(94) الإتقان في علوم القرآن: 276.
(95) مغني اللبيب: 2/ 689.
(96) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 71.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

سكنت السين، لئلا تتوالى كسرات، أو لئلا يخرج من كسر إلى ضم، والأولى قول الجماعة إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون (اسماً) بهمز الوصل))[97]، فقد ناقش هذا الرأي وحلَّله بناءً على معرفة صرفية تستند إلى ضوابط الصرف وأسسه من جهة، واطلاعه على لهجات العرب في هذه اللفظة من جهة أخرى[98].

ومن مظاهر أثر المعرفة الصرفية ما ورد في توجيهه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ الإنسان: ١٨إذ يتوهم بعضُهم أنّ الوقف ((على (تسمى) هنا، أي عينا مسماة معروفة، وإن (سلسبيلا) جملة أمرية أي: أسأل طريقاً موصلة إليها. ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركب كتأبط شراً، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلِس، ثم يحتمل أنّه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لماء))[99]. ويبدو واضحاً أنَّ ابنَ هشام قد ناقش هذه الآراء اعتماداً على ما يمتلك من معرفة صرفية ولغوية استطاع بها تقييم هذه الآراء وانتقاء الرأي الصائب منها.

أما عنايته بالأحكام النحوية التي على المعرب معرفتها وعدم الجهل بها، فتبدو كثيرة ومتسعة، ذلك أنَّ مضمون كتابيه: مغني اللبيب وقواعد الإعراب، موجّه في الحقيقة إلى هذا المضمار، ويدلُّ على ذلك اسماهما، وموضوعات أبوابهما التي هي – بلا أدنى شك– تكوّن مجموعة معرفية تنير للمعرب سبيل الإعراب والإجراءات النظرية والعملية له، ومن ذلك مثلاً الباب الرابع الذي يحمل عنوان: ((ذكر أحكام

(97) مغني اللبيب: 2/ 719.
(98) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 72.
(99) مغني اللبيب: 2/ 720.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها))[100]. ومن هذه الأحكام ما يعرف به المبتدأ من الخبر، والفاعل من المفعول، وما يفترق فيه عطف البيان والبدل، وما يفترق فيه الحال والتمييز، وغير ذلك. ونختار مثالاً على هذه المعارف المبحث الذي يعالج فيه (إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها) فيقدّم مجموعة من الضوابط التي تحدد أسس إعرابها، قال: ((اعلم أنها إنْ دَخَلَ عليها جارٌّ أو مضافٌ فمحلُّها الجرَّ نحو:{عَمَّ يَتَسَاءلُونَ}[101]، ونحو (صبيحة أي يوم سفرك) و(غلام من جاءك) وإلاّ فإن وقعت على زمان نحو:{أَيَّانَ يُبْعَثُونَ}[102]، أو مكان نحو {فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ}[103] أو حدث نحو {أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ}[104]، فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو (من أب لك) فهي مبتدأة، أو اسم معرفة نحو (من زيدٌ)، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلاّ فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو (من قام) ونحو (من يقم أقم معه) ، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ}[105]، ونحو {أَيّاً مَّا تَدْعُواْ}[106]. ونحو {مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ}[107]. وإن كان واقعاً على ضميرها نحو (مَن رأيته) أو متعلقها نحو (من رأيت أخاه) فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها، يفسره المذكور))[108]. وقد نقلنا هذا النص

(100) ينظر: مغني اللبيب:2/ 588،ومنية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب، الشيخ شاكر الأنصاري:5.
(101) سورة النبأ، الآية: 1.
(102) سورة النمل، من الآية: 21.
(103) سورة التكوير، من الآية: 26.
(104) سورة الشعراء، من الآية: 227.
(105) سورة غافر، من الآية: 81.
(106) سورة الإسراء، من الآية: 110.
(107) سورة الأعراف، من الآية: 186.
(108) مغني اللبيب: 2/ 608.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كاملاً، على الرغم من طوله، لنقف على الضوابط التي وضعها ابن هشام واضحةً مقررةً، ممثّلاً لكل قاعدة، مقلّباً الحالات والاحتمالات الإعرابية لاسم الشرط أو الاستفهام، ليختصر بذلك للمُعرِب خبرة تحليلية طويلة في ضوابط مقننة وموجزة، ومن الموضوعات المهمة التي يناقشها والتي تصب في خدمة التحليل النحوي، من جهة النظر إليها على أنها معارف نحوية، مثل: مسوغات الابتداء بالنكرة التي يحصرها في عشرة أمور، والمواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد حددها في سبعة مواضع، وشرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً، وروابط الجملة بما هي خبر عنه، وغير ذلك.

ويتحدث ابنُ هشام، في الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، عن زاوية تحليلية مهمة، تدخل في ثقافة المعرب، وتكون جزءاً فاعلاً في منظومته اللغوية والمعرفية عند التحليل. وهو أن يحمل المعرب كلاماً على شيء، ويشهد استعمال كلام أو تركيب آخر في نظيرٍ لذلك الموضع؛ يكون بخلاف التوجيه النحوي الذي حمل الكلام الأول عليه. ولذلك على المعرب أن يلحظ التراكيب النحوية المتقاربة، ويوازن بينها ليصل إلى التحليل الصحيح[109]. وهذا الأمر برمته يعد انعكاساً لمدى معرفة المعرب بكلام العرب وأساليبها في التعبير ويذكر ابنُ هشام أمثلةً من الوهم مَبْنِيةً على ذلك، منه قول النحويين والمعربين في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ القصص: ٦٢ ، إنّ التقدير: تزعمونهم شركائي. وهو توجيه الزمخشري، إذ يقول: ((إن قلت: زعم تطلب مفعولين... فأين هما؟ قلت: محذوفان، تقديره: الذين كنتم تزعمونهم شركائي))[110]، وتوجيه أبي البركات الأنباري، إذ يقول: ((تقديره: أي شركائي الذين كنتم تزعمونهم شركائي، فحذف

(109) ينظر: مغني اللبيب : 2/ 773، وحاشية الدسوقي: 3/ 325.
(110) الكشاف: 3: 411-412.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مفعولي: تزعمون))[111]. قال ابنُ هشام: ((والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل: {وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء}[112] ولأن الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين صريحاً، بل على أن وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلاّ كذلك))[113]. فقد بنى ابن هشام حكمه، في تضعيف التوجيه المذكور، على موازنة التركيب مع نظائره في الفصيح من اللغة، وعلى استقراء التركيب المراد إعرابه في القرآن الكريم.

ومن ذلك أيضاً ما نقله من قول المُعْرِبين في نحو قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ}[114]، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ البقرة: ٧٤ إنّ المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية، ثمّ بيَّن أنَّ الصواب الأول، أي أنَّها في موضع نصب؛ لأنَّ الخبر بعد (ما) لم يجئ في التنزيل مجرداً من الباء إلاّ وهو منصوب[115]، نحو: {مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}[116]، وقوله تعالى: {مَا هَـذَا بَشَراً}[117]. فقد بنى توجيهه هذا التركيب على نظيره المستعمل في النص القرآني، وهذا إنما يرتبط بمعرفة المُعْرِب بكلام العرب ولغتها[118].

(111) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 570.
(112) سورة الأنعام، من الآية: 94.
(113) مغني اللبيب: 2/ 774.
(114) سورة فصلت، من الآية: 46.
(115) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 776.
(116) سورة المجادلة، من الآية: 2.
(117) سورة يوسف، من الآية: 31.
(118) ينظر: في هذه المسألة: المحرر الوجيز: 1/ 167، والبحر المحيط: 1 / 388.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ضوابط الصِّناعة النَّحويَّة

التفت النحويون القدماء إلى أثر الصناعة النحوية في عمليه التحليل النحوي وضبْط نتائجه وسلامة مراحله. وقد عدوا الصناعة النحوية المعادلَ اللفظي في ميزان التحليل النحوي، في مقابل المعنى ومقتضى السياق. ولعل ابن جني من أهم النحويين الذين عنوا بإيضاح ترابط المعنى بالصنعة النحوية من جهة وأثر هذا الترابط في الإعراب من جهة أخرى، وذلك في أبواب متعددة من كتاب الخصائص، مثل: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى وباب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد، وباب في ملاطفة الصنعة، وباب في خصوص ما يقنع فيه العموم من أحكام صنعة الإعراب، وباب في تجاذب المعاني والإعراب، وباب في التفسير على المعنى دون اللفظ)[119]. قال ابن جني عن الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب: ((هذا موضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دُرْبة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا: زيد قام، ربّما ظنّ بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى... ولا تستصغر هذا الموضع، فإن العرب أيضاً قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعته... ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر

(119) ينظر: الخصائص: 1/ 280، 285، 342، 2/468-471، 472، 3/ 72- 76، 258، 263.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إصلاحه))[120] . وقد ذكر أمثلة أخرى ناقش فيها الترابط بين المعنى والإعراب وتجاذبهما، إذ ((إنَّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب. فمن ذلك قول الله تعالى {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ}[121]، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)،وبين ما هو معلَّق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه، احتلت له، بأن تُضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر. ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله))[122]. ويظهر الجانب اللفظي في صناعة النحو أو الإعراب في قوله ((فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنه سأل أعرابياً عن تحقير الحُبارى، فقال: حبرور، وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ .... ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين))[123]. وهم المشتغلون بالنحو خاصة.

إنَّ الصناعة النحوية تتكون من مجموعة من الضوابط والقواعد التي تتبلور في خصائص تتميز بها الكلمة من وجودها في التركيب النحوي، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية والكلمات بعلاقات تحددها طبيعة التركيب نفسه[124]. وقد بيّن

(120) الخصائص: 1 / 280 – 285.
(121) سورة الطارق، الآيتان: 8 – 9.
(122) الخصائص: 3 / 258 – 259.
(123) نفسه: 2 / 466.
(124) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 48.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الدكتور أحمد سليمان ياقوت أن عوارض الصناعة النحوية يقصد بها ما تراه عند الإعراب من الزيادة والحذف والتقدير والتأويل والعوض، مما جاء نتيجة النظرة التعليمية للإعراب[125]. وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن النحو ينتهي إلى الصناعة، التي هي في عرف النحويين العلم الحاصل بالتمرن، أو الملكة الحاصلة بالتمرن، أي إنَّه قواعد مقررة وأدلة وجد العالم بها أم لا، فالنحو ينتمي إلى ميدان العلم المضبوط الذي يمتاز بالموضوعية وبصلاحية نتائجه للتحقق والضبط، والشمول، والتماسك، والاقتصاد، لذلك ((تكلم الأولون على صناعة النحو؛ لأن النحو يتسم بكل الخصائص التي نسبناها إلى العلم المضبوط))[126].

وقد تكلم ابن هشام على أثر الصناعة النحوية في ضبط التحليل النحوي، وتوجيه تطبيقه بانتظام ودقّة، وذلك في الجهة الثانية من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي ((أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة))[127] النحوية، فالإعراب يعد صحيحاً إذا نظر إليه من زاوية المعنى فقط، ولكنه غير مقبول من زاوية الصناعة؛ لأنه لا يتماشى مع ما قرره النحويون من ضوابط وقواعد في تأليف الكلام ونظمه، من جهة، وفي أسس تحليله وإعرابه من جهة أخرى. وقد تابع ابنَ هشام في ذلك السيوطيُّ، قال: ((أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربما راعى المعرب وجهاً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطئ))[128] ويمكن تقسيم الضوابط الصناعية إلى نوعين:

(125) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 89، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: 139-140. ومن أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، د. حامد أحمد نيل: 4.

(126) الأصول، د. تمام حسان: 11- 14، 17.

(127) مغني اللبيب: 2/ 698.

(128) الإتقان في علوم القرآن: 278.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أولاً: الضوابط اللفظية.

ثانياً: الضوابط التركيبية.

ولم يقسم ابنُ هشام الضوابط الصناعية هذا التقسيم، ولكنّه أدرك ذلك كما يظهر من الأمثلة التطبيقية التي ذكرها موضحاً الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها الجهة الثانية. وأمّا الضوابط الصناعية فيمكن وضْع الأمثلة التي ناقشها تحت عنوانين رئيسين، هما: الأدلة اللفظية، والأدلة التركيبية.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأدلّة اللفظيّة في التّحليل النّحويّ

وهي التي أطلق عليها الدكتور تمام حسان مصطلح القرائن اللفظية[129]. ويرى الدكتور فخر الدين قباوة أن ذلك غير دقيق، لذلك أصطلح عليها بـ(الأدلة اللفظية). وهي عنده تشمل ((ظواهر التصويت والتنسيق والصياغة والتوفيق))[130]. وقد ذكر الدكتور تمام حسان أنَّ هذه القرائن تلعب دوراً مهماً في ((التعرف على الأبواب النحوية حتى أنها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية؛ لأنها أيسر وصولاً إلى الفهم من تلك القرائن المعنوية، ومن ثم ترى المعربين أقل خطأ في الاهتداء بها إلى الإعراب الصّحيح))[131]؛ بسبب ما تمتاز به من وضوح، ذلك أنها أدلة ظاهرة يمكن تعيينها بسهولة ويسر في الجملة العربية.

وقد أبدى ابنُ هشام عنايةً ملموسة بهذا النوع من الأدلّة، وكشف عن أهميتها المتمثلة في التمييز بين الأبواب النحوية، ((ويكفي أن نطلع على الباب الخامس من كتاب (مغني اللبيب) لتدهشنا الأمثلة التي ينتقل فيها ابن هشام بين القرائن المختلفة لتحديد إعراب بعض الكلمات في التراكيب))[132]، إذ يلمس الباحث في كتب ابن هشام سعياً إلى الكشف عن الأبواب النحوية المتشابهة، والتمييز بين المعاني المتعددة لحروف المعاني ذات المبنى الواحد، معوّلاً، في ذلك، على المعنى والسياق تارة، وعلى القرائن اللفظية تارة أخرى.

(129) ينظر: القرائن النحوية واطراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي، (بحث)، مجلة اللسان العربي، المجلد (11)، الجزء (1)، ص: 24، واللغة العربية، معناها ومبناها: 191-240، والخلاصة النحوية: 17-24.

(130) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 176.

(131) القرائن النحوية (بحث) مجلة اللسان العربي، المجلد (11)، الجزء (1)، ص 46.

(132) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 46.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنّ عناية ابن هشام بالخصائص المميزة للوظائف النحويّة والمعاني النحوية تظهر واضحة في الحدود النحوية التي يصدّر بها دراسة الأبواب النحوية، إذ يبدو ابن هشام مَعنياً بتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموضوعات النحوية المتشابهة، مثل أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتّمييز، وما يعرف به المبتدأ أو الخبر، وما يعرف به المبتدأ من الخبر وما يعرف به الاسم من الخبر، وما افترق فيه عطف البيان والبدل[133]. ومن ذلك اهتمامه بالعلامات اللغوية لكل موضوع نحوي، كعلامات الاسم والفعل والحرف. وقد أطلق الدكتور تمام حسان على هذه الفروق اللغوية مصطلح ((القيم الخلافية))[134]، التي حاول الدكتور محمد صلاح الدَّين بكر توظيفها في تمييز الوظائف النحويّة لبعض الأدوات والحروف ومعانيها النحوية [135]. وقد اتجه الدكتور تمام حسّان إلى تطبيق القرائن اللفظية على النحو العربيّ عامّة في كتاب الخلاصة النحوية[136].

وقد أكّد ابن هشام أهمية الأدلة اللفظية للمعرب في قوله، في الجهة السّادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض منها على المعرب، وهي ((ألاّ يراعي [المعرب] الشروط المختلفة، بحسب الأبواب؛ فإنّ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط))[137]. ونتتبع في الصفحات الآتية الأدلة النحوية عند ابن هشام، كما عرضها، من خلال الأمثلة والشواهد التي ناقشها في كتبه. وأدلة التحليل النحوي اللفظية عند ابن هشام تتوزّع في كثير من مباحثه، التي

(133) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 588 – 604.
(134) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 187.
(135) ينظر: توظيف القيم الخلافية في تمييز المعاني النحوية: د. محمد صلاح الدين بكر (بحث): مجلة البيان، الكويت، العدد (209)، لسنة 1983، ص33- 58.
(136) ينظر: الخلاصة النحوية: 37 – 181.
(137) مغني اللبيب: 2/ 741، وحاشية الدسوقي: 3/ 269.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

خصّصها للموازنة بين الأبواب التي قد تلتبس على المعرب، ويختلط عليه تحديد وظيفتها. ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: البنية الصرفية

وهي تُعدّ ((من بين القرائن اللفظية التي يُهتدَى بها لمعرفة الباب النحويّ، فللأسماء صيغها وللصفات وللأفعال صيغها كذلك. فهناك من المواقع النحوية ما لا يكون فيه غير الاسم إلاّ عن طريق تعدد المعنى الوظيفي، وذلك مثل: المبتدأ والفاعل ونائبه))[138]. ويلحظ أن الأبواب النحويّة في اللغة العربية تنقسم –من حيث وضوح البنية الصرفية فيها– على قسمين مختلفين، هما:

الأول: ((نوع يكون فيه ملحظ البنية الصّرفيّة واضحاً؛ بحيث يمثل محوراً أساسياً يقوم عليه حدّ الباب النحويّ، كباب المفعول المطلق، والحال، والتمييز.... الخ .

والثاني: يتراجع فيه ملحظ البنية؛ فلا يكون الشرط الصّرفي فيه محدداً بنوع معين، بل يتسع ليشمل أنواعاً مختلفة، وإن كانت في معظم الأحيان تندرج ضمن قسم واحد من أقسام الكلم كباب المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل))[139]. وقد وظّف ابن هشام خصائص البنية الصرفية في تمييز الوظائف النحوية. ودليل البنية الصرفية واسع يتفرع إلى شروط وملامح ثانويّة متنوّعة، يمكن عرضها على الوجه الآتي:

1. **الجمود والاشتقاق**[140]:

وهما ملمحان مهمان في البنية الصرفيّة، لأنهما ((من أبرز الملاحظ الصرفية وأكثرها وضوحاً في تحديد بعض الوظائف النحوية، والتمييز بينها؛ إذ يلتفت إليهما،

(138) الجملة الوصفية في النحو العربي، د. شعبان صلاح: 205.
(139) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 153.
(140) ينظر: الخلاصة النحوية: 41 – 42.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ويعول عليهما في ترجيح وظيفة نحوية على أختها، إذا تشابهتا في المعنى فكأنهما يكونان مقابلين صرفيين، يضعان الوظائف النحوية بعضها في مقابل بعض))[141].

وقد بيّن ابن هشام هذين الملمحين الصّرفيّين في جهة الشروط المميزة للأبواب النحوية، وطبّق ذلك على طائفة من الأمثلة والشواهد التي يبرز فيها الجمود أو الاشتقاق، على وفق الأبواب النحويّة المدروسة:

أ. عطف البيان والنعت: ذكر أن العرب ميزوا بينهما من خلال الجمود والاشتقاق، إذ اشترطوا الجمود لعطف البيان، في مقابل الاشتقاق للنعت[142]. وقد ناقش ابن هشام نماذج وأمثلة، من أوهام المعربين، نتجت من عدم تأملهم في هذا الشرط وإدراك أثره. ومن ذلك أنّ الزمخشري أعرب قوله تعالى:{مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ}[143]: عطف بيان، ولم يلتفت إلى أنّ من شروط عطف البيان أن يكون جامداً، قال الزمخشري: ((فإن قلت: {مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ}، ما هما من ربّ الناس؟ قلت: هما عطف بيان، كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق. وبيّن بملك الناس، ثم زيّد بياناً بإله الناس، لأنه قد يقال لغيره: رب الناس... وقد يقال: ملك الناس... وأمّا (إِلَهِ النَّاسِ) فخاص، لا شركة فيه، فجعل غاية للبيان))[144].

ب. الحال والتَّمييز : تميّز قرينتا الجمود والاشتقاق بين وظيفتي: الحال والتمييز أيضاً. وقد وضّح ابن هشام ذلك في مواضع عدة، إذ ذكر في بحث (ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه): أن ((حقَّ الحال الاشتقاق، وحقَّ التمييز الجمود. وقد يتعاكسان؛ فتقع الحال جامدة، نحو: (هذا مالك ذهباً)، و﴿وَنَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ الأعراف: ٧٤. ويقع التمييز مشتقاً، نحو: (لله دره فارسا) وقولك: (كرم زيدٌ ضيفاً)،

(141) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 156.
(142) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 741، وحاشية الدسوقي: 3/ 269.
(143) سورة الناس، الآيتان: 2 – 3.
(144) الكشاف: 4 / 818. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 292 و 3/ 795.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم))[145]. وقال في موضع آخر: ((إن الحال مشتقة والتمييز جامد))[146]. وقد فرّق بينهما بهذين الملحظين الصرفيين، في قوله: ((إن التمييز، وإن أشبه الحال في كونه منصوباً وفضلة، مبيناً لإبهام، إلاّ أنه يفارقه في أمرين:

أحدهما: إن الحال إنّما يكون وصفاً بالفعل أو بالقوّة، وأمّا التمييز فإنه يكون بالأسماء كثيراً، نحو: (عشرون درهماً) و(رطل زيتاً)، وبالصفات المشتقة قليلاً، كقولهم: (لله درّه فارساً، ولله درّه راكباً...)))[147]. وفي هذا السياق، نجد أنَّ النحويين حين اختلفوا في إعراب الاسم المنصوب بعد (حبذا)، ذهب بعضهم إلى النظر إلى جموده أو اشتقاقه، فأعربوا الجامد تمييزاً، والمشتق حالاً[148].

2. **التنكير والتعريف**[149]:

وقد درس ابن هشام هذين الملمحين اللفظيين في كتبه، ثم بيّن في النوع الثاني من الشروط المميّزة للأبواب النحوية من الجهة السادسة، أن على المعرب أن يراعيَ شرطي التعريف والتنكير في الوظائف النحوية، ثم عالج بعضاً من صور الوهم الناتجة عن عدم الالتزام بهما، وعلى النحو الآتي:

أولاً: ما اشترط فيه التعريف

أ. عطف البيان: اشترطت العرب فيه التعريف، وقد غفل جماعة من النحويين عن هذا الشرط، فوقعوا في الوهم في إعراب لفظ (صديد) من قوله تعالى: {وَيُسْقَى مِن مَّاء

(145) مغني اللبيب:2/ 603.
(146) شرح اللمحة البدرية: 2/ 134.
(147) شرح شذور الذهب: 279.
(148) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 604، ومنية الأديب: 61 – 62.
(149) ينظر: شرح قطر الندى: 129 – 158.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

صَدِيدٍ}[150]: عطف بيان. وقد وضّح ابن هشام أن هذا مخالف لقول البصريين ومن وافقهم؛ إذ يجب عندهم أن يكون بدلاً؛ لأنها نكرة، وعطف البيان لا يكون نكرة.

ب. **نعت المعرفة** :يشترط فيه أن يكون معرفة، وقد توهّم بعضهم في إعراب كلمة (ناقع)، من قول النابغة الذبياني[151]:

فبتُّ كأنيّ ساورتني ضئيلة من الرّقش في أنيابها السُّمّ ناقع

على انه نعت للسمّ، على الرّغم من كونه نكرة، والصّواب أنّه خبر للسّمّ، وشبه الجملة (في أنيابها) متعلق به، أو خبر ثان[152]. قال الدسوقي في إعرابه نعتاً: إنه ((خطأ؛ لأنّ نعت المعرفة لا يكون إلاّ معرفة، وأجيب عنه بأنّ السمّ في معنى النكرة؛ لأن (أل) للجنس والمعرف بها في حكم النكرة))[153]. والجواب الذي ذكره الدسوقي –فيما أرى– لا يساعد في ضبط الأبواب النحوية وطريقة تحليلها، لأنها تعتمد التأويل والتقدير، في حين أن هناك قرائن لفظية، مثل: (أل)، يكون الاعتماد عليها أسهل في التحليل، ويؤدي إلى نتائج أكثر دقة واطراداً.

ت. **المبتدأ والخبر**: وظّف ابن هشام التعريف بوصفه معياراً لفظياً يميّز –من خلاله– المبتدأ من الخبر، وذلك في مبحث (ما يعرف به المبتدأ من الخبر)، إذ إنّ الاسم الأعرف يعرب مبتدأ. قال: ((يجب الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما، نحو (الله ربنا)، أو اختلفت نحو: (زيد الفاضل، والفاضل زيد)، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو (القائم زيد). والتحقيق أن

(150) سورة إبراهيم، من الآية: 16. وهو الزمخشري ينظر: الكشاف: 2/ 525
(151) ديوانه: 33.
(152) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 743.
(153) حاشية الدسوقي: 3/ 273.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: مَنِ القائم؟ فتقول (زيد القائم)، فإن عَلِمها وجهل النسبة فالمقدَّم المبتدأ))[154].

وقد أعاد الدَّسوقي تصنيف المبتدأ والخبر بناء على مزيّة التعريف أو التنكير منطقيا[155].

ثانياً : ما اشترط فيه نوع معين من التعريف

نبّه ابن هشام المُعربَ على نوع التعريف، إذ إنَّ العرب اشترطوا في بعض المواطن النحوية تعريفاً خاصاً، على الوجه الآتي:

أ. المنع من الصرف: يشترط في المنع من الصرف تعريف العلمية أو شبهه، كما في لفظ (أجمع)؛ لأنه ((معرفة بالإضافة المقدّرة؛ لأن أصله: أجمعه، فحذف الضمير، فاكتفوا بالإضافة في المعنى، فهو مثل العلم في كون تعريف كل ليس ظاهراً))[156].

ب. نعت اسم الإشارة: فهو يختص بما عُرّف باللام الجنسية، إذ ((لا ينعت اسم الإشارة إلاّ بذي اللام، أو بما حمل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائية... واقتصر على ذي اللام لتعيّنه في نفسه وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام؛ فالذي ضرب بمعنى الضارب))[157].

ت. نعت (أي) : يشترط في تابع (أي) في أسلوب النداء التعريف باللام الجنسية.

ث. فاعلا (نعم، وبئس): يشترط فيهما التعريف باللام الجنسية، بشرط مباشرتها الاسم المعرّف، نحو: نِعْمَ الرَّجُل، أو مباشرتها لما أضيف إليه الاسم المعرَّف، نحو: نعم غلام الرجل[158].

(154) مغني اللبيب: 2/ 588.
(155) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 5.
(156) المصدر نفسه: 3/ 282.
(157) المصدر نفسه: 3/ 282.
(158) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 748، وحاشية الدسوقي: 3/ 282.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد وقع بعض النحويين في الوهم، لإهمالهم هذا الشرط، أو غفلتهم عنه. ومن ذلك أن الزمخشري وهم؛ لأنه لم يلتزم بهذه الأدلة اللفظية المميّزة للوظائف النحوية في إعراب قراءة أبن أبي عبلة: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ ص: ٦٤ بنصب (تخاصم)، على أنه صفة لاسم الإشارة (ذلك)، قال الزمخشري: ((تخاصم أهل النار: وقرئ بالنصب على انه صفة لـ(ذلك)؛ لأن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس))[159]. وخطّأ ابن هشام ذلك؛ لأنه يخالف شرطَهم في أن نعت الإشارة يكون مشتقاً، كما هو شأن النَّعت عامة، كما أنّ (تخاصم) ليس معرّفاً باللام الجنسية. وأضاف الشمني أن قول الزمخشري يلزم عليه ((الفصل بين اسم الإشارة وصفته بالخبر، وهو غير جائز))[160].

ثالثاً: التنكير

وهو يعد دليلاً على بعض الوظائف النحوية لأنه شرط فيها، وهذه الوظائف هي:

أ. الحال: فمن أحكام الحال وشروطها ((أن تكون نكرة... وقد تأتي بلفظ المعرف بالألف واللام، كقولهم: (ادخلوا الأول فالأول) و(أرسلها العراك)، و(جاؤوا الجمّاء الغفير)، أي: جميعاً، وأل في ذلك كله زائدة، وقد تأتي بلفظ المعرف بالإضافة، كقولهم: (اجتهد وحدك) أي: منفرداً، و(جاؤوا قضّهم بقضيضهم) أي: جميعاً))[161].

ب. التمييز: وقد ذكر أنّ على المعرب أن يراعيَ شرط التنكير فيه، وإلاّ وقع في الوهم، كما في قول مكيّ ابن أبي طالب القيسي في قراءة ابن أبي عبلة: ﴿ وَمَن

(159) الكشاف: 4 / 99.
(160) حاشية الدسوقي: 3/ 282.
(161) شرح شذور الذهب: 275، وينظر: شرح اللمحة البدرية: 2/ 137.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

﴿ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾[162]، بنصب (قلبه) على أنه تمييز[163]، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه، أو بدل من اسم (ان)[164]. وقد نبّه على هذا الوهم أبو جعفر النحاس قال: ((وأجاز أبو حاتم (فإنه آثم قلبه)؛ قال: كما تقول: هو آثمٌ قلب الآثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلباً على المصدر. قال أبو جعفر: وقد خُطِّئ، أبو حاتم في هذا؛ لأنّ قلبه معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، ولا يقال: أنت عربيّ قلبه))[165]. وقد بيّن الدسوقي سبب الوهم، قال: ((هو وهم، لاشتراط تنكير التمييز، و(قلبه) معرفة، ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز))[166].

ت. أفعل مِن: وهو مما على المعرب أن يراعي فيه صفة التنكير التي اشترطها العرب، تمييزاً له، ودليلاً عليه عند الإعراب. وقد ذكر فيه قول الجاحظ في بيت الأعشى[167]:

وَلَستَ بِالأَكْثَرِ مِنهم حَصى وَإِنَّمَا العِزَّةُ للكَاثِرِ

بأن هذا البيت ((يبطل قول النحويين: (لا تجتمع أل ومِن في اسم التفضيل)، فجعل كلّاً من (أل ومن) معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تقدّر (أل) زائدة، أو معرّفة، و(مِن) متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور على أنها

(162) سورة البقرة، من الآية: 283، وتنظر القراءة في: المحرر الوجيز:1/ 388، وشواذ القراءات، الكرماني: 105، والبحر المحيط: 2/ 575.
(163) لم يقل مكي بهذا التوجيه وإنما نقله عن أبي حاتم، ينظر: مشكل إعراب القرآن: 184/1.
(164) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 745.
(165) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 303، والكشاف: 1/ 325.
(166) حاشية الدسوقي: 3/ 276.
(167) ديوان الأعشى: 93، وينظر رأي الجاحظ في: الخصائص: 1/ 186- 187، وشرح المفصل: 4/ 139، وشرح التسهيل: 2/ 387.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بمنزلتها في قولك: (أنت منهم الفارس البطل)، أي أنت مِن بينهم))[168]. وقد أورد الدسوقي على كلام ابن هشام أمرين:

الأول: إن تعليق (مِن) بأكثر منكراً محذوفاً يلزم عليه إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة، بتقدير: بالأكثر أكثر منهم وهو ممنوع عند النحويين.

الثاني: إن تعليق (مِن) بأكثر مذكوراً، ويكون حينئذٍ بمنزلة قولهم (أنت منهم الفارس البطل)، مما يعني أنها جارة لغير المفضول عليه، وهذا أمر مقبول ولا خلاف فيه، أمّا الممنوع فهو تعلّقها بـ(أفعل) مع كونها جارة للمفضول[169].

ث. نعت النكرة: وقد وهم بعض العلماء في بعض المواضع، عندما تجاوزوا شرط تنكير نعت النكرة. قال ابن هشام: ((ومن ذلك قول الفارسي في (مررت برجل ما شئت من رجل): إنّ (ما) مصدرية، وإنها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح، قال: ومثله قوله تعالى ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ الانفطار: ٨ ، أي: في أي صورة مشيئته، أي: يشاؤها، وقول أبي البقاء في: تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ آل عمران: ٦٤ ، إنَّ (أن وصلتها) بدل من سواء، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة. وقول بعضهم في﴿وَيْلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ﴾ الهمزة: ١ - ٢ إنّ الذي صفة))[170]. فقد أعرب هؤلاء النحويون: (ما شئت، وما شاء، وألاّ نعبد، والذي): صفات. وهو غير صحيح؛ لأنه يبني إعرابه على ضابط لفظي وهو أنّ نعت النكرة نكرة[171].

(168) مغني اللبيب: 2/ 744.
(169) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 275.
(170) مغني اللبيب: 2/ 746. ووازن ذلك بما في: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 794.
(171) ينظر: الكشاف: 4/ 789، والتبيان في إعراب القرآن:1/ 217، و2/493، و 2/ 512، والبحر المحيط: 8/ 727، وشرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: 2/ 230، وحاشية الدسوقي: 3 / 279.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ج. المضاف: ذلك أن من شروط الإضافة أن يكون المضاف نكرة، لذلك، عَدَّ ابن هشام، من الوهم، قول الخليل والأخفش والمازنيّ في (ايّاي، وإياك، وإياه)، أن ((أيا: ضمير أضيف إلى ضمير،فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلاّ للنكرات،وهو الإضافة))[172]. فقد جعل ابن هشام الخصيصة اللفظية، المتمثلة في تنكير المضاف، دليلاً على الإعراب الدقيق، فكما ((إن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي، فلا تقول: الغلام زيد، ولا زيدُ عمرو))[173]. وقد تابع الزجاج الخليل في قوله هذا، إذ يقول: ((وموضع الكاف في (إياك) خفض بإضافة (إيّا) إليها، و(إيّا) اسم للمُضْمَر المنصوب إلاّ أنّه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إياك ضَرَبْتُ، وإيّاه ضربت، وإياي حدَّثت، ولو قلتَ: (ايا زيد) كان قبيحاً، لأنه خُصّ به المضمر))[174]. وقال النحاس: ((والاسم من إياك عند الخليل وسيبويه إيا، والكاف في موضع خفض، وعند الكوفيين (إياك) اسم بكاملها، وزعم الخليل رحمه الله أنه اسم مضمر. قال أبو العباس: هذا خطأ لا يضاف المضمر ولكنه مُبْهَم مثل (كلّ) أضيف إلى ما بعده))[175].

ح. معمولا (لا) النافية للجنس: فهي لا تعمل إلاّ في نكرة، لتفيد نفي الجنس عامّة؛ لذلك كان اسمها مفرداً، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف[176]، وهذا شرط عمل لا النافية للجنس الذي على المعرب مراعاته، وإلاّ وَهِمَ، كما في قول بعضهم

(172) مغني اللبيب: 2/ 745. وينظر: رأي الخليل في الكتاب: 1/ 279.
(173) شرح شذور الذهب: 343.
(174) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 54.
(175) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 122-123. وينظر: المقتضب: 4/ 279.
(176) ينظر: شرح شذور الذهب: 116.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في قوله تعالى:{ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ }[177]: إنّ لفظ الجلالة (الله) خبر (لا) التبرئة، وهو مردود؛ لأنها لا تعمل إلاّ في نكرة منفية، واسم (الله) تعالى معرفة موجبة[178].

رابعاً : الإبهام والاختصاص

وقد ذكر ابن هشام أن على المُعْرِب مراعاة هذين الشرطين اللفظيين من أجل تمييز الوظائف النحوية عند الإعراب، وذلك على النحو الآتي:

1. بيّن أنّ الإبهام شرط في بعض ظروف المكان: وقد غفل عنه الزمخشري عندما أعرب المنصوب في قوله تعالى{ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ}[179]، وقوله تعالى{سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى}[180]، بأنه منصوب على الظرفية، قال: ((لا يخلو من أن يكون على حذف الجار وإيصال الفعل، والأصل: فاستبقوا إلى الصراط، أو يضمّن معنى: ابتدروا أو يجعل الصراط مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، أو ينتصب على الظرف))[181]. ومثل ذلك قول بعضهم في نحو: (دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق): إن هذه المنصوبات ظروف، وقد عدّه ابن هشام وهماً؛ لأن ما يكون ظرفاً مكانياً إنّما يكون مبهماً، ودليل معرفته كونه صالحاً لكلّ بقعة، مثل: مكان وناحية وجهة وجانب وخلف وأمام.

والصَّواب أنّها منصوبة على إسقاط حرف الجر توسعاً[182]. وهو مذهب ابن مالك، بناءً على أن الفعل فيها لازم[183].

---

(177) سورة الصافات، من الآية: 35.
(178) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 745، وحاشية الدسوقي: 3/ 277 – 278.
(179) سورة يس، من الآية: 66.
(180) سورة طه، من الآية: 21.
(181) الكشاف: 4/ 24. وينظر فيه: 3/ 57، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 336، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 495.
(182) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 749 – 750.
(183) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 154 – 157.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وكلام ابن هشام في هذه المسألة يمثل مذهبه واختياره؛ ذلك أنَّ جماعة النحويين الذين عدَّ قولهم وهماً، هم الأكثرون، وهم يرون أن (دخل، وسكن، ونزل) تنصب على الظرفية كلّ مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا[184].

2. اشترط النحويّون الاختصاص لبعض الأبواب النحوية: مثل، بعض المبتدآت، وأصحاب الأحوال، وقد سها الحوفي عن ذلك فوقع في الغلط، في إعراب قوله تعالى{ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ}[185]، على أن: { بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ} جملة مخبَر بها عن (ظلمات)، على الرغم من أن (ظلمات) غير مختص. وعليه فإن الصواب إعرابه خبراً لمحذوف، بتقدير: تلك ظلمات[186]. وقد ذكر مكي القيسي وجهاً آخر، هو أن تكون (ظلمات) مرفوعة على الابتداء، والخبر (من فوقه) قال: ((قوله (ظلمات): من رفعه فعلى الابتداء، والخبر: (من فوقه)، أو على إضمار مبتدأ، أي: هي ظلمات أو هذه ظلمات))[187]. وقد نبّه على ذلك أبو حيان أيضاً قال: ((ظلمات: بالرفع، على تقدير خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه أو تلك ظلمات، وأجاز الحوفي أن تكون مبتدأ و(بعضها فوق بعض) مبتدأ وخبره في موضع خبر: (ظلمات)، والظاهر أنه لا يجوز لعدم المسوّغ فيه للابتداء بالنكرة، إلاّ إنْ قدّرت صفة محذوفة، أي: ظلمات كثيرة أو عظيمة))[188].

ومثل ذلك ما وقع فيه أبو علي في إعراب قوله تعالى: { وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا}[189]، إذ جعل (ورهبانية) مقتطعة من

(184) ينظر:الكتاب:35-37، وشرح الرضي على الكافية:8/2، والمنصف للشمني:2/ 231، وحاشية الدسوقي:284/3، و ينظر: الإغفال، أبو علي الفارسي: 2/ 304، و البحر المحيط: 5/ 14، ومغني اللبيب: 2/ 746، وحاشية الدسوقي: 3 / 285.

(185) سورة النور، من الآية: 40.

(186) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 751، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 251.

(187) مشكل إعراب القرآن: 2/ 66.

(188) البحر المحيط: 6/ 562.

(189) سورة الحديد، من الآية: 27.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

العطف على ما قبلها من (رأفة ورحمة)، فانتصبت عنده على إضمار فعل يفسره ما بعده، فهو من باب الاشتغال، أي: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، وقد تابعه الزمخشري[190] في ذلك. وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبو علي والزمخشري من المعتزلة، وقد ردّ أبو حيان هذا الإعراب، قال: ((وهذا الإعراب، الذي لهم، ليس بجيد من جهة صناعة العربيّة، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: (ورهبانية)؛ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة))[191]. فـ(رهبانية) لا يصحّ جعلها مبتدأ لأنه غير مختصّ، ويرى ابن هشام أن المشهور أنها عطف على ما قبلها، فتكون جملة (ابتدعوها): صفة، ولابدّ من تقدير مضاف هو: حب رهبانية؛ لأن الذي يتعلق بالقلب لا بنفس الرهبانية بناء على أن المراد بها الأعضاء الظاهرية[192].

ثانياً : الصيغة الصرفية

تقدّم صيغة المفردة أدلّة في الإجراء الإعرابي، وتوجّه إلى تحديد كثير من الوظائف والعلاقات، ذلك أنّ لكل من الفعل اللازم والمتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول، والناقص والتام، والمصادر والمشتقات اللازمة والعاملة، أنماطاً لفظية تميز بعضها من بعض، وتعيّن المقصود الذي له مقتضياته وحاجاته[193].

وقد توقف ابن هشام على الصيغة الصرفية، وكشف عن أثرها في التحليل النحوي نظرياً وتطبيقياً، وعُني بالفعل خاصة، من ذلك كلامه على (الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصراً)، وقد حددها في عشرين أمراً، يعود بعضها إلى وزن

(190) ينظر: الإيضاح العضدي: 31، والكشاف: 4/ 469، ومجمع البيان: مج5 / 9/ 365.
(191) البحر المحيط: 8/ 321.
(192) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 752 ، وحاشية الدسوقي: 3/ 288.
(193) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 180، واللغة العربية، معناها ومبناها: 136-175، 210-221.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفعل نفسه، وتلك الأوزان هي: فعُل بالضم، نحو: ظرف، وفعل، نحو: ذلّ، وفُعِلَ، مثل: قوي، وأفْعُل بمعنى صار ذا،كذا، نحو: أغدّ البعير، وافعللّ، كاقشعرّ، وافوعل، نحو: اكوهدّ، وافعنللّ، بأصالة اللامين، كاحرنجم، وافعنلل، بزيادة أحد اللامين، كاقنعسس الجمل، إذا أبى أن ينقاد، وافعنلى، نحو: اصرنبى الديك، إذا انتفش، وانفعل، نحو: انكسر، وان يكون رباعيّاً مزيداً نحو: تدحرج. وتكلم على الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، وجعلها في سبعة، هي: همزة أفعل، نحو: قوله تعالى: { أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ }[194]، وألف المفاعلة، نحو: جالست زيداً، وكونه على فعَلت بالفتح أفعُل بالضم لإفادة الغلبة، نحو: كرَمت زيداً، أي غلبته بالكرم. ومجيئه على وزن استفعل، للطلب أو النسبة إلى الشيء، كاستخرجت المال، وتضعيف العين، نحو: فرّحته. وقد ذكر أيضاً التضمين وإسقاط الباء.

ويظهر أثر الصيغة في دقة التحليل بوصفها دليلاً عليه، في مناقشة رأي أبي علي في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ }[195]: من أن التضعيف في (يسيّر) للمبالغة لا التعدية، لقولهم (سرتُ زيداً) قال ابن هشام: ((وفيه نظر، لأن (سرته) قليل، وسيّرته كثير، بل قيل: إنه لا يجوز (سرته)))[196].

وقد أطلق على هذه الوسائل اسم (المُعدِّيات). ومعرفة هذه المعديات توفر للمحلل أدلة مهمة. ومعالجة ابن هشام لها تكشف عن إدراكه أهمية هذه المعديات في التحليل[197]. فمن غير شك أن معرفة المعديات، تقود الباحث والمحلل إلى اكتناه حقيقة التركيب، إذ تفصح عن وسيلة من وسائل التأويل من جهة، ومن ثمّ، تمكن المعرب من تفسير العلاقات النحوية من جهة أخرى.

(194) سورة الأحقاف، من الآية: 20.
(195) سورة يونس؛ من الآية: 22.
(196) مغني اللبيب: 2/ 679.
(197) ينظر: مغني اللبيب:2/ 681.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن ملامح عنايته بالصيغة الصرفية ما جاء في مبحث (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وقد جعل ذلك في أحد عشر أمراً، منها، أن اسم الفاعل يصاغ من المتعدي والقاصر، كضارب وقائم، في حين أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلاّ من الفعل القاصر، كحسن وجميل. ومنها أن اسم الفاعل لا يكون إلاّ مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب، والصفة المشبهة تكون مجارية للمضارع كمنطلق اللسان ومطمئن القلب، وغير مجارية له، وهو الغالب -كما يرى- مثل: ظريف وجميل. ولاشك في أنه بذلك يقدم للمحلل قرائن لفظية من أجل تمييز كل منهما، وهو تمهيد موضوعي ينبني عليه إعرابهما وعلاقة كل منهما بما قبله أو بما بعده، وهو ما يتناوله في الفروق الأخرى[198].

ومن ذلك أيضاً ما عدّه في المشتبهات، وعلى المعرب تأمله، نحو قوله تعالى: ﴿ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾ البقرة: ٢٤٩ ، ونحو: (حسوت حسوة، وحسوة)، فإن حركت الغين من (غرفة) والحاء من (حسوة) بالفتح، فإنها تعرب مفعولاً مطلقاً، أمّا إذا حرّكتا بالضم فإنهما يعربان مفعولاً به[199]، مما أشرنا إليه آنفاً.

ثالثاً : المطابقة :

وهي قرينة لفظية تُقوّي الصلة بين العنصرين المتطابقين، فتكون بذلك دليلاً على ما بينهما من رابطة معنوية، مما يساعد على الوصول إلى الباب النحوي الذي ينتميان إليه ويعبّر عنه كلٌّ منهما. وتظهر المطابقة في الجملة العربية في: العلامة الإعرابية، والشخص: (التكلُّم، والخطاب، والغيبة)، والعدد: (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والنوع: (التذكير، والتأنيث)، والتعيين: (التعريف، والتنكير)[200].

(198) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 598 – 600.
(199) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 782.
(200) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 156، والجملة الوصفية في النحو العربي: 206.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد نبّه ابن هشام على أهميّة المطابقة في بعض الأبواب النحوية، كالتوابع مثلاً، فأكّد أثر المطابقة في باب النعت؛ قال: ((وقد لهج المعربون بأن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، والتحقيق أن الأمر على النصف من العددين، وإنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة –التي هي الرفع والنصب والجر– وواحد من التعريف والتنكير، فلا تُنْعَت نكرة بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: (مررت برجل الفاضل) ولا (بزيد فاضل)، كما أنه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور، ولا نحو ذلك))[201].

وقد أفاد ابن هشام من صور المطابقة في التحليل النحويّ، بوصفها موجّهات عملية في أثناء التطبيق، ومن آثار اهتمامه بقرينة المطابقة، ما يلمسه الباحث في مسالة: (الحكمة من تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ الأعراف: ٥٦التي كانت الغاية من دراستها تخريج عدم التطابق في التذكير والتأنيث بين اسم إن وهو (رحمة) وخبرها: (قريب).

ومن ذلك ما جاء عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ﴾ سبأ: ٤٦ ، إذ أعرب (أن تقوموا) عطف بيان، قال: ((بواحدة: بخصلة واحدة، وقد فسّرها بقوله: (أن تقوموا) على أنه عطف بيان لها))[202]، وفي تفسير قوله: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ آل عمران: ٩٧ ، أعرب (مقام إبراهيم) عطف بيان من قوله: (آيات بينات)، قال: ((مقام إبراهيم عطف بيان لقوله (آيات بينات)....))[203]. وقد بيّن ابن هشام أنّ قول الزمخشري بعطف البيان في هذين الموضعين يخالف ما اتفق عليه النحويون من أن البيان والمبين لا يتخالفان

(201) شرح شذور الذهب: 439.
(202) الكشاف: 3/ 572.
(203) الكشاف: 1 / 379 – 380. وينظر: المحرّر الوجيز: 4/ 425.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تعريفاً وتنكيراً. وقد يكون الزمخشري استعمل تعبير عطف البيان مكان مصطلح البدل، وذلك لتآخيهما، فهما إما أن يكونا معرفتين فقط كما يرى البصريون، أو يكونا نكرتين كما يرى الكوفيون، لذلك كان الصواب جعل (أن تقوموا) بدلاً من واحدة، وإعراب (مقام إبراهيم) بدلاً من (آيات بينات)[204]. وكذلك أعربهما النحاس، وابن الأنباري، والعكبريّ، وأبو حيان الأندلسي[205].

وتمثل المطابقة، أحياناً، عاملاً مساعداً في التحليل، ودليلاً في تحديد نوع الكلمة، ونوع الفعل، كما في قوله: (((تلظى) في:{فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى }[206]: مضارع، وإلاّ لقيل: (تلظّتْ)، ...))[207]. ومن ذلك ما ورد في مناقشة كلام الزمخشري في قوله تعالى:{لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْداً لِّلّهِ وَلاَ الْمَلآئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ }[208]، إذ يقول: ((فإن قلت: علام عطف قوله (ولا الملائكة)؟ قلت: لا يخلو إمّا أن يعطف على المسيح، أو على اسم (يكون) أو على المستتر في (عبداً) لما فيه من معنى الوصف؛ لدلالته على معنى العبادة، كقولك: مررت برجل عبد أبوه، فالعطف على المسيح هو الظاهر لأداء غيره إلى ما فيه بعض انحراف عن الغرض، وهو أن المسيح لا يأنف أن يكون هو ولا من فوقه موصوفين بالعبودية، أو أن يعبدوا الله هو ومن فوقه. فإن قلت: قد جعلت الملائكة وهم جماعة عبداً لله في هذا العطف، فما وجهه؟ قلت: فيها وجهان: أحدهما أن يُراد: ولا كل واحد من الملائكة أو ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عباداً لله، فحذف ذلك لدلالة{ عَبْدُ اللَّهِ }[209]، عليه إيجازاً. وأمّا إذا عطفتهم

(204) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 748، وحاشية الدسوقي: 3/ 281.
(205) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : 1/ 352- 353، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 606، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 225، والبحر المحيط: 7/ 283.
(206) سورة الليل، من الآية: 14.
(207) مغني اللبيب: 2/ 878، وفيه أيضا: 741/2. وينظر: شرح التسهيل: 2/ 45-46، وشرح التصريح : 2/ 761. وقارنه بـ: حاشية الدسوقي: 3/ 268-269.
(208) سورة النساء، من الآية: 172.
(209) سورة مريم، من الآية: 30.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على الضمير في (عبد) فقد طاح هذا السؤال))[210]. فقد علق ابن هشام عليه بالقول: ((إذا قيل: إن جاءك واحد من زيد وعمرو فأكرمه، وجب توحيد الضمير، وإن تقدمه اسمان متعاطفان بالواو؛ لأن الضمير في المعنى إنما وقع بعد قولنا (واحد) لأنه المحكوم عليه...))[211].

رابعاً : العلامة الإعرابية :

حَظِيت هذه القرينة اللفظية بجانب واضح من اهتمام النحويين، وهي من أدلة التحليل النحوي المهمة. وقد يُشْكِل، على المعرب، أحيانا، توجيهُ الإعراب اعتماداً عليها؛ لأن الحركة الإعرابية الواحدة قد تشترك فيها وظائفُ نحويّة متعددة[212]. وقد تهدي العلامةُ الإعرابيةُ المحلِّلَ إلى أن الكلمة من المنصوبات، ولكنها لا تحدِّدُ تحت أي باب من تلك المنصوبات يمكن تصنيفها، فقد تكون حالاً أو تمييزاً، أو نوعاً من أنواع المفعولات، وعندئذٍ يأتي دور الأدلة والقرائن اللغوية الأخرى، فبعد أن يقود الدليلُ اللفظيُّ -المتمثل بالعلامة الإعرابية- المُعربَ إلى تضييق مجالات الأوجه النحوية وتحديدها في أبواب نحوية محددة، مما يُمكّنه من استثناء الوظائف الأُخر، ليظهرَ أثرُ الأدلة الأخرى في توجيه الإعراب نحو نهايته الدقيقة في مطابقتها لقواعدِ الصناعة وغرضِ المتكلم. وقد بدا ذلك واضحاً في بعض رسائله، كالمسائل السفرية، التي عالج فيها توجيه النصب في مجموعة من الكلمات المستعملة كثيراً في العربية على ألسنة المتكلمين والكتاب، مثل: (فضلاً، وأيضاً، ولغة واصطلاحاً، وهلم جراً وغيرها). فهذه الألفاظ -كما يرى ابن هشام- جاءت في تراكيب مشكلة، وهي منصوبة جميعاً، ولا خلاف في نصبها[213]. ولكن معرفة حالة النصب غير كافية لإعرابها، لذلك نجده

(210) الكشاف: 1/ 584.
(211) مسائل في النحو، مجلة المورد، المجلد (25)، العدد(3-4)، لسنة 1997، ص 12.
(212) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 205، والتحليل النحوي، أصوله وأدلته: 177.
(213) ينظر:المسائل السفرية في النحو،مجلة المورد، المجلد(9)، العدد(3)، لسنة 1980: 119 -125.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يستعين بأدلة أخرى كالمعنى والقرائن اللفظية التي يتلمسها في النصوص المُحَلَّلة. ومن ذلك -مثلاً- ما جاء في إعراب (خاسئين) من قوله تعالى﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ البقرة: ٦٥ ، إذ إنَّ العلامة الإعرابية (الياء) حددت كون الكلمة منصوبة، إمّا على أنها خبر ثان للفعل الناقص (كان)، وإما على أنها نعت لـ(قردة). وهنا يظهر أثرُ الأدلة التي يمكن أن توجّه الإعراب الوجهة السليمة، ليهتدي إلى الإعراب الصحيح وهو أنها خبر ثان لـ(كان)؛ لأنها جمع مذكر سالم فلا تصلح أن يوصف بها غير العاقل، يعني (قردة). أمّا أبو حيان فيقول في إعرابها: ((قردة خاسئين: كلاهما خبر كان والمعنى أنهم يكونون قد جمعوا بين القردة والخسوء، ويجوز أن يكون (خاسئين) صفة لقردة، ويجوز أن يكون حالاً من اسم (كونوا)، ومعنى خاسئين: مبعدين))[214]. ولم يقطع بوجْه واحدٍ منها.

وقد نبّه ابن هشام على نحوٍ من هذا الأمر، ممّا قد يشتبه على المعرب تحديد إعرابه بدقة، ذلك أن العلامة الإعرابية لا تحدد التحليل النحوي كاملاً، لذلك يقول: ((وممّا يشتبه نحو: (تولّوا) بعد الجازم والناصب، والقرائن تبيِّن، فهو في نحو﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ﴾ التوبة: ١٢٩ ماضٍ، وفي نحو: ﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ﴾ هود: ٣ و ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ﴾ النور: ٥٤ مضارع[215]، وأصله: تتولوا؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر. إنَّ اعتمادَ العلامةِ الإعرابية لا يكشف عن إعراب الفعل هنا، لذلك فإنَّ القرائن اللفظية والمعنوية التي أشار إليها ابنُ هشام تُبيِّن الوجه الصائب وتُحدِّد الإعراب، وهي هنا قرينة المعنى، من جهة، والجزاء في جواب الشرط الذي يحدد كون الفعلين في الآيتين: الثانية والثالثة مضارعين، وفي الأولى

(214) البحر المحيط: 1/ 359.
(215) مغني اللبيب:2/ 878.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ماضياً[216]. وقد تدفع العلامةُ الإعرابيةُ باتجاه إيجاد توجيه يتسق والعلامة ويستقيم مع المعنى، كما في توجيه حالة الرفع في الفعل المضارع (ينطق) من قول الشاعر[217]:

أَلَـم تَسْـأَل الرَّبْـعَ القَـوَاء فَيَنطِـق وَهَـل تُخبرنـك اليَـوم بَيْـدَاء سَـملق

فيقول فيه: ((قيل: الفاء تكون للاستئناف[218].... أي: فهو ينطبق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسّببيّة لنصب، ومثله:{ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ}[219]، بالرفع، أي: فهو يكون حينئذٍ))[220].

وقد ظهر أثر العلامة الإعرابية، واضحاً، في كتابه: (حلّ الألغاز في النحو)، إذ وجّه فيه مجموعة من الأبيات الشعرية التي تبدو –في ظاهرها– مخالفة لقواعد النحو. فكانت العلامة الإعرابية فيه عنصراً رئيساً ودافعاً مؤثراً في البنى الظاهرية للأبيات، لذلك قال: ((لّما نظرت في علم العربية ووقفت على دقائقه... وجدتها مشتملة على أبيات من الشعر، مصعبة المباني، مغمضة المعاني، قد ألغز قائلها إعرابها... وهي في الظاهر فاسدة قبيحة، وفي الباطن جيدة صحيحة))[221]. ومن تلك الأبيات المشكلة التي يظهر فيها أثر العلامة الإعرابية[222]:

لا تَقْـنَطَنَّ وَكُـنْ بـاللهِ مُحْتسـباً فَبَيْنَمـا أنـتَ ذا يـأسٍ أتـى الفَرجَـا

(216) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 174.
(217) لجميل بثينة، ديوانه:137. والقواء: الخرب. والسملق:الأرض الجرداء.
(218) ينسب هذا التوجيه إلى سيبويه، تنظر توجيهات النحاة لها في: المحرر الوجيز: 1/ 202، والبحر المحيط: 1/ 527.
(219) سورة البقرة، من الآية: 117.
(220) مغني اللبيب: 2/ 222-223.
(221) حل الألغاز في النحو: 25 – 28.
(222) من أبيات الألغاز، ينظر: الإفصاح، الفارقي: 136.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يكمن الإشكال في المخالفة الظاهرة، المتمثلة في العلامة الإعرابية، في نصب (ذا) وحقه الرفع؛ لأنّه خبر المبتدأ (أنت)، وفي نصب (الفرجا) الذي حقه الرفع فاعلاً لـ(أتى)، كما هو ظاهر البيت. وقد دفعه ذلك لتخريج البيت بأن نصب (ذا) على أنه خبر لـ(كان) مضمرة، وتقديره: فبينما كنت ذا يأس، وأمّا نصب (الفرجا) فأجاب عنه بأنه مفعول لـ(محتسبا)، على تقدير: (لا تقنطن وكن بالله محتسبا الفرج)، وفي (أتى) ضمير فاعل، يعود على الفرج[223].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في توجيه قول الشاعر[224]:

أَكَلْتُ دَجَاجَتَانِ وَبَطتَانِ كَمَا رَكِبَ الْمُهلَّبُ بَغْلَتَانِ

فموطن المخالفة هنا، هو أن ظاهر البيت يقتضي أن يقول: (دجاجتين، وبطتين، وبغلتين)، ممّا دعاه إلى البحث عن تخريج يحفظ للعلامة الإعرابية سلامتَها. لذا يقول: ((أي: دجاج رجل (تان)، وكذلك البواقي))[225]. ومن ثم فإن هذه المسائل تكشف عن أثر العلامة الإعرابية في تحديد الإعراب من جهة، وتظهر ما حفلت به من كثرة في التأويل والتقدير، بل يمكن القول إنها قائمة على النظر إلى العلامة الإعرابية ومحاكمتها والتأويل لها. ومن أمثلة استناده إلى العلامة الإعرابية ما جاء في مناقشة قوله تعالى: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}[226]، إذ يقول ((فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل (يغفر) بالجزم، كقولهم (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثبْ عليه) أي: ليتق الله وليفعل يثبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب، وهو الامتثال))[227].

(223) ينظر: حل الألغاز في النحو: 52 – 56.
(224) من أبيات الألغاز، ينظر: الإفصاح: 365.
(225) حل الألغاز في النحو: 57.
(226) سورة الصف: من الآيتين: 10 – 11. وقد ورد الفعل (يغفر) مجزوماً في الآية12 اللاحقة.
(227) مغني اللبيب: 2/ 522.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

خامساً: العلامة اللغوية:

ترشد العلامة اللغوية المُعْـرِبَ في التحليـل النحـوي، لتهديَـه إلى التمييـز بـين الفصائل اللغوية والنحوية المختلفة، إذ يمكن النظـر إلى هـذه التصـنيفات علـى وفـق ((مبدأ ذي العلامة، وغير ذي العلامة في تصنيفات الأبواب اللغوية، كأقسام الكلام، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحالات الإعراب، وأزمنة الفعل، وهو مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غـير مُعْلَـم؛ كـالمفرد: ولـد وعنصـر مُعْلـم؛ كالمثنى: ولدان))[228].

إنّ العلامات اللغوية هي((الملامح المميزة التي تلحق الصيغة أو الكلمة أو الجملة، وتؤدي إلى إضافة المعاني اللغوية: الصوتية، والتركيبية، والدلالية))[229]، كما تعمل على تمييز تلك الصيغ أو الكلمات والجمل بسمات فارقة تميز كلَّ صنف من غيره. ومن ذلك ما ذكره النحويون –وابن هشام منهم– في علامات الاسم، قال ابنُ هشام: ((الاسم : ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه))[230]، ثم بيّن أن الإسناد، وهو علامة تركيبية، أنفع تلك العلامات، إذ بها تعرف اسمية (ما) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ الجمعة: ١١ وفي قوله تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ النحل: ٩٦ ، بدليل أنها قد أُسند إليها الأخيريّة في الآية الأولى، والنفاد والبقاء في الآية الثانية، ومن ثم، حَكَمَ بأنها في الآيتين اسمٌ موصول بمعنى الذي[231].

ومن ذلك علامةُ الفعل الماضي، وهي: تاء التأنيث الساكنة، كـ(قامتْ) و(قعدت)، التي يستدل النحويون بها على أن (ليس) و(عسى)، ليسا حرفين. ومنه

(228) نظرية النحو العربي: 40 – 41.
(229) العلامة في النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت: 11.
(230) شرح شذور الذهب: 36.
(231) ينظر: شرح شذور الذهب: 46.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أيضا علامةُ فعلِ الأمر وهي شيئان، الأول: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴾ مريم: ٢٦ أمّا الفعل المضارع فعلامته: أن يقبل دخول (لم)، مثل: (لم يقم ولم يقعد)، وأن يكون مبدوءاً بحرف من أحرف (أنيت)[232]. وقد ظهرت عنايةُ ابن هشام بالعلامات اللغوية في رسالة (القواعد في النحو)، إذ صوّر أثرها في التحليل عن طريق أسلوب (الفنقلة)، قال: ((فإن قال القائل: (قال) اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: فعل. فان قيل: بأي دليل؟ فقل: لصلوح (قد) معه. فان قيل: ماض أو مستقبل؟ فقل: ماضٍ. فإن قيل: فبأي دليل؟ فقل: لصلوح (قد) معه))[233]. ومثل ذلك حديثه عن الباء، إذ قال ((فإن قيل: اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: حرف. فإن قيل: ما الدليل على أنه حرف؟ فقل: لأنه لا يصلح معه شيء من خواص الأسماء، ولا يصلح معه شيء من خواصّ الأفعال))[234]، ويقول في (مَن) ((فإن قيل: (مَن) اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: اسم. فإن قيل: بأي دليل؟ فقل: لكونه مبتدأ))[235]. ويقول في موضع آخر: ((فان قيل: (زيد) اسم أو فعل أو حرف؟ فقل: اسم. فان قيل: ما الدليل بهذا؟ فقل: لأنه يأتي مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً، أو مجروراً على حسب إعرابه))[236]. وهكذا كان ابن هشام يميل إلى ذكر العلامات اللغوية، ما وَجَدَ إلى ذلك سبيلاً، لتكون عونًا للمُعْرِبِ على معرفة نوع الكلمة أو تصنيفها مما يمثِّل مرحلة في طريق تحليلها.

سادساً: الرسم:

نقصد به رسم الكلمة في النص المحلّل، فهو من الأدلة التي توجّه الإعراب الوجهة الصحيحة، وتمكّنه من الاهتداء بها إلى الوجه الأقوى أو الأرجح. وقد ربط

(232) ينظر: شرح شذور الذهب: 46.
(233) القواعد في النحو في كتاب مقالات هامة لابن هشام: 159.
(234) المصدر نفسه: 162.
(235) مقالات هامة لابن هشام: 166.
(236) المصدر نفسه: 176.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ابنُ هشام بين الرسم والتحليل النحوي في الجهة الثامنة من الجهات التي يَدخلُ الاعتراضُ مِن جهتها على المعرب، وهي ((أن يَحْمِلَ المُعْرِبُ [الكلام] على شيء، وفي ذلك الموضعِ ما يدفعُه، وهذا أصعبُ مِن الذي قبله))[237]. لذلك عوّل ابن هشام على الرسم كثيراً في ردّ بعض التوجيهات الخاطئة في هذه الجهة. ومن الأمثلة التي ذكرها مما جاءت مُخالفةً للرسم، قولُ بعض النحويين في الآية الكريمة﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ طه: ٦٣ ، أنَّها مُكوَّنة من: (إنَّ) واسمها، أي: إن القصة، و(ذان): مبتدأ، أي: إن الأصل: (إنها ذان لساحران)؛ فإن: حرف توكيد ونصب، و(ها): ضمير القصة اسمها، وذان: مبتدأ، ولساحران: خبر، والجملة خبر (إن)[238]. وقد ردّه ابنُ هشام بأنَّ هذا التوجيه ((يدفعُه رسمُ (إن) منفصلة، وهذان متصلة))[239]. فقد جاء رسمها في المصحف الإمام منفصلة، وكان يناسب هذا القول أن تكون متصلة في الخط، فضعف هذا من جهة مخالفته خط المصحف[240].

ومثل هذا أيضاً قولُ الأخفش الذي تابعه فيه العكبريُّ في قوله تعالى: {وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ}[241]: إن اللام لام الابتداء، وليست لا النافية، والذين مبتدأ، والجملة خبره، قال العكبريُّ: ((قوله: {وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ} في موضعه وجهان، أحدهما: هو جرٌّ عطفاً على الذين يعملون السيئات: أي ولا الذين يموتون. والوجه الثاني: أن يكون مبتدأ، وخبره {أُوْلَـئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ}، واللام لام الابتداء وليست لا النافية))[242]. وقد ردّ ابنُ هشام الوجه الثاني بالرسم القرآني؛ ذلك أنَّ

(237) مغني اللبيب: 2/ 777.
(238) ينظر: البحر المحيط: 6/ 316، وحاشية الدسوقي: 3/ 330.
(239) مغني اللبيب: 2/ 777.
(240) ينظر: البحر المحيط: 6/ 316.
(241) سورة النساء، من الآية: 18.
(242) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 264.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

هذا الوجه ((يدفعه أن الرسم (ولا)، وذلك يقتضي أنّه مجرور بالعطف على: { لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ }[243]، لا مرفوع بالابتداء... وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد))[244].

واستند إلى الرسم في الردّ على قول ابن الطراوة في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم: ٦٩: إنَّ (هم أشد): مبتدأ وخبر، مضافة إلى محذوف، بأنَّ هذا القول يدفعُه رسْمُ (أيهم) متصلة، وأنَّ (ايا) إذا لم تضف أعربت باتفاق[245].

وقد دفع، بالرسم أيضاً،ما ذهب إليه بعض النحويين[246] في قوله تعالى﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ المطففين: ٣ ، من أن (هم) الأولى ضمير رفع مؤكد للواو، و(هم) الثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبر له، وقد بيّن ابنُ هشام أن هذا وهم، والصواب أن (هم) مفعول به في الموضعين؛ بدليل رسم الواو من غير ألف بعدها، كما أن الحديث -في الآية- عن الفعل لا الفاعل؛ إذ إنّ المعنى: أنهم إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار المعنى: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر[247].

(243) سورة النساء، من الآية: 18.
(244) مغني اللبيب: 2/ 778، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 402-403.
(245) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 778.
(246) ذكر أبو البركات هذا الوجه في: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 771، والعكبري في: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 494.
(247) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 778، والكشاف: 4/ 720، وأمالي ابن الشجري: 2/ 131، وحاشية الدسوقي: 3/ 332، 333. في حين وصفه ابو حيان بأنّه لا تنافر فيه بوجه. ينظر: البحر المحيط: 8 / 614.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

سابعاً : التنغيم :

يعد التنغيم ((دليلاً على تعيين كثير من وظائف المفردات والعبارات، فالإطار الصَّوتي الخاص للكلمة والجملة والعبارة في سياق النظم يقدم خدمة كبيرة لفهم العلاقات والمعاني التركيبية. وهو يظهر في الكلام المنطوق والمقروء جهراً، ويقوم مقام علامات الترقيم وإعادة النظر في النصّ المكتوب، لاكتشاف الأدلة والقرائن))[248]. ولم تغب مظاهر الأداء الصوتي عن ذهن ابن هشام، إذْ عدّها عنصراً يُسعف المحلل في تفسير الظاهرة النحويّة[249]. فقد ذكر في الجهة الأولى من جهات الاعتراض على المعرب أنّ بعضَ النحويين ((سمع شيخاً يُعرب لتلميذه (قيما) من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ الكهف: ١ ، صفة لـ(عوجاً) قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيماً؟ وترحّمت على من وقف مِن القراء على ألف التنوين في (عوجاً) وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهم. وإنما (قيماً): حال؛ أما من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيما، وإمّا من الكتاب))[250]. نجد أنَّ ابنَ هشام نظر إلى طريقة الأداء الصوتي وأثرها في تفسير النص وفهمه بشكل أدق، مما يؤدي إلى تحليله تحليلاً نحوياً صائباً. وقد استوقفت هذه الآية الكريمة النحويين محاولين توجيهها على التقديم والتأخير أو تقدير محذوف وغير ذلك[251].

وابن هشام يشير هنا إلى قراءة حفص الذي كان يسكت على (عوجا) سكتة خفيفة، ثم يقول بعد السكتة: (قيما) [252]. ولهذه السكتة الخفيفة في قراءة حفص،

(248) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 184 -185.
(249) ينظر: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، (بحث) في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: 153.
(250) مغني اللبيب: 2/ 692.
(251) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 133، ومعاني القرآن للأخفش: 242، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 218، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 265، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 463، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 140.
(252) البحر المحيط: 6/ 120 – 121.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وظيفة دلالية مهمة هي دفع التوهّم الذي قد يقع القارئ فيه نتيجة قصور في فهم معنى النص كاملاً، وهو ما يؤدي، تبعاً لذلك إلى تحليل نحوي غير مطابق للغاية من النص.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في كلامه على قوله تعالى: {قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً}[253]، إذ نقل قول بعض النحويين بأنَّ الوقف -في الآية- يكون قبل (عليكم)، وأنّ (عليكم) إغراء.وقد وصف ابنُ هشام هذا القولَ بأنَّه حَسَنٌ، وعن طريقه يمكن التخلص من إشكال ظاهر في الآية، مُحْوج للتأويل[254]. وموطن الإشكال الذي أشار إليه يكمن في ((أنَّ (ما) من قوله (ما حرّم) موصولة و(أن لا تشركوا): بدل أو خبر مبتدأ محذوف، وكلاهما مشكل؛ لأن المحرم الإشراك، لا عدمه، وأن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على (لا تشركوا) وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرّمة، فيحوج ذلك إلى التأويل بادّعاء أن (لا) زائدة، لا نافية. والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها... والمعنى: عليكم أن لا تشركوا به شيئاً، أي الزموا ترك الشرك به))[255].

إنَّ اختيارَ ابنِ هشام هذا التوجيهَ مَبنيٌّ على إمكانية الأداء الصوتي التي يتيحها النص بما لا يخالف المعنى المراد إيصاله.

ومن ملامح عنايته بنبْر الكلمات وأثره في التحليل النحوي ما ورد من تنبيهه على بعض الألفاظ والتراكيب التي قد تَشْتَبِهُ على المُعْرِبِ، ويقوم النبْرُ فيها بإزالة

(253) سورة الأنعام، من الآية: 151.

(254) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 714. وتنظر توجيهات النحويين في: معاني القرآن للفراء: 1/ 364، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 245 – 246، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 591، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 316-317، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 265، والبحر المحيط: 4/ 323.

(255) حاشية الدسوقي: 3/ 223، وينظر: الكشاف: 2/ 76.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اللبس والتوهم، ومن ذلك، مثلاً، ما ذكره من أنَّ المُعْرِبَ قد ((يبادر في نحو: (المصطفين) و(الأعلين) إلى الحكم بأنَّه مثنى، والصواب أنْ يَنظرَ أولاً في نونه، فإنْ وجدها مفتوحةً كما في قوله تعالى: {وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ }[256]، حَكَمَ بأنَّه جمع))[257]. فقد التفت ابن هشام، هنا، إلى أنَّ نبْرَ الصائت القصير (الفتحة) وتضخيمَه عند النطق بالكلمة، يميِّز نوعها من حيث التثنية والجمع هنا.

ولا شكَّ في أنّ لطريقة الإنشاد أثراً في إيصال المعنى المقصود، وفهْم ما يَقصدُ إليه الشاعرُ، ولعلَّ من أهمّ معالم فنّ الإنشاد إدراك مواطنِ الوقف والابتداء، ذلك أنَّ أثره يظهر في توضيح مفاصل الكلام، وحدود الجمل وترابط الأفكار، وهذا ما يلمسه الدارسُ عند ابن هشام في كلامه على المناظرة التي وقعت بين اليزيدي والكسائي بحضرة الرشيد حول قول الشاعر[258]:

لا يكـــونُ العِـــيرُ مُهْـــراً لا يكـــــون المُهْـــــرُ مُهْـــــرُ

إذْ ينقل لنا ابنُ هشام قول ((اليزيدي للكسائي: انظر هذا الشعر، هل فيه عيب؟ قال الكسائي: نعم، قد لحن الشاعر، فإنه لابدّ أن ينصب المهر؛ لأنه خبر لـ(كان)، فقال اليزيدي: أخطأت فان الشعر صحيح... إنما هو: (لا يكونُ العِيرُ مُهْراً)، ثم ابتدأ بقوله: (المهر مهرُ)، فيكون الكلام قد تم عند قولي: لا يكون، وابتدأ الكلام بعده))[259]. إنَّ مَا عدّه الكسائيُّ لحناً في البيت، هو، في حقيقته، ناتج من عدم التزام المُناظِر أو المُمْتَحِن، وهو اليزيدي، بأسلوب القراءة السليمة والدقيقة، فهو -كما يبدو من سياق القصة- لم يقف عند قوله (لا يكون) الثانية، مما أدّى بالكسائي إلى

(256) سورة ص، من الآية: 47.
(257) مغني اللبيب:2/ 880.
(258) من الأبيات المشكلة الإعراب، ينظر: مجالس العلماء: 255، مجلس (120).
(259) حل الألغاز في النحو: 62 – 64، وينظر مجالس العلماء: 255-256، مجلس (120).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تلحين الشاعر. وهذا يعود، كما وضّح ابنُ هشام، إلى أسلوب (الوقف والابتداء)، مما يبرهن على أهمية الأداء الصوتي عامة والوقف خاصة، وعلى اهتمام ابن هشام بإيضاح أثره في حل الألغاز النحوية.

ومن ذلك ما فسّر به قول الشاعر[260]:

وأنتم معشرٍ لئام نلقى لديكم أذى وبؤس

فظاهر البيت يقتضي أن يكون (معشرٌ) و(بؤسا). وأجاب ابن هشام عن هذا بالقول: ((وجوابه: إن قوله (معشر) أي: معْ شرٍ، ولكنه خفف لاستقامة الوزن، فهو إذن مجرور بـ(مع)....وبؤس... مخفوض بالعطف على شر المضاف إليه الظرف))[261]. فقد اجتمع في تحليل هذا البيت الأداءُ الصوتيُّ من جهة، وطريقة الرسم الكتابي للكلمة من جهة ثانية، ويلاحظ على البيت التكلف وقصد الإشكال والإلغاز؛ لأنَّ ناظمه قصد الإلغازَ فيه لغاية الامتحان والمنافسة.

ثامناً : الاستبدال :

نعني به تغيير الكلمة المراد إعرابها بكلمة أخرى، قد تكون مرادفة لها من حيث ما تؤديه من عمل نحوي، أو وظيفة نحويّة، أو معنى نحوي وسياقي؛ فإن أدَّت الكلمة البديلة العمل أو المعنى نفسه، فهي، حينئذ، تأخذ مالها من حكم إعرابيّ. وقد ذكر الدكتور نهاد الموسى أنَّ هذا الاستبدال يعد مقياساً آلياً موضوعياً، عوّل عليه أصحابُ منهج التوزيع في التحليل النحويّ، وتتمثّل طريقتهم في ((استبدال وحدة لغوية بأخرى، في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام))[262].

(260) من أبيات الألغاز، ينظر: الإفصاح: 232.
(261) حل الألغاز في النحو: 94 – 95.
(262) نظرية النحو العربي: 32. وينظر: في بناء الجملة العربية: 15.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد استند ابنُ هشام إلى هذا الدليل في حديثه عن (حتى) التي بمنزلة الواو، وهي التي من شروطها أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً، وأن يكون بعضاً من جمع، أو جزءاً من كلّ، وقد ضبط لنا ذلك بضابط استبدالي، قال: ((والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع؛ ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما))[263]. أي انَّ شرط هذا النوع من أنواع (حتى) يمكن تعيينه عن طريق صحة استبدال الاستثناء المتصل بها، مثل: (أكلت السمكة حتى رأسها)، في حين لا يصح القول: (ضربت الرجلين حتى أفضلهما)؛ لأنه لا يصح وقوع الاستثناء فيه، فلا تقول: (ضربت الرجلين إلاّ أفضلهما)؛ لأن شرط الاستثناء المتصل أن يكون ما قبل (إلاّ) شاملاً لما بعدها، ظهوراً لا نصاً[264].

ومن ذلك ما ورد في كلامه على مذهب الأخفش إلى أنَّ (على) تكون اسماً عندما يأتي مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله تعالى{أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ}[265]، مستدلا بأنّ فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل في غير باب (ظن، وفقد، وعدم) فلا يقال: (ضربتني) ولا (فرحت بي). وقد ردّ ابن هشام هذا المذهب، بأنَّ فيه نظرًا؛ لأنَّ (على) ((لو كانت اسماً في هذه المواضع لصحَّ حلول (فوق) محلَّها...))[266]. فقد استدل على عدم اسمية (على) هنا، عن طريق الاستدلال بعدم قبولها حلول (فوق) محلّها.

وقد ردّ ما ذهب إليه الأخفش من أنَّ (عن) تُستَعمَلُ اسماً، عندما يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد أيضاً، كما في (على)، وشاهد ذلك عنده قول امرئ القيس[267]:

(263) مغني اللبيب:1 / 171.
(264) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 346.
(265) سورة الأحزاب، من الآية: 37.
(266) مغني اللبيب: 1/ 194.
(267) ديوانه: 94.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ودع عنـك نهبـاً صـيح في حجراتِـهِ ولكـن حـديثاً مـا حـديث الرواحـلِ؟

وهو ما لم يجزه ابن هشام مستدلا بدليل استبدالي، وهو أنَّ (عن) لايمكن استبدال (الجانب) بها، هنا، قال: ((مما يدل على أنها ليست، هنا، اسماً أنَّه لا يصحّ حلول الجانب محلها))[268].

وقد جعل ابنُ هشام الاستبدال دليلاً في معرفة الفاعل من المفعول، إذ يقول: ((وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً. وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه؛ فإن صحت المسألة، بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلاّ فهي فاسدة؛ فلا يجوز: (أعجب زيد ما أكره عمرو) إن أوقعت (ما) على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز: (أعجبتُ الثّوبَ) ويجوز النصب، لأنه يجوز (أعجبني الثوبُ) فإن أوقعت (ما) على أنواع من يعقل جاز، لأنه يجوز (أعجبت النساء) وإن كان الاسم الناقص (من) أو (الذي) جاز الوجهان أيضاً))[269]. فقد اعتمد ابنُ هشام في تحليل هذا التركيب على دليل الاستبدال في محاكمة التركيب والتحقق من صدق التحليل، كما في التركيب الذي يكون فيه أحدهما اسماً ناقصاً، وهو ما لا يتم إلاّ بصلة أو صفة، والآخر تاماً، وهو ما كان لمن يعقل، كما في المثال، مما وصفه بالمشتبه، أي الذي يدخله الالتباس وعدم الوضوح عند الإعراب، فعندئذ على المعرب أن يلجأ إلى الاستبدال كما قرر ابن هشام آنفاً.

(268) مغني اللبيب: 1/ 200.
(269) مغني اللبيب: 2/ 592، وحاشية الدسوقي: 3/ 13.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأدلَّة التَّركيبيَّة في التَّحليل النَّحويِّ

يمكننا أن نحدد هذه الأدلة على النحو الآتي:

أولاً : ضوابط تركيبية تتعلق بالعمل النحوي :

وظّف ابنُ هشام العامل النحوي في الاستدلال على التحليل الإعرابي، ويبدو ذلك في استثمار خصائص العامل من حيث القوة والضعف، أو من حيث اقتضاء العامل لمعموله وتطلّبه إياه، أو اكتفائه عنه، وهذه الصفات إنما تظهر في سياق التركيب الناجز، في النص المكتمل، وليس مفرداً خارجَه. ومن ذلك ما جاء في مناقشة آراء النحويين في إعراب (أعمالاً) من قوله تعالى{بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً}[270]، إذ يعربها بعضهم مفعولاً به، قال ابن هشام: ((ردّه ابن خروف بأن خسر لا يتعدّى كنقيضه ربح، ووافقه الصفّار مستدلاً بقوله تعالى{كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ}[271]، إذا لم يرد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتهم ساهون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر متعد، ففي التنزيل: {الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ}[272]، و{خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ}[273]، وأمّا خاسرة فكأنه على النسب، أي ذات خُسْر، وربح أيضاً يتعدى فيقال: ربح ديناراً، وقال سيبويه: أعمالاً مشبه بالمفعول به، ويردّه أن اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلاّ بشرط، والصواب أنه تمييز))[274]. فقد تتبع ابن هشام آراء النحويين وفنّدها مستنداً إلى معرفته بطبيعة مفردات الكلام وأجزائه، وخصائص كلّ كلمة من حيث العمل النحوي، ممّا قاده إلى التحليل النحوي الصحيح.

---

(270) سورة الكهف، من الآية: 103.
(271) سورة النازعات، من الآية: 11.
(272) سورة الأنعام، من الآية: 20.
(273) سورة الحج، من الآية: 11.
(274) مغني اللبيب: 2/ 706. وهو ما ذهب إليه الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 256.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد أفاد ابن هشام من ذلك في تناوله نوع اللام في قولك (سقياً لك)، قال: ((قول بعضهم في (سقيا لك): إنَّ اللام متعلقة بـ(سقياً)، ولو كان كذا لقيل: سقياً إياك، فإن سقى يتعدى بنفسه، فإن قيل: اللام للتقوية مثل: {مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ}[275]، فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ }[276]؛ كون (الذين) نصباً على الاشتغال؛ لأنَّ (لهم) ليس متعلقاً بالمصدر))[277]. فاللام في هذا التركيب ليست للتعدية أصلاً؛ لأنَّ الفعل (سقى) يتعدّى بنفسه، لذلك لا يجوز القول بأنَّها تتعلق بـ(سقياً)، كما أنها ليست للتقوية أيضاً، لأنها لا تفارق هذا الموضع، في حين أنَّ لام التقوية غير لازمة، ويمكن الاستغناء عنها، لذلك فهي لا تتعلق بـ(سقيا)، وإنما تتعلق بمحذوف تقديره: إرادتي لك هذا[278].

ومن ذلك ما ورد في إعراب كلمة (ناطقاً) في قول الشاعر[279]:

يَقُولُ الخَنَا وَأبغـض العُجْـمِ نَاطِقـاً إلى رَبِّنَـا صَـوت الحِمَـار اليُجـدّعُ

قال ابن هشام: ((ويصح الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً في الحال، أو كان بعض المضاف إليه، وكلاهما موجود هنا، فإن في (أفعل) أحرف الفعل، وهو أبداً بعض ما يضاف إليه، وكان حقه أن يقول: ناطقة أو ناطقات..... [و] لا يقال: أجعله حالاً من (أبغض)، للتخلص من مجيء الحال من المضاف إليه، ومن إنابة المفرد عن الجمع؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال))[280].

(275) سورة البقرة، من الآية: 91.
(276) سورة محمد، من الآية: 8.
(277) مغني اللبيب: 2/ 704.
(278) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 210 .
(279) البيت لذي الخرق الطهوي، في: نوادر أبي زيد: 67، وشرح شواهد المغني: 1/ 162، وخزانة الأدب: 34/1.
(280) تخليص الشواهد: 157. وفي المطبوع: أجمله مكان اجعله، وهو خطأ مطبعي.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد أفاد من خصائص العامل والمعنى معاً، كما في تحليله قول النمر بن تولب[281]:

فَيَـــوم عَلَينَـــا وَيَـــوم لَنَـــا وَيَـــوم نُسَـــاءُ وَيَـــومٌ نُسَـــرُّ

إذ بيّن أنَّ مِن غير الجائز نصب اليومين الأولين لعدم وجود العامل الطالب للنصب، كما لا يحسن نصب اليومين الأخيرين، لذلك ضعّف ما رواه ابن الأعرابي من نصبهما، مستنداً إلى المعنى لأن الكلام في تقسيم الأيام وليس في تقسيم الأحوال والأفعال، وإن كان كل من المعنيين لازماً عن الآخر، ولكن انتظام الكلام تطلّب ذلك[282].

ثانياً : ضوابط تتعلق بطول الجملة والفصل بين أجزائها

أكد النحويون –في أثناء دراستهم العامل والمعمول في كلّ باب من أبواب النحو– أنّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو ما يعني أن من غير الجائز الفصل بين أركان الجملة وعناصرها بلفظ غير داخل في حدود تأثير هذا العامل، لأنه ليس معمولاً له. وقد حدد النحويون المواضع النحوية التي لا يجوز الفصل فيها بأجنبي[283]، فلا يجوز الفصل بين حرف الجزم وفعله بلفظ أجنبي ليس معمولاً للفعل، كما لا يفصل بين الفعل ومعموله بما لم يعمل الفعل فيه، ولا بين الاسم الموصول وصلته[284].

إنَّ هذه القوانين التي ذكرها النحويّون ترسم للمتكلم طريقة بناء الجملة بصورة سليمة وصحيحة، ومن ثمّ، تكوّن جملة غير مخالفة لما استعمله العرب في فصيح

(281) ينظر: شعره في: شعراء إسلاميون: 347، برواية الرفع، والكتاب: 1 / 86، وتخليص الشواهد: 193، والمقاصد النحوية: 1: 376.
(282) ينظر: شرح التسهيل: 1 / 297، وتخليص الشواهد: 193- 195.
(283) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 237-246، والخصائص: 2/ 392 - 413.
(284) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 616 مسألة (85).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كلامهم. ولا شكَّ في أنَّ هذا مظهر من مظاهر المنهج الوصفي عند النحويين العرب، على الرغم من انطلاقه من فكرة العامل وعلاقته بالمعمول، ومن النظر إلى مدى استمرار التأثير النحوي وفاعليته بعد دخول فاصل أجنبي في التركيب؛ ذلك أنَّ المحصلة النهائية لهذا التقنين والتقعيد يتمثّل في الوصول إلى تركيب لغويّ مستقيم نحوياً.

إنَّ هذه القواعد التركيبيّة الوصفية توفّر –عند النظر إليها من جهة المحلل لا المتكلم– دليلاً مهماً يسهم في بلورة رؤية منهجية متكاملة للعلاقات التي تربط الكلمات في النصّ، ومن ثمّ، تقود المحلل نحو تحديد الوجه الإعرابي الصائب.

وقد التفت ابن هشام إلى هذه الخصيصة التركيبية، ووظفها في عملية التحليل النحوي، وهذا ما نلمسه في الأمثلة التي ناقشها في جهة صحة الصناعة عند الإعراب، وبيّن مواطن غفلة بعض العلماء عن هذه القواعد، مما أوقعهم في أوهام في الإعراب والتوجيه.

ومما ذكره في هذا المجال ما ذهب إليه الزمخشري[285] من أنَّ (إذ) من قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ غافر: ١٠ ظرف تعلق بالمقت الأول. وقد ردّه ابن هشام هذا التوجيه مستدلاً بالصناعة النحوية، قال: ((وأمّا امتناع تعليقه بالأول –وهو رأي جماعة منهم الزمخشري– فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي... ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ الطارق: ٩ بالرجع من قوله تعالى: {﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ الطارق: ٨ وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا

(285) ينظر: الكشاف: 3 / 149.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ البقرة: ١٨٣ - ١٨٤ **فإن في الأولى الفصل بخبر (إن) وهو (لقادر)، وفي الثانية الفصل بمعمول (كتب)، وهو (كما كتب).... والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مقتكم إذ تدعون، وصوموا أيامًا، ويرجعه يوم تبلى السرائر))**[286]. **كما انه لايجوز تعليقه بالمقت الثاني لفساد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم وقت دعائهم للإسلام، وإنما يمقتونها عند دخولهم النار**[287].

فقد احتكم ابن هشام إلى هذه القاعدة الصناعية، التي تنص على أنه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لتفنيد الآراء النحوية السابقة، ومن ثمَّ، خرج برأي نحوي وتوجيه إعرابي يتفق مع المعنى في كل آية، ولا يخالف ما قرره النحويون من أحكام صناعية.

ومن ذلك ما ورد في كلامه على بيت الشماخ[288]:

وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي عداة أمره وهو ضامز

إذ نقل ابنُ هشام أنَّ بعض النحويين يرى أنَّ الباء متعلقة بـ(قضاءه) وليس بـ(وقوف) ولا بـ(ينتظرن)، وقد علّل هذا التوجيه بأنَّ ذلك ((لئلا يفصل بين (قضاءه) و(أمره) بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمره) معمولاً لـ(قضى) محذوفاً لوجود ما يعمل))[289].

(286) مغني اللبيب: 2/ 699 – 700. وابن هشام هنا يتابع ابا البركات، ينظر: البيان في غريب الإعراب القرآن: 2/ 644. ويوازن بـ: ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 112، ومعاني القرآن للأخفش: 116.

(287) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 699، وحاشية الدسوقي: 3 / 202.

(288) ديوانه: 177، وشرح شواهد المغني: 2/ 895.

(289) مغني اللبيب: 2/ 699، وينظر رأي ابن الشجري في أماليه: 1 / 296، مجلس (29) .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثالثاً : وسائل الربط :

يعدّ بعض الدارسين الربط قرينة لفظية تدلّ على اتّصال أحد المترابطين بالآخر، ويظهر الربط جليّا في بعض التراكيب اللغويّة، مثل: صلة الموصول، والخبر، والحال والنعت، إذا كان كل منها تركيباً جمليّاً[290]. وتلجأ اللغة إليه، من أجل إبراز علاقة وسطية بين الارتباط والانفصال، وسيلته أدوات الربط والضمائر البارزة التي يقوم عليها الربط[291]. ويرى الدكتور مصطفى حميدة أنّ الربط قرينة لفظية تركيبية لا صرفية[292].

إنَّ وسائل الربط وأدواته تساهم في ((تقديم أدلّة، لتعيين الصلات والوظائف الإعرابية؛ فأدوات العطف والجواب، والضمائر العائدة على المبتدأ أو الاسم الموصول أو الموصوف أو صاحب الحال، وأساليب الشرط والقسم والنداء والإضافة، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، و(أل) العهدية أو الموصولة، كل هذا أدلة لفظية، يستعين بها المحلل ليصل إلى الإعراب السليم))[293]. وقد أدرك ابن هشام أهمية وسائل الربط في التحليل النحوي؛ لأنه أكد أثرها في فهم الكلام فهماً دقيقاً، وذلك غير ممكن إلاّ بعد ربط عناصر الكلام وأجزائه بصورة صحيحة. لذلك نجده يُعنى، في مغني اللبيب، بذكر كثير من وسائل الربط وخصائصها التركيبية ومواضعها، كما في: أقسام العطف، والعطف على المعنى، والمواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة، وروابط الجملة بما هي خبر عنه، والأشياء التي تحتاج إلى الرابط[294]. وقد عرض ابن هشام لها بوصفها دليلاً مميزاً للأبواب النحوية، وذلك في

(290) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 213- 216، والجملة الوصفية في النحو العربي: 206.
(291) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: 157.
(292) ينظر: المرجع نفسه: 157.
(293) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 183.
(294) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 615، 624، 627، 635، 647.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النوع الخامس عشر من الجهة السادسة، التي وصّى فيها المعرب أن يراعي شرائط الأبواب والألفاظ؛ إذ إنّ عليه أن يراعيَ ((اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع، وفقده في بعض))[295]. وقد استند ابن هشام إلى هذا الرابط في رده على ابن الطراوة، قال: ((ومن ثمَّ كان مردوداً قول ابن الطرواة في (لولا زيد لأكرمتك): إن لأكرمتك هو الخبر، وقول ابن عطية في: { فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ}[296]: إن (لأملأن) خبر (الحق) الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله إن التقدير: أن أملأ مردود؛ لأن (أن) تُصيِّرُ الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولا زيدٌ موجود، والحق قَسَمي، كما في (لعمرك لأفعلن)))[297]. فقول ابن الطرواة مردود، هنا، لخلو هذه الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ، وهو ما يُعيِّن كون هذه الجملة جواب الشرط، أمّا الخبر فمحذوف تقديره: موجود. وأمّا قول ابن عطية إنّ (لأملأن) خبر الحق الأول فمردود، أيضاً؛ لأن تلك الجملة تخلو من الضمير، والجملة الخبرية لا بدّ لها من رابط. ويرى الدسوقي أن (لأملأن) لا يجوز أن تعدّ خبراً هنا، لأنه لا رابط لها، لذلك يتعين أن تكون جواب القسم، وجواب القسم لا يكون إلاّ جملة فلا يصحّ تقديره بـ(أن أملأ)، وهو ما يقرره الواقع اللغوي. مِمّا يُعيّن أن الخبر محذوف في الآية تقديره (قسمي)[298].

وقد استند إلى الرابط في مناقشته رأي الهروي، قال: ((ومن ثمَّ كان مردوداً قول الهروي في الذخائر: تقول (جاء القوم جميعاً) على الحال، و(جميع) على التوكيد))[299]. فقد ردّ إعرابه (جميعا) توكيداً، لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير

(295) المصدر نفسه: 2/ 772.
(296) سورة ص، من الآيتين: 84 – 85.
(297) مغني اللبيب: 2/ 653. وينظر قول ابن عطية في المحرر الوجيز: 4/ 516.
(298) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 121.
(299) مغني اللبيب: 2 / 662.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ملفوظ به يربطها، وهي هنا تخلو من الضمير. وقد رَدَّ رأيَ ابن عقيل في قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً }[300]: إن (جميعاً) توكيد لـ(ما)، إذ ((لو كان كذا لقيل: جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يُحْمَل عليه التنزيل، والصواب أنه حال))[301]، من (ما). ولذلك ردّ ما ذهب إليه الفراء والزمخشري[302] في توجيه نصب (كل) من قوله تعالى: {﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴾ [303]، على أنها توكيد. قال ابن هشام:((قول الفراء والزمخشري.... إن (كلا) توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: (قمتم ثلاثتكم)، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كل القوم) فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف: (جاءني كلهم) فلا يجوز إلاّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة))[304].

ونبّه ابن هشام المعرب على أن في الكلام تراكيب اشترط فيها العرب فَقْدَ الضمير، أو تجردها منه، على العكس من المواضع السابقة، من ذلك، مثلاً، الجملة المضاف إليها التي يُعدّ تجردّها من الرَّابط دليلاً عليها، يساعد المعرب في الاهتداء إليها، كما في نحو: (يوم قام زيد)، فجملة (قام زيد) مضاف إليها، يدل على ذلك قرينة سلبية، هي خلوّها من الرّابط. أمّا إذا اشتملت الجملة على ضمير، فإنها لا تُصنّف تحت عنوان (مضاف إليها)، وإنّما تعد جُملة صفة، وعندئذ، يجب تنوين الاسم

(300) سورة البقرة، من الآية: 29.
(301) مغني اللبيب: 2/ 662.
(302) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 10، وذكر النحاس أن الكسائي والفراء أجازا، فيها هنا، النصب على النعت، ينظر: إعراب القرآن: 3/ 14-15. وينظر: الكشاف: 4/ 166، والمحرر الوجيز: 4/ 563.
(303) سورة غافر، من الآية: 48، وقرأها بالنصب: ابن السميفع وعيسى بن عمران، ينظر: المحرر الوجيز: 4/ 563، والبحر المحيط: 7/ 621.
(304) مغني اللبيب: 2/ 662. وينظر: شرح التسهيل:3/ 155، والبحر المحيط: 7/ 622.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الموصوف، قال: ((وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: (أعجبني يوم ولدت فيه) تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له))[305]. وقد علل النحويون ذلك بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى المصدر من معناها، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف، كذلك لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سمع غير ذلك عُدَّ نادراً [306]. ومن ذلك (أجمع) وما يتصرف منه في باب التوكيد، مثل: جمع وجمعاء وأجمعون، إذ يجب تجريدها من ضمير المؤكد، أمّا ما جاء في قولهم: (جاء القوم بأجمعهم) فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك (جمع) على وزن (فلس وأفلس)، ومعناه: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة، كما هي في قول الشاعر[307]:

هذا وجدّكم الصَّغار بعينهج لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أبج

إذ لا يصح إسقاطها، فهي ليست زائدة، فتكون حينئذ في (باجمعهم) من ألفاظ التوكيد[308]. فهو بهذا يقرر قرينة لفظية، تتمثل في أن لفظ (أجمع) وما يتصرف منه، يجب تجريده من الضمير، ليعرب توكيداً، أمّا (باجمعهم) فهو جمع وليس توكيداً، بمعنى: جماعتهم، أو جماعاتهم، كما ذكر الدسوقي[309].

ومن ذلك ما ذكره من أن ضمير الفصل أو العماد له فوائد، منها ((الإعلام من أول الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمّي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع))[310]. وسمّاها بالفائدة اللفظية، وقد فسّر الشارحون كلامه بأن ((ضمير

(305) مغني اللبيب: 2/ 773.
(306) ينظر:الأصول في النحو: 1/ 194-195، وشرح التسهيل: 126/3، وحاشية الدسوقي: 322/3.
(307) البيت لرجل من مذحج، في كتاب سيبويه: 2/ 292 ولضمرة بن ضمرة في المقاصد النحوية: 2/ 106، وخزانة الأدب: 2/ 38.
(308) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 773، وحاشية الدسوقي: 3/ 323.
(309) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 323.
(310) مغني اللبيب: 2/ 644.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل هو الدافع ابتداءً توهّم أن ما بعده تابع، وأن الخبر سيأتي، فإذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهّم لأنه لا يكون قبله إلا مبتدأ، ولا يكون بعده إلاّ الخبر))[311].

عوّل ابن هشام على روابط العطف في توجيه الإعراب، كما في توجيه نصب (كُلاًّ) في قراءة ابن عامر والجماعة من قوله تعالى﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ النساء: ٩٥ – في حين أنه قرأها بالرفع في سورة الحديد:{ وَكُلّاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى }[312]– بأن ذلك ((لأن قبله جملة فعلية، وهي (وفضل الله المجاهدين)، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده (فضل الله المجاهدين)، وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة))[313].

رابعًا : ضوابط تتعلق بالعلاقات التركيبية

ونقصد بها العلاقات النحوية التي تربط التراكيب اللغوية، وهي ((الصلات التركيبية التي تتحقق في التعبير، نحو: الإسناد والشرط، والإضافة والتبعية... والوصل والاستئناف... والاقتضاء والترتب، والتأثير والتأثر))[314]. وقد حصر الدكتور تمّام حسّان هذه العلاقات في علاقة: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية والمخالفة، وسمّاها بالعلاقات السياقية[315]. وقد انتهى الدكتور مصطفى حميدة بعلاقات الارتباط في الجملة العربية إلى إحدى عشرة علاقة، هي علاقة: الإسناد، والتعدية، والإضافة، والملابسة، والظرفية، والتحديد، والسببية، والتمييز، والوصفية، والإبدال،

(311) حاشية الدسوقي: 3/ 107.
(312) سورة الحديد، من الآية: 10. وتنظر القراءة في : النشر في القراءات العشر: 2/ 287.
(313) مغني اللبيب: 2/ 647.
(314) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 166.
(315) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 189 – 204.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والتأكيد[316]. ولاشكَّ في أنَّ هذه ((العلاقات وأمثالها هي ما يتوخاها المتكلم، ويحرص على أن يعبّر من خلالها عن المعاني والأفكار المجردة، لتتحول إلى معان نحوية تصل إلى المتلقي فيدرك من هذه المعاني النحوية الكامنة في هذه العلاقات المعاني والأفكار المجردة التي أراد المتكلم توصيلها إليه))[317].

وقد نبّه ابنُ هشام على أهمية روابط العلاقات النحوية في التركيب المراد إعرابه، وبيّن أن على المعرب أن يُعْنَى بما في النص من علاقات إعرابية، وأن يحترزَ عندما يعرب ((شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم))[318]. ومن أمثلة ذلك قولهم: (أحق ما سأل العبد مولاه)، إذ سألَ ابنُ هشام طلبتَه عنه، فأعربوا (مولاه) مفعولاً به، ليبقى عند ذلك المبتدأ بلا خبر، وكان عليهم أن يعربوها خبراً، أمّا المفعول فهو العائد المحذوف، أي سأله[319].

ومن ذلك ما ورد في أثناء حديثه عن قولهم[320]:(إن مصابك المولى قبيح)، فهو يرى أنَّ الوهم قد يذهب فيه إلى أن (المولى) خبر، بناءً على أنَّ (المصاب) اسمُ مفعول، في حين انه مفعول به، و(المصاب) مصدر بمعنى الإصابة، مستدلا على ذلك بدليل تركيبي وهو مجيء الخبر بعده[321]. وهكذا يكون ابن هشام قد ربط في هذا التحليل بين دقة النظرية وصدق التطبيق، موضّحاً أهمية العلاقات التركيبية –التي هي هنا علاقة الإسناد– في توجيه الإعراب الوجهة الصحيحة.

(316) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: 161-189.
(317) الجملة العربية، (د. عبادة): 6.
(318) مغني اللبيب:2/ 881.
(319) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 882. وحاشية الدسوقي: 3 / 520.
(320) أهمله السيوطي، في حين ذكره المحققان على أنه بيت شعري ، وأورداه في الشواهد، ولكن محقق حاشية الدسوقي أورده كمثال تعليمي.
(321) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 882.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنَّ المُعْرِب، في المثال الأول، يحدّد المبتدأ في العبارة، ولكنَّه لا يصل إلى الخبر؛ لأنَّه يعرب (مولاه) مفعولاً به، غير أنَّ علاقة الإسناد توفر دليلاً مهمَّاً للمُعْرِب؛ ذلك أنَّها تتكوّن من مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهذا يمكّن، المحللُ من إعادة صياغة الإعراب بصورة صحيحة. وأمّا في المثال الثاني فالأمر فيه على العكس من ذلك، ذلك أنَّ المعرب حدَّد أركانَ علاقة الإسناد مُعتمداً على فهْم المعنى بشكل جزئي، ولكنَّ مجيءَ الخبر بعد ذلك يُعيِّن عناصرَ الجملة: (المبتدأ والخبر) بدقّة.

ويُعدّ معنى الجزاء الذي يشتمل عليه أسلوب الشّرط من العلاقات النحوية المهمة، التي يستطيع المُعرِب الاستدلالَ بها في التحليل النحوي، وقد صوّر ابن هشام العلاقة المعنوية بين فعل الشرط وجوابه تصويراً لغوياً، قال: ((إن الفعل الثاني يُسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه))[322].

ومن أمثلة ذلك ما نقله عن سؤال بعضهم له عن قوله تعالى﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلِأَنفُسِكُمۡ ﴾ البقرة: ٢٧٢ ، ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ ﴾ البقرة: ٢٧٢ ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٢ ﴾ البقرة: ٢٧٢ لم جاء الفعل (تنفقوا) في الآية الأولى والثالثة بغير نون، في حين ورد في الآية الثانية(تنفقون) بالنون؟

وقد أجاب ابن هشام عن هذا السؤال بأنَّ ((ما الأولى والثالثة شرطيتان، فجزمتا الفعل. وما الثانية نافية، فالفعل بعدها مرفوع، يدلك على ذلك مجيء الفاء بعد الأولى، وجزم الفعل بعد الثالثة، ومجيء الإيجاب بـ(إلاّ) بعد الثانية))[323]. فقد

(322) شرح شذور الذهب: 356.

(323) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974، ص 153، وثلاث رسائل في النحو: 50. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 167 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وضّح علّة حذف النون في الفعلين الواردين في الآيتين الأولى والثالثة بأنهما مجزومان بـ(ما) الشرطية، وأيّد ذلك بدليل تركيبي ينطلق من معنى الترتب السببي والترابط الجزائي بين عناصر جملة الشرط، مُتمثّلاً في مجيء الفاء الرابطة لجواب الشرط في الآية الأولى، وظهور الأثر الإعرابي الناتج من تركيب الشرط، وهو جزم فعل جواب الشرط في الآية الثالثة. في حين أن الآية الثانية افتقرت إلى قرائن علاقة الشرط مما يعيّن أن (ما) فيها ليست للشرط، بدليل مجيء الإيجاب بعد (إلا) فيها أيضاً.

ومن ذلك أيضاً ما ورد في مناقشة إفادة (أمّا) معنى الشرط بدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ}[324]، وهي ليست للعطف لأنّها لو كانت في نحو ذلك للعطف لم تدخل على الخبر، لانَّ الخبر لايُعطف على مبتدئه، كما انَّها ليست زائدة فلو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولمّا لم يصح ذلك، وقد امتنع أيضا كونها للعطف، تعيّن أنها فاء الجزاء[325].

وقد استدلّ على أن جواب الشرط في قوله تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ الجاثية: ٢٥ محذوف تقديره: عمدوا إلى الحجج الباطلة، وليس كما حدده أبو حيان بأنه جاء مقروناً بما النافية، مستدلا بأنّه لو كان جوابًا لاقترن بالفاء[326]، كما هو شأن جواب الشرط المقرون بنافٍ غير (لا) و(لم).

وعلاقة التخصيص من العلاقات التركيبية الواسعة في الجملة العربية، وتشمل وظائفَ نحوية كثيرة، مثل: المفعولات الخمسة والحال والتمييز، وتتمثل هذه العلاقة في أن ((كل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم معنى الإسناد الذي

(324) سورة البقرة، من الآية: 26.
(325) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 80.
(326) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 133، وشرح شذور الذهب: 357.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في الجملة وتخصيص له))[327]. ويذكر الدكتور فخر الدين قباوة علاقةً نحويةً أخرى أطلقَ عليها اسم (الاقتضاء)، وهي علاقة واسعة تقترب في كثير من الجوانب من مضمون (التخصيص)، والاقتضاء يعني عنده ((طلب الكلمة ما يتمم معناها في النظم ... ويتضمّن جمهور الوظائف النحوية المعروفة، كالتعدية والتعليل والظرفية والمعية، والتوكيد والتبيين والملابسة والتفسير والتضمين، والإخراج والحصر والتحقيق ...))[328]. وتُمثِّلُ هذه العلاقة دليلاً تركيبياً و معنوياً يَخدم الُمحلِّل في تحديد إعراب كثير من الوظائف النحوية التي يشتمل عليها التخصيص أو الاقتضاء. وقد ورد ذكر المُقتضِي عند ابن هشام في إعراب قولهم: (الإعراب لغة واصطلاحاً) فقال: ((اعلم أنَّهما في كل تركيب منصوبان على الحال، ولكن لابدَّ من تقدير مضاف في الكلام... على تقدير: موضوع الإعراب لغة كذا، وموضوعه اصطلاحاً كذا. وأمّا ما يتبادر إلى الأذهان من أنهما منصوبان بنزع الخافض فغير صحيح، وإنْ قاله بعضُ النحاة، لأنَّ نزع الخافض غير مقيس... ولأنَّ إسقاط الخافض لا يقتضي النصب، بل المُقتضِي له إنَّما هو العامل الذي يتعلق به الجارُّ .... فإذا لم يكن في الكلام فعلٌ ولا شبهه لم يجز النصب عند حذف الجار لعدم المقتضي))[329].

ومن ملامح التخصيص ما ورد في مبحث الفرق بين الحال والتمييز، إذ وضّح أن الحال تؤدي معنى التخصيص لأنَّها قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ﴾ الإسراء: ٣٧ كما أنَّ الحالَ مُبيِّنةٌ للهيئات، والتمييز مُبيِّن للذوات، وهي من مظاهر التخصيص الذي تُفِيده المنصوبات[330].

(327) القرائن النحوية واطراح العامل (بحث): مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد (11)، الجزء (1)، ص42.
(328) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 175.
(329) ثلاث رسائل في النحو: 31 – 32.
(330) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 601.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد يرد في العبارة لفظ مرفوع أو منصوب أو مجرور، وليس معه عامل يقتضي ذلك العمل، ممّا يستلزم من المعرب تحديد صاحب العمل والمؤثر فيه، والطالب لهذا المعمول. وقد عُني ابنُ هشام في مسائله النحوية بإيضاح أمثلة ذلك، ومنه ما جاء في قوله: ((علامَ انتصب (الحقان) في قوله تعالى﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ ﴾ ص: ٨٤ ؟)) ويجيب عن ذلك بأنَّ ((الحق الأول منصوب بنزع باء القسم، والحق الثاني منصوب بالفعل الذي بعده، و(لأملانّ) جواب القسم، والجملة بينهما معترضة لتقوية معنى الكلام، والتقدير: أقسم بالحق لأملان جهنم، وأقول الحق))[331]. فقد اعتمد في هذه المسألة على البحث عن علّة النصب، وتطلَّب من أجل تحليلها نحوياً العاملَ فيه[332].

وتصب علاقة الاقتضاء في المضمار نفسه، من ذلك ما ورد في قوله: ((علام انتصب (عيناً) من قوله تعالى ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ الإنسان: ٦ فهو يجد حالة إعرابية وهي النصب تقتضي عاملا جلبها، ولذلك يجيب بأنَّها انتصبت ((إمّا على البدل من {كَافُوراً}[333]،أو من {كَأْسٍ}[334] ، على الموضع أو بتقدير فعلٍ، أي: يشربون عيناً. وعلى الأول لابدَّ من تقدير مضاف، أي: ماء عين ... وجوّز بعضهم وجهاً رابعاً، وهو أن يكون حالاً من الضمير المضاف إليه المزاج، وفيه بُعْد))[335].

ومن صور الاقتضاء ما نجده عنده من التفات إلى العامل في العبارة، وهل استوفى معموله الذي يطلبه ويقتضيه، وإلاّ فإن على المُعرِب أن يكشف عن ذلك، من

(331) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974، ص150، وثلاث رسائل في النحو: 38.

(332) يُوَازَن بـ:معاني القرآن وإعرابه: 4 / 257، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 806، والكشاف: 4 / 104.

(333) سورة الإنسان، من الآية: 5.

(334) سورة الإنسان، من الآية: 5.

(335) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974، ص150، ثلاث رسائل في النحو: 40. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 201، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 574.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك ما ورد في تحليله قوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ الإنسان: ٢٠ إذ يتساءل: أين مفعول (رأيت) في الآية؟ ويجيب بالقول: ((قال المحققون لا جواب لها، أي: لا مفعول لها، وقال قوم: لها مفعول. واختلف هؤلاء، فقيل: موصول حذف وبقيت صلته، والتقدير:(وَإِذَا رَأَيْتَ ما ثَمَّ) ... وقيل: مذكور، وهو نفس (ثمّ). ويرد الأول أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر .

والثاني: أن (ثمّ) لم تستعمل في العربية إلاّ ظرفاً، كقوله تعالى ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ الشعراء: ٦٤ [336]. وهذه المسألة على عكس سابقتها، ففي الأولى نجد معمولا يطلب عاملا، وهنا نجد عاملا يطلب معمولا، مما اقتضى من المُعرِب -كما يرى ابن هشام- البحث عنه في ضوء ما يحتمله التركيب من احتمالات. وابن هشام في تحليله هذا ينطلق من قراءة واعية ومستوعبة لتوجيهات النحويين واختلافهم في إعراب الآية الكريمة، استطاع أن يستخلص منها ضوابطَ صناعية تساعد المُعرِب في التحليل[337].

وفي المقابل، يبدو التنافي مظهرا لغويا مخالفا لما تتطلبه علاقة الاقتضاء، ويعد التنافي بين الوظائف النحوية ((قرينة مهمة جداً في التركيب، تميز أنواع الوظائف والعلاقات، ومن ذلك عدم اجتماع الوظيفتين المتنافرتين، كالتنوين والإضافة، وحرف الجر والفعل... وكذلك حال الوظيفتين المتوافقتين أحياناً، كالفعلين، وحرف الجر أو العطف أو الشرط...))[338]، ومن ثمَّ فان التنافي يوفر ((قرينة سلبية تمكن الدارس من أن يستبعد أحد المتنافيين حين يجد الآخر، فإذا وجدنا (أل) استبعدنا معنى الإضافة

(336) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974، ص151، ثلاث رسائل في النحو:42.

(337) ينظر: الكتاب: 1 / 124- 125، ومعاني القرآن للفراء: 3 / 218، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 203، وإعراب القرآن للنحاس: 3 / 579، والكشاف: 4 / 660، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 759.

(338) التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 184.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المحضة، وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها))[339]. وهكذا يلعب التنافي دوراً مهماً في إرشاد المحلل إلى تحديد اختياره الوجه الإعرابي الصحيح، عن طريق استبعاد ما يقتضي هذا الدليلُ استبعادَه، وتضييق أوجه الاختيار باتجاه الاخذ بالوجه الدقيق.

ونلمس أمثلة لذلك عند ابن هشام، كما في تناوله قوله تعالى﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢ ﴾ المائدة: ٢ ، إذ بيّن أن (تعاونوا) الأول فعل أمر، و(تعاونوا) الثاني فعل مضارع، بدليل ((أن النهي لا يدخل على الأمر))[340]، وهذا معناه أن النهي والأمر لا يجتمعان، لأنهما يتنافيان. ولما جاء الفعل الأول غير مسبوق بـ(لا) الناهية، دلّ ذلك على أنه أمر، في حين دلّ دخولها على الفعل الثاني على أنه فعل مضارع، أصله: (ولا تتعاونوا)[341].

ومن ذلك ما ورد في كلامه على قول ابن الخباز في بيت الشاعر[342]:

حَنّـت نَـوارُ ولاتَ هَنّـا حَنّـتِ وَبَـدَا الّـذي كَانَـتْ نَـوارُ أَجَنَّـتِ

إذ ذهب ابن الخباز إلى أن (لات) مُعْمَلة في البيت، وأنها مضافة إلى جملة (حنت)، فردّه ابن هشام بأن اسم الإشارة لا يضاف[343]، فهو لا يجتمع والإضافة. فقد بنى ابنُ هشام ردَّه على دليل لفظي يتمثل في تنافي اسم الإشارة والإضافة، فهما لا يجتمعان.

(339) الجملة الوصفية في النحو العربي: 208.
(340) مغني اللبيب: 2/ 878.
(341) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 497.
(342) البيت لشبيب بن جعيل الثعلبي،أو حجل بن نضلة،في شرح شواهد المغني:2/ 920، وخزانة الأدب: 195/4.
(343) ينظر: تخليص الشواهد: 131. وقد نقل البغدادي كلام ابن هشام في: خزانة الأدب:197/4. وردّ عليه وعدّ اعتراضه غير متجه، ينظر-فيه أيضاً- : 4/ 198.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومنه ما ورد في توجيه قراءة ابن مسعود لقوله تعالى﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا ﴾ يوسف: ٣١ ، بـ(حاش اللهِ)، إذ نقل ابنُ عطية قول أبي علي الفارسي في أن (حاش) في قراءة أبيّ بن كعب وابن مسعود حرف استثناء[344]. وقد ردّ ابنُ هشام هذا التوجيه وذهب إلى أنه مثل: (معاذ الله)، وليس جاراً ومجروراً؛ لأنها إنما تجرّ في الاستثناء، ثم نظر إلى تنوينها في القراءة الثانية، والى دخولها على اللام في قراءة السبعة، واتخذ من قرينة التنافي دليلاً، قال: ((والجار لا يدخل على الجار))[345]، لينتهي، بعد ذلك، إلى أن (حاش) ليست حرف جرّ، بدليل دخولها على حرف الجر، ولو كانت جاراً لما دخلت عليه.

ومثله ما ورد في ردّه قول الجاحظ في بيت الأعشى[346]:

ولستَ بالأكثرِ منْهُمْ حَصَى وإنّما العِزّةُ للكاثر

إذ ذهب الجاحظ الى هذ البيت يُبْطِلُ قول النحويين بأنَّ (أل) لا تجتمع و(من) في اسم التفضيل)، وبذلك يكون الجاحظ قد((جعل كلاً من (أل) و(من) معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تقدر (أل) زائدة، أو معرِّفة و(من) متعلقة بـ(أكثر)، منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو بالمذكور، على أنها بمنزلتها في قولك: (أنت منهم الفارس البطل)، أي: أنت من بينهم))[347]. أي أنها جارّة لغير المفضول عليه، والممنوع هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول. فقد دفعه التنافي بين (أل) و(من) في اسم التفضيل إلى تخريجه على ما ذكر من وجْه.

(344) ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 240، والبحر المحيط: 5/ 396.
(345) مغني اللبيب:2/ 165.
(346) ديوانه: 93.
(347) مغني اللبيب: 2/ 744. وينظر: رأي الجاحظ والرد عليه في: الخصائص: 1/ 186-187، وشرح المفصل: 4/ 139. وقد سبق ذكر هذا النص ولكننا وظفناه لمطلب آخر هنا.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

خامساً : ضوابط تتعلق بطريقة تركيب الجملة

قرر النحويون أنَّ لكلّ باب نحوي ضوابط تركيبية غايتها سلامة الجملة من اللحن وبلوغ الفصاحة، وهي تشمل ضوابط الصياغة والتأليف، التي تهدي المُحلِّل إلى طريقة بناء الكلام، ومعرفة مدى التزام المتكلم بها، وقد سمّاها الدكتور إبراهيم عبادة بالضغوط الممارسة على ظهور الكلمات في الجملة العربية[348]، وإذا نظر المُعرِب إلى هذه الضوابط وَصَلَ إلى الوجه النحوي والإعرابي الصحيح. وهذه الضوابط كثيرة ومتعددة، وقد أفاد ابنُ هشام من كثير منها، لافتاً النظر إلى الأوهام التي وقع فيها المُعرِبون نتيجةَ عدم صدورهم عنها، أو غفْلتهم عنها. فمن ذلك ما نقله من أنَّ بعض المعربين توهَّم في إعراب قوله تعالى{ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً }[349]، فعلَّق شبه الجملة (عليكم) بمحذوف، تقديره: كائن عليكم، وقد رد ابن هشام هذا التوجيه، لأنَّه ممتنع عند الجمهور، ومن ثَمَّ ذهب إلى أنَّه متعلق بالمذكور وهو الفضل؛ منطلقا من أنَّ خبر المبتدأ بعد (لولا) واجب الحذف على أنَّه كَونٌ عام[350].

ووقف ابن هشام على قول المتنبي[351]:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت ... لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

فبيّن أنَّ ظاهر البيت يُوهِم بأنَّ الجار والمجرور (لها) فيه متعلقان بالفعل (وجدت)، ولكنَّ هذا التوجيه يؤدي إلى تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كما في قولك: (ضربه زيد)، وهذا ممتنع، ولذا ينبغي تقديره صفة في الأصل، أي انَّه صفة

(348) ينظر: الجملة العربية، (عبادة): 158.
(349) سورة النساء، الآية: 83.
(350) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 702، والكتاب: 2/ 129، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 70 – 76، مسألة (10).
(351) ديوان المتنبي: 16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لـ(سبلا)، فلمّا قدم عليه صار حالاً منه، كما أنَّ قوله (إلى أرواحنا) كذلك؛ على أنَّ المعنى هو: سبلا مسلوكة إلى أرواحنا[352]. فقد استند ابن هشام إلى ضوابط تركيبية لا تجيز للمتكلم القول: ضربه زيد أو ضرب نفسه زيد، وهو ظاهر استعمال المتنبي في البيت، لذلك اتجه إلى تقدير آخرَ؛ ليستقيم الكلام مع تلك الضوابط النحوية.

سادسًا: ضوابط تتعلق بالرتبة والموقع النحوي

تمتاز اللغة العربية بوجود ضوابط تركيبية تحدّد طريقة بناء الجملة في بعض المواطن، فقد رسم النحويون للمتكلم حدوداً معينة عليه الالتزام بها في نظم التراكيب وتأليفها، فذكروا المواضع التي لا يجوز أن يتقدّم فيها عنصرٌ من الجملة على عنصر تركيبي آخر؛ لأن طبيعة اللغة العربية تقتضي ذلك.

وقد سمّى الدكتور فاضل السامرائي هذه الضوابط بالموانع المَوقعيّة في تأليف الجملة العربية[353].

إن قواعد تأليف الجملة، هذه، عند النظر إليها من زاوية مختلفة، وهي زاوية نظر المُحلِّل إلى النصِّ الناجز، تُقدِّمُ مجموعةً من الضوابط التي يستطيع المحلل الاستعانة بها لتمحيص الأوجه النحويّة التي تَتبدَّى له في أثناء إجراء التحليل النحويّ.

وقد أفاد ابنُ هشام من هذه الموانع الموقعية وعلاقتها بالعامل النحوي، وأثر التقديم والتأخير في مدى بقاء عمل العامل، واستمرار تأثيره الإعرابيّ، وذلك في الجهة الثانية، من جهات الاعتراض على المُعرِب؛ وهي جهة الصناعة النحويّة، وقد ذكر مواطنَ عدّة، وَقَعَ فيها المُعرِبون في الوهم، ومن ذلك أنَّ بعضَ المعربين وهم في إعراب (ثمود) مفعولاً به مُقَدَّماً لـ(أبقى)، وذلك في قوله تعالى﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ

(352) ينظر: مغني اللبيب:1/ 294، وحاشية الدسوقي: 2 / 40.
(353) ينظر: الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 60-70.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

﴿٥٠﴾ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾ ﴾ النجم: ٥٠ - ٥١ ، قال ابنُ هشام: ((وهذا مُمتنع؛ لأنَّ لـ(ما) النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنَّما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير: وأهلك ثموداً))[354]. وعليه فإن العطف من عطف المفردات[355]. ونريد الإشارة، هنا، إلى أنَّ ابن هشام وهو يلفت أنظارنا إلى هذا الضابط التركيبي، إنما يستند إلى معرفة عميقة بالتراث الإعرابي السابق، إذ سبق أن أشار بعضهم إلى هذا الوهم وأسبابه، فجاء ابن هشام ليستخلص منه هذا الضابط نظريا [356].

ومن أهم مظاهر الضوابط الموقعية ما يسمى عند النحويين بـ(الرتبة)؛ فالرتبة دليل مهم في التحليل النحوي، وهي تأخذ صورتين: محفوظة، وغير محفوظة (حرة)؛ أمّا المحفوظة فهي ما تلازم الكلمةُ فيه التنسيقَ الثابتَ في التركيب، فتبقى مع صويحباتها في مواقعَ معينة لا تخرج عليها، وأشهر ما يُذكر هنا الأدوات؛ لأنها تقوم بوظائف ومعان نحويّة متعددة، وليس لها صيغ قياسية محددة، ولا تحتمل ظهور علامات إعرابية فيها، وقد تظهر تلك العلامات فيما بعدها أحياناً[357]. وقد أشار ابن هشام إلى هذا الدليل الصناعي، وأهميته في تمييز الأبواب النحوية والإعراب عامة؛ إذ ذكره في النوع الثاني عشر من الجهة السّادسة الخاصّة بشرائط الأبواب، مبيناً أنّ النحويين قد أوجبوا لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم على العامل، ولبعضها الآخر أن يتأخر عليه. وقد قدَّم بعض التراكيب اللغوية التي تصور ذلك. فمن أمثله ما أوجبوا فيه أن يتقدم معمولاته: الاستفهام والشرط وكم الخبرية، كما في قوله تعالى﴿

(354) مغني اللبيب: 2/ 698. وأضاف الدسوقي سبباً صناعياً آخر، هو وجود الفاء العاطفة التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 201.

(355) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 201.

(356)ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5 / 63،وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 278، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 697.

(357) ينظر: التحليل النحوي، أصوله وأدلته: 179.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ غافر: ٨١)، وقوله تعالى﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾ ﴾ الشعراء: ٢٢٧ ، وقوله: {أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ}[358]. وقد بيّن الدسوقي علة ذلك قال: ((إنما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام: التصدير؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعد من كلام فيشوش لذلك ذهنه، وكم الخبرية متضمنة لإنشاء التكثير فأجريت مجرى الاستفهام في التقدم على عامله))[359]. وبسبب الرتبة وأثرها في الكلام وتوجيهه نحوياً، التجأ النحويون إلى تقدير ضمير شأن في قول الشاعر[360]:

إنَّ مَـــن يَـــدخل الكَنيسَـــةَ يَومـــا يَلـــقَ فِيهَـــا جَـــآذراً وَظبـــاءً

ذلك لأنَّ (من) اسم شرط جازم له الصدر في الكلام ((فلا يصح أن يكون اسم (إن) لئلا يخرج عمّا له من الصدارة، فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشأن، وقوله (من) مبتدأ و(يدخل) فعل الشرط و(يلق) جوابه، والجملة خبر (ان) والملتفت له في خبرية (ان) الجملة))[361].

وقد عرض ابن هشام بعضاً من أوهام النحويين في هذا الباب، مثل اعراب (كم) فاعلا لـ(يهد) في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ السجدة: ٢٦ عند بعض النحاة[362]، قال ابن هشام: ((فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الأخفش،

(358) سورة القصص، من الآية: 28.
(359) حاشية الدسوقي: 3/ 313.
(360) ينسب البيت للأخطل،وليس في ديوانه، ينظر: شرح شواهد المغني: 2/ 918، وخزانة الأدب: 1/ 457.
(361) حاشية الدسوقي: 3/ 313 .
(362) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 333.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي: أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج))[363]. وقد نسب ابن هشام هذا التوجيه إلى ابن عصفور، هو –في الحقيقة– رأي الفراء. ولم يجزه الزجاج[364].

وقد أوجبوا في بعض المعمولات أن يتأخر عن عامله، إما لذاته كالفاعل ونائبه، أو ما أشبه الفاعل، مثل اسم كان الناقصة وأخواتها، أو ما كان ناتجاً من ضعف الفعل كمفعول التعجّب، نحو: (ما أحْسَنَ زيداً)، فهو لضعفه من حيث عدم إتيان المصدر واسمي الفاعل والمفعول منه، يشبه الأسماء[365]. وقد يكون الضعف ناتجاً من عارض معنوي أو لفظي، كما في المفعول به في نحو: (ضرب موسى عيسى)، فإنّ تقديم المفعول به (عيسى) على عامله (ضرب) يُوهم أنه مبتدأ وأن الفعلَ مسندٌ إلى ضميره، فالمانع من التقديم، هنا، معنوي؛ لأنّه لو قدم (عيسى) لانعكس المعنى، لأنه يفيد أن موسى هو المضروب، في حين أنه الضارب[366].

وقد عرض ابن هشام أمثلة للوهم في بعض ما أوجبوا تأخيره، من ذلك قول بعض النحويين[367] في قوله تعالى﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ الإسراء: ٣٦ إن شبه الجملة (عنه) مرفوع المحل بـ(مسؤولا)، وقد رَدَّ ابن هشام هذا التوجيه، والصواب عنده ((أن اسم (كان) ضمير المكلف وإنْ

(363) مغني اللبيب: 2/ 768.
(364) معاني القرآن وإعرابه: 4/ 160 – 161. وينظر توجيهات النحاة في: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 616، و التبيان في إعراب القرآن: 1/ 138، 2/ 196، و البحر المحيط: 6/ 356.
(365) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 767، وحاشية الدسوقي: 3/ 313.
(366) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 313.
(367) نسبه ابن هشام إلى بعض النحويين وهو للزمخشري في: الكشاف: 2/ 641.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بـ(مسؤولاً) مستتر فيه راجع إليه أيضاً، وأن (عنه) في موضع نصب))[368]، على أنه مفعول ثانٍ لـ(مسؤول)؛ لأنه يتعدى لمفعولين ثانيهما بـ(عن). وذكر الدماميني أن القائل بهذا التوجيه أراد أن (عنه) مرفوع بـ(مسؤولاً) محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وبذلك لا يستقيم ردّ ابن هشام عليه[369]، ولكن الشمني ضعّف اعتراض الدماميني، قال: ((ولا يخفى بُعده، وقلة مثله، إنْ وجد له مثل))[370]. وقد سبق العكبريُّ[371] وأبو حيّان[372] ابنَ هشام إلى ردّ هذا التوجيه.

وقد كان لابن هشام وقفات تحليلية مهمة كشف فيها عن أثر الموقع في الاستدلال على التحليل الإعرابي، ومن ذلك ما جاء في كلامه على قوله تعالى ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ يوسف: ٢٠ فقد بيّن أنَّ المعنى يُوهِم أنَّ الجارَّ والمجرور:(فيه) متعلقان بـ(الزاهدين)، ثمّ يوضّح أنَّ الصناعة النحوية تأبَى، ذلك لأننا إذا قدَّرنا أنَّ (ال) موصولة وهو الظاهر فيها فلا يمكن أن نعلّق بها الجار والمجرور، وذلك ((لأنَّ معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلقها بـ(أعني) محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلّق به من الزاهدين، وإمّا إن قدرت أل للتعريف فواضح))[373].

(368) مغني اللبيب: 2/ 769.
(369) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن: المنصف للشمني: 2/ 238.
(370) المنصف: 2/ 238. وحاشية الدسوقي: 3/ 317.
(371) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 128.
(372) البحر المحيط: 6/ 46.
(373) مغني اللبيب: 2/ 703. وينظر الوجهين المذكورين في: الأصول في النحو : 2 / 223-224، ومعاني القرآن وإعرابه: 3 / 78، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 131، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 417، وحاشية الدسوقي: 3 / 208، والجملة العربية، د. فاضل السامرائي: 62.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومما ذكره ابن هشام في هذا المجال أن ابن عطية وقع في الوهم، عندما ذهب إلى أنَّ (أنّى) في قوله تعالى:﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾ المنافقون: ٤ ظرف لـ(قاتلهم الله)[374]. وهذا يستلزم كون (يؤفكون) لا موقع لها حينئذٍ، وقد بيّن ابن هشام أن الصواب أنه متعلق بما بعده[375]. فهذه القواعد التركيبية التي تقضي بأنَّ للاستفهام الصدارة في الكلام، تعني، من جهة أخرى، أنّها لا يؤثر فيها عامل سابق؛ لأنَّ ذلك يعني فقدانها هذه خصيصة (الصدارة)، ولذلك على المعرب أن يلتفت إلى تلك السمة التركيبية والتحليلية في الوقت نفسه، ومن ثم إدراك أثرها وحدودها، وإلا فإنَّه سيقع في الوهم، كما وقع ابن عطية. ويضاف إلى ذلك أنّ في تعليق (أنى) بما قبله ما يفسد المعنى؛ لأنّ ((المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم في أي حال، لا في حالة إفكهم وصرفهم عن الحق بعد ما تبيّن لهم وجهه فقط ...))[376].

ولأدوات الشرط صدارة الكلام أيضاً[377]. وقد غفل بعضهم عن هذا الضابط الصّناعي فوقع في الوهم والسهو، قال ابن هشام ((قول المفسرين في﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾ الروم: ٢٥ ، ان المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية))[378]، فلا يستقيم تعليق شبه الجملة (من الأرض) الواقع قبل (إذا) بالفعل الذي بعدها، وهو

(374) جاء في: المحرر الوجيز: 5/ 312-313: ((قوله تعالى: (أنى يؤفكون) معناه: كيف يصرفون، ويحتمل أن يكون (أنى) استفهاماً، كأنّه قال كيف يصرفون أو لأي سبب لا يرون أنفسهم، ويحتمل أن يكون (أنى) ظرفاً لـ(قاتلهم)، كأنه قال: (قاتلهم الله)، كيف انصرفوا أو صرفوا، فلا يكون في القول استفهام على هذا)).

(375) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 702، وابن هشام هنا يتبع أبا حيان، ينظر: البحر المحيط: 8/ 380.

(376) حاشية الدسوقي: 3 / 207.

(377) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 234-236، وشرح المفصّل: 5/ 117-118، وشرح الرضي على الكافية: 224/6.

(378) مغني اللبيب: 2/ 703. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 581-582.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(تخرجون)، لأنَّ ((إذا الفجائية لها الصدارة وإعمال ما بعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك))[379].

سابعاً: ضوابط الإضمار والإظهار

تكلّم ابن هشام على هذه الضوابط في الجهة السادسة التي وصّى فيها المعرب أن يراعيَ الشروط المختلفة المميِّزة للأبواب النحويّة. وذلك في النوع الخامس من هذه الشروط؛ إذ إنّ على المعرب أن يتوخّى ((اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعض))[380]. وقد ذكر أمثلةً لكل منها، ويمكن عرض ما ناقشه على النحو الآتي:

أ. ما اشترط في معموله الإضمار: وعالج فيها بعض الأبواب التي يأتي معمولها مضمراً، وهي:

1. مجرور الأداة (لولا): فمعمولها لا بدّ أن يأتيَ ضميراً[381]، وقد نبّه ابن هشام على أنّ قول بعض النحويين في نحو (لولاي وموسى): إنّ (موسى) يحتمل الجرَّ، عطفاً على الياء المجرورة محلاً بـ(لولا) = من الوهم. قال: ((وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ولأن (لولا)، لا تجرّ الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف ولم تُعَدْ؟ هذه مسألة يُحَاجَى بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور أعَدّت الجارّ أم لم تُعِدْه، وقولي (مجرور)؛ لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعا، لأن: لولا، محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجّرداً من العوامل اللفظية))[382]، أي إنَّه يُعرَب: مبتدأ.

(379) حاشية الدسوقي: 3 / 307.
(380) مغني اللبيب: 2/ 752.
(381) ينظر: الكتاب: 2/ 373، ومغني اللبيب: 1/ 361، وحاشية الدسوقي: 3 / 289.
(382) مغني اللبيب: 2/ 753 - 754.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2. مجرور لفظ (وحد): وهو لا يختص بنوع معين من الضمائر، فيقال: (وحدِي، ووحْدَك، ووحْدَه).

3. مجرور الألفاظ (لبّي، وسعدي، وحناني، ودوالي): ويشترط لهن ضمير الخطاب، أي: (لبيك، وسعديك ، وحنانيك، ودواليك)، ولذلك عدّ ما جاء بخلاف ذلك شاذا لايقاس عليه[383].

4. مرفوع خبر (كاد) وأخواتها: فمرفوع خبر (كاد) أو أخواتها، عدا (عسى)، لا يكون إلا ضميراً عائداً على اسمها، أمّا (عسى) فإن مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسماً ظاهراً، ولكنه لا بد أن يكون سبباً، أي مضافاً، فيكون اسمها وليس أجنبياً[384]. لذلك يقال (كاد زيد يموت)، ولا يقال (كاد زيد يموت أبوه)، في حين يجوز في عسى أن نقول: (عسى زيد أن يقوم)، أو (عسى زيد أن يقوم أبوه) فيرفع السببي، ولا يجوز: (عسى زيد أن يقوم عمرو عنده).

وقد طبق ابن هشام هذا الضابط على قول هُدْبَة بن الخشرم[385]:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكـــون وراءه فـــرج قريـــب

فوجد أنَّ بعض المعربين ذهب إلى أنّ (فرجاً) اسم (كان). وهو ما عده ابنُ هشام وهْمًا، وبيّن أنّ الصواب أن (فرجا) مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير يعود على الكرب. وذلك من أجل اطّراد الضوابط، ذلك أن التوجيه الأول يلزم عليه أن يكون مرفوع خبر (عسى) اسمًا ظاهرًا سببيًا، وهذا لا يجوز، وهو موطن الوهم في التوجيه النحوي المذكور[386].

(383) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 753، وحاشية الدسوقي: 3 / 289.
(384) مغني اللبيب: 2/ 753، وحاشية الدسوقي: 3/ 290- 291.
(385) ديوانه: 54.
(386) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 203، 2/ 754، وحاشية الدسوقي: 3/ 291.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

5. مرفوع اسم التفضيل: ذكر ابن هشام أنَّ مرفوع أفعل التفضيل لا يكون إلاّ عائداً على الموصوف به، ما عدا أفعل التفضيل في مسألة الكحل. ويشترط فيه، إضافةً لذلك، أن يكون ضميراً مستتراً لا ظاهراً. وقد وضّح ذلك في قوله عن اسم التفضيل: ((لا يعمل في مصدر، لا تقول: زيد أحسن الناس حسناً، ولا في المفعول به، لا تقول: زيد أشرب الناس عسلاً، وإنما تعدِّيه باللام؛ فتقول: زيداً أشرب الناس للعسل، ولا في فاعل ملفوظ به؛ لا تقول: مررت برجل أحسن منه أبوه، إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه، واتفقت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل، وضابطها: أن يكون أفعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي، والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كالحديث الشريف: (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عَشْرِ ذي الحِجّة)[387]. وقول العرب: (ما رأيت رجلاً أحسَنَ في عينه الكحل منه في عين زيد). وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل... ولم يقع هذا التركيب في التنزيل. وأعلم أن مرفوع (أحبَّ) في الحديث.... نائب الفاعل؛ لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوع (أحسن) في المثال بالعكس؛ لأنَّ بناءه على العكس))[388]، أي من فعل الفاعل، لا المفعول.

6. مرفوع نحو : (قم، وأقوم، ونقوم، وتقوم) : ويعني بها مواضع الضمير المستتر وجوباً مع فعل الأمر المسند إلى المخاطب المفرد المذكر، والذي يقدر الضمير فيه بـ(أنت)، والفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة، ويقدر الفاعل فيه بـ(أنا)، والمضارع المبدوء بنون المضارعة، على تقدير (نحن)، والمضارع المبدوء بتاء المضارعة، على تقدير (أنت)، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله[389]:

(387) ينظر: سنن ابن ماجة:550/1، رقم الحديث (1727)،وسنن الترمذي: 1/ 537 في كتاب الصيام برفع(أحب).

(388) شرح شذور الذهب: 425، وتنظر مسألة الكحل في: الكتاب : 2/ 31-32، وشرح التصريح: 2 / 103.

(389) شرح ابن عقيل: 1/ 95.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومـن ضـمير الرفـع مـا يَسْـتَتِرُ كافْعَـلْ أوافِـقْ نَغْتَـبطْ إذ تَشْـكُرُ

وقد زاد مواضعَ أُخَر يجب فيها استتار ضمير الرفع، عمّا ذكره في المغني، إذ يقول عن الضمير المستتر وجوباً: ((هو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد لـ(قم)، أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كـ(تقوم)، أو بمضارع مبدوء بالهمزة كـ(أقوم) أو بالنون كـ(نقوم) أو بفعل استثناء كـ(خلا وعدا، ولا يكون) في نحو قولك: (قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، ولا يكون زيداً)، أو بأفعل في التعجب، أو بأفعل التفضيل كـ(ما أحسن الزيدين) و{هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً}[390]، أو باسم فعل غير ماض كـ(أوّه، ونزال))[391].

ب. ما اشترط في معمولاته الإظهار: وقد توقف فيه على المواطن الآتية :

1. تأكيد الاسم المظهر : فالاسم الظاهر لا يؤكد إلاّ بمظهر، ولا يؤكّد بمضمر، قال: ((ولا يؤكد الظاهر بالمضمر؛ لأنه ضعيف والظاهر قوي))[392]، ولذلك عُدّ ما ذهب اليه أبو البقاء العكبري في قوله تعالى:{إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}[393]، من أنَّ ((هو مبتدأ، أو توكيد، أو فصل))[394]، وهْماً، لأنَّه أجاز فيه أن يكون توكيداً، وقد اعتذر عنه ابن هشام بأنَّه ربما ((يريد أنه توكيد لضمير مستتر في (شانئك)، لا لنفس (شانئك)))[395]. وقد أكّد النحويون المتأخرون قول ابن هشام، وعلل الأزهري ذلك بأنَّ ((الضمير لا يؤكِّد الظاهر، لأنَّ الظاهر أقوى منه))[396].

(390) سورة مريم، من الآية : 74.
(391) أوضح المسالك: 1/ 63- 64، وينظر شرح التصريح: 1/ 101 – 102.
(392) مغني اللبيب:2/ 646.
(393) سورة الكوثر، الآية: 3.
(394) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 514.
(395) مغني اللبيب: 2/ 646 .
(396) شرح التصريح: 2 / 144.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولذلك قال أبو حيان في إعراب الآية المذكورة: ((هو: مبتدأ، والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به))[397]. ولم يذكر وجه التوكيد فيه.

2. النعت والمنعوت: فهما لا يقعان إلاّ ظاهرين، ولا يجوز أن يقعا مضمرين؛ لأنّ الضمير لا يُنعت ولا يُنعت به. قال ابن عصفور (ت 669 هـ): ((الذي لا ينعت ولا ينعت به خمسة: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وكل اسم متوغل في البناء، نحو: الآن، وأين ومن))[398].

3. عطف البيان والمبين: وهاتان الوظيفتان لا تكونان إلاّ اسمين ظاهرين، ولا تكونان مضمرين، لأن الضمير لا يبيّن ولا يبيّن به[399]. وقد أجاز الزمخشري في قوله تعالى: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ}[400] ،أن تكون (أن وصلتها) عطف بيان على الهاء[401]. وهو ما عدَّه ابن هشام وهما، ووجْه الوهم يكمن في إجازته كون {أَنِ اعْبُدُواْ} عطف بيان من الضمير، وهذا غير جائز؛ لأنَّ المبين لابدَّ أن يكون ظاهراً، فالضمير في (به)، لا يُبيَّن، كما أن الضمير لا يُنعت[402].

ثامناً : ضوابط مواضع المفرد والجملة

بَيّن ابن هشام في الجهة السادسة، من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، الخاصة بشروط الأبواب، ما اشترطه النحويون من استعمال

(397) البحر المحيط: 8/ 742.
(398) شرح الجمل لابن عصفور: 1 / 206، و1/ 216. وينظر: تسهيل الفوائد: 170، وشرح التسهيل: 3/ 181-182.
(399) ينظر: شرح التسهيل: 3 / 186.
(400) سورة المائدة، من الآية: 117.
(401) الكشاف: 2/ 680 – 681.
(402) ينظر: مغني اللبيب:2/ 593، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 532، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 355، والبحر المحيط: 4/ 82. وينظر تخريج الدسوقي الاصطلاحي لهذا الوهم في: حاشيته: 3/ 292.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

((المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعض))[403] المعمولات الأخرى. وقد عَرَض لأهم التراكيب في الحالين، ويمكننا تقسيم ذلك على النحو الآتي:

أ. ما اشتُرط المفرد في بعض معمولاته: وعالج فيه الأبواب والموضوعات النحوية الآتية:

1. الفاعل: فهو مما اشترط فيه جمهور النحويين أن يكون مفرداً، فالمشهور منْع كون الفاعل جملة مطلقاً، في حين أجاز ذلك الفراء، إذا كان الفعل قلبياً ووجد معلّق عن العمل، نحو: (ظهر لي أقام زيد) صح وقوعه جملة، وإلاّ فلا. وقد حملوا على ذلك قوله تعالى {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ}[404]. وأمّا من منع فيؤول ذلك على تقدير ضمير البداء، وواضح أنَّ ابنَ هشام اختار رأي جمهور النحويين في المنْع مطلقاً[405].

2. نائب الفاعل : اختلف فيه النحويون، شأنه شأن الفاعل، فمنعه جمهورهم، واختار ابن هشام رأي الجمهور في منعه مطلقاً، لذلك يؤول ما عدّه النحويون منه، أو ما يوهم أنه منه، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ البقرة: ١١: يقدرون قولاً مضمراً[406].

3. عطف البيان: قال ابن هشام، في أثناء سعيه، لتمييز عطف البيان عن البدل، إن البيان ((لا يكون جملة؛ بخلاف البدل، نحو:﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فصلت: ٤٣ ونحو: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى

(403) مغني اللبيب: 2/ 755.
(404) سورة يوسف، من الآية: 35.
(405) ينظر: في هذه المسألة: شرح الرضي على الكافية: 1/ 211-212. ومغني اللبيب : 2/ 559، 755. وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 151-152.
(406) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 30.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ الأنبياء: ٣ وهو أصح الأقوال في (عرفت زيداً أبوه من هو)))[407]. فتكون الجملة في (إن ربك لذو مغفرة) و(هل هذا...) و (أبو مَن هو) بدلاً من (ما قد قيل) و(النجوى) و(زيدا)، على التوالي، ولا يجوز أن تكون عطف بيان. قال ابن هشام: ((إنّ وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها، على تقدير: ما يقال لك إلاّ إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم... ومن إبْدال الجملة من المفرد: { هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ}[408]، قال الزمخشري: وهذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى))[409].

4. التمييز : جعل ابن هشام من أوجه الفرق بين الحال والتمييز: ((أن الحال يكون جملة كـ(جاء زيد يضحك) وظرفاً نحو (رأيت الهلال بين السحاب)، وجارّاً ومجروراً نحو: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ }[410]، والتمييز لا يكون إلاّ اسماً))[411]. فلا يكون جملة ولا ظرفاً ولا جارّا ومجروراً. لذلك فهم يعرفون التمييز: ((كل اسم نكرة منصوب مفسّر لما انبهم من الذوات))[412].

ب. ما اشترط فيه أن يكون جملة : وقد ذكر ابن هشام تحت هذا القسم الوظائف النحوية والمعمولات الآتية:

(407) مغني اللبيب: 2/ 594 – 595، وحاشية الدسوقي: 3 / 17.
(408) سورة الأنبياء، من الآية: 3.
(409) مغني اللبيب: 2/ 594 – 595، وحاشية الدسوقي: 3 / 17. وينظر قول الزمخشري في: الكشاف: 3/ 99-100.
(410) سورة القصص، من الآية: 79.
(411) مغني اللبيب: 2/ 600–601، وحاشية الدسوقي: 3/ 29.
(412) شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 281، وينظر: شرح شذور الذهب: 278.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

1. خبر (أنّ) المفتوحة: يشترط في خبر (أنّ) المفتوحة، إذا خُفّفت، أن يكون جملة. قال ((شرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً... وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله[413] :

بأنــك ربيــع وغيــث مريــع وأنــك هنــاك تكــون الثَّمــالا))[414]

2. خبر القول المحكي: ذلك أنّ القول إذا وقع، فإما أن تقصد حكايته، نحو: (قولي لا إله إلاّ الله)، أو الإخبار عنه بأمر، نحو: (قولي حق)، والأول هو القول المحكي الذي يجب الإخبار عنه بجملة مراد لفظها، وأمّا الثاني فإنه يخبر عنه بمفرد، كما في المثال[415].

3. خبر ضمير الشأن: إنّ من أوجه مخالفة هذا الضمير للقياس ((أنّ مفسره لا يكون إلاّ جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع، نحو: (كان قائماً زيداً، وظننته قائماً عمرو)، وهذا إن سُمِعَ خُرِّج على أنّ المرفوع مبتدأ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه، لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسماً لها، وأجاز الكوفيون (إنه قام، وإنه ضُرِبَ) على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل))[416]، ولذلك يذكر ابن هشام أن نحو قوله تعالى﴿ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ ﴾ البقرة: ٢٨٣ ، يحتمل وجهين، فإذا ((قدر ضمير إنّه للشأن لزم كون (آثم) خبراً مقدماً و(قلبه) مبتدأ مؤخر، وإذا قدر راجعاً إلى اسم

(413) ينسب لكعب بن زهير، في: تخليص الشواهد: 380، وليس في ديوانه ولجنوب أخت عمرو ذي الكلب في: ديوان الهذليين : 3/ 23، والرواية فيه بتشديد (إنّ)، وفي شرح التصريح: 1/ 330، وخزانة الأدب: 10- 384، ولجنوب أو لعمرة بنت عجلان في: شرح شواهد المغني: 1/ 106.

(414) مغني اللبيب: 1/ 47، وينظر-فيه-: 2/ 755، وشرح التسهيل: 1 / 421، وشرح ابن عقيل: 2/ 883.

(415) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 755، وحاشية الدسوقي: 3/ 294.

(416) مغني اللبيب: 2/ 637.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الشرط جاز ذلك، وأن يكون (آثم) الخبر و(قلبه) فاعل بـه))[417]. فالوجـه الأول ينبني على أنّ خبر ضمير الشأن جملة، والثاني علـى أنّـه ضـمير عائـد علـى اسـم سابق،وليس ضمير شأن. وهو يهدف بكلامـه هـذا إلى التـدريب والتمـرين علـى الإعراب؛ قال الدسوقي: ((هذا يفيد جواز التقـديرين، وهـو مخـالف لمـا سـبق في مبحث ضمير الشأن، من أنه إذا احتمل كونه غير ضـمير شـأن تعـيّن، ولا يعـدل لغيره، والجـواب: أن المـراد هنـاك لا يعـدل لغـيره، أي لرجاحيتـه، وهنـا قصـده التـدريب في الإعـراب، مـع إرخـاء العنـان وقطـع النظـر عـن الأرجحيّـة وعدمها))[418].

4. خبر أفعال المقاربة: فأفعال المقاربة، نحو: (طفق، وعلق، وأخذ) لا يكون خبرها إلا فعلا مضارعاً[419]. وأغلب الظن أنه يعني بها: أفعال الشروع خاصة، لأن خبر بعض أفعال المقاربة والرجاء يقترن بأن، و(أن والفعل) تؤول بمفرد عند النحويين ، ولعل ذلك دفع بالدسوقي للتمثيل بـ(طفق، وأخذ)، وهما من أفعال الشروع فقط.

لذلك عُدّ قول بعضهم في قوله تعالى:{رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ }[420]: إن (مسحاً) خبر (طفق)، وهماً، لأن (طفق)، من أفعال الشروع، وخبرها لا يكون إلاّ جملة، فالصواب أنّ (مسحاً) مصدر لخبر محذوف، على تقدير: يمسح مسحاً[421]. قال الأزهري: ((وأمّا {فَطَفِقَ مَسْحاً}، فالخبر فعل محذوف لدلالة مصدره عليه، و(مسحاً) مفعول مطلق، لا خبر، أي: فطفق يمسح مسحاً))[422].

(417) مغني اللبيب: 2/ 756.
(418) حاشية الدسوقي: 3/ 294، وينظر : إعراب القرآن للنحاس: 1 / 303، والكشاف: 1/ 324-325، التبيان في إعراب القرآن: 1 /189، والمحرر الوجيز: 1 / 388، والبحر المحيط: 2/ 575.
(419) ينظر: شرح شذور الذهب: 218.
(420) سورة ص، من الآية: 33.
(421) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 756، وحاشية الدسوقي: 3/ 295.
(422) شرح التصريح: 1 / 279، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 274، والكشاف: 4 / 88، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 306، والبحر المحيط: 7 / 527.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

5. جواب الشرط: فلا بد في جواب الشرط أن يكون جملة لا مفرداً، فأدوات الجزاء ((لابدّ أن تدخل على جملتين فعليتين))[423]، فهي ((كلمات وضعت لتدلّ على التعليق بين جملتين، والحكم بسببّية أولاهما ومسببّية الثانية))[424]. وبناءً على ذلك نُسب قول بدر الدين ابن مالك -في قوله تعالى: {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً}[425]: إن جواب الشرط محذوف، وتقديره: ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ فاطر: ٨ أو: كمن هداه الله، بدليل قوله﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ فاطر: ٨ - إلى الوهم فالتقدير الثاني باطل؛ لأن الجار والمجرور لا يكون جواباً للشرط، فيجب عليه أن تكون (من) اسماً موصولاً، لا شرطية، ليكون هذا المقدَّر خبر المبتدأ، وهو (مَن) الموصولة[426]. وقد اعتذر الدسوقي عن ابن مالك، بأن ((مراده أنها موصولة، وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزاً من حيث كونه شبيهاً في المعنى، فلا بطلان. ووجه المشابهة أن المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلية مشابه لاسم الشرط، فصلته كجملة الشرط، وخبره كجملة الجزاء في المعنى، إذ قولك: الذي يأتيني أكرمه في معنى: من يأتيني أكرمه، فإن قلت هذا الإطلاق مجازي، لكن لا قرينة على تجوّز، قلت: القرينة قائمة، وهي عدم صلاحية المقدّر لأن يكون جواب الشرط، فتعذرت الحقيقة، فحمل على المجاز، والعلاقة المشابهة))[427]. ويؤيد ذلك انّ النحاس وأبا حيان قد أعرباها على الموصولية[428]، ولم يذكرا أنها اسم شرط.

(423) شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 197.
(424) شرح التسهيل: 3/ 386. وينظر: شرح التصريح: 2/ 404.
(425) سورة فاطر، من الآية: 8.
(426) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 757.
(427) حاشية الدسوقي: 3/ 295.
(428) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 686. و البحر المحيط: 7 / 397.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

6. جواب الشرط: وهو موضع يقتضي الجملة أيضاً، لأنّ ((القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية، فقولنا: القسم جملة، يعني في اللفظ أو في التقدير، فأما في اللفظ، فقولهم: (أقسم بالله) وأمّا في التقدير فقولك: (بالله، والله)؛ لأنّ هذا المجرور متعلّق بفعل مضمر للدلالة عليه، كأنه قال: أقسم بالله. وقولنا: يؤكد بها جملة أخرى؛ لأن المقسم عليه يكون جملة أبداً، نحو: بالله لأفعلن، وبالله لزيد فاعل))[429] . واستناداً إلى هذه القاعدة التركيبية يصف ابن هشام ما ذهب اليه الكسائي وأبو حاتم في نحو قوله تعالى﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾التوبة: ٦٢ من أن اللام وما بعدها جواب القسم، بأنه وهم؛ لأن (أن) المضمرة بعد لام (كي) والفعل بعدها في تأويل مفرد، والمفرد لا يجاب به القسم[430].

تاسعاً : ضوابط مواطن الجملة الفعلية والجملة الاسمية

ذكر ابن هشام في النوع السابع من شروط الأبواب النحوية، في الجهة السادسة، أن النحويين اشترطوا ((الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض))[431]، وعلى المعرب إحضار مواضع كل نوع في ذهنه عند الإعراب توخياً للدقة، وابتعاداً عن الخطأ والزلل، ويمكن توضيح ما عالجه ابن هشام هنا، على النحو الآتي:

أ. المواضع التي اشترط فيها الجملة الفعلية: ذكر ابن هشام المواضع الآتية:

1. جملة الشرط: إذ إن كل جملة شرط تكون فعلية، ما عدا جملة الشرط بـ(لولا، ولوما)، فإن شرطهما جملة اسمية، ذلك أن (لولا) الشرطية ((تدخل على جملتين: اسمية ففعليّة لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، أي:

(429) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 520، وينظر: شرح التسهيل: 3/ 71.
(430) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1 / 520، ومغني اللبيب: 2/ 756، وحاشية الدسوقي: 3 / 295.
(431) مغني اللبيب: 2/ 761.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لـولا زيـد موجـود))[432]. ولومـا ((بمنزلـة (لـولا)، تقـول: لومـا زيـد لأكرمتك))[433].لذلك يعرب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، عند جمهور النحويين عدا الأخفش والكوفيين، في غير الشرط بـ(لولا، ولوما) كما أوضحنا. وهذا يعني أنّ قول من يتابع المذهب البصري في نحو قوله تعالى:{وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ}[434]، وقوله تعالى:{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}[435]: إن الاسم المرفوع مبتدأ، خطأ، لأن المرفوع في جملة الشرط هنا –عند البصريين– فاعل لفعل محذوف، تقديره: (خافت، واستجار)، بسبب لزوم أدوات الشرط الدخول على الجملة الفعلية[436].

2. جواب الشرط بـ(لو ، ولولا، ولوما): ذلك أن جواب شرط هذه الأدوات لا بد أن يكون جملة فعلية؛ فـ(لو) تختص بالدخول على جملتين فعليتين في الشرط والجواب، وجوابها إمّا مضارع منفي بلم، أو ماضٍ مثبت أو منفي بما[437]. أما (لولا ولوما) فإن شرطهما جملة اسمية وجوابهما جملة فعلية، فجواب (لولا) ماض مثبت، مقرون باللام، أو منفي بـ(ما) وكذلك مع (لوما)[438]. فهما تختصان بالأسماء في الشرط، ((ويقتضيان جواباً كجواب (لو) فيكون فعلاً مجزوماً بـ(لم)، أو ماضياً، أو مثبتاً مقروناً في الغالب بلام مفتوحة))[439]. واستناداً إلى هذا الضابط التركيبي يرى ابن هشام أن قول بعض النحويين في قوله تعالى:{وَلَوْ أَنَّهُمْ

(432) المصدر نفسه: 1/ 359، وينظر: الجنى الداني: 599.
(433) مغني اللبيب: 1/ 364، وينظر: الجنى الداني: 609.
(434) سورة النساء، من الآية: 128.
(435) سورة التوبة، من الآية: 6.
(436) ينظر: شرح المفصل: 5/ 120-121. وينظر أيضاً البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 375، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 471.
(437) ينظر: شرح المفصل: 5/ 142-143، والجنى الداني 283، ومغني اللبيب: 1/ 358.
(438) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 429، والجنى الداني: 598، 609.
(439) شرح التسهيل: 3/ 429.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ}[440]:إن الجملة الاسمية (لمثوبة من عند الله خير) جواب (لو)[441]، لا يطابق هذه القواعد، والأولى –عنده– أن يقدّر الجواب محذوفاً، تقديره: لكان خيراً لهم، أو أن تقدّر (لو) بمنزلة ليت في إفادة التمني، فلا تحتاج عندئذ إلى جواب[442].

3.الجملتان بعد الأداة (لّما): فهي تختصّ بالدخول على جملتين فعليتين، ذلك أن ((من أوجه (لما) أنْ تختصّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: (لما جاءني أكرمه)))[443]. غير أن ابن مالك أجاز في جوابه أن يكون جملة اسمية، قال: ((وجواب لّما فعل ماض لفظاً ومعنى... أو جملة اسميّة مع إذا المفاجأة، كقوله تعالى﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ الأنبياء: ١٢ أو مع الفاء كقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ لقمان: ٣٢ [444]، وتابعه في ذلك المرادي[445]. قال ابن هشام: ((ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليل الأول {فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ}[446]، والثاني ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ العنكبوت: ٦٥ والثالث {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ}[447]، والرابع ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ

(440) سورة البقرة، من الآية: 103.
(441) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 166، والكشاف: 1/ 174.
(442) ينظر: مغني اللبيب:2/ 760، والجنى الداني: 284. وينظر اراء النحاة في: معاني القرآن للأخفش: 108، معاني القرآني وإعرابه: 1 / 166، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 205، والكشاف: 1 / 174، والبحر المحيط : 1/ 483.
(443) مغني اللبيب: 1/ 369.
(444) شرح التسهيل: 3 / 418.
(445) ينظر: الجنى الداني: 596.
(446) سورة الإسراء، من الآية: 67.
(447) سورة لقمان، من الآية: 32.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

﴿ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ ﴾ هود: ٧٤ وهو مؤول بجادلنا، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين : فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب (جَاءتْهُ الْبُشْرَى) على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل بجدالنا))[448]. لذلك يعد قولُ ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ ﴾ لقمان: ٣٢: إن الجملة جواب لّما، وهمّا، ويقدّر جملة فعلية محذوفة، كما أسلفنا، ويؤيد هذا -عنده- أن جواب لّما لا يقترن بالفاء[449]، وهو ما ذهب إليه أبو حيان إذ يرى أن ما ذكره ابن مالك من مجيء جوابها جملة اسمية مقرونة بالفاء، وماضياً مقروناً بالفاء: لم يقم عليه دليل واضح[450].

4. الجمل الواقعة بعد أحرف التحضيض: ذلك أن أحرف التحضيض، وهي (لولا، ولوما، وهلاّ، وألا) تجري ((مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره من الأسماء))[451]، وإذا وقع بعدها اسم، كان فيه التأخير نحو: (هلا زيداً ضربت) أي: هلا ضربت زيداً. لذلك عدَّ ابن هشام، من الوهم، قول بعض النحويين[452] في بيت الشاعر[453]:

وَنُبِئْتُ لَيلَى أَرْسَلَت بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُها

(448) مغني اللبيب: 1/ 370.

(449) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 760، وحاشية الدسوقي: 3/ 301 .

(450) ينظر: الجنى الداني: 596.

(451) شرح المفصل: 5 / 89.

(452) سبق أن نقل المرادي هذا التوجيه ورفضه أيضًا، ينظر: الجنى الداني: 613 – 614.

(453) ينسب لقيس بن الملوح، ديوانه: 195، وينظر: شرح شواهد المغني: 1/ 221، وخزانة الأدب: 1 / 463.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

: إنَّ ما بعد (هلاّ) جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية. وذهب ابن هشام إلى أنّ الصواب أنَّ التقدير: هلاّ كان، أي الأمر والشأن، والجملة فيها خبر لكان المحذوفة مع اسمهما ضمير الشأن(454).

5. الجملة الواقعة خبراً لفعل المقاربة: إذ إنّ أفعال المقاربة تدخل على جملة اسمية، يكون الخبر، فيها، جملة فعلية، منها كاد وعسى وجعل وطفق، وقد ((اشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض))(455). وقد يقترن خبر بعضها بـ(أن)، مثل (عسى). ويرى الدسوقي أن مراد ابن هشام بالجملة الفعلية، الجملة ولو بحسب الظاهر، وذلك ردّاً على من يعترض باقتران خبر بعضها بـ(أن) مما يؤدي إلى تأويلها بمفرد(456).

6. خبر (أن) المفتوحة بعد (لو) عند الزمخشري ومتابعيه: فأن المفتوحة في نحو هذا الموقع، عند الزمخشري ومن تابعه، تقتضي جملة فعلية، كما في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ}(457)، إذ يرى وجوب كون خبر (أن) فعلاً، ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، وقد ردّه ابن الحاجب بقوله تعالى:{وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ}(458)، وقول الشاعر(459):

مَا أَطْيَب العَيشَ لَو أَنَّ الفَتَى حَجر تَنبُو الحَوادِثُ عَنه وَهو مَلْمُوم

(454) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 759، وحاشية الدسوقي: 3 / 300.
(455) شرح المفصل: 377/4، وشرح شذور الذهب:218.
(456) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 296.
(457) سورة البقرة، من الآية: 103.
(458) سورة لقمان، من الآية: 27.
(459) البيت لتميم بن مقبل، ديوانه: 273. والخصائص: 1/ 318. وشرح شواهد المغني: 2/ 661.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وردّه ابن هشام بقوله تعالى﴿ بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡۖ وَلَوۡ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ الأحزاب: ٢٠ وهذا يعني أن ما ذهب إليه الزمخشري من وجوب الإخبار بجملة فعلية في خبر (أن) بعد (لو) غير مقبول عند ابن هشام[460].

7. الجملة بعد (قل) المكفوفة بـ(ما): ولم يذكر ابن هشام هذا الموضع مع المواضع السابقة صراحة، وإنما نبّه عليه في الأمثلة التي وهم فيها بعض النحويين، لذلك قال الدسوقي: ((وكان على المصنف أن يزيد (قلما) في الأول: المُشْتَرَط فيه الجملة الفعلية لأجل أن يبني عليه ما ذكره من الوهم))[461]. والمثال الذي ذكره ابن هشام للوهم فيه، قول بعض النحويين في قول الشاعر[462]:

صَدَدت فَأَطْوَلـت الصُّـدودَ وَقَلّمَـا وِصَـالٌ عَلَـى طـوْل الصُّـدود يَـدُومُ

: إن (وصال) مبتدأ، ثم بيّن أن الصواب أنه فاعل بـ(يدوم) محذوفاً مفسّراً بالمذكور[463]. وقد اعترض الدماميني على هذا التوهيم، بالسؤال: لم لا يجوز أن يكون قول هذا المعرب، مبني على أنّ (ما) في البيت مصدرية لا كافة، وعلى أن (ما) المصدرية توصل بالجملة الاسمية[464]، وردّه الشمني بأن هذا القائل لّما لم يذكر أن إعرابه مبني على المذهب المذكور، كان ظاهر كلامه أنه مبني على ما هو معروف عند النحويين فيَرِد عليه ما أورده ابن هشام، من أنه ليس كما قال[465].

(460) مغني اللبيب: 1/ 356 – 357، وينظر رأي ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 169 و 242.
(461) حاشية الدسوقي: 3/ 298.
(462) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه: 341، وللمرار بن سعيد الفقعسي، في شرح شواهد المغني 2/ 717.
(463) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 758.
(464) ينظر: شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: 2/ 234، وحاشية الدسوقي: 3 / 298.
(465) المنصف للشمني: 2/ 234، وحاشية الدسوقي: 3/ 298.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

8. جملة المضاف إلى ظرف الزمان المستقبل المبهم عند سيبويه: ذكر ابن هشام أن قول النحويين في نحو (آتيك يوم زيد تلقاه): أنه يجوز في (زيد) الرفع على الابتداء، وذلك خطأ على مذهب سيبويه، لأن الزمن المبهم المستقبل يحمل على (إذا) في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية. واعترض بأن ذلك، وإن كان خطأ عند سيبويه، إلاّ أنه صواب عند غيره، وهو قول مشهور، فإذا كان منصوباً عند غير سيبويه فيمكن القول-عندئذ- إن المعرب كان مقلداً لذلك القول فيكون ذلك الإعراب ليس وهماً.(466)

ب. ما اشترط فيه الجملة الاسمية: وقد ذكر أن المواضع التي تختص بالجملة الاسمية هي كالآتي:

1. الجملة بعد (إذا) الفجائية: نبّه المعرب على أن (إذا) تختص بالجملة الاسمية، لذا على المعرب أن يتوخى ذلك عند الإعراب، و(إذا) هذه، التي تكون للمفاجأة، ((تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب))(467) نحو: (خرجت فإذا الأسد بالباب)، وقوله تعالى: {فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى}(468). ومن هنا، عدّ ابن هشام تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) وهماً، قال: ((ومن العَجَب أنّ ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها))(469). أي أنه أجاز نصب (زيد) بإضمار فعل على شريطة التفسير، وهو وهم؛ لأنّ (إذا) الفجائية لا يليها إلاّ الجملة الاسمية على الأصح.

(466) ينظر: حاشية الدسوقي : 3/ 299.
(467) مغني اللبيب: 1/ 120.
(468) سورة طه: من الآية: 20.
(469) مغني اللبيب: 2/ 760.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2. الجملة بعد (ليت) المكفوفة بـ(ما): ذلك أن (ليت) إذا دخلت عليها (ما) لا يزول اختصاصها بالجمل الاسمية على الصحيح، بخلاف أخواتها، إذ يجوز فيها الإهمال والإعمال. قال: ((وتقترن بها (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: (ليتما قام زيد)، ... ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملاً على أخواتها... ويجوز (ليتما زيد ألقاه) على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير))[470]، فلا يجوز أن يكون (زيد) في المثال مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور، ومن هنا كان وهماً -كما يرى ابن هشام- تجويز ابن أبي الربيع في نحو: (ليتما زيداً أضربه) أن يعد انتصاب (زيد) على الاشتغال، كالنصب في (إنما زيداً أضربه)، وبيّن أنَّ الصواب أنه نصب بـ(ليت)، لأنه لم يسمع نحو: (ليتما قام زيد) في حين سمع نحو:(إنما قام زيد)؛ لأن (ما) أزالت اختصاص (إنّ) بالأسماء، في حين أنها لم تكف (ليت) عن الاختصاص بالأسماء[471].

3. نواسخ الجملة الاسمية: وذلك في (كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والمشبهات بليس، وأفعال المقاربة، وظننت وأخواتها)، فهي تختص بالدخول على الجملة الاسمية، كما هو معروف[472].

عاشراً: ضوابط مواضع الجمل الخبرية والجمل الإنشائية

تكلم ابن هشام على هذه الضوابط، في الجهة السادسة الخاصة بشروط الأبواب التي على المعرب ملاحظتها والالتزام بها عند الإعراب، في النوع الثامن من هذه الشروط، وتمثلت ضوابط النحويين، هنا، في ((اشتراطهم في بعض الجمل

(470) مغني اللبيب: 1/ 376 – 377.
(471) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 760.
(472) ينظر: شرح شذور الذهب: 213 – 268.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الخبرية، وفي بعض الجمل الإنشائية))[473]. وقد عالج ابن هشام تلك القواعد التركيبية على النحو الآتي:

أ. ما اشترط فيه الجمل الخبرية: وقد وصف هذا النوع بأنه كثير، وتوقف، فيه، على الأبواب الآتية:

1. جملة صلة الموصول: فالموصول يحتاج إلى صلة، وقد تكون الصلة جملة، أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو وصفاً صريحاً، فإن كانت الصلة جملة، فشرطها ((أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب، تقول: (جاءني الذي قام) و(الذي أبوه قائم) ولا يجوز: (جاء الذي هل قام) أو (الذي لا تضربه)))[474]. لذلك قرّر أن ما ورد خلاف ذلك فهو مؤول، كما في قول الفرزدق[475]:

وإنـي لـراج نظـرةً قِبَـلَ الـتي لعلّـي –وإن شـطَّتْ نواهـا– أزورُهـا

فقد خرّج ما يظهر في البيت من مجيء، صلة (التي) جملة إنشائية، هي (لعلي... أزورها)، على إضمار القول، وتقديره: قبل التي أقول لعلي. أو على تقدير أن الصلة جملة (أزورها)، وخبر (لعلي) محذوف، والجملة من (لعل) واسمها وخبرها معترضة بين الموصول وصلته، أي: لعلي أفعل ذلك، فتكون جملة الشرط معترضة أيضاً وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر (لعل) عليه[476].

2. جملة الصفة: وضع ابن هشام ضابطاً للجمل بعد المعارف والنكرات، فالجمل ((الخبرية التي يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك

(473) مغني اللبيب: 2/ 761.
(474) شرح شذور الذهب: 174.
(475) ديوانه: 451، والرواية فيه: وإن شقت عليَّ أنالها، وينظر: خزانة الأدب 5/ 464.
(476) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 761، وحاشية الدسوقي: 3 / 303.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع))[477]. ثمّ بيّن أن هذا الضابط يشتمل على قيود، يهمنا منها ، هنا، كون جملة الصفة خبرية، احترازاً من نحو: (هذا عبد بعتكه) فجملة (بعتكه) مستأنفة وليست صفة؛ لأنها إنشائية، ولهذا أثر مهم؛ لأن الجملة إذا احتملت الخبر والإنشاء اختلف حكمها على وفق التقدير، كما في قوله تعالى: {قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا}[478]، فجملة: انعم الله تحتمل الدعاء فتكون اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية[479]. وفي قول الراجز[480]:

حتّى إذا جَنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ جَاؤُوا بمَذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ

يجب تقدير قول مقدر: أي بمذق مقول فيه هل رأيت.

3. جملة الحال: ويُشترط فيها أن تكون خبرية، كما في جملة الصفة، وإذا وردت نصوص خلاف ذلك وَجَبَ أن تؤول بما يوافقه. ويذكر مثالاً لذلك قول أبي الدرداء: (وجدت الناس أخبُر تقله)، فيؤوله بـ: صادفت الناس مقولاً فيهم ذلك، لأن (أخبر) جملة إنشائية أمرية وقعت حالاً على التقدير المذكور.

4. الجملة الواقعة خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها: إذ تقتضي كان وأخواتها –في حال وقع الخبر جملة– أن يكون جملة خبرية لا إنشائية. وقد قرّر ابن هشام، هنا، أن جملة خبر كان تختص بكونها خبرية، وذلك على خلاف جملة خبر المبتدأ: ((اختلف في نحو (زيد أضربه) و(عمرو هل جاءك) ، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن

(477) مغني اللبيب: 2/ 560.
(478) سورة المائدة، من الآية: 23.
(479) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 562. وينظر: البيان في غريب إعراب القران: 1/ 260-261. إذ جعلها في موضع رفع، لأنها صفة لـ(رجلان) فقط.
(480) الرجز للعجاج في ديوانه: 404، وينظر: خزانة الأدب: 2/ 109.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مرّ إبطاله))[481]، وذلك بأن الخبر المحتمل للصدق والكذب إنما هو المقابل للإنشاء، لا خبر المبتدأ[482]. أمّا ما ورد خلاف ذلك في خبر (كان) وأخواتها فيؤول، كما في قول الشاعر[483]:

وكـــــوني بالمكـــــارم ذكّـــــريني ودلّـــــــي دلّ ماجـــــــدة صـــــــناعِ

فجملة (ذكريني) –كما يرى ابن هشام– مؤولة بالجملة الخبرية، أي: وكوني تذكريني، وإلاّ لزم أن خبر (كان) قد وقع جملة إنشائية طلبية، ولذلك وصفه ابن مالك بأنه نادر كما في هذا البيت[484].

5. الجملة الواقعة خبراً لـ(إن) وأخواتها: فشرط التركيب الذي تدخل عليه الحروف المشبهة بالفعل، في هذا الباب، أن لا يكون الخبر جملة إنشائية، فما ((كان خبر المبتدأ كان خبراً لها إلا اسم الاستفهام، و(كم) الخبريّة، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز أن تقول: (إن زيداً اضربه)، و(إن عَمراً لا تضربه)، فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تؤوّل... وإنما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف))[485]. وهي عند ابن مالك مثل (دام) في الأفعال الناقصة، لذلك قال: ((ما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف، فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية، نحو: زيد هل قام؟ وعمرو

(481) مغني اللبيب: 2/ 536.

(482) حاشية الدسوقي: 2/ 460.

(483) لرجل من بني نهشل، ينظر: خزانة الأدب: 9/ 266.

(484) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 319، وحاشية الدسوقي: 3/ 304.

(485) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 428.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أكرمه، وخالد لا تهنه))[486]. ومن هنا، على المعرب أن يتنبه إلى هذه القاعدة، فيؤول ما ورد منها، ليستقيم مع هذا الضابط التركيبي، كما في قول الشاعر[487]:

إنّ الـذين قتلـتم أمـس سـيّدهم لا تحسـبوا ليلـهم عـن لـيلكم نامـا

فجملة (لا تحسبوا) لا بدّ أن تؤول بجملة خبريّة، لأنها خبر (إن)، من خلال تأويل لا الناهية بـ(لا) النافية: لا تحسبون، على أن النفي واقع موقع النهي، والنفي خبر[488]. وقد وصف ابن مالك مجيء خبر إنّ جملة طلبية، في هذا البيت، بالشذوذ[489].

6. خبر ضمير الشأن: إنّ مفسّر ضمير الشأن لا يكون إلاّ جملة ، وهذا لا يشاركه فيه ضمير آخر، ويشترط في هذه الجملة أن تكون خبرية، وليست إنشائية، وقد ترد قليلاً، كما في الآية السابقة، إذا قُدّر اسمها ضمير شأن، لذلك استثناها ابن هشام مما يجب أن لا تدخل إلاّ على جملة خبرية، ثم قال: ((وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم (أن) هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر: (والخامسة أنها)))[490]، أي: المرأة.

7. جملة جواب القسم غير الاستعطافي: ولم يقطع ابن هشام بوجوب دخوله على الجملة الخبرية، لذلك حكاه على وجه القول، على الرغم من تعريفهم القسم بأنه

(486) شرح التسهيل: 1/ 392.

(487) البت لأبي مكعت (منقذ بن خنيس) أخي سعد بن مالك، في خزانة الأدب: 10 / 250 . ولم ينسبه السيوطي في: شرح شواهد المغني: 2/ 914.

(488) ينظر: مغني اللبيب: 762، وحاشية الدسوقي: 3/ 305. ونبّه ابن هشام المعرب على وجوب استثناء خبر (أن) المفتوحة المخففة، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى:{وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا}، في قراءة (أن) بالتخفيف، وعلى ان (غضب) فعل، فيكون اسمها ضمير شأن، وجملة (غضب الله) جملة دعائية إنشائية خبراً لـ(أن).

(489) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 392.

(490) مغني اللبيب: 2/ 763.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

((جملة يؤكد بها جملة أخرى، كلتاهما خبرية... لأن القسم لا يتصور إلاّ حيث يتصور الصدق والحنث، والصدق والحنث لا يتصور إلاّ فيما يتصور الصدق والكذب))[491]. غير أن بعض النحويين يرى أن ((جملة القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى هي جملة الجواب، فإن كانت الأخرى خبرية، فهو غير استعطافي، وإن كانت إنشائية فهو الاستعطافي، فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة إنشائية،وقال بعض النحويين: الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنوّ والعطف))[492].

ب. ما اشترط فيه الجملة الإنشائية :

ويظهر مما ذكره ابن هشام لهذا القسم أنه قليل، فقد اكتفى بذكر القسم الاستعطافي، الذي يكون الجواب فيه القسم بجملة إنشائية، أو ما كان يفيد دلالة خاصة، هي الإشعار بالحنوّ والعطف، كما سلف. ويبدو أن ابن هشام نظر إلى هذه الدلالة، فهذا ما يظهر من الشاهدين اللذين ذكرهما له، وهما: قول الشاعر[493]:

بِرَبِّكَ، هَل ضَمَمتَ إِلَيكَ لَيلَى قُبَيلَ الصُّبحِ أَو قَبَّلْتَ فَاها

فقوله (بربك) قسم، وجوابه (هل ضممت...) وهي جملة إنشائية. ومثله قول الآخر[494]:

بِعَيشكِ يَا سَلمَى ارحَمِي ذَا صَبَابَة أَبَى غَيرَ مَا يُرضيكِ فِي السِّرِّ وَالجَهْر

فقوله (بعيشك) قسم، وجوابه الجملة الطلبية (ارحمي ذا صبابة).

(491) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 520 -522. والمقرب : 224-225.
(492) حاشية الدسوقي: 3/ 302.
(493) ديوان المجنون: 221.
(494) مجهول القائل، والرواية في: همع الهوامع: 2/ 399؛ بعينيك يا سلمى.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أحد عشر: ضوابط ما يجب أن يوصف من الأسماء، وما يجب ألّا يوصف

تحدّث ابن هشام في هذا النوع التاسع من الجهة الخاصة بشروط الأبواب عن اشتراط النحويين لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها ألّا يوصف، ويمكن توضيح هذين الضابطين على النحو الآتي:

أ. ما اشتُرط فيه أن يُوصَف :

وذكر ابن هشام تحت هذا القسم الأسماء الآتية:

1. مجرور (رُبَّ): قال: ((تنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً...))[495]، فمجرورها، عنده، إذا كان ظاهراً، يجب وصفه[496]. وابن هشام يتابع أبا علي الفارسيّ في اشتراط الوصف، وهو ما استند إليه أبو علي في إبطال كون الجار والمجرور (من معشر) متعلق بـ(أسْرَى) في قول الشاعر[497]:

رب رفـــد هَرقتـــه ذَلـــكَ اليَـــو م وأسْـــرَى مِـــن مَعشـــر أَقيَـــالِ

لأن ذلك يؤدي إلى خلوّ ما عُطِف على مجرور (رب) من صفة[498]. وقد علّق الدسوقي على ذلك بأن ((قول أبي علي بأنه: لا يصلح تعلق (من معشر) بـ(أسرى) مبني على شيئين، أحدهما: أن مجرور (رب) الظاهر، لابدّ من وصفه، كما ذكر المصنف... والثاني: أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. وقد عرفتَ: أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل، فكلا الوجهين المستند إليهما قابل للمنازعة))[499]،

(495) مغني اللبيب: 1/ 181، وينظر: -فيه-: 2/ 764.
(496) في هذا خلاف بين النحويين، ينظر: الجنى الداني: 450 – 451.
(497) البيت للأعشى، ديوانه: 143، وينظر رأي أبي علي في: الإيضاح العضدي: 252، وإيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي: 1/ 285.
(498) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 764.
(499) حاشية الدسوقي: 3 / 309.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لأن المستند أو الدليل الأول أمر مختلف فيه بين النحويين، فمنهم من التزم وصف مجرور (رب) الظاهر، ومنهم من لم يلتزمه. والمستند الآخر يُعترَض عليه بأنه وقع ثانياً، وليس أولاً، وهم يغتفرون ويجيزون في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

2. (أي) في أسلوب النداء: فهي مما يشترط فيه أن يوصف، كما قرّر ابن هشام، كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ}[500].

3. الجمّاء في قولهم: (جاؤوا الجمّاء الغفير): ومعناه: جاؤوا بجملتهم الشريف والوضيع، فهو منصوب كما ينصب المصدر الذي يوضع موضع الحال، نحو: جاؤوني جميعاً وقاطبة وطراً، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: (أوردها العراك) أي أوردها عراكاً[501].

4. الخبر الموطّئ: وهو الخبر الذي يجعل تمهيداً لغيره، نحو: قوله تعالى: {بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ}[502]، ونحو: (زيد رجل صالح)، فكلمة (قوم) في الآية، و(رجل) في المثال: خبر موطّئ؛ لأنه لا فائدة من الإخبار بأنهم (قوم) أو بـ(رجل)، وإنما جيء بهما للتوصل إلى الوصف بكونهم (يفتنون) وبكونه (رجل)[503].

5. الصفة الموطّئة: وهي الصفة التي تأتي تمهيداً لغيرها، نحو قولك: (مررت بهذا الرجل الصالح)، فكلمة الرجل صفة أو بدل موطئ لما يريد المتكلم الإبلاغ عنه وهو وصف (الصالح).

6. الحال الموطئة: وهي الحال التي تجعل واسطة لغيرها، وذلك لأن الحال تنقسم ((بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة، وهو الغالب، وموطِّئة:

(500) سورة المائدة، من الآية: 87.
(501) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 764، والمنصف للشمني: 2/ 235-236، وحاشية الدسوقي: 3/ 307 - 308.
(502) سورة النمل، من الآية: 47.
(503) مغني اللبيب: 2/ 764، وحاشية الدسوقي: 3/ 308.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهي الجامدة الموصوفة، نحو: {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً }[504]،فإنما ذكر (بشراً) توطئة لذكر (سويّا) وتقول (جاءني زيد رجلاً مُحْسِناً))[505]. فهذه هي المواطن التي تستلزم الأسماء أن توصف فيها، وهي تقدّم للمعرب أدلة تركيبية للتحليل.

ب. ما اشترط فيه ألاّ يوصف :

تحدّث ابن هشام عن الأسماء التي يشترط فيها ألاّ توصف، وهي كالآتي:

1. فاعلا (نعم) و(بئس): فقد عدّهما ابن هشام مما يجب فيهما ألاّ يوصفا، وهو مذهب ابن السراج وأبي علي الفارسي ، وذهب نحويون آخرون إلى إجازة وصفه تمسكاً بقول الشاعر[506]:

نِعــمَ الفَتَــى المُــرّي أَنــتَ إِذَا هُــم حَضَــروا لَــدَى الحجــرَاتِ نَــار الموقــد

وهو ما حمله ابن السراج والفارسي على البدل، وأبيا النعت فيه [507]. أمّا ابن مالك فذهب إلى أن نعت فاعل (نعم، وبئس) ((لا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد. وأمّا إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال، فلا مانع من نعته حينئذ، لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت))[508].

2. الأسماء الموغلة في شبه الحرف: إنّ هذا النوع من الأسماء الموغلة في شبه الحرف يشترط فيه ألاّ يوصف، وهي الأسماء المبنية لمشابهتها للحرف. وقد استثنى من ذلك (من) و(ما)، النكرتين، فإنهما يوصفان نحو: (مررت بمن معجب لك، وبما

(504) سورة مريم: من الآية: 17.
(505) مغني اللبيب: 2/ 605.
(506) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: 275. وخزانة الأدب: 9/ 404 .
(507) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 120، ومغني اللبيب: 2/ 605.
(508) شرح التسهيل: 2/ 343.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

معجب لك)، وألحق بهما الأخفش (أيّا)، نحو: (مررت بأي معجب لك)، ووصفه ابن هشام بأنه قوي في القياس؛ لأنها معربة، فالمعرب لا يكون موغلاً في شبه الحرف فلذا وصفت. ومن هذه الأسماء الموغلة في شبه الحرف التي لا توصف التي تَوَقف عليها ابن هشام:

أ. الضمير: فهو ((لا ينعت ولا ينعت به))[509].

ب. كم الخبرية[510]. وهذه هي الأسماء التي ذكرها ابن هشام في هذا المبحث، وقد ذكر ابن عصفور أسماء أخرى، قال: ((الذي لا ينعت ولا ينعت به خمسة: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، وكلّ اسم متوغل في البناء، نحو: (الآن وأين ومن)))[511].

اثنا عشر: ضوابط وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر

تحدّث ابن هشام عن الضوابط التركيبية الخاصة بوصف بعض الأسماء في موضع دون آخر، في النوع العاشر من الجهة السادسة، تحت عنوان: ((تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر))[512]، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ. تعميم إجازة وصف الأسماء في بعض التراكيب، وهو الغالب، كما ذكر ابن هشام.

ب. تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر: ذلك أن النحويين خصّوا جواز وصف بعض الأسماء في موضع دون غيره، وقد تكلّم ابن هشام فيه على الأسماء الآتية:

(509) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 206، و ينظر: مغني اللبيب: 2/ 765، وحاشية الدسوقي:3/ 309.
(510) وهو خلاف مذهب الزمخشري والعكبري، ينظر: الكشاف: 35/3. والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 175، شرح الرضي على الكافية: 4/ 95، والمنصف للشمني: 2/ 235 -236، وحاشية الدسوقي: 3/ 311.
(511) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 206.
(512) مغني اللبيب: 2/ 766.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

1. الوصف العامل: مثل اسم الفاعل واسم المفعول، إذ خصهما النحويون بجواز وصفهما بعد العمل ومنعوه قبل ذلك؛ ذلك أن من أحوال اسم الفاعل واسم المفعول العاملين أن يكونا موصوفين[513]. وقد ذكر ابن هشام أمثلة لوهم بعض العلماء في الإعراب بسبب عدم التزامهم بهذه القواعد، منها ما ورد في قول العكبري في قوله تعالى: {وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً }[514]:إنَّ (يبتغون) ((في موضع حال من الضمير في (آمين)، ولا يجوز أن يكون صفة لـ(آمين)؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار))[515]. ولم يرتض ابن هشام هذا الإعراب، قال: ((وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل))[516]، لا قبله.

2. العامل من المصدر: فهو مما خصّوه بأنه لا يوصف قبل العمل، ولكنه يوصف بعده، وقد وَهمَ بعضهم إذ قال في بيت الحطيئة[517]:

أَزمَعت يَأْساً مُبيناً مِن نَوَالكم وَلَن تَرى طَارِداً للحُرّ كَاليَأْس

: إنَّ (مِن) متعلقة بـ(يأساً)، والصواب أن تعلقها بـ(يئست) محذوفاً؛ لأن المصدر لا يوصف قبل مجيء معموله، ولذلك عدَّ ابنُ هشام هذا التوجيه وهماً؛ إذ يترتب عليه وصف المصدر: (يأساً) بقوله (مبيناً)، قبل استيفائه معموله[518].

3. الموصول: وذلك أنه لا يوصف قبل تمام صلته، ولكنه يوصف بعدها.

---

(513) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 7.

(514) سورة المائدة، من الآية: 2.

(515) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 314. وهو متابع فيه لابي البركات، ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 256.

(516) مغني اللبيب: 2/ 766. وهو اصح الاقوال، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 554، وحاشية الدسوقي: 3 / 312.

(517) ديوانه: 104.

(518) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 766، وحاشية الدسوقي: 3 / 312.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثلاثة عشر: ضوابط إجازة اتصال الخبر بناسخه أو منع ذلك

وقد جاءت هذه الضوابط في النوع الحادي عشر تحت عنوان: ((أجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل... ومنع ذلك في البعض))[519] الآخر. وقد عالج فيه الأبواب الآتية:

أ. النواسخ التي أجازوا اتصال أخبارها بها :

وذلك جائز في (كان) وأخواتها من الأفعال الناقصة، إذ يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم، قال الزمخشري: ((هذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها))[520].

ب. النواسخ التي منعوا أخبارها أن تتصل بها :

وهي (إن) وأخواتها، من الحروف المشبهة بالفعل، إذ لا يجوز في أخبارها أن تتوسط بينها وبين اسمها، إلاّ إذا كان الخبر ظرفاً فيجوز تقديمه، لتوسّعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها[521].

وقد طبّق ابن هشام هذه القاعدة النظرية في مثال عمليّ، تمثل في الوهم الذي وقع فيه المبرد، في تحليله قولهم: ((إنّ من أفضلهم كان زيداً))؛ إذ ذهب إلى أنه يجوز أن تقدر (كان) ناقصة واسمها ضمير (زيد) لأنه متقدم رتبة، إذ هو اسم (إنّ) و(من أفضلهم): خبر (كان) و(كان) ومعمولها خبر (إنّ). ويرى ابن هشام أن هذا التوجيه يلزمه تقديم خبر (إنّ) على اسمها، مع أنه ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وهذا لا يجيزه أحد[522].

---

(519) مغني اللبيب: 2/ 766.
(520) المفصل: 344-345، وينظر: شرح المفصل: 4/ 367.
(521) مغني اللبيب: 2/ 766، وحاشية الدسوقي: 3 / 312.
(522) مغني اللبيب: 2/ 766. وينظر في ذلك: الكتاب: 2/ 153-154، والمقتضب: 4/ 120-12، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 202- 203.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أربعة عشر : ضوابط حذف بعض الكلمات في التركيب

جعل ابن هشام ما قنّن له النحويون من ((منعهم حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها))[523] الآخر، دليلاً تركيبياً للمُعرِب عند التحليل، إذ خصص لها النوع الثالث عشر، من أنواع الشروط المميزة للأبواب، للحديث عنها، ويمكن تفصيل ذلك على الوجه الآتي:

أ. **ما منعوا حذفه من الكلمات :** وقد بيّن ابن هشام تحت هذا العنوان أن الموضوعات الآتية لا يجوز حذفها:

1. الفاعل: فهو لا يجوز حذفه؛ لامتزاجه بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة[524].

وقد استند ابن هشام إلى امتناع حذف الفاعل في الاعتراض على مذهب ابن مالك في فاعل أفعال الاستثناء، في نحو: (قاموا ليس زيداً) و(قاموا ما خلا زيداً): إذ يرى ابن مالك أن مرفوعهن محذوف، ويُقدره بـ(بعض) مضافة إلى ضمير من تقدم[525]. في حين ذهب ابن هشام إلى أنَّ الصواب أنَّ الفاعل مضمر عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق، وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو –أي القائم– زيداً، وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير (ليس ولا يكون)، كما تقول: (قاموا خلا زيدًا) أي: جانب هو –أي قيامُهم– زيداً[526].

(523) مغني اللبيب: 2/ 770.
(524) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 770. ولكنه ذكر في: شرح قطر الندى: 248: أربعة مواطن يُحذف فيها الفاعل، كما أنّ فاعل المصدر يجوز حذفه، مما يفتح بابا للاستدراك عليه هنا. ينظر: شرح التسهيل: 2/ 50، وحاشية الدسوقي: 3 / 318.
(525) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 230.
(526) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 770.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2. نائب الفاعل: ذكر ابن هشام أن نائب الفاعل لا يحذف أيضاً؛ لأن المختصر لا يختصر.

3. حروف الجرّ: وقد وضّح ابن هشام أنَّ حرف الجر الباقي عمله لا يجوز حذفه إلاّ في ضرورة شعر ، لأنَّه أضعف، لاختصاصه بالأسماء[527]. وعلى المعرب أن يلتزم بهذه القاعدة التركيبية عند التحليل، لئلا يقع في الوهم. وقد ذكر ابن هشام مثالا على ذلك ان بعض المعربين والمفسرين وهموا فأجازوا في فواتح السور أن تكون في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم. وبيّن أنَّ هذا التوجيه مردود؛ لأن حذف حرف الجرّ مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن، فلا يصح أن يقال: إن{ذَلِكَ الْكِتَابُ}[528]، في سورة البقرة، و {اللّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ}[529]، في سورة آل عمران- مثلا- هما جواب القسم، وان اللام حذفت من الجملة الاسمية؛ لأن ذلك –على قلته- مخصوص باستطالة القسم[530]، وهذه المواضع تخلو من استطالة القسم فلا يجوز حذف اللام من الجملة الاسمية.

ب. ما أوجبوا حذفه من الكلمات :

تظهر، في مقابل القواعد النحويّة التي تمنع حذف بعض الكلمات، ضوابطُ توجب حذف بعض الألفاظ في التراكيب النحوية. وقد تناول ابن هشام في هذا النوع إيجابَهم حذف أحد معمولي (لات). فعلى المعرب أن لا ينساق –عند الإعراب- في

(527) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 483، ومغني اللبيب: 2/ 770.
(528) سورة البقرة: من الآية:2.
(529) سورة آل عمران: من الآية: 2.
(530) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 771. يستثنى من ذلك نحو: (الله لافعلن) أي: والله، و(بكم درهم اشتريت) أي: من درهم، ينظر:حاشية الدسوقي: 3/ 318 – 320.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

البحث عن معموليها، إذ لا بد من حذف أحدهما. وقد بيّن ابن هشام ان ابن عصفور وقع في الوهم؛ لانه لم ينتبه لهذا الشرط، وذلك في توجيهه قول الشاعر[531]:

حَنّت نَوار وَلات هنّا حَنّت وَبَدا الذي كَانَت نَوار أَجنّتِ

اذ ذهب ابن عصفور الى أنّ (هنا) اسم (لات)، و(حنّت) خبرها، بتقدير مضاف، أي: وَقْت حنت. وبيّن ابن هشام أن هذا يقتضي الجمع في إعرابه، بيْن معموليها، وإخراج (هنا) عن الظرفية، وإعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وهو (هنّا) لأنه اسم إشارة، وفي غير الزمان مع أن (لات) لا تعمل إلاّ في الزمان، و(حنت) ليس ظرفاً. وفيه أيضاً حذف المضاف إلى الجملة. فالأولى –على ذلك– أن يقال إنّ (لات) مهملة، و(هنا) خبر مقدّم، و(حنّت) مبتدأ مؤخر، بتقدير (أنْ) مثل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[532].

خمسة عشر: ضوابط بناء بعض الكلمات

خصص ابن هشام النوع السادس عشر، من الجهة السادسة، للكلام على هذه الضوابط متمثلة في ((اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة، كـ(قبل) و(بعد) و(غير)، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك (أي) الموصولة، فإنها لا تبنى إلاّ إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ}[533]. ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة: (هم أشد) مبتدأ وخبر، و(أي) مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين))[534]. فقد احتكم ابن هشام إلى أن

(531) البيت لشبيب بن جعيل، في شرح شواهد المغني: 2/ 919، وخزانة الأدب: 4/ 195.
(532) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 771، وحاشية الدسوقي: 3/ 321. ولم اقف على هذا الرأي في كتب ابن عصفور، ونسبه ابن مالك إلى بعض المتأخرين في: شرح التسهيل : 1/ 244. وينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 262، وخزانة الأدب: 4/ 196-199.
(533) سورة مريم، من الآية: 69.
(534) مغني اللبيب: 2/ 773.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(أي) مضافة، وهو شرط بنائها، وهو إجماع النحويين، ويدل على فساد ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن (أي) مقطوعة عن الإضافة، فتكون في محل نصب مفعول (تنزع)، على الرغم من أنها مضافة، ومتصلة بالضمير في رسم المصحف العثماني.

ستة عشر: التأمل في التراكيب المشتبهات

قد ترد في بعض النصوص تراكيب تحتاج إلى تدقيق من المعرب وإمعان نظر فيها، وقد لفت ابن هشام في الجهة التاسعة، من الجهات التي يدخل الخلل على المعرب من جهتها، المعربَ إلى أن من أسباب الوهم في التحليل ((أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات))[535]. وقد طبّق ذلك على أمثلة لغوية تنطوي على تراكيب نحوية تحتاج من المعرب إلى تأمل؛ لأنها قد تشتبه بغيرها، وهي:

الأول: نحو : (زيد أحصى ذهناً) و(عمرٌو أحصى مالاً)، فكلمة (أحصى) في الجملة الأولى اسم تفضيل، فيكون (ذهناً) تمييزاً، كما في: (أحسن وجهاً) أما (أحصى) في الجملة الثانية فهي فعل ماض، والمنصوب بعده مفعول به، كما في قوله تعالى: {وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً}[536]. وذكر أن بعضهم قد وَهِمَ في قوله تعالى: {أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً}[537]، بأن (أحصى) اسم تفضيل، في حين أنه فعل، لأن شرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) أن يكون فاعلاً في المعنى كـ(زيد أكثر مالاً)، و(الأمد) في الآية محصى، وليس محصياً. وقد سبق أبو البركات إلى التنبيه على هذا الوهم إذ قال: ((أحصى : فعل ماض خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره سد مسد مفعولي (نعلم). وزعم بعض النحويين أن (أحصى) اسم على وزن أفعل للمبالغة، ولو كان كذلك لكان

(535) مغني اللبيب: 2/ 781.
(536) سورة الجن، من الآية: 28.
(537) سورة الكهف، من الآية: 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ينبغي أن يكون (لنعلم أي الحزبين أشدَّ إحصاءً)؛ لأنك لا تقول: ما أحصاه؛ ولهذا تقول: ما أشد إحصاءه، فلما قال: أحصى، دل على أنه فعل ماض))[538].

ويبدو لي أنّ ابن هشام انطلق من الوهم الذي وجد أن بعض المعربين قد وقع فيه، ليؤسس قاعدة وضابطا نظريا يتمثل في محاكمة النصوص وفحصها والتدقيق في تراكيبها قبل الإعراب؛ ولذلك مثّل بمثالين صنعهما لهذا الغرض؛ وهما المثالان اللذان ذكرناهما ووازن بينهما. وهذا يؤكد أن ابن هشام إنما يؤسس ضوابطه التحليلية من منطلق خبرة معرفية تطبيقية حقيقية وليست متخيلة.

الثاني: نحو: (زيد كاتب شاعر)، فكلمة (شاعر) خبر أو صفة للخبر، وفي نحو (زيد رجل صالح) فإن كلمة (صالح) صفة لا غير، لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده لعدم وجود العائد في كلمة (رجل).

الثالث: نحو: (رأيت زيداً فقيهاً) و(رأيت الهلال طالعاً)، فإن (رأى) في المثال الأول عِلمية،فتعرب (فقيهاً) مفعولاً ثانياً لها. و(رأى) في الثانية بصرية،فتعرب (طالعاً) حالاً.

الرابع: نحو: قوله تعالى:{إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ}[539]: إنْ ضُبِطَت الغين من (غرفة) بالفتح فانها تعرب عندئذٍ مفعولاً مطلقاً، وإن ضُبِطَت بالضم فانها تعرب عندئذٍ مفعولاً به، ومثلها: (حسوت حسَوة، وحُسْوة)[540].

(538) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 464.
(539) سورة البقرة، من الآية: 249.
(540) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 781، وحاشية الدسوقي: 337 -339.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الثالث
وسائل التحليل النحويّ
عند ابن هشام الأنصاريّ

- الوسيلة الأولى : الحذف .
- الوسيلة الثانية : الزيادة .
- الوسيلة الثالثة : التقديم والتأخير .
- الوسيلة الرابعة : المشابهة .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الثالث

وسائل التحليل النحوي

عند ابن هشام الأنصاري

الوسيلة لغة:

ترد كلمة الوسيلة، في اللغة، لمعانٍ مختلفة، أهمها: القربة والرغبة، والسرقة، قال ابن فارس: ((الواو والسين واللام: كلمتان متباينتان جداً؛ الأولى الرغبة والطلب، يقال: وَسَلَ، إذا رغب. والواسل: الراغب إلى الله عز وجل... ومن ذلك القياس الوسيلة. والأخرى السرقة. يقال: أخذ إبله توسلاً))[1]. وزاد ابن منظور معانيَ أُخر، كما فصّل ما أجمله ابن فارس، قال: ((الوسيلة: المنزلة عند الملك. والوسيلة: الدرجة. والوسيلة: القربة. وَوسَّلَ فلان إلى الله، وسيلة إذا عمل عملاً تقرب به إليه. والواسل: الراغب إلى الله... وتوسل إليه بوسيلة إذا تقرب إليه بعمل. وتوسل إليه بكذا: تقرب إليه بحرمة آصرة تعطفه عليه. والوسيلة: الوُصْلة والقربى، وجمعها الوسائل، قال الله تعالى: {أُولَـئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ}[2]... الوسيلة: ما يتقرب به إلى الغير، والجمع الوُسُل والوسائل... وفي حديث الأذان: (اللهم آت محمداً الوسيلة)[3]؛ هي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به...))[4]. ويهمنا، في هذا البحث، دلالتها على الوصلة والرغبة والقربة، التي وردت في القرآن الكريم، في موضعين[5]؛ قال الراغب الأصفهاني: ((الوسيلة: التوصل إلى الشيء

(1) معجم مقاييس اللغة: 6/ 110 (وَسَلَ).
(2) سورة الإسراء، من الآية: 57.
(3) صحيح البخاري: مج1/ 1/ 309، (كتاب الأذان)، باب (401): الدعاء عند النداء، وسنن النسائي: مج1/ 2/ 27، (كتاب الأذان)، باب الدعاء عند النداء.
(4) لسان العرب: 11/ 724 (وَسَلَ).
(5) في سورة المائدة، الآية: 35، والإسراء، الآية: 57، ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: 751.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

برغبة، وهي أخص من الوصيلة؛ لتضمنها لمعنى الرغبة، وهي كالقربة، والواسل: الراغب إلى الله تعالى...))[6]. وقد فسّر الزمخشري الوسيلة بالمعنى نفسه، قال: ((الوسيلة: كل ما يتوسل به أي: يتقرب به من قرابة أو صنيعة أو غير ذلك، فاستعيرت لما يتوسل به إلى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المعاصي))[7]. فالوسيلة، على هذه الدلالة، كل ما يتوصل به إلى الشيء، وهي تستعمل –كما يتضح من كلام القدماء– في المادي والمعنوي، إذ قد تكون الوسيلة إلى أصحاب السلطان ماديّةً تارة، ومعنويّةً تارة أخرى، كما أن من بعض الفرائض والطاعات –بوصفها وسائل تقرّب العبد من الله سبحانه وتعالى– ما يكون ماديّاً مرة، ومعنويّاً مرة أخرى.

ومفهوم الوسائل اصطلاحاً، هنا، كما يراها الباحث، هي الآليات العقلية التي يعتمد المحلل عليها للتوصّل إلى تطبيق القاعدة النحوية على النصوص اللغوية المختلفة؛ وذلك أنَّ كثيراً من هذه النصوص لا تكون مَبنية، نحوياً، على أصل الوضع، أو أصل القاعدة، ولتوضيح ذلك، نأخذ الجملة الاسمية مثالاً؛ فالأصل فيها أن تتألف من مبتدأ وخبر، غير أن المُعرِب قد يجد في النص المراد تحليله مبتدأً من دون خبر، أو خبراً من دون مبتدأ، فيلجأ حينئذٍ، إلى وسيلة، يتمكّن، عن طريقها من التوفيق بين القاعدة النظرية والتركيب، وهي القول بالحذف، وتقدير محذوف يناسب ما يقرره أصل القاعدة، ويقبله معنى الكلام. والأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، فإذا وجد المعرِب جملة تقدم فيها الخبر على المبتدأ، فإنه سيبحث عن وسيلة تعيد بناء الجملة إلى أصله، وهي، في هذه الحالة، القول بالتقديم والتأخير.

إنّ وسائل التحليل النحوي، بناءً على ما تقدم، وسائط ذهنية يركن إليها المحلل عندما يواجهه نص لغوي، يشتمل على مخالفة أصل من أصول الوضع النحوي.

(6) مفردات ألفاظ القرآن: 871 (وَسَلَ).
(7) الكشاف: 1/ 615.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولابدّ أن نبين أن هذه الوسائل، كالحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة تعد –في وجه من وجوهها– من مظاهر التأويل النحوي. وقد درسها، من هذه الزاوية، الباحث: ليث قهير عبد الله الهيتي، في رسالته للدكتوراه: (التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري) . ولكنه عالجها –كما قلنا– بوصفها من مظاهر التأويل وليس بوصفها وسائل للتحليل النحوي. والفرق بين الأمرين يكمن في أن التأويل إنما يكون في التركيب الذي يخالف الجادة، جاء في الاقتراح: ((التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادة فيُتَأوَّل))[8]. وقد فسَّر الدكتور محمد عبد القادر هنادي (الجادة) في النص، قال: ((إن المراد منها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي))[9]. ومن هنا، يمكننا القول: إن الفرق بين توظيف: الحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة، وغيرها في الحالين ينبع من اختلاف الغاية، فإن استُعملت هذه الوسائل في ما خالف القواعد النحوية كانت من مظاهر التأويل، وإن استُعملت في ما لم يطابق أصل الوضع،أو أصل القاعدة، كانت من وسائل التحليل.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول: إنّ كل تأويل تحليل، ولا ينعكس. فأنت عندما تؤول نصاً، يحتوي على مخالفة بالقواعد، فإنك تحلله أيضاً. ولكنك قد تحلل نصاً أو عبارة من غير أن تؤول فيهما؛ فقد تكتفي مثلاً بتقدير محذوف لبيان المعنى[10]. وتوضيح ذلك أنَّ نحو قوله تعالى: { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[11] يحتمل عند ابن هشام أن يكون المحذوف فيه مبتدأ، تقديره: شأني، أو خبراً، تقديره: صبر جميل أمثل من غيره[12].

(8) الاقتراح، السيوطي: 75.
(9) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، د. محمد عبد القادر هنادي: 14. وينظر في صور التأويل وألفاظه عند ابن هشام: التأويل النحوي عند ابن هشام (رسالة دكتوراه): 16 – 31.
(10) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: 17-18.
(11) سورة يوسف، من الآية: 18.
(12) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 806 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فهذا تحليل يعتمد على تقدير يقتضيه المعنى، وهو لا يحتوي على تأويل، إذ لا مخالفة للقواعد فيه؛ فهو حذف كثير في العربية. في حين أن كلامه على قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ الأنبياء: ٣ ، يعدّ تأويلاً، وذلك أن: ((القاعدة النحوية تقول بتجريد الفعل من علامة الجمع والتثنية عند إسناده إلى الظاهر في الأعم الأغلب))[13]. في حين أن ظاهر الآية يخالف هذه القاعدة.

إنّ لوسائل التحليل بعدين؛ أحدهما: يخضع للضوابط والقواعد، والآخر: لا يخضع لها، وإنما هو ينبع من اجتهاد النحويّ ومدى قدرته العقلية على تشقيق الأوجه واستخراجها، وهذا يظهر –كما تبين آنفاً– في النصوص التي تشتمل على مخالفة للقواعد المقررة، وقد التفت الدكتور ليث قهير الهيتي إلى ذلك في دراسته عن ابن هشام، قال: ((التأويل وسيلة من وسائل توجيه النص على وفق الضوابط والأصول المعتمدة، وهو ضرورة يلجأ إليها النحوي ليوازن بين ما وضعه النحويون من أصول معتمدة وبين النص المُشْكِل الذي يخالف تلك الأصول))[14]. ومن ثمّ، فقد كان الدكتور ليث قهير الهيتي يُعْنَى بالمواضع التي لا تخضع للضوابط أو التقنين، والتي تسمح للنحوي بالاجتهاد والتأويل، لذلك يقول بعد دراسة الحذف عند ابن هشام: ((يتبين أن دراسة الحذف عند ابن هشام تحصل من جهتين: الجهة الأولى: التي تستند إلى ضوابط محددة، وقواعد مقررة نبه عليها في مصنفاته... فهذه المسائل تخضع للقاعدة والضابط، وليست هي من مدار دراستي في التأويل النحوي، ولكن لابدّ من الإشارة إليها. والجهة الثانية: هي مواضع الحذف التي لا تخضع لقاعدة ولا ضابط معين))[15].

(13) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: 17-18.
(14) التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): 32.
(15) المرجع نفسه: 61-62 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن هنا، فقد انحصرت مهمة هذا الفصل في الوقوف على وسائل التحليل النحوي، بجانبها الذي يخضع للضوابط والقواعد، لسببين:

أحدهما: انّ هذه الوسائل بصورتها التي لا تخضع فيها للضوابط والقواعد، قد درست في الرسالة المذكورة آنفاً.

السبب الآخر: وهو الأهم، في نظرنا، أنّ هذه الوسائل، حين تكون قابلة للتقنين والضبط، تصبح أكثر فائدة للمُحلل، لأنها ستكون، عندئذٍ، أكثر اطّرادا وشمولية، ولسهولة تطبيقها على النصوص اللغوية المختلفة، لأنها ليست اجتهاداً عقلياً فردياً كما هو في الوسائل عندما تكون غير خاضعة للضبط،ومن ثمّ، فإن مهمة هذا الفصل هي الكشف عن الضوابط المطّردة التي يمكن للمُعرِب العمل بها والاحتكام اليها عند تحليل التراكيب المختلفة.

ولابدّ من الإشارة إلى أن مصطلح (الوسائل)، في هذا البحث، يقترب، كثيراً، من مفهوم (التحويل)، الذي يستعمله بعض المحدثين، ويريد به: ((نقل صيغة إلى أخرى، أو نقل تركيب إلى تركيب آخر، حيث تُعَدُ الصيغة المنقول عنها أصلاً، والصيغة المنقول إليها فرعاً عن الصيغة الأولى))[16].

الوسيلة الأولى : الحذف

يُعَدُّ الحذف ظاهرة لغويّة تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة، ولا تختص بها اللغة العربية فقط. ولكنها قد تبدو واضحةً في اللغة العربية؛ ذلك لما جُبِلت عليه لغتنا من ميل إلى الإيجاز والاختصار[17]، فالحذف ينتج من رغبة المنشئ في تلبية المطالب الاستعمالية، وعندئذ يعرض لبناء الجملة حذف لأحد عناصرها المكونة، وذلك يحصل

(16) الأسس المنهجية للنحو العربي، د. حسام أحمد قاسم: 203. وينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 145-160، وأصول التفكير النحوي: 280-286.

(17) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: 9 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عندما يكون الباقي من بناء الجملة –بعد الحذف– مغنياً في الدلالة، وكافياً في أداء المعنى[18].

إنّ الأصل في الكلام عند النحويين الذكر، فلا يحذف من الكلام شيء إلاّ لدليل[19].

إن مقولة الحذف التي آمن بها النحويون، تصدر عن أساس عقلي مبني على وجود أصل مقدر للتركيب المستعمل وهذا الأصل لا وجود له في ظاهر النّص اللغوي، وغاية هذا التقدير اطرادا التركيب مع ما توجبه قواعد النحو وقوانينه، فالحذف أسلوب مهم من أساليب التأويل في النحو العربي. ويستند هذا الأسلوب إلى دعوى إعادة صياغة المادة اللغويّة، عن طريق تصوّر سقوط بعض أجزاء هذه المادة نفسها من التركيب[20].

يرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ الحذف ((يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحويّة، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها))[21]، من أجل اتساق النصّ مع القاعدة النحويّة.

وعلى الرغم من أن بعض المحدثين، ولا سيّما الوصفيين منهم، يرون أن مقولة التقدير تجافي حقيقة دراسة اللغة كما هي من دون اللجوء إلى تقدير محذوفات أو زوائد في الجملة، إذ أرجعوا سبب ظهور التقدير إلى انطلاق النحويين من نظرية

(18) ينظر: في بناء الجملة العربية: 346.
(19) الأصول في النحو: 2/ 247-249، وينظر: الخصائص: 2/ 362. ومعترك الأقران، السيوطي: 1/ 234، والدرس النحوي في القرن العشرين، د. عبد الله جاد الكريم: 251.
(20) ينظر: أصول التفكير النحوي: 283.
(21) أصول التفكير النحوي: 281 . وينظر: في بناء الجملة العربية: 342، و الأصول (تمام حسان): 135، و النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي: 149، و مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 61 ، و الدرس النحوي في القرن العشرين: 251.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

العامل النحوي، فإن التحليل النحوي عند النحويين العرب، وابن هشام منهم، قائم على هذه النظرية، ولذلك تعدّ ظاهرة التقدير ركناً أساسياً في هذه العملية التحليلية، ولا يمكن أن يستقيم عمل النحوي من دونها [22]. وقد دفعت هذه الحقيقة الدكتور تمام حسان، وهو من أهم دعاة المنهج الوصفي وأعلامه، إلى القول بأنّ ((الحذف... أمر لا مفرّ من القول به إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوي على وجهه الصحيح؛ لأن للحذف، من المبررات، أموراً لا مناص من الاعتداد بها))[23]، منها الافتقار، والاختصاص، والمعنى التركيبي بين المبتدأ والخبر، وغيرها.

وقد عُني ابنُ هشام بدرْس ظاهرة الحذف عناية واضحة، فقد خصّها بمباحث في كتبه المختلفة، عالج فيها الحذف نظرياً وتطبيقياً. أمّا المصطلح الذي استعمله للتعبير عن هذه الظاهرة، فهو (الحذف)، وقد كان الأكثر استعمالاً، موازنةً بمصطلحات أخرى استعملها للغاية نفسها، وهي: (الإضمار)، و(الإسقاط)[24]؛ فقد استعملهما في مواطن متفرقة بمعنى يرادف مصطلح (الحذف)[25]. وقد وصف ابن هشام الحذف بأنّه (من المهمات)؛ ولذلك عمد إلى دَرْسِه، وعَرْضِ صوره؛ فنبّه على حدود الحذف عند النحويّ وملامحه، وهذا ما يتمثل في قوله: إنّ ((الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: {لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [26]، ونحو : {قَالُواْ خَيْراً}[27]، ونحو:

(22) ينظر: المرجع نفسه: 283، والنحو العربي والدرس الحديث: 149-152.
(23) البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان: 1/ 24.
(24) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 332، والتأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): 39.
(25) المصدر نفسه: 1/ 332.
(26) سورة العنكبوت، من الآية: 61.
(27) سورة النحل، من الآية: 30.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(خـيرٍ، عافـاك الله)، وأمّـا قـولهم في نحـو: {سَـرَابِيلَ تَقِـيكُمُ الْحَـرَّ}[28]: إن التقـدير: والـبرد، ونحـو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الشـعراء: ٢٢:إن التقـدير: ولم تعبِّـدني، ففضـول في فـن النحـو، وإنمـا ذلـك للمفسِّـر))[29]؛ لأن المعنى لا يستقيم إلاّ على هذا القول، بالنسبة إلى المفسّر.

إنَّ ابن هشام، يميّز، في هذا النص، بين حدود عمل النحويّ وعمل المفسِّر في بحث الحذف، ولم يكتفِ بذلك، بل راح يفرّق بين الحذف النحويّ والبلاغيّ، فيقول: ((وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك؛ فإنه تطفل منهم على صناعة البيان))[30]،وبذلك يُخْرج ابنُ هشام دلالات الحذف البلاغية والأسلوبية من ميدان عمل النحوي، ويصف ما يقع منه عند النحويين بأنه تطفّل منهم على ميدانٍ غير ميدانهم، يعني علم البلاغة؛ وذلك لأن البحث في مثل تلك الدلالات لا تفيد متعاطي الإعراب والمختصّ بالنحو فائدة؛ لأن صناعة النحو لا تتوقف عليها، وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها[31]. ولكنه يعود ليعتذر عمّا جاء من أشباه ذلك في مغني اللبيب، بأن ذلك ((لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً)) [32].

يكشف ابن هشام، في كلامه السابق هذا، عن ملمحين يمثلان تصوره للحذف عند النحوي والمُعرِب، وهما:

الأول: ان الحذف الذي يلزم النحوي تعيينه هو ما تفرضه قواعد الصناعة النحوية، في البحث عن العامل النحوي؛ أو المبتدأ أو الخبر، وهي تمثل عناصر الجملة

(28) سورة النحل، من الآية: 81.
(29) مغني اللبيب: 2 / 853.
(30) مغني اللبيب: 2/ 853.
(31) ينظر: حاشية الدسوقي: 451/3 .
(32) مغني اللبيب: 2 / 853.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الرئيسة، وهذا يقابل عند المحدثين أركان البنية العميقة (الأساسية). ولم يبحث أثر الدلالات البلاغية في الحذف، وعدّها من الفضول، لذلك ذكر ثلاثة أمثلة، تمثل الرفع والنصب والجر، وقد حُذِف العامل فيها جميعاً.

الثاني: إنه –بعمله هذا– حدّد مجال درس الحذف وضيّق ميدانه، وذلك يعود إلى أنه يكتفي من الحذف بما هو وسيلة يتوصّل بها المعرب إلى اطراد التحليل النحوي واتّساق ضوابطه، إذ لا يمكن الانتهاء إلى إعراب صحيح ما لم يكن المُعرِب عارفاً بضوابط الحذف وأصوله التي ينبغي الالتزام بها، من أجل تعيين المحذوف من غير المحذوف، في ضوء ما وضعه النحويّون من شروط وأدلة تبيّن ذلك وتحدده. ومن ثمّ، يتمكن المحلل من معرفة التركيب الأصلي للعبارة؛ لأن النحويين العرب يرون أن ((خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر، في ضوئه، يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة... وتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر، وتفسير المعنى معتمد على تركيب مقدّر، وكأنه يشبه تركيباً باطناً))[33]، أو عميقاً؛ بمعرفته، يستطيع المعرب تحليل التركيب الظاهري للعبارة تحليلاً نحوياً .

تجلت عناية ابن هشام بدراسة الحذف في بحثه أهمَّ قضاياه ومستلزماته، إذ درس المحاور الآتية: (شروط الحذف، وأدلة الحذف، وأولويات تقدير المحذوف، ومواطن الحذف)، وتفصيل ذلك كالآتي:

شروط الحذف :

حدّد ابن هشام شروط الحذف في النحو العربيّ، على الوجه الآتي:

(33) الجملة العربية (د. عبادة): 160.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الشرط الأول : وجود الدليل على المحذوف. ويتخذ الدليل عنده نوعين، لابد للنحويّ من معرفتهما من أجل الاستدلال على المحذوف، لأن معرفة الحذف وشروطه تعتمد على معرفة الدليل، وهذان النوعان هما:

أ. الدليل غير الصناعي:

ويتضح هذا الدليل من خلال أقسامه، إذ ينقسم على قسمين، وهما:

1. الدليل الحالي: وهو يشمل الظروف المحيطة بعملية الاتصال اللغويّ، من متكلم وسامع أو متلقٍ، وموقف كلامي، مما يؤلّف عاملاً في نجاح التواصل الإنساني أساساً[34]. وقد وضح ابن هشام هذا الدليل بالأمثلة التي ذكرها وناقشها، من ذلك قولك لمن رفع سوطاً: زيداً، فيكون منصوباً على إضمار فعل، تقديره: (اضرب) فالدليل على الحذف إنما تأتى من دلالة الموقف أو الظرف الاجتماعي الذي اكتنف الحدث الكلاميّ. وذكر أيضاً قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ}[35]، فقد بيّن أن (سلاماً) منصوب على إضمار العامل فيه، وتقدير الكلام: سلّمنا سلاما[36]. والدليل الحاليُّ على المحذوف في الآية حال الملائكة، ووصف دخولهم على النبي (إبراهيم) y، وتسليمهم عليه بالقول (سلاماً)، أي: سلّمنا عليك سلاماً، فرد عليهم بالقول (سلام)، أي: أمركم سلام[37].

ويمكننا القول انّ ابن هشام قد عرَف ما يسمى بالدليل العقلي أو القرينة العقلية، يتضح هذا من اعتماده أحكام المنطق العقلي، وهو ما يظهر في قوله بجواز

(34) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ: 116.
(35) سورة هود، من الآية: 69.
(36) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 789، 786.
(37) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 787، والكشاف: 2/393-394، وحاشية الدسوقي: 3/ 346-347.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حذف الموصوف في نحو: (رأيت رجلاً كاتباً)، وعدم جواز حذْفِه في نحو: (رأيت رجلاً أبيض)؛ فقد امتنع الحذف، في هذه الجملة، لعدم الدليل، من جهة، ولأنّ الحذف يؤدي إلى الخلل في المعنى؛ وذلك على الرغم من كونه فضلة، لأن حذف الموصوف: (رجل)، يؤدي إلى الجهل به؛ فلا يعلم هل الأبيض من الحيوان أو الجماد أو النبات، فهو يصلح وصفاً لكل منها، على عكس الجملة الأولى التي أجاز حذف الموصوف فيها؛ لأنه لو حُذِف لم يلتبس بالمرأة، إذ يقال فيها: كاتبة، واذا حُذف جاز تقديره بشخص أو إنسان، لأن الكتابة صفة خاصة بالإنسان[38]. فقد اعتمد ابن هشام، في معالجة جواز الحذف أو عدم جوازه في هذين المثالين، على ما يحكم به المنطق والعقل وما يُقرَّانه من أحكام. وقد سبق أن أشار ابن جني إلى مثل ذلك[39].

2. الدليل المقالي: ويظهر هذا الدليل في الألفاظ التي ترد في سياق الكلام سابقاً أو لاحقاً، وهي توفر دليلاً للمعرب على العناصر المحذوفة[40]. وقد وضح هذا النوع بالأمثلة، فمن ذلك قولك لِمَنْ قال مَن أضرب؟: (زيداً). فقد حُذِفَ من القول العامل فيه، وتقديره: اضرب زيداً، ويدل عليه دليل مقالي يتمثل في اللفظ السابق (من أضرب؟). ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ لِّلَّذِينَ﴾ النحل: ٣٠ ، فقد اشتملت الآية على حذف، تقديره: (أنزل خيراً)، يدل عليه دليل لفظي أو مقالي، يتجلى في لفظ السؤال السابق (ماذا انزل ربكم؟)[41].

(38) ينظر:مغني اللبيب:2/ 787،والمنصف للشمني:244/2،وحاشية الدسوقي:3/ 347.وحاشية الأمير: 2/ 156.

(39) ينظر: الخصائص: 368/2. ((ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل؛ لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث)).

(40) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 104، والجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي: 60.

(41) ينظر: الكشاف: 2/ 579، وحاشية الدسوقي: 3/ 347.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد بيّن ابن هشام المواطن التي يحتاج فيها النحوي والمعرب إلى الدليل، بنوعيه: الحالي أو المقاليّ، قال: ((وإنما يحتاج إلى ذلك- يعني: الدليل- إذا كان المحذوف الجملةَ بأسرها كما مثّلنا، أو أحد ركنيها، نحو: ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ الذاريات: ٢٥ ، أي: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها؛ هي مبنية عليه، نحو: {تَاللهِ تَفْتَأُ}[42]، أي لا تفتأ. وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنويٌّ، كما في قولك: (ما ضربت إلاّ زيداً)، أو صناعيٌّ، كما في قولك: (زيد ضربته)، وقولك: (ضربني وضربته زيد))[43]. فقد بيّن ابن هشام أنّ على المعرب أنْ يحدد الدليل على المحذوف، وذلك في الحالات الآتية:

1. إذا كان المحذوف جملة كاملة، كما في الأمثلة المذكورة آنفا، في نحو: زيداً، حذفت جملة فعلية، من مسند ومسند إليه، وتقديرها:اضرب، والفاعل المستتر وجوباً (أنت)، فعلى النحوي أن يوضّح أن الدليل هنا حاليّ.
2. أو كان المحذوف أحد ركني الجملة، وليس الجملة بأسرها، كما في آية الذاريات السابقة، إذ حذف الخبر من الجملة الأولى (سلام عليكم)، واكتفى بذكر المبتدأ، وحذف المبتدأ في الجملة الثانية (أنتم قوم منكرون)، واكتفى بذكر الخبر. فحذف في كل مرة ركناً من ركني الإسناد في الجملة الاسمية، ففي مثل هذا النوع من الحذف لابدّ للمعرب من تعيين الدليل، وهو هنا الدليل الحالي[44].
3. أو كان المحذوف في الجملة لفظاً يفيد معنى، ولا يمكن الاستغناء عنه، كما في آية سورة يوسف السابقة، إذ حذف منها لفظ (لا)، الذي يفيد معنى النفي، وهذا

(42) سورة يوسف، من الآية: 85.
(43) مغني اللبيب: 2 / 787. وينظر: معترك الأقران: 1/ 237.
(44) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 347.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المعنى الجملة مبنية عليه، ومعناها يتوقف عليه. وعلى النحويّ، هنا، أن يشير إلى الدليل على المحذوف، وهو في الآية دليل حالي،ينتج من معرفة الحال التي كان عليها النبي يعقوب بعد فقد ولده يوسف [45].

4. وإذا كان المحذوف فضلة، أي: ليس من العمد، فلا يشترط لهذا النوع من الحذف وجدان الدليل على المحذوف، إلاّ في حالتين: الأولى: أن لا يكون في حذف الفضلة ما يؤدي إلى ضرر أو خلل في المعنى، كما في: (ما ضربت إلاّ زيداً)، فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً)، على الرغم من كونه فضلة، إذ لو حُذِف لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلاً، مع أن القصد نفي الضرب عن غير زيد، وقصره عليه. والثانية أن لا يكون في حذفه ما ينبني عليه ضرر صناعيّ، كما في نحو: (زيد ضربته) و(ضربني وضربته زيدٌ)، إذ يترتب على حذف الضمير (الهاء) وإبقاء (زيد) على حالة الرفع تهيئة العامل (ضرب) للعمل فيه، مع قطعه عن العمل في الوقت نفسه، كما أن فيه مانعاً صناعياً آخر، هو إعمال العامل الضعيف، وهو الابتداء، دون العامل القوي، وهو الفعل، وهذا ممنوع عند النحويين[46]. وبسبب اشتراط وجود الدليل في هاتين الحالتين للفضلة، لم يُجز النحويون حذف المضاف في نحو: (جاءني غلام زيد) للضرر المعنوي، في حين جاز حذفه في قوله تعالى: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً }[47]، على تقدير: أمر ربك؛ لوجود دليل حالي عليه، هو استحالة مجيء الربّ. كما أنهم لم يجيزوا حذف العائد في نحو: (جاء الذي هو في الدار)، لوجود مانع صناعيّ، إذ لو حذف لم يعلم: هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار والمجرور، في حين يجوز حذفه في نحو قوله تعالى﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ مريم: ٦٩

(45) ينظر:الكشاف:2/ 479،والمحرر الوجيز:3/ 272،والبحر المحيط:5/435-436، وحاشية الدسوقي: 3/347.

(46) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 347.

(47) سورة الفجر، من الآية: 22.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لأن صلة (أي) يجوز فيها الحذف، وإن لم تحصل استطالة في جملة الصلة[48]. وقد أطلق ابن هشام عليه في بعض المواضع مصطلح (الدليل اللفظي)،وهو الاصطلاح الذي يستعمله المحدثون[49].

ونبّه ابن هشام على أنّ شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف في المعنى، وبناءً على ذلك لم يجز تقدير المحذوف في نحو: (زيد ضارب وعمرو) بـ: وعمرو ضارب، على معنى يختلف عن معنى (ضارب) الأولى، أي: إذا كانت الأولى بمعنى (الإيلام)، فلابدّ أن تكون المقدّرة بمعنى الإيلام أيضاً، ولا يجوز أن تكون بمعنى السّفر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ النساء: ١٠١. وهكذا، فهو يرى أن الدليل اللفظي لابد أن يوافق المحذوف لفظاً ومعنىً، ففي نحو (زيد ضربته)، ينبغي التقدير بما يوافق الدليل لفظاً، أي: ضربت زيداً، أو بما يوافقه معنىً فقط، كما في نحو: (زيداً مررت به)، أي: جاوزت زيداً، مررت به. ويذكر الدسوقي أن بعض النحويين لا يشترط التطابق المعنوي، بل يكفي عنده، كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان بينهما[50].

وقد انطلق ابن هشام من هذه القواعد في تقويم بعض التوجيهات النحوية المبنية على تقدير محذوف، ومن ذلك تعليقه على توجيهٍ نسبه إلى الفراء؛ قال: ((قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ القيامة: ٣، إن التقدير : بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في

(48) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 787، وحاشية الدسوقي: 3/ 348.

(49) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 790، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 104،وسمّاه الجرجاني : الإضمار على شريطة التفسير: دلائل الإعجاز: 163 .

(50) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 790، وحاشية الدسوقي: 3/ 353.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الإعادة كفر، فلا يكون مأموراً به))[51]. فعلى هذا التقدير لم يتطابق الدليل والمقدر في المعنى، وإن تطابقا في اللفظ. وذهب ابن هشام إلى تضعيف هذا الرأي، قال: ((والصواب فيها قول سيبويه[52] إن (قادرين) حال، أي: بلى نجمعها قادرين)) وعلّل ذلك بأن ((فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن بلى إيجاب للمنفي، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سَلِم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان في الآية ظنٌّ، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم))[53]. ورأي سيبويه الذي اختاره ابن هشام وصوبّه، اختاره أيضاً الزجاج والزمخشريّ والعكبري وأبو حيان الأندلسي[54]، ولم يذكروا الرأي الآخر المنسوب إلى الفرّاء.

ب. الدليل الثاني :

وسماه الدليل الصناعيّ، ويرى أن النحويين يختصون بمعرفته؛ ((لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة))[55].

ويوضح مفهوم الدليل الصناعي عن طريق الأمثلة، كقول النحويين في قوله تعالى:{لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [56]: ((إن التقدير: لأنا أقسم وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين، وفي: (قمت وأصكّ عيْنَه): إن التقدير: وأنا أصكّ، لأن

(51) مغني اللبيب: 2/ 791، وحاشية الدسوقي: 3/ 354. ولم يذكر الفراء هذا التوجيه، والذي قاله: ((قوله (قادرين) نصبت على الخروج من (نجمع) كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك، يريد: بلى نقوى قادرين... وقول الناس: بلى نقدر، فلمّا صرفت إلى قادرين، نُصِبت، خطأ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل)) معاني القرآن للفراء: 3/ 208. فلم يذكر أن التقدير هو: ليحسبنا، على معنى العلم.

(52) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 346.

(53) مغني اللبيب: 2/ 792، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 356.

(54) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 300، ومعاني القرآن وإعرابه: 5 / 196، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 553، والكشاف: 4 / 647، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 477، والبحر المحيط: 8/ 536 .

(55) مغني اللبيب: 2/ 789، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 351.

(56) سورة القيامة، من الآية: 1. وهي قراءة ابن كثير، ينظر:جامع البيان: 763،والنشر في القراءات العشر: 212/2.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد)، وفي (إنّها لإبل أم شاء): إنّ التقدير: أم هي شاء؛ لأنّ (أم) المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل))[57].

فقد دلت الصناعة النحوية على المحذوف في هذه الأمثلة؛ ففي الآية جاءت اللام، وهي لام مفتوحة بعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، وتقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام، واستشهاد ابن هشام بها على هذه القراءة، وهذه اللام لام الابتداء داخلة على مبتدأ محذوف، فلا يصح أن تكون للقسم، لأن الفعل (أقسم) للحال، والفعل الذي للحال لا يقسم به، فلا تصح تلك اللام إلاّ على جعلها لام الابتداء، وليست لام القسم، فالصناعة دلّت على حذف المبتدأ المقدّر بـ(أنا). وفي المثال دفعتهم ضوابط الصناعة إلى تقدير مبتدأ محذوف، تقديره (أنا)، على الرغم من عدم وجود دليل حالي أو مقالي، وذلك لأن واو الحال لا تدخل على الفعل المضارع المثبت الخالي من (قد). وفي المثال الثالث دلّهم الدليل الصناعيّ على مبتدأ محذوف، تقديره: (هو). والدليل الصناعي أن (أم) المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل، أو كما عبر الدماميني أن (أم) المنقطعة لا يقع بعدها إلاّ الجمل؛ لأن كثيراً من النحويين لا يرى أن (أم) المنقطعة عاطفة، مثل (بل) الداخلة على الجمل[58]. وهكذا يظهر أن الدليل الصناعي هو ما تتطلبه الضوابط النحوية في التراكيب وما تقتضيه قواعدهم لسلامة الجمل ومطابقة عناصرها ومكوناتها لأحكامهم وقواعدهم التي خرجوا بها من استقراء كلام العرب. ويمكن تجريد أدلة الحذف، عند ابن هشام، على النحو الآتي:

(57) مغني اللبيب: 2/ 789.

(58) ينظر:شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني:2/ 244،وحاشية الدسوقي: 3/ 351،وحاشية الأمير: 156/2.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

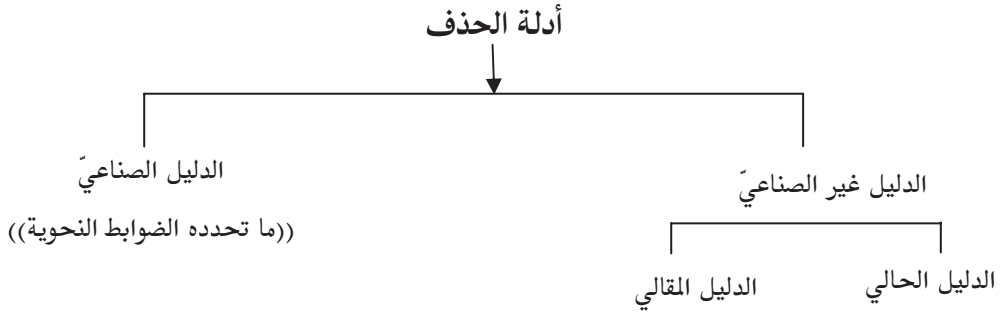

الشرط الثاني : من شروط الحذف أنْ لا يكون ما يحذف كالجزء؛ لذلك لا يجوز أن يحذف الفاعل ولا نائبه، ولا ما يشبه الفاعل مثل اسم كان وأخواتها؛ لأن هذه الأسماء تعد كالجزء من أفعالها، فلا تُحْذَف[59].

وقد استند ابن هشام إلى هذا الشرط في ردّ مجموعة من التقديرات النحوية. فمن ذلك ما قدّره الكسائي وهشام الكوفي والسهيلي في نحو: (ضربني وضربت زيداً): أن فاعل (ضربني) محذوف وليس مضمراً، ودل عليه المذكور (زيداً). وهذا غير جائز؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فلا يجوز حذفه.

وردّ أيضاً ما ذهب إليه ابن عطية والزمخشري في قوله تعالى: {بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ}[60]: من أن التقدير بئس المثل مثلا مثل القوم[61]، بأنّهما إذا أرادا أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً، فيكون (مثل القوم) هو المخصوص بالذم، فهو كلام مردود، وإن كانا يريدان تفسير المعنى بأن في (بئس) ضمير المثل، وهو ما ذهب إليه الزمخشري عندما قدّره: (بئس مثلا مثل القوم)، فيكون التمييز محذوفاً، وفي

(59) ينظر: الخصائص: 2/ 363، ومغني اللبيب: 2/ 792 ، ومعترك الأقران: 2/ 1/ 238، وحاشية الدسوقي: 3/ 357 .
(60) سورة الجمعة، من الآية: 5 .
(61) ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 307. وينظر: معترك الأقران: 1/ 238 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(بئس) ضمير الفاعل يفسره التمييز المحذوف[62]، لذلك يسأل ابن هشام: ((أين تفسيره... وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل (نعم) و(بئس) لا يحذف))[63]، فهو يريد من سؤاله أن الآية ليس فيها تفسير للضمير المستتر، في حين أن فاعل (نعم) و(بئس) إذا كان ضميراً مستتراً يجب أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز، وهذا التمييز الدال على ضمير الفاعل لا يحذف، لذلك قال عن تقدير الزمخشري بأنّه لازم للرد والضعف. ويرى أن الصواب ((أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص، أي: مثل هؤلاء، أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا))[64]. فهو إما فاعل، وقد حذف المخصوص في حال كونه غير مضاف لـ(الذين)، فيكون المخصوص محذوفاً برمته، أو انه على حذف مضاف، فيكون المخصوص (الذين)، على حذف مضاف[65].

ومما يجدر ذكره، هنا، أن الدكتور طاهر سليمان حمّودة اعترض على هذا الشرط، وذهب إلى أنه غير دقيق، وأن الأصح أن لا يعد في شروط الحذف، مستدلاً على ذلك بذكر بعض المواضع التي حذف فيها ما يعدّه النحويون كالجزء من الكلمة، مثل: حذف فاعل (أَفْعِل) في أسلوب التعجب، إذا تقدم له نظير يدل عليه، كقوله تعالى:{أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ }[66]، أي: وأبصر بهم. وحذف الفاعل عند إسناد الفعل المبني للمجهول إلى نائب الفاعل. وحذف فاعل: (قل وكثر وطال)، إذا اتصلت بها (ما) الزائدة، حيث تكفها عن العمل في الفاعل. وذكر مواطن أخرى تأييداً لما ذهب إليه من عدم دقة هذا الشرط[67].

---

(62) الكشاف: 4/ 518.
(63) مغني اللبيب: 2/ 793، وينظر الكتاب: 2 / 176.
(64) مغني اللبيب: 2/ 793.
(65) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 452، والبحر المحيط: 8 / 371، ومغني اللبيب: 2/ 793، وحاشية الدسوقي: 3/ 357. واعترض الدماميني على كلام ابن هشام، وردَّ عليه الشمني، ينظر: المنصف للشمني: 2 / 246.
(66) سورة مريم، من الآية: 38.
(67) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 122-123.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الشرط الثالث : أن لا يكون المحذوف مؤكداً: وذكر ابن هشام أن أول من اشترط هذا الشرط الأخفش، وذلك عندما منع في نحو: (الذي رأيت زيد) أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: (نفسه)، فإن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض من التوكيد؛ لأن ((المُؤكِّد مُرِيد للطول، والحاذِف مُرِيد للاختصار))[68]. وقد أكد هذا الشرط بما استخلصه هو من جهود النحويين التطبيقية، وحوّله الى قواعد نظرية كلية يمكن تعميمها على ما يجده المعرب من اشباه ونظائر؛ ومثال ذلك أن الزجاج ذهب في توجيه قوله تعالى: {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}[69] إلى أن التقدير: إن هذان لهما ساحران، ولكن ابا علي الفارسي ردّ هذا التوجيه بأن الحذف والتوكيد باللام متنافيان[70]. وهو ما أكَّده، لاحقاً، ابن جني، قال: ((وما طريقُهُ طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه))[71].

وقد استثنى ابن هشام من هذا الشرط ما كان المحذوف فيه لدليل، قال: ((وأمّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت))[72].

الشرط الرابع : أن لا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر[73]: لذلك لا يجوز حذف اسم الفعل دون معموله؛ لأن ذلك يؤدي إلى اختصار اسم الفعل الذي يعد– في نظر النحويين– اختصاراً للفعل، مما يؤدي إلى اختصار المختصر. مما يعني بقاء المعمول دون عامل، واسم الفعل لا يعمل محذوفاً. لذلك ذهب الى توجيه كلام

(68) مغني اللبيب: 2/ 793، ينظر: قول الأخفش في الخصائص: 2/ 282. وينظر معترك الأقران: 1/ 238.

(69) سورة طه، من الآية: 63.

(70) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 296، ومغني اللبيب: 2/ 793. ويوازن بـ: حاشية الدسوقي: 3/ 359.

(71) الخصائص: 2/ 380. وينظر: شرح التسهيل: 2/ 112، ومغني اللبيب: 2/ 793، وحاشية الأمير: 2/ 159.

(72) مغني اللبيب: 2/ 793. وينظر: الخصائص: 1/ 285، ومعترك الأقران: 1/ 238.

(73) ينظر: الخصائص: 275/2 فيه كلام مهم عن عدم اختصار المختصر. وينظر معترك الأقران : 1/ 238.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

سيبويه في نحو هذا الموضع بما لا يخالف هذا الشرط، قال: ((وأمّا قول سيبويه في: (زيدا عليك)، وفي: (شأنك والحج)، وقوله[74]:

يــا أيهــا المــائح دلــوي دونكــا .....

: إن التقدير: عليك زيداً، وعليك الحج، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى، لا الإعراب، وإنما التقدير: خذ دلوي، والزم زيداً، والزم الحج، ويجوز في (دلوي) أن يكون مبتدأ، ودونك: خبره))[75]. والتوجيه الثاني، هذا، الذي أجازه ابن هشام، بمعنى: دلوي قدامك، على انها مبتدأ وخبر، إنما يهدف، منه، إلى تخريج الشاهد بما لا يخالف الشرط المذكور، بإخراج معنى (دونك) إلى الظرفية[76].

الشرط الخامس : أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً: وقد انطلق ابن هشام من هذا الشرط ليبيّن أن من غير الجائز حذف حرف الجر ، أو حرف النصب أو الجزم، إلاّ في مواضع وصفها بأنها مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل. كما قرّر أنها لا يجوز القياس عليها[77]. وقد ذكر الدسوقي بعض هذه

(74) الرجز لجارية من بني مازن، في المقاصد النحوية: 3/ 292. وشرح التصريح: 2/ 291، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 6/ 200. وبعده : إني رأيت الناس يحمدونكا.

(75) مغني اللبيب: 2/ 794. وينظر: شرح قطر الندى: 256. وهذا التوجيه مما عزاه ابن مالك الى سيبويه ينظر: شرح التسهيل: 2/ 69، وحاشية الدسوقي: 3/ 360-361. والذي قاله سيبويه في الكتاب: 1/ 252-253، هو: ((اعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى يفعل)). والذي يظهر من كلام سيبويه أن نحو (زيداً) منصوب بفعل مضمر، وليس باسم فعل مضمر يفسره الظاهر، كما فهم ابن مالك، وتابعه النحويون على ذلك؛ قال الأزهري في: شرح التصريح: 2/ 292 : ((جوّز ابن مالك أن يكون (دلوي) منصوباً بـ(دونك) مضمرة مدلولاً عليها بـ(دونك) الملفوظة، مستنداً لقول سيبويه في: (زيداً عليك)، كأنك قلت: عليك زيداً. وفيما قاله نظر؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، ....، وأمّا ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب وجوز بعضهم أن يكون (دلوي) منصوباً بفعل محذوف دلّ عليه السياق، أي: تناول دلوي، وسكت عن (دونك))).

(76) نسب الشمني هذا التوجيه إلى البصريين ينظر: المنصف للشمني: 2/ 246.

(77) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 794. وينظر معترك الأقران: 1/ 238.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المواضع التي يجوز فيها حذف العامل، وهي: (من) بعد (كم) الاستفهامية، نحو: (بكم درهم اشتريت)، ولام الطلب، نحو: (قل له يفعل)، و(أن) الناصبة، في مواطن مخصوصة، كتقديرها بعد فاء السببية وواو المعية، نحو: (ليت زيداً قائم فأقوم)، فهذه المواضع يكون الحذف فيها قياسياً[78].

ويرى الدكتور طاهر سليمان حمودة أن إطلاق هذا الشرط، بهذه الصورة، غير دقيق، ((لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع بقاء عملها))[79]. وقد اكّد رأيه هذا بذكره المواضع التي يطرد فيها حذف حرف الجر وبقاء عمله، نحو: (رب)، إذ يبقى عملها قياساً بعد الواو، وهو كثير في الشعر، وحذف حرف الجر قياساً قبل (أن) المصدرية، و(أن) المفتوحة المشدّدة، وغيرها من المواطن. ويبدو للباحث أن ما فهمه الدكتور طاهر سليمان من صفة الإطلاق ليس صحيحاً؛ ذلك أن عبارة ابن هشام في هذا الموضع لا تدل على هذا الإطلاق والتعميم، لذلك لا يمكن أن نعدّ ما ذكره مأخذاً عليه، ذلك أن معنى عبارة ابن هشام انه لا يجوز حذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلاّ في مواضع محددة، منها ما ذكره هو، وترك المواضع الأخرى طلباً للإيجاز والاختصار.

الشرط السادس : أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء محذوف: وقد علل ابن هشام هذا الشرط بأن وقوع المحذوف عوضاً عن محذوف يستلزم حذف العوض والمعوض معاً، وهو ما سبق ان اشار اليه ابن مالك؛ قال: ((والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه))[80]. وقد استند إلى هذا السبب في إيضاح أنّ من غير

(78) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 361.
(79) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 131.
(80) شرح التسهيل: 3/ 242. وينظر : مغني اللبيب: 2/ 795.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجائز حذف (ما) في نحو: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)؛ لأنها عوض عن (كان) المحذوفة[81].

وقد اعتمد ابن هشام على هذا الشرط في تعليل عدم جواز حذف خبر (كان)، بأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان؛ لأن القصد من نسبة الأفعال للذات مصادرها، أي الكون[82]. وذكر، أيضاً، أن العرب لم تقدّر أحرف النداء عوضاً من (أدعو) أو (أنادي)، بسبب حذفها.

الشرط السابع : أن لا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه في الوقت نفسه، وعلى هذا الشرط اعتمد البصريون في منعهم من حذف المفعول الثاني، من نحو: (ضربني وضربته زيد)؛ لأن حذفه – وهو الضمير الهاء من (ضربته)- يؤدي إلى تسليط الفعل على (زيد)، فينصبه مفعولاً ثانياً، ثم يقطع عنه العامل؛ لأنه سيرتفع فاعلاً للفعل الأول (ضربني)، وهو غير جائز؛ إلّا في ضرورة الشعر، وقليل الكلام[83].

الشرط الثامن : أن لا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، ولذلك لا يجوز حذف الضمير (الهاء) في نحو : (زيد ضربته)؛ لأن حذفه يؤدي إلى تسليط الفعل عليه، كما سبق، والى إعمال الابتداء في (زيد) ، وهو عامل معنويّ ضعيف عند النحويين[84]. وقد نبه ابن هشام على مجيء ما خالف مقتضى هذا الشرط، في الضرورة، أو نادر الكلام[85].

إنَّ تنبيه ابن هشام على وجود بعض الشواهد الفصيحة التي تخالف مضمون هذين الشرطين يؤدي إلى نتيجة منطقية، وهي أن تلك الشروط مبنية على استقراء

(81) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 794-795، ومعترك الأقران: 1/ 238. وينظر اعتراض الدماميني على امثلة ابن هشام وردّ الشمني عليه في: المنصف للشمني: 2/ 247، وحاشية الدسوقي: 2/ 361.
(82) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 795، وحاشية الدسوقي: 3/ 363.
(83) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 795، ومعترك الأقران: 1/ 239، وحاشية الدسوقي: 3/ 363.
(84) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 795.
(85) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 796، وحاشية الدسوقي: 3/ 364.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

شامل ودقيق لظاهرة الحذف في العربية، وما تستلزمه من شروط لصحة الحذف واستقامته.

ومما يلحظ على هذه الشروط أنها تكاد تسير في خطين متوازيين، هما: **سلامة المعنى ووضوحه عن طريق بقاء العبارة محافظة على مقصد المتكلم من جهة، والصناعة النحوية متمثلة بما وضعه النحويون من قواعد وضوابط مقررة من جهة أخرى**. ولا شك في أن لهذه الشروط علاقة وثيقة بعملية التحليل النحوي، فهي تعصم المعرب من الوقوع في الزلل، وهي تدل على مدى نضج عقليته في تحليل التراكيب وفقه أسرارها.

ضوابط تقدير المحذوف

التزم النحويون العرب عند تقدير المحذوفات بأسس وقواعدَ، بنوها مراعاة للمعنى من جهة، ولضوابط الصناعة النحوية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك اعتمادهم على فكرة الأصل والفرع(86). وقد درس ابن هشام آليات تقدير المحذوفات، وخصّها بمباحث من كتابه (مغني اللبيب)، تدل على عنايته بالموضوع من ناحية، وعلى أهمية إتقان أسس التقدير للمعرب، الذي أُلِّفَ الكتاب له من ناحية أخرى.

أمّا ضوابط تقدير المحذوف عند ابن هشام فقد تمثلت بمجموعة من الخطوات العملية والإجرائية، التي إذا التزم بها المعرب سلم له تقديره، ومن ثمّ، صحّ إعرابه. ويمكن أن نعرض ما عالجه ابن هشام على النحو الآتي:

أولاً : أين يُقدر المكان الأصلي للمحذوف

تحدث ابن هشام عن الأسس التي على المعرب الالتزام بها عندما يريد تحديد المكان الأصلي للمقدّر، فقد وضّح أن القياس ((أن يُقدّر الشيء في مكانه الأصلي،

(86) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 139.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله))[87]؛ لذلك ينبغي للمعرب أن يقدر المفسِّر في نحو: (زيداً رأيته) مُقدَّماً عليه. وبعد أن عرض هذا الضابط، أخذ بمناقشة ما ذهب إليه علماء البلاغة، وردَّ رأيَهم في إجازة تقديره مؤخَّراً، قال: ((جوّز البيانيون تقديره مؤخَّراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهّموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك))[88]. وذكر ابن هشام حالتين يُقدّر فيهما المفسِّر مؤخَّراً؛ وفي الحالة الاولى يقدر المحذوف مؤخراً عند تعذّر تقديره مقدماً في الأصل، كما في: (أيهم رأيته؟)، إذ يقدَّر بـ: (أيهم رأيتَ رأيته)؛ لأن (أي) استفهامية. وأدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام، ولا يعمل فيها ما قبلها، فلا يقدّر العامل، هنا، قبلها[89]. وفي الحالة الثانية يُقدَّر المحذوف مؤخراً عند اقتضاء أمر معنوي لذلك، ومثَّل له ابن هشام بمتعلق باء البسملة الشريفة؛ إذ إن الزمخشري قدّره مؤخّراً عنها؛ قال الزمخشري: ((فان قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف، تقديره: بسم الله اقرأ أو أتلو؛... فإن قلتَ: لم قدّرت المحذوف متأخراً، قلتُ: لأن الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل....))[90].

ولا يخفى أن ما ذكره ابن هشام من تقديرات في هذا الموضع، ولاسيّما في الحالة الأولى، هو ممّا لا يتطلبه المعنى، ولكن الصناعة النحويّة فرضته، وذلك مراعاة

(87) مغني اللبيب: 2/ 799. ومعترك الأقران: 1/ 239.
(88) مغني اللبيب: 2/ 799. وقد اعتراض عليه الدماميني وردَّ عليه الشمني، ينظر:المنصف للشمني: 2/ 249، وحاشية الدسوقي: 3/ 369.
(89) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 799، وحاشية الدسوقي: 3/ 370.
(90) الكشاف: 1/ 12-13، وينظر مغني اللبيب: 2/ 800.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لما ذكره النحويّون من مقررات نحوية سابقة، مبنية على الأصول العامّة والقواعد الخاصّة[91].

ويظهر للباحث أنّ منهج ابن هشام في تحديد موضع المقدّر، إنما ينطلق من تطبيق قواعد تأليف الجملة وتركيبها على المحذوفات، وليس الأمر اتباعا مجرداً للقواعد الصناعية، فهو عندما يجد أن مرفوع (إن) لا يتقدم على منصوبها عند تأليف جملة من هذا النمط، فإن هذا يعني أن المقدر، هنا، لابدّ أن يلتزم بالقواعد نفسها، كما لو انه ظاهر غير محذوف.

ثانياً : ما مقدار المحذوف المراد تقديره ، قلة وكثرة ؟

درس ابن هشام هذا الموضوع تحت عنوان (بيان مِقدار المُقَدَّر)، إذ بيّن أن المقدار ينبغي تقليله ما أمكن، لتقل مخالفة الأصل؛ لأن الأصل في الكلام أن لا يكون فيه حذف، وكلّما قلّ مقدار المحذوف كان التقدير قريباً من الأصل، لأن خروجه عن الأصل قليل أيضاً. واستند ابن هشام إلى ذلك في تقويم تقدير الأخفش في نحو: (ضربي زيداً قائماً) بـ: ضربه قائماً، إذ عده أولى من تقدير بعض النحويين البصريين لها بـ(حاصل إذا كان) أو (حاصل إذ كان)؛ لأن الأخفش قدّر محذوفين اثنين، هما: المصدر ومفعوله (ضربه)، في حين أنهم قدروا خمسة محذوفات، هي: حاصل، والضمير المستتر فيه، وكان التامّة، والضمير المستتر فيها، وإذا أو إذ، هذا من جهة، ولأن الأول قدّر لفظاً من جنس اللفظ المذكور[92]، من جهة أخرى. ولكن يؤخذ

(91) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 140.

(92) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 802، وهو متابع في هذا الاختيار لابن مالك، ينظر: شرح التسهيل: 1/ 270-271، ومعترك الأقران: 1/ 239، وحاشية الدسوقي: 3/ 374. وقد بين الشيخ خالد الأزهري أن ابن مالك اختاره وقوّاه ابنُ هشام وعلق على ذلك بأنهم اختاروه ((لقلة الحذف مع صحة المعنى... وهذا وإنْ كان أقل حذفاً من الأول غير مرضيّ عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهذا لا يجوز عندهم، ولأن تقدير الظرف يناسب الحال)) شرح التصريح: 1/ 299.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على تقدير الأخفش، هذا، أنه يلزمه ((حذف المصدر وإبقاء بعض معمولاته، أعني الحال، وهو لا يجوز، إذ المصدر بتقدير الحرف المصدري مع الفعل الذي هو صلته، والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته))[93].

وقد استند ابن هشام إلى هذا الشرط في الاعتراض على ما ذهب إليه بعض النحويين من أن المحذوف في قوله تعالى: {وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ}[94] تقديره: حبّ عبادة العجل، وبيّن أن الأولى تقدير الحب فقط[95].

وقد جمع ابن هشام ما أمكنه من أدلة تؤيد هذه القاعدة، أعني: تقليل مقدار المقدر، من ذلك ما نلمسه في قوله: ((وينبغي أن يقدر في نحو: (زيد صنع بعمرو جميلاً وبخالدٍ سوءاً، وبكرٌ)، أي: كذلك، ولا يقدر عين المذكور تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأنه لو صرّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار))[96]. ففي هذا النص طبّق هذه القاعدة، وهي تقليل المقدّر قدر الإمكان، فيكون تقدير: (كذلك) أولى من تقدير: (وبكر صنع بعمرو جميلاً وبخالدٍ سوءاً)؛ لأنه أطول من سابقه. يؤيد ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً؛ أي ليس جملة ولا شبه جملة. كما أن المعرب لو صرّح بالخبر، عن طريق إعادته كاملاً باللفظ، لكان ثقيلاً مكرراً. وهذا يصب في فكرة تقليل المقدر ما أمكن.

ولكنَّ هذا التقدير يتعارض- شكلياً على الأقل- مع قاعدة تقديرية أخرى؛ تنصّ على أن المقدر ينبغي له أن يكون من لفظ الدليل أو القرينة قدر الإمكان. ويبدو

(93) حاشية الدسوقي: 3/ 374.

(94) سورة البقرة، من الآية: 93.

(95) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 802.

(96) مغني اللبيب: 2/ 802.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن هاتين القاعدتين إذا تعارضتا فعندئذٍ ينبغي تقليل مقدار المقدر ما دام محافظاً على المعنى مستقيماً.

ثالثاً : ضابط تقدير المحذوف ، من حيث علاقته بلفظ المذكور وموقعه

ينبغي للمُقدَّر أن يكون من مادة اللفظ المذكور وجنسه ما أمكن. وقد اعتمد ابن هشام على هذا الضابط في الموازنة بين تقديرات النحويين، فقد عدّ تقدير الأخفش المحذوف في نحو: (ضربي زيداً قائماً) بـ: ضربه قائماً، أولى من تقدير البصريين له: (حاصل إذا أو إذ كان قائماً)، لأن تقدير الأول من لفظ المبتدأ، وهو– في الوقت نفسه– أقل في اللفظ. وفي السياق نفسه يرى ابن هشام أن تقدير (اضرب) في نحو: (زيداً اضربه) أولى من تقدير (أهِن)؛ لأنه من لفظ المفسر المتأخر[97].

وقد درس ابن هشام كيفية التقدير إذا وُجِد في الكلام مانع صناعي أو معنوي، يمنع من تقدير محذوف من لفظ المذكور نفسه، إذ يجب –حينئذ– تقدير محذوف مما لا مانع منه، وإن كان المقدّر من غير لفظ المذكور.

وبناء على ذلك يمكن تحديد أن تقدير المحذوف من غير لفظ المذكور تكون في موطنين:

اولهما: ما ورد فيه مانع معنويّ، نحو (زيد اضرب أخاه)، إذ يقدّر فيه (أهن)[98]، ولا يقدر (اضرب)، لأن تقديره ((في هذا المثال يؤدي إلى خلاف المقصود، إذ غرض

(97) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 802، وحاشية الدسوقي: 3/ 378. ويقارن بأوضح المسالك: 1/ 159-160.

(98) ينظر: أوضح المسالك: 2/ 13، وشرح التصريح: 1/ 459. وذكر الدماميني أن لابن هشام رأياً آخر ورد في (حواشي التسهيل) المفقود، يخالف ما تبناه هنا. ينظر: المنصف للشمني: 2/ 252، وحاشية الدسوقي: 3/ 378.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المتكلم الأمر بضرب الأخ، لا الأمر بضرب زيد، فلما تعذّر تقدير (اضرب) لهذا المعنى، قدّر ما يلزمه بحسب العرف، وهو فعل الإهانة هذا))[99].

وثانيهما:ما تضمّن مانعاً صناعياً يَحول دون تقدير محذوف من لفظ المذكور، وقد مثّل له ابن هشام بنحو: (زيد أمرر به) التي يُقدَّر فيها (جاوزت)، ولا يجوز تقدير (أمرر)، لأنه لا يتعدى بنفسه[100].

رابعاً : كيف يُقدَّر المحذوف إذا استدعى الكلام تقديرَ أسماء متضايفة :

بيّن ابن هشام أن معنى الكلام قد يتطلب تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور عائدين على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقال، حينذاك، أن هذا حذف دفعة واحدة، بل على التدريج، وقد وضّح ابن هشام ذلك بالتمثيل لكل نوع، ونكتفي بما مثَّل به لتقدير موصوف وصفة مضافة، كما في قول امرئ القيس[101]:

إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفل

---

(99) حاشية الدسوقي: 3/ 378.

(100) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 805، وحاشية الدسوقي: 3/ 379. واستثنى ابن هشام من ذلك ما يتعدى بنفسه مرة، وبحرف جرّ أخرى، مثل: (زيداً نصحت له)، إذ يجوز أن يقدّر: نصحت زيداً نصحت له؛ فهو أولى من تقدير ما بمعناه مثل: (أرشدت).

(101) ديوانه: 15، ورواية البيت فيه:

إذا التفتت نحوي تضوع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

وورد الشاهد بالرواية الأولى في : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 29 وفي ديوانه أيضاً: 110 .

إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريح من القطر

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إذ ينبغي أن يُقدَّر المحذوف بـ(تضوعاً مثل تضوع نسيم الصبا). فقد حذِف الموصوف (تضوّعا)، ثم حذفت الصفة (مثل)، ثم حذف المضاف إليه (نسيم) على وجه التدريج[102].

أولويات التقدير

امتدت عناية ابن هشام بالحذف إلى بحث ((ما يمكن أن نسميّه بأولويات التقدير، وذلك عندما تحتمل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبراً، أو العكس، أو عندما تحتمل الكلمة التي حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين، ولا يوجد دليل قاطع يعين المحذوف والمذكور، فأي العنصرين أولى أن يكون محذوفاً؟ وأيهما أجدر أن يكون مذكوراً؟))[103]. ولا شك في أن اتباع هذه الأولويات عند الإعراب يضمن للمعرب انتقالاً، في التحليل، سليماً ودقيقاً.

وقد بيّن ابن هشام في كتبه أولويات التقدير، وهي على النحو الاتي الآتية:

الأولى : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيّهما أولى؟

وقبل أن نوضح ما عالجه ابن هشام في هذه الأولوية، لابد أن نذكر أن سبب دوران الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبراً، إنما ينتج من تعارض القرائن، وعدم وجود الدليل القاطع الذي يرجّح كفة أحد التقديرين، فلو وجد الدليل لما ظهر الاختلاف بين العلماء في تحديد المحذوف. وقد نقل ابن هشام اختلاف العلماء في التقدير، وعرض أدلة كلّ منهم، وذلك على الوجه الآتي:

(102) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 803، وحاشية الدسوقي: 3/ 378.

(103) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 143. والنص ليس عن ابن هشام ولكننا وظفناه لما يخدم البحث . وقد أفدنا مصطلح (أولويات) منه أيضاً.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أ. الأولى كون المحذوف المبتدأ، وحجة أصحاب هذا الرأي أن الخبر محط الفائدة، فلا يجوز حذفه لأن ذلك يخلّ بالمعنى، لذلك يكون تقدير المبتدأ محذوفاً أولى.

ب. الأولى أن يكون المحذوف الخبر، لأن التجوّز إذا وقع في أواخر الجمل يكون أسهل من التجوّز والحذف الواقع في أوائلها[104].

قد يفهم أن ابن هشام هنا يناقض كلامه السابق، من أنّ من شروط الحذف وجود الدليل على المحذوف، في حين أنه يذكر، هنا، تقديرين في تركيب لغوي واحد، فلم ذلك؟ والجواب، كما بيّنا قبل قليل، أن ذلك إنما يعود إلى تعارض الأدلة[105].

وقد طبّق ابن هشام هذه المسألة على بعض الشواهد، من ذلك قوله تعالى: {بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[106]، إذ تحتمل تقديرين، هما: (شأني صبر جميل)، و(صبر جميل أمثل من غيره). وهو ما نجده عند بعض النحويين ومعربي القرآن[107].

تحتمل مثل هذه التراكيب تقديرين نتيجة ما سمّاه ابن هشام (تعارض القرائن)، وهو ما يمكننا أن نسميه بـ(تعادل القرائن) قوة وضعفاً، كما في الأمثلة السابقة. وقد اشار ابن هشام إلى ان بعض المواضع قد يظهر فيها من الأدلة والقرائن ما يوجب تعيين المحذوف، والقطع به، كما في (نعم الرجل زيد)، عند مَن يعد هذا التركيب جملتين، فالمحذوف -عندهم- عندئذ المبتدأ؛ لأن الخبر لا يحذف وجوباً إلاّ إذا سدّ شيء

(104) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 806. وينظر معترك الأقران: 1/ 240 – 241.

(105) ينظر: المنصف للشمني: 2/ 252، وحاشية الدسوقي: 3/ 381.

(106) سورة يوسف، من الآية: 18.

(107) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 129،والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 51، والخصائص: 2/ 364، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 186.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مسدّه، وهو لم يأتِ ما يسد مسده هنا[108]، وتقديره عندهم: (نعم الرجل هو زيد، أو الممدوح زيد)[109].

الثانية : إذا احتمل التقديرُ أن يكون المحذوف فعلاً والمذكور فاعلا:

أو أن يكون المحذوف مبتدأ والباقي خبراً، فأيّهما أولى؟ يبيّن ابن هشام أن الاحتمال الثاني أولى، كما في قولك: (زيد) جواباً لسؤال: (من قام)؟ فإن إعرابه يكون –على وفق ما قرره ابن هشام– خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيد، وهذا أولى مِن إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، على تقدير: قام زيد[110]. وقد علل هذا الترجيح بأن ((المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كَلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل))[111]. وهذا يعني أن المبتدأ المحذوف (القائم) هو الخبر نفسه (زيد)، فالقائم هو زيد، فكأن الجملة محافظة على عنصريها، على العكس من علاقة الفعل بالفاعل، إذ إن الحدث المتمثل بالفعل (قام)، ليس هو (زيد) نفسه، وكذلك إذا كان الخبر ظرفاً، فإنه لا يكون نفس المبتدأ.

وقد استدرك ابن هشام مواضع يظهر فيها ما يعضد الاحتمال الأول، أي إنَّ المحذوف فيها يكون فعلا والمذكور فاعلاً، وذلك على النحو الآتي:

أ. وجود رواية أو قراءة أخرى تؤيد ذلك، كما في قراءة شعبة قوله تعالى: {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ}[112]، بفتح الباء، فإن في تقدير المحذوف احتمالين:

(108) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 367-369، ومغني اللبيب: 2/ 806، وحاشية الدسوقي: 3/ 382.

(109) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 806، وحاشية الدسوقي: 3/ 382.

(110) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 806، ومعترك الأقران: 1/ 240، وحاشية الدسوقي: 3/ 382.

(111) مغني اللبيب: 2/ 807.

(112) سورة النور، الآية: 36-37. وتنظر القراءة : جامع البيان: 642، والنشر في القراءات العشر: 2/ 249.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأول: أن (رجال) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: المسبحون له بالغدو والآصال رجال. والثاني: أن (رجال) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: يسبحه رجال، وهذا الوجه أولى؛ لأن قراءة (يسبّح) بكسر الباء تعضده، فـ(رجال) فيها فاعل[113].

ب. وجود موضع آخر يشبهه ويشاكله من حيث التركيب، كقوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}[114] ففي ذلك لا يقدر: (ليقولن الله خلقهم)، وإنما يقدّر: (خلقهم الله)، لوقوع هذا التركيب صريحاً في موضع آخر مشابه، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ الزخرف: ٩ ومما يجدر ذكره أن ما أورده ابن هشام بتقديره: (ليقولن الله خلقهم) وما عده ضعيفاً، لا يوافق مفهوم الضابط العام الذي قرره أوّلاً، وهو أن المحذوف هو المبتدأ، والمذكور الخبر؛ لأن تقديره (الله خلقهم) يعني أن المبتدأ مذكور، وهو اسم الله، والخبر محذوف (جملة خلقهم)، فهو خلاف مضمون بحثه. لذا يرى الدسوقي أن الأولى أن يقول: فلا يقدر (ليقولن هو خلقهم)، بل يقدر (خلقهم الله)[115].

ت. الوقوف على موضع آتٍ ومبني على طريقة هذا الموضع، كما في قوله تعالى: {قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}[116]، وقوله تعالى: {قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ}[117]،

(113) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 807، وحاشية الدسوقي: 3/ 382-383. ويوازن بـ: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 113، والخصائص: 2/ 355، وشرح المفصل: 1/ 214، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 156، والبحر المحيط: 6/ 559، وشرح التسهيل: 2/ 51، وشرح التصريح: 1/ 400.

(114) سورة الزخرف، من الآية: 87.

(115) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 384.

(116) سورة التحريم، من الآية:3.

(117) سورة يس، الآية: 78-79.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ففي هذه المواضع ما يعضد كون المحذوف فعلاً والمذكور فاعلاً؛ لأن الجواب، الذي يشبه المواضع السابقة التي تحتمل الأمرين، جاء مبدوءاً بالفعل، فقال: نبأني العليم الخبير، ولم يقل: العليم الخبير نبأني، وقال: يحييها الذي أنشأها، ولم يقل: الذي أنشأها يحييها، وهو ما يرجح هذا التقدير، في المواضع المشابهة الأخرى[118].

الثالثة : إذا احتمل الكلام كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فأيهما أولى ؟

يبيّن ابن هشام أن كون المحذوف ثانياً أولى، وذلك أن الحذف في الآخر أسهل منه في الأول، ويرى الدكتور طاهر سليمان حمودة أن ((هذه القاعدة شبيهة بما يذكره التحويليون، بصدد الحذف في اللغة الفرنسية، حيث تقتضي القاعدة أنه إذا وقع اسمان متشابهان في جملة واحدة فإن أحدهما يجوز أن يحذف– أي اختياراً–، وإن الحذف يعتري ثاني الأسمين المتماثلين لا أولها وفق شروط مخصوصة))[119] تقررها طبيعة تلك اللغة وخصائصها. وقد وقف ابن هشام على المسائل التي يعد كون الثاني فيها محذوفاً أولى، غير ان اكثر ما جاء في هذه الموضع من مسائل كان مسائل صرفية وليست نحوية خالصة، كما في حال إذا اجتمعت علامة الرفع في الأفعال الخمسة وهي النون، مع نون الوقاية، فيجوز حذف إحدى النونين، كما في قراءة نافع وابن عامر: {وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ}[120]، بنون واحدة في (تحاجوني) وبدون تشديد[121]. ففي نحو هذا الموضع يجوز أن يكون المحذوف هو النون الثانية، أي نون الوقاية. ويجوز أن تكون الاولى[122].

(118) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 807-808، وشرح التسهيل: 53/2.
(119) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 146.
(120) سورة الأنعام، من الآية: 80.
(121) تنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: 2/ 195.
(122)ينظر: الكتاب: 3/ 520، والمقتضب: 1/ 385، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 197، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 446، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 3/ 851، وشرح المفصل: 2/ 301، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 196، وشرح التسهيل: 1/ 136، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: 1/ 187، ورصف المباني:

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنَّ كلام ابن هشام على التردد عند فقدان القرينة أو الدليل، مما يخصّ ما دار الأمر فيه بين كون المحذوف فعلاً والمذكور فاعلاً، وكونه مبتدأ والمذكور خبراً وأيهما الأولى،= يدلّ على مدى عناية ابن هشام بالنظر التحليلي العميق للتراكيب والموازنة بينها في ضوء ما يوفره المعنى من جهة، وما تحدده الصناعة النحوية من جهة أخرى.

في مواضع الحذف عند ابن هشام

لم يكتف ابن هشام بدراسة الأسس النظرية للحذف، وضوابط تقدير المحذوف وأصولها، بل امتدت عنايته إلى الوقوف على مواطن الحذف في الجملة العربية، ولاسيما في كتابه (مغني اللبيب)، إذ خصص فيه مبحثاً مهماً جعله لـ(ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المُعْرِب)[123]، وأول ما يلفت الانتباه في عنوان هذا المبحث أن ابن هشام قد ربط بين الحذف ومواطنه والتحليل النحوي؛ فجعله مَعْلماً ووسيلة من وسائل التوصل إلى الإعراب، يزداد المُعرِب -عن طريق معرفته بمواضعه- دربةً وتمكّناً من التحليل أو الإعراب؛ إذ يفهم من كلامه أن إتقان معرفة أماكن الحذف يؤدي أثراً مهمًا في تمرين المعرب وتمكينه من الإعراب. وقد تتبّع ابن هشام في هذا المبحث مواضع الحذف، مُبينًا ما كان منها مطردًا، وما كان قليلا،من خلال الشواهد القرآنية والشعرية.

ولا أريد هنا أن أذكر مواضع الحذف التي وردت في كتب ابن هشام، ولكنني أريد أن أسجل بعض الملاحظات التي تكونت لديَّ مِن قراءتي لتلك المواضع.

كانت عناية ابن هشام في (مغني اللبيب) مُنْصَبَّة على الحذف الجائز غالبا، في حين عُنِيَ في كتبه الأخرى ببيان الحذف الواجب والجائز. ويبدو أن سبب ذلك هو

363-362، وارتشاف الضرب: 2/ 926، والبحر المحيط: 4/ 220، وشرح التصريح: 1/ 117، وهمع الهوامع: 1/ 218، ومعترك الأقران: 1/ 240.

(123) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 802.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

خطة كتاب (مغني اللبيب) التي كان هدفها التحليل والمُحلِّل، بخلاف الكتب الاخرى التي لم يكن هذا الامر هو هدفها الوحيد. فالمتكلم (الذي يعادل- بنظري- القائم بتركيب الكلام لا تحليله) بحاجة الى معرفة الحذف الواجب أكثر مما هو بحاجة الى معرفة الحذف الجائز؛ لأنّه إنْ أظْهَرَ ما هو واجب الحذف وقع في اللحن والخطأ، في حين أنّ المُحلِّل بحاجة الى معرفة معرفة مواضع الحذف الواجب من جهة، والتبصّر على نحوٍ أعمق في دراسة الحذف الجائز؛ لأنّ الحذف الواجب مُحدّد المواضع، على العكس من الحذف الجائز فهو أكثر اتساعًا؛ وهو غير مُقنّن في صور مُحددة يمكن للمحلِّل الوقوف عندها من جهة أخرى، لأنه يعتمد في تعيين المحذوف على المعنى بالدرجة الأولى، على عكس الحذف الواجب الذي تفرضه الصناعة النحويّة وقواعد النحويين وتصورّهم لبناء الجملة. وهذا الأمر يتيح للمُعْرِب ميدانًا رحبًا لغرض الدُّرْبة والمِران على تقدير المحذوف ممّا يصبّ في خدمة الإعراب.

يمتاز حديث ابن هشام عن مواضع الحذف، من غيره من النحاة، بمحاولته الجمع المكثف والتنظيم السلس، فقد جمع اغلب المواضع التي يقع فيها الحذف، وعَرَضَها متتابعة، على النحو الآتي: الأسماء، الأفعال، الحروف، الجمل. على نحوٍ يدل على تتبع وتعمق في البحث والملاحظة، مع عرض الاحتمالات النحوية احيانا، مؤيِّدا كلَّ احتمال بدليله موازناً ومرجحًا. كما كان يوازن أحيانا بين أشكال الحذف في الباب الواحد، كما في باب حذف المفعول به؛ اذ بيّن ان حذف المفعول به اذا كان ضميرا عائدا على موصوف من صفة أقل ورودا من حذف المفعول إذا كان ضميرا عائدا على موصول[124].

(124) ينظر:مغني اللبيب:2/ 828.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومما يذكر في هذا الباب أنّ ابن هشام قد وقع في تناقض شكليّ في بعض المواضع، ومنها انه ذهب في شرح شذور الذهب الى ان الفاعل ونائبه لايحذفان،لانهما ((منزّلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما محمول على أنهما ضميران مستتران))[125]. ولكنه خالف ذلك في شرح قطر الندى، وذكر مواضع يطرد[126] فيها حذف الفاعل، فقد ذهب ، مثلا، إلى أن الفاعل محذوف في نحو: (ما قام إلاّ هند)، إذ صرح بأن ((ما بعدّ (إلاّ) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدّر قبل (إلاّ) وذلك المقدّر هو المستثنى منه، وهو مذكّر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: (ما قام أحد إلاّ هند)))[127]. ولعل هذا يعود الى تطور الفكر النحوي عنده.

ولم يُعْنَ ابن هشام بأثر الحذف في الجانب البلاغيّ أو الجماليّ للنص المُحَلَّل، لأن ذلك لم يكن مدار اهتمامه، لأنّه غايته كانت دراسة الحذف الذي يؤثّر في الإعراب، ويقدم موجِّهات عمل للمُعرِب. حتى انه كان لا يناقش شيئًا من المعارف البلاغية إلا ما كان في خدمة التحليل النحوي، كما في بحثه موضوع التمييز بين حذف المفعول به اختصاراً وحذفه اقتصاراً، إذ قال: ((جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير الدليل، ويمثلونه بنحو:{كُلُواْ وَاشْرَبُواْ}[128]،أي: أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب في ما يتعدّى إلى اثنين: (من يسمع يخل)[129]، أي: تكن منه خيلة))[130]. وقد حقّق القول في مفهوم الاقتصار والاختصار ؛ إذ يمكننا أن نعرف

(125) شرح شذور الذهب: 196. وينظر: معترك الأقران : 1/ 246 .
(126) ينظر: شرح قطر الندى: 183-184.
(127) شرح قطر الندى: 183.
(128) سورة البقرة، من الآية: 60.
(129) ينظر: مجمع الأمثال:3/ 310 (المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم بالمكروه).
(130) مغني اللبيب: 2/ 797-798.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الاقتصار، في ضوء كلامه، بأنّه اكتفاء المتكلم، في إيصال المعنى المقصود، بالفعل وحده، أو بالفعل ومرفوعه، فقط. وقد بيّن أنه يأخذ صورتين، هما:

الأولى: تتمثل في أن ((يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حرق أو نهب))[131]، وذكر الدسوقي أن مراده بالمصدر هو (حرق، ونهب)، وليس كلمة (حريق)، وأن في كلامه قلباً، إذ ان الأصل: فيجاء بفعل كون عام مسند إلى مصدره؛ لأن المصدر هو المسند إليه، والفعل هو المسند[132]، أي ان ابن هشام قصد، من ذلك، أن من صور الاقتصار ما يكتفي فيه المتكلّم بالإخبار عن وقوع حدث معين عن طريق ذكر فعل مسند إلى مصدر، من غير حاجة إلى فاعل أو مفعول به.

الثانية: أن يتعلّق غرض المتكلم ((بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذا المنوي كالثابت، ولا يسمّى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل، بهذا القصد، منزلة ما لا مفعول له))[133]. وقد استشهد بقوله تعالى: {هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}[134]، أي: هل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وقوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ}[135]،أي: إذا حصلت منك رؤية هنالك. فقد اكتفى الخطاب القرآني، في هذه الآيات، بالإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، من دون ذكر المفعول، ولا تقديره؛ لأن غاية الإخبار والتواصل لا تحتاج

(131) المصدر نفسه: 2/ 797.

(132) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 366.

(133) مغني اللبيب: 2/ 797-798.

(134) سورة الزمر، من الآية: 9.

(135) سورة الإنسان، من الآية: 20.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلاّ إلى هذين العنصرين، بل إنّ دلالة الجملة –في هذه الحال– أكثر بلاغة منها عند ذكر المفعول[136].

وأما الاختصار فيحدث عندما تقتضي طبيعة الإخبار إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله. ويظهر ذلك في صياغة الكلام، كقوله تعالى:{لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا}[137]، وقوله تعالى: {وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى}[138]، وقولك: (ما أحسن زيداً)، فإن هذا النوع من التراكيب، الذي تقتضيه حاجة المتكلم وطبيعة الحدث أو الخبر، إذا لم يذكر مفعوله، قيل –حينئذ– إنه محذوف، نحو قوله تعالى:{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}[139]، أي: وما قلاك فإن هذا النوع من الحذف يدل عليه المعنى وسياق الكلام، وهناك حذف تفرضه قواعد النحو، نحو قوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً}[140]، إذ تفرض قواعد الصناعة النحوية أن الاسم الموصول يطلب عائداً، تقديره: بعثه[141].

الوسيلة الثانية : الزيادة

تُعدُّ الزيادة وسيلةً عقلية اعتمد عليها النحويون في تخريج بعض التراكيب النحويّة وتوجيهها، فقد كانت آلية ذهنية لجأ إليها كثير من النحاة في ردّ التركيب الى قواعدهم المقررة. ومفهوم الزيادة عندهم هو إمكان حذف اللفظ مع بقاء المعنى مستقيماً، أو بعبارة سيبويه عن الباء الزائدة في نحو (كفى بالله): أنها ((دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لَم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها)) [142]. ومِن ثَمَّ فإنَّ الزيادة،

(136) كان عبدُ القاهر الجرجاني قد سبق إلى الإشارة إلى ذلك؛ ينظر: دلائل الإعجاز: 154، وشرح المفصل: 1/ 420، والإشارة إلى الإيجاز: 36، ومعترك الأقران : 1/ 234-235.

(137) سورة آل عمران، من الآية: 130.

(138) سورة الإسراء، من الآية: 32.

(139) سورة الضحى، من الآية: 3.

(140) سورة الفرقان، من الآية: 41.

(141) وقد سبق أن أشار الجرجاني إلى ذلك أيضا، ينظر: دلائل الإعجاز: 155.

(142) الكتاب: 1/ 66. وقال ابن السراج في الأصول في النحو: 2/ 257-260، في باب (الزيادة والإلغاء): ((اعلم أنَّ الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كما يُفْهَم من كلام النحويين، تعني ((أن حذف هذه الكلمة لا يؤثر على المعنى الخام- إن جاز التعبير- كما أنه لا يؤثر على صحّة التركيب، فالكلمة الزائدة لا يمكن أن تكون ركنَ إسنادٍ كما لا يمكن أن تكون ضميمةً لازمةً لأي كلمة أخرى في الجملة))[143]. وقد يكون الزائد زائدًا في المحل، أي انّ حذفه يؤثّر في المعنى والإعراب اللفظي، ولا يؤثّر في الإعراب المحلي، كما في القول بزيادة (رب) مثلا.

وعلى الرغم من إقرار النحويين الأوائل بوجود الزيادة[144]، إلا أن النحويين المتأخرين اختلفوا في وقوعها في القرآن الكريم، وقد أشار الزركشي إلى ذلك، قال: ((اختُلِفَ في وقوع الزائد في القرآن، فمنهم من أنكره... ومنهم من جوزه، وجعل وجوده كالعدم))[145]. ويعود اختلافهم في الزيادة إلى تحرّج العلماء من إطلاق الزيادة على ألفاظ القرآن، لذلك قال الزركشي: ((الأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة [أي الزائد] في كتاب الله... والأَوْلى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله))[146]. ومن الواضح أن هذه المسألة قد تركت أثراً في موضوع القول بالزيادة في التفكير النحوي عند ابن هشام، فقد نبّه المعربَ على أن يجتنب استعمال مصطلح الزيادة في القرآن الكريم، قال: ((وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى: إنّه زائد))[147]، قال الكافيجي: ((الظاهر أن المراد من الحرف ههنا أعمّ، فيتناول حروف

من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً)). وينظر في بعض صور الزيادة: معاني القرآن للأخفش: 103، والمقتضب: 4/ 420، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 153، 374، والخصائص: 2/ 275، والصاحبي في فقه اللغة: 127، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 135، 2/ 667، والأشباه والنظائر: 1/ 219، ومعترك الأقران: 1/ 255.

(143) الأسس المنهجية للنحو العربي: 254.

(144) يستعمل النحويون الكوفيون مصطلح (الصلة) للدلالة على الزائد، ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 21.

(145) البرهان في علوم القرآن: 3/ 81.

(146) المصدر نفسه: 3/ 80-81.

(147) الإعراب عن قواعد الإعراب: 108.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المباني، وحروف المعاني، والاسم والفعل وغيرها))[148]. ويعلل ابن هشام ذلك بأن إطلاق هذا اللفظ يؤدي إلى أن ((يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلام الله –سبحانه وتعالى– منزّه عن ذلك))[149]، لذلك ذهب الكافيجي إلى تحديد مفهوم الزائد، قال: ((إن الحرف الذي ينبغي أن يُتجنب عن أن تقول: إنه زائد، إذا أُطلِق، كأن يقال: مِن زائدة، بلا تقييد يفيد التأكيد والتقوية وغيرهما))[150]. وقد جعل ابن هشام معنى الزيادة دالا على أمرين هما: التوكيد والتقوية، قال: ((الزائد عند النحويين معناه: الذي لم يؤت به إلاّ لمجرد التقوية والتوكيد، لا المُهمل))[151]، ثم ذكر صنيع النحويين بتسمية الزائد بالصلة والمؤكد، تخلّصاً من استعمال الزائد[152].

ويجد الباحث في موقف ابن هشام من هذه الظاهرة اضطراباً، فهو من جهة يوضّح أن المراد بالزائد ما جيء به للتوكيد أو التقوية وليس المهمل الذي وجوده كعدمه؛ إذ إن على المعرب أن ينظر إلى الزيادة على أنها مصطلح نحوي يراد منه أن اللفظ المزيد جيء به للتوكيد والتقوية، وأن زيادته تقتصر على الإعراب لا المعنى، كما في قوله عن (رب): ((إنها زائدة في الإعراب دون المعنى))[153]. ولكنه من جهة أخرى، يدعو المُعرِب إلى اجتناب استعمال تلك العبارة في القرآن الكريم.

إن هذا الموقف المضطرب ناتج من منهج النحويين من النظر إلى قدسية القرآن الكريم، مُتَناسينَ أنه نزل بلسان عربي مبين، والزيادة –التي تفيد معنى التوكيد أو التقوية– من خصائص هذا اللسان، ولعل هذا ما دفع بالسمين الحلبي

(148) شرح قواعد الإعراب: 520.
(149) الإعراب عن قواعد الإعراب: 106.
(150) شرح قواعد الإعراب: 521.
(151) الإعراب عن قواعد الإعراب: 108.
(152) ينظر: المصدر نفسه، وشرح قواعد الإعراب: 527.
(153) مغني اللبيب: 1/ 182، وينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): 110.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(ت 756 هـ) إلى القول عن موقف المانعين بأنّه ((تمحّل مَن يَتحرّج مِن نسبة الزيادة إلى القرآن))[154]. وهو أمر لا نجد له مسوِّغاً، ولاسيِّما إذا نظرنا إلى الزيادة على أنها زيادة للتوكيد أو التقوية أو غيرهما، وبأنها زيادة صناعية اصطلاحية في الإعراب وليست في المعنى، ولا يؤدي القول بها –على وفق هذا الفهم– إلى منقصة عند إعراب النصوص.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن ابن هشام كان ينطلق في النظر الى الزيادة من قاعدة رئيسة تتوزع على أنواع الكلمة؛ قال: ((القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت))[155]، ويبدو أن عدم القول بزيادة الأسماء والأفعال يرجع إلى كونهما غالباً ما يقعان ركنًا من أركان الجملة، لذا لا يمكن القول بزيادتهما.

وإذا انطلقنا من هذه القاعدة، إلى ميدان ما عدّه ابن هشام زائداً، فلا شك في أننا سنجد قوله بزيادة الأسماء قليلاً أو نادراً، لذلك كان يميل إلى تأويل ما يقال إن فيه اسماً مزيداً، قال: ((أمّا {بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ}[156]، فقد يشهد للقائل بزيادة (مثل) فيها قراءةُ ابن عباس: (بِمَا آمَنتُم بِهِ)[157]، وقد تُؤوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثل إيمانكم به))[158]. ويذكر أن مِن أوجه تحليل (ماذا) أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة، أو أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) زائدة، في نحو: (ماذا صنعت) [159]. ومثل ذلك ما ورد في كلامه على (منذا لقيتَ؟)، قال: ((من: مبتدأ، وذا: خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة

(154) الدر المصون: 5/ 263.
(155) مغني اللبيب:1/ 238. وينظر:معترك الأقران:256/1، قال:(باب الزيادة للحروف وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل).
(156) سورة البقرة، من الآية: 137.
(157) ينظر: القراءة في: المحرر الوجيز: 1/ 215، والجامع لأحكام القرآن: 2/ 96.
(158) مغني اللبيب: 1/ 238.
(159) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 396.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأسماء كون (ذا) زائدة، ومن مفعولاً))[160]. ومن مبدأ رفض زيادة الأسماء، عدَّ ابن هشام (هو) إذا وقع ضميرَ فصل حرفاً وليس اسماً، تخلّصاً من القول بزيادة الاسم، قال: ((هو: وفروعه: تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفاً في نحو: (زيدٌ هو الفاضلُ)، إذا أعرب فصلا، وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو: صَه ونزالِ: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: (الضارب)، إذا قدرناهما اسماً))[161]. فهو يعدّ الضمير الواقع فصلاً حرفاً، ولم يتبنَّ آراء الذين يرون أنه اسم، لأنه لا يميل إلى زيادة الأسماء.

أما الأفعال فإن زيادتها عند ابن هشام قليلة وغير شائعة[162]، ونكتفي بالإشارة إلى المواطن التي اعتمد في تحليلها على زيادة الفعل، قال: ((تختصّ (كان) بأمور، منها جواز زيادتها بشرطين: أحدهما: كونها بلفظ الماضي... والثاني: كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جارّاً ومجروراً، نحو: (ما كان أحسن زيداً) وقول بعضهم: (لم يوجد كان مِثْلُهُم)، وشذّ قوله[163]:

..... على كان المُسَوّمَةِ العِرَابِ

وليس من زيادته قوله[164]:

..... وَجَيرَانٍ لنَا كَانُوا كِرامِ

لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه))[165].

---

(160) المصدر نفسه: 1/ 432.

(161) المصدر نفسه: 1/ 463.

(162) ينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): 125.

(163) مجهول القائل، وصدره: (جياد بني أبي بكر تسامي)، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 408، ورصف المباني: 140، 141، وارتشاف الضرب: 3/ 1187، وخزانة الأدب: 9/ 207، 210.

(164) ينسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وصدره: ((فكيف إذا مررت بدار قوم))، وينظر أيضاً: الكتاب:2/ 153، وتخليص الشواهد: 252، والمقاصد النحوية: 1/ 421، وشرح شواهد المغني: 2/ 693، وخزانة الأدب: 9/ 217.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يوضح ابن هشام أن (كان) تزاد بشرطين، ولكنه بإخراجه الشاهد الأخير من ميدان زيادة (كان)، يضيف شرطاً ثالثاً هو أن لا يتصل بها شيء كالضمائر، كما في البيت. وابن هشام، بهذا التوجيه، يخالف الخليل وسيبويه اللذين جعلا (كان) هنا زائدة[166]، ويتابع المبرد الذي منع زيادتها هنا[167].

إنَّ اختيار ابن هشام- على الرغم من معرفته باختلاف النحويين في توجيه (كان)في البيت، وما ذكروه من أوجه في تخريجها[168]- يُخلّص المُعرِب مِن تكلّف البحث عن توجيه للضمير المتصل؛ ذلك أن القول بزيادة (كان) يؤدي إلى القول بزيادة اسم آخر، هو الضمير المتصل، مما يُوقِع المتعلمين في حيرة وإرباك، ولاسيما المبتدئين منهم خاصة.

وقد قال ابن هشام بالزيادة في فعلين آخرين، هما (أصبح) و(أمسى) في بعض الشواهد وذلك في ضمن أوجه أخرى وجهها بها[169].

---

(165) أوضح المسالك: 1/ 181-182.

(166) الكتاب: 2/ 153. قال سيبويه: ((قال الخليل: إنَّ من أفضَلِهم كان زيداً، على إلغاء (كان)، وشّبَهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق [البيت]))).

(167) المقتضب: 4/ 117. قال: ((هو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا)).

(168) ينظر: تخليص الشواهد: 254. وقد ذهب ابن مالك في: شرح التسهيل: 1/ 342، إلى أنها زائدة، قال: ((لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها في نحو: (زيد ظننت قائم)، هذا مذهب سيبويه)). وقال محمد محيي الدين عبد الحميد في: أوضح المسالك: 1/ 183، (الهامش): ((الذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون (ظننت)، متأخرة ومتوسطة.... ثم إن المصير إلى تقديم خبر (كان) عليها عدول عمّا هو الأصل إلى شيء غيره)). في حين ذهب بعض النحويين إلى أن الخليل وسيبويه لم يريدا بالزيادة ((ما فهمه النحويون، إنما أرادا بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و(كرام) لفهمَ أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه فارقهم، فالجيرة كانت في الزمن الماضي، فجيء بقوله: كانوا لنا، لتأكيد ما فهمَ من المضي، قبل دخولها، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى)) ينظر: شرح التصريح: 1/ 253.

(169) ينظر: تخليص الشواهد: 257، والتأويل النحوي عند ابن هشام (رسالة دكتوراه): 129-130.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وموقف ابن هشام من الزيادة في الحروف مختلف، فقد قال بزيادتها في مواضع عدّة، استناداً إلى القاعدة الرئيسة في الزيادة في اقسام الكلمة التي ذكرناها سابقا.

أمّا المواضع التي لجأ في تحليلها إلى القول بزيادة الحروف، فهي كالآتي:

1. إن المكسورة الخفيفة: من أوجهها أن تكون زائدة، وذكر أنها أكثر ما تزاد بعد (ما) النافية الداخلة على جملة فعلية، أو اسمية، وقد تزاد بعد (ما) الموصولة الاسمية، وبعد (ما) المصدرية، وبعد (ألا) الاستفتاحية[170].
2. أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون: ذكر أن الوجه الرابع لها أن تأتي زائدة، في أربعة مواضع أحدها: وهو الأكثر أن تقع بعد (لمّا) التوقيتية، والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم، والثالث: ووصفه بأنه نادر، وهو أن تقع بين الكاف ومخفوضها، والرابع: أن تقع بعد (إذا)[171]. وقد حدّد معناها بالتوكيد، قال: ((لا معنى لـ(أن) الزائدة غير التوكيد، كسائر الزوائد))[172].
3. ال: وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، وهما قسمان مشهوران عند النحويين[173].
4. إلى: ذكر في معاني (إلى) التوكيد، وهي الزائدة، ونسب ذلك إلى الفرّاء، وأنه استدل بقراءة بعضهم: {أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوَي إِلَيْهِمْ}[174]، بفتح الواو، وقد خرّجت على تضمين (تهوَى) معنى تميل[175].
5. إلَّا: جعل من أوجهها أن تكون زائدة، وقد ضعّف هذا الوجه[176].

(170) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 38.
(171) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 50-51.
(172) المصدر نفسه: 1/ 52، وحاشية الدسوقي: 1/ 95-96.
(173) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 74.
(174) سورة إبراهيم، من الآية: 37 ، وتنظر القراءة في المحتسب: 1/ 364.
(175) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 105.
(176) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 102.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

6. أم: من أوجهها أن تقع زائدة، وقد عدّها ظاهرة الزيادة في قول ساعدة بن جؤيّة[177]:

يا ليت شعري ولا منجى من الهرَمِ أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

7. الباء: من معانيها التوكيد، وذلك في الزائدة، وحدد لها ستة مواضع، أحدها: في الفاعل، والثاني: في المفعول، والثالث: في المبتدأ، والرابع: في الخبر، والخامس: في الحال المنفي عاملها، والسادس: في التوكيد بالنفس والعين[178].

8. رب: تختصّ (رب) بأنها زائدة في الإعراب، دون المعنى، لأنها تدل على التقليل أو التكثير، بحسب السياق، ويستدل على زيادتها بأن محل مجرورها في نحو: (رب رجل صالح عندي)، رفع على الابتداء، وفي نحو: (ربَّ رجل صالح لقيتُ) نصب على المفعولية، وفي نحو: (ربَّ رجل صالح لقيته) رفع على الابتداء أو نصب على المفعولية[179].

9. على: وذكر أن من معانيها أن تأتي زائدة، للتعويض عن كلمة محذوفة، مما يجعلها زائدة، بسبب وقوعها في غير موضعها، مع أن المعنى يوافقها. أو زائدة لغير تعويض، أي لغير شيء[180].

10. عن: وفي معانيها أنها تكون زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة[181].

(177) ديوان الهذليين: 1/ 191، وشرح شواهد المغني: 1/ 151، وخزانة الأدب: 8/ 161.
(178) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 144-150.
(179) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 182.
(180) ينظر: المصدر نفسه: 192، وحاشية الدسوقي: 1/ 393.
(181) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 198.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

11. الفاء: جعل من أوجهها أن تقع زائدة، (دخولها في الكلام كخروجها)، وذلك في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً، وإذا وقعت في جواب (لما)؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب (لما)[182].

12. في: ذكر أن من معانيها التوكيد، وذلك في الزائدة في الضرورة[183].

13. الكاف: وتقع زائدة، فتفيد التوكيد، كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}[184]، على أن التقدير ((ليس شيء مثله، إذ لو لم تُقَدَّر زائدة، صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل))[185].

14. اللام: تقع زائدة لإفادة التوكيد، على أنواع، منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، واللام المقحمة، أو المعترضة بين المتضايفين، تقوية للاختصاص، ومنها لام التقوية المزيدة لتقوية عامل ضعُف لتأخره، أو لكونه فرعاً في العمل، ومنها لام المستغاث[186].

15. لا: تأتي زائدة، وذلك إذا دخلت في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو ما ورد في قوله تعالى: {مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا* أَلَّا تَتَّبِعَنِ }[187]، وقد ذكر شواهد عدة اختلف فيها النحويون بين القول بزيادة (لا) فيها أو تخريجها على أوجه أخرى[188].

(182) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 219-220.
(183) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 225.
(184) سورة الشورى، من الآية: 11.
(185) مغني اللبيب: 1/ 237-238.
(186) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 284-288.
(187) سورة طه، من الآيتين: 92-93.
(188) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 327-333.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

16. لعل: قال فيها: ((اعلم أن مجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل (لعل) منزلة الجار الزائد نحو: (بحسبك درهم) بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل))[189]، هذا في لغة بني عُقيل الذين يجرون بـ(لعل).

17. ما: تقع زائدة على نوعين: كافة وغير كافة، ولكل منهما أنواع أوردها[190].

18. الواو: ذكر أن من أوجهها الزائدة، التي دخولها كخروجها، وذلك عند الكوفيين والأخفش، وحملوا عليها قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}[191]، وقد وجِّهت بأوجه نحوية أخرى[192].

يتبين من عرض مواضع الزيادة عند ابن هشام، أنه التزم بالقاعدة الرئيسة التي تُمَثِّل رؤيته للقول بالزيادة، فهو لا يميل إلى القول بالزيادة في الأسماء، لذلك تجده إذا اضطر إلى ذلك عدّ الاسم حرفاً خرج عن معنى الاسمية كما في حديثه عن (هو)؛ لأن الزيادة في الأسماء لم تثبت كما يرى. أما الأفعال فإنه يلجأ إلى القول بزيادتها في مواطن مخصوصة تتعلق بالفعل الناقص (كان) و(أمسى) و(أصبح) في سياقات خاصة لا يجوز الخروج عنها وضعها على شكل شروط. في حين كانت الحروف المضمار الحقيقي للقول بالزيادة عنده؛ ولكنه لم يكن يقول بزيادة الحرف إلاّ بعد محاكمة ما يحتمله من أوجه نحويّة، فإن وجد وجهاً نحوياً آخر أكثر قوة، أخذ به، وإلاّ فإنه يعود ليعتمد الزيادة في توجيهه. لذلك تراه في بعض الأحيان لا يقطع برأي في تحليل الحرف والحكم عليه بالزيادة أو عدمها، وخير مثال على ذلك ما أورده في البحث المخصص لـ(لا)، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: {قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ

(189) المصدر نفسه : 1/ 377.
(190) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 403.
(191) سورة الزمر، من الآية: 73.
(192) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 473-474.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً}[193]، قال: ((قيل: إنّ (لا) نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل))[194]. ثم يأخذ بتحليل النص عارضاً كل ما يحتمله من معانٍ وتوجيهات في ضوء ما قدّمه العلماء السابقون في تحليل الآية الكريمة.

إنَّ قول ابن هشام بالزيادة في الحروف مقابل عدم القول بالزيادة في الأسماء والأفعال، يعود إلى أنّ الحرف لا يُعدّ عنصراً لازماً لتكوين الجملة، وهو ما عرضه على شكل (صور تأليف الكلام) في ست صور محددة لا يدخل الحرف فيها بوصفه مسنداً أو مسنداً إليه.

الوسيلة الثالثة : التقديم والتأخير

يُعدُّ التقديم والتأخير من وسائل التحليل النحوي ومظاهر التحويل وأنماطه في النحو العربيّ، ذلك أنّ اللغة العربية إحدى اللغات المُعرَبَة، وهذا المظهر التركيبي يسمح بحرية كبيرة في ترتيب الكلمات داخل الجملة، ولذلك أخذت القواعد المتّصلة بالتقديم والتأخير قسماً مهماً من قواعد النحو العربيّ، ومن ثمّ، فهي، من جهة نظر المُعرِب، تمثّل وسيلة مُهمّة في تحليل الجملة[195]. وقد عُني النحويون العرب بدراسة ظاهرة التقديم والتأخير في موضوعات النحو وأبوابه المختلفة، كما درسها البلاغيون للكشف عن معانيها وأغراضها البلاغية في الكلام[196].

(193) سورة الأنعام، من الآية: 151.

(194) مغني اللبيب: 1/ 330.

(195) ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي: 260، والدرس النحوي في القرن العشرين: 255، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي (بحث) في كتاب المورد : دراسات في اللغة: 167.

(196)ينظر: الكتاب: 1/ 56،55،42،34، ومعاني القرآن للفراء:1/ 167،139، والمقتضب:4/126، 164، 168، و الأصول في النحو: 2/ 222-246، والخصائص: 2/ 384، والصاحبي في فقه اللغة: 189، و دلائل الإعجاز:106، والأشباه والنظائر: 1/ 148، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 2/ 675-735.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذهب الأستاذ عبد الحميد حسن إلى أنّ مسائل ترتيب الكلمات في الجملة ليس لها أثر كبير في ضبط أواخر الكلمات[197]. وهذا الذي ذهب إليه رأي غريب؛ لأنه كلام عام غير دقيق يخالف ما عليه طريقة بناء الجملة العربية، لأنَّ ضبط الكلمة وتحديد موقعها الإعرابي إنما يقوم على معرفة موقعها في الجملة، وعلى الرغم من أنَّ بعض مسائل التقديم والتأخير– كما ذكر- أقرب إلى البحث في الأساليب وفي طرائق التعبير العربيّ، منها إلى البحث الإعرابيّ، إلاّ أنّها– من جهة أخرى- وسيلة من وسائل التحويل في البنية السَّطحية لمعرفة ما تخفيه من بنية عميقة مفترضة، إذْ من المهمِّ، لنا، عند طلب الإعراب الدقيق ((أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أوّلاً، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح))[198]، الذي نريد تحليله وإعراب مفرداته.

وقد درس ابن هشام ظاهرة التقديم والتأخير، فجاءت مسائلها متفرّقة على أبواب النحو، شأنه في ذلك شأن غيره من النحويين، ولم يُعْنَ، في أثناء ذلك، ببيان أثر الظاهرة بلاغياً ودلاليّاً؛ لأنَّه عُني ببيان ما يخص صحة التركيب عند تأليف الكلام، ودور التقديم والتأخير في ذلك. وقد قدم ابن هشام، شأنه شأن النحويين الآخرين، في كتبه الجوازات التي تتيحها العربية للمتكلم عن طريق التقديم والتأخير في عناصر الجملة. وليس من هدف هذا المبحث تتبع جوازات التقديم والتأخير تلك، وإنما سيكون الحديث فيه عن أهم المواطن التي ربط فيها ابن هشام بين الإعراب بالموقع ، ومن ذلك ما ذكره من أن المبتدأ يجب أن يتقدم إذا كان مساويا للخبر في التعريف والتنكير خوفا من اللبس[199].

(197) ينظر: القواعد النحويّة: 30، والجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة (بحث) في كتاب المورد: دراسات في اللغة: 161.
(198) النحو العربي والدرس الحديث: 154، وينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين: 256.
(199) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 148-152.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن ذلك ما جاء في باب الحال، إذ ورد أن صاحب الحال حقه أن يكون معرفة وقد يأتي نكرة بمسوغ، من ذلك أن يكون أصل الحال صفة وصاحبها موصوفاً، ثم تقدمت الصفة على الموصوف، فأعربت حالاً، نحو: (في الدار جالساً رجَلٌ) ، التي أصلها: (في الدار رجل جالس)[200].

واتضحت عناية ابن هشام بالظاهرة في مجال تأثيرها في بقاء عمل العامل النحوي أو عدمه خاصة، على شكل قواعد، مثل: لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه[201]. ومثل أن من شروط عمل المصدر أن يتقدم على معموله، فلا يجوز: (أعجبني زيداً ضَرْبُك)[202]. ومن شروط عمل الصفة المشبهة أن معمولها لا يتقدم عليها، فلا تقول: (زيدٌ وَجْهَهُ حسنٌ)، بنصب الوجه، في حين يجوز في اسم الفاعل: (زيدٌ أباه ضاربٌ)، لأنَّ الصفة فرع على فرع[203].

وفي شبه الجملة، ذكر أن العرب ((توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها))[204]. ولذلك جعل القاعدة التاسعة من القواعد الكلية التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ((أنهم يتّسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما))[205]، وقد ذكر أهم صور التوسع فيهما عن طريق الفصل بهما بين عناصر الجملة، أو تقدم شبه الجملة على بعض عناصر الجملة، وقد حدَّد مواضع كلٍّ منهما، مما يوفر للمعرب معرفةً دقيقة بكلام العرب ومواطن التَجوّز أو التوسع في شبه الجملة[206].

(200) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 82.
(201) ينظر: أوضح المسالك: 3/ 120.
(202) ينظر: شرح قطر الندى: 354، 363.
(203) ينظر: المصدر نفسه: 378.
(204) المصدر نفسه: 183.
(205) مغني اللبيب: 2/ 909.
(206) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 911، وحاشية الدسوقي: 3/ 553.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد عُني ابن هشام في القاعدة العاشرة من القواعد الكلية التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية بظاهرة القلب المكاني، وعدّها من فنون كلامهم[207]. ومنه قولهم: (أدخلت القلنسوة في رأسي) و(عرضت الناقة على الحوض)، وقد وصف القلب بأنَّ أكثر وقوعه في الشعر[208].

ويعد الاعتراض مما يدخل في ميدان إعادة ترتيب الجملة من أجل إعادة صياغتها على وفق ما قرروه من أصل وضع، ومن تصوّر لطريقة تركيب الجملة. وقد حدد ابن هشام المواضع التي تقع فيها الجملة المعترضة[209].

إن معرفة ترتيب عناصر التركيب المراد إعرابه، تساعد المُعرِب في عملية التحليل النحويّ، لذلك نجد ابن هشام قد نصَّ على أنَّ على المعرِب أن يعيّن الموقع الأصلي للكلمة، قال: ((وإن كان المُعْرَبُ حالّاً في غير محلّه عُيِّن ذلك؛ فقيل في (قائم) مثلاً من نحو: (قائم زيد): خبر مقدّم، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو: {وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ}[210]: الذين: مفعول مقدّم، ليتطلّب فاعله))[211]. وهو بهذا يضع غايةً لتحديد موقع الكلمة وترتيبها في التركيب، تعود إلى أمرين:

الأول: أن يُبيّن المُعرِبُ أن هذا اللفظ قد خرج عن موضعه الأصلي المقررة في القواعد النحوية. وابن هشام- هنا- تسيطر عليه فكرة الأصل التي على المُحلِّل أن يحتكم إليها عند إعراب النصوص، لمعرفة مدى توافق تلك النصوص مع الأصل.

(207) سبق أن عدّها ابنُ فارس من سنن العرب في كلامهم، وجعلها قسمين في المفرد والقصة، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 153.
(208) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 911، وحاشية الدسوقي: 3/ 558.
(209) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 506-514.
(210) سورة الأنفال، من الآية: 50.
(211) مغني اللبيب: 2/ 875.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والآخر: حتى يتطلّب المعربُ العنصر الآخر الذي يكوّن مع العنصر المُفارِق لموضعه الأصلي جملة مكتملة العناصر؛ فإذا وجد خبراً في غير موضعه، كأن يكون مقدماً، فإنّ عليه أن يبحث عن مبتدئه، فيكون تعيين ترتيب عناصر الجملة- كما طرحه ابن هشام- وسيلة مهمة للمُعرِب من أجل تحليل نحوي دقيق وسليم.

تُعَدُّ القواعد التي تحكم ترتيب عناصر الجملة وسيلة مهمة في التوصّل إلى التحليل الإعرابيّ، ويمكن أن نلمس أثرها في تحليل ابن هشام، إذ كان ينص على وجود تقديم أو تأخير في ترتيب الجملة، كما في قوله في بيت كعب بن زهير[212]:

غَلْبَــاء وَجْنَــاء علكــوم مُــذَكّرة في دَفّهَاسِـــعَةٌ قُـــدَّامهَا ميـــل

: ((سعة:... وهو مبتدأ مؤخر أو فاعل بالظرف لاعتماده على ما سبق من مخبر عنه أو موصوف))[213]. وقد أشار إلى ذلك في مواطن أُخر[214].

وتظهر أهمية التقديم والتأخير عند ابن هشام في مواضع عدة، منها مناقشته المحصور فيه بإلاّ في نحو: (ما ضرب زيد إلاّ عمراً)، وهو مما اختلف فيه النحويون، فنقل آراءهم في ذلك، فمذهب الكسائي جواز تقديمه لأمن الالتباس، ومذهب البصريين والفراء وابن الأنباري من الكوفيين أن المحصور فيه بـ(إلاّ) إن كان مفعولاً به جاز تقديمه[215]، وذلك ((لأنه في حالة التقديم في نية التأخير فتقديمه كلا تقديم، وإن كان فاعلاً وجب تأخيره، لأنه في حالة التقدّم حال في غير محله، فلا يجوز أن

(212) ينسب لكعب بن زهير في: لسان العرب: 13/ 443 (وجن)، وخزانة الأدب: 415/1. ولم أقف عليه في ديوانه.

(213) شرح بانت سعاد: 67.

(214) ينظر: تخليص الشواهد:485،475،277،253،191،182،164،153،61، وشرح بانت سعاد:52،46،21-53، 54، 90.

(215) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 316-317، وشرح ابن الناظم: 218، وشرح التصريح: 1/ 549.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ينوي[216] به غير ذلك المحل، وحينئذ فيكون تقديمه من جهتي اللفظ والتقدير، وذلك غير لائق بالمحصور فيه، لما قدّمنا))[217]. فكلام ابن هشام، هنا، قائم على التعليل لما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم، على أساس التقديم والتأخير، بناء على نظرية الرتبة المحفوظة لفظاً أو تقديراً.

ومن تصور الأصل في ترتيب عناصر الجملة العربية ما يظهر في كلامه على شبه الجملة الذي غالبا ما يكون متأخراً عن العناصر التركيبية الأخرى، لأنه إيضاحٌ لمكان الحدث أو زمانه وتقييدٌ لهما غالباً، لذلك عندما يجده متقدما فإنه ينبّه على ذلك، كما في حديثه عن قول الشاعر[218]:

ببذلٍ وحلم ساد في قومه الفتى وكونُك إيّاه عليك يسيرُ

إذ قال عنه: ((قوله: (ببذل) متعلّق بـ(ساد)، وقدّم للاختصاص أو الاهتمام، وعاد الضمير من (قومه) للّفتى، مع تأخّره لفظاً، لتقدّمه رتبة))[219]، فقد نصّ هنا على أن شبه الجملة مُقدّم مِن تأخير، التزاماً بمنهج التحليل في تحويل النص الظاهر المراد تحليله إلى النص الأصل، استناداً إلى فرضيات التحليل النحوي، التي منها أن شبه الجملة موقعه التأخر عن مُتعلَّقه.

ولابدّ من الإشارة إلى أن الشواهد [220] التي عالجها ابن هشام على أن فيها قلباً، لم يكن التحليل النحوي دافعاً رئيساً لدراستها، وإنما كان المعنى هو السبب وراء

(216) في المطبوع (يُقوي)، وذكر المحقق في الهامش أنها في نسخة (يُقوى)، وما أثبته أكثر موافقة للسياق.

(217) تخليص الشواهد: 486.

(218) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل: 1/ 322، وشرح ابن الناظم: 95، والمقاصد النحوية: 1/ 404، وهمع الهوامع: 1/ 362.

(219) تخليص الشواهد: 234.

(220) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 911-914.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك، إذ يأتي القلب من أجل التوفيق بين ظاهر النصّ من جهة، والمعنى من جهة أخرى، في حين أن المُحلِّل يمكنه تحليل النص استناداً إلى ما عليه ظاهر تركيب البيت.

الوسيلة الرابعة : المُشابهة

تجلّت المشابهةُ في التفكير النحويّ العربيّ، بوصفها مقولة مهمة ومرتكزاً فاعلاً في منظومة الأصول العامة التي اعتمد عليها النحويّون وصدروا عنها، في تفسير كثير من قضايا اللغة، وعوّلوا عليها في ضبط عدد غير قليل من الظواهر النحوية في العربية، فتمكنوا من خلالها، أن يقدّموا لها، تفسيراً منطقياً مقبولاً يقوم على النظر الدقيق إلى العلاقات بين العناصر اللغوية وسبْر كنهها، من أجل استخراج الأوجه التي تلتقي فيها، ومن ثمّ، اتخاذ تلك الأوجه المتشابهة معايير ووسائل تفسر الأوضاع والهيئات التي تتخذها العناصر اللغوية في داخل التركيب والنص الناجز[221]. وقد اتخذ النحويون المشابهة علّة في تفسير الظواهر اللغوية[222]، ووصفوها بأنها عادة مألوفة وسنة مسلوكة للعرب في كلامهم[223].وقد وضع العرب معياراً للمشابهة، احتكموا إليه في النظر إلى الظواهر النحوية والصرفية، وهو قوة الشَبَه ومدى وضوحه بين الشيئين[224].

(221) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 79، وقد أطلق عليها د. حسام أحمد قاسم مصطلح الإبدال، ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي: 267.

(222) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 67.

(223) جاء في: الخصائص: 1/ 64: عن الحمل على المشابهة: ((وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما)).

(224) قال ابن يعيش في: شرح المفصّل:1/ 166: ((الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه، على حسب قوة الشَبَه، وليس كل شَبَه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكنّ الشبه إذا قويَ أوجَبَ الحكمَ، وإذا ضعُف، لم يوجب. فكلما كان الشبَه أخصّ، كان أقوى؛ وكلما كان أعمّ، كان اضعف)). وينظر: الأشباه والنظائر: 1/ 230.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يقوم مفهوم المشابهة على وجود طرفين أو شيئين يشتركان في بعض الوجوه، فيترتب على اشتراكهما أن يأخذ أحدهما حكم الآخر[225].

وقد جعل ابن هشام المشابهة القاعدة الأولى من القواعد أو الأمور الكُلّيّة التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من صور التراكيب الجزئية، قال: ((القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما))[226]. يلحظ من معالجة ابن هشام وطريقة عرضه لها، أنه عدّها من وسائل تخريج التراكيب التي لا تطّرد مع القاعدة النحوية، فاستعمل لذلك كلمة (يتخرج)، وهي من المفردات التي تستعمل مرادفاً للتأويل، في المفهوم العامّ، بوصفه ردّا إلى الأصل[227].

إنَّ قاعدة المشابهة تحتلّ موقعاً مهماً في عملية التخريج النحوي عند ابن هشام؛ فهي، تشكّل، في نظره، وسيلة مهمة من وسائل النظر إلى التراكيب، إذ ترسم للمُعرِب الخطوط الرئيسة التي يستطيع عن طريقها رد التركيب إلى نظيره وشبيهه، لذلك قدَّمها على القواعد التخريجيّة الأخرى. وقد فنّن ابن هشام هذه القاعدة الكبيرة بصورة تدل على استيعابه لها، وإدراك أجزائها وحدودها؛ فبيّن أنها تتخذ ثلاثة مسالك؛ المسلك الأول: أن تكون المشابهة في المعنى، والمسلك الثاني: أن تكون في اللفظ، والمسلك الثالث: أن تكون في اللفظ والمعنى معاً.

إن التأمل في عمل ابن هشام في الباب الثامن من المغني، وفيما عالج فيه من قواعد وفروع تشعبت منها، وما تناول فيه من شواهد وأمثلة،= يكشف عن أنه قصد

(225) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 79.

(226) مغني اللبيب: 2/ 884، وينظر: الأشباه والنظائر: 1/ 231.

(227) قال الدكتور تمام حسان في: الأصول: 156: ((أخيراً نصل إلى التأويل في القاعدة، ووسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمّى: (التخريج)، ويتم هذا التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين أو بتفضيل أصل على أصل أو قياس على قياس))

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلى جمع أصولٍ ووسائلَ تمكّن المُحلِّل من تطبيق القواعد النحوية على النص؛ لأنها تُقَدِّم له رؤية شاملة للإحاطة بالتراكيب النحوية، من جهة، وتمكّنه من التفقّه في سبل تحويل الصور التركيبية الصغيرة إلى القواعد الفكرية الكلية الكبرى.

إن تقسيم المشابهة على مشابهة في المعنى أو في اللفظ أو في اللفظ والمعنى، ينمّ على استيعاب ابن هشام للظاهرة، وإدراك جزئياتها. وهي تتوزّع، عنده، على المحاور الآتية: الحمل على المعنى (التوهم)، والتضمين، والنيابة، والتغليب، وتقارض الأحكام، والمجاورة، وصور مختلفة للمشابهة اللفظية والمعنويّة.

أولاً : الشَّبَه في المعنى :

وقد تمثل الشَّبَه في المعنى في معالجة ابن هشام للظواهر النحوية بالوسائل الآتية: الحمل على المعنى والتضمين والنيابة والتغليب ووسائل أُخر.

1. الحمل على المعنى : يعدّ الحمل على المعنى من أحد المسالك اللغويّة المهمة في اللغة العربية، وقد عَرَفها النحويّون ومثلوا لها[228].

وقد وظّف ابن هشام الحمل على المعنى في تخريج النصوص التي تخالف وجهاً من أوجه المطابقة، وظهرت عنايته به في باب العطف خاصّة، إذ قسّم العطف على ثلاثة أقسام: عطف على اللفظ، وعطف على المحل، وعطف على التوهم، وقد أطلق عليه العطف على المعنى إذا كان النص قرآنياً، تأدّباً. وقد لفتت عناية ابن هشام بالعطف على التوهم الدكتور عبد الفتاح الحموز، فقال: ((العودة إلى بعض المظان

(228) قال ابن جني في: الخصائص: 2/ 413: عنه إنه ((اعلم أن هذا الشرج غَوْر من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً)). وينظر: الصاحبي في الفقه اللغة: 195، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 2/616-629، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 510-511، والأشباه والنظائر: 1/ 196، وأصول التفكير النحوي: 286، والدرس النحوي في القرن العشرين: 276.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تؤكد أن ابن هشام يكاد يكون رائداً في تحديد بعض مظاهر العطف على التـوهّم، إذا ما قورن حديثه بحديث غيره، فإن السيوطي، وبدر الدين الزركشي يكادان ينقلان مـا في المغني من شواهد قرآنية وشعرية ومسائل في العطف على التوهم))[229].

وقد وضع ابن هشام شرطاً للعطف على التوهم، قال: ((العطف على التوهّم، نحو: (ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ)، بالخفض، على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك))[230]. ومفهوم التوهم، هنا، هو تخيل ذهني يقوم على تقدير عامل متخيّل ليستقيم الإعراب ويطابق التركيب القاعدة. ولعل سبب اقتصار ابن هشام على موضوع العطف، هو كثرة ظاهرة التوهم فيها خاصة، بدليل كثرة الشواهد المنقولة فيه. ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى[231]:

بدا لي أني لست مـدرك مـا مضـى ولا سـابقٍ شـيئاً إذا كـان جائيـا

أي: لست بمدرك ولا سابق[232]، وقد نقل ابن هشام قول سيبويه؛ ((وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: (إنّهم أجمعوا ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان)، وذاك أن معناه معنى الابتداء))[233]، ويبين أن مراده بالغلط التوهم، وليس كما فهم ابن مالك من أنه بمعنى الخطأ[234]. وقد انتهى ليث الهيتي إلى أن ابن هشام اتبع منهجاً في

(229) التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: 2/ 1167.

(230) مغني اللبيب: 2/ 619، وحاشية الدسوقي: 3/ 64.

(231) ديوانه: 169، والرواية فيه (سابقاً) بالنصب.

(232) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 64.

(233) الكتاب: 2/ 155، وينظر: مغني اللبيب: 2/ 621.

(234) جاء في شرح التسهيل:433/1:((غلط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان.. وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية..لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه..)). وينظر مغني اللبيب: 2/ 621.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

معالجة المسألة فابتدأ بالجر، ثم الجزم، ثم الاسم المرفوع والمنصوب، ثم الفعل المنصوب[235].

ويمكن أن يلمس الباحث أن ابن هشام خرّج –عن طريق الحمل– التراكيب التي تخالف قاعدة التطابق على الوجه الآتي:

أ. التطابق في العلامة الإعرابية: تعود اغلب نماذج العطف على التوهّم التي عالجها ابن هشام إلى هذا النوع، كما في بيت زهير السابق، وغيره من الشواهد التي ذكرها.

ب. التطابق في الجنس (النوع): فقد استند ابن هشام إلى الحمل على المعنى في توجيه بعض النصوص التي اشتملت على خروج عن قواعد التطابق في التذكير أو التأنيث، من ذلك المسألة التي أقامها في معالجة قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}[236]، فقد ذكر في توجيهها أن تكون (الرحمة) بمعنى المطر. ومن ذلك ما نقله عن أبي عمرو بن العلاء ((أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب أتتْه كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت: أتته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة))[237]. وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها في الشبه المعنوي.

ت. التطابق في العدد: تفرض قواعد العربية التطابق في العدد أيضاً، في بعض المواطن، كما في خبر المبتدأ، ونعت الموصوف، والضمائر، إلاّ أن بعض النصوص تخالف ذلك مما يضطر المحلل إلى اللجوء إلى وسيلة لتفسير ذلك، هذه

(235) ينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري (رسالة دكتوراه): 167.
(236) سورة الأعراف، من الآية: 56. وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 2/ 619، ومغني اللبيب : 2/ 666.
(237) مغني اللبيب: 2/ 888، ولغوب: أحمق. وينظر كلام أبي عمرو في: الخصائص: 2/ 418.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الوسيلة هي الحمل على المعنى، من ذلك قوله: ((قال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لمّا انشد[238]:

فِيهَا خُطُوطٌ مِن سَوَاد وَبَلَقْ كَأَنَّه في الجلدِ تَوليعُ البَهَق

إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت ذلك ويلك))[239]. وبذلك يكون ابن هشام قد استند إلى الحمل على المعنى في معالجة النصوص في مختلف صور المطابقة.

ونبّه ابن هشام على أمر مهم يمكن للباحث أن يفهم منه أنه يميز الشبه المعنوي أو الحمل على المعنى بصفة عامة، والحمل على التوهم خاصة، قال: ((وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٌ شَيئاً إِذَا كَان جَائِيا))[240].

يلحظ الباحث على كلامه أمرين: الأول: أنه –عن طريق هذا التنبيه– عرّف الحمل على المعنى بأنه: تنزيل اللفظ الموجود في النص منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وعرّف الحمل على التوهم بأنه: تنزيل اللفظ غير الموجود (المعدوم) الصالح للوقوع في هذا الموقع، منزلة اللفظ الموجود: تأثيراً وعملاً. الأمر الثاني: ينبني على الأول، وهو أنه ميّز بين الحمل على المعنى والتوهم، كما يظهر من تعريفه لهما، كما يبدو أنه يرى أنَّ التوهم مرحلة أبعد وابلغ، لأنه يتطلب أمرين، هما تخيل المعدوم موجوداً، ثم

(238) ديوانه: 104، وتخليص الشواهد: 53، وخزانة الأدب: 1/ 88.

(239) مغني اللبيب: 2/ 888-889. وينظر كلام أبي عبيدة على البيت في: مجاز القرآن: 215.

(240) مغني اللبيب: 2/ 889.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحمل عليه مع فقدانه. وهذا تفريق دقيق بين الحمل على المعنى عامة والتوهم خاصة.

2. التضمين : عَرَفَ النحويون القدماء التضمين وعدوه من باب سعة العربية [241].

وهو أنْ: ((أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم))[242].

تناول ابن هشام التضمين في مواضع مختلفة من كتبه، وقد عرّف التضمين، وعدّه من وسائل تخريج الصور الجزئية على الأصول، كما كان ينظر إلى التضمين بوصفه وسيلة للتحليل النحوي، وتأويل النصوص التي لا تطابق خصوصية كلّ فعل المتأتية من طريقة استعماله في المسموع من كلام العرب، قال: إن العرب ((قد يُشْرِبون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً))[243]، وقد حدّد فائدته ودلالته بأن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين. ويبدو أن ابن هشام قد تأثر، في دراسة التضمين، بالزمخشري وبحثه عن دلالة بلاغية له[244]. وعدّ التضمين من الوسائل التي يتعدى بها الفعل القاصر، كما في تعدية (رحُب) و(طلُع) إلى مفعول، على الرغم من أنهما لازمان، لأنهما تضمّنا معنى (وسع) و(بلغ)، فيقال: (رحبتكم الطاعة) و(طلع زيد اليمنَ). وقد نظر ابن هشام إلى التضمين فكشف عن مزيّة يختصّ بها من غيره من المُعدِّيات، وهي انه ((قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة))[245]. إنَّ التأمل في الشواهد

(241) ينظر: الكتاب: 1/ 37، وقال ابن جني في: الخصائص: 2/ 435: ((ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدّى به)). وينظر: الخصائص: 2/ 31، وشرح المفصل: 4/ 464، وهمع الهوامع: 3/ 11، وفقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي: 215، وفصول في علم الدلالة، د. فريد عوض حيدر: 8، والأسس المنهجية للنحو العربي: 267.

(242) النحو الوافي: 2/ 463.

(243) مغني اللبيب: 2/ 897.

(244) فقد نقل كلامه في تفسير قوله تعالى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ}، ينظر: الكشاف: 2/ 689-690، ويوازن بـ: مغني اللبيب: 2/ 680، 2/ 897.

(245) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 680، وحاشية الدسوقي: 3/ 167.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التي عالجها في مضمار التضمين يبيّن أنه بدأ بالتضمين الذي ينقل الفعل اللازم أو القاصر إلى فعل متعدٍّ لمفعول واحد، كما في قولهم (فرقْتُ زيداً)، لتضمنّه معنى: خاف، ثم بين التضمين الذي ينقل الفعل اللازم إلى درجة أبلغ ، فيتعدى إلى مفعولين، قال في ذلك: ((لذلك عُدّي (ألوتُ) بقصر الهمزة بمعنى قصرتُ إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم (لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً) لمّا ضمّن معنى (لا أمنعك)))[246]. وذكر تضميناً آخر ينقل الفعل المتعدي إلى مفعول إلى متعدٍ إلى أكثر من ذلك، قال: ((وعدّي (أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ) إلى ثلاثة لمّا تضمنت معنى (أعلم وأرى) بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها والى آخر بالجار، نحو: {أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ}[247]، [ونحو] {نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ}[248]))[249].

وقد احتكم ابن هشام، كما يظهر من طريقة معالجته النصوص التي تشتمل على تضمين، إلى حرف الجر، من أجل الاهتداء إلى معنى الفعل المضمّن، من ذلك قوله: ((من مُثُل ذلك أيضاً قوله تعالى:{الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ}[250]، ضمّن الرفث معنى الإفضاء، فعدّي بـ(إلى) مثل: {وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ}[251]، وإنما أصل الرَّفَث أن يتعدى بالباء... وقوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ}[252]، أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عُدِّي بـ(مِن)، ولمّا خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال (حلف من كذا) بل حلف عليه، قال: من متعلقة بمعنى للذين، كما تقول: لي منك مبرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء (آلى من إمرأته) فغلط

(246) مغني اللبيب: 2/ 681، وينظر: الأشباه والنظائر: 1/ 109، فيه كلام ابن هشام عن تضمين الفعل معنى (صيّر) فيكون مثل ظنّ: حفرت وسط الدار بئراً، أي: صيّرت.
(247) سورة البقرة، من الآية: 33.
(248) سورة الأنعام، من الآية: 143.
(249) مغني اللبيب: 2/ 681.
(250) سورة البقرة، من الآية: 187.
(251) سورة النساء، من الآية: 21.
(252) سورة البقرة، من الآية: 226.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية))[253]. فقد وهم الفقهاء ومَن لم يفهم تركيب الآية على حقيقته، فالفعل (يؤلون) متضمن معنى يمتنعون على معناه الأصلي: الحلف، كما يفهم من إشارة ابن هشام. وبسبب خفاء التضمين التبس عليهم فهم التركيب فصاغوا عبارة على غراره، ظناً منهم أنها صحيحة، هي: (حلفت من كذا)، ثم تكلفوا لها بالقول إن (مِن) متعلقة بمتعلّق (للذين)، أي: كائن من نسائهم[254].

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الشواهد التي وجّهها ابن هشام على التضمين، خرّجها بعض النحويين على أوجه نحويّة أخرى، كما في قوله تعالى: {وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}[255]، فقد وجّهه على أن الفعل (سفه) اللازم تعدى على تضمين معنى فعل آخر، هو: (امتهن أو أهلك)[256]. في حين ذهب بعض النحويين إلى أن (نفسه) منصوب على التمييز[257]. ومثل ذلك ما قرّره في قوله تعالى: {وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ}[258]، إنّه تضمّن معنى (تنووا)، ولذلك تعدى بنفسه لا بحرف الجر (على). في حين ذكر النحاس أنّه منصوب على أن أصله: على عقدة، ثم حذف (على)[259]. وزاد العكبري وأبو حيان وجهاً آخر، هو أن يكون (تعتزموا) بمعنى (تعقدوا) فتكون عقدة النكاح مصدراً، هنا، بمعنى العقد فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول[260].

(253) مغني اللبيب: 2/ 898-899.
(254) ينظر: حاشية لدسوقي: 3/ 531 .
(255) سورة البقرة، من الآية: 130.
(256) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 680، وتوجيهات النحاة في: معاني القرآن للفراء: 1/ 78، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 214، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 99، والبحر المحيط: 1/ 564، وحاشية الدسوقي: 3/ 168.
(257) تنظر توجيهات النحاة الأخرى في: معاني القرآن للفراء: 1/ 78، وإعراب القرآن للنحاس : 1/ 214، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 99، والبحر المحيط: 1/ 564، وحاشية الدسوقي: 3/ 168.
(258) سورة البقرة، من الآية: 235.
(259) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 270.
(260) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 152، والبحر المحيط: 365/1.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ويلاحظ أنه قد وازن بين التراكيب، ناظراً، في أثناء ذلك، إلى حرف الجر المستعمل مع الفعل في التركيبين، ليصل، عن طريق ذلك، إلى معنى الفعل المضمَّن، قال: ((قوله تعالى: {لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى}[261]، أي: لا يُصغون. وقولهم: (سمِعَ الله لِمَن حَمِدَه)، أي: استجاب فعدي (يسمع) في الأول بـ(إلى) وفي الثاني بـ(اللام)، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه، مثل: {يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ}[262]، وقوله تعالى: {وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ}[263]، أي: يميّز، ولهذا عدّي بـ(من) لا بنفسه))[264]. وقد انتهى ابن هشام إلى وصف التضمين بأنه كثير في اللغة[265].

درس ابن هشام ظاهرة التضمين في موضعين، الأول يتصل بكونها وسيلة يتعدّى بها الفعل القاصر، ليكشف للمُحلِّل عن أثرها في فهم آلية من آليات بناء التركيب العربي فيما يتصل بنظرية العامل، التي سبق أن ذكرنا **أنها تعدّ أصلاً فلسفياً نظريّاً رئيساً وفاعلاً في المنظومة الفكرية التحليلية عند ابن هشام**. يؤكد هذا أنه أعاد درسها في موضع آخر، في ضمن الأمور التي يتخرّج عليها ما لا يعدّ من الصور الجزئية، **فالتضمين عنده وسيلة تحليلية تعيد تفكيك التركيب عن طريق النظر إلى الفعل وحرف الجر، ومن ثم، تحليل الجملة في ضوء مدى فاعلية الفعل أو مدى إمكان تأثيره وعمله**، أي: لزومه وتعديه، لتأتي بعد ذلك مرحلة تحديد البنية التركيبية المستترة تحت التركيب الظاهر، متمثلةً بمعنى الفعل المناسب للتركيب الظاهر.

3. النيابة عن الحروف : قد يجد المحلِّل نصوصاً لغوية يكون فيها حرف الجر واقعاً في موقع لا يطابق ما قرّره النحويون له من معنى ودلالة نحويّة، وعليه -حينئذ- أن

(261) سورة الصافات، من الآية: 8.
(262) سورة ق، من الآية: 42.
(263) سورة البقرة، من الآية: 220.
(264) مغني اللبيب: 2/ 898. وهو يتابع أبا حيان في هذا التقدير، ينظر: البحر المحيط: 1/ 259، 7/ 469 .
(265) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 899.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يجد له توجيهاً أو تخريجاً نحوياً، يَضمن سلامة التحليل النحوي ودقته، من جهة، وعدم تخطئة النص المُحلَّل؛ لأن هذا النص قد يكون مستمداً من الحدود الزمنية للنصوص الفصيحة والاحتجاج اللغوي، كالقرآن الكريم أو الشعر العربيّ القديم. وقد اختلف النحويين القدماء في نيابة الحروف، فمنع البصريون هذه الظاهرة، ولم يجيزوا إنابة بعضها عن بعض، وانتهوا إلى أن لكل حرف معنى حقيقياً واحداً، أمّا ما واجههم من نصوص فقد حَمَلوها على التضمين، أو على شذوذ النيابة، فهم يرون أن ((الأصل في كل حرف أن لا يدل إلاّ على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر))[266]. في حين أجاز نحاة الكوفة نيابة الحروف بعضها عن بعض، إذ يجيزون أن يكون للحرف الواحد أكثر من معنى[267].

وقف ابن هشام على ظاهرة تناوب حروف الجر، ونبّه على خلاف النحويين فيها، بين مانع ومجيز، وبيّن أن البصريين يرون ((أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياسٍ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ }[268]: إن (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شُبّه المصلوب لتمكّنه في الجذع بالحالِّ في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم (شربن) في قوله[269]:

(266) الإنصاف في مسائل الخلاف:2/ 481، (مسألة) 67. وينظر منه:634/2، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن، د. محمد حسن عواد:7.

(267) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 414-415. أدب الكاتب، ابن قتيبة: 295، وتأويل مشكل القرآن له أيضاً: 517، والخصائص: 2/ 309-310، والمفصل: 366، والكشاف: 3/ 74، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج:3/ 806، وشرح المفصل: 4/ 464، وضرائر الشعر: 236، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 497، وشرح التسهيل: 3/ 12، وارتشاف الضرب: 4/ 1695.

(268) سورة طه، من الآية: 71.

(269) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين: 52/1، وتمامه: (حَتَّى تَرَقَّعَت مَنَى لُجَج خُضر لَهُنَّ نَئِيج)

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

شَـــرِبْنَ بَمـــاءِ البَحْـــرِ..... .....

معنى (روين)، و(أحسن) في: {وَقَدْ أَحْسَنَ بَي}[270]، معنى (لطفَ)، وأمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى. وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً))[271].

إنَّ هذا النص يمثل موقف ابن هشام في النظر إلى النصوص التي تحتوي على ظاهرة النيابة، وقد ساقه على شكل تنبيه بعد حديثه عن حرف الجر (الباء)، فأجمل فيه طرق المذاهب النحوية في تخريج ما أوهم أنه من النيابة، حتى يوفر للنحوي وضوحاً في الرؤية أو في تحليل ما يواجه من نصوص. ويلحظ أيضاً أنه استوعب آراء النحويين السابقين ومناهجهم في تخريج شواهد تلك الظاهرة، يدل على ذلك أنّ ما ذكره من وسائل للتعامل مع تلك النصوص هو ما توصل إليه النحاة السابقين، وذلك على النحو الآتي:

أ. تأويل ما أوهم تأويلاً يقبله اللفظ، على أن يجعل من قبيل الاستعارة، كما في الآية الكريمة.

ب. تضمين الفعل معنى فعل آخر، كتضمين (أصلبنكم) معنى (أجعلنكم)، و(شربن) معنى (روين).

ت. شذوذ في نيابة كلمة عن أخرى، وهذه المسالك الثلاثة سلكها نحاة البصرة الرافضون للنيابة.

(270) سورة يوسف، من الآية: 100.
(271) مغني اللبيب: 1/ 151.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ث. نيابة الكلمة عن الأخرى، لا على وجه الشذوذ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون المجيزون لها.

إن وصف ابن هشام لمذهب الكوفيين بأنه أقل تعسفاً، بأن تكون الكلمة نائبة عن الأخرى لا على وجه التضمين ولا التأويل ولا الشذوذ، بمعنى أن للحرف معاني مختلفة موضوعة له، فاستعماله في كل منها حقيقةً، وقوله: أقل تعسفاً المراد به نفي التعسف –كما يرى الدسوقي– عن مذهب الكوفيين[272]. وهو بذلك يتابع ابن مالك، في أغلب الظن.

وقد كان من منهج ابن هشام في (مغني اللبيب) أن يذكر الحرف ويجمع ما يؤديه من معانٍ، وفي هذا دلالة على أنه يميل إلى رأي الكوفيين، غير أنه لم يكن منفرداً بهذا المنهج فقد سبقه إلى ذلك ابن مالك والمالقي والمرادي[273]. ومن أمثلة معالجته النيابة بين الحروف ما جاء في حديثه عن الباء؛ إذ ذكر لها أربعة عشر معنى، على أن سيبويه لم يذكر لها سوى الإلزاق[274]، فأورد من معانيها المصاحبة بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى:{اهْبِطْ بِسَلَامٍ}[275]، أي معه. ومنها أن تكون بمعنى (عن) للمجاوزة، ونَقَل أنها تختصّ بالسؤال كقوله تعالى:{فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً}[276]، أي: فاسأل عنه خبيراً. وسمّاها ابن مالك بالموافقة (عن)، وعبّر عنها المالقي بالسؤال، والمرادي بالمجاوزة[277]. وقد أوّل البصريون ذلك، على: اسأل بسببه خبيراً، وذهب بعضهم إلى أنه من باب

(272) ينظر: حاشية الدسوقي: 1/ 301. وحاشية الأمير : 1/ 103، وشرح التصريح: 1/ 637.

(273) ينظر:شرح التسهيل:3/53-63،ورصف المباني:366،142،80-388، والجنى الداني:95،36، 250،385.

(274) ينظر: الكتاب: 4/ 217.

(275) سورة هود، من الآية: 48.

(276) سورة الفرقان، من الآية: 58.

(277) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 21، ورصف المباني: 144، والجنى الداني: 41.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التضمين، أي: فاعتن به أو فاهتمّ به[278]. أما ابن هشام فجعلها بمعنى (عن)، قال: ((وتأوّلَ البصريّون... على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه بُعْد؛ لأنه لا يقتضي قولُكَ: (سألت بسببه) أن المجرور هو المسؤول عنه))[279]، أي: إن الله تعالى -في الآية السابقة- هو المسؤول عنه، في حين أن تأويلهم لا يقتضي هذا المعنى.

كما جعل من معاني الباء الاستعلاء، أي بمعنى (على)، كما في قوله تعالى: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ}[280]، أي: على قنطار، متابعاً الكوفيين وابن مالك[281]. وأورد من معانيها الغاية أي الموافقة لـ(إلى)، كما في قوله تعالى: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي}[282]، أي: إليّ. ونقل أن بعضهم وجّهها على تضمين (أحسن) معنى (لَطُفَ)، فيكون معناها الإلصاق؛ لأن اللطف ملتصق وقائم بالمتكلم[283].

ومن أمثلته ما ورد في حديثه عن حرف الجر (عن)؛ فعلى الرغم من أنه ذكر أن النحويين البصريين اكتفوا بمعنى واحد لها، وهو المجاوزة أو المزايلة، نحو (سافرت عن البلد) و(رغبت عن كذا)، فأنه أورد لها معاني أُخر، هي: البدل والاستعلاء، والتعليل، ومرادفة (بعد) والظرفيّة ومرادفة (مِن). ولم يردَّ منها إلاّ مرادفة الباء في نحو قوله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى}[284]، فهي عنده على حقيقتها، لأن المعنى: وما يصدر قوله عن الهوى[285]. إنّ موقف ابن هشام أكثر مرونة من غيره من النحاة،

(278) ينظر: الجنى الداني: 42، وارتشاف الضرب: 4/ 1699.
(279) مغني اللبيب: 1/ 142، وينظر: همع الهوامع: 2/ 338، وحاشية الدسوقي: 1/ 282.
(280) سورة آل عمران، من الآية: 75.
(281) ينظر: شرح التسهيل: 3 / 21، وارتشاف الضرب: 4/ 1699، وشرح التصريح: 1/ 648.
(282) سورة يوسف، من الآية: 100.
(283) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 143، والجنى الداني: 45، وحاشية الدسوقي: 1/ 286.
(284) سورة النجم، من الآية: 3.
(285) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 196-198، ورصف المباني: 367، والجنى الداني: 242-250.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومنهم، مثلا، المرادي الذي قال: ((اعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم، كالقُتبيّ، وابن مالك. قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف. فوجب أن يُتأوَّل جميع ما ذكروه ممّا خالف معنى المجاوزة))[286]. ولهذا نجد الدماميني يخالف ابن هشام في توجيه بعض شواهد النيابة، ويذهب الى توجيهها على التضمين، كما في قوله تعالى:{يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ}[287]، إذ ذهب ابن هشام إلى أنَ (عن) في هذا الموضع بمعنى الاستعلاء، في حين رأى الدماميني أنه يحتمل التضمين، أي: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل[288].

يظهر من التأمل في طريقة ابن هشام في معالجة النيابة بين الحروف، ومن الموازنة بين آرائه وآراء النحويين السابقين،= أنّه **كان أكثر مرونة في قبول تعدد المعاني للحرف الواحد، من جهة، كما انه لم يكن متعسفا تجاه الشواهد والنصوص التي يكون الحرف فيها بمعنى حرف آخر من جهة أخرى. وهو في الحقيقة يتبع الكوفيين في ذلك، فقد وَصَف موقفهم بأنه أقل تعسفاً، متأثراً، في ذلك، بابن مالك، في إيراد المعاني والشواهد، وطريقة المعالجة والتناول. ولكنَّ عمله هذا يقع في الوسط بين منهج الكوفيين وابن مالك المتسمّح والمجيز، ومنهج البصريين وأبي حيان المتشدد؛ فهو يقبل النيابة بصفة عامة، ولكنّه يُخرّج الشواهد التي يجد في حملها على النيابة بُعْداً أو تعسّفاً، باللجوء الى الوسائل الأخرى، كالتضمين أو تقدير محذوف، كما مرّ بنا في أثناء عرض الظاهرة.**

(286) الجنى الداني: 248-249 .

(287) سورة محمد، من الآية: 38.

(288) ينظر: شرح الدماميني (تح : عناية): 2/ 37، وحاشية الدسوقي: 1/ 402.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثانيًا: المُشابهة اللفظية:

تعد المشابهة اللفظية وسيلة مهمة في تخريج النصوص، فهي تُهَيّئ للمُحلِّل وسيلة عملية في فهم النصوص وتحليلها نحويًا. وقد أشار إليها ابن هشام بوضوح في القاعدة الأولى من الباب الثامن في الوجه الثاني، ((وهو ما أُعْطِي حُكْم الشيء المُشْبِه له في لفظه دون معناه))[289]. ويمكن تفصيل الكلام على صور المشابهة التي تحدَّث عنها على الوجه الآتي:

1. التغليب: يعد التغليب مقولة صرفيّة، ولا يصبّ في التحليل النحويّ، إلاّ في حدود أمرين: الأول: الكشف عن إحدى طرائق العرب في النظر إلى كلامهم وفهمه والتفقّه فيه ، عن طريق تفسير هذه الظاهرة التي وردت في الفصيح من الكلام. والأمر الآخر: يتمثّل في التغليب يُشكّل وسيلة لإعادة النص إلى جادة القواعد الصرفية، من أجل المحافظة على صفة الفصاحة، من جهة، ولإعرابها إعراباً سليماً[290]. ولذلك لن نطيل الوقوف على هذه الظاهرة، إلاّ في هذه الحدود.

ويظهر من الرجوع إلى كلام النحويين أن التغليب يأخذ ثلاثة أشكال رئيسة، هي التغليب في تمييز العدد، كما في أمثلة سيبويه والمبرد، بناء على فكرة الأصل والفرع في العربية، والتغليب في التثنية، والتغليب في الضمائر[291].

ورد التغليب عند ابن هشام في القاعدة الرابعة من قواعد التخريج، قال: ((القاعدة الرابعة: أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط))[292]، فهو يجعل التغليب مسلكاً لغوياً صادراً عن المتكلمين أنفسهم، على

(289) المصدر نفسه: 2/ 890.
(290) ينظر: الكتاب: 3/ 561. المقتضب: 2/ 180، 4/ 323-325، وكشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني: 1/ 257-258. المغني في النحو: 2/ 14-15، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 135-136، والمقرب: 393، وارتشاف الضرب: 2/ 555، وهمع الهوامع: 1/ 137، وحاشية الصبان: 138.
(291) ينظر: الأشباه والنظائر : 1/ 140.
(292) مغني اللبيب: 2/ 900.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المُحلِّل أن يتنبّه إليه، وقد ارجع أسباب التغليب إلى أمرين: هما: التناسب، والاختلاط. ويفسّر الدسوقي التناسب بـ: المشابهة، عامةً؛ وذلك بأن يكون المغلَّب والمغلوب متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين [293]. وقد ذكر أمثلة وشواهد لذلك، كقولهم: (الأبوين) في الأب والأم، ككا في قوله تعالى: {وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ}[294]، وفي الأب والخالة كقوله تعالى:{وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ}[295]، وقولهم (العمران، والقمران) .

وتكلم على التغليب الذي سببه الاختلاط، فأورد له صوراً متعددة، لا تقتصر على التثنية، وإنّما تشمل الضمائر أيضاً، واستعمال الأسماء الموصولة، وذلك كالآتي: الأول: إطلاق (من) للدلالة على ما لا يعقل في نحو قوله تعالى:{فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}[296]، ففيه تغليب للعاقل لأنه ذكر من يمشي على رجلين، فغلّب العاقل، وفيه تغليب للاختلاط أطلق (مَن) على مَن يمشي على رجلين، عامةً؛ لأن الطائر يمشي على رجلين أيضاً. والثاني: تغليب بإطلاق اسم المخاطبين على الغائبين، في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ البقرة: ٢١ ، فقال: لعلكم، مع أنه ذكر غائبين بقوله (والذين من قبلكم)، وقياسه أن يقال: لعلكم ولعلهم. والثالث: إطلاق المذكر على المؤنث، كقوله تعالى:{وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ}[297]، فغلب وصف المذكر على المؤنث، ولو لم يغلب لقال: من القانتات. والرابع: تغليب الجنس كثير الأفراد على الأقل، كما في قوله تعالى: {فَسَجَدُواْ إِلاَّ

(293) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 534.
(294) سورة النساء، من الآية: 11.
(295) سورة يوسف، من الآية: 100. وينظر: الكشاف: 2/ 485.
(296) سورة النور، من الآية: 45.
(297) سورة التحريم، من الآية: 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إِبْلِيسَ}[298]، فغلَّب الملائكة على إبليس حتى استثني منهم، وغير ذلك من صور التغليب للاختلاط[299].

عدّ ابن هشام التغليب من قواعد التخريج لكونه **يكشف للمُحلِّل عن طريقة العرب في بناء تراكيب الجملة، وتفسير العلاقات التي تربط عناصرها، ليسهل، مِن ثَمَّ، تحليلها بدقة ونجاح**. والتغليب فيما يبدو يأخذ عنده إطارا واسعاً، يقترب من الشمول، كما أنه يقترب في بعض صوره من فنّ الالتفات، ولاسيّما ما يخصّ الضمائر[300].

2. الجوار أو المجاورة: عَرَف النحويّون ظاهرة الجوار أو المجاورة[301]. ومنهم ابن هشام الذي ذكر الجوار في القاعدة الثانية من قواعد التخريج في الباب الثامن، ونصُّها: ((أن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره))[302]. ونبّه ابن هشام على أن السيرافي وابن جني أنكرا الجوار، وتأوَّلا قول العرب (جحر ضبٍ خرب)،ولكنه ردّ عليهما، ممّا يدلّ على اعتداده بهذه القاعدة وأخذه بها. وقد ذكر لها شواهد نحوية، نحو قراءة من قرأ بالجر قوله تعالى:{وَحُورٌ عِينٌ }[303]. على أنّه عطف على قوله تعالى{وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ}[304]، وعليه تُخرّج قراءة {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ

(298) سورة البقرة، من الآية: 34.
(299) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 901-902، وحاشية الدسوقي: 3/ 536-538، والأشباه والنظائر: 1/ 140.
(300) ينظر: المثل السائر، ابن الأثير: 1/ 408-416.
(301) جاء في: الكتاب: 1/ 67: ((وقد حَمَلهم قُربُ الجوار على أن جرّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، ونحوه)). وينظر فيه أيضا: 1/ 436، و الخصائص: 1/ 192-193، 3/ 221، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 376، 380، والأشباه والنظائر: 1/ 157، وظاهرة المشاكلة في اللغة العربية، بحث في كتاب: دراسات في اللسانيات العربية: 8، 22.
(302) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 376، 380.
(303) سورة الواقعة، من الآية: 22. وهي قراءة أبي جعفر والكسائي، ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 286.
(304) سورة الواقعة، من الآية: 17.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً}[305]، بصرف سلاسل، على أنه للجوار[306]. وبذلك نجده يعد المجاورة وسيلة تحليلية مهمة في تخريج وتوجيه كثير من النصوص والشواهد التي لا تأتي مطابقة للقواعد النحوية، ولقرينة التطابق في العلامة، أو في حالات الخروج عن الأصل.

رابعاً: أشكال المشابهة اللفظية الأخرى:

ذكر ابن هشام أن من وجوه المشابهة اللفظية ما يرجع إلى اللفظ، ((وهو ما أعطي حكم الشيء المُشْبِه له في لفظه دون معناه))[307]. وأورد له صوراً، توضحه، وذلك في القسم الثاني من القاعدة الأولى في الباب الثامن، من كتاب (مغني اللبيب)[308].

يلحظ أن ابن هشام في المسائل التي عالجها في صور المشابهة اللفظية تلك قد تردَّد بين قضايا اتفق عليها جمهور النحويين، وأخرى قال بها بعض النحويين، ممّا لم ينته الخلاف فيها، كما توقف عند مسائل صغيرة لا تُعَدُّ ظواهر مهمة ليكون تحتها صور وتراكيب أخرى، فهي صور تركيبية مفردة صغيرة.

خامساً: تقارض الأحكام:

يدل التقارض، في اللغة، على القطع[309]. ويبدو أنه انتقل من معنى القطع، إلى معنى القطع من أجل العطاء[310]، والتقارض بين الألفاظ عند النحويين، هو إعطاء أو

(305) سورة الإنسان، من الآية: 4. وهي قراءة المدنيين والكسائي، ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 295.
(306) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 894-897.
(307) مغني اللبيب: 2 / 890.
(308) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 891-894 ، والمنصف للشمني: 2/ 277، وحاشية الدسوقي: 3/ 522.
(309) ينظر: معجم مقاييس اللغة: 5/ 71-72 (قرض)، والفروق اللغوية: 193.
(310) ينظر: لسان العرب: 3/ 60 (قرض)، ومفردات ألفاظ القرآن: 666 (قرض)، والكشاف:1/ 287، والمفصل: 104، وشرح المفصل: 2/ 70، وشرح التسهيل: 2/ 217.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إعارة اللفظ حكم لفظ آخر، لعلةٍ ما، غالباً ما تعود إلى الشبه اللفظي أو المعنوي أو كليهما معاً[311].

وقد ذكر ابن هشام التقارض في القاعدة الحادية عشرة من القواعد الكليّة التي يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، قال: ((من مُلح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام))[312]. والتقارض مظهر من مظاهر المشابهة، التي يمكن الاستناد إليها في التحليل، لأنّها –كما مرّ– من القرض أي السلف ((فشُبّه تلبّس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلّف كل من شخصين شيئاً من صاحبه واستعير اسم المشبّه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة))[313]. فالتقارض، بناءً على ما تقدم، ((إحدى الوسائل التي استعان بها النحاة لتسويغ بعض المسائل التي تتبادل الأحكام فيما بينها))[314] وقد ذكر ابن هشام له أنماطاً، سمّاها أمثلة[315].

أراد ابن هشام، بعمله هذا، أن يضع بين يدي المُحلِّل وسائل تُمَكّنه من معالجة النصوص التي لا تطابق القواعد المشهورة لتيسير فهمها، لذلك جمع ظواهرَ وقع فيها التقارض في شواهد محددة، قد اقتصر كثيرٌ منها على الشعر، مما يمكن حمله على الضرائر، أو الشذوذ. ولعله أراد **أن يزوِّد المعرب بكل الاحتمالات الإعرابية، وأن يُدِلَّ بمعرفته على القارئ أيضاً، فأغلب ما ذكره صورٌ فردية، لا تمثل أنماطاً كبرى،**

(311) جاء في: المفصل: 104: ((واعلم أنّ (إلاّ وغيراً) يتقارضان، لكل واحد منهما)) ، وقال ابن يعيش في: شرح المفصل: 2/ 70: ((يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً، هو أخصّ به)). ويبدو أنَّ استعمال صيغة التقارض على زنة (تفاعل) يدل على وجود التبادل في الحكم، أي إنَّ اللفظين يتبادلان الأحكام النحويّة، وهو ما يوافق معنى القرض، وهو إعطاء الشيء، بشرط ردّه.

(312) مغني اللبيب: 2/ 915.

(313) حاشية الدسوقي: 3/ 561.

(314) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د. عبد الفتاح حسن علي البجة: 509.

(315) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 916-918، والأشباه والنظائر: 1/ 142-145، وحاشية الدسوقي: 3/ 563-567. وقد فصّل الكلام على صور التقارض، د.عبد الفتاح البجة، مفيداً مما ذكره ابن هشام هنا، ينظر: ظاهرة قياس الحمل:482-499.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يعتمد بعضها على اختلاف اللهجات من جهة، ويعتمد بعضها الآخر على المشابهة اللفظية والمعنوية بين اللفظين المتقارضين، ويعتمد بعضها على الشيوع وأمن اللبس والوضوح كما في الفاعل والمفعول.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الرابع
التعدُّد في التحليل النحويّ
عند ابن هشام الأنصاريّ

- أسباب التعدد في التحليل النحويّذ عند ابن هشام .
- مواضع التعدد في التحليل النحويّ عند ابن هشام .
- تعدد التحليل النحويّ في الكلمة :

أولاً: تعدد التحليل النحويّ في الاسم .

ثانياً : تعدد التحليل النحويّ في الفعل .

ثالثاً : تعدد التحليل النحويّ في الحرف .

- تعدد التحليل النحويّ في الجملة .

أولاً : الجملة الاسميّة والجملة الفعلية .

ثانياً : الجملة الكبرى والجملة الصغرى .

ثالثاً : جملة لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب.

رابعاً : الجملة الإنشائيّة والجملة الخبريّة .

- تعدد التحليل النحويّ في شبه الجملة .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أَسبابُ التَّعدُّدِ في التَّحليلِ النَّحويِّ عندَ ابنِ هِشام

عُنِيَ كثيرٌ من النحويين والمفسرين وشارحي الشعر العربي بتعدد الأوجه الإعرابية في النصوص التي يدرسونها؛ فقد ظهرت ملامح التعدد في التحليل واضحة في المؤلفات النحوية الأولى[1].

وقد كان ابن هشام مُدْرِكًا لأهمية التعدد في التحليل النحوي بالنسبة إلى المُعرِب، ولذلك حفلت كتبه بدراسة الأوجه الإعرابية، بشكل تطبيقيّ، يفصح عن معرفة بمحدود الظاهرة وأثرها في بنية النحو العربي عامة، وكتب إعراب القرآن خاصة. وقد تجلّى هذا الأمر، واضحًا، في مقدمة كتاب (مغني اللبيب)؛ إذ ذكر فيها ثلاثة أمور كانت، في نظره، أسبابًا أدّت إلى طول كتب الإعراب؛ يهمّنا منها، هنا، الأمر الأول الذي تحدّث فيه عن كَثرة التكرار في كتب الإعراب، إذ قال، فيه، عن أصحاب كتب الإعراب: ((فتراهم يتكلّمون على التركيب المعيَّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مرَّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ البقرة: ٢ - ٣ ، ذكروا فيه ثلاثة أوجه..... وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى:

(1) ينظر مثلا: الكتاب: 1/ 65-66، 67، 81، و معاني القرآن للفراء: 1/ 3، 348، ومجاز القرآن : 144، ومعاني القرآن للأخفش: 264، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 364-365، ومعاني القرآن وإعرابه: 231/1، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 294-295، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 2/ 741، 779، والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، د.رشيد بن حويل الحربي: 2/ 768، والعلامة الإعرابيّة في الجملة: 291-302، والنحو العربي والدرس الحديث: 49، والإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير: 160-169، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 204-205، والدرس الصرفيّ والنحويّ عند مكي بن أبي طالب القيسي، د.عبد الله أحمد النهاري (رسالة دكتوراه):172.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ المائدة: ١١٧ ، ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أُعرِب فصلاً؛ أله محلٌّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محلّ له؟))[2].

وعلى الرغم من أنَّ حديثه عن إعادة الكلام في المسألة الواحدة، إلا أنه يختار مسائل نحوية تعددت التوجيهات فيها، حتى ان النحويين كلما مرّوا بإعراب أحدها ذكروا فيها ثلاثة أوجه أو وجهين، ممّا يدعو إلى الإطالة، وهي الفكرة التي كان يعالجها ويلفت الأنظار إليها. وهو يريد، بهذا، أن يقدم طريقة جامعة لدراسة تعدّد الأوجه الإعرابية ومن غير تكرار، عن طريق ما يمكن أن يُصْطَلَح عليه بـ(ظاهرة الاحتمال الإعرابي) في بعض التراكيب النحويّة، مُبيّناً ما تحتمله من أوجه جائزة، في ضوء ما ذكره النحويّون، أو ما شقّقه هو في ضوء الضوابط النحويّة، ثم يأخذ بدرس بعضها ومناقشتها، مُميّزاً الوجه القويّ الذي ينبغي اختياره من الوجه الضعيف أو غير المقبول الذي ينبغي اجتنابه، متوصّلاً إلى ذلك بالموازنة بين الأوجه المختلفة ونقدها.

يتّضح منهج ابن هشام في قضية تعدّد الأوجه الإعرابية، من قوله في الجهة الرابعة من الجهات التي يترتبُ على الجهل بها أو عدم مراعاتها فساد الإعراب: ((أن يُخرِّج [المُعرِبُ التركيبَ] على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فإنْ كان لم يظهر له إلاّ ذاك فله عذْر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسَنٌ، إلاّ في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرّج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسّف، وإن أراد مجرّد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد))[3]. يكشف لنا هذا النصّ عن نظرة ابن هشام إلى تعدّد الأوجه الإعرابية، وهي على النحو الآتي:

(2) مغني اللبيب: 1/ 14.
(3) مغني اللبيب: 2/ 710.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أولاً: إنّ على المعرِب أنْ يلتزمَ في تخريج الكلام وإعرابه بالوجه القريب والقويّ، ومن ثَمَّ، عليه أن يترك التخريج على الأمور البعيدة أو الأوجه الضعيفة. وممّا يلحظ، هنا، استعمال ابن هشام مصطلحات معيّنة للموازنة بين الأوجه الإعرابية، وهي: (التخريج، والوجه القريب، والوجه القويّ، والوجه الضعيف، والوجه البعيد).

إنَّ مصطلح (التخريج) يُستعمل غالباً عند أهل العلوم والصّناعات[4]. وهو، في النحو، وسيلة من وسائل التأويل في القاعدة، عن طريق اعتماد وجه من وجوه الرّدّ إلى أصل وضع الجملة، منها القول بالحذف أو الزيادة أو التقديم والتأخير وغيرها[5]. والذي يبدو لي أن ابن هشام يريد بالتخريج الوصول إلى تحديد الوظيفة النحوية للكلمة المراد إعرابها في ضوء القرائن التي تصاحبها، وغالباً ما يكون هذا اللفظ أو التركيب ممّا يحتمل أوجهاً إعرابية مختلفة؛ فالتخريج، اذًا، إعادة تصنيف للعنصر التركيبيّ إلى الباب الذي يستحقّه، مع الحفاظ على المعنى المراد من النص، وعدم مخالفة قواعد النحويين. وهذا إنّما يكون في المواطن التي تحتمل تعدُّداً في الإعراب، وليس في التراكيب الواضحة، أو ما يسميه ابن هشام بـ(الواضحات)[6]، وهي عنده: المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور.... ممّا يكون إعرابها واحداً غير محتمل للتعدّد، أو للأخذ والرّدّ، فهي، من ثمّ، لا تحتاج إلى التخريج أو التأويل.

وقد يستعمل ابن هشام التخريج مع بعض التراكيب الواضحة، طلباً لتحقيق معنى معيّن لا يتحقّق إلاّ عن طريق اللجوء إليه، ويمثّل لذلك بما ورد في تخريج بعض

(4) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 278 (خرج). ويُعرّف التخريج في تحقيق النصوص، مثلاً، بـأنه البحث عمّا يؤيد صحة النص ويشهد بوجوده في بطون الكتب ويؤكد مضمونه. ينظر: مناهج تحقيق التراث، د. رمضان عبد التواب: 108.

(5) ينظر: الأصول، (د. تمام حسان): 156.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النحويين لقوله تعالى:{فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا}[7]، إذ ذهب إلى أنّ الوقف يكون على (فلا جناح)، وأنّ ما بعده إغراء ليفيد مطلوبيّة التطوّف بالصّفا والمروة صراحةً. وقد ردّ ابن هشام هذا التخريج بأن أسلوب الإغراء في الغائب ضعيف[8].

والذي يبدو لي أن ابن هشام –بذكره هذا التوجيه– أراد التمثيل لصورة معيّنة من التخريج في التراكيب الواضحة، التي ينتهجها المُعربُ بغية أن يتطابق الإعراب والمعنى الذي يعتقد المعرِب بصحته. ويمكن القول إنّه يستعمل التخريج مرادفاً للتوجيه، مع فرق مهم، يتضح من السياقات التي استعمل المصطلحين فيهما، هو أن التخريج غالباً ما يرد عنده في الكلام على الآراء الضعيفة أو التي يضعفها هو لسبب معيّن[9].

أمّا مصطلح الوجه القريب أو القويّ،فيعني به– كما يظهر من الشواهد والأمثلة التي أوردها–: التوجيه الذي يتحقق فيه الجمع بين صحة المعنى الذي قصد إليه منشئ الكلام من جهة، والالتزام بضوابط الصناعة من جهة أخرى، فهو (قريب) من المعنى وحدود الصناعة. وهو، لذلك، وجه (قويّ)، فلا يمكن تضعيفه أو ردّه؛ لكونه يجمع صفات الوجه القويّ. وعلى العكس من ذلك نجد الوجه الضعيف أو القبيح، ممّا يفتقر إلى المزيتين السابق ذكرهما، وهما: موافقة المعنى والصناعة. ومن أمثلة هذا النوع ما ذهب إليه بعض النحويين في قوله تعالى﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ الأحزاب: ٣٣ ، من أنَّ (أهل) منصوب على الاختصاص، إذ قال عنه ابن هشام: ((هذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير

(7) سورة البقرة، من الآية: 158.
(8) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 713.
(9) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 715، 2/ 717.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الخطاب مثل: (بك الله نرجو الفضل)، وإنّما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم... والصّواب أنّه منادى))[10].

والوجه الأَولى مصطلح يستعمله ابن هشام استعمالاً مرادفاً في الدلالة لمصطلح الوجه القويّ. من ذلك ما ورد في ردّه قولَ (جماعة)[11] في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿١٤﴾ ﴾ سبأ: ١٤: إن فيه حذفين، والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن كان رؤساؤهم[12]. وعلى الرغم من أن ابن هشام وصف هذا المعنى بأنه حسن، فإن الدسوقي وضّح موطن الفساد فيه، قال إنه ((بعيد؛ إذ ظاهره أنّ كلّ الجنّ ادّعوا علم الغيب، ولم يتبيّن لهم عدم علمهم للغيب إلاّ حين خرّ سليمان ميتاً))[13].

وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه؛ لأن ((فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أنّ (تبين) بمعنى: وضح، وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا))[14]. فوصف الوجه الذي اختاره بأنه الوجه الأَولى، معتمداً على دليل عقلي كما يرى الدسوقي[15].

(10) مغني اللبيب: 2/ 714. ما نسبه ابن هشام إلى (بعضهم)، هو رأي الزّجّاج، إذ قال في: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 171: ((أهل البيت: منصوب على المدح ... وهو على وجهين: على معنى: أعني أهل البيت، وعلى النداء، على معنى: يا أهل البيت)). وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 636 . البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 596. التبيان في إعراب القرآن: 2/ 321.

(11) بيّن الدسوقي أن مراد ابن هشام بالجماعة هو: المفسرون. ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 230. وقد ذكر ابن عطية توجيهاً قريباً منه، قال في: المحرر الوجيز: 4/ 412: ((يحتمل أن يكون قوله (تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ) بمعنى: علمت الجن وتحققت، ويريد بـ(الجن) جمهورهم والفعلة منهم والخدمة ويريد بالضمير في (كانوا): رؤساءهم وكبارهم... و(أن)... على التأويل الثاني مفعولة محضة))، ونقله أبو حيان. ينظر: البحر المحيط : 7/ 356.

(12) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 719. وقد بيّن الدسوقي أن مراده بالجماعة: المفسرون. ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 230.

(13) حاشية الدسوقي: 3/ 230.

(14) مغني اللبيب: 2/ 719.

(15) ينظر: حاشية الدسوقي: 3 / 231.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثانياً: يبيّن ابن هشام للمعرِب أن عليه أن لا يذكر الأوجه النحويّة المحتملة، للفظ المراد إعرابه، ويريد بذلك الأوجه الضعيفة والقويّة. وقد استثنى من ذلك حالتين؛ الأولى: أن يقصد المُعرِب إلى بيان ما تحتمله العبارة من أوجه جائزة، مما تجيزه طبيعة التركيب نفسه أحياناً. والثانية أن يطلب المعرِب– من ذكر الأوجه المحتملة– تدريب المتعلمين وطالبي الإعراب، من أجل مساعدتهم على تكوين ملكة مُعْرِبة، ومِن ثمَّ، تطوير مستواهم العقلي، وتمكينهم من أصول هذا العلم وفروعه.

ثالثاً: لم يُجِز ابن هشام للمعرب –إذا كان النصّ قرآنياً– أن يذكر ما تحتمله العبارة من أوجه جائزة ومحتملة؛ وذلك لأن ألفاظ القرآن لا تُخَرَّج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، أي أن يكون إعراب اللفظ وتوجيهه موافقاً لمعنى الآية ومقصدها؛ لئلا يكون فيه تحريف لدلالتها أو حكمها التشريعيّ. أما إن لم يجد المعرب غلبة لمعنى معيّن، وهو ما يؤدي إلى عدم وضوح وجه إعرابي محدّد، فيجوز له حينئذ أن يذكر الأوجه المحتملة التي لا بُعْد فيها ولا تعسُّف. وانطلاقاً من مزيّة القدسية، لم يُجز ابن هشام الاستناد إلى الشعر في تخريج ألفاظ القرآن، ويذكر مثالاً لذلك قول بعض النحويين في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ﴾ آل عمران: ١٢٠ [16]، في قراءة من قرأ بتشديد الراء وضمها من (يضركم): إنه على حدّ قول الشاعر[17]:

يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

(16) سورة آل عمران،من الآية:120،والقراءة لابن عامر والكوفيين وأبي جعفر،في:النشر في القراءات العشر:2/ 182.

(17) البيت لجرير بن عبد الله البَجَليّ، في الكتاب: 3/ 67. وله أو لعمرو بن خثارم العجلي، في: المقاصد النحوية: 3/ 392، وشرح شواهد المغني: 2/ 897، وخزانة الأدب: 8/ 20، 23 ، 28.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أي ان الفعل (يضر) الواقع جوابًا للشرط، في الآية الكريمة؛ في القراءة المذكورة، جاء مرفوعًا على الرغم من أن فعل الشرط كان مضارعاً، حملا له على الاستعمال اللغوي في البيت الشعري، وقد ردّ ابن هشام هذا التخريج، لأنَّ المُعرِب، بهذا الإعراب، يكون قد ((خرّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلاّ في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إتباع كالضمة في قولك: لم يشُدُّ ولم يرُدُّ))[18].

وعلى الرغم من اختلاف العلماء في توجيه المسألة، إلا أنَّ ابن هشام قطع بوجه اختاره من بين تلك الأوجه، مستنداً في ذلك إلى أن القرآن الكريم لا يُخرَّج على الشعر، وأن على المعرِبِ أن يختار الوجه المناسب لمنزلة القرآن الكريم وقدسيته.

رابعاً: أجاز ابن هشام للمعرب أن يخرّج الموضع المطلوب تحليله على وجه مرجوح ضعيف، وذلك إذا لم يجد وجهاً نحويّاً قويّاً، إذ لا حرج على مخرِّجه على هذا الوجه حينئذٍ[19]. وقد وضّح ذلك بقراءة ابن عامر وعاصم: {فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ }[20]، فذكر في (نُجّي) ثلاثة أوجه، لا يخلو كلّ منها من ضعف.

الوجه الأول: أنّه فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، وفي هذا الوجه ضعف من جهات؛ هي: إسكان آخر الفعل الماضي، مع أنّه مبنيّ على الفتح، ثم إنّ فيه إنابة

(18) مغني اللبيب: 2/ 717-718. ويوجه الرفع فيها على ثلاثة أوجه: أحدها أنها على نيّة التقديم والتأخير، ينظر: الكتاب: 3 / 66-67. ولم يذكر الآية. في حين ذهب الفراء والمبرد إلى توجيه الرفع على تقدير حذف الفاء، ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 232، والمقتضب: 2/ 70، والكشاف: 1/ 400، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 200، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 230، والمحرر الوجيز: 1/ 499، والبحر المحيط: 3/ 64، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: مج 2 / 4/ 118، والبحر المحيط: 3/ 64. والقياس في مثل هذا الفعل هنا هو فتح الرّاء؛ لأنّ المضارع المجزوم إذا كان آخره مشدّداً، فيفتح آخره، تخلّصاً من التقاء الساكنين، فتكون الحركة فتحة لخفتها، والضمة إنما هي إتباع لضمة الضاد، فهو مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركة الإتباع.

(19) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 721.

(20) سورة الأنبياء، من الآية: 88. وتنظر القراءة في: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني: 629، والنشر في القراءات العشر: 2/ 243.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ضمير المصدر مناب الفاعل، مع أن ذلك مفهوم من الفعل، ومن ثمَّ، فإن إسناد الفعل إليه لا يفيد معنى، وفيه أيضاً إنابة غير المفعول به مناب الفاعل، مع وجود المفعول به، فيكون التقدير: (ونجّي النجاء المؤمنين). وعلى الرغم من وجود نقاط الضعف هذه، يبيّن أن بإمكان المعرِب التخريج على هذا الوجه، والذي يجيز ذلك أنّه لا بُعْدَ في تخفيف الياء بالإسكان، ولا بُعْدَ في إقامة المصدر مناب الفاعل؛ لأنَّ طلب الفعل للمصدر أبلغ من طلبه للمفعول، ولاسيّما في موطن يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل، وبإقامة المصدر مقام نائب الفاعل، يُنْصَب (المؤمنين) بالفعل (نجي)، ليكون مفعولاً به، صريحاً له[21].

الوجه الثاني: أن يكون (نجّي) مضارعاً، أصله (نُنْجي)، بسكون ثانية، ثم أدغمت هذه النون الساكنة بالجيم، وفي هذا ضعف، يتمثّل في أن (النون) عند (الجيم) تخفى بأن تسكّن وتغيّر، ولكنها لا تدغم، وهي، هنا، قد أدغمت[22].

الوجه الثالث: إنّ (نجي) فعل مضارع، أصله (نُنَجِّي)، بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حذفت منه النّون الثانية، وهو وجه ضعيف أيضاً؛ لأنه لا يجوز في مضارع أفعال أُخر، نحو: (نبّأتُ، ونقّبت، ونزّلتُ)، وأمثالهن[23]، وهو كلّ فعل ماضٍ مبدوء بالنون، فإذا ابتدأت بالنون فلا يجوز أن تحذف النون الثانية إلاّ في ندور، كما في قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلاً}[24].

إن الذي يدعو إلى قبول هذه التوجيهات المرجوحة، على الرغم ممّا فيها من مواطن ضعف، هو عدم التوصل الى وجه قويّ آخر، يصلح أن تخرَّج القراءة عليه،

(21) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 721، والمنصف للشمني: 214/2، والنشر في القراءات العشر: 2/ 243، إذ نقل توجيه ابن هشام لها.
(22) ينظر: الكشاف: 3/ 129، وحاشية الدسوقي: 3/ 234.
(23) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 722.
(24) سورة الفرقان، من الآية: 25. وهي قراءة القراء عدا ابن كثير، ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 250.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يدل على ذلك ما قيل في توجيهها من كلام طويل، لم يَقْطَعْ العلماء فيه برأي واحد[25].

خامساً: ذكر ابن هشام، في الجهة الخامسة من الجهات المؤدية إلى فساد الإعراب، أن يترك المعرب بعض ما يحتمله اللفظ أو التركيب، من الأوجه النحويّة الظاهرة المحتملة، وغير الضعيفة. وقد يبدو –للوهلة الأولى– أن في هذه المسألة ما يناقض كلامه السابق، وهو عدم الإكثار من الأوجه النحويّة المحتملة، إلاّ أن ابن هشام يريد، هنا، أنّ على المعرِب إيضاح الأوجه المحتملة: الصحيحة والقويّة، وليست الأوجه الضعيفة أو المردودة، هذا من جهة، كما أنّه سبق أن أوجب على المعرِب أن لا يذكر إلاّ الوجه الذي يغلب على الظنّ إرادته، وذلك إنما يخص القرآن الكريم فقط، من جهة أخرى.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن في طريقة تأليف ابن هشام كتابه (مغني اللبيب) ما يشير إلى فكرة الاحتمال وتعدد الأوجه النحويّة، فهو يقوم على ذكر الأداة، أو حرف المعنى، ثم يقوم بذكر الوظائف والمعاني النحويّة التي تؤديها هذه الأداة أو الحرف، وليس لنا أن ندّعي أن ابن هشام مبتدع هذا المنهج، فقد سبقه إلى ذلك بعض العلماء ممّن ألفوا في هذا الميدان، كالرماني (ت 384 هـ) والمالقي (ت 702 هـ)، والمرادي (ت 749 هـ)، وغيرهم. ولكنني أرى أن هذه المزيّة الوصفيّة والتحليلية –في الوقت نفسه– قد ترسخت على يد ابن هشام؛ لأنها لم تقتصر على الأدوات، كما هو الأمر عند السابقين، وإنّما امتدت إلى أفق أبعد، هو مجال الجملة وشبه الجملة، فقد خصّص لهما بابين، عرض فيهما الوظائف التي تشغلها الجملة، وأنواعها، وأحكامها، وكذلك

(25) تنظر أقوال العلماء في توجيه هذه القراءة في: معاني القرآن للفراء: 2/ 210، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 326-327، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 380-381، والحجّة لأبي علي الفارسي: 3/ 161، والخصائص: 1/ 399، والمحرر الوجيز: 4/ 97، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 513، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 211، والبحر المحيط: 6/ 410، والمنصف للشمنيّ: 2/ 214، وحاشية الدسوقي: 3/ 233.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فعل مع شبه الجملة، إذ جمع مسائله، من حيث التعلّق والإعراب وغير ذلك. ويمكن إيضاح هذه الفكرة عند ابن هشام، بتجريدها على النحو الآتي:

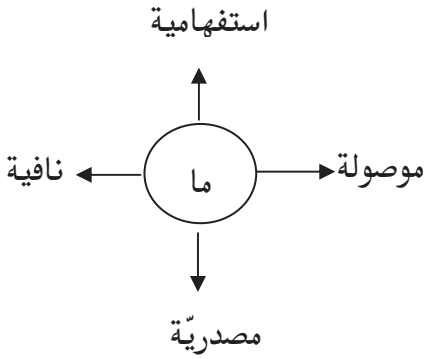

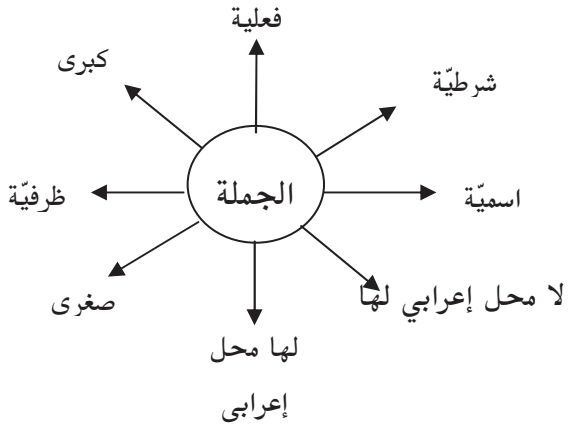

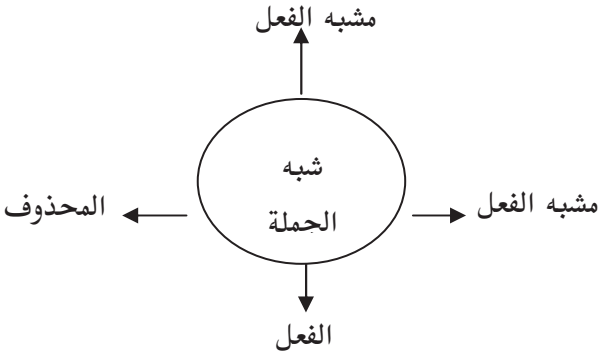

www.lisanarb.com
مكتبة لسان العرب

إنّ هذه الأشكال المجرّدة تعكس صورةً عن منهج ابن هشام في عرض ما يدرس، إذ يمكننا القول إن فكر ابن هشام يقوم على عرض ما تحتمله المسألة، كما في الأشكال السابقة، طلباً لسهولة معرفتها، ومن ثمَّ تحليلها بالنسبة إلى المُعرِب. إنّ هذا المنهج في التفكير، وفي التأليف والعرض، مهّد لظهور نظرية الاحتمال النحوي عند ابن هشام على نحوٍ واضح.

إن أهم الألفاظ التي استعملها ابن هشام للتعبير عن التعدد في التحليل النحوي كانت مشتقّة من مادة (حمل)، مثل: (احتمل)، قال: ((إذا قيل: (زيد عسى أن يقوم)، احتمل نقصان (عسى) على تقدير تحملها الضمير، وتمامها...))[26]. و(يحتمل)، قال عن اللامينِ في قوله تعالى:{لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ }[27]: ((يحتمل اللامان منه التعليلَ، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً))[28]. و(محتمل)، كما في كلامه عن (أم)، قال: ((قد ترد (أم) محتملة للاتصال والانقطاع...))[29]، ووردت ألفاظ أخرى على نحوٍ أقل من ذلك، مثل (محتملان)[30]، و(احتمال)[31]. كما استعمل ألفاظًا أخرى لهذا الغرض، مما يشتق من مادة (جوز)، مثل: (جاز)[32]، و(يجوز)[33]، و(أجيز)[34].

(26) مغني اللبيب: 1/ 204. وقد درس د. جمعة حسين محمد مفهوم الاحتمال النحوي لغة واصطلاحاً في رسالته للدكتوراه: (أثر الاحتمالات الإعرابية في المعنى: دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع للهجرة): 22-23.

(27) سورة العنكبوت، من الآية: 66.

(28) مغني اللبيب: 1/ 295.

(29) المصدر نفسه: 1/ 68.

(30) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 305.

(31) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 297 .

(32) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 175.

(33) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 232.

(34) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 189.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كما عمد إلى استعمال أساليب أخرى، ذَكَرَ، عن طريقها، آراءً تحليلية متعددة في مسألة واحدة، منها استعمال الفعل (قيل) [35]، و(اختلف) [36].

هذه أهم الألفاظ التي كان ابن هشام يستعملها للتعبير عن التعدد في التحليل، وعند مناقشة مسألة تحتمل أوجهاً إعرابية متعدّدة، وهناك مسالك أخرى تظهر في كتب ابن هشام، ويمكن للدارس اكتشافها من أسلوبه، ولا تتخذّ شكلاً واحداً محدداً.

إنّ أسباب التعدّد في التحليل النحوي التي تظهر في كتب ابن هشام متنوعة ومختلفة، يمكن أن يضعها الباحث على النحو الآتي:

1. اختلاف التقدير النحويّ: عُني ابن هشام بإيضاح أثر التقدير النحوي في الإعراب، فلا يكاد يذكر مسألة نحويّة حتى يذكر أوجهَ التقدير المُحتَمَلَة فيها، وما يترتب على كل تقدير من تغير في التحليل الإعرابيّ، للعنصر المطلوب تحليله. وقد صرّح ابن هشام بأثر اختلاف التقدير في ظاهرة الاحتمال الإعرابيّ، قال في كلامه على انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة: ((ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفصِّل فيه؛ لاحتماله الاسمية والفعليةَ؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين))[37].

يكشف هذا النصّ عن إدراكه سببين مهمّين يؤديان إلى ظاهرة الاحتمال أو التعدّد، فقد يؤدي اختلاف التقدير أو اختلاف النحويين إلى احتمال جملة ما أن تكون اسميّة على وفق تقدير معيّن، وتحتمل أن تكون فعليّة على وفق تقدير آخر.

اتخذت عناية ابن هشام بهذه المسألة، صورتين، **الأولى**: تجلّت في وضع الضوابط المنهجيّة للتقدير النحويّ، مما مرّ بنا سابقًا. وسنذكر هنا بعض الضوابط التي

(35) ينظر: المصدر نفسه : 1/ 140.
(36) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 201، 1/ 140.
(37) المصدر نفسه: 2/ 493.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وضعها ممّا يبيّن وَعْيَه أثر اختلاف التقدير نظريّاً وتطبيقيّاً، ومن ذلك ما جاء في بحثه في مسألة: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً، فأيُّهما أولى؟ وقد طبّق هذا الاحتمال على قوله تعالى: قال:{بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[38]، فبيّن أن كلمة (صبر) تحتمل وجهين إعرابيين، ينتجان من اختلاف التقدير في كلّ وجه؛ فالوجه الأول: أن تعربَ كلمة (صبر) خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأن التقدير: شأني صبر جميل. والوجه الثاني: أن تعرب مبتدأ، والخبر محذوف؛ على أن يكون تقدير الكلام حينئذٍ: صبر جميل أمثل من غيره[39]. وهكذا يبيّن ابن هشام اختلاف الوظيفة النحويّة للكلمة، لاختلاف التقدير في الوجهين. وابن هشام هنا إنّما يعكس لنا الفكر النحويّ عامّة، فهذا الاحتمال ليس خاصاً به وحدَه، وإنّما أشار إليه نحويّون سابقون[40].

ومن ذلك أيضاً ما يظهر في الضابط الذي درس فيه ما (إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى)، فعلى الرغم من أن ابن هشام إنما يبني ضوابطه على ما اختاره جمهور النحويين –في معظم المسائل التي يعالجها– كما هو الشأن في هذه المسألة، إذ إن المحذوف هو الثاني، فإنّه ينقل أن بعض العلماء يقدره أولاً، فينتج من ذلك تغيّر في التحليل النحويّ، من ذلك اختلافهم في تقدير المحذوف في نحو: (زيد وعمرو قائم)، إذ يحتمل هذا التركيب أن الحذف فيه من الثاني، فيكون الخبر (قائم) للأول، أي لـ(زيد). ويحتمل أن المحذوف فيه من الأول، أي إنّ خبر (زيد) محذوف، يدل عليه (قائم) الذي هو –على هذا التقدير– خبر الجملة المعطوفة

(38) سورة يوسف، من الآية: 18.
(39) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 806.
(40) ينظر هذا التقدير في: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 416، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 51، وشرح المفصّل: 1/ 239، والجامع لأحكام القرآن: مج5/ 9/ 100، والبحر المحيط: 5/ 377.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(عمرو قائمٌ)[41]. وعلى الرغم مما قد يبدو على هذا التحليل النحويّ من أثرٍ للصنعة النحويّة، فإنه يبقى تركيباً صالحاً للاستعمال في الواقع اللغوي، ولابدّ للنحوي من مناقشته وتحليله على وفق ضوابط النحو المعروفة.

أمّا الصورة الثانية لاختلاف التقدير فتتبدى عند مناقشة بعض العبارات الشائعة أو الشواهد النحويّة؛ إذ يفرض عليه الإعراب تقدير بعض المحذوفات، وكلّ تقدير يستلزم تغييراً في التوجيه النحويّ، بسبب اختلاف الوظائف النحويَّة الذي أدى إليه تغيير المقدَّر. ومن ذلك ما جاء في توجيه نصب لفظ (خلافاً) في نحو: (يجوز كذا خلافاً لفلان)، إذ ذكر فيه وجهين؛ الأول: أن يكون مصدراً، أي: نائباً عن المفعول المطلق، كما في قولهم: يجوز كذا اتفاقاً، على تقدير: اتفقوا على ذلك اتفاقاً، فيكون التقدير في (خلافا): خالفوا خلافاً. والثاني: أن يعربَ حالاً، على تقدير: أقول ذلك خلافاً لفلان، أي: مخالفاً له[42]. فقد احتمل هذا اللفظ وَجْهَين إعرابيين، بسبب اختلاف التقدير في كل وجه، ولقبول هذا التركيب التقدير في الوجهين.

2. الاختلاف في تقدير الزائد : يُعدّ هذا السبب أقل أثراً من سابقه، ذلك أنّ حيز تأثيره قليل، لأنّ ميدانه مقصور على مواطن معينة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنَّ الزيادة –في تلك المواطن المحددة– لم تكن مبعث اختلاف طويل بين النحويّين، كما هو شأن الحذف والتقدير. فهي غالباً ما تكون في الحروف، وهو ما جعل مجال تأثيرها محدوداً. على العكس من تقدير الحذف، لأنه يشمل الاسم والفعل والحرف.

(41) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 809.
(42) ينظر: المسائل السفرية في النحو (بحث)، مجلة المورد، المجلد (9)، العدد (3)، لسنة 1980، ص: 123. وتخليص الشواهد: 262.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التفت ابن هشام إلى أن الاختلاف في زيادة (كان)، في تركيب ما، يؤدّي إلى تعدّد إعراب التركيب الذي تدخل فيه. وقد ذكر لها أمثلة مبيّناً أثر الاختلاف في تقدير زيادتها أو عدمه في إعرابها. وذلك في مبحث ما يحتمله (باب كان وما جرى مجراها)، إذ وقف على قوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ }[43]، فبيّن أن (كان) في الآية يجوز فيها ثلاثة أوجه، ومثل ذلك في نحو: (زيد كان له مال)، وهو يريد، بذلك، كلَّ تركيب وقع فيه شبه الجملة: الجار والمجرور أو الظرف، بعد الفعل الناسخ، ووقع بعد شبه الجملة اسم مرفوع، وهذه الأوجه كالآتي: الأول: أن تعرب (كان) ناقصة، فتطلب اسماً وخبراً. والوجه الثاني: أن تعرب تامّة، فتكتفي بالاسم المرفوع بعدها، على أنّه فاعل، وعندئذٍ يتعلق شبه الجملة بالفعل التّام. والوجه الثالث: أن تعدّ زائدة، وهو أضعف الأوجه، وعليه يكون شبه الجملة متعلّقاً باستقرار مرفوع مقدّر[44]. ومن ذلك ما ورد في حروف المعاني، فمن أنواع اللام في العربيّة اللام الزائدة التي تفيد التوكيد، فمنها ما اختُلِفَ في أمر زيادتها، مما يترتّب عليه اختلاف في تحديد وظيفتها وأثرها الإعرابي (عملها) فيما بعدها، قال: ((اختلف في اللام في نحو:{يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ}[45]، .... فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل...))[46].

فقد أدى الخلاف في تقدير اللام زائدة أو غير زائدة: (تعليليّة)، إلى تعدّد في تحديد معنى الحرف ووظيفته وعمله الإعرابيّ، ثمّ امتدّ الأمر إلى الفعل بعده، وقد أدّى ذلك إلى خلاف طويل في نوع اللام عند النحويين[47].

(43) سورة ق، من الآية: 37.
(44) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 726، وللتوسع، ينظر : شرح المفصل: 4/ 350-351، وحاشية الدسوقي: 3/ 242.
(45) سورة النساء، من الآية: 26.
(46) مغني اللبيب: 1/ 285.
(47) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 261، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 215، وارتشاف الضرب: 4/ 1660.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3. الاختلاف في المعنى : يُعدّ المعنى عنصراً في غاية الأهميّة في التحليل النحويّ، ومن هنا، كان له أثر واضح في تعدّد الأوجه الإعرابيّة؛ وذلك لأن النحويين يختلفون في مدى فهمهم بعض النصوص اللغويّة، ومن ثمّ، هم يختلفون في تحليلها ، وقد يحتمل نصّ واحد، عند نحويّ واحد، معانيَ مختلفة أو متنوعة. أضف إلى ذلك أن النحويّين لا يتساوون في معرفة حال المنشئ، وظروف الكلام أو المناسبة التي دعت إليه، فكل ذلك عناصر مؤثرة في التحليل تؤدي إلى اختلاف الإعراب من نحويّ إلى آخر، وقد تؤدي إلى تعدّد التحليل عند النحويّ نفسه لتعدد المعنى، أو لاحتمال النصّ لهذه المعاني، أو لعدم وضوحه، وغير ذلك.

يترك المعنى- بمكوّناته اللغويّة وغير اللغويّة- أثراً واضحاً في تعدد الأوجه الإعرابيّة عند ابن هشام، فهو موجِّهٌ فاعل لعملية التحليل عنده؛ فقد يتعدّد إعراب اللفظ بسبب تعدّد المعاني اللغويّة المحتملة له تارة، أو بسبب ظهور معانٍ سياقيّة تارة أخرى، أو بسبب عدم تحديد الظروف الاجتماعيّة له. فمن ذلك ما ورد عنده في مسألة: علامَ انتصب (أحياءً وأمواتاً) من قوله تعالى: {أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاء وَأَمْوَاتاً}؟[48]، فقد أجاب ابن هشام بأن هذا الأمر ((يظهر بعد تفسير المعنى، وفي معناها قولان؛ أحدهما: انَّ (الكفات) الأوعية، وهي جمع مفردها (كفت)، والأحياء والأموات كنايّة عمّا ينبت منها وما لا ينبت. والثاني: إنّ (الكفات) مفرد مصدر (كفته)، إذا ضمّه وجَمَعه.... والتقدير: ذا كفات، كما تقول: زيد عدل، والأحياء والأموات مراد به: بنو آدم. فعلى التفسير الأول (أحياء وأمواتاً) صفتان لـ(كفاتا)، وكأنّه قيل: أوعية حية وميتة، أو حالان من الأرض، أو من (كفاتا) على ضعف في ذلك... وأجاز بعضهم أن يكون تمييزاً، كما تقول: عندي نحْي سمناً،

(48) سورة المرسلات، الآيتان: 25-26.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وراقودٌ خلاً، وفيه نظر؛ لأنّه مشتق... وعلى التفسير الثاني: هما مفعولان لمحذوفٍ دلّ عليه (كفاتاً)، والتقدير: ألم نجعل الأرض كفاتاً تجمع أحياءً وأمواتاً....))[49].

فقد احتملت (أحياءً وأمواتاً) أوجهاً إعرابيّة تنوّعت بين الوظائف النحوية الآتية: (صفة، وحال، ومفعول، وتمييز)؛ كان سببها الاختلاف في تفسير المعنى اللغويّ لكلمة (كفات)، وهو ما أشار إليه ابن هشام، عندما صرّح بأن إعرابهما يظهر بعد تفسير معنى (كفات) [50]. وقد يكون منبع تعدّد الأوجه الإعرابية غرابة اللفظ، كأن يكون من الألفاظ النادرة في الاستعمال، فيجهل النحويّون الوجه الدقيق في تحليلها، فيجتهد كلٌّ منهم، بحسب، ما أوتي من علمٍ ومعرفة. ويظهر هذا عند ابن هشام في كلامه على قوله تعالى: {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ} [51]، فلفظ (ويك) يحتاج إلى شيء من التأصيل والتفسير ليمكن التوصّل إلى إعرابه إعراباً دقيقاً، لذلك يذكر ابن هشام في تفسيره والوقوف على حقيقته ثلاثة أقوال، ينبني على كل قول وجه إعرابيّ جديد. القول الأول: إن (ويك)، بحروفه الثلاثة، اسم فعل أمر، معناه: ألم ترَ، وهو يفيد استفهاماً تقريريّاً. والقول الثاني: إنَّ اسم الفعل فيه هو (وَيْ) فقط، ومعناه: أعجب. والقول الثالث: أنّ (ويك) ليس اسم فعل البتة، وأن أصله (ويلك)، وحذفت اللام منه. يترتب على هذه الأقوال في تأصيل المفردة وتفسير معناها، ثلاثة أوجه إعرابيّة أيضاً: فبناءً على القول الأول يكون لفظ الجلالة (الله) منصوباً بـ(ويك)، وعلى القول الثاني تعدّ (كأنّ) كلمة مستقلة تنصب الأول اسماً

(49) مسائل في إعراب القرآن،مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974، ص156 وثلاث رسائل في النحو:60-61.

(50) الرجوع الى كتب اعراب القران يؤكد مصداق هذا التعدد، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3/ 224، ومعاني القرآن للأخفش: 303، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 595، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 330، والكشاف: 4/ 666، والمحرّر الوجيز: 5/ 419، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 762، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 485، والبحر المحيط: 8/ 567-568.

(51) سورة القصص، من الآية: 82.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وترفع الثاني خبراً، فيكون معناها -حينئذ- الظنّ لا التشبيه. وعلى القول الثالث تكون (أن الله) منصوبة بفعل محذوف تقديره (اعلم)[52]. عرض ابن هشام، هنا، الأقوال التي ناقشت معنى الكلمة، ثم حلّل التركيب إعرابيّاً، استناداً إلى هذه الأقوال، مما نتج منه تعدد في التحليل النحوي. يؤيّد هذا ما ذكره النحويون من أوجه مختلفة في توجيه لفظ (ويكأنّ) [53]. فقد اختلفوا في توجيه هذا اللفظ، بدءاً من تفسيره، ثم انتقالاً إلى تحليله نحويّاً، على النحو الآتي:

1. ما معنى الكلمة: التعجّب، التحسّر، التنبيه، الحض؟
2. ما حدود الكلمة؟ هل هي مفردة: (ويكأنّ) أو مركبّة من (وي) و(كأن) أو من (وَيْ) و(الكاف) و(أنّ) ؟.
3. هل تعدّ (وَيْ) اسم فعل للمضارع، كما هو معروف، أو حرفاً للتنبيه؟
4. أ للكاف محل من الإعراب أم أنّها حرف خطاب لا محل له؟

تظهر عند ابن هشام إشارات تحليليّة لغويّة، تدلّ على إدراكه اثر مناسبة الكلام وظروفه في تعدد التحليل النحويّ. ومن ذلك ما ورد في حديثه عن شروط الحذف وأدلّته، وأن الكلمة لا تحذف إلاّ إذا وجد دليل، فاذا فقد الدليل امتنع الحذف، إذ إنّ ذلك قد يؤدي إلى اللبس وعدم وضوح المعنى المطلوب، قال: ((امتنع... حذف الجارِّ في نحو: (رغبت في أن تفعل) أو (عن أن تفعل)؛ بخلاف (عجبت من أن تفعل)؛ وأمّا:

(52) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974، ص 160-161، وثلاث رسائل في النحو: 75 – 76.

(53) ينظر أقوال العلماء في توجيهها في: الكتاب: 2/ 154، ومعاني القرآن للفراء: 2/ 312-313، ومعاني القرآن للأخفش: 265، والخصائص: 3/ 172، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 359 – 360، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 559، ومفردات ألفاظ القرآن: 888 (وي)، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 101، والكشاف: 3/ 420، والمحرر الوجيز: 4/ 302، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 571-572، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 296، وشرح المفصل: 3/ 90-92، ورصف المباني: 443، والبحر المحيط: 7/ 173، والجنى الداني: 352-353، وهمع الهوامع: 2/ 362.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

{وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ} [54]، فإنّما حُذِفَ الجارُّ فيها لقرينة؛ وإنّما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف، في الحقيقة، في القرينة))[55]. بيّن ابن هشام، في هذا النص، أن حذف حرف الجرِّ ممتنع مع الفعل (رغب)، ومثّل لذلك بمثال تعليميّ؛ ذلك لأنّه إذا حُذف لم يدرَ أيهما المحذوف؟ (في) أم (عن)؟ لاحتمال كل منهما؛ لأنّ (رغب) يتعدى بكل منهما، ولا دليل على المحذوف حينئذٍ. في حين يجوز حذف حرف الجر مع الفعل (عجب)؛ لأنه يتعدى بـ(من)، فإذا حُذِف تحدد كونه المحذوف دون غيره[56]. وقد نصّ على أن علماء العربية اختلفوا في تقدير المحذوف، بسبب اختلافهم في سبب نزول الآية، في حين أنّها إنّما حذف الجار منها لقرينة، وهو يريد بالقرينة، هنا، أن سببَ نزولها ومعناها معلومان عند مَن نزلتْ في شأنهم[57].

إنّ أقوال علماء العربية، في توجيه هذه الآية، تؤكد ما قرّره ابن هشام من أنَّ اختلافهم في تعيين المحذوف ناتج من اختلافهم في القرينة، لاستناد كلٍّ منهم إلى تصوّر معيّن لسبب نزول الآية، فبعضهم يرى أنها نزلت في الرغبة عن اليتيمة، وبعضهم يرى أنّها نزلت في الرغبة فيها، والجمع بين الرؤيتين والقولين يؤدّي إلى تعدّد التحليل[58].

4. الخلاف النحويّ: لاشكّ في أنَّ للخلاف النحويّ أثراً في تعدد الأوجه الإعرابيّة وكثرتها. ويشمل الخلاف النحويّ، هنا، ما كان، منه، بين مدرستي: البصرة

(54) سورة النساء، من الآية: 127.
(55) مغني اللبيب: 2/ 788، وينظر: أوضح المسالك: 19/2.
(56) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 348.
(57) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 349.
(58) تنظر أقوال العلماء فيها في: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 93، والكشاف: 1/ 558، والمحرر الوجيز: 2/ 118، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 300، والجامع لأحكام القرآن: 5/ 402، وشرح التسهيل: 2/ 80-81، والبحر المحيط: 3/ 514، وشرح التصريح: 1/ 469، وحاشية الدسوقي: 3/ 349.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والكوفة، وما جاء نتيجة الخلاف الفرديّ بين النحويين، بعيداً عن أن يكون هذا الخلاف صادراً عن مذهب المدرسة النحويّة التي ينتمي إليها النحويّ؛ إذ كان للخلاف النحوي المدرسيّ تأثيرٌ في نموّ تعدد التحليل وتشقيقه، ذلك أن ((ما كان بين الكوفة والبصرة من خلافات، أدّت في بعض الأحيان إلى نوع من التعقيد الإعرابيّ، والتمحّل فيه، بقصد إبراز كل من الشخصيتين المدرسيتين بصفات منفردة، مع أن المفروض أن كلتيهما تصدران من نبع واحد، وهو كلام العرب المنتقى الفصيح))[59]. فقد بنى النحويّون القدماء– البصريّون منهم والكوفيّون– نحوهم على استقراء كلام العرب؛ لذلك أخذت معظم قضاياه ومسائله تتجه نحو الاتفاق على منهج واحد، في حين بقيت هناك مسائل فرعيّة لم يتفقوا عليها، وظهر فيها الخلاف في التفسير أو التعليل أو الإعراب. وقد ترك هذا الأمر البابَ مفتوحاً للنحويين لدراسة النصوص اللغويّة وتحليلها نحوياً في ضوء هذا الاختلاف بين التفسير البصري والتفسير الكوفي.

إنّ أثر الخلاف انتقل من حيز النظريّة إلى مضمار التطبيق في كتب الإعراب، مثل: كتب التفسير، وكتب شروح الشعر. فتجد لتركيب معيّن، تحليلين نحويّين، مصدرهما اختلاف النظر البصريّ والكوفيّ. وقد التفت ابن هشام إلى أثر الخلاف النحوي في تعدد تحليل الجمل وتصنيفها، قال– في أثناء كلامه على الجملة الاسمية والفعليّة–: ((ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه، لاحتماله الاسميّة والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويّين))[60]. فقد تحتمل الجملة أن تكون اسميّة عند أصحاب مذهب نحويّ، وفعلية عند أصحاب مذهب آخر، وذلك في حال نَظَرَ إليها النحوي جامعًا بين كلا القولين. وقد ذَكَرَ مجموعة من الأمثلة التي توضّح

(59) ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ: 137.
(60) مغني اللبيب: 2/ 493.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك، منها خلافهم في جملة البسملة، قال: ((فإنّ قُدِّر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعليّة، وهو قول الكوفيّين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره[61]،إلاّ أنّه يقدّر الفعل مؤخَّراً ومناسباً لما جُعلت البسملة مبتدأً له؛ فيقدّر: باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرْتَحِلُ))[62]. فإذا نظر المعرب إلى مذهب البصريين الذين يعدونها جملة اسمية على تقدير (ابتدائي)، ثمّ نظر إلى مذهب الكوفيين الذين يقدرون فعلاً يتعلق به شبه الجملة، فتكون الجملة –على مذهبهم– فعلية، =اجتمع عنده من كلا المذهبين إعرابان للتركيب الواحد[63].

وتبدو آثار الخلاف المدرسيّ واضحة عند ابن هشام في معالجته بعض التراكيب، ومن ثمّ، في تحليلها نحويّاً، يدلّ على ذلك أنّه نبّه على أثر الخلاف النحويّ في إطالة كتب النحو في أول (مغني اللبيب)، إذ ذكر أن خلافهم في إعراب بعض المواضع أدى إلى تضخم كتب إعراب القرآن، ومن تلك المواضع قوله تعالى:{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}[64]، فقد اختلف النحويّون البصريّون والكوفيّون في الاسم المرفوع بعد (إن)، فتولّد ثلاثة أوجه إعرابية فيه؛ الأول: إنه فاعل لفعل محذوف، يدلّ عليه الفعل المذكور بعده، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريّين[65]،

(61) ينظر: الكشاف: 1/ 12- 13.

(62) مغني اللبيب: 2/ 495-496.

(63) قال أبو البركات الأنباريّ في: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 44: ((اختلف النحويّون في موضع الجارّ والمجرور على وجهين؛ فذهب البصريون إلى أنّه في موضع رفع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: ابتدائي باسم الله، أي: كائن باسم الله، ...، وذهب الكوفيون إلى أنّه في موضع نصب بفعل مقدّر، وتقديره: ابتدأت بسم الله))، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 9.

(64) سورة التوبة، من الآية: 6.

(65) الكتاب: 3/ 113-114، وينظر – فيه: 1/ 105. جاء في: الكتاب: 3/ 113-114: ((اعلم أنّ قولهم في الشعر: (إن زيدٌ يأتِكِ يكنْ كذا)، إنّما ارتفع على فِعْلٍ، هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: (إنْ زيداً رأيتُه يكنْ ذلك)؛ لأنّه لا تبتدأ بعدها الأسماء، ثم يبنى عليها)).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والفعل المحذوف لا يجوز التلفّظ به؛ أي: أنّه لا يجوز إظهاره. والوجه الثاني: ينسب إلى الكوفيين، وهو أن الاسم المرفوع، بعد (إنْ) الشرطيّة، فاعل يرتفع بالعائد الذي عاد عليه من الفعل[66]. والوجه الثالث: أن يعرب على أنه مبتدأ، وهو ينسب إلى الأخفش[67].

ومما يجدر ذكره، هنا، أنّ ابن هشام نبّه المعرب على أنَّ مَن يذهب مذهب البصريّين ولا يتابع الأخفش والكوفيّين، ثمّ يُعْرِب الاسم المرفوع في نحوِ الشاهد القرآني السابق: مبتدأ، فهو، بذلك، قد وقع في الوهم؛ ((لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنّما قاله سهواً، وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفيّ، فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهبٌ ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة))[68]. وهي قاعدة إعراب الاسم المرفوع بعد (إنْ) و(إذا) عندهم. يلفت ابن هشام الأنظار، في هذا التنبيه، إلى أن على المعرِب أن يلتزمَ، في الإعراب، بأقوال المذهب النحويّ الذي ينتمي إليه وآرائه، كما أن هذا التنبيه يكشف لنا، من جهة أخرى، عن أنَّ تعدد التحليل النحويّ،هنا، ينتج من الأخذ بأقوال المذاهب المختلفة، ولا يكون ممّن يأخذ

(66) جاء في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 615 – 616، مسألة (85): ((ذهب الكوفيّون إلى أنه إذا تقدّم الاسمُ المرفوعُ بعد (إن) الشرطيّة، نحو قولك: (إن زيدٌ أتاني آتِهِ)، فإنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل... احتجّوا بأن قالوا: إنّما جوّزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به))، وينظر: شرح المفصل: 1/ 219.

(67) جاء في:معاني القرآن للأخفش: 208: ((ابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رَفع (أحداً) على فِعْل مضمر أقيس الوجهين؛ لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. إلاّ أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحُسْنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ)). وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 348، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 5، 3/ 661، والخصائص : 1/ 105 – 106، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 37، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 357، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 471، وشرح المفصّل: 1/ 217 – 219، وشرح الكافية الشافية: 1/ 423، وشرح التسهيل: 3/ 393، وارتشاف الضرب: 4/ 2176، وهمع الهوامع: 2/ 455، وشرح التصريح: 1/ 396.

(68) المصدر نفسه: 2/ 757.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بمذهب نحويٍّ واحد، بمعنى أن تعدّد تحليل المرفوع في المسألة السابقة، هو نتيجة طبيعية للأخذ بأقوال العلماء فيه.

5. اجتهاد النحويّين : كان النحو العربيّ، وما يزال، شأنه شأن العلوم الأخرى، ميداناً مفتوحاً للاجتهاد والاختلاف والجدل وإبداء الجديد، إذ يقدّم كلُّ نحويّ– على وفق علمه وذكائه– آراءه واجتهاداته التي يرى، فيها، حلاّ لبعض مشكلاته أو مسائله. وهذه الآراء والاجتهادات تؤدي– من جهة أخرى– إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة. وممّا يستحقّ الذكر، هنا، أنَّ هذه الاجتهادات آراء انفراديّة يتقدّم بها بعض النحويّين في مناقشة بعض مسائل النحو، أو في تحليل بعض شواهد النحو، من دون الاعتماد على القواعد المذهبيّة أو المدرسيّة لفريق نحويّ معيّن، وإنّما ينطلق النحويّ –في ذلك– من قدرته الخاصّة على فَهْم النصوص، وتقديم رؤية تحليليّة مختلفة تتبلور في توجيهٍ نحويّ مختلف عن الآراء الخاصة بالمدارس النحويّة[69]. ويمكننا القول إن التعدّد الناتج من اجتهاد علماء النحو، يمثّل مواقف فردية لا مدرسيّة، وغالباً ما يكون في مسائل فرعيّة تتصل بتراكيب لغويّة معيّنة، ولا تتعلّق بالظواهر الرئيسة للتحليل النحويّ. ولعل وجود المدارس النحويّة، وما انبنى على اختلافها في النظر، والمعالجة، والحكم، ومن ثمَّ، في التحليل النحويّ، هو الذي شجّع النحويّين على الاجتهاد وإبداء الرأي، وعدم الوقوف أمام الرأي القديم مُسَلِّماً ومُستسلماً. ومن المواضع التي يظهر، فيها، أثر هذا السبب فاعلاً، ما جاء في إعراب نحو: (عمرك لأفعلن)، و(أيمن الله لأفعلن)، إذ جزم كثير من النحويّين، بأنَّ المحذوف، في مثل ذلك، هو الخبر، لوجود جواب القسم الذي سدَّ مسدَّ الخبر، في الدلالة عليه[70]، في حين أجاز ابن عصفور أن يكون المحذوف هو

(69) ينظر: أسباب التعدّد في التحليل النحويّ د. محمود حسن الجاسم: 62.

(70) ينظر: الخصائص: 1/ 394، وشرح الكافية الشافية: 1/ 153، والمغني في النحو: 2/ 356، وشرح ابن الناظم: 88.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبتدأ، وليس الخبر[71]، قال ابن هشام: ((لذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر، لعدم تعيّنه عنده))[72].

من هنا فانّ الوجه الذي أجازه ابن عصفور، أدّى إلى أنّ الألفاظ التي هي نصٌّ في القسم، نحو: (عمر، ويمين، وأيمن)، التي يعربها النحويّون مبتدأ خبره محذوف وجوباً، = قد احتملت وجهاً آخر، ولم تتحدّد بالوجه المشهور.

ومن مظاهر الاجتهاد ما ذهب إليه الزمخشريّ ومن تابعه، في تقسيم الجمل، إذ أضاف قسماً آخر، هو الجملة الشرطية، فالجمل تنقسم عنده إلى: اسميّة، وفعليّة، وشرطيّة[73].

ويحفل كتاب (مغني اللبيب) بمناقشة الشواهد النحويّة، المَبْنيَّة على آراء العلماء واجتهادتهم، وقد عرض ابن هشام تلك الاجتهادات في صور أوهام وقع فيها النحويّون في أثناء توجيههم نصوصًا معيّنة تحتاج إلى التوجيه. وقد كانت تلك الأوهام نتيجة عدم مراعاة خصائص أبواب النحو، وشروط كلٍّ منها، فمن ذلك، مثلا، أنَّ الزمخشريّ ذهب في توجيه قوله تعالى:{ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ}[74] إلى أنَّ لفظ الجلالة (الله)، يجوز أن يكون صفة أو عطف بيان، قال: ((ذلكم: مبتدأ. و(الله ربكم له الملك) أخبار مترادفة... ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، وربكم خبراً، لولا أنَّ المعنى يأباه))[75]. وعلّق ابن هشام عليه: ((جوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجّوز كون العلَم نعتاً، وإنّما العلم

(71) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: 1/ 532-533، وارتشاف الضرب: 3/ 1090، وشرح التصريح: 1/ 227.
(72) مغني اللبيب: 2/ 806.
(73) ينظر: المفصل: 53، ومغني اللبيب: 2/ 492.
(74) سورة فاطر، من الآية: 13.
(75) الكشاف: 3/ 587.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يُنْعَت ولا ينعت به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرّفا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه))[76]. ومن ذلك ذهاب الزمخشريّ في قوله تعالى:{وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً}[77]، إلى أن جملة (هم أحسن) صفة لـ(كم)، قال الزمخشريّ: ((كم: مفعول (أهلكنا) و(من) تبيين لإبهامها... و(هم أحسن) في محلِّ النصب، صفة لـ(كم)؛ ألا ترى أنّك لو تركت (هم) لم يكن لك بدٌّ من نصب (أحسن) على الوصفيّة))[78]. وهو باجتهاده هذا، أضاف وجهاً إعرابياً جديداً، غير أن هذا الوجه لم يلق قبولاً من ابن هشام، فردّه، قائلاً: ((الصواب أنّها صفة لـ(قرن)، وجمع الضمير حَمْلاً على معناه))[79].

إنَّ مثل هذه الاجتهادات النحويّة ولَّدت أوجهاً إعرابيّة جديدة، على الرغم من أن بعضها غير صحيح أو مرجوح. وينتهي النظر، عند التأمل فيها، إلى أنها تكوِّن مذاهب فرديّة في توجيه النصّ؛ هذه المذاهب مبنيّة على تصوّر لغويّ معيّن، غالباً ما يستند إلى أسس محددة في ذهن النحويّ صاحب الاجتهاد. ومن ثم، فان هذه الاجتهادات التحليليّة، عندما انتهت إلى ابن هشام، كانت سبباً في تعدّد التحليل النحوي للمسألة الواحدة.

وقد يُؤدي التفكير والاجتهاد إلى أنَّ يُغيّرَ النحويُّ نفسُه رأيَه السابقَ في المسألة الواحدة، مما يؤدي إلى تعدّدِ تحليلها عنده، في حال الجمع بين قوليه، مع مرور الزمن. وخير مثال على ذلك ما يُلحَظ عند ابن هشام نفسه[80]، من ذلك قوله: ((كنّا قدّمنا في نحو: (في الدار زيد): أنَّ متعلّق الظرف يُقَدَّر مؤخّراً عن (زيد)؛ لأنّه في الحقيقة

(76) مغني اللبيب: 2/ 743.
(77) سورة مريم، الآية: 74.
(78) الكشاف: 3/ 35. وتابعه العكبريّ، ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 175.
(79) مغني اللبيب: 2/ 765. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 490.
(80) ينظر:للتوسع في هذه المسألة: تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام الأنصاري، د. حسن موسى الشاعر: 41-51.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الخبر. وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنّه يحتمل تقديره مقدّما لمعارضة أصل آخر، وهو أنّه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول))[81].

فقد نتج من تطوّر تفكيره النحويّ ونضجه تغيّرٌ في آرائه، وهو ممّا ينبني عليه تعدد في التحليل النحوي، عند الجمع بين الرأيين.

إنَّ الاجتهاد النحويّ يعمل– بغض النظر عن صحته وخطئه– على تشقيق سبل القول في إعراب التراكيب، ويفتح المجال لأوجه إعرابيّة جديدة، مختلفة قوةً وضعفاً، مما يسهم في رَفْد ظاهرة التعدد في الأوجه الإعرابيّة، بوَجْه ما. تظهر تكون

6. طبيعة اللغة: تأخذ الألفاظ المفردة أوضاعاً مختلفة في التراكيب النحويّة، وهي– في أثناء ذلك– تخضع لأمرين؛ الأول: نظام بناء الجملة في اللغة المدروسة. والثاني: مُنشِئ الكلام، وما يمتاز به من مستوى عقليّ وثقافيّ، وأثر حاجاته النفسية في صياغة الكلام، وما يحيط به من ظروف اجتماعيّة. ومن ثمَّ، فقد تتبدى على ألسنة المتكلمين، عبارات تحتوي على مفردات أو تراكيب، تقبل التصنيف تحت أبواب نحوية متباينة؛ لأنها لا تنفرد بخصائص أو سمات تميِّزها من غيرها من أو الأبواب النحويّة أو الجمل أو المفردات، كما أن الشروط النحوية المُميزة للوظائف أو المعاني النحويّة تنطبق عليها، مما يؤدي إلى أن تأخذ بعض العناصر التركيبيّة، أحيانا، أكثر من وصفٍ نحويّ عند التحليل.

ومن أسباب ذلك أن تخلوَ العبارة من قرينةٍ تُعيِّنُ نوعَ العنصر المدروس وتنقلُ التحليلَ من حالة التعدّد إلى حالة الإفراد؛ ذلك أنّ العبارة قد تخلو ممّا يحدّد أحد الاحتمالين ليبقى للمعرب وجه واحد، ينتهي إلى اختياره. وهذا يعني– ضمناً– أنّ الاحتمالين يكونان مُتساويينِ في القوة نفسها غالباً، فلا يوجد ما يُرجِّح أحدَهما على الآخر[82].

(81) مغني اللبيب: 2/ 779.

(82) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحويّ: 17-18.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وفي اللغة تراكيبُ تَقبل التوجيهَ على أكثر من وجهٍ إعرابيّ، على الرغم من وجود قرينة تؤيد أحد الاحتمالين، ولكنّها لا تلغي الاحتمال الآخر، إذ يكون المعنى مقبولاً في الوجهين. وقد نبّه ابن هشام على هذه المسألة بقوله: ((قد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاًّ منها، فينظر في أولاها، كقوله تعالى:{فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً}[83]، فإنّ (الموعِد) محتمل للمصدر؛ ويشهد له: {لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ}، وللزمان؛ ويشهد له:{قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ}، وللمكان؛ ويشهد له:{مَكَاناً سُوًى}، وإذا أعُرب (مكانا) بدلاً منه لا ظرفاً لـ(نخلفه) تعيّن ذلك))[84]. فقد وضّح أن التركيب لا يقطع بوجه واحد، بل إنّ فيه ما يُرجّح الأوجه المختلفة، فهو يحتمل أن يكون مصدراً، أي: فاجعل بيننا وبينك وعداً، بدليل قوله (لا نخلفه)؛ لأن الذي يتصف بالإخلاف هو الوعد، لا زمانه ولا مكانه. ويحتمل أن يكون ظرفَ زمان، أي: زمان وعدكم، بدليل قوله في الآية: موعدكم يوم الزينة، وهو زمان. ويحتمل أن يكون ظرفَ مكان، أي: مكان وعدكم، بدليل قوله {مَكَاناً سُوًى}، وإذا أُعرب (مكانا) بدلاً من (موعداً) تعيّنَ -عندئذٍ- أنَّ المراد بالوعد: مكان الوعد؛ فترتفع الاحتمالات الأخرى[85]. ومن ذلك أيضاً ما يحتمله نحو: (سرت طويلاً)، إذ إنَّ فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون (طويلاً) مصدراً، على تقدير: سرت سيراً طويلاً. والثاني: أنه ظرف، على تقدير: سرت زمناً طويلاً. والثالث: أن يكون حالاً، على تقدير: سرته طويلاً. وهذا الأمر ينطبق على إعراب قوله تعالى:{وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً}[86]، إذ تحتمل كلمة (فتيلاً) وجهين؛ أحدهما: النصب على أنه مفعول به. والآخر: النصب على

(83) سورة طه، من الآية: 58. وتتمتها: (لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَاناً سُوًى * قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى).

(84) مغني اللبيب: 2/ 776-777.

(85) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 330.

(86) سورة النساء، من الآية: 77.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المصدرية؛ بتقدير: ظلماً ما، أي: أنه مفعول مطلق[87]. إنّ هذا النوع من التعدّد يستند، في حقيقته، إلى قبول العبارة السبب الأول من أسباب تعدد التحليل، ونعني به: تعدّد التقدير واختلافه. ثُمّ أنّ العبارة تحتاج إلى أمر آخر ينبغي أن يتوافر فيها، حتى يمكن توجيهها بهذه الأوجه المختلفة، وهذا الأمر هو اتفاق الاحتمالات الإعرابيّة في العلامة الإعرابية، فقد ساعد في هذا التعدد: اشتراك أكثر من معنى نحويّ في علامة واحدة[88].

وتجد عند ابن هشام أمثلةً، تعدَّدَ فيها الإعراب، بسبب اشتراك أبواب نحوية معينة في علامة واحدة،كما في قوله تعالى: {أَنفِقُوا خَيْراً}[89]، إذ ذكر أن في إعراب (خيراً) أربعة أوجه؛ أحدها: أنّه منصوب على المفعولية، والثاني: أنّه منصوب، خبراً لـ(كان) محذوفة، وتقديره: يكن الإنفاق خيراً[90]. والثالث: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: إنفاقاً خيراً[91]. والوجه الرابع: أنه حال من ضمير مصدر الفعل، وتقديره: انفقوه، أي: انفقوا الانفاق[92].

ومما يؤدي إلى تعدّد التحليل النحويّ وجود الأدوات وحروف المعاني؛ لأنَّ ألفاظَها تُؤدي معاني متعددة، كما أنَّ بعضها يقوم بوظائف نحويّة مختلفة، ومن ذلك (ما) مثلا. ويمكننا أن نلمس التفات ابن هشام إلى هذا الجانب في أنه عقد مبحثاً للتدريب على بعض الأدوات، لمعرفة وظائفها ومعانيها، مما يشير إلى إدراكه

(87) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 729، وينظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 49، وشرح التصريح: 1/ 273.
(88) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: 302.
(89) سورة التغابن، من الآية: 16.
(90) جاء في: معاني القرآن للفراء: 1/ 296: ((ليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتي بقياس يُبْطل هذا)).
(91) نُسِبَ إلى الكسائي والفراء، والذي قاله الفرّاء في: معاني القرآن: 1/ 295: ((خيراً: منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنّه من صفة الأمر)).
(92) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974: ص51، وثلاث رسائل في النحو: 43-44.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للاحتمالات التي تنطوي عليها تلك الأدوات. فقد عرض شواهد وأمثلة تعدّدت فيها أوجه إعراب (ما)، كما في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا}[93]، إذ أورد ما جاء في توجيه (ما) من أقوال؛ أحدها: أنّها حرف زائد للتوكيد[94]. والثاني: أنّها اسم نكرة، صفة لـ(مثلا)، أو بدل منه، فتعرب (بعوضة) عطف بيان على (ما) عندئذٍ، على تقدير: مثلاً شيئاً بعوضةً[95]. وقد يكون تعدّد التحليل النحويّ في أمثال هذه المواطن وجهاً من وجوه إعجاز القرآن ((ودليلاً على ثراء نصّه، وتعدّد إشعاعه، بحيث تبدو الآية القرآنية كالماسة المشعّة، أنّى استقبلتها ألقت عليك بأضواء))[96].

6. فقدان النغمة : تُؤدي النغمة وظيفة فاعلة في عمليّة الاتصال اللغوي، فهي قرينة لفظيّة يتوقَّف عليها، أحياناً، مدلول الكلام ومعناه، وقد يغيب بسبب فقدانها مُراد المتكلم عن المتلقي.

والكلام المكتوب يفتقر إلى هذه القرينة، لذلك قد يضطر النحويّون إلى بيان ما تحتمله العبارة من دلالات ومعانٍ، ومن ثمَّ، إيضاح ما يترتب على هذه المعاني

(93) سورة البقرة، من الآية: 26.

(94) وهو قول الأخفش والزجاج، ينظر: معاني القرآن للأخفش: 49، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/ 97. وقد أيد ابن هشام هذا القول، مستدلاً بسقوطها في قراءة ابن مسعود، فتكون (بعوضة) بدلاً. وينظر: الكشاف: 1/ 120 الذي عزا القراءة إلى رؤبة، وعزاها الكرماني في شواذ القراءات: 56 إلى ابن مسعود، و مغني اللبيب: 1/ 413. وينظر أيضاً: معجم القراءات القرآنية، د.أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم: 1/ 183، مسلسل (102).

(95) وفيها أوجه أخرى، ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 22، وإعراب القرآن للنحاس: 1/153-154، وشرح المفصّل: 2/ 403. المحرر الوجيز: 1/ 110-111، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 76، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 41، والبحر المحيط: 1/ 177-178.

(96) العلامة الإعرابية في الجملة: 292.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والدلالات من أوجهٍ إعرابية مختلفة[97]. ومن آثار هذا السبب، في تعدد التحليل، ما ورد في كلام ابن هشام على قول عمر بن أبي ربيعة[98]:

ثـمَّ قـالوا: تحبهـا، قلـتُ: بهـراً عـدد الرَّمْـل والحَصَـى والتُّـرابِ

فقد أورد فيه قولين، الأول: أنَّ الشاعر أراد (أتحبُّها)، فحذف همزة الاستفهام، لدلالة نغمة الكلام أو الإنشاد عليها. وبناء عليه فان الكلام من قبيل الاستفهام، فهو إنشاء[99]. والقول الثاني: أنَّ الكلام ليس استفهاماً، وإنّما هو إخبار، ومعناه: أنت تحبُّها، أو: لأنت تحبُّها. ويمتد تأثير التنغيم إلى كلمة (بهراً)، إذ يذكر ابن هشام فيها وجهين، أحدهما: أن معناها أحبُّها حبّاً بهرني بهراً، أي: غلبني غلبةً. والآخر: أنه أراد: عجباً، أي: عجباً من هذا السؤال، أو أحبُّها حبّاً عجباً[100].

وتظهر عنايته بالتنغيمِ وأثرِهِ في تعدّدِ التحليل النحويّ، في جوابه عن سؤال عن نوع (ما) في قوله تعالى:{فَلَمَّا أَلْقَواْ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ }[101]، استفهامية هي أم موصولة؟ وقد أجاب ابن هشام بأنَّ تعيين نوعها يختلف ((باختلاف القراءتين في: (السحر)؛ فمن قرأ (السحر) بغير استفهام[102] فـ(ما) موصولة مبتدأ، و(جئتم به)

(97) ينظر: المرجع نفسه: 296.

(98) ديوانه: 51.

(99) قال ابن جني في: الخصائص: 2/ 283: إنّ ((أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبّها؟ لأنَّ البيت الذي قبله يدل عليه، وهو قوله:

أبرزوهـا مثـل المَهَـاة تهـادى بـين خَمْـسٍ كواعـبٍ أتـراب)).

(100) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 20. وفسّره سيبويه في: الكتاب: 1/ 312 بوجه واحد، قال: ((كأنّه قال: جَهداً، أي: جهدي ذلك)). وجعل ابن يعيش في: شرح المفصّل: 1/ 297، معناه: عجباً. وأجاز ابن منظور في: لسان العرب: 4/ 82 (بهر): أن يكون معناه: جمّاً، أو: عَجَباً. وينظر: شرح التسهيل: 2/ 112، وهمع الهوامع: 2/ 79، وحاشية الدسوقي: : 1/ 38.

(101) سورة يونس، من الآية: 81.

(102) هي قراءة أبي عمرو وابي جعفر، ينظر: النشر في القراءات العشر: 1/ 293-294.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

صلة، و(السحر) خبر (ما)...))[103]، فقوله: بغير استفهام إشارة إلى نغمة الاستفهام، وعلى هذا الوجه تكون (ما) موصولة [104]. فمعناها عندئذٍ: الذي جئتم به السحر. هذه كانت القراءة الأولى المشهورة، أمّا ((مَن قرأ: (آلسحر) بالمدّ، فـ(ما) استفهام، و(جئتم به): خبر، و(السحر): خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: أيُّ شيء جئتم به؟ أهو السحر؟ أو: آلسحر هو؟))[105]. وهذا الإعراب مبني على انتقال الأسلوب في هذه القراءة من حال الإخبار إلى الطلب والاستفهام[106]. يتضح من مناقشة ابن هشام للآية أنّه قد وعى أثر اختلاف القراءة في الإعراب، في جانب معين منها، وهو النغمة التي يُقرأ بها النص، وطريقة التنغيم في الكلام، وهو ما يترتب عليه تعدّد في تحليل العبارة نحويّاً ((ابتغاء تصوير الحالة التي يمكن أن تكون الجملة قد قيلت فيها))[107].

7. فقدان العلامة الإعرابية: إنّ العلامة الإعرابيّة قرينة لفظيّة مهمة. وتعدّ دليلاً في تعيين الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة، بالاستعانة بالسياق والقرائن الأخرى. وقد ترد في الكلام ألفاظ تخلو من علامة إعرابية محددة، ويتجلّى هذا الأمر في مجموعة كبيرة من ألفاظ العربيّة، هي المبنيّات؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأسماء المقصورة، والمضاف إلى ياء المتكلّم، وغيرها، إذ إنّ ((إعرابها، في هذه

(103) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد(3)، العدد (3)، لسنة 1974: ص162، وثلاث رسائل في النحو: 81.

(104) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 475، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 69-70. الكشاف: 2/ 349-350.

(105) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة 1974: ص162، وثلاث رسائل في النحو: 81.

(106) وهذه القراءة تُنسَب إلى مجاهد وأصحابه، إذ ((كان مجاهد وأصحابه يقرأون: ما جئتم به آلسحرُ؟ فيستفهم، ويرفع (السحر) من نيّة الاستفهام، وتكون (ما) في مذهب (أيّ)، كأنه قال: أي شيء جئتم به؟ آلسحر هو)). معاني القرآن للفرّاء: 1/ 475، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 69-70.

(107) العلامة الإعرابية في الجملة: 297.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحال، لا تقوم به العلامة ولا تدلّ عليه، وإنّما الذي يدلّ عليه فهم قرينة السياق، التي تصبّ فيها كل القرائن الأخرى))[108].

ومن أمثلة تعدّد الإعراب، لهذا السبب، عند ابن هشام، ما ورد في توجيهه قولَه تعالى:{هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}[109]، وفي نحو: (مررت بالرجل الذي فعل)، إذ بيّن أنَّ الاسم الموصول في كلٍّ منهما يجوز ((أن يكون تابعاً، أو بإضمار (أعني) أو (أمدح)، وعلى التبعيّة، فهو نعت لا بدل، إلاّ إذا تعذّر، نحو: {وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً}[110]؛ لأنّ النكرة لا توصف بالمعرفة))[111]. وعليه فإن الاسم الموصول، هنا، يحتمل الجرَّ والنصب والرفع، فالجرُّ على أنَّه نعت لـ(المتقين)، والنصب على أنه مفعول به، بتقدير: أعني الذين أو أمدحهم، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم الذين. ولاشك في أن الذي أتاح هذا التعدّد في التحليل هو كون (الذين) من الأسماء المبنيّة التي لا تظهر عليها علامة إعرابية من جهة، وقبول السياق والمعنى العام للدّلالات المترتّبة على كلّ وجه، إذ لا توجد قرينة تمنع من ذلك. وقد يؤدي فقدان العلامة إلى الوقوع في الوهم عند إجراء التحليل، ومن ذلك ما نقله من ((قول بعضهم في (لولاي وموسى): إنَّ (موسى) يحتمل الجرُّ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ولأن (لولا) لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجرَّ، فكيف ولم تُعَدْ؟))[112]. فقد دفع خلوُّ كلمة (موسى) من العلامة الإعرابيّة الظاهرة المُعرِبَ إلى الاعتقاد بأنّها مجرورة؛ لأنّها معطوفة على ضمير مجرور، ولو كانت الكلمة مما يتحمّل العلامة الظاهرة، لظهرت

(108) العلامة الإعرابية في الجملة: 297 .
(109) سورة البقرة، من الآيتين: 2-3.
(110) سورة الهمزة، من الآيتين: 1-2.
(111) مغني اللبيب: 2/ 739.
(112) المصدر نفسه: 2/ 753.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عليها علامة الرفع، واندفع الوهم عن الجملة. وممّا يدخل في هذا الباب أن ابن هشام قد ناقش بعض العبارات التي تفتقر إلى العلامة لكونها مكتوبة وليست منطوقة، ولذا احتملت أوجهاً إعرابية مختلفة، على وَفْقِ قدرة المعرِب في توجيهها. فمن ذلك جملة (من يكرمني أكرمه)، إذ يذكر ابن هشام أنَّ (مَن) فيها تحتمل أربعة أوجه، قال: ((تحتمل (مَن) الأوجه الأربعة؛ فإنْ قدَّرتها شرطيّة جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهاميَّة رفعت الأول وجزمتَ الثاني؛ لأنّه جواب بغير الفاء، و(مَن) فيهنَّ مبتدأ، وخبر الاستفهاميّة الجملة الأولى، و[خبر] الموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، و[خبر] الشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك))[113]. يُفصح هذا المثال عن أثر فقدان العلامة في النص المكتوب، وغياب المراد منه، ممّا يدفع بالنحويّين إلى الاحتمال، ومن ثمَّ، تقدير العلامة الإعرابيّة التي ترافق كلَّ معنى وتوجيه، وقد أفضى ذلك إلى أن يكون الخبر، في هذه الجمل، هو الآخر، موضعَ تردّد واحتمال، بناء على نوع كلِّ جملة ودلالتها.

8. مراعاة الإعراب على المحلّ والجوار : ذكر الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف هذا السببَ، وقد أطلق عليه اسم: (القول بالإعراب المحلّيّ)[114]، وغالباً ما يظهر أثر هذا السبب في التوابع، فهو ناتج من مراعاةٍ تبعيّة بعض الكلمات لمحل كلمات أُخر، أو مِن مراعاةِ الجوار بين الكلمات. ومن ذلك، عند ابن هشام، ما ورد في توجيه نحو: (إنّك وزيد ذاهبان)؛ إذ ذكر فيه وجهين؛ أحدهما: أنّه عطف على توهم عدم ذكر (ان)، فكأنه معطوف على مرفوع. والآخر: أنه تابع لمبتدأ محذوف، على تقدير: إنّك أنت وزيد ذاهبان[115]. ومن صوره ما جاء في قولهم: (هذا جحر

(113) المصدر نفسه: 1/ 433، وينظر: شرح قواعد الإعراب: 387.
(114) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: 299-302.
(115) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 618.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ضبٍ خرب)، بسبب الجوار. وبناءً على مراعاة المحل تعدّد إعراب تابع المنادى، إذ يجوز في نعت المنادى المفرد وجهان؛ فيقال: (يا زيدُ الفاضلُ) متابعةً للفظ المنادى، ويقال: (يا زيدُ الفاضلَ) على أن يكون منصوباً على تبعيته محلَّ المنادى؛ لأن محله النصب، على تقدير: أدعو زيداً [116]. وبذلك يكون التعدّد، هنا، في عنصر من عناصر التحليل، وهو العلامة الإعرابية للكلمة المَعْنيَّة.

9. اللهجات : جمع النحويّون واللغويّون العرب مادّتهم اللغويّة، التي بَنَوا عليها استقراءهم، من قبائلَ مختلفة، تسكن مناطق الجزيرة العربيّة، آنذاك. وقد يجتمع، أحيانا، في كلمة واحدة من تركيب مُعيّن، أكثر من علامة إعرابيّة، تبعاً للقبيلة التي أُخِذ منها هذا التركيب، فسعى النحويّون، انطلاقاً من إيمانهم بفصاحة المتكلّمين وسلامة سليقتهم اللغوية، إلى توجيه تلك العبارات، بغية اطّراد منظومة القواعد النحويّة. فمن ذلك توجيه رفع (المسك) من قولهم: (ليس الطيب إلاّ المسك)، على لغة تميم، فقد أورد ابن هشام أوجهاً مختلفة، ذكرها النحويّون، سعياً منهم إلى تخريج رفعها بما ينطبق وقواعدهم؛ أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن مقدَّراً. والثاني: أنَّ (الطّيب) اسمها، وخبرها محذوف، أي: في الوجود، فيكون (المسك) بدلاً من اسمها. والثالث: أنّ (الطيب) اسمها، وخبرها محذوف، على أن يكون (إلاّ المسك) نعتاً للاسم؛ لأنّ تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، والتقدير: ليس طيبٌ غير المسك طيباً. والرابع: أنَّ (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (ليس)، والتقدير: إلاّ المسك أفخره. وقد ردّ ابن هشام هذه التأويلات محتجّاً بأنَّ هذا الاستعمال لهجة تخصّ بني تميم، فلا موجب لهذه التأويلات[117]. ومن ذلك أن (لعلَّ) في لغة بني عُقيل تخفض ما بعدها، مما يفضي

(116) ينظر: شرح شذور الذهب: 455.
(117) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 387.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلى أن يكـون لهـا عمـلان في الوقـت نفسـه؛ وذلـك في حـال النظـر إلى الأداة في اللهجتين، وليس في لهجة واحدة؛ فهي تعمل عمل (إنَّ) المشـدّدة، فتنصـب الأول اسماً لها، وترفع الثاني خبراً لها. وهي تخفض ما بعدها على لغة عقيل[118]. إنَّ ممّا لاشك فيه أنَّ هذه اللهجات قد دفعت النحويين إلى البحث عن توجيهـات نحويـة تُعِيـدُ التراكيـب والألفـاظ المُسـتعملة في تلـك اللـهجات إلى جـادّة الشـائع مـن الاستعمال؛ ليصلوا، بذلك، إلى المواءمة بين التركيب وقواعـد النحـو المَبْنِيَّـة علـى الفصيح المطّرد، طلباً لتوحيد العمل النحويّ، وعدم اضطراب القواعد أو توزّعها. وبناء على ما سبق، كانت حصيلة هذه التوجيهات والتأويلات ظهـور رافـد آخـر يصبّ في نموّ ظاهرة تعدد التحليل النحويّ وتوسّع حدوده وآثاره.

(118) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 206.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مَواضع التَّعدُّد في التَّحليل النَّحويِّ عند ابن هشام

توزّعت ظاهرة تعدّد الأوجه الإعرابيّة، عند ابن هشام، على مجالات التحليل النحويّ المختلفة، بدءاً من الكلمة بأقسامها الثلاثة، والجملة بالنظر إلى أنواعها المختلفة، ثمَّ شِبه الجملة على وَفْقِ متعلّقه. وقد بَدَت عنايته بمظاهر تعدد التحليل في وقوفه على أهم مواطنها وأكثرها شيوعاً، وأثر ذلك في الإعراب، يظهر هذا في الجهة الخامسة– من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها– التي بيّن فيها أنَّ من أسباب فساد الإعراب أن يترك المُعرِب بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، وقد أورد مسائل ممّا يَحتمل إعرابُه أوجهاً، لكي ((يتمرّن بها الطالب، مرتَّبةً على الأبواب ليسهل كشفها))[119]. يبدو من خطاب ابن هشام وضوح نزعته التعليميّة؛ إذ جعل الطالبَ مقصدَه، فرتّب الموضوعات على أبواب النحو، فبدأ بمسائل المبتدأ، وكان وما جرى مجراها، والمنصوبات المتشابهة، ثم التوابع، ومسائل مفردة. وابن هشام لم يقف، في هذا الباب، على كلّ المسائل التي يدخلها التعدّد والاحتمال، وإنما اكتفى بذكر المسائل التي يشيع فيها التعدّد، ويتكرر ظهورها– عند الإعراب– بوضوح، ممّا يُوجِب على المُعرِب معرفتها والوقوف عليها.

تعدّد التحليل النحويّ في الكلمة:

ونعني بها المواطن التي يحتمل فيها لفظ مفرد في تركيب محدّد بعينه أكثر من وظيفة نحويّة، لسبب من الأسباب التي مرَّ ذكرها، ممّا درسه ابن هشام. وقد عرض الباحث صور التعدد في الكلمة، من دون النظر إلى اختلاف العلامة الإعرابية بين بعض الوظائف النحوية كالمبتدأ والمفعول، وذلك لأنَّ ابن هشام عُنِيَ بالتعدد في الوظائف المتفقة في العلامة الإعرابية، في حين لم تحظَ الوظائف المختلفة في العلامة

(119) مغني اللبيب: 2/ 722.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بالاهتمام نفسه في البيان عن أثر التعدد بينها، ولأجله لم نعمد إلى تقسيم الموضوع، ذلك لأنه يؤدي إلى عدم التوازن بين التعدد في المتفق العلامة والمختلف العلامة. وقد تناولنا التعدد بدءاً من الوظائف التي تشيع في المرفوعات ،ثمّ، في المنصوبات، ثمّ، في التوابع، أما المجرورات فلم أجد لها صوراً عنده، والسبب أنها تقتصر على الجر بالحرف والجر بالإضافة. ويمكن إيضاح التعدد في الكلمة على النحو الآتي:

أولاً : تعدد التحليل النحوي في الاسم :

الفاعل ونائبه والمبتدأ: يورد ابن هشام أنَّ كلمة (أخوه) في نحو: (زيدٌ ضُرِب في الدَّار أخوه) تحتمل ثلاثة أوجه إعرابية ؛ الأول: أن تكون فاعلاً، العامل فيه شبه الجملة (في الدار)، لاعتماده على ذي الحال، الذي هو ضمير (زيد) المقدَّر في الفعل (ضُرِب)، فالمعنى، على ذلك، زيد ضُرب هو في حال كون أخيه في الدار. والثاني: أن تكون نائب فاعل للفعل (ضُرِب)، على تقدير أنّ الفعل خالٍ من الضمير، فيكون المضروب، حينئذٍ، هو الأخ، والمعنى: زيد ضُرِب أخوه في حال كونه في الدار. والثالث: أن يكون (أخوه) مبتدأ خبره الظرف، والجملة الاسمية في محلّ نصب حال. في حين أن الحال في الجملة الأولى هي الظرف[120]. وقد أجاز ابن هشام هذه الأوجه الثلاثة في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرٍو في قوله تعالى:{وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ}[121]، ببناء الفعل (قُتِل) للمجهول، ويعود تعدّد تحليل هذا التركيب إلى اختلاف النحويّين فيه، على وفق الضوابط التي يستند إليها كل فريق منهم؛ إذ يُنسب إلى سيبويه أنّه يعدّ الاسم المرفوع –في مثل هذا التركيب– فاعلاً للظرف، على شرط أن يقع الظرف خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على استفهام أو نفي. ومذهبه، هذا، يقع وسطاً بين مذهب البصريّين

(120) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 724، وحاشية الدسوقي: 3/ 238 .
(121) سورة آل عمران، من الآية: 146، وتنظر القراءة في: الحجة لأبي علي: 2/ 41.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومذهب الكوفيين؛ إذ يرى البصريون أنَّ الظرف لا يرفع الاسم المرفوع المتأخّر عنه، فهو -عندهم- مبتدأ، في حين يذهب الكوفيّون إلى أنَّ الاسم المتأخّر عن الظرف مرفوع به، في كل حال[122].

الفاعل والمبتدأ: يظهر احتمال هاتين الوظيفتين في ثلاثة أنماط تركيبيّة:

النمط الأول: إذا وقع اسم مرفوع بعد أداتي الشرط (إذا) و(إنْ)، كما في قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ}[123]، وقوله تعالى: {وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً}[124]، فقد بيّن ابن هشام أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط يحتمل أن يكون فاعلاً ومبتدأ، إذ ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد (إذا، وإن) فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور، وهو ما ذهب إليه ابن هشام، وذهب الكوفيّون إلى أنَّ المرفوع بعد (إذا) مبتدأ وما بعده خبر له، وأنّ المرفوع بعد (إن) فاعل للفعل المذكور، كما يحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبراً له، على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين[125]. إن هذه الاحتمالات الإعرابية التي ذكرها ابن هشام مبيّناً مرجع كل وجه منها والقائل به ومرجحا ما يميل اليه منها.

إنَّ التعدّد في التحليل، هنا، يعود إلى اختلاف المذاهب النحوية في توجيه الاسم المرفوع، ولذلك كانت هذه المسألة من المسائل الخلافية[126].

---

(122) ينظر: الكتاب: 2/ 49-52، و معاني القرآن للفراء: 1/ 237، ومعاني القرآن للأخفش: 147، و شرح السيرافي، بهامش الكتاب: 2/ 49، هامش (3)، والحجة لأبي علي: 1/ 41-42، والمحتسب: 1/ 173، والكشاف: 1/ 415، والمفصّل:98، و إعراب القران المنسوب للزجاج: 2/ 537، وكتاب شرح اللمع لجامع العلوم: 1/ 211-213، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 51-52 مسألة (6)، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 206، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 237، وشرح المفصّل: 2/ 26، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 409-410، وشرح التسهيل: 2/ 280، وشرح الرضيّ على الكافية: 2/ 84، والجامع لأحكام القرآن: مج2/ 4/ 128، والبحر المحيط: 3/ 107.

(123) سورة الانشقاق، الآية: 1.

(124) سورة النساء، من الآية: 128.

(125) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 14، 2/ 757، وشرح شذور الذهب: 60.

(126) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 615-616، مسألة(85)، وشرح المفصل: 5/ 122-123.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الثاني: يتمثل في وقوع اسم مرفوع بعد شبه جملة، مسبوق باستفهام أو نهي، كما في قوله تعالى: {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ}[127]، وفي نحو: (ما في الدار زيد)، إذ يحتمل هذا الاسم المرفوع أن يكون فاعلاً، ومبتدأ. قال ابن هشام: ((يجوز في المرفوع من نحو: {أَفِي اللّهِ شَكٌّ}، و(ما في الدار أحد): الابتدائيّة، والفاعليّة، وهي أرجح؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير))[128]. فقد أجاز الوجهين ورجّح أن يكون فاعلاً، وفي مثل هذا التركيب خلاف نحويّ بين الكوفيين والأخفش من جهة والبصريين من جهة أخرى[129].

وقد أدّى هذا الخلاف إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة، فأشار إليه بعض النحويين عند التطبيق، كما في الباب الحادي والعشرين من كتاب إعراب القرآن: ((باب ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق، وهو باب يغفل عنه كثير من الناس))[130]. وفي قوله (يغفل...) إشارة إلى أثر الخلاف في دقّة هذا الموضوع، ومن ثم، دقة الفاصل بين المتفق عليه والمختلف فيه.

النمط الثالث: يتمثل هذا النمط في الاسم المرفوع المسبوق بوصف معتمد، ومثّل له ابن هشام بنحو: (زيد قائم أبوه) و(أقائم زيد)؛ إذ أجازوا في (أبوه، وزيد) أن يكون فاعلاً، على مذهب البصريين، ومبتدأ على مذهب الكوفيين، ثم رجّح مذهب البصريين؛ ((لأنَّ الأب إذا قُدِّر فاعلاً، كان خبرُ (زيد) مفرداً، وهو الأصل في

(127) سورة إبراهيم، من الآية: 10.

(128) مغني اللبيب: 2/ 722، وينظر: حاشية الدسوقي: 1/ 27.

(129) ينظر: الخصائص: 1/ 318، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 51، مسألة (6)، والمغني في النحو: 2/ 327، وكتاب شرح اللمع لجامع العلوم: 1/ 210-211.

(130) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 2/ 511.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الخبر))[131]. وهذه المسألة ترتكز على إعمال العقل؛ ذلك أنَّ المعروف في الاسم المرفوع في مثل هذا التركيب أن يرتفع باسم الفاعل أو الوصف السابق، فاعلاً له[132].

المبتدأ والخبر: بيّن ابن هشام أن بعض الألفاظ في تراكيب لغويّة محدّدة تحتمل أن تعرب مبتدأ وخبراً، ويتمثل ذلك في الأنماط التركيبية الآتية:

النمط الأول: يظهر هذا النمط في أسلوب المدح والذمّ، نحو: (نعم الرجل زيد)؛ إذ يجوز في (زيد)، أن يكون مبتدأ، وجملةُ (نعم الرجل) قبله خبرٌ له، وأن يكون (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: الممدوح زيد[133]. وهو ممّا يكاد يتفق عليه النحويّون[134].

النمط الثاني: يجوز في (زيد) من نحو: (حبذا زيد) أن يعرب مبتدأ، فتكون جملة (حبذا) خبراً له، هذا بناءً على أن (حبذا) مكوَّنة من فعل وفاعل، والرابط هو اسم الإشارة، ويجوز فيه أن يكون خبراً لمحذوف، تقديره: الممدوح زيد. ويضيف ابن هشام وجهاً ثالثاً؛ وهو أن يكون (حبذا) كلّه فعلا، و(زيد) فاعله، وقد وصفه بأنه أضعف الأوجه؛ لأنَّ المخصوص يجوز حذفه، في حين أن الفاعل لا يجوز حذفه[135]. وممّا ينبغي ذكره أنَّ (زيد) في هذا التركيب يحتمل –عند النحويين– خمسة أوجه، ذكرنا

(131) مغني اللبيب: 2/ 723، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 236.

(132) ينظر في هذه المسألة: كتاب شرح اللمع لجامع العلوم: 1/ 195، وشرح المفصّل: 1/ 243، وشرح التسهيل : 1/ 261، والمغني في النحو: 2/ 390. وينظر – منه أيضاً- : 2/ 337، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 595، ومغني اللبيب: 2/ 724، وشرح التصريح: 1/ 195.

(133) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 724.

(134) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 367-369، وشرح التسهيل: 2/ 348. وزاد ابن عصفور في: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 605-606: وجهاً آخر، هو أن يكون (زيد) مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره: زيد الممدوح. وعلق عليه ابن هشام في: مغني اللبيب : 2/ 724 : بأن هذا الوجه ((رُدَّ بأنّه لم يسدَّ شيء مسدَّه)). ويوازن بـ: المنصف الشمني: 2/ 216، وحاشية الدسوقيّ: 3/ 239.

(135) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 725.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثلاثة منها، والوجه الرابع أن تكون (حبذا) مبتدأ على أنها اسم، و(زيد) خبره، والوجه الخامس أن يكون (زيد) بدلاً من (ذا) [136]. وردّ ابن هشام الوجه الأخير بأن البدل لا يحل محلَّ المبدل منه، وأنّه لا يجوز الاستغناء عنه[137].

النمط الثالث: يحتمل نحو قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[138]، أن يكون (صبر) خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير: شأني صبر جميل، وأن يكون مبتدأً خبرُه محذوف، على تقدير: صَبْر جميل أمثلُ مِن غيره[139].

المبتدأ والمفعول به: وقف ابن هشام على تراكيبَ مُعيّنة، يجوز في بعض ألفاظها أن يعرب مبتدأ ومفعولاً به، وهي تتوضّع في الأنماط التركيبيّة الآتية:

النمط الأول: يدخل في باب الاشتغال، في نحو: (هذا أكرمته)، إذ ((يتقدّم اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل، بحيث لو فرِّغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم الأول، لنصبه))[140]، ذلك أنّ مثل هذا التركيب، تحتمل كلمة (هذا) فيه الرفع على الابتداء والنصب على المفعوليّة، قال ابن هشام: ((يجوز في الاسم المتقدّم أن يُرفَع بالابتداء... وأن يُنصَب بفعل محذوف وجوباً يفسِّره الفعل المذكور...))[141]. ويترجّح، في نحوه، الرفع، قال: ((أمّا الذي يترجّح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك: زيد ضربته، قال الله تعالى: {جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا}[142]، أجمعت السبعة على رفعه، وقرئ شاذاً بالنصب، وإنّما يترجّح الرفع في ذلك؛ لأنّه الأصل ولا مرجّح لغيره))[143].

(136) ينظر: شرح المفصل: 4/ 409، وحاشية الدسوقي: 3/ 240.
(137) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 725.
(138) سورة يوسف، من الآية: 18.
(139) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 725. ويوازن بـ: المفصّل: 55، والكشاف: 2/ 434، وشرح المفصل: 1/ 240.
(140) شرح قطر الندى: 192، وينظر: شرح اللمحة البدرية: 1/ 382.
(141) شرح قطر الندى: 193.
(142) سورة الرعد، من الآية: 23.
(143) شرح قطر الندى: 196. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 362-364، وشرح التصريح: 1/ 441.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الثاني: يجوز في نحو: (مَن أكرمتَه؟) أن يكون (مَن) في محلّ رفع على الابتداء، وفي محلّ نصبٍ على المفعوليّة، على أن يُقدَّر الفعل الناصب متأخراً عنه؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وهذا ينطبق على (مَن) في نحو: (مَن رأيتَ أخاه). وقد ضبط ابن هشام ذلك، بأن يأتي بعد أسماء الاستفهام، في مثل هذه الحالة، فعلٌ متعدٍّ، ويكون واقعًا على ضميرها، نحو: (من رأيته)، أو واقعًا على متعلقها، نحو: (من رأيت أخاه)، فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدَّر بعدها يفسِّره المذكور[144]. وذكر ابن عصفور أنها مسألة خلافية بين سيبويه الذي يختار الرفع، والأخفش الذي يختار النصب[145].

النمط الثالث: يحتمل الاسم المجرور بـ(ربَّ) في نحو: (ربَّ رجل صالح لقيته) وجهين؛ أحدهما: الرفع على أنّه مبتدأ وجملة (لقيته) في محل رفع خبر، والآخر: النصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف، ويكون من باب الاشتغال، على تقدير: ربَّ رجُل لقيت لقيته، ولا يُقدَّر المحذوف قبل (ربَّ)، لئلا تَخرج (ربَّ) عن صدارة الكلام، قال: ((محل مجرورها... في نحو: (ربَّ رجلٍ صالح لقيته) رفعٌ أو نصبٌ، كما في قولك: هذا لقيته))[146]. وممّا يتّصل بهذا الباب ما ذكره في نحو: (كم رجل لقيته)، إذ يحتمل الوجهين السابقين: الابتداء، والمفعولية على أن يُقدَّر الفعل متأخراً أيضاً؛ لأن (كم) لها الصدارة في الكلام، فلا يعمل فيها ما قبلها[147].

وممّا يلحظ أن ابن هشام مثّل في (مغني اللبيب)، في جهة ما يحتمله اللفظ من الأوجه الإعرابيّة الظاهرة، بـ(هذا أكرمته)، في حين مثّل في كتبه الأخرى بـ(زيد

(144) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 608.
(145) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: 1/ 369.
(146) مغني اللبيب: 1/ 182.
(147) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 722.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ضربته)[148]، ويعتقد الباحث أنّه قصد إلى ذلك متعمداً؛ لأن اختيار ألفاظ مَبنيّة لا تظهر عليها العلامات الإعرابيّة، يجعل اللفظ -والتركيب- أكثر احتمالاً للتعدّد، لعدم ظهور علامة إعرابية، لأن المواضع التي ذكرها هنا تحتمل وظائف نحويّةً تختلف في العلامة الإعرابيّة.

النمط الرابع: يجوز في كلمة (أخاك) في نحو: (أخاك الذي إن تدعه يجبك)، وجهان: الرفع على أنّها مبتدأ، والنصب على أنّها مفعول به، فقد أجاز الوجهين في قول الشاعر[149]:

أَخَــاكَ الــذِي إنْ تَدْعُــه لملمَّــة يُجِبْك كَمَا تَبْغِي، وَيكفِكَ مَـن يَبْغِـي

إذ يحتمل (أخاك) فيه أن يكون منصوباً ((على تقدير: الزم أخاك الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ، والموصول خبره، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف في كل حال، وتسمّى لغة القصر))[150]. يلحظ أن جواز الوجهين، هنا، مقصور على الأسماء الخمسة؛ لأنّها تستعمل في إحدى لغات العرب بالألف دائماً، ويطلق عليها لغة القصر. وهي تطابق اللغة الفصحى في حالة النصب؛ إذ تكون علامة النصب الألف، وهذا التطابق الشكلي أتاح لابن هشام احتمال الوجهين فيه، فالنصب على أنه أسلوب إغراء، وهو منصوب بفعل تقديره: الزم. ولم يكتفِ ابن هشام بهذا الوجه، لأنه رأى أن هذا الموضع يختلف عن أسلوب الإغراء في أن المغرى به لم يتكرر، ولم يُعطف عليه، نحو قولهم: المروءة والنجدة[151]. ومن ثم كان هذا التركيب فاقدًا لخصائص أسلوب الإغراء المذكورة.

(148) ينظر: شرح قطر الندى: 193، وشرح اللمحة البدريّة: 1/ 383.
(149) مجهول القائل، وورد في شرح التسهيل:1/ 49، مع بيت آخر،وفيه (لما) مكان (كما)، و(يكفيك) مكان (يكفك).
(150) شرح شذور الذهب: 251-252.
(151) ينظر: شرح شذور الذهب: 250.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اسم ليس وخبرها: يحتمل (غير) في نحو: (قبضت عشرةً ليس غيرُ) أن يكون اسمًا لـ(ليس) على تقدير: ليس غير ذلك مقبوضاً، فتكون الضمّة فيها علامةَ إعراب لا بناء، ويحتمل أن يكون خبرًا لـ(ليس)؛ لأنَّ الأصل: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك، فأُضمِر اسمُ ليس فيها، وحُذِف ما أضيف إليه (غير)، ثم بُنِيت (غيرُ) على الضمّ، تشبيهًا لها بـ(قبل ، وبعد)، لإبهامها. ويرى ابن هشام أن الوجه الثاني أولى؛ ((لأنَّ فيه تقليلا للحذف، ولأنَّ الخبر في باب (كان) يَضعف حذفُه جداً))[152]. وبذلك يكون ابن هشام قد نَظَر في توجيهه هذا إلى تقدير المحذوف في كلِّ وجه. وهذه المسألة من المسائل الخلافية، فقد اختلفوا في تحديد نوع الضمة، ضمةُ إعراب هي أم بناء؟[153].

ما يحتمله ضمير الفصل: تكلم ابن هشام على الأوجه التي يحتملها ضمير الفصل، على النحو الآتي:

النمط الأول: يجوز في الضمير المنفصل، في نحو: (زيد هو الفاضل) أن يكون بدلاً من (زيد)، وأن يكون مبتدأ ثانياً، خبره: الفاضل، والجملة خبر (زيد)، وأن يكون فَصْلاً لا محلَّ له من الإعراب[154].

النمط الثاني : يجوز في الضمير في نحو: (إنَّ عمراً هو الفاضل) أن يكون فَصْلاً لا محلَّ له، ومبتدأً؛ خبره: (الفاضل)، والجملة خبر (إنَّ). ولا يجوز أن يكون توكيداً لـ(عمراً)، لأنّه اسم ظاهر، ولا يجوز تأكيد الظاهر بالمضمر؛ لأن المضمر ضعيف

(152) شرح شذور الذهب: 141، وينظر: مغني اللبيب: 1/ 209.

(153) ينظر: الكتاب: 2/ 344-345، والمقتضب: 4/ 429، وينظر- فيه: 4/129، وشرح المفصّل: 3/ 104-105، شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 419، وشرح الكافية الشافية: 1/ 431، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 110، ومغني اللبيب: 1/ 209، والمنصف للشمني:1/309-310، وحاشية الدسوقي:1/430-431، وشرح التصريح:1/717.

(154) ينظر: شرح شذور الذهب: 447.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والظاهر قوي[155]. ولا شك في أنَّ هذه الأوجه محتملة في تقدير المُعرِب، وقد ساعد في قبولها أن اللفظ مبنيّ لا تظهر عليه علامة إعرابيّة[156].

النمط الثالث: يحتمل (نحن) في نحو قوله تعالى:{وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ }[157]، الوجهين السابقين[158]، ولا يجوز التوكيد، لدخول لام التوكيد عليه، وهي تدخل على المبتدأ وضمير الفصل، ولا تدخل على التوكيد[159].

النمط الرابع: يجوز في الضمير المنفصل في نحو قوله تعالى:{كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ}[160]، وقوله:{إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ}[161]، أن يكون فَصْلا لا محلَّ له، وتوكيداً للضمير المتّصل: (تَ، ونا)، ولا يجوز أن يكون مبتدأ، لأنَّ ما بعده منصوب[162].

النمط الخامس: يحتمل الضمير (أنت) في نحو قوله تعالى:{إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ}[163]، ونحو: (أنت أنت الفاضل) أن يكون فصلاً؛ وهو الوجه الراجح، وتوكيداً للضمير الذي قبله، ويحتمل أن يكون مبتدأ، وهو أضعف الأوجه، ويختصّ بلغة تميم[164].

وقد درس ابن هشام مواضعَ يحتمل فيها اللفظُ المنصوب أكثرَ مِن وظيفةٍ نحويّة، تحت اسم (المنصوبات المتشابهة)، ويُلحظ على هذا العنوان التشابه الشكليّ للمنصوبات؛ وهي: المفعولات، والحال والتمييز والاستثناء؛ وذلك في البنية والعلامة

(155) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 646 .
(156) ينظر: شرح المفصّل: 2/ 333، وينظر -منه- 2/ 331.
(157) سورة الصافات، الآية: 165.
(158) ينظر: شرح المفصّل: 2/ 334، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 209.
(159) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 645، وحاشية الدسوقي: 3/ 109.
(160) سورة المائدة، من الآية: 117.
(161) سورة الأعراف، من الآية: 113.
(162) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 646.
(163) سورة المائدة، من الآية: 109.
(164) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 646، 772، وحاشية الدسوقي: 3/ 235.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الإعرابيّة المتمثلة بالفتحة أو ما ينوب عنها. ويمكن تفصيل تلك المواضع على النحو الآتي:

المفعول به والمصدر: يحتمل المنصوب من قوله تعالى: {وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً}[165] أن يكون مفعولاً به، على تقدير: ظلماً ما، ومصدراً أو مفعولاً مطلقاً، على تقدير: لا تظلمون ظلماً[166].

المفعول به والمفعول معه: يجوز في المنصوب من نحو: (أكرمتك وزيداً) أن يكون معطوفاً على المفعول به، ومفعولاً معه، فتكون الواو للمعيّة. ومثل ذلك في نحو: (أكرمتك وهذا) فـ(هذا) يحتمل أن يكون مفعولاً به ومفعولاً معه، كما يحتمل الرفع على أنّه معطوف على ضمير الفاعل، لحصول الفصل بالمفعول؛ لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتّصل لا يصحّ إلاّ إذا فَصَل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما[167].

وذكر ابن هشام أن المنصوب في نحو (حسبك وزيداً درهم) يجوز فيه أن يكون مفعولاً معه، ومفعولاً به. وقد وصف الوجه الثاني بأنّه الصحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلاّ ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به[168]. ووضّح الدسوقي هذا بأنَّ (حسب) ليس فِعلاً، وليس جارياً مجرى الفعل أيضاً، ومن ثمَّ، لا يعد (زيداً) مفعولاً معه، لعدم وجود العامل في المفعول به[169].

المصدر والظرف والحال: يحتمل المنصوب في نحو: (سرت طويلاً) هذه الأوجه الثلاثة، ذلك لأنّه يجوز أن يكون مفعولا مطلقاً؛ على تقدير: سرت سيراً طويلاً،

(165) سورة النساء، من الآية: 77.
(166) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 729، وحاشية الدسوقي: 3/ 247.
(167) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 730، وحاشية الدسوقي: 3/ 250.
(168) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 731.
(169) ينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 251.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وظرفَ زمانٍ؛ على تقدير: سرتُ زمناً طويلاً، وحالاً؛ على تقدير: سرته طويلا، فيكون حالا من الطريق ويمثل ابن هشام لذلك بقوله تعالى: {وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ}[170]، فـ(غير) تحتمل أن تكون مفعولاً مطلقاً، بتقدير: إزلافاً غير بعيد، وتحتمل الظرفيّة بتقدير: زمناً غير بعيد، وتحتمل الحالية، بتقدير: أزلفته الجنة حال كونه غير بعيد، فتكون حالاً مؤكدة، أو قد تكون حالاً من الجنة، بتقدير: غير بعيدة، وهي حال مؤكدة أيضاً[171].

المصدر والحال: يحتمل المنصوب في نحو: (جاء زيد ركضاً) أن يُعْرَب مفعولاً مطلقاً، على تقدير: جاء زيد يركض ركضاً، أو على أن يكون عامله (جاء) من معناه، على حد: (قعدت جلوساً). ويحتمل أن يكون حالاً، على تقدير: جاء راكضاً، أي بوضع المصدر موضع الحال. وقد احتجّ للوجه الثاني بقوله تعالى:{اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}[172]، إذ إنّ الحال (طائعين) جاء جواباً لقوله (ائتيا طوعا)، وهو مصدر، فجاء بالحال جواباً للمصدر، ممّا يدل على أنّه يقابله في المعنى[173].

المصدر والحال والمفعول لأجله: ذكر ابن هشام أنَّ هذه الوظائف النحويّة تنطبق على نحو قوله تعالى:{ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً}[174]، إذ يَجوز إعراب (خوفاً وطمعاً) مفعولاً مطلقاً، على تقدير: تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، ويجوز أن يكون حالاً، على تأويل المصدر باسم الفاعل، كما يجوز أن يكون مفعولاً لأجله، أي: يريكم البرق لأجل الخوف والطمع. ثم بيّن أنَّ هناك من يرى في هذا الوجه ضعفاً،

(170) سورة ق، الآية: 31.
(171) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 729. وذكرت هذه الأوجه في: الكشاف: 4/ 380، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 416، والبحر المحيط: 8/ 182.
(172) سورة فصلت، من الآية: 11.
(173) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 730، وحاشية الدسوقي: 3/ 248.
(174) سورة الرعد، من الآية: 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لعدم اتّحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل؛ لأنّ الله تعالى هو فاعل الإراءة، في حين أن فاعل الخوف والطمع المخاطبون، وأجاب عن هذا بأنَّ الفعل ((يريكم بمعنى: يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذف الزوائد)) [175]. وذكر أيضاً أنّ ممّا يحتمل الأوجه الثلاثة قولهم: (جاء زيد رغبة)، فيحتمل أن يُعْربَ مفعولاً مطلقاً؛ على تقدير: يرغب رغبة، وحالاً؛ على تقدير: جاء راغباً، ومفعولاً لأجله، على تقدير: جاء للرغبة[176].

الحال: درس ابن هشام ما تحتمله الحال من أوجه بحسب صاحبها، كما في قوله تعالى: {وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً }[177]، ونحو: (ضربتُ زيداً ضاحكاً)، فالحال: (كافة وضاحكاً) تصلح أن تكون حالاً من الفاعل:(الضمير: الواو، والتاء)، وتصلح أن تكون من المفعول به: (المشركين، وزيداً)[178]. ونبّه ابن هشام على وجود تراكيب مماثلة غير أنّ الحال فيها لا تصلح أن تكون من الفاعل والمفعول، كما في قوله تعالى: {ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَافَّةً}[179]، فـ(كافة) في هذا الموضع لا تحتمل الوجهين؛ لأنّها تختصّ بمن يعقل. وقد بيَّن ابن هشام أنَّ الزمخشريّ وقع في الوهم، عندما أجاز الوجهين في الآية الكريمة السابقة[180]. ولم أجد من احتجّ –كما فعل ابن هشام– بأنَّ (كافة) تختصّ بالعاقل.

---

(175) مغني اللبيب: 2/ 730، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 249.

(176) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 730.

(177) سورة التوبة، من الآية: 36.

(178) ينظر: مغني اللبيب : 2/ 733.

(179) سورة البقرة، من الآية: 208.

(180) جاء في: الكشاف: 1/ 249: ((الخطاب لأهل الكتاب لأنهم آمنوا بنبيّهم وكتابهم، أو للمنافقين لأنهم آمنوا بألسنتهم. ويجوز أن يكون (كافة) من السلم؛ لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب)). وليس الزمخشري وحده القائل بهذا التوجيه، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 240، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 251، والمحرّر الوجيز: 1/ 282، ومجمع البيان: 1/ 536، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 143، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 137، والجامع لأحكام القرآن: مج 3 / 3 / 18، والبحر المحيط: 2/ 196-197. ولم أجد مَن احتجّ– كما فعل ابن هشام- بأنَّ (كافة) تختصّ بالعاقل.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ووقف ابن هشام على نوع آخر من التعدّد في الحال، إذ قد تحتمل الحال باعتبار عاملها وجهين، كما في قوله تعالى: {وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً}[181]، فـ(شيخا) حال، يُحتمل أن يكون العامل فيها معنى التنبيه المتأتي من (ها)، أي معنى الفعل (أنبّه)، ويحتمل أن يكون العامل فيها معنى الإشارة؛ أي ما في اسم الإشارة من معنى الفعل (أشير)[182].

وتكلّم ابن هشام على التعدد والتداخل في الحال مع صاحبها، كما في نحو: (جاء زيد راكبا ضاحكاً)، فمجيء حالين في جملة واحدة يؤدي إلى تعدّد عود الحال إلى صاحبها، وتداخل في العامل، قال: ((التعدّد على أن يكون عاملهما (جاء)، وصاحبهما (زيد)، والتداخل على أن [الحال] الأولى من (زيد) وعاملها (جاء)، و[الحال] الثانية من ضمير الأولى، وهي العامل، وذلك واجب عند مَن منع تعدّد الحال. وأمّا (لقيته مُصْعِداً منحدراً) فمن التعدّد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون [الحال] الأولى من المفعول، و[الحال] الثانية من الفاعل، تقليلاً للفصل))[183]. وضّح ابن هشام، هنا، أن الحال إذا تعدّد صاحبها لا تكون لغير الأقرب،إلاّ إذا وُجِد دليل، وذلك تقليلاً للفصل بين الحال وصاحبها، فكونها للأقرب يُسلّم الجملةَ من الفصل، لذلك أوجب أن تكون الحال الأولى: (مصعداً) من ضمير المفعول: (الهاء)، وأن تكون الحال الثانية (منحدراً) من ضمير الفاعل: (التاء)؛ تقليلاً للفصل، ذلك أن الفصل سيكون -حينئذٍ- واحداً، بين الفاعل

(181) سورة هود، من الآية: 72.

(182) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 733. وذكِر هذان الوجهان في: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 52، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 102، والكشاف: 2/ 395، والمحرَّر الوجيز: 3/ 191، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 406، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 37، وشرح المفصّل: 2/ 9، والجامع لأحكام القرآن: مج5/ 9/ 47، وحاشية الدسوقي: 3/ 255.

(183) مغني اللبيب: 2/ 733-734. وممّن منع: أبو علي الفارسيّ وابن عصفور، ينظر: شرح التسهيل: 2/ 264، وارتشاف الضرب: 3/ 1595.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وحاله بالمفعول وحاله. وعلى العكس من ذلك إذا جعلنا الحال الأولى من ضمير الفاعل (التاء): والثانية من ضمير المفعول: (الهاء) فإنَّ ذلك يؤدّي إلى فصلين في الجملة، أحدهما: بين الفاعل وحاله بالمفعول، والآخر: بين المفعول وحاله بحال الفاعل[184]. وابن هشام، هنا، يخالف ابن يعيش والرضي[185]، ويتابع أبا حيان الأندلسي[186].

الحال والتمييز: بيّن ابن هشام أنَّ المنصوب في نحو (كرم زيد ضيفاً) يحتمل الحالية والتمييز، وذلك يكون ((إذا قدَّرت أنَّ الضيف غيرُ (زيد)، فهو تمييز محوَّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (مِن)، وإن قدِّر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (مِن)، ومن ذلك (هذا خاتم حديداً)، والأرجح التمييز؛ للسلامة به من جمود الحال ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفض بالإضافة))[187]. وقد رجّح ابن هشام التمييز في هذه الأمثلة[188].

باب الاستثناء: خصَّ ابن هشام الاستثناء بمبحث عالج فيه ما تحتمله أنماطه من تعدّد في التحليل، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: يجوز في المستثنى من نحو (ما ضربت أحداً إلاّ زيداً) ثلاثة أوجه، أحدها: أن ((يعرب بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه، بدل بعض من كل))[189]. وقد وصف هذا الوجه بأنه الراجح؛ من دون أن يبيّن السبب[190].

(184) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 265، وحاشية الدسوقي: 3/ 255-256.
(185)ينظر: شرح المفصّل: 2/ 6، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 49، وحاشية الدسوقي: 3/ 256.
(186) ارتشاف الضرب: 3/ 1596-1597.
(187) مغني اللبيب: 2/ 732.
(188) وذكر الرضيُّ أمثلة أخرى تحتمل الوجهين المذكورين، نحو: لله درك فارساً، وكفى زيد شجاعاً، وذكر أن تصريح العرب بـ(من) في (لله درك من فارس) دليلٌ على أنه تمييز. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 114، وحاشية الدسوقي: 3/ 253.
(189) شرح شذور الذهب: 288.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والثاني: أن يكون منصوباً على أصل الاستثناء، ووصفه ابن هشام بأنّه عربيّ جيد، كما في قراءة بعض القراء قوله تعالى: {مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}[191] بنصب (قليل)[192].والثالث: أن تكون (إلاّ) وما بعدها نعتاً، ووصفه ابن هشام بأنه أضعف الأوجه، وقد أشار سيبويه إلى هذا الوجه[193]. وبيّن الدسوقي سبب ضعف هذا الوجه، بأنَّ وقوع (إلاّ) نعتاً يُعدّ ((خلاف الأصل فيها، فالضعف لما فيه من خروج (إلاّ) عن أصلها من الحرفيّة والاستثناء، وتحلّي اللفظ بغير إعرابه))[194].

النمط الثاني: يحتمل المستثنى في نحو (ليس زيد شيئاً إلاّ شيئاً لا يعبأ به) الأوجه السابقة، وفي حال مجيء (ما) مكان (ليس)، فإن الجملة تحتمل وجهين فقط: النصب على الاستثناء، أو كونه مع (إلاّ) نعتاً، ويبطل أن يُعربَ بدلاً[195]. وقد درس الرضيُّ هذا التركيب، في حال استعمال (ليس، وما) ووازن بينهما، فأوضح أنّه لم يجز الإبدال على خبر (ما)، لأنَّ إعمالها فيما بعد (إلاّ) يقتضي بقاء نفيها بعد (إلاّ)، في حين أن مجيء (إلاّ) يقتضي زوال نفيها مما يستلزم التناقض، في حين جاز البدل مع (ليس)؛ لأنّ إعمالها فيما بعد (إلاّ) لا يقتضي بقاء نفيها بعدها، إذ إنّ عملها ليس بسبب دلالتها على النفي –كما هو شأن ما- بل لكونها فعلاً، وفعليتها لا تزول بـ(إلاّ)، كما يزول نفيها[196]. ومعنى هذا أنَّ (ما) انتقض نفيها بـ(إلاّ) فبطل عملها،

(190) بين ابن يعيش السبب، قال في: شرح المفصل: 2/ 59: ((إنّما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والنصبَ في الاستثناء، من حيث هو إخراجٌ، واحد في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكلة ما بعدَ (إلا) لما قبلها، فكان أولى)). وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 252.

(191) سورة النساء، من الآية: 66.

(192) تنظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 431، والبحر المحيط: 3/ 406، جامع البيان: 476، والنشر في القراءات العشر: 2/ 188،و شرح شذور الذهب: 288.

(193) ينظر: الكتاب: 2/ 334، وشرح المفصل: 2/ 72-73، وينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 182-184، وارتشاف الضرب: 3/ 1510.

(194) حاشية الدسوقي: 3/ 252.

(195) وهو منصوب عند سيبويه على البدلية فقط، ينظر: الكتاب : 2/ 316، وشرح المفصل: 2/ 74-75.

(196) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: 2/ 161-162.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في حين أنَّ البدل يقتضي إعمالها فيه؛ لأنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، وإذا تكرر العامل انتقض النفي بـ(إلاّ)، إذ سيكون تقدير الجملة: ما زيد شيئاً، ما زيد إلاّ شيء لا يعبأ به[197].

النمط الثالث: يجوز في (زيد) من نحو: (ما أحد يقول ذلك إلاّ زيد)، أن يكون بدلاً من (أحد)، وهو الوجه المختار، وبدلاً من ضميره، ويجوز فيه النصب على الاستثناء. فيكون ارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه، على العكس من جملة (ما رأيت أحداً يقول ذلك إلاّ زيد)؛ إذ يجوز في (زيد) أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من فاعل (يقول) المستتر فيه، ويجوز نصبه من وجهين؛ أحدهما: أن يكون منصوباً بدلاً من (أحداً)، والآخر: أن يُنصَب على الاستثناء[198]. إنّ هذا النمط يعتمد –في تعدّد التحليل النحوي- على النظر في بدليّة المستثنى من الاسم الظاهر أو الضمير المستتر[199]. ويمكن القول إنَّ ابن هشام استمدَّ تحليله السابق هذا من ابن مالك وأبي حيان، بدليل التشابه الكبير في الأمثلة وطريقة التحليل والاختيار[200].

النمط الرابع: ويتعلّق بقولهم (قام القوم حاشاك، وحاشاه)؛ إذ يجوز في الضمير (الكاف والهاء) أن يكون منصوبًا على أنّه مفعول به لـ(حاشى)، وأن يكون مجرورًا، على تقدير أن (حاشا) حرف جرّ وفي حال ظهرت قرينة يمكن -حينئذ- القطع بأحد الوجهين، فإن قيل (حاشاي) فالضمير في محل جر، وإذا قيل (حاشاني) تعيَّن أنَّ الضمير منصوب؛ لوجود قرينة لفظية، هي نون الوقاية في (حاشاني)، والافتقار إليها في (حاشاي)[201]. ويعود سبب التعدّد، هنا، إلى اختلاف النحويين في نوع (حاشا)

(197) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 252.
(198) ينظر: مغني اللبيب : 2 / 731-732، وحاشية الدسوقي: 2/ 252.
(199) ينظر: الكتاب: 2/ 312، وشرح الرضيّ على الكافية: 2/ 140.
(200) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 209، وارتشاف الضرب: 3/ 1513، وحاشية الدسوقي: 3/ 252.
(201) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 731-732.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

[202]؛ أفعل هي أم اسم أم حرف؟. والذي يبدو لي أن ابن هشام لم يرد أن يجعل (حاشا) تحت نوع معيَّن، وترك ذلك للقرائن المختلفة، لكي تحكم في نوعها في الموضع المطلوب.

النداء والاختصاص: ذكر أنَّ (أهل) في قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً }[203]، يحتمل أن يكون منادى بأداة نداء محذوفة، ومنصوباً على الاختصاص وعدَّ الوجه الأخير ضعيفاً؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب[204]. وقد ذكر كثيرٌ من النحويين الوجيهن في توجيه هذا الموضع[205].

وقد خصّ ابن هشام التوابع بمبحث عالج فيه ثلاث مسائل تحتمل التوابع فيها أوجهاً مختلفة، كما درس التوابع، ومسائلها، في كتبه المختلفة مشيراً إلى ما تحتمله من أوجه إعرابية، وذلك على النحو الآتي:

الصفة: درس ابن هشام الصفة، مبيّناً أنها تحتمل –في بعض التراكيب– أن تكون وصفاً لأكثر من موصوف، كما في نحو قوله تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}[206]، فكلمة (الأعلى) يجوز فيها أن تكون صفة لـ(اسم)، وتحتمل أن تعرب صفة من (ربّ)[207]. وقد احتملت صفة (الأعلى)، في الآية الكريمة، الوجهين المذكورين، لثلاثة أسباب؛ أحدها: إنّ كلمة (الأعلى) من الأسماء المقصورة، فلا

(202)قال سيبويه في: الكتاب: 2/ 349: ((أمّا حاشا فليس باسمٍ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجرُّ (حتَّى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء)). في حين جعلها المبرد حرفاً مرة، وفعلاً مرة أخرى، قال في: المقتضب: 4/ 391، ((ما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا، وخلا. وما كان فعلاً فحاشا، وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف...)) وينظر: شرح الرضيّ على الكافية: 2/ 175- 176.

(203) سورة الأحزاب، من الآية: 33.

(204) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 714.

(205)ينظر:معاني القرآن وإعرابه: 4/ 171، وإعراب القرآن للنحاس: 2 / 635-636، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 127، والكشاف: 3/ 522، والمحرَّر الوجيز: 4/ 384، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 596، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 321، والبحر المحيط: 7/ 305.

(206) سورة الأعلى، الآية: 1.

(207) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 739. وذكر هذان الوجهان في: إعراب القرآن للنحاس: 3/ 679، وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 64، والكشاف: 4/ 725، والمحرَّر الوجيز: 5/ 468، ومجمع البيان: مج5 / 10/ 719، والبحر المحيط: 8/ 644، والمنصف للشمني: 2/ 225، وحاشية الدسوقي: 3/ 265-266.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تظهر عليها العلامة الإعرابيّة؛ مما يؤدي إلى فقدان القرينة اللفظية التي تعيّن تبعيّة الصفة لواحد من الموصوفين، فإذا قلنا: سبّح اسم ربك العظيم، فإنَّ العلامة الإعرابيّة ستظهر على كلمة (العظيم)، ومن ثمَّ، إنْ ظهرت الفتحة تعين كونها صفة للاسم، وإنْ ظهرت الكسرة تعين كونها صفة للرب. والسبب الثاني: مجيء الصفة متوافقة ومتطابقة مع الموصوفينِ المحتملَينِ، وذلك من حيث الصيغة الصرفيّة والتذكير والتأنيث، لأن الألفاظ جاءت بصيغة المفرد المذكّر، ولم تختلف إفراداً وتثنية وجمعاً، أو تذكيراً وتأنيثاً. والسبب الثالث: احتفاظ الآية بالمعنى مستقيماً ومقبولاً، سواء أكانت الصفة للاسم أم للرب، ولو أن المعنى اختلّ عند تبعية الصفة لأحد الاسمين، لم يجز القول باحتمال الوجهين.

النعت والمفعول به والخبر : يجوز في نحو قوله تعالى: { هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}[208]، وفي نحو: (مررت بالرجل الذي فعل)، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون تابعًا لـ(المتقين) مجرورًا مثله، على أنّه نعت لا بدل؛ لأن الموصول مع صلته في قوة المشتق. والثاني: أن يكون منصوباً على أنّه مفعول به لفعل مضمر، تقديره: أعني أو أمدح. والثالث: أن يكون مرفوعًا على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم الذين[209]. وقد ذكر بعض النحويين السابقين هذه الأوجه في إعراب هذا الموضع[210].

نعت اسم لا النافية للجنس : يحتمل نعتها أوجهاً، وقف عليها ابن هشام بقوله: ((إن كان اسم (لا) مفرداً، ونُعِت بمفرد، ولم يفصل بينهما فاصل -مثل: لا

(208) سورة البقرة، من الآية: 2-3.

(209) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 739.

(210) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 70، وإعراب القرآن للنحاس: 1/ 131، والكشاف: 1/ 46-47، ومجمع البيان: مج1 / 1/ 119، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 59، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 21، والجامع لأحكام القرآن: مج1/ 1/ 114، والبحر المحيط: 1/ 62، والمنصف للشمني: 2/ 225، وحاشية الدسوقي: 3/ 266.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

رجلٌ ظريف في الدار- جاز في الصفة الرفع على موضع (لا) مع اسمها، فإنهما في موضع الابتداء، والنصب على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بـ(لا) العاملة عمل (إنّ)، والفتح على تقدير أنك ركّبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم أدخلت (لا) عليهما))[211]. فهذه ثلاثة أوجه في نعت اسم (لا) إذا كان مفرداً، هي: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح. وهذه الأوجه هي ما يذكره النحويون مع فرق في التعليل، كتعليلهم النصب على أنه محمول على إتباع الصفة الاسم في اللفظ[212]. أمّا إذا فُصل بين الصفة والموصوف بفاصل، أو كانت الصفة غير مفردة، أي كانت مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فإن الصفة يجوز فيها الرفع على موضع (لا) مع اسمها، والنصب على موضع اسم (لا)، ويمتنع البناء على الفتح، فمما فصل بينهما بفاصل، نحو: (لا رجل في الدار ظريف أو ظريفاً)، ومما كانت صفته غير مفردة، نحو: (لا رجل طالعاً جبلا، أو طالعٌ جبلا)[213].

نعت المنادى : إذا كان المنادى مبنياً، وهو العلم المفرد؛ أي غير المضاف والشبيه بالمضاف، نحو: يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون، والنكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ، فإن كان تابعه نعتاً، ففيه وجهان؛ أحدهما: الرفع على لفظ المنادى؛ لأنه مبني على الضمّ. والآخر: النصب على محل المنادى؛ لأنه في الأصل منصوب بفعل محذوف تقديره: ادعو زيداً، فتقول: يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ. أما إذا كان تابع المنادى تأكيداً، أو بياناً، أو نسقاً فإنَّ فيه الوجهين السابقين أيضاً[214].

5. البدل وعطف البيان: ذكر ابن هشام أن بعض الألفاظ قد تحتمل- في تراكيب معينة- البدل والبيان، من ذلك قوله تعالى: { آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ

(211) شرح قطر الندى: 170.
(212) ينظر: شرح المفصّل: 2/ 106، وشرح التسهيل: 1/ 450، وشرح ابن الناظم: 137.
(213) ينظر: شرح المفصل: 2/ 106.
(214) ينظر: شرح قطر الندى: 209، وشرح شذور الذهب: 455-456.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مُوسَى وَهَارُونَ}[215]، فكلمة (رب) الثانية تحتمل أن تعرب بدل كلٍّ من كلّ، وعطف بيان[216]. ولم أجد أحداً أجاز الوجهين، فقد اكتفى مَن أعرب هذا الموضع من النحويين بذكر الوجه الأول (البدل) فقط[217]. فالوجه الثاني: ((مبني على أن (رب) من صيغ المصادر، لا مشتق؛ لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات))[218]. وأجاز الوجهين[219] في قوله تعالى: {نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ}[220]، إذ يحتمل (إبراهيم) أن يكون بدلاً من آبائك[221]، وعطف بيان[222].

الموصول : خصّ ابن هشام الموصولات بمبحث جمع فيه مسائلَ تحتمل فيها الموصولات تعدد الأوجه في التحليل، وقد اتخذت الأنماط التركيبية الآتية:

النمط الأول: يجوز في الموصول من نحو: (ماذا صنعت؟) و(ماذا صنعته؟)، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون (ما) اسم استفهام في محلِّ رفع مبتدأ، و(ذا) اسماً موصولاً، خبراً للمبتدأ، و(صنعت) جملة فعلية صلة الموصول، والعائد، في المثال الأول، محذوف. وثانيها: أن تكون (ماذا) برمّتها اسم استفهام، على القول بتركيبها، كما في: (لماذا جئت؟)، وعليه فهي في محلّ نصب على المفعوليّة، وفي الثاني الجملة

(215) سورة الأعراف، من الآيتين: 121-122.

(216) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 738.

(217) ينظر: الكشاف: 3/ 304، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 438.

(218) حاشية الدسوقي: 3/ 265.

(219) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 738.

(220) سورة البقرة، من الآية: 133.

(221) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 1/ 186، وإعراب القرآن للنحاس: 216/1، ومجمع البيان: مج1/ 1/ 400، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 123، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 101.

(222) ينظر: الكشاف: 1/ 192. وذكر ابو حيان في: البحر المحيط: 1/ 576: ثلاثة أوجه، هي: أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منصوبًا بإضمار أعني.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مفسِّرة للعامل المحذوف، أو أن تكون في محل رفع على الابتداء، والجملة من الفعل والفاعل خبره. وثالثها: أن تكون (ما) اسم استفهام، و(ذا) زائدة[223].

النمط الثاني: يتعلّق بنحو: (من ذا لقيت؟) إذ ذكر أن الأكثر فيها أن تكون (ذا) اسم إشارة خبراً لـ(من)، فتعرب (لقيت) على أنّها جملة حاليّة، ومنه قوله تعالى: {مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً}[224]، فـ(ذا) اسم إشارة؛ لأنَّ الموصول لا يدخل على الموصول[225]. ويجوز فيها أن تكون (من) اسم استفهام مبتدأ، و(ذا) اسمًا موصولا خبراً للمبتدأ، وجملة (لقيت) صلة الموصول، والعائد فيها محذوف[226]. وقد وصف هذا الوجه بالقليل، قال: ((ويقل كون ذا موصولة، و(لقيت) صلة، وبعضهم لا يجيزه))[227]. ويجوز –بناء على قول الكوفيين بزيادة الأسماء– أن تكون (ذا) زائدة، و(من) مفعولاً به. وذكر الرضيُّ أن (ذا) في نحو الآية السابقة وفي (ماذا الذي) يحتمل أن تكون زائدة واسم إشارة[228].

النمط الثالث: تحتمل (ما) في قوله تعالى: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ}[229]، أن تكون مصدريّة؛ أي: بالأمر، وموصولاً اسميّاً، على تقدير: الذي تؤمر، وحُذف العائد المنصوب بالفعل[230].

---

(223) وهذا مذهب ابن مالك والرضي، ينظر: شرح التسهيل: 1/ 191، وينظر منه أيضاً: 1/ 192- 193، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 307. في حين رفضه ابن يعيش وابن هشام، ينظر: شرح المفصل: 2/ 387-388، مغني اللبيب: 1/ 397.

(224) سورة البقرة، من الآية: 245.

(225) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 397.

(226) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 736.

(227) المصدر نفسه: 1/ 397.

(228) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 306، وحاشية الدسوقي: 3/ 260-261.

(229) سورة الحجر، من الآية: 94.

(230) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 736. وتنظر مذاهب النحويين فيها في: معاني القرآن للفراء: 2/ 93، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 153، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 204، والكشاف: 2/ 567، ومجمع البيان: مج3/ 532-533، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 444، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 101، والمحرَّر الوجيز: 3/ 375، والجامع لأحكام القرآن: مج5 / 10/ 41، والبحر المحيط: 5/ 601.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الرابع: يحتمل نحو: (أعجبني ما صنعت) أن تكون (ما) بمعنى الذي. وجملة (صنعت) صلة الموصول، والعائدُ فيها محذوفٌ. ويجوز أن تكون نكرة موصوفة. والجملة صفة لها، والعائد فيها محذوفٌ أيضاً. وتحتمل أنها مصدرية؛ أي: أعجبني صُنْعك؛ فلا تحتاج إلى عائد حينئذٍ[231]. ويوازن ابن هشام بين ما يجوز في المثال وفي (ما) في نحو قوله تعالى: {لَن تَنَالُواْ الْبرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ}[232]؛ إذ يجوز فيها أن تكون موصولة وموصوفة، كما في المثال السابق، ولا يجوز توجيهها على المصدرية؛ ((لأن المعاني لا يُنفق منها)) [233]. ويدخل في هذا النمط توجيه نحو: (أعجبني مَن جاءك)، إذ تحتمل (مَن) أن تكون موصولة؛ وجملة (جاءك) صلتها، ويجوز أن تعدَّ موصوفة، فتكون جملة (جاءك) صفتها عندئذٍ[234].

النمط الخامس: يحتمل (الذي) في نحو قوله تعالى: {ثُـمَّ آتَيْنَـا مُوسَـى الْكِتَـابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ}[235]، ثلاثـة أوجـه؛ أحـدها: أن يكـون موصولاً اسمياً، يحتاج إلى تقدير عائد، أي: الذي أحسنه، وهـذا بنـاءً علـى أن المـراد بالذي غير من يعقل، وهو العلم[236]. وثانيها: أن يكون موصولاً حرفيّاً؛ فـلا يحتـاج إلى عائد حينئذٍ وتقدير الكلام: تماماً على إحسانه[237]، وبناء على هذا الوجـه يكـون في (أحسن) ضمير عائد على موسى (عليه السلام)؛ أي تمامـاً علـى إحسـان موسـى

(231) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 737، وحاشية الدسوقي: 3/ 263.
(232) سورة آل عمران، من الآية: 92.
(233) مغني اللبيب: 2/ 737، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 263. وهذا مذهب العكبري وتعليله؛ قال في: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 224: ((ما: بمعنى الذي؛ أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأن المحبّة لا تُنفق، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز...))
(234) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 738.
(235) سورة الأنعام، من الآية: 154.
(236) وهذا مذهب ابن قتيبة، والزمخشري، ينظر: تأويل مشكل القرآن: 397-398، الكشاف: 2/ 78، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 317، وحاشية الدسوقي: 3/ 263.
(237) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 738.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بطاعتنا وقيامه بأمرنا، أو أن في (أحسن) ضميراً يعود على الله تعالى، ومتعلق الإحسان إلى أنبيائه، والى موسى، وعلى هذا ففي الآية التفات، أي: آتيناه الكتاب زيادة على إحساننا إليه والى الأنبياء على وجه التتميم[238]. وثالثها: أن يعدَّ نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون (أحسن) صفته؛ أي: تماماً على شيء أحسن، بمعنىً زائدٍ في الحسن، وهو علمه وقيامه بالأوامر والنواهي، فتكون (أحسن) اسم تفضيل حينئذٍ، وليس فعلاً ماضياً، وفتحته علامة إعراب لا بناء، وهي علامة جرّ؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وذكر ابن هشام أن الوجهين الأخيرين كوفيّان، وافق بعض البصريين على الثالث منهما[239].

النمط السادس: تحتمل (أي) في قوله تعالى: { لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً}[240]. أوجهاً إعرابيّة مختلفة، منبعها الخلاف في نوع اللفظ، منها: أنّها اسم موصول بمعنى (الذي) هو أشد؛ فضمتها ضمّة بناء. وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[241]. ونقل سيبويه أن يونس بن حبيب ذهب إلى أنَّ (أيُّهم) استفهامية، وعُلِّق عنها الفعل، كما تعلَّق أفعال القلوب[242]. وقد وجه الفرّاء النصب والرفع بما يدل على أنه يعدّها معربة[243]. وتنسب كتب الخلاف إلى الكوفيين والجرميّ (ت 225 هـ) أنّهم عدّوها استفهامية مبتدأ، وأشد خبرها، فهي عندهم معربة[244]. وذهب الزجاج مذهب الخليل، فعدها استفهامية محكية [245]. ويُنسَب إلى

(238) ينظر: البحر المحيط: 4/ 329، وحاشية الدسوقي: 3/ 263.
(239) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 737، وحاشية الدسوقي: 3/ 263.
(240) سورة مريم، من الآية: 69.
(241) ينظر: الكتاب: 2/ 398-400.
(242) ينظر: الكتاب: 2/ 400، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 277.
(243) معاني القرآن للفراء: 1/ 47-48، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 488-489.
(244) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 712، مسألة (102)، وشرح المفصل: 2/ 382، وارتشاف الضرب: 2/ 1017، وائتلاف النصرة: 67.
(245) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 278، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 322-324.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ابن الطراوة (ت 528 هـ) أنه يعدها مبنية لقطعها عن الإضافة، و(هم) مبتدأ، و(أشد) خبره[246].

بنى ابن هشام تعدّد تحليل هذا الموضع على اختلاف النحويين في نوع الكلمة، ومن ثم، في إعرابها.

ثانياً : تعدّد التحليل النحويّ في الفعل :

خصّ ابن هشام التعدد في تحليل الفعل بمبحثٍ سمّاه (باب إعراب الفعل)، تكلّم فيه على مجموعة من التراكيب النحويّة، التي يحتمل الفعل فيها أوجهاً إعرابية مختلفة، وقد اجتمعت لدينا –بعد أن أضفنا إليها ما ذكره في مواطن أخرى- الأنماط الآتية:

النمط الأول: يحتمل الفعل في نحو: (تجلَّى الشمس) أن يكون فعلاً ماضياً تُرِكت التاء من آخره، بسبب مجازية التأنيث، ويحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً، أصله: تتجلّى، ثم حُذِفت إحدى التاءين، على حدّ قوله تعالى: {ناراً تَلَظَّى }[247].

النمط الثاني: ذكر ابن هشام أنَّ الفعل (تُحدِّث) في نحو: (ما تأتينا فتحدّثنا) يحتمل الرفع والنصب؛ أما رفعه فعلى وجهين، أحدهما: أن يكون معطوفاً على سابقه، فهو شريك له في النفي. والآخر: أن يكون مرفوعاً على الاستئناف، فيعدّ مثبتاً، أي: فأنت تحدثنا بدلاً عن عدم مجيئك فيما مضى. وأما نصبه فعلى إضمار (أن)، فيكون له حينئذٍ معنيان؛ الأول: نفي السبب، ممّا يترتب عليه نفي المسبَّب؛ أي: أنت لم تأتنا فكيف تحدّثنا. والآخر: نفي الثاني؛ أي: ما تأتينا محدِّثاً بل غير محدِّث[248].

(246) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 263، وارتشاف الضرب: 2/ 1018، ومغني اللبيب: 2/ 773-778.

(247) سورة الليل، من الآية: 14.

(248) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 734. وهذا التوجيه لسيبويه، ينظر: الكتاب: 3/ 30-40،31، وشرح المفصل:4/241-242، وشرح الرضي على الكافية:5/ 71-73، وحاشية الدسوقي: 3/ 258.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الثالث: يحتمل الفعل (تحدّث) في نحو: (لن تأتينا فتحدِّثنا) النصب والرفع، أما النصب فمن وجهين: إضمار (أن)، والعطف. وأمّا الرفع فمن وجه واحد هو القطع أو الاستئناف[249].

النمط الرابع: أجاز في نحو: (لم تأتنا فتحدِّثنا) ثلاثة أوجه؛ نصب (تحدّث) على إضمار (أن)، ورفعه على الاستئناف، وجزمه على العطف[250]. وقد أجاز سيبويه وجهي النصب والجزم، ولم يصرِّح بالرفع[251].

النمط الخامس: يجوز في نحو (هل تأتيني فأكرمك) ونحو: (ليتني أجد مالاً فأنفق منه)، رفع الفعل الواقع بعد الفاء ونصبه، فالرفع من وجهين: العطف والاستئناف؛ أي: فأنا أكرمك، والنصب على إضمار (أن). ومما يدخل في هذا الباب قولهم (هل لك التفات إليه فتكرمه) إذ يحتمل الرفع على الاستئناف فقط، والنصب، إما على الجواب، وإمّا على العطف على كلمة: (التفات)[252].

النمط السادس: يحتمل الفعل في نحو: (ليقم زيد فنكرمه) الرفع على القطع أو الاستئناف، والجزم بالعطف على (يقم) المجزوم باللام، والنصب بإضمار (أن)[253].

لقد عالج ابن هشام في هذا المبحث ما يحتمله إعراب الفعل الواقع بعد الفاء، وقد بنى هذه الأوجه على التقدير؛ تقدير: أن المضمرة الناصبة، وتقدير العطف، وتقدير القطع أو الاستئناف.

---

(249) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 734.

(250) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(251) ينظر: الكتاب: 3/ 34-35. شرح التسهيل: 2/ 353-354. ارتشاف الضرب: 4/1674-1675. مغني اللبيب: 2/ 734-735.

(252) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 734-735، والمقاصد النحوية: 3/ 361، وشرح التصريح: 2/ 389، وشرح شواهد المغني: 2/ 653، وخزانة الأدب: 8/ 503.

(253) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 734-735، وحاشية الدسوقي: 3/ 258-259.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط السابع: خصَّ ابن هشام (كان وما جرى مجراها) بمبحثٍ في كتابه (مغني اللبيب) تحدّث فيه عمّا تحتمله من تعدّد في التحليل النحويّ، مبيّناً الوجه القوي من الضعيف، كالآتي:

أولاً: وقف على قوله تعالى:{إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ}[254]، مبيّناً أنَّ (كان) فيه، وفي نحو: (زيد كان له مال)، تحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها أنها ناقصة، فيكون (قلب) اسمها، ويكون خبرها استقراراً محذوفاً منصوباً، وقد تُقدَّر (كان) شأنية، فيكون الاستقرار المحذوف مرفوعاً على أنّه خبر المبتدأ: (قلب)، والجملة خبر (كان) الشأنية. وثانيها: أنها تامة، بمعنى (وُجِدَ)؛ فيعرب (قلب) فاعلاً لـ(كان) التامة، ويكون شِبْه الجملة متعلّقاً بها. وثالثها: أنها زائدة، وشبه الجملة متعلق باستقرار محذوف مرفوع. وقد وصف ابن هشام هذا الوجه بأنّه أضعف الأوجه[255]. استند ابن هشام، في إجازة هذه الأوجه، إلى قبول التركيب إياها؛ بسبب ما تمتاز به (كان) من أنواع ودلالة وتأثير إعرابيّ في كل نوع.

ثانياً: يُبيّن ابن هشام أنَّ (كان) إذا وردت في نحو قوله تعالى:{فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ}[256]، فهي تحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدُها: أن تكون ناقصة، و(عاقبة) اسمها، و(كيف) خبرها مقدّمًا على اسمها[257]. وثانيها: أنّها تامة، فتحتاج

(254) سورة ق، الآية: 3.

(255) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 726. وقد سبق الزمخشري إلى توجيه هذا الموضع بأربعة أوجه، ينظر: المفصّل: 340، وشرح المفصل: 4/ 351.

(256) سورة النمل، الآية:51. وقرأها بالفتح الكوفيون ويعقوب، ينظر:جامع البيان:656، والنشر في القراءات العشر:2/ 254.

(257) ولكنها لا تكون شأنية، كما هو شأنها في الموضع السابق؛ لأنّ ضمير الشأن لا يفسّره إلا جملة خبرية، و(كيف) استفهام؛ فهو لا يفسّره، كما أن مفسّره يجب أن يكون متأخّرا عنه بتمامه، في حين أن بعض المفسّر، وهو الخبر (كيف)، قد تقدّم عليه.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلى فاعل هو (عاقبة)، فتكون (كيف) حالاً حينئذٍ. وثالثها: أنّها زائدة، و(كيف) خبر مقدَّم، و(عاقبة) مبتدأ مؤخّر[258].

النمط الثامن: أجاز ابن هشام في نحو قوله تعالى:{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً }[259]، ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن تعدَّ ناقصة، وهو الظاهر، فيكون اسمها المصدر المؤول (أن يكلمه)، والخبر (لبشر) أو (وحياً). والثاني: أن تكون تامّة، فيكون المصدر المؤول (أن يكلمه) فاعلا، و(لبشر) تبيين؛ أي: إرادتي كائنة لبشر، والمعنى: ما ثبت تكليم الله إرادتي لبشر إلاّ في حالة الإيحاء. والثالث: أن تكون زائدة، فيُعرب (أن يكلمه) مبتدأ، و(لبشر) خبره. والمعنى: ما تكليم الله ثابت لبشر إلاّ في حالة الإيحاء[260].

النمط التاسع: إذا جاءت (كان) في نحو: (أين كان زيد قائماً)، فإنها تحتمل –عند ابن هشام– ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنها ناقصة، و(زيد) اسمها، وخبرها (قائماً) فتكون (أين) ظرفاً له، أو متعلقة بمحذوف، و(قائماً) حال. والثاني: أنها تامّة، و(قائما) حال، و(أين) ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لـ(كان) التامة. والثالث: أن زائدة، و(قائما) حال، و(أين) ظرف له[261].

النمط العاشر: تحتمل (عسى) في نحو (زيد عسى أن يقوم) وجهين؛ أحدهما: أنها ناقصة، واسمها ضمير مستتر يعود على (زيد)، و(أين يقوم) خبرها. والثاني: أنها تامّة، والمصدر المؤول (أن يقوم) في محل رفعِ فاعل.

(258) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 726. وهذه الأوجه مما أجازه نحويون سابقون، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2/ 296، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 528، والحجة لأبي علي: 3/ 241، والمحرَّر الوجيز: 4/ 264، ومجمع البيان: مج4 / 7 / 353، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 561-562، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 282، والبحر المحيط: 7/ 111.

(259) سورة الشورى، من الآية: 51.

(260) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 726، وحاشية الدسوقي: 3/ 242-243.

(261) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 727، والمنصف للشمني: 2/ 218، وحاشية الدسوقي: 3/ 244.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وتحتمل في نحو: (عسى أن يقوم زيد) وجهين؛ أحدهما: أنّها ناقصة و(زيد) اسمها، والضمير في (يقوم) فاعل لها. والثاني: أنّها تامة، والمصدر المؤول فاعل لها، فلا إضمار، وكلّ شيء في محله[262]. ولاشك في أن هذا التحليل النحويّ، ينظر، في جزء كبير منه، إلى الصناعة النحوية، قبل النظر إلى اللغة بوصفها أداة تواصل وحياة، ذلك أن تعدّد تحليل (عسى)، هنا، مبنيّ على قبولها تقدير النقصان والتمام في التركيب نفسه[263].

ثالثاً : تعدد التحليل النحوي في الحرف :

توقف ابن هشام، في أثناء بحثه في الحروف، على ما يحتمله الحرف، في تركيب معيّن، من أوجه نحويّة وقد جمعنا المواضع التي تصلح أن تكوّن أنماطاً رئيسة في الاستعمال اللغويّ، على النحو الآتي:

الهمزة: ذكر ابن هشام أنَّ الهمزة في قراءة الحرميَّين:{أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ}[264]، بتخفيف (من) أجيز فيها وجهان؛ الأول: أن تكون للاستفهام، على تقدير: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ يعني المخاطَبَ بقوله تعالى: {قُلْ تَمَتَّعْ

(262) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 204، 2/ 727، وحاشية الدسوقي: 3/ 244.

(263) منع بعض النحاة أن يكون المصدر المؤول خبراً عن جثة، وقدّر بعضهم (أن يقوم) بـ(ذا قيام)، أو بأنَّ (أنْ) زائدة، أو أنَّ المصدر المؤول في محل رفع؛ بدلاً مما قبله، ينظر: الكتاب: 3/ 158-161، شرح المفصّل: 4/ 376، وشرح الرضي على الكافية: 5/ 230-231، وشرح التصريح: 1/ 290-291.

(264) سورة الزمر، من الآية: 9. والحرميَّان هما: نافع المدني، وابن كثير المكي، وقرأ بها أيضاً: حمزة ويحيى بن وثاب، والأعمش. وقد وصف الأخفش هذه القراءة بالضعيفة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 811، والحجة لأبي علي: 3/ 340، وجامع البيان: 698، وإبراز المعاني: 669، والنشر في القراءات العشر: 2/ 271.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بِكُفْرِكَ قَلِيلاً}[265]، والثاني: أنّها للنداء[266]، ويرى ابن هشام أنَّ هذا الوجه يُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير (يا)، ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، وسلامته من كثرة الحذف، كما في التقدير السابق[267].

أل : نقل ابن هشام عن ابن عصفور أنه أجاز في نحو (مررتُ بهذا الرجل) أن يكون (الرجل) نعتاً وعطف بيان، وذلك بأنّه إذا حُمِل على عطف البيان قدّرت (ال) فيه للتعريف الحضوري، فهو قد يفيد الجنس بذاته، والحضور بدخول (أل) عليه. أمّا إذا حُمِل على النعت، فتقدَّر (أل) فيه للعهد، والمعنى: مررتُ بهذا، وهو الرجل المعهود بيننا؛ فلا دلالة فيه، هنا، على الحضور، والإشارة تدلّ عليه[268]. وكلامه مبني على احتمال (ال) لأداء المعنيين. وقد أشار أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن عصفور، ويبدو لي أنه يميل إلى عدّه وصفاً، مفسِّراً خلاف النحويين في إعرابه، بأنه خلاف في المصطلح والعبارة ليس غير[269].

أم : نبّه ابن هشام على أن (أم) قد تأتي محتملةً لوجهين، قال: ((قد ترِدُ (أم) محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: {قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}[270]، قال الزمخشريُّ[271]: يجوز

(265) سورة الزمر، من الآية: 8.

(266) ينسب هذا القول إلى الفراء، وقد ذكر القولين. ينظر:معاني القرآن: 2/ 416. وأجاز هذين الوجهين بعض النحويين، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 261، وإعراب القرآن النحاس: 2/ 811-812، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 176-177، والكشاف : 4/ 112، والمحرَّر الوجيز: 4/ 522- 523، ومجمع البيان: مج 4/ 8 / 864، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 638، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 364، والبحر المحيط: 7/ 557، والجنى الداني: 36، وشرح الدماميني: 1/ 45 (تح: عناية).

(267) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 26.

(268) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: 1/ 297-298، ومغني اللبيب: 1/ 74.

(269) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1934.

(270) سورة البقرة، من الآية: 80.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في (أم) أن تكون معادلة بمعنى أي لأمرين كائن على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة))[272].

أنْ : ذكر ابن هشام أنّها تحتمل في قوله تعالى: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}[273]، أن تكون مفسِّرة بمنزلة (أي)، ومصدرية؛ وذلك بأن يقدَّر قبلها حرف الجرّ، فتكون (أن) الثنائية وضعاً، وهي المختصّة بالفعل، الناصبة للمضارع، بتقدير: أوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك[274].

ومما يتعلق بهذا أنَّ (أنْ) في قوله تعالى: {وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ}[275]، تحتمل أن تكون مفسِّرة بمنزلة (أي)، ومصدريةً بأن تكون مخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية. ولا يصحّ جعلها الثنائية المصدرية وضعاً؛ لأنّ هذه لا تدخل إلاّ على الأفعال[276]. ونقل ابن هشام أن بعض النحويين[277] يجعل (أن) في نحو قوله تعالى: {بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُمْ مُنذِرٌ مِّنْهُمْ}[278]، بمعنى (إذ)، ويرى ابن هشام أنَّ الصواب كونها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة[279]. وهذا مما يمكن ان يطلق عليه التعدّد المرفوض في التحليل النحويّ.

---

(271) ينظر: الكشاف: 1/ 159.

(272) مغني اللبيب: 1/ 68. وينظر: شرح الدماميني (تح: عناية): 1/ 191.

(273) سورة المؤمنون، من الآية: 27.

(274) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 47، وشرح الدماميني (تح: عناية): 1/ 130. وأكثر النحويين على أنها مفسرة، ينظر: الجنى الداني: 220، وشرح التصريح: 2/ 258، وهمع الهوامع: 2/ 258.

(275) سورة الأعراف، من الآية: 43.

(276) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 47، وشرح الدماميني: 1/ 130 (تح: عناية)، وحاشية الدسوقي: 1/ 87.

(277) ينسب هذا الرأي إلى بعضهم دون تحديد، ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1693، وهمع الهوامع: 2/ 327، ويكاد كلام ابن هشام يطابق كلام المراديّ وتعبيره، هنا، ينظر: الجنى الداني: 225، وشرح الدماميني (تح: عناية):1/ 149.

(278) سورة ق، من الآية: 2.

(279) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 55.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الباء : بيَّن ابن هشام أنَّ الباء في قوله تعالى:{فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ}[280]، مما اختُلِف فيه؛ فقيل: إنّها للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول؛ أي فسبحه حامداً، وقيل: إنها للاستعانة؛ والحمد مضاف إلى الفاعل، أي: فسبحه بما حَمِدَ به نفسه[281].

وذكر أن الباء في قوله تعالى:{عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ}[282]، تحتمل التبعيض والإلصاق[283]. وقد بنى ابن هشام هذا الاحتمال على اختلاف العلماء في تحديد دلالتها، فعدّها الفرّاء ، مرة، زائدة، وخرجها، مرة، على التضمين أو الحمل على معنى فعل آخر، [284]. وفضّل النحاس الوجه الثاني[285]. وجعلها ابن قتيبة بمعنى (من)، أي: للتبعيض[286] ورفض الراغب الأصفهاني أن تكون بمعنى (من)؛ أي للتبعيض[287]. وجعلها الزمخشري للإلصاق[288]. في حين عدّها ابن عطية زائدة[289]. وإلى ذلك ذهب الطبرسيّ أيضًا [290]. وذكر أبو البركات أن لها وجهين؛ ((أحدهما:

---

(280) سورة النصر، من الآية: 3.

(281) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 140. وتنظر أقوال النحاة فيها في: معاني القرآن للأخفش: 313. إعراب القرآن للنحاس: 3/ 783، وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 235، والكشاف: 4/ 806، وشرح التسهيل: 3/ 20، والجامع لأحكام القرآن:مج10/ 20/ 158، والبحر المحيط: 747/8، وهمع الهوامع: 2/ 335.

(282) سورة الدهر، من الآية: 6.

(283) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 143.

(284) معاني القرآن للفرّاء: 3/ 215.

(285) إعراب القرآن للنحاسّ: 3/ 574.

(286) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 575.

(287) مفردات ألفاظ القرآن: 161 (الباء) .

(288) ينظر: الكشاف: 4/ 655.

(289) المحرَّر الوجيز:410/5، وتنظر القراءة في: شواذ القراءات:495، ومعجم القراءات القرآنية:261/5، مسلسل (9699).

(290) ينظر: مجمع البيان: مج5/ 10/ 611.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن تكون بمعنى (من)؛ أي: يشرب منها. والثاني: أن تكون زائدة؛ أي: يشرب ماءها؛ لأن العين لا تُشْرَب، وإنما يُشْرب ماؤها))[291].

ثم : نقل ابن هشام عن ابن مالك[292] أنّه أجاز في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه) [293]، ثلاثة أوجه، أحدها: رفع (يغتسل)، بتقدير: هو يغتسل منه، على القطع. والثاني: الجزم بالعطف على محل فعل النهي. والثالث: النصب بإعطاء (ثم) حكم واو الجمع.

حتى : يورد ابن هشام أنَّ (حتى) في قوله تعالى:{فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ }[294]، تحتمل أن تكون بمعنى (كي) التعليلية، وأن تكون مُرادِفةً لـ(إلى) [295].

ووقف ابن هشام على جملة: (قام القوم حتى زيد قام)، فأجاز في الجملة الواقعة بعد (حتى) الرفع والخفض، فالرفع من ثلاثة أوجه؛ أحدها: الابتداء، فيكون (زيد) مبتدأ، وجملة (قام) خبره. والثاني: العطف على الفاعل (قوم)، والجملة بعده مؤكّدة. والثالث: إضمار الفعل، فتكون الجملة بعده مفسِّرة. وتحتمل الخفض بـ(حتى) [296].

(291) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 758. وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 481، والجامع لأحكام القرآن: مج 10/ 19/ 82، والبحر المحيط: 8/ 552، والجنى الداني: 43، ومغني اللبيب: 1/ 143، وشرح التصريح: 1/ 647.

(292) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك: 220، و مغني اللبيب: 1/ 161.

(293) الحديث في صحيح البخاري: كتاب الوضوء: 1/ 172 (باب الماء الدائم، برقم 168).

(294) سورة الحجرات، من الآية: 9.

(295) ينظر: مغنى اللبيب: 1/ 169، وشرح التصريح: 2/ 373.

(296) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 175. ومثله في: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 518، وارتشاف الضرب: 4/ 1753.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قد : تحتمل (قد)، في قول الراجز[297]:

قَــدْني مِــن نَصْــرِ الخُبَيْــبَينِ قَــدِي لــيس الإمــامُ بالشــحيح المُلْحِــدِ

أن تكون مرادفة لـ(حَسْب) على لغة البناء، وأن تكون اسمَ فعل، على أن نون الوقاية، في (قد) الثانية، حُذِفت للضرورة[298].

اللام : ذكر ابن هشام أن اللام في قوله تعالى: {رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ}[299]، تحتمل أن تكون لام الصيرورة المسمَّاة لام العاقبة ولام المآل، وتحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل بعدها مجزوماً لا منصوباً[300]. ويؤكد ما قرره ابن هشام أن العلماء اختلفوا فيها، ونصَّ بعضهم على ذلك[301]. ويظهر احتمال الأمرين واضحاً عند ابن عطية، إذ يقول: ((يحتمل أن يكون لام كي على بابها، على معنى: آتيتهم الأموال... كي يضلوا. ويحتمل أن تكون لام الصيرورة والعاقبة... والمعنى: آتيتهم ذلك فصار أمرهم إلى كذا))[302].

وبيّن ابن هشام أن النحويين اختلفوا في اللام في قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }[303]، فقيل: إنها زائدة؛ و(ما) فاعل، وقيل: اللام للتبيين؛ والفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، وقيل: إن هيهات مبتدأ بمعنى البعد،

(297) الرجز لأبي بحدلة ، في: شرح المفصل: 2/ 349، ولحميد بن مالك الأرقط، في: المقاصد النحوية: 1/ 198، وشرح التصريح: 1/ 121، وشرح شواهد المغني: 1/ 487، وخزانة الأدب: 5/ 382، 383.

(298) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 226. ومثله في: الجنى الداني: 254.

(299) سورة يونس، من الآية: 88.

(300) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 283.

(301) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 477، ومعاني القرآن وإعرابه: 3/ 26، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 542، والكشاف: 2/ 352، والجنى الداني: 123.

(302) المحرَّر الوجيز: 3/ 139. وينظر: الجامع لحكام القرآن: مج 4/ 8/ 239، والبحر المحيط: 5/ 242.

(303) سورة المؤمنون، من الآية: 36.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والجار والمجرور خبره[304]. وفي كلام ابن يعيش ما يؤكد ذلك، قال: ((قيل: اللام زائدة، و(ما) الفاعلة، والتقدير: هيهات هيهات ما توعدون. وقيل: الفاعل محذوف والتقدير: بعد الصدق لما توعدون، فاللام على بابها؛ لأنه لم تؤلف زيادة اللام في نحو هذا))[305].

ويذكر ابن هشام أنَّ اللام في قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ}[306]، تحتمل أن تكون لام التبليغ، بمعنى: لأجلهم، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان[307]. وتحتمل أن تكون موافقة لـ(عن)[308]، وذهب ابن مالك إلى أنها لام تعليل[309]. ويبدو أن هذا التعدد مبني على اختلاف العلماء في تحديد نوع اللام وعملها؛ بسبب قبول الآية للأوجه المحتملة.

وفي ميدان اللام يذكر ابن هشام أنَّ اللام في نحو (لقد قام زيد) تحتمل أن تكون لام ابتداء، ولام جواب قَسَمٍ مقدَّر[310]. ويؤكد هذين الاحتمالين قول المراديّ: ((أمّا المقرون بـ(قد)، نحو: لقد قام زيد، فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القَسَم. وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء)) [311]. فقد نقل جواز الوجهين فيها عند المعربين.

---

(304) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 293.

(305) شرح المفصّل: 3/ 20، وينظر: المحرَّر الوجيز:4/ 143،والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 529-530. والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 235، والجامع لأحكام القرآن: 12/ 82-84، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 26، والبحر المحيط: 6/ 494 ، وشرح التصريح: 1/ 395.

(306) سورة الأحقاف، من الآية: 11.

(307) ينظر: الكشاف: 4/ 293، والبحر المحيط: 8/ 83.

(308) ينظر:شرح التسهيل: 3/15-16،وشرح الرضيّ على الكافية:5/186،والجنى الداني:99-100،وهمع الهوامع:2/370.

(309) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 15، وهمع الهوامع: 2/ 370.

(310) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 305.

(311) الجنى الداني: 125.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لا : يذكر ابن هشام أنَّ لا في نحو: (جئت بلا زاد) و(غضبت من لا شيء) حرف يفيد النفي معترِض بين الخافض والمخفوض، ثم نقل أن الكوفيّين يعدّونها اسماً لا حرفاً، بدليل دخول الجارّ عليها، فيكون ما بعدَها مخفوضاً بالإضافة، لذلك اجتمع فيها وجهان. وقد وضّح أنَّ غير الكوفيّين يسمّيها زائدة، مثلها مثل (كان) في نحو: (زيد كان فاضل)[312]. وتعود جذور البحث في مثل هذا الاستعمال إلى سيبويه، إذ قال: ((اعلم أنَّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضافُ إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذتُه بلا ذَنْبٍ وأخذته بلا شيءٍ، وغَضِبْتَ من لا شيء، وذهبتَ بلا عَتاد؛ والمعنى ذهبت بغير عتادٍ، وأخذتَه بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أخذه يَعتدّ به عليه))[313]. عبارة سيبويه لا تفصح عن حقيقة (لا)، فقد عبَّر عن الجر بالإضافة كما هو شأنه في استعمال بعض المصطلحات موضع بعض[314]. ويتضح، من التأمل في كلام النحويين في تحليل هذا الموضع[315]، أنهم يتفقون على أنها بمعنى (غير) ولكنهم يختلفون في تفسير ظاهرة جرَّ الاسم الذي بعدها، بسبب انطلاقهم من قاعدة صناعية، قد لا تنطبق على الواقع اللغويّ، مفادها أن الحرف لا يدخل على الحرف، فلجأ بعضهم إلى القول بزيادتها لفظاً دون المعنى، ولجأ آخرون إلى القول باسميتها، وأن ما بعدها مضاف إلى هذا الاسم. فابن هشام بنى التعدد، هنا، على النظر إلى هذين المذهبين والأخذ بما نتج منهما.

(312) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 322.

(313) الكتاب: 2/ 302.

(314) ينظر:في تسامح سيبويه في التعبير:مغني اللبيب:2/ 742،والمصطلح النحوي:نشأته وتطوره: 122-123،192.

(315) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 278، ورصف المباني: 270-271، وشرح التصريح: 1/ 338.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومما يتصل بهذا الموضع، ما ذكره من اختلافهم في (لا) في قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}[316]، فقيل: إنها نافية، وقيل: هي زائدة[317]. وكلام ابن هشام عن التعدّد في تحليل (لا) نحويّا، هنا، مبني على خلاف النحويين فيها[318].

ووقف ابن هشام على (لا) في قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً }[319]. فبيّن أن فيها قولين؛ أحدهما: أنّها ناهية والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأنَّ الإصابة مسبِّبة للتعرض، وأسند هذا المسبِّب إلى فاعله. والثاني: أنها نافية، فتكون الجملة صفة لـ(فتنة)، ولا حاجة لإضمار قول؛ لأنَّ الجملة خبريّة؛ فيكون دخول النون شاذاً، أو أنَّ الفعل جواب الأمر؛ فيكون التوكيد شاذاً أيضاً[320]. وقد اختلفت أقوال العلماء في توجيه هذا الموضع، بسبب دخول نون التوكيد فيه[321]. جمع الزمخشري بعضها في تفسيره، قال: ((لا يخلو من أن يكون جوابا للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة. فإذا كان جواباً؛ فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم... وإذا كانت نهياً بعد أمر، فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا

(316) سورة القيامة، الآية: 1.

(317) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 328-329.

(318) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 207، وتأويل مشكل القرآن: 346-347، ومعاني القرآن وإعرابه: 5/ 196، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 551-553، وكتاب معاني الحروف: 84، والصاحبي في فقه اللغة: 121، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 314، والكشاف: 4/ 645-646، والمحرَّر الوجيز: 5/ 401، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 1/ 133، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 754، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 476-477، شرح المفصّل: 5/ 76، والجامع لأحكام القرآن: مج5/ 9/ 60-61، والبحر المحيط: 8/ 301.

(319) سورة الأنفال، من الآية: 25.

(320) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 324-325.

(321) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 407، ومعاني القرآن للاخفش: 204، ومعاني القرآن وإعرابه: 2/ 332.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبنّ)) [322].

وقد ردّ ابن هشام مذهب الزمخشري؛ في أنَّ الفعل جواب الأمر، بأنه فاسد؛ ((لأن المعنى حينئذٍ، فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة، مردود، لأن الشرط إنّما يقدّر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب)) [323].

وعَقَد ابن هشام مسألة لـ(أن) إذا وقع بعدها (لا) وفعل مضارع، قال: ((إذا ولي (أن) الصالحة للتفسير مضارعٌ معه (لا)، نحو: (أشرت إليه أن لا تفعل) جاز رفعه على تقدير لا نافيةً، وجزمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ(أن) مفسِّرة، ونصبه على تقدير (لا) نافيةً وأن مصدريةً فإن فُقِدت (لا) امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب)) [324]. فقد احتملت (لا) في هذه الجملة وجهين: نافية غير عاملة، وناهية جازمة. وقد اقتطع ابن هشام هذه المسألة من المرادي من دون الإشارة إليه[325].

لو : يذكر ابن هشام أن (لو) في قول الشاعر[326]:

ولَـوْ تَلْتَقـي أصْـدَاؤُنا بَعْـدَ موتنـا ومِـن دون رِمْسَـيْنا مِـن الأرْضِ سَبْسَـبُ

لظلَّ صدى صـوتي ولـو كنـت رمَّـة لصـوتِ صـدى ليلـى يَهـشُّ ويَطْـربُ

(322) الكشاف: 2/ 204-205. وينظر: المحرَّر الوجيز: 2/ 514-515، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: 3/ 804، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 349، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 460، والبحر المحيط: 4/ 612-613، وارتشاف الضرب: 2/ 657، وشرح ابن الناظم: 443، وشرح التصريح: 2/ 303.

(323) مغني اللبيب: 1/ 325.

(324) المصدر نفسه: 1/ 50، وشرح قواعد الإعراب: 382-383.

(325) ينظر: الجنى الداني: 221، وشرح الدماميني (تح: عناية): 1/ 137-138.

(326) لأبي صخر الهذلي، في شرح أشعار الهذليين: 2/ 938، والرواية فيه: (منكب) مكان (سبسب)، وشرح شواهد المغني: 2/ 643، وللمجنون، في ديوانه: 24، والمقاصد النحوية: 3/ 431، وشرح التصريح: 1/ 417.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تحتمل أن تكون بمعنى (إنْ)، على ((أنَّ المراد مجرَّد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويُحْتَمل أنّها على بابها، وأنَّ المقصود فرض هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها)) [327].

ما : تحتمل (ما) في قوله تعالى: {كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ هَـذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ}[328]، وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً، والجملة بعدَه صلة له؛ فلا محلَّ لها، والأصل: كلّ رزقٍ، ثم عبّر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل، ثم أنيبا عن الزمان، أي: كل وقت رزقٍ، كما أُنيبَ عنه المصدر الصريح في: جئتك خفوق النجم. والثاني: أن تعدَّ اسماً نكرة بمعنى وقت؛ فلا تحتاج، على هذا، إلى تقدير: وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد؛ أي: كلّ وقت رزقوا فيه. ثم ذكر أنَّ لهذا الوجه مبعداً، هو ادّعاء حذف عائد الصفة وجوباً، حيث لم يرد مصرَّحاً به في شيء من أمثلة هذا الاستعمال. وفي مقابل هذا بيّن ابن هشام أن (كلّما) جميعها منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى: (قالوا) [329]. وما ذكره من اتفاق النحويين على إعرابها ظرفاً أمر صحيح[330]. ولكنهم لم يقطعوا في إعراب (ما) بوجه واحد، قال العكبري: ((كلما: هي هنا ظرف، وكذلك كل موضع كان لها جواب. و(ما) مصدرية، والزمان محذوف، أي كل وقت إضاءة. وقيل: (ما) هنا نكرة موصوفة، ومعناها الوقت، والعائد محذوف، أي كل وقت أضاء لهم فيه. والعامل في كلّ جوابها)) [331].

---

(327) مغني اللبيب: 1/ 349. وفيه من كلام ابن مالك في: شرح التسهيل: 3/ 412-413، وينظر: شرح ابن الناظم: 505، وشرح التصريح: 2/ 417-418.

(328) سورة البقرة، من الآية: 25.

(329) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 266.

(330) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 151، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 73، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 37.

(331) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 37، وينظر: البحر المحيط: 1/ 132.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد عَقَد ابن هشام مبحثاً خصّصه للتدريب على أنواع (ما)، نكتفي بمثالين منه، وهو قوله تعالى: {مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ }[332]، إذ وضّح أنَّ (ما) الأولى تحتمل أن تكون نافية؛ أي: لم يغن عنه، واستفهاميّة؛ فتعرب مفعولاً مطلقاً، أي: أيَّ إغناء أغنى عنه ماله. وتحتمل (ما) الثانية أن تكون موصولاً اسمياً؛ تقديره: والذي كسبه، وموصولاً حرفيّاً؛ تقديره: وكَسْبه [333]. والرجوع إلى أقوال العلماء فيها، يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن هشام من تعدّد التحليل في الآية. ويكشف عن عمق معرفته بالتراث الذي تركه النحويون في الإعراب عامة، وإعراب القرآن خاصة[334].

ووقف ابن هشام على (ما) في قوله تعالى: {فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ }[335]، فقال: ((ما: محتملة لثلاثة أوجه؛ أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرَّد تقوية الكلام... وإمّا لإفادة التقليل مثلها في (أكلت أكلاً ما)... والوجه الثاني: النفي، و(قليلاً): نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف، أي: إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، وأجاز ذلك بعضهم ويردّه أمران؛ أحدهما: أنَّ (ما) النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها... والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا (دخلتُ الأمرَ) لئلا يجمعوا بين حذف (في) وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف (دخلت في الأمر)، و(دخلت الدار).... والثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ(قليلاً)، و(قليلاً) حال معمول لمحذوفٍ دلّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله...)) [336]. وتكاد تكون هذه هي أهم

(332) سورة المسد، الآية: 2.

(333) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 414.

(334) تنظر أقوال النحاة فيها في: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 289، وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 784-785، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 386، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 799، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 515، والجامع لأحكام القرآن: مج10/ 20/ 162، والبحر المحيط: 8/ 751، وحاشية الدسوقي: 2/ 247.

(335) سورة البقرة، من الآية: 88.

(336) مغني اللبيب: 1/ 416-417.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأوجه التي قيلت في تحليلها، غير انهم كانوا يميلون إلى كونها زائدة، ويرفضون القول بالمصدرية [337].

ويرى الباحث أن قول ابن هشام بالتعدد والاحتمال، هنا، غير دقيق، ذلك لأنَّ النحويين السابقين –كما مرّ بنا–.

الواو : ذكر ابن هشام أن معنى الواو العاطفة هو مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، وعلى لاحقه، وعلى سابقه، ومن ثم، إذا قيل: (قام زيد وعمرو) احتملت الواو ثلاثة معان؛ هي: المصاحبة أو المعية، والترتيب، وعكس الترتيب[338].وابن هشام اعتمد في تحديد هذا الاحتمال قول ابن مالك: ((المعطوف بالواو إذا عرِي من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدُّمَ احتمالاً قليلاً))[339]. وقد صاغ أبو حيان ذلك بأسلوب يؤكد هذا الاحتمال، قال: ((تقول: قام زيدٌ وعمرٌو، فيحتمل ثلاثة معان؛ أحدها: أن يكون قاما معاً في وقت واحد. والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً. والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً))[340]. ولعل أهم ما يظهر على الاحتمال في هذه المسألة أنه يقوم على قسمة عقلية، قبل أن تكون لغوية، لذلك كانت عبارة ابن مالك أكثر دقة- مما جاء عند ابن هشام- في وصف ما ينتج من العطف بالواو.

(337) ينظر ذلك في: معاني القرآن للأخفش: 103، والكشاف: 1/ 164، وينظر أيضاً: مجمع البيان: مج1/ 1/ 308، والمحرَّر الوجيز: 1/ 177، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 110، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 77، والبحر المحيط: 1/ 437.

(338) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 463، وحاشية الدسوقي: 2/ 331، وشرح التسهيل: 3/ 207، وشرح ابن الناظم:371، ورصف المباني: 411، والجنى الداني: 158-159.

(339) شرح التسهيل: 3/ 207.

(340) ارتشاف الضرب: 4/ 1981.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يا : اختُلف في أداة النداء (يا) إذا وقع بعدها ما ليس بمنادًى، كالفعل، نحو: {أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ}[341]، أو الحرف، نحو قوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ}[342]، فقيل: هي للنداء، والمنادى معها محذوف، وقيل: هي لمجرَّد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها[343].والتعدد، هنا، ناتج من أن هذه التراكيب لا تتفق والقواعد التي استخلصها النحويون من الشائع من كلام العرب، وهو أن يدخل حرف النداء على اسم ليكون صالحا للنداء، وليس حرفا أو فعلا. ممّا دفعهم إلى البحث عن تحليل نحوي يفسِّر هذا الاستعمال، فاتجه بعضهم إلى القول بحذف المنادى، واتجه آخرون إلى القول بخروج الأداة عن النداء إلى التنبيه[344].

تعدّد التحليل النحوي في الجملة

تظهر عناية ابن هشام بتحليل الجملة في الباب الثاني من (مغني اللبيب)، وفي كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب). ولم تقتصر هذه العناية على تصنيف الجملة نحوياً، ووضع الضوابط الإعرابية لها، وإيضاح أحكامها لغرض تحليلها، بل امتدت إلى تتبع الجمل التي تحتمل وجهين أو أكثر، مفسِّراً، وموضِّحاً، ومحللاً. وقد توزع بحث ابن هشام، في هذه الزاوية العلميّة، على وَفْقِ الأنماط المختلفة المعتمدة في تصنيف الجملة العربية؛ فكانت له وقفة على الجمل التي تحتمل الاسمية والفعلية، استناداً إلى تصنيف الجمل على أساس صَدْر الجملة، كما وقف على الجمل التي تحتمل أن يكون

(341) سورة النمل، من الآية: 25، وتنظر القراءة في: النشر في القراءات العشر: 2/ 253.

(342) سورة النساء، من الآية: 73.

(343) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 488-489.

(344) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 290، ومعاني القرآن وإعرابه: 4/ 87-88، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 517-518، والحجة لأبي علي: 3/ 234، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 186، والكشاف: 3/ 350، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 558-559، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 99-100، مسألة (99)، والتبيان في إعراب القرآن: 2/ 279، وشرح التسهيل: 3/ 245-246، والجنى الداني: 357-358.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب، وهكذا. وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

أولاً: الجملة الاسمية والفعلية

لَفَتَ ابن هشام المُعرِبَ –كما هو شأنه في ربط التحليل النحويّ بالمتعلمين الناشئين– إلى أنَّ عليه أن يفصّل الحديث عن المسؤول عنه في بعض المواضع؛ لأنّها تحتمل أن تكون جملة اسمية وفعلية في الوقت نفسه[345]. وقد درس ابن هشام هذا الموضوع على شَكْل أمثلة وعَرَضَ ما تحتمله من أوجه. وما سمّاه أمثلة هو في الحقيقة أنماط تركيبيّة، ذلك أن كل مثال يمثل نمطاً تركيبياً مختلفاً عن غيره من التراكيب في الجمل الأخرى. وفي ما يأتي توضيح الأنماط التركيبيّة التي عالجها في هذا القسم :

النمط الأول: يحتمل صدر الكلام في نحو: (إذا قام زيد فأنا أكرمه) أن يكون جملة اسمية وفعلية، وهذا مبني على الخلاف في عامل (إذا)، فإذا قيل إنَّ العامل فيها جوابها فصدر الكلام جملة اسميّة، و(إذا) مقدَّمة من تأخير، وما بعد (إذا) متمّم لها؛ لأنّه مضاف إليه، فالمعنى: أنا أكرم زيداً وقت مجيئه. أمّا إذا قيل إن العامل في (إذا) فعل الشرط، و(إذا) غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية قُدِّم ظرفُها، كما في قولك: متى تقم فأنا أقوم؛ فالمعنى: إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فأنا أكرمه[346]. إنّ الاحتمال في هذا الموضع يعود إلى اختلاف النحويين في العامل في (إذا)، فقد ذهب جمهور النحويين إلى ((أنَّ (إذا) مضافة للجملة، والعامل في (إذا) الجواب، وذهب بعض النحاة إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة، بل هي معمولة للفعل بعدها لا لفعل

(345) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 493.

(346) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 493-494. وينظر: الحدائق الندية (مخطوط): 227.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجواب))[347]. ووضّح الدسوقي مفهوم الاحتمال في هذه المسألة بالقول: ((إذا سئل إنسان، وقيل له: هل صدر قولنا: (إذا قام زيد أكرمه) جملة اسمية أو فعلية؟ فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله: اسمية ولا على قوله فعلية، بل يجب عليه التفصيل بأن يقول: إنْ كان (إذا) معمولاً للجواب فالصدر جملة اسمية، وإن كان معمولاً للشرط فالصدر جملة فعلية))[348]. ومما يدخل في هذا النمط جمل أخرى نحو: (يوم يسافر زيد أنا مسافر).

النمط الثاني: تحتمل الجمل في نحو: (أفي الدار زيد؟) و(أعندك عَمْرٌو؟) أنّ تكون اسمية، وفعلية، وظرفية؛ فهي جملة اسمية إذا قُدِّر الاسم المرفوع: (زيد، وعمرٌو) مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف، تقديره: كائن أو مستقر، فتكون جملة اسمية ذات خبر على التقدير الأول، وذات فاعل مُغْنٍ عن الخبر على التقدير الثاني[349]. وهي جملة فعليّة إذا قُدِّر الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: استقرَّ. وهي جملة ظرفيّة إذا قُدِّر الاسم المرفوع فاعلاً للظرف أو لشبه الجملة[350]. وقد بنى ابن هشام تعدد التحليل، هنا، على الخلاف النحوي في مسألة رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، أهو الظرف، أو الابتداء، أو فعل مقدَّر؟ [351].

النمط الثالث: إذا وقع اسم مرفوع بعد (مذ) أو (منذ) في نحو (ما رأيته منذ يومان) فإنه يحتمل، في رفعه، أربعة مذاهب؛ أحدها: أنّه خبر، و(منذ) المبتدأ، فهي جملة اسمية لا محلّ لها من الإعراب، و(مذ، ومنذ) منصوبان على الظرفية، وهذا

(347) ارتشاف الضرب: 3/ 1411، وينظر –منه-: 4/ 1866، والجنى الداني : 369-370، والمنصف للشمني: 2/ 117.
(348) حاشية الدسوقي: 2/ 386.
(349) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 494، ويوازن بـ: ارتشاف الضرب: 3/ 1079، وحاشية الدسوقي: 2/ 387، والحدائق الندية (مخطوط): 227.
(350) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 494.
(351) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 51-54، مسألة (6)، وارتشاف الضرب: 3/ 1083-1084.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مذهب الأخفش والزجاج[352]. والثاني: أنَّ (مذ، ومنذ) مبتدآن، و(يومان) خبره، على تقدير: أمد انتفاء الرؤية يومان، والجملة على هذا التقدير اسمية أيضاً. ويُنْسَب هذا القول إلى المبرد وابن السراج والفارسي[353]. والثالث: أن يكون الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف، تقديره: مذ مضى يومان أو كان يومان، وعلى هذا يكون جملة فعلية حذف صدرها. ويُنْسَب إلى الكوفيّين، واختاره السهيلي، وابن مالك[354]. والرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، على تقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ويُنْسَب إلى بعض الكوفيّين، على أنَّ (منذ) مركبة من (مِن) الابتدائية، و(ذو) الطائية؛ بمعنى (الذي) فهو اسم موصول صلته من مبتدأ وخبر. وعليه فإن الجملة اسميّة، حُذِف مبتدؤها، ولا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها صلة[355].

وقد اعترض الدماميني على ابن هشام؛ لأنّه جعل كلامه على (يومان) في المثال، و(يومان) إمّا مبتدأ أو فاعل –كما مرَّ– فهو مفرد لا جملة، فكان الأولى –كما يرى الدماميني– أن يجعل كلامه على (منذ يومان)؛ لأنّه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية. واعتذر الشمني عنه بأنَّ مراده بـ(يومان) هو (يومان) مع ما ينضمّ لها بحيث يصيران جملة، وأن ابن هشام لم يقل (منذ يومان) لأنه لا يصحّ؛ لأن (يومان) تنضم لها (منذ) تارة فتكون جملة اسمية، وهذا ما يظهر في القولين الأول والثاني، وقد ينضم لها الفعل كما في الثالث فتكون جملة فعلية[356].

(352) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1419، والجنى الداني:502. ومغني اللبيب:1/ 442، وهمع الهوامع: 2/ 166.

(353) ينظر: المقتضب: 3/ 30، والأصول في النحو: 2/ 137، وشرح الكتاب للسيرافي : 1/ 167، 211، والإيضاح العضدي: 261، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 853-855، وارتشاف الضرب: 3/ 1419. والجنى الداني: 502، ومغني اللبيب: 1/ 442، وهمع الهوامع: 2/ 166.

(354) ينظر:شرح التسهيل: 2/ 145،وارتشاف الضرب: 3/ 1418، والجنى الداني: 502،وهمع الهوامع: 166/2.

(355) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 382، مسألة (56).

(356) ينظر: المنصف للشمني: 2/ 118، وحاشية الدسوقي: 2/ 388.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الرابع: يتعلَّق بنحو: (ماذا صنعت؟)، إذ بيَّن أنَّ هذا النحو من التراكيب يحتمل معنيين، يتغيّر، تبعاً لتغيّر المعنى، نوع الجملة فيه . والمعنى الأول: (ما الذي صنعته؟)، أي: أنها مكوّنة من اسم استفهام (ما)، وهو خبر مقدَّم أو مبتدأ، و(ذا) اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخرّ، و(صنعت) جملة فعلية صلة الموصول؛ حُذِف عائدها. وعلى هذا المعنى تكون الجملة اسميّة؛ قُدِّم مبتدؤها عند سيبويه[357]، أو خبرها عند الأخفش[358]. والمعنى الثاني: هو (أيَّ شيء صنعت؟)، على أن (ماذا) مركّبة من (ما) مع (ذا) ، وجُعِلا اسماً واحداً للاستفهام، فهي جملة فعلية تقدَّم فيها المفعول به[359]. وإذا كانت الجملة نحو: (ماذا صنعته؟) فإنها –على المعنى الأول– جملة اسميّة، تقديرها: أيُّ شيء الذي صنعته؟ وعلى المعنى الثاني –وهو كونها مركبة من (ما مع ذا)؛ بمعنى: أيَّ شيء صنعته؟– فإنها تحتمل أن تكون اسميّة بأن تُقدَّر (ماذا) مبتدأ، و(صنعته) الخبر. وتحتمل أن تكون فعلية بأن تقدَّر (ماذا) مفعولاً لفعل محذوف، على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد (ماذا)؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام[360].

النمط الخامس: عالج ابن هشام في هذا النمط تراكيب تتكون من اسم مرفوع تسبقه همزة استفهام وتتبعه جملة فعلية، نحو قوله تعالى:{أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا}[361]، فهي تحتمل الفعلية والاسميّة. ويرى أنَّ الأرجح، في الآية، أنها جملة فعلية، على تقدير أن (بشر) فاعل لفعل محذوف، تقديره: (يهدي)؛ لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يدخلَ

(357) ينظر: الكتاب:2/ 416-419،والمفصّل: 187-188،وشرح المفصّل:2/429،386، وشرح التسهيل: 1/ 191، والجنى الداني: 239، ومغني اللبيب: 2/ 494.
(358) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 125، ومغني اللبيب: 2/ 494.
(359) ينظر: مغني اللبيب:2/ 494، وهمع الهوامع:274/1، والحدائق الندية(مخطوط): 227، وحاشية الدسوقي: 2/ 388.
(360) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 494.
(361) سورة التغابن، من الآية: 6.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على الأفعال. ويجوز، فيها، أن تكون جملة اسمية، على تقدير أن (بشر) مبتدأ، خبره جملة (يهدوننا).

في حين رجّح ابن هشام عكس ذلك، في قوله تعالى: {أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ }[362]؛ فكونها، هنا، جملة اسميّة أرجح منه في الآية السابقة، على الرغم من التشابه القائم بينهما، في التركيب. وسبب هذا الترجيح أن الجملة، هنا، معادلة بجملة اسمية هي قوله{ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ }. وبذلك فقد اختلف المُرجِّح في الآيتين؛ إذ إنَّ الاسميّة ترجّحت في هذه الآية: ((بالمعادلة المذكورة، بخلاف الاسميّة في: {أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا}، فإنها لم ترجح، وإنّما رجحت الفعليّة، فيها، بغلبة إيلاء الفعل للهمزة))[363].

النمط السادس: تحتمل الجمل في نحو: (قاما أخواك) وجهين إعرابيين، فإن قُدِّرت الألف حرف تثنية، فهو لا محل له من الإعراب، و(أخوك) فاعل، والجملة فعلية. وكذلك إن قُدِّرت الألف اسماً، و(أخواك) بدل منها، فالجملة فعلية أيضاً. وفي حال قدرت الألف اسماً وما بعدها مبتدأ، فالجملة -عندئذٍ- اسميّة قدّم الخبر فيها، والخبر هو الجملة الفعلية (قاما)[364]. وقد بنى ابن هشام هذا النمط على خلاف النحويين في توجيه لغة (أكلوني البراغيث)[365].

النمط السابع: بيّن فيه أنَّ الجملة في أسلوب المدح والذم، نحو: (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل زيد)، تحتمل الاسمية والفعلية؛ فهي جملة اسمية إنْ قدَّر المعربُ (نعم الرجل) خبراً مقدماً على (زيد). فإن قدَّر المعربُ (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف

(362) سورة الواقعة، الآية:59.
(363) حاشية الدسوقي: 2/ 389.
(364) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 495.
(365) ينظر: الكتاب: 19/1، و41/2، وكتاب شرح اللمع لجامع العلوم:219/1، وشرح الجمل لابن عصفور:1/ 167-168، شرح المفصل: 296/2، المغني في النحو: 2/ 145-146، وشرح الرضي على الكافية: 6/ 257، وشرح التصريح: 405/1، وهمع الهوامع:1/ 513-514.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تقديره: هو زيد؛ فالتركيب يشتمل، حينئذٍ، على جملتين: جملة فعليّة هي (نعم الرجل)، وجملة اسميّة هي (هو زيد)[366]. والاحتمال، هنا، قائم على التقدير العقلي في تحليل التركيب، وهو تقدير لا يؤثر في الدلالة، ذلك أن المعنى على التقديرين واحد لم يتغيّر. وهو مما سَبَق أن أشار إليه النحاة[367].

النمط الثامن: يجوز في البسملة أن تعدَّ جملة اسمية بأن يُقدَّر: ابتدائي بسم الله، وهو قول البصريين، ويجوز أن تعدّ جملة فعلية على تقدير: ابدأ باسم الله، وهذا قول الكوفيّين[368]. وقد وصف ابن هشام قول الكوفيّين بأنه المشهور في كتب التفسير والإعراب، ولهذا السبب- كما يرى- اكتفى الزمخشري بذكره، وقدّر الفعلَ مُؤخَّراً، ومُناسباً للمعنى، مثل: باسم الله أقرأ، وباسم الله أحلّ وأرتحل، والغرض من تقديره مؤخراً إفادة الحصر[369].

النمط التاسع: يتعلّق بقولهم: (ما جاءت حاجتك)[370]، إذ يحتمل -كما ذكر ابن هشام- أن يكون جملة فعلية واسمية؛ إذ يروى برفع (حاجتك)، على أن (جاء) بمعنى (صار)، يرفع الأول اسماً له وينصب الثاني خبراً له، فتُعْرَب (ما) – على هذا الوجه- خبر (جاء) مقدَّما، و(حاجتك) اسمه، وهي على هذا الوجه جملة فعلية. ويروى بنصب (حاجتك)، فيكون (ما) مبتدأ، واسم (جاء) ضميراً يعود على (ما)،

(366) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 495، والحدائق الندية (مخطوط): 227.
(367) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 367-369، وشرح التسهيل: 2/ 348-349، وشرح المفصل: 4/ 400، وشرح التسهيل: 2/ 348، وشرح التصريح: 2/ 83-84.
(368) تنظر أقوال العلماء في تحليلها في: مجالس ثعلب: 1/ 107، وإعراب القرآن للنحاس:1/ 116، وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:20، والكشاف: 1/ 12-13، والمحرَّر الوجيز: 1/ 61، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 44، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 9، والجامع لأحكام القرآن: مج1/ 1/ 70، والبحر المحيط : 1/ 27.
(369) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 495، والمنصف للشمني: 2/ 118، وحاشية الدسوقي: 2/ 390.
(370) جاء في شرح المفصل: 4/ 338: ((أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العبّاس يدعوهم إلى الحق من قِبَل علي -عليه السلام-))، وينظر: المنصف للشمني: 2/ 118.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وأنّث حملاً له على معنى (ما)، ومعناها هو (حاجة)، لأنَّ لفظ (ما) مذكَّر، و(حاجتك) خبره، وهي على هذا الوجه؛ أي: نصب حاجتك، جملة اسميّة[371].

وذكر ابن هشام جملا أخرى، تحتمل الوجهين أيضاً، وهي قولهم: (ما أنت وموسى) و(كيف أنت وموسى) [372]. ويلحظ أن ابن هشام استعمل كلمة (موسى)، لكي تكتمل له مسوّغات الاحتمال، في حين أنَّ كتب النحو تستعمل مكانها كلمة (زيد) أو (عبد الله) [373]. وقال ابن هشام في إعراب (ما): إنّها ((تحتمل الرفع والنصب، إلاّ أن الرفع على الابتدائية أو الخبريّة... وذلك إذا قدّرت (موسى) عطفاً على (أنت)، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدَّرته مفعولاً معه، إذ لابدّ من تقدير فعل حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تصنع. ونظير (ما).... (كيف) في نحو: (كيف أنت وموسى)، إلاّ أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلاّ توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية))[374].

النمط العاشر: تحتمل الجملة المعطوفة في نحو: (قعد عَمْرٌو وزيد قام) أن تكون فعلية واسمية، ورجّح ابن هشام كونها فعليّة، ليكون (زيد) فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره المذكور، وذلك طلباً للتناسب بين الجملتين المعطوفتين[375].

النمط الحادي عشر: بيّن ابن هشام أنَّ الجمل من نحو (موسى أكرمه) و(زيد ليقمْ) و(عمرو ليذهبْ) تحتمل الفعلية والاسمية، وترجح فيها الفعلية؛ لكون (أكرمه،

(371) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 496، وينظر تحليلها في: الكتاب: 1/ 50-51، والخصائص: 2/ 417، وشرح المفصل: 4/ 338، وارتشاف الضرب: 3/ 1173، والحدائق الندية (مخطوط): 227، وحاشية الدسوقي: 2/ 390.

(372) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 496، والحدائق الندية (مخطوط): 227-228.

(373) ينظر: الكتاب: 1/ 301-303، وشرح المفصل: 1/ 444-446، وارتشاف الضرب: 3/ 1489.

(374) مغني اللبيب: 2/ 496، وينظر: شرح التصريح: 1/ 530.

(375) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 496، وينظر: عن التناسب في العطف: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 248-249، وارتشاف الضرب: 4/ 2012، والحدائق الندية (مخطوط): 228.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وليقم، وليذهب) جملاً طلبيّة؛ فيضعف أن تكون خبراً عن الأسماء التي قبلها. والراجح، على هذا، أن يعربَ (موسى) مفعولاً به لفعل محذوف يفسِّره المذكور، ويعرب (زيد، وعمرو) فاعلين لفعل محذوف، على تقدير: ليقم زيد ليقم، لا يذهب عمرو ولا يذهب[376]. وهذه المسألة من أبواب الاشتغال، التي يجيز فيها النحويون النصب والرفع، والنصب أرجح[377].

ومما ينبغي ذكره أنَّ ابن هشام لم يجعل ما تقدَّم مثالاً منفرِداً، وإنّما ساقه بعد المثال العاشر، ولذلك قال الدسوقي: ((هذا خارج عن المعطوف، فلو جعله قسماً حادي عشر، كان أولى؛ لأنَّ هذا محتمل للوجهين))[378].

وذكر ابن هشام أنّ نحو (زيد قام)، تحتمل وجهين، بسبب اختلاف النحويّين فيها؛ فهي جملة اسمية عند جمهور النحويّين لعدم وجود ما يطلب الفعل، ويجوز أن تكون فعلية على التقديم والتأخير عند الكوفيّين؛ أي: إنَّ الفاعل تقدَّم على فعله[379]. وهذا الاحتمال بعيد وخلاف المشهور، ذلك أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه؛ لأنه كالجزء من الفعل، فإذا قُدِّم ارتفع بالابتداء، وكان الفاعلُ ضميرَه المُسْتِكن بدلالة أنَّ العرب لا يقولون: الزيدان ضَرَبَ[380].

(376) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 496.

(377) ينظر: الكتاب: 1/ 137-138، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 365، وشرح التسهيل: 2/ 72-73، وشرح ابن الناظم: 174، وارتشاف الضرب: 4/ 2166، وهمع الهوامع: 3/ 104، وشرح التصريح: 1/ 444، وحاشية الدسوقي: 2/ 391.

(378) حاشية الدسوقي: 2/ 391.

(379) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 496-497.

(380) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 327-328، وشرح المفصل: 1/ 202-203، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 158-159، والمغني في النحو: 2/ 133-134، وارتشاف الضرب: 3/ 1320، وشرح التصريح: 1/ 396، وهمع الهوامع: 1/ 511.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثانياً : الجملة الكبرى والجملة الصغرى

يبيّن ابن هشام –بعدَ أن يتكلّم على انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى– أنَّ الكلام قد يحتمل الكبرى وغيرها[381]. ثم يأخذ بإيراد أمثلة لذلك، وسنذكرها بوصفها أنماطاً تركيبية؛ لأن كل مثالٍ منها يمثّل أنموذجاً منفرداً عن غيره، وذلك كالآتي:

النمط الأوّل: يحتمل (آتيك) في قوله تعالى:{قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ }[382]، أن يكون فعلاً مضارعاً وفاعلاً مستتراً ومفعولاً به، على أن أصله (أ ٱتيك)، ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفا، لوقوعها ساكنة إثر همزة، وعلى هذا يكون (آتيك) جملة كبرى. ويحتمل أن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه، كما في قوله تعالى: {وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ}[383]. وذكر ابن هشام دليلين يؤيِّدان الوجه الثاني؛ الدليل الأول: أنَّ الأصل في الخبر: الإفراد، والدليل الثاني: أنَّ أحد القراء، وهو حمزة الزيات يُميل الألف من (آتيك)[384]، وهذا ممتنع فيها إذا كانت منقلبة من الهمزة؛ وفي هذا ((دليل على أنّه اسم فاعل؛ لأنَّ، عليه، الألف تكون أصلية، ولا يجوز إمالة الألف إلاّ إذا كانت أصلية. وأما على جعله فعلاً، تكون الألف بدلاً من الهمزة والألف المُبْدَلة لا تُمال))[385]. وقد سبق أن أشار العكبريُّ إلى أن (آتيك) يحتمل الأمرين، قال: ((آتيك: فعل؛ ويجوز أن يكون اسم فاعل))[386]، والى مثل ذلك ذهب أبو حيان، إذ يقول: ((يحتمل أن يكون مضارعاً واسم فاعل))[387]. وهكذا نلحظ أن ابن هشام نقل الاحتمال من الكلمة إلى ميدان الجملة.

(381) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 497-498، والحدائق الندية (مخطوط): 228.
(382) سورة النمل، من الآية: 40.
(383) سورة هود، من الآية: 76.
(384) تنظر: القراءة في جامع البيان: 655، والنشر في القراءات العشر: 2/ 46، 48.
(385) حاشية الدسوقي: 2/ 394-395.
(386) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 281.
(387) البحر المحيط: 7/ 99.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الثاني: تحتمل الجملة في نحو: (زيد في الدار) تقدير (استقرَّ) فيكون الكلام جملة كبرى، وتقدير (مستقر)؛ فلا يكون الكلام جملة كبرى ولا صغرى، بل يكون الخبر مفرداً، كما هو الأصل فيه[388]. ويعود الاحتمال، هنا، إلى الخلاف النحويّ في العامل في الظرف والجار والمجرور التامّين إذا وقعا خبراً للمبتدأ، إذ ظهرت مذاهب مختلفة فيه؛ أحدها : أنَّ العامل فيه اسم فاعل من كون مطلق؛ أي: كائن أو مستقر في الدار، ونسبه أبو البركات إلى بعض البصريين[389]، ونسبه ابن مالك إلى سيبويه والأخفش[390]، وإليه ذهب السُّهيلي (581 هـ)[391]. والثاني أن العامل فيه فعل تقديره (استقرّ)، ونُسِب إلى سيبويه أيضاً[392]، وهو مذهب أبي علي الفارسي[393]، وعبد القاهر الجرجاني[394]، والزمخشري[395]، ونسبه أبو البركات إلى البصريين[396]، ووصفه بأنه الصحيح. وفي العامل في الظرف مذاهب أخرى، لا تتعلق بهذه المسألة التي ندرسها[397].

وقد عدَّ ابن هشام هذه الجملة مما يحتمل الوجهين، بالنظر إلى المذهبين والتقديرين، فهو لم يقصر نظره على العامل ونوعه: أفعل هو أم اسم؟ وإنّما نظر إلى الجملة كاملة في حال الأخذ بأحد التقديرين أو كليهما. وجذور هذا النظر التحليلي

(388) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 498، وينظر أيضاً: الحدائق الندية (مخطوط): 228.
(389) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 245،مسألة (29) وشرح المفصل: 1/ 231،والمغني في النحو: 318/2.
(390) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 298، وارتشاف الضرب: 3/ 1121، والمنصف للشمني: 2/ 119.
(391) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 325.
(392) ينظر: المغني في النحو: 2/ 319، وارتشاف الضرب: 3/ 1121.
(393) ينظر: الإيضاح العضدي: 47، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح:1/ 274-275، وارتشاف الضرب: 3/ 1121.
(394) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 275.
(395) ينظر: المفصل: 53، وشرح المفصل: 1/ 229.
(396) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 246. مسألة (29).
(397) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 245-246، مسألة (29)، والمغني في النحو: 2/ 317-319، وارتشاف الضرب: 3/ 1121، وشرح التصريح: 1/ 206-207.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تعود إلى نحويين سابقين،ومنهم عبد القاهر الجرجاني، قال: ((اعلم أن من الناس من لم يعدّ الظرف في الجمل وذاك لأجْل أنّه يُقَدَّر فيه اسمَ الفاعل. فإذا قال: زيد في الدار، قدَّر: مستقر في الدار، دون استقرَّ ويستقرَّ. واسمُ الفاعل لا يكون جملةً، وإنما [الذي] يكون جملةً: الفعل مع الفاعل المضمر فيه أو المظهر))[398]. وعلى الرغم من أن كلامه على الظرف نفسِه، فانَّه قد التفت إلى أثر الفرق بين التقديرين في تغيير نمط الجملة، وأنَّ تقدير اسم الفاعل لا يؤدي إلى جملة. وهو ما انتهى إليه ابن هشام لاحقاً؛ وذلك أنَّ تقدير (مستقر) يخرج الكلام من حيّز وصفه بجملة صغرى أو كبرى.

النمط الثالث: بيّن ابن هشام، فيه، أنَّ الجملة في نحو (إنّما أنت سيراً)، تحتمل أن تكون جملة كبرى، على تقدير (تسير)، وأن تكون جملة لا توصف بأنها صغرى ولا كبرى، على تقدير (سائر). إنَّ سبب الاحتمال، هنا، يعود إلى الخلاف النحوي أيضاً، في تقدير العامل في (سيراً).

وقد اختُلِفَ في العامل، فقدّره بعضهم فعلا، لأنه الأصل في العمل، وقدّره آخرون اسم فاعل، لأن الاسم أصل والفعل فرع عليه[399]. وارى أنَّ ابن هشام بنى هذا النمط على الخلاف في المسْألة السابقة، وهو بناء ضعيف لغوياً وعقلياً، لأنَّ المصدر، هنا، منصوب بفعل مقدَّر تقديره (تسير)، ولكنه سحب الخلاف في المسألة السابقة إلى هذه المسألة. يؤكد ما أذهب إليه أن النحويين يعالجون مثل هذه التراكيب تحت باب المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة[400].

النمط الرابع: تحتمل الجملة في نحو (زيد قائم أبوه) أن تكون جملة كبرى، على تقدير أنَّ (أبوه) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبره مقدّماً. وفي حال قُدِّر (أبوه) فاعلاً لـ(قائم)، فإنها. حينئذٍ تخرج ممّا يمكن وصفه بأنه جملة صغرى أو كبرى. وهذا النوع

(398) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 275. وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 344.
(399) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 499، والمنصف للشمني: 2/ 119.
(400) ينظر: الكتاب: 1/ 335، وشرح المفصل: 1/ 282، وشرح التسهيل1/ 301، 308، وشرح التصريح: 1/ 498-499.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أيضاً إنما استند ابن هشام فيه إلى إعمال العقل، والتلاعب باللغة، بسبب احتمال التركيب لأكثر من توجيه، في حين أن المعروف أنّ الخبر إذا كان مشتقاً فإنه يتحمل ضميراً مرفوعاً، ولو أُظْهِر هذا الضمير لارتفع. قال ابن يعيش عن الخبر المشتق: ((الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبَّهة باسم الفاعل... والذي يدلّ على تحمُّلها الضميرَ المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً، نحو: (زيد ضاربٌ أبوه، ومكرمٌ أخوه، وحسن وجهه). وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً، عملت في المضمر إذا أسندت إليه لكونه فاعلاً))[401].

ثالثاً : جملة لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب

أ. الجملة المستأنفة

نبَّه ابن هشام على أنَّ اللفظ قد يحتمل الاستئناف وغيره، وذلك نوعان؛ الأول: نوع يحتاج إلى تقدير من اجل صحة حمله على الاستئناف، وذلك نحو (نعم) في (نعم الرجل زيد)، فإن جعلت (زيد) مبتدأ، وما قبله خبراً، كان (زيد) لفظاً غير مستأنف، وإن جعلته خبراً لمحذوف تقديره: هو زيد، كان الكلام مستأنفاً[402]. وقد عبَّر ابن هشام باللفظ، هنا، ولم يعبّر بالجملة؛ لأنَّ ((المحتَمل قد لا يكون جملة، كـ(زيد)، في المثال المذكور، فإنَّه على الاحتمال الأوّل مفرد، وجملة على الثاني))[403].

والثاني: ما لا يحتاج إلى تقدير، لكونه جملة تامّة، وقد وصفه بأنّه كثيرٌ جدّاً، وجعل منه الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي

(401) شرح المفصل: 1/ 228. وينظر: مغني اللبيب : 2/ 499.
(402) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 503.
(403) حاشية الدسوقي: 2/ 395.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ }[404]، وهو في هذا يتبع الزمخشريَّ وأبا حيان، اللذينِ يذهبان الى أن الأحسن فيها أن تكون مستأنفة[405]، في حين ذهب أبو البركات إلى أنها في موضع نصب صفة، وليست مستأنفة[406]، ومال العكبريُّ إلى توجيهها على الحالية [407]. ولعل السببَ في هذا الاختلاف، يرجع إلى ((أنَّ الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحياناً، لا يغني فيه الاعتماد على ظاهرة العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولابدَّ من الاحتكام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة))[408].

كما نبّه ابن هشام على أنَّ بعض الجمل وقع فيها خلاف؛ أمستأنف هو أم غير مستأنف؟ وذكر له أمثلة، يمكننا أن نعدهّا أنماطاً تركيبية؛ بسبب تنوّعها واختلاف أبوابها النحويّة، وهي:

النمط الأول: اختُلِف في التركيب الذي يقع الفعل المضارع، فيه، مرفوعاً بعد الشرط، كما في (أقوم) في (إنْ قام زيد أقوم).

ويذكر ابن هشام،هنا، الخلاف بين سيبويه والمبرد في توجيه هذا التركيب وما ينبني عليه من تغيير نوع الجملة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ (أقوم) مؤخَّر من تقديم، أي انّه فعل مضارع مرفوع، وهو دليل الجواب، والجواب فعل مضارع مجزوم، تقديره (أقم)؛ دلَّ عليه (أقوم) المذكور. وهذا ما يتّضح من قول سيبويه: ((قد تقول: إن أتيتَني آتيك، أي: آتيك إن أتيتَني. قال زهير[409]:

(404) سورة آل عمران، الآية: 118.
(405) الكشاف: 1/ 398، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 40.
(406) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 199.
(407) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 229.
(408) إعراب الجمل وأشباه الجمل: 39.
(409) ديوانه: 105، وينظر: رصف المباني: 104، والمقاصد النحوية: 3/ 391، وشرح التصريح: 2/ 402، وشرح شواهد المغني: 2/ 838، وخزانة الأدب: 9/ 48.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وَإِنْ أَتَـــاه خَلِيـــلٌ يَـــومَ مَســـألةٍ يقولُ لا غائبٌ مـالي ولا حَـرِمُ))[410].

فهو يستدلّ بهذا البيت على أن فعل جواب الشرط (يقول) جاء مرفوعاً ، على نيّة التقديم ، وتقديره : يقول إنْ أتاه خليل يوم مسألة ، وإلاّ لما جاز أن يكون مرفوعاً[411].فالجملة، بناءً على مذهب سيبويه، مستأنفة، ويؤيد هذا التوجيه –عند ابن هشام– التزامهم، في مثل هذا التركيب، كونَ الشرط ماضياً[412]. ووجه التأييد، فيه، أنَّ مضيَّ الشرط يكثر معه حذف الجواب[413]. أمّا المبّرد فذهب إلى أنّه على إضمار الفاء والمبتدأ، والتقدير: (فأنا أقوم)، قال: ((سيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير... والذي قال لا يصلح عندي ... ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأً على معنى ما يقع بعد الفاء، فكأنك قدَّرته وأنت تريد الفاء... فمن ذلك قول زهير:

وَإِن أَتَـــاهُ خَلِيـــلٌ يَـــومَ مَســـألةٍ يقـولُ: لا غائـبٌ مـالي ولا حَـرِمُ

فقوله: (يقول) على إرادة الفاء على ما ذكرت لك))[414]. والجملة، على هذا، جملة اسمية، مرتبطة بالفاء، وليست مستأنفة؛ لأنها جواب الشرط.

وقد نبَّه على هذه المسألة صاحب إعراب القرآن، إذ خصَّها بالبحث في الباب الخامس والأربعين، وهو باب (ما جاء في التنزيل وفيه خلاف بين سيبويه وأبي العباس)، قال فيه: ((وذلك في باب الشرط والجزاء، وذلك أنك إذا قلت: إن تأتني آتيك، فسيبويه يقدره على التقديم، أو كأن قال: آتيك إن تأتني. وأبو العباس يقدره

(410) الكتاب: 3/ 66.
(411) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 626. مسألة (87).
(412) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 505.
(413) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 404.
(414) المقتضب: 2/ 67-68.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على إضمار الفاء، على تقدير: إن تأتني فأتيك))[415]. ثم ذكر ما يحمل من شواهد التنزيل على هذا الخلاف[416].

في حين ردَّ الرضيُّ المذهبين، واتخذ له توجيهاً آخر، قال: ((عند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين؛ إما لكونه في نيَّة التقديم، وإمّا لنيَّة الفاء قبل الفعل، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ هذين الوجهين مختصَّان بالضرورة، وكلامنا في حال السَّعة. والأولى أن يقال: تغيَّر عمل (إنْ) وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه، فلمَّا لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد، وهو الشرط، تقديراً، كما تجزم سائر الجوازم فعلاً واحداً، كَلَمْ ولمّا، ولام الأمر، ولا النهي)) [417]. فالرضيُّ يرى أنّها ضعفت عن العمل، لوجود فاصل، هو فعل الشرط بصيغة الماضي، ولذلك اكتفت بأن عملت في فعل الشرط محلا وتقديراً، وبناءً على هذا، فإنَّ (أقوم) هو جملة الجواب؛ فهي جملة مرتبطة بما قبلها وغير مستأنفة. ولجأ المالقي إلى حصر هذه الظاهرة بضرورة الشعر[418]. وقد ردّ أبو حيّان ما ذهب إليه المالقي من حصر هذه الظاهرة بالشعر [419]، مما يثبت وجود هذا النمط واستعماله في الكلام الفصيح.

النمط الثاني: اختُلِف في (مذ، ومنذ) وما بعدهما، في نحو: (ما رأيته مذ يومان)، إذ ذكر ابن هشام أنها في مذهب الجمهور جملة مستأنفة جواباً لسؤال تقديره: عند مَن قدر (مذ) مبتدأ: ما أمد ذلك. وعند مَن قدرهما خبراً: ما بينك وبين لقائه. والسؤال هو عن أمد انتفاء الرؤية.

(415) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 3/ 779.
(416) تنظر هذه المسألة في: شرح المفصَّل: 5/ 109، وشرح التسهيل: 3/ 396.
(417) شرح الرضيّ على الكافية: 5/ 119. وينظر: المنصف الشمني: 2/ 118، وحاشية الدسوقي: 2/ 404.
(418) ينظر: رصف المباني: 104 -105.
(419) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1876.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثم نقل مذهب السيرافي في أن: (مذ، ومنذ) في موضع نصب على الحالية، كأنّ المتكلم قال: ما رأيته متقدِّماً[420]. وقد وصف ابن هشام هذا المذهب بأنه ((ليس بشيء))، معللاً ذلك بعدم وجود الرابط في قولك: (مذ يومان). واعترض الدماميني على ابن هشام، بالقول: ((بل هو شيء، وَجْه ذلك أنَّ المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان، فالرابط بحسب المعنى موجود، ولا يضرّ كونه بحسب اللفظ مفقوداً))[421]. فهو يرى أن الرابط موجود في ضوء تفسير المعنى، في حين علَّق الشمني على هذا الاعتراض بالقول ((هذا عجيب، فإن الرابط اللفظيّ في الجملة الاسمية الحالية لابدَّ منه، لفظاً أو تقديراً، وهو إمّا الواو أو الضمير أو هما)) [422]. وقد أيّد الدسوقي مذهب الشمني، قال: ((أما قول بعضهم إن فيه رابطاً بحسب المعنى.... فالظاهر أنه لا يكفي وأنه لابدّ من الرابط اللفظي)) [423]. وهذا يعني أن مذهب الجمهور أرجح، وأن الجملة –بناء عليه– مستأنفة لا محلَّ لها.

النمط الثالث: تحدَّث فيه ابن هشام عن جملة الاستثناء: (ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا)، إذ اختُلِف فيها، فهي جملة حالية، معناها: قام القوم خالين عن زيد، وهو مذهب السيرافي، ولكن ابن هشام أجاز الاستئناف فيها أيضاً[424]. ونقل

(420) ينظر: رأي الجمهور والسيرافي في:شرح الكتاب للسيرافي: 1/ 167، 211، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 382، 393 مسألة (56)، وشرح المفصل: 4/ 508-509، وشرح الجمل لابن عصفور: 2/ 62-63، وشرح التسهيل: 145/2، وشرح الرضي على الكافية:4/ 163،وارتشاف الضرب:1419/3، ومغني اللبيب:505/2، وهمع الهوامع:166/2-167.

(421) عن المنصف للشمني: 2/ 122.

(422) المنصف للشمني: 2/ 122.

(423) حاشية الدسوقي: 2/ 405.

(424) ينظر: رأي السيرافي في: ارتشاف الضرب: 3/ 1537، والجنى الداني: 437، وهمع الهوامع: 2/ 258-259، وتنظر هذه المسألة في شرح التسهيل: 2/ 230 وفي شرح المفصل: 2/ 51.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عن ابن عصفور أنه يوجب أن يكون استئنافاً، لعدم وجود الرابط في الجملة الحالية[425].ويبدو أن ابن هشام تابع المرادي في عرض هذه المسألة، إذ يقول: ((إذا نَصَبت [يعني خلا] فاختُلِف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً. وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب... قال ابن عصفور: وهو الصحيح))[426].

ويظهر أنَّ ابن هشام كان يميل إلى أن للجملة موضعاً من الإعراب، إذ ذكر أن جملة الاستثناء في نحو: (جاءني رجال ليسوا زيداً) في محل رفع صفة؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات. كما يرى أنه لا يمتنع أن يقال (جاؤوني ليسوا زيداً) على الحالية.

النمط الرابع: ويتعلق بالجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية، كما في قول جرير[427]:

فَمَـا زَالَـت القَتلَـى تمـجُّ دِمَاءَهَـا بِدجلَـةَ حَتَّـى مَـاء دجلَـةَ أَشـكلُ

إذ ينقل ابن هشام الاختلاف فيها، فمذهب الجمهور أنَّها مستأنفة. ومذهب الزجاج أنَّها في موضع جرّ بـ(حتى) [428]. وقد ذهب المرادي إلى أنَّها لا محلَّ لها، قال: ((الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أنَّ (حتى) هذه جارّة، والجملة في موضع جر بـ(حتى)، وهو ضعيف... لأنه يُفضي إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل، وذلك غير معروف))[429]. ويرى الدماميني أن تعبير ابن هشام عن

(425) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 261، وينظر: همع الهوامع: 2/ 259.
(426) الجنى الداني: 437-438.
(427) ديوانه:344، وينظر:المقاصد النحوية: 3/ 351-352، شرح شواهد المغني: 1/ 377، وخزانة الأدب: 9/ 477، 479.
(428) ينظر: هذه المسألة في: شرح المفصل: 4/ 468، والجنى الداني: 551-552، ومغني اللبيب: 1/ 173، وهمع الهوامع: 258، والمغني في النحو: 2/ 307.
(429) الجنى الداني: 552.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(حتى) بالابتدائية غير صحيح، لأنّ القائل بأنَّ الجملة بعد (حتى) في محلّ جرّ لا يعدّ (حتى) ابتدائية[430].

ب. الجملة الخبريّة

اختلف النّحويون في نحو (زيد اضربه، وعمرٌو هل جاءك)، على رأيين؛ الأول: أنَّ محل الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ خبراً له. ووصفه ابن هشام بالصحيح. والثاني: أنها نصب بقول مضمر، هو الخبر، لأنَّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً[431]. وهذا الموضوع محط خلاف بين النحويّين، فقد ((ذهب بعض النحويّين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ، يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب، فإذا وجد في كلامهم نحو: (زيد اضربْه)، و(زيد لا تضربه)، حمله على إضمار القول، تقديره: زيدٌ أقول لك: اضربه، أو: أقول لك: لا تضربه... وذلك فاسد، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً، وإن لم يحتمل الصدق والكذب))[432]. وبناء على ما تقدّم يترجح أن هذه الجملة لها محلّ من الإعراب.

ت. الجملة المحكية

وقف ابن هشام- في أثناء سعيه للكشف عن بنى الكلام وأسس تحليله، عند كلامه على جملة المفعول به- على أحد أنواعها وصورها، وهو الجملة المحكية، فبيّن أن من الجمل ما قد يخفى- وهو يريد بذلك أنه يخفى على المحلّل- ومن أمثلته قوله تعالى: {فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ }[433]، فقد يتبادر إلى الذهن أنَّ {إِنَّا لَذَائِقُونَ } ليست محكية بمصدر القول قبلها، إذ لا يجوز أن ينسب إلى الله تعالى ما تدل عليه من

(430) ينظر: شرح الدماميني، نقلاً عن المنصف للشمني: 2/ 122.
(431) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 506.
(432) شرح الجمل، لابن عصفور: 1/ 346-347، وينظر: شرح التسهيل: 1/ 296، وهمع الهوامع: 1/ 315.
(433) سورة الصافات، الآية: 31.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مذاق العذاب، ولكن الذي يفسر ذلك أنَّ في الآية التفاتا، والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثم عَدَل إلى ضمير المتكلم، لأنّهم تكلموا بهذا عن أنفسهم[434]. وجعل ابن هشام هذا النوع في ضمن المَحْكي بعد القول. وذكر، مما يخفى، ما يقع بعد معنى القول، كقوله تعالى: { أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ}[435]، فقد ذكر أنَّ أصله: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام؛ وذلك إما على أنهم خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو أن الأصل: إنَّ لهم لما يتخيّرون، ثم عدل عن الخطاب عند مواجهتهم[436].

ونبّه ابن هشام على أن بعض الجمل تحتمل الحكاية وغيرها، قال: ((قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو: (أتقول موسى في الدار)، فلك أن تقدِّر (موسى) مفعولاً أول، و(في الدار) مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأً وخبراً على الحكاية، كما في قوله تعالى: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ}[437]، الآية، ألاّ ترى أنَّ القول استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية))[438]. ويعلّق الشمني على هذا بالقول: ((يعني على قراءة (تقولون) بتاء الخطاب[439]؛ لأنه قال إن القول في الآية استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، وشروطه ان يكون مضارعاً، لمخاطب بعد استفهام متّصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور أو بمعمول، ويجوز مع وجود هذه الشروط أن لا يجرى القول مجرى الظن، بل يحكى ما بعده بالقول؛ لأنَّ هذه الشروط ليست شروطاً

(434) ينظر: الكشاف: 4/ 39، والبحر المحيط: 7/ 475، ومغني اللبيب: 2/ 540، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 167.
(435) سورة القلم، الآيتان: 37-38.
(436) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 540، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 167.
(437) سورة البقرة، من الآية: 140.
(438) مغني اللبيب: 2/ 541.
(439) هي القراءة المشهورة وتنسب إلى ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص ورويس، ينظر: جامع البيان: 410 والنشر في القراءات العشر: 2/ 167.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لوجوب إجراء القول مُجرى الظن، وإنّما هي شروط لجوازه))[440]. أي انَّ الآية استوفت شروط جواز إجراء القول مجرى الظن، مما أتاح حملها على الوجهين إذ لو أنها استوفت شروط الوجوب لما احتملت إلاّ وجهاً واحداً.

ث. جملة الحال

يذكر ابن هشام أن النحويين اختلفوا في نحو: (عرفت زيداً مَن هو) على أقوال؛ أحدها: أنَّ جملة الاستفهام في محل نصب حال، ورُدَّ بأنّ الجمل الإنشائية لا تكون حالاً. والثاني: أنها مفعول ثان على تضمين الفعل (عَرَفَ) معنى الفعل (علم)، ورُدَّ بأنَّ التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس. والثالث: أنها بدل من المفعول به المنصوب[441].

ج. الجملة المعطوفة

وقف ابن هشام على قول الشاعر[442]:

ذَكَرتــكِ والخطِّــيُ يَخْطِــرُ بَيْنَنَــا وقــد نَهِلَــتْ مِنَّــا المثقَّفَــةُ السُّــمْرُ

فنقل أن بعضهم يرى أنَّ (وقد نَهِلَتْ) بدل اشتمال من قوله (والخطي يخطر بيننا). وينسب هذا الرأي إلى ابن جني[443].

ويرى ابن هشام أن هذا ليس مُتَعيّناً؛ لجواز أن تكون جملة (وقد نَهِلَتْ) من باب النسق، على أن تقدّر الواو للعطف، لتكون الجملة معطوفة على (يخطر بيننا)، فتكون الثانية تابعة لجملة لها محلّ، كما أجاز أن تكون الواو للحال، والجملة حالية،

(440) المنصف للشمني: 2/ 135.
(441) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 545، وحاشية الدسوقي: 2/ 475.
(442) البيت لأبي عطاء السندي، في: ديوان الحماسة لأبي تمام: 33 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:مج1 / 1/ 44، وشرح شواهد المغني: 2/ 840، والمنصف للشمني: 2/ 142.
(443) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1972، ولم أقف عليه فيما عدت إليه من مؤلفات ابن جني.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إما من فاعل (ذكرتك) على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإمّا من فاعل (يخطر)، ورابط الجملة -حينئذٍ-: الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه؛ لأنَّ المثقفة السُمْر هي الرماح[444]. وقد سبق أن جعل ابن يعيش جملة (وقد نهِلت) منصوبة على الحال، قال: ((موضع (قد نهِلت) نصبٌ على الحال، والتقدير: ناهلة))[445]. ولم يذكر أوجها أخرى في توجيهها.

وقد تكلم ابن هشام على حكم الجمل بعد المعارف والنكرات، في مبحث مخصَّص لهذا الغرض، فبيَّن أنَّ ((الجمل الخبرية [يعني غير الإنشائية] التي يستلزمها ما قبلها؛ إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما [يعني النكرة والمعرفة]، فهي محتملة لهما، وكلُّ ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع))[446]. وهو بذلك يجعل الجملة بعد المعرفة غير المحضة والنكرة غير المحضة تحتمل أن تعرب حالا وصفة.

وقد مثّل لهذا النوع من الجمل المحتمِل للأمرين؛ بعد النكرة غير المحضة، بقوله تعالى: {وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ}[447]، ثم كشف عن هذا الاحتمال بقوله: ((لك أن تقدّر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها؛ لأنها قد تخصَّصت بالوصف، وذلك يُقرِّبها من المعرفة... وتقول: ما فيها أحدٌ يقرأ، فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها))[448]. ومثّل للجملة المحتملة للأمرين بعد المعرفة غير المحضة بقوله تعالى: {وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ}[449]،

(444) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 557، والمنصف للشمني: 2/ 142، وحاشية الدسوقي: 2/ 496.
(445) شرح المفصل: 2/ 28.
(446) مغني اللبيب: 2/ 560.
(447) سورة الأنبياء، من الآية: 50.
(448) مغني اللبيب: 2/ 561.
(449) سورة يس، من الآية: 37.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فجملة (نسلخ) تحتمل أن تكون حالا ووصفاً؛ لأنَّ المُعرَّف الجنسي يقترب في المعنى من النكرة[450].

رابعًا: الجملة الإنشائية والخبرية

جاء، في أثناء كلامه على ضابط حكم الجمل بعد المعارف والنكرات، أنَّ أول قيود هذا الضابط أن تكون الجملة خبرية، وعندئذٍ، أخذ بإيضاح ما يحتمل الإنشائية والخبريّة في الجمل، قال: إنَّ ((من الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبريّة، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة؛ منها قوله تعالى: {قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا}[451]، فإنَّ جملة (أنعم الله عليهما) تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف))[452]. وقد سَبَق الزمخشريُّ إلى ذكر هذا الاحتمال، إذ قال: ((إن قلت: ما محلُّ (أنعم الله عليهما)؟ قلت: إن انتظم مع قوله (من الذين يخافون) في حكم الوصف لـ(رجلان) فمرفوع. وإن جُعِل كلاماً معترضاً فلا محلَّ له))[453]، وأجاز أبو حيان أن تكون حالاً، قال: ((الجملة من (أنعم الله عليهما) صفة لقوله (رجلان) ... وجوَّز أن تكون الجملة حالاً على إضمار قد، وأن تكون اعتراضاً، فلا يكون لها موضع من الإعراب)) [454]. وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن هشام في احتمال هذه الجملة -وغيرها- للتعدد والاحتمال بين الإنشاء والخبر، من جهة، ويوثّق أنّ هذا الاحتمال يؤدي إلى تغيّر في إعراب الجملة، ومن ثمّ، ترددها بين أن يكون لها محل، أو أن لا يكون لها محل من الإعراب.

(450) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 561.
(451) سورة المائدة، من الآية: 23.
(452) مغني اللبيب: 2/ 562.
(453) الكشاف: 1/ 608.
(454) البحر المحيط: 3/ 634.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تعدد التحليل النحوي في شِبْه الجُمْلَة

عالج ابن هشام حكم شِبْه الجملة بعد المعارف والنكرات، فبين أنَّ الظرف والجارَّ والمجرور ((صفتان في نحو: (رأيت طائراً فوق غصن، أو على غصن)؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: (رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق)، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: (يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه)؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو (هذا ثمر يانع على أغصانه)؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة))[455]. فشِبْه الجملة يحتمل الأمرين بعد المُعرَّف الجنسي غير المحض، وبعد النكرة الموصوفة.

إنَّ الذي يهمنا في بحث شِبه الجملة التعدّدُ في تعلّق شبه الجملة، إذ لابد من تعلّق الظرف أو الجار والمجرور ((بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر))[456]. وابن هشام بهذا يتابع البصريين الذين يرون أنه لابدَّ لِشبْه الجملة من متعلّق، لأنه معمول، ولابدّ له من عامل[457]. ومن صور التعدّد، في هذا المضمار، ما عرضه ابن هشام في بيت ابن دريد[458]:

واشـــتعل المبـــيضُّ في مُسْـــوَدِّه مِثْلَ اشتعال النار في جـزل الغضـى

قال ابن هشام: ((قد تُقدَّر (في) الأولى متعلقة بالمبيضِّ، فيكون تعلّق الجارّين بالاسم، ولكن تعلّق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلّق الأول بفعله؛ لأنّه أتمّ لمعنى التشبيه،

(455) مغني اللبيب: 2/ 578، وينظر: شرح قواعد الإعراب: 242، والحدائق الندية (مخطوط): 246.
(456) مغني اللبيب: 2/ 566، وينظر: شرح قواعد الإعراب: 220.
(457) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 274-275، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 245-247، مسألة (29)، وشرح المفصل: 4/ 455-456،والمغني في النحو: 2/ 317-318، وشرح الرضي على الكافية: 3/6-4، ورصف المباني: 152، وارتشاف الضرب: 3/ 1121-1122.
(458) ديوانه: 123.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد يجوز تعلق (في) الثانية بكون محذوف حالاً من النار، ويبعده أنَّ الأصل عدم الحذف)) [459]. وابن هشام،هنا،يوازن بين تعلّق الجارّين على أساس الاحتمال والجواز، إذ لو كان التعلّق مقطوعاً به لما جاز له تقدير هذه الأوجه؛ فتراه ينظر إلى تعلق (في) الثانية بالاسم: (الاشتعال) فيبني على ذلك إمكان تعلق (في) الأولى بالاسم (المبْيَضّ)، ثم تراه يعاود النظر إلى التعلق من زاوية المعنى، فيرجح تعلق (في) الأولى بالفعل (اشتعل)، لأن هذا أكثر اتفاقاً مع معنى الشطر الثاني[460].

ووقف ابن هشام على نمط آخرَ، وهو احتمال تعلّق شبه الجملة بمؤولٍ بما يُشْبه الفعل أو بالفعل أو بالمصدر، وذلك في كلامه على قوله تعالى: {وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ}[461]، قال: ((قد أجيز... تعلّقه باسم الله تعالى، وإنْ كان علماً، على معنى: وهو المعبود أو وهو المسمَّى بهذا الاسم، وأجيز تعلّقه بـ(يعلم) و(سركم) و(جهركم)، وبخبر محذوف قدّره الزمخشريّ بـ(عالم)، ورُدّ الثاني بأنَّ فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء؛ لأنَّ المصدر هنا ليس مقدَّراً بحرف مصدري وصلته... وردَّ أبو حيان الثالث بأن (في) لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة... وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم... وليس الدليل حرف الجر))[462].

جمع ابن هشام، في هذا النصّ، أوجهاً مختلفة في تعيين متعلَّق الجارّ؛ إذ لابدّ له من متعلق، في حين أنَّ ما قبل شبه الجملة يخلو من الفعل فاتجه العلماء إلى البحث عن متعلق آخر، فقد تردد الزجاج بين أكثر من وجه، وأجاز أكثر من توجيه، في تحديد متعلق (في)، فقد أجاز أن يتعلق شبه الجملة بما في اسم الله من معنى المدبّر، وهو

(459) مغني اللبيب: 2/ 567، وينظر أيضاً: الإعراب من قواعد الإعراب: 55.
(460) ينظر: شرح قواعد الإعراب: 224-225.
(461) سورة الأنعام، من الآية: 3.
(462) مغني اللبيب: 2/ 569.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

القول الأول، أو بما فيه من معنى المعبود، وهما يؤديان إلى التعلق بمؤول بما يشبه الفعل، أو أنه خبر لمبتدأ على تقدير إعادة لفظ (هو)؛ فكأنّه يريد القول بأنه يتعلق بكون عام محذوف تقديره: استقر، أو مستقرّ في السموات، على الخلاف المشهور[463].

ولم يصرّح النحاس بمتعلق الجار في الآية، ولكن الذي يظهر، من تفسيره، أنه يعلقه بالمصدر (سر، وجهر)، وقد يُفْهم من كلامه تعلق الجار بالفعل [464]، على معنى: سركم وجهركم في السموات والأرض يعلمه الله، فهو متعلق بالمصدر، كما ذكرنا. وقد وقف أبو حيان موازنا بين الآراء التي قيلت في تعلق الجار والمجرور ناقداً ومقوّماً، فقال عن شبه الجملة إنه ((متعلق بـ(يعلم)، والتقدير: الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم، وذهب الزجاج إلى أنَّ قوله (في السموات) متعلق بما تضمنه اسم الله من المعاني.. قال ابن عطية: وهذا عندي أفضل الأقوال [465]... وإيضاحه أنه أراد أن يُدِلَّ على خلقه... وما ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنهما زعما أن (في السموات) متعلق بلفظ (الله) لما تضمنه من المعاني، ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ؛ لأنها لو صُرّح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها... بل الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية، وإن كان لفظ الله علماً؛ لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى... وقالت فرقة:.... متعلق بمفعول يعلم، وهو سركم وجهركم، والتقدير: يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض، وهذا يضعف لأن فيه تقديم معمول المصدر الموصول عليه. والعجب من

(463) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 2/ 184.

(464) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 536، ومجمع البيان: مج 2/ 4/ 424-425، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 283، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 357.

(465) ينظر: المحرر الوجيز: 2/ 267، والمنصف للشمني: 2/ 147.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النحاس[466]، حيث قال: هذا من أحسن ما قيل فيه... وقال الزمخشري[467]: يجوز أن يكون (الله في السموات) خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله وأنه في السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيهما... وهو ضعيف؛ لأنَّ المجرور بـ(في) لا يدل على وصف خاص، إنما يدل على كون مطلق)) [468]. وقد ردّ ابن هشام بعض اعتراضات أبي حيان على النحويين السابقين.

ومن الناحية النظرية، عالج ابن هشام مسألة تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص والجامد، واختلاف العلماء في ذلك، ثم ذكر صوراً من التعلق اختُلِف في تعيين المتعلّق لصدور العلماء عن مذاهب مختلفة فمنهم من يجيز تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص أو الجامد، ومن ثم، ظهر هذا على تحليله، ومنهم من منعه، وظهر في تحليله أيضاً. وقد وقف ابن هشام أمام هذه المسائل التحليلية عارضاً أحياناً، وموازناً مرجّحاً في أحيان أخرى[469].

(466) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 536.
(467) ينظر: الكشاف: 2/ 5، ومجمع البيان: مج 2/ 4/ 424-425، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 283، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 357.
(468) البحر المحيط: 4/ 98، وينظر: المنصف للشمني: 2/ 147-148.
(469) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 570-572، والإعراب عن قواعد الإعراب: 55-58، وشرح قواعد الإعراب: 226-239، والحدائق الندية (مخطوط): 246.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الخامس

التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ

اتجاهاته وتطوّره

- اتجاهات التحليل النحويّ عند ابن هشام .
- التأليف النحويّ عند ابن هشام من قواعد النحو إلى قواعد الإعراب .
- نقد المُعرِبين : تقويم ابن هشام للتحليل النحويّ .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الخامس

التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ

اتجاهاته وتطوّره

اتجاهات التَّحليل النَّحويِّ عند ابن هشام

يـرتبط التطبيـق العملـيّ للتحليـل النحـويّ، في الغالـب، بالعمليـة التعليميّـة للدرس؛ لكونه يمثّل وجهاً من أوجهها، بوصفه وسيلة للوقوف الفعلـي علـى تطبيـق القواعد النظريّة التي تحفل بها الكتب من جهة، ولأنه وسيلة عملية تمكن المعلمين من امتحان ما تعلمه طلبتهم، ومدى فهمهم، لما يدرسونه في الجانـب النظـريّ مـن جهـة أخرى. فغاية التطبيق، إذن، تمكين طلبة النحو من اختبار صدق القواعد النظريّة، مـن أجل ترسيخها في أذهانهم عن طريق تلمّس انعكاس القاعدة على التركيـب اللغـويّ للنصّ الناجز. ولهذا جعل الدكتور محمد إبراهيم عبادة الهدف من وراء المصنفات التي عُنيت بالتطبيق النحويّ ((ثلاثة أمور:

الأول: تثبيت القواعد والأحكام في أذهان الدارسين.

والثاني: تدريب الدارسين على ممارسة هذا التطبيق من خبرة، بممارسة قراءة ودراسة هذه المصنفات...

والثالث: الحذق في النحو والتفنّن فيه والاستيلاء عليه وتحقيق ملكة الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله))[1].

ويضـيف الـدكتور محمـد إبـراهيم عبـادة أنّ ممـا سـاعد علـى ظهـور التطبيـق أن بعـض النحـويّين كـانوا يعملـون في التعلـيم كمـؤدبين، مثـل الكسـائي والفـراء

(1) النحو التعليمي في التراث العربي:240.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والمبرّد وغيرهم، وانطلق من هذا الأمر فجعله العلة الرئيسة لشيوع الطابع التقريري في كتب النحويين[2]، كما في قول سيبويه: ((اعلم أنك إذا ثنّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان...))[3]، وقوله: ((اعلم أن بعض الكلام أثقلُ من بعض))[4]. وقد استمر هذا المنهج التقريري عند النحويين اللاحقين؛ فهذا المبرد يقول: ((اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها؛ كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك))[5]. وقوله: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كلٌّ واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إنَّ)، وأفعال الشك والعِلْم والمجازاة))[6]، ومن ذلك قول عبد القاهر الجرجاني: ((اعلم أن عسى من أفعال المقاربة، فإذا قلتَ: عسى زيداً أن يخرج، كان (زيد) فاعلاً، وكان (أنْ) في موضع نصب))[7].

ومما يؤكد أثر العملية التعليمية في ظهور التطبيق النحويّ، ما نجده عند المبرد في قوله: ((هذا باب ونقولٌ في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون، الضاربَ الشاتمَ المكرِمَ المعطيَة درهما القائمُ في داره أخوك سوطاً أكْرَمَ الآكِلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمراً خالدٍ بكراً عبدَ الله أخوك. نصبت الضارب بأكرم، وجعلت ما بعد الضارب في صلته إلى قولك: أكرم. فصار أسماً واحداً، والفاعل هو الآكل، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة. وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب، والشاتم، والمكرم.

(2) ينظر: المصدر نفسه:212،وبيْن أيدينا معاني القرآن للفراء هو نتاج لمجالس الإملاء،ينظر:معاني القرآن للفراء:1/1.
(3) الكتاب: 17/1.
(4) المصدر نفسه: 1/ 20، وينظر منه أيضاً:24/1، 34، 42-47.
(5) المقتضب: 4/ 80.
(6) المصدر نفسه: 126/4.
(7) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 356، وينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: 214-215.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

و(خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم...))[8] فقد أراد المبرد، من هذه المسألة وغيرها، أن ((يمتحن قدرة الدارسين على تطبيق ما تعاطوه من النحو ممّا سبق عرضه عليهم من أبواب ومسائل، ومما لا شك فيه أنّ هذه المسائل متكلفة، ولا ترد في موقف لغويّ طبيعي، ولإحساس المبرد بما في هذه المسائل من تكلف وغموض وصنعة تولّى إيضاح العلاقات بين المفردات، وبيان أسباب ضبط أواخر الكلمات))[9].

ومن ذلك أيضاً باب ألفه النحويّون، من أجل إظهار مدى براعتهم في النحو وتمكّنهم منه، هو باب الإخبار بالذي، قال المبرّد: ((هذا باب من الذي والتي ألّفه النحويّون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا في ذلك... وتقول: الذي التي اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله. فـ(الذي) ابتداءٌ، و(التي) ابتداءٌ في صلة التي، و(اللذان) ابتداءٌ في صلة التي، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين، والهاء في جاريتها ترجع إلى التي، و(أخواك) خبر اللذين فتمَّت صلة الذي، وقولك (عبد الله) خبر الذي))[10]. فهذا النوع من الجمل مصنوع، كما ذكر المبرد نفسه، وليس أنموذجاً نحوياً مستعملاً في الواقع اللغويّ، ولعله ناتج من أثر الجانب التعليمي، رغبةً من النحويين في عرض بعض المسائل النحويّة الصعبة، بوصفها وسائل تعليمية غايتها تمرين الطلاب وتدريبهم، وهو ما نجده واضحاً عند ابن السراج؛ إذ كان يتبع كل باب بمسائل نحوية أو صرفية، ثمّ يأخذ بإيضاحها وتحليلها، في منهج تعليمي يقترب إلى درجة ما من مناهج المحدثين في تأليف الكتب التعليمية، من ذلك ما جاء في مسائل باب الظرف، قال: ((وتقول: ضربت زيداً يوم الجمعة عندك ضرباً شديداً، فالضرب

(8) المقتضب: 1/160-161.
(9) النحو التعليمي في التراث العربيّ: 218.
(10) المقتضب: 3/ 130-132، وينظر: النحو التعليمي في التراث العربيّ: 219.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مصدر، ويوم الجمعة ظرف من الزمان، وعندك ظرف من المكان، وقولك: شديداً: نعت من مصدر، ليقع فيه فائدة))[11]. ولا يكتفي بذلك، بل يأخذ ببيان ما تحتمله الجملة من تغيرات تركيبية، مع إعرابها في كل مرة.

وقد عبَّر ابن جني عن القيمة التعليمية لبعض مسائل النحو، بوضوح، إذ يقول في باب: (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف) بعد كلامه على صياغة (ويسميها: بناء) نحو: (مُحَوِيّ) من (مُحيّا)، و(مُضَرِيّ) من (ضَرَبَ)، و(تنفي) من (نَزَفَ)، و(شنئي) من (نشف). إنّ ((هذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به، وتدرب الفكر بتجشمه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سمته. فأما لأن يستعمل في الكلام (مضري) من (ضرب)، و(تنفي) من (نزف) فلا. ولو كان لا يخاض في علم من العلوم إلاّ بما لابدّ له من وقوع مسائله معينة محصلة لن يتم علم على وجهٍ، ولبقي مبهوتاً بلا لحظٍ ومخشوباً بلا صنعة))[12]. وذكر في موضع آخر – مؤكداً كلامه السابق- أنّ الغرض من بعض مسائل التصريف هو ((التأنس به وإعمال الفكرة فيه، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه. يدلك على ذلك أنهم قالوا في مثال (أوزة) من (أويت): (إياة)؛ والأصل فيه على الصنعة إيَوَيَة، فأعلت فيه الفاء والعين واللام جميعاً. وهذا مما لم يأتِ عن العرب مثله))[13]. وقد يكون الغرض منها أن يُضْطر الطالب إلى اللجوء إليهم طلباً لفهمها وتفسيرها، طلباً للتكسب من تعليمهم. وقد جاء مثل ذلك عند ابن يعيش، إذ يقول: ((مثال ذلك إذا قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: قام زيد، بالذي، قلت: الذي قام زيدٌ، فيكون (الذي) مبتدأ، و(قام) صلته، وفيه ضميرٌ قام مقامَ (زيد) في كونه الفاعلَ، وهو ضمير

(11) الأصول في النحو: 1/ 202.

(12) الخصائص: 2/ 94-95. والمبهوت: المرتجل الذي لم يدبر ولم يردّ فيه، والمخشوب: المراد به هنا ما ليس مصقولاً (هامش المحقق).

(13) الخصائص: 2/ 490.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

راجعٌ إلى (الذي)، وبه تمَّ الكلامُ، وهو في المعنى زيدٌ؛ لأنّه ضمير (الذي)، و(الذي) هو زيد))[14].

وذكر ابن هشام هذا الباب أيضاً الذي يسميه القدماء بـ(السبك)، قال: ((باب الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام: ويسميه بعضهم بابَ السَّبْك، وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفيّة))[15]. وقد أكّد الشيخ خالد الأزهريّ ذلك ووضّحه، إذ قال: ((يسمّيه بعضهم في الصَّدر الأوَّل: باب السَّبْك؛ أي سبك النحو، وهي تسمية قديمة. وقد بالغ فيه النحويّون، ووضعوه على أبواب النحو كـ: باب الفاعل، والمبتدأ والخبر ونواسخهما، وجميع المفعولات، والتوابع، والإعمال وغير ذلك، ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرّف. وهو باب واسع وضعه النحويّون للتدريب في الأحكام النحويّة، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الآتية، وهي: كيف تبنى من كذا مثل كذا في القواعد التصريفيَّة؟))[16]. فقد بيَّن أنَّ غايتها بناء ملكة للطالب عن طريق الامتحان حتى يقوى بها على التصرف واختبار القواعد النحويّة.

وقد اتسم بعض تلك التمارين بالعسر والصعوبة والبعد عن الواقع اللغويّ، لذلك دعا بعض النحويين إلى إلغائها وإسقاطها من النحو، كما في دعوة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، إذ يقول: ((مما ينبغي أن يسقط من النحو: (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم: (ابن من البيع مثال: (فُعْل)، فيقول قائل: (بوع)، أصله بُيْع، فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها؛ لأنَّ النطق بها ثقيل..))[17].

(14) شرح المفصل: 2/ 396، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 494- 513.
(15) أوضح المسالك: 3/ 209.
(16) شرح التصريح: 2/ 433، وينظر: حاشية الصبان: 4: 75-76.
(17) الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي: 138.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولا شكَّ في أنَّ عَمَلَ ابن هشام في التعليم –إذ كانت لـه حلقـة تعليميـة، يـدل عليها ما تركه من طلبة تتلمذوا على يديه، ونقلوا عنـه، فقـد شـغل منصـباً علميّـا في المدارس آنذاك– قد ترك أثراً في اتجاهه نحو التطبيق النحوي والعناية به، قال في مقدّمة أحد كتبه: ((التزمتُ فيه أنني كلما مررت بشاهد من الشواهد ذكرت إعرابـه، وكلّمـا أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتهـا بآيـة تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هـذه المطالـب))[18]. فهـذا الـنص يؤكد أن ابن هشام وضع تدريب الطالب هدفاً له، وذلـك مـن أجـل الأخـذ بيـده في السلوك في مطالب إجراء الإعراب والتفسير والتأويل. وقد تمثلت عنايته بالطالـب في طريقة تأليف كتبه، فنجده في شذور الذهب ((كعادته، يكثر مـن الاستشـهاد بـالقرآن الكريم وقراءاته بجانب الشعر، كما يكثر من الأمثلة، وكأنه يرى في ذلـك مـا يوضّـح القاعدة ويثبتها في ذهن الدارس وما يعينه على تذوق الأساليب الرفيعة وتنمية الحسّ اللغوي))[19].

وقد صرّح ابن هشام بأنّه ألّف كتـاب (مغـني اللبيـب) لطـلاب العِلـم، قـال: ((وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحهـا، ومعضـلات يستشـكلها الطـلاب فأوضحتها ونقّحتها))[20]. ومن صور ذلك أيضاً ما عقده ابـن هشـام لإعـراب (مـا) و(مَن)، بغية تدريب الطالب أو المُعرِب عليهما[21].

ولابدَّ من التنبيه على أن النحويين العرب القدماء –وابن هشام منهم– قد عرفوا التطبيق النحويّ، غير أنَّ هذا التطبيق والتدريب كانت له صورة أخرى غير

(18) شرح شذور الذهب: 31، وينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: 221.
(19) النحو التعليمي في التراث العربي: 37.
(20) مغني اللبيب: 12/1.
(21) ينظر: المصدر نفسه: 414/1، 429.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الصورة التي نعرفها الآن، فعندما نقول أنهم عرفوا التطبيق ((لا نريد أنَّ النحويّين عرفوا التطبيق كما يعرف اليوم في مدارسنا، ولكنهم عرفوا الجانب التطبيقي الشامل من خلال تحليل نصوص عالية، أي عرفوا الجانب التطبيقي في نصوص لغويّة غير مصنوعة للتطبيق وغير متكلّفة لخدمة قاعدة معينة في قواعد النحو))[22]، وهذا يظهر عند ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، وشرح الشواهد النحوية في (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد).

وإذا انطلقنا من هذا الفهم والتصور لطبيعة التحليل النحويّ آنذاك، فسنجد أن التطبيق اتخذ اتجاهات متنوّعة عند النحويين، وعند ابن هشام تبعاً لهم، وهذا التنوع ينبع من اختلاف النصوص اللغوية المطبَّق عليها. وقد حدّد الدكتور محمد إبراهيم عبادة أهم هذه الاتجاهات، بقوله: ((إنَّ النحويين قد أدركوا دور التدريب والتطبيق وقدَّموا نماذج محدودة، كانت تحتاج إلى تطوير وفهم أعمق لدورها في اكتساب وتكوين الحس اللغوي، ولكن يشفع لهم أنهم أدركوا الجانب الأهم في مجال التدريب والتطبيق بمفهوم أوسع ... فكانت لهم مؤلفات طبعت بطابع تطبيقي سادت في ثلاثة مسارب: تمثل الأول في كتب إعراب القرآن ومعانيه، وتمثل الثاني في تناول شرح القصائد والدواوين، وتمثّل الثالث في شرح الشواهد النحويّة، وكلها مما يحتج به، وترِد كثيراً في كتب النحو))[23]. ولعلّ من الحقّ أنّ اتجاهات التطبيق ومساربه -إذا انطلقنا من الفهم السابق- خمسة؛ إذ يضاف إلى الثلاثة السابقة اتجاهان آخران، يتمثل أحدهما في التطبيق على الحديث النبوي الشريف، ويتمثل الآخر في تحليل الألغاز النحوية والمشكل من التراكيب والعبارات. ويمكننا إيضاح هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

(22) النحو التعليمي في التراث العربي: 217.
(23) المصدر نفسه: 221.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الاتجاه الأول: التطبيق على آي القرآن: حظي القرآن الكريم، بوصفه كتاب المسلمين المنزل والمقدس، بعناية واضحة، أولاها إياه المسلمون، وكان من صور تلك العناية تفسيره، وتوضيح غريبه، وإعرابه. فقد بدأ وضع النحو من منطلق المحافظة على القرآن الكريم من اللحن وسوء الفهم، فكان فهم القرآن المطلب الأول لنشأة النحو، ومن ثمَّ، جاءت الممارسة التطبيقية التي تعتمد تحليل آيه وسيلة؛ تمكن المتعلِّم والدارس من تطبيق القواعد النحوية على الكتاب السماويّ من جهة، وتمكنه من التذوق البلاغي وتكوين الحسّ اللغوي، ممّا ينمّي القدرة اللغويَّة التي تجعل الأداء في المستوى الذي ينبغي المحافظة عليه[24].

ولأجل ذلك ((أنفق العلماء جهداً كبيراً في الحديث عن لغة القرآن وإيضاح ما ورد فيه من تركيبات قد تبدو لأول وهلة أنّها من الغموض في مكان، مما يدعو إلى إعرابها وبيان موقعها لتتضح، من خلال ذلك، معانيها وما ترمي إليه))[25]. وقد خلف لنا السابقون تراثاً طيّباً في هذا الباب، وصل إلينا بعض منه. وقد اتخذ التطبيق على آي القرآن مظاهر وصوراً مختلفة، فجاء بعضها في كتب تحمل اسم (معاني القرآن)، مثل: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وحمل بعضها اسم (إعراب القرآن)، مثل إعراب القرآن للنحاس، وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، وكتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، وغيرها. ولم يقتصر الأمر على الكتب المخصّصة لإعراب القرآن، فقد اشتملت كتب التفسير على صور تطبيقية مهمة، كما في تفسير الكشاف

(24) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: 222، والأسس المنهجية للنحو العربيّ: 9.
(25) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 286.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للزمخشريّ، ومجمع البيان للطبرسيّ الذي خصَّص مبحثاً للإعراب بعد كلّ نصّ: (آية أو أكثر)، والبحر المحيط لأبي حيان وغيرها[26].

وعلى الرغم من أنَّ ابن هشام لم يترك كتاباً في إعراب القرآن أو تفسيره، يجد الباحث أنَّ في كتبه مادةً جيّدة تدور في أفق إعراب القرآن وتحليل ما يشكل منه. فقد احتفى ابن هشام بالشواهد القرآنية وأكثر من الاستشهاد بها، والذي يبدو لي أنه عمد إلى ذلك عن وعي منه، وقصد إليه قصداً؛ يدلّ على ذلك، أنّه، عندما سُئِلَ: هلا فسَّرتَ القرآن وأعربتَه؟، أجاب: أغناني المغني[27]. فقوله هذا يدلّ على أنّه خصص جزءاً من جهده، في (مغني اللبيب)، لإيضاح إعراب القرآن أو المشكل منه، موظِّفاً لأجل ذلك قضية الاستشهاد بالقرآن. ويؤكد اهتمام ابن هشام بالقرآن الكريم وإعرابه قولُه: ((إنّ أول ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ومعنى حديث نبيّه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبديّة، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، واصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب))[28].

وقد لفتت عناية ابن هشام بإعراب القرآن الكريم بعض المحدثين، فأشاروا إليها ونبَّهوا عليها؛ ومنهم الأستاذ أيمن الشوّا الذي جمع كتاباً في الإعراب من (مغني اللبيب)، سمّاه: (إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب)، وقد جاء في ثلاثمائة واثنتين وتسعين (392) صفحة، من غير الفهارس، وفي هذا دلالة واضحة على عنايته بإعراب القرآن خاصة، كما ترك لنا ابن هشام رسائل صغيرة تعنى بقضايا

(26) للمزيد من التفصيل، ينظر كتاب: إعراب القرآن الكريم؛ دراسة في منهجية التأليف، د. مي فاضل الجبوري: 66-85، و 209-226.
(27) ينظر: حاشية الأمير: 177/2.
(28) مغني اللبيب: 12/1.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الإعراب، اتخذت لها اسم (مسائل في إعراب القرآن). ولعل هذا ما دفع الأستاذ أيمن الشوّا إلى القول: ((لابن هشام مزية الاستنباط لما فات القدماء من قواعد، وتصحيح ما سُبِقَ إليه من أصول، حتى بات كتاب المغني أغزر المصادر وأنفعها في إعراب القرآن، ومغنياً عن كتب الأعاريب))[29]. ولذلك، ذهب إلى أنَّ (مغني اللبيب): ((موسوعة ضخمة في أصول الإعراب والتطبيقات، ضمَّ خبرة قرون متواليات))[30]. وقد عدَّ الأستاذ أحمد راتب النفاخ (مغني اللبيب) في كتب الإعراب، ورأى أنّه يقدّم منهجاً جديداً في إعراب القرآن يختلف عن كتب الإعراب السابقة[31]. وعلى الرغم من أنّ ابن هشام لم يترك كتاباً –ممّا وصل إلينا– يقتصر موضوعه على القرآن الكريم، يلمس الباحث أنه إنما ألف (مغني اللبيب) لأجل غاية مشتركة –إن جاز لنا التعبير– وهي خدمة النحوي والمفسِّر معاً، وقد أكّد ذلك بقوله عنه: ((...وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً))[32]. وهذا الأمر يشمل كتبه الأخرى، كشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، فقد أكثر، فيهما، من الاستشهاد بآيات القرآن وإعراب ما يتصل بالباب النحوي الذي يدرسه، ومن أمثلة ذلك ما ورد في كلامه على قوله تعالى: {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ}[33]، إذ يقول: ((إعراب ذلك: (لولا) حرف يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لولا زيد لأكرمتك، تريد بذلك: أنَّ الإكرام امتنع لوجود زيد، و(دفع) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع؛ لأنه فاعل الدفع، و(الناس) مفعول به منصوب بالفتحة، والناصب له الدفع؛ لأنه مصدر حالٌّ

(29) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): 25.
(30) المرجع نفسه : 28.
(31) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (بحث)، أحمد راتب النفاخ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (48)، الجزء (4)، لسنة 1973: ص 840-841.
(32) مغني اللبيب: 2/ 753.
(33) سورة البقرة، من الآية: 251.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

محلّ أنْ والفعل... أي: ولولا أن دفع الله الناس، (بعضهم) بدل بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كل مبتدأ وقع بعد (لولا)، والتقدير: لولا دفع الله الناس موجود))[34].

وقد نقل الدكتور عبد الرحمن يوسف الضبع هذا الإعراب، مبيِّناً –في شيء من الإعجاب والمبالغة– أنَّ ابن هشام قد أرسى أصول الأدب في الإعراب، وقال معقبا عليه: ((أفبعد هذا أدب وبيان أم وراءه جمال عبارة وجودة تمثيل وحسن تعليل؛ اللهم لا، ولكن وقف دون إتمام الإعراب، ولعله قد نسيه، أو تركه لوضوحه، وكان الخير لو ذكره))[35]. ومن رسوم الأدب التي دعا ابن هشام المعربين إلى التمسك بها عدم القول بالزيادة في كلام الله تعالى، قال: ((ينبغي أن يتجنب المعرِب أن يقول في حرف من كتاب الله: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله –تعالى– منزَّه عن ذلك))[36]. يلحظ من كلام ابن هشام أنه يحتاط من القول بالزيادة في كلام الله تعالى –على الرغم من أنه يقول بالزيادة في غيره– خشية من سوء الفهم الذي قد يقع فيه بعض المتعلمين والدارسين.

وقد اختلف منهجه في الإعراب، ضيقاً وسَعةً، بين كتبه المختلفة، فتجده في كتبه المختصرة يميل إلى الاكتفاء بذكر وجه واحد، هو الوجه الأقوى، لذلك لا يتعدّد الإعراب التطبيقيّ فيها، ومن ذلك في إعرابه قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ}[37]، إذ يقول: ((الواو: عاطفة، و(من) جارة معناها التبعيض، و(الناس) مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و(من) مبتدأ تقدَّم خبرُهُ في الجارّ والمجرور، و(يعبد) فعل مضارع مرفوع لخلوّه من الناصب والجازم،

(34) شرح شذور الذهب: 61-62.
(35) ابن هشام وأثره في النحو العربي: 67.
(36) الإعراب عن قواعد الإعراب: 108، وينظر: شرح قواعد الإعراب: 520.
(37) سورة الحج، من الآية: 11.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والفاعل مستتر عائد على (مَن) باعتبار لفظها، و(الله) نصب بالفعل، والجملة صلة لـ(مَن) إنْ قدّرت (مَن) معرفة بمعنى الذي، وصفة إنْ قدرت نكرةً بمعنى ناس... و(على حرف) جار ومجرور في موضع نصب على الحال؛ أي: متطرفاً مستوفزاً، (فإنْ) الفاء عاطفة، و(إن) حرف شرط، (أصابه) فعل ماضٍ في موضع جزم؛ لأنّه فعل الشرط، والهاء مفعول، و(خير) فاعل، و(اطمأنَّ) فعل ماضٍ، والفاعل مستتر، و(به) جارٌّ ومجرور متعلّق باطمأن))[38]. فممّا يلحظ أنّه لم يتوسع في ذكر الآراء والاحتمالات، ولعل السبب هو أنَّ تركيب الآية واضح لا يحتمل التعدّد، ولغته تميل إلى الاختصار، والوضوح، والدقة. وقد وقف –في إعرابه– على ألفاظ الآية الظاهرة والمقدَّرة أو المستترة، فكأنه قصد إلى استغراق إعراب النص المطلوب.

ولعل من آثار الدقة في اللغة والتعبير التحليلي ما أوَّل به الحال في الجار والمجرور (على حرف) بـ(متطرِّفاً ومُسْتوْفِزاً) فهي أقرب إلى المراد من معنى الآية، فهو –فيما أرى– أقرب لمعنى الآية من تقدير العكبري بـ(مضطرباً متزلزلاً)[39]. ومما يؤيد ما ذهبنا إليه أن الزمخشري فسّرها بقوله: ((على حرف: على طرف من الدين، لا في وسطه وقلبه، وهذا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم، لا على سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طرف العسكر، فإن أحسَّ بظفر وغنيمة قرَّ واطمأن، وإلاّ فرَّ وطار على وجهه))[40]، فجعل معناه على طرف. ونجد في (مغني اللبيب) شيئاً من التوسّع في توجيه ما يعالجه من آيات قرآنية، على الرغم من انه لم يجز أن يُخرَّجَ القرآن إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يجد المعرب شيئاً راجحاً، فيجوز له حينئذٍ أن يذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف وتكلف[41]. ونلمس هذا

(38) شرح شذور الذهب: 36.
(39) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 219.
(40) الكشاف: 3/ 143، وينظر: المحرر الوجيز: 4/ 110، والبحر المحيط: 6/ 432.
(41) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 710.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التوسّع في التحليل في كلامه على (ما) في قوله تعالى: {فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ}[42]، إذ ذكر فيها ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنها زائدة لتقوية الكلام. والثاني: أنها نافية. والثالث: أنها مصدرية، وهي وصلتها فاعل بقليلاً[43]. وهو، في أثناء ذكر هذه الأوجه، يبيّن ما ينبني على كل وجه، من إعراب الكلمات الأخرى في الآية.

ويبدو لي أنَّ السبب يرجع إلى المنهج المتّبع في (مغني اللبيب)، والذي هدف – في أحد جوانبه- إلى ذكر ما يحتمله اللفظ من أوجه يحتملها المعنى، من أجل عدم تكرارها في مواطن أخرى، هذا من جهة، ومن أجل محاكمة هذه الأوجه المحتملة ومناقشة القائلين بها، ومن ثمّ، إيضاح الوجه الأقوى من بينها من جهة أخرى، يدلُّ على ذلك أنه كثيراً ما توقف –في هذا الكتاب- على توجيهات النحويين والمعربِين للآيات القرآنية، مبيّناً ما كان وهماً فيها، أو قد يذهب إلى ترجيح بعض الأوجه على بعض معللاً ومستدلاً على ما اختار بالحجج والأدلة.

وقد امتدت عناية ابن هشام إلى القراءات القرآنية؛ إذ ((فصَّل القول فيها، وبيَّن أوجه القراءات التي تحتاج إلى أن يبيَّن إعرابها والعلل فيها، وتوجيه إعرابها، وكثيراً ما يعرض لمشكل إعرابي يعتمد على قراءة شاذة، يبيّن أنّها قياس لغويّ قد تمكن المعنى المشهور للقراءة المتواترة وتضْمن تفسيرها))[44]. ومن الطبيعي أن يكون الإعراب منصباً على الموضع الذي يمثل القراءة، لأنّه يمثل –من جهة ثانية- مواطن الظاهرة النحويّة أو الشاهد النحويّ. فمن القراءات القرآنية التي وجهها ابن هشام قراءة ابن عامر قوله تعالى:{أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ}[45]، بتأنيث (تكن)، ورفع (آية)، قال: ((فإن قدّرت (تكن) تامة فاللام متعلقة بها و (آية) فاعلها،

(42) سورة البقرة، من الآية: 88.
(43) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 417.
(44) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): 26.
(45) سورة الشعراء، الآية:197، وتنظر القراءة في: جامع البيان : 652، والنشر في القراءات العشر: 2/ 252.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

و(أن يعلمه) بدل من (آية)، أو خبر لمحذوف؛ أي: هي أن يعلمه، وإن قدّرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و(أن يعلمه) مبتدأ و(آية) خبره، والجملة خبر كان، أو (آية) اسمها و(لهم) خبرها، و(أن يعلمه) بدل، أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج[46] كون (آية) اسمها، و(أن يعلمه) خبرها،فردّوه بما ذكرنا، وأعتذر له بأنَّ النكرة قد تخصّصت بـ: لهم))[47]. فنلحظ، هنا، أنّه حلل القراءة المذكورة، مبيّناً تأثير (تكن) في حال تمامها ونقصانها، وما ينبني على ذلك من تغيير في علاقات تركيب الآية. ولا بدَّ من الإشارة إلى أن ابن هشام أفاد في تحليل هذه القراءة –كما في غيرها– من سابقيه وتأثر بهم، فهو في توجيه هذه القراءة ينظر إلى توجيه الزمخشري، إذ يقول: ((قرئ (تكن)، بالتأنيث، وجُعِلت (آية) اسماً، و(أن يعلمه) خبراً... وقد خُرِجَ لها وجه آخر ليتخلّص من ذلك، فقيل: في (تكن) ضمير القصة، و(آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر. ويجوز على هذا أن يكون (لهم آية) هي جملة الشأن، و(أن يعلمه) بدلاً عن آية، ويجوز مع نصب الآية تأنيث تكن))[48]. فتجد أنه قد أخذ منه توجيه القراءة بناء على كون (تكن) ناقصة، ونظر إلى كلام العكبري فأخذ منه تحليل الآية بناء على أن (تكن) تامة، قال العكبري: ((يقرأ بالتاء، وفيها وجهان؛ أحدهما: هي التامة، والفاعل (آية) و(أن يعلمه) بدل، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أو لم تحصل له آية. والثاني: هي ناقصة، وفي اسمها وجهان؛ أحدهما: ضمير القصة، و(أن يعلمه) مبتدأ، و(آية) خبر مقدّم؛ والجملة خبر كان. والثاني اسمها (آية)، وفي الخبر وجهان؛ أحدهما: (لهم)، و(أن يعلمه) بدل، أو خبر مبتدأ محذوف والثاني: أن يعلمه))[49]. فمن يوازن بين كلام العكبري وابن هشام سينتهي إلى أن ابن هشام قد اطلع على كلام الأوَّل، وتأثّر به.

(46) ينظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 78.
(47) مغني اللبيب: 2/ 591.
(48) الكشاف: 3/ 325، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 554، والبحر المحيط: 53/7.
(49) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 274-275.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن ذلك أيضاً ما ورد في جوابه عن مسألة توجيه نصب الوصية في قراءة حمزة الزيات وغيره في قوله تعالى:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً }[50]، إذ يقول: ((إنَّ انتصابه على المصدرية، والكلام مؤول على حذف الخبر، وهو العامل في المصدر المذكور، والتقدير: يوصون وصية. ونظيره: أنت سيراً، ولو صرّح بذلك لم يمتنع وإنّما يجب الحذف إذا كرر المصدر أو كان المصدر محصوراً))[51]. فقد عَمَد إلى تحليل الموضع، وأيَّد توجيهه بأنْ جعل له نظيراً يوضّحه، ليقوي ما ذهب إليه. ويبدو لي أن ابن هشام قد رضي بهذا التوجيه واقتنع به، وهو توجيه الفراء، إذ يقول: ((نصبها قوم منهم حمزة على إضمار فعل كأنّه أمر، أي ليوصوا لأزواجهم وصيةً، ولا يكون نصباً في إيقاع (ويذرون) عليه))[52]. في حين ذكر النحويون لها أوجهاً أخرى؛ فقد جعله الأخفش منصوباً على الأمر، على تقدير: عليكم وصية بذلك، وأوصوا لهنَّ وصيَّة[53]. وفي هذا دلالة على أنَّ ابن هشام يميل إلى اختيار أقوى الأوجه، عندما يتعلق الأمر بتحليل القرآن الكريم.

وقد وظّف ابن هشام القراءات القرآنية بوصفها دليلاً في التحليل النحوي من أجل ترجيح وجه على آخر، وتمييز حقيقة التركيب المراد إعرابه، ومن ذلك ما جاء في ردّه قول مكي بن أبي طالب وغيره في قوله تعالى:{ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا}[54]، إذ ذهب –فيما نسب إليه ابن هشام– إلى أنَّ (جنات) بدل من

(50) سورة البقرة، من الآية:240.

(51) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد (3)، لسنة1974: ص 162. وثلاث رسائل في النحو: 80.

(52) معاني القرآن للفراء: 1/ 156، وينظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس: 1 /274-275، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 154، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 155.

(53) معاني القرآن للأخفش: 128.

(54) سورة فاطر، من الآيتين: 32-33.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفضل[55]. ويرى ابن هشام أنَّ الأولى أنّه مبتدأ، واستدل بوجود قراءة عاصم الجحدري بنصب (جنات) على الاشتغال في نحو (زيداً رأيته)[56]. فقد اتخذ ابن هشام قراءة النصب دليلاً على ترجيح أن تكون (جنات) مبتدأ على أن تكون بدلاً، لأنها – على قراءة النصب- ستكون منصوبة على إعمال الفعل المشغول بعدها، وهو ما يرجح الاستئناف على الارتباط والتبعية. ومن أهم ما يلحظ على تناول ابن هشام للقراءات القرآنية أنّه لم يكن يطعن عليها، ولا يخطىء من قرأ بها، وكان يأخذ بها ويعتدّ بأصحابها، فكان يسعى إلى تحليلها نحويّاً ملتزماً بمطابقتها للمعنى المراد، والالتزام بأصول الصناعة النحوية، ولاسيّما في (مغني اللبيب)، وقد لفت هذا الأمر انتباه الأستاذ أيمن الشوّا، لذلك قال: إن ((من مزايا مغني اللبيب التي جعلته أنفع المصادر وأدقّها في إعراب القرآن خلّوه من أي نصّ تعرض لردّ قراءة، أو طعن على قارئ من الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمّة الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها وعوّلوا عليها. وكذلك الأمر في اعتماده قراءة الثلاثة الذين زادوا على السبعة مع التثبّت في النقل عنهم وعدم التجاسر في تخطئتهم، كما استشهد بالقراءات الشاذة لتأييد قاعدة نحوية أصّلها واعتمدها))[57]. ولم يخرج ابن هشام عن منهجه هذا إلاّ في أحيان قليلة أو نادرة كما في وصفه قراءة من قرأ قوله تعالى: {وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ}[58]، بخفض (الآخرة)

(55) الحقيقة أنَّ مكي بن أبي طالب القيسي لم يذكر هذا الذي نسبه ابن هشام إليه، بل إنّه ذكر ما عدّه ابن هشام أوْلى، قال: ((الرفع في (جنات) على الابتداء، و(يدخلونها) الخبر، أو على إضمار مبتدأ، أي هي جنات، و(يدخلونها) نعت لـ: جنات))، مشكل إعراب القرآن: 2/ 217. ولكن أبا البركات الأنباري أورد هذا الوجه في ضمن ثلاثة أوجه، وجّه بها رفع (جنات)، وهو الوجه الثاني، إذ قال: ((الثاني أن يكون مرفوعاً على البدل من قوله تعالى {الْفَضْلُ الْكَبِيرُ}))، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 611.

(56) ينظر: مغني اللبيب:2/ 778، وتنظر القراءة في المحرر الوجيز:4 /440، والجامع لأحكام القرآن: مج7 /14/ 24.

(57) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): 26.

(58) سورة الحج، من الآية:11. وتنظر القراءة في: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 219، بلا نسبة.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بأنها قراءة غريبة، وقد وجّهها بأنَّ (خسِرَ) ليس فعلاً مبنياً على الفتح، بل وصف مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِم وفطِن، وهو منصوب على الحال، فهي صفة مشبهة على وزن الفعل، ولذلك تلتبس به[59]. ويرى الباحث أنَّ هذا الوصف ليس طعناً على القراءة، وإنّما أراد به ابن هشام أن يصف تركيبها اللغويّ؛ إذ يتبادر إلى الذهن، لأول وهلة، أنَّ فيها خطأ نحوياً، ولذلك يصفها بالغرابة، ثم يأخذ بإيضاحها وبيان عللها.

لقد كان ابن هشام، في تحليله الآيات القرآنية والقراءات والتطبيق عليها، يعتمد على مصادر كتب الإعراب والتفسير، ولاسيّما كتب الزمخشري والعكبري وأبي حيان الأندلسي، ولكنه لم يكن متابعاً ومقلّداً، وإنّما كان مدققاً فاحصاً مميّزاً الصواب من الخطأ.

الاتجاه الثاني: وإذا انتقلنا إلى الحديث النبويّ الشريف، بوصفه المتن اللغويّ الذي يأتي في المرتبة الثانية، من حيث الفصاحة والبلاغة، بعد القرآن الكريم، فسنجد أنّه لم يلقَ الاهتمام الذي يستحقه، أو الذي ناله القرآن الكريم وكلام العرب: شعره ونثره، لا مِن النحويين الأوائل أنفسهم، ولا من الذين كتبوا في حدود اللغة التي تصلح للاستشهاد، وقد اختلف النحويون في هذه المسالة: جوازاً ومنعاً[60]. وعلى الرغم من ذلك فإن النحويّين –ولاسيّما المتأخرين منهم– قد درسوا الحديث النبويّ الشريف وتناولوه بالتحليل النحوي، فوقفوا على المشكل منه، محاولين توجيهه والتعليل له. ولعلّ من أهم الكتب التي تمثل هذا التوجُّه: (إعراب الحديث النبويّ)، للعكبري، و(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك؛ لأنهما من تأليف نحويين مهمّين، ولهما أثرهما في هذا الميدان. وممّا يذكر أنَّ بعض الكتب التي خصَّصها أصحابها لشرح الحديث الشريف قد احتوت على وقفات نحويّة

(59) ينظر: شرح شذور الذهب: 36، وينظر أيضاً: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 219.
(60) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي: 15.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وصرفيّة، مثل (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حجر العسقلاني، و(عمدة القارئ بشرح صحيح البخاري)، للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ)، و(إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) لشهاب الدين أحمد القسطلاني (ت 923 هـ). والذي يهمّنا، هنا، أن نقف على أمثلة مما ذكره العكبري وابن مالك لأهمية كتابيهما وتخصصهما بهذا الفن. ولابدَّ أن نبيّن أنّهما لم يكونا يعربان نصَّ الحديث كاملاً، وإنما كانا يحللان الموضع الذي يعدَّ مشكلاً في الحديث، وبسببه دُكِر نصّه. ومن ذلك، مثلاً، ما ورد في قوله: e (ثم جاء بطست من ذهب مملوءاً حكمة وإيمانا)[61]، إذ قال العكبري: ((مملوءاً بالنصب على الحال، وصاحب الحال (طست)، لأنَّه وإنْ كان نكرة فقد وصف بقوله (من ذهب)، فقَرُبَ من المعرفة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الجارِّ؛ لأنَّ تقديره: بطست كائن من ذهب أو مصوغ من ذهب، فنقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجارّ))[62]. فقد توقف عند إعراب كلمة (مملوءاً)، لأن النصب فيها مشكلٌ، ولأن الظاهر يقتضي أن تكون مجرورة نعتاً لـ(طست)، كما هي الرّواية. ومثل ذلك ما جاء في كلامه على الحديث: (فإنْ كانوا في القراءة سواءً)[63]، إذ يقول: ((سواء: خبر كان، والضمير اسمها، وافرد (سواء)، لأنَّه مصدر والمصدر لا يجمع ولا يثنّى... ووقع المصدر موضعَ اسم الفاعل))[64]. فقد أعرب (سواء)، وذلك لأن الكلام عن جماعة، في حين جاء الخبر بكلمة (سواء)، فقد يتبادر

(61) ينظر: صحيح البخاري (كتاب الصلاة): مج1/ 1/ 216، باب (242)، والرواية فيه (ممتلئ) بالخفض، وسنن النسائي (كتاب الصلاة)، مج1/ 1/ 217، والرواية فيه (ملآن) بالخفض، ينظر أيضاً: معجم ونسك: 3/ 544.

(62) إعراب الحديث النبوي: 59.

(63) ينظر: سنن النسائي (كتاب الإمامة) مج1/ 2/ 76، وسنن ابن ماجة (كتاب الإمامة) : 1/ 526 (باب من أحق بالإمامة: 46)، ورقم الحديث: 980، وسنن الترمذي (كتاب المواقيت): 1/ 179-180، (باب من أحق بالإمامة: 174) رقم الحديث: 235. وينظر أيضاً: معجم ونسنك: 3/ 43.

(64) إعراب الحديث النبويّ: 362.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلى الذهن أنَّ في الحديث خللاً صرفيّاً، ممّا دفعه إلى إيضاح الإعراب وتبيين أن المصدر، هنا، قام مقام اسم الفاعل.

ويقوم منهج ابن مالك على عرض الحديث الشريف ثم الوقوف على موطن الإشكال فيه، فهو لا يختلف، في ذلك، عن منهج العكبري كثيراً، غير أنه كثير العناية بإيضاح الأوجه المحتملة والاستشهاد بالأشباه والنظائر، رغبة منه –فيما ارى– في توكيد فصاحة نصوص الأحاديث، بأن لها نظائر، وربما دفعه إلى ذلك ميله إلى الاستشهاد بالحديث، إذ من المعروف أنه من النحويين الذين أكثروا من الاحتجاج بالحديث النبويّ، وهو معنيّ بتسجيل الظواهر النحوية، لذلك يعمد إلى جمع أكثر من شاهد حديثي للظاهرة مستدلاً بها ومؤيداً فصاحتها[65]. فكأنه يريد القول إنَّ كثيراً من الظواهر النحوية التي عدّها النحويون شاذة هي غير شاذة وفصيحة بدليل ورودها في الحديث الشريف. ومن هنا كان التحليل النحوي يأتي إيضاحاً لموطن الظاهرة المراد دَرْسها، كما في كلامه على الحديث: (فغدا اليهود وبعد غدٍ النصارى)[66]، إذ قال: ((في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث. والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني، كقولك: غداً التأهب... فالمراد –والله أعلم– فغدا تعييد اليهود وبعد غدٍ تعييد النصارى))[67]. فقد عالج، هنا، وقوع ظرف الزمان خبراً عن مبتدأ من أسماء الجثث، وهو ما لا يجيزه النحويّون، لذلك حلّل التركيب، ثم قدّر محذوفاً من أجل استقامة الحديث مع القاعدة النحويّة. هذا هو منهج ابن مالك الذي يتمثل في متابعة الظاهرة ومدى تجلّيها في الحديث النبويّ، وقد

(65) ينطبق هذا الأمر –فيما أرى– على معظم أبواب الكتاب، وينظر مثلاً: شواهد التوضيح والتصحيح: 195، و197، و201، و238.

(66) لم يرد الحديث بهذا اللفظ والترتيب في صحيح البخاري وورد فيه حديث آخر قريب من هذا ونصه: (اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ)، صحيح البخاري(كتاب الجمعة): مج1/ 2/ 409، باب (559)، وسنن النسائي: (كتاب الجمعة): مج2/ 3/ 85-87. وينظر أيضاً: هامش (685) لمحقق : شواهد التوضيح والتصحيح: 155.

(67) شواهد التوضيح والتصحيح: 155.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يقف عند بعض الأحاديث أحياناً، ليوضح ما يجوز فيها من أوجه نحوية، كما في كلامه على قول بعض الصحابة: (فادع الله يحبسْها)[68]، إذ قال: ((يجوز.... الجزم على جعله جواباً للدعاء، لأنَّ المعنى: إن تدعه يحبسْها، وهو أجود الأوجه. ويجوز الرفع على الاستئناف، كأنه قال: ادع الله فهو يحسبها. ويجوز النصب على إضمار (أن) كأنه قال: ادع الله أن يحبسها))[69]. فابن مالك لم يكتفِ بإعراب الفعل (يحبسها) وتوجيه جزمه، وإنما أدخل في تحليله شيئاً من الصنعة النحويّة، فذكر ما يجوز فيه من أوجه نحويّة مبيّناً التقدير والمعنى في كلِّ وجه.

أمّا ابن هشام فلم تخلُ كتبه من الكلام على أحاديث نبويّة، فتجد له، في بعضها تحليلاً نحوياً يتناول موطن الشاهد من الحديث، وغالباً ما كان ذلك في سياق الاستدلال على القاعدة النحويّة وتأييدها. فقد كان الحديث رافداً لغوياً أحْسَنَ ابن هشام الإفادة منه واستثماره، في كتبه المختلفة، ففي (مغني اللبيب)، وحدَه، ما يزيد على السبعين حديثاً، استشهد بها ابن هشام، فتوقّف عند بعض ألفاظها موضّحاً ومُعْرِباً ومعلِّلاً[70]. فمن ذلك ما ورد في حديثه عن قول الرسول e: (نحن معاشر الأنبياء لا نورّث، ما تركنا صدقة)[71]، إذ يقول: ((قد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه، وهو أنّ (ما) من قوله (ما تركنا) موصول بمعنى الذي محلّه رفع بالابتداء، و(تركنا) صلته، والعائد محذوف؛ أي: ما تركناه، و(صدقة) خبر (ما) هذا على رواية الرفع، وهو أجود، لموافقته لرواية: (ما تركناه فهو صدقه)، وأمّا النصب فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقةً فحذف الخبر لسدّ الحال مسدّه))[72]. وابن

(68) صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء): مج1 / 2/ 458، باب (650)، رقم الحديث: 958.
(69) شواهد التوضيح والتصحيح: 234.
(70) ينظر: ابن هشام وأثره في النحو العربي: 102-105، وفهرس الأحاديث في مغني اللبيب: 2/ 951-953.
(71) صحيح البخاري (كتاب الخمس): 4/ 504-505، باب (837)، برقم (1265) و(1266).
(72) شرح شذور الذهب: 248.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

هشام، هنا، يعالج الحديث لما فيه من مشكل نحويّ يحتاج إلى تفسير وإيضاح، وهو، في الحقيقة، متأثر بابن مالك، في معالجة هذا الحديث، ويكاد ينقل كلامه بالنص، قال ابن مالك: ((ما: في (ما تركنا صدقةٌ) مبتدأ بمعنى الذي، و(تركنا) صلة، والعائد محذوف، و(صدقة) خبر. هذا على رواية من رفع، وهو الأجود، لسلامته من التكلف، ولموافقته رواية مَن روى: (ما تركناه فهو صدقة). وأمّا النصب فالتقدير فيه: ما تركنا مبذولٌ صدقة، فحذف الخبر، وبقي الحال كالعوض منه))[73]. فقد اعتمد ابن هشام، كما يتضح من النصين، على تحليل ابن مالك للحديث، واكتفى بمتابعته واقتفاء أثره. ومثل ذلك ما نجده في كلامه على الحديث الشريف: (إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[74]، فقد علّل ابن هشام مجيء (المصورون) بحالة الرفع، في حين أن حقها –على الظاهر– أن تكون منصوبة، بأنَّ ((الأصل: إنّه؛ أي: الشأن))[75]، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، و(المصورون) خبره. وهو، في توجيهه هذا، يتابع ابن مالك أيضاً[76].

يظهر من هذا أنَّ ابن هشام قد اتخذ الحديث شاهداً نحويّاً، فكان يحلّل بعض ألفاظه وتراكيبه التي يراها تحتاج إلى توضيح، ويمكننا القول إن ابن هشام إنّما اتجه إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، على خلاف ما كان عليه النحويون المتقدمون، بسبب تأثره بابن مالك ومنهجه في الاعتداد بالحديث وإدخاله إياه ميدان الاستشهاد النحوي، يدل على ذلك الموازنة بين الأحاديث التي ذكراها وتناولاها بالدرس والتحليل.

(73) شواهد التوضيح والتصحيح: 211.
(74) سنن النسائي: 8/ 216، (التصاوير).
(75) مغني اللبيب: 1/ 56، 378.
(76) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: 205.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الاتجاه الثالث: لقد حظي الشعر العربيّ بنصيب طيب من التحليل النحويّ، يتجلّى ذلك فيما وصل إلينا من كتب شروح الشعر المختلفة، ولابد أن أبادر إلى القول إنَّ هذه الشروح لم يُصنّفها أصحابها لهذا الغرض، ولكن التحليل النحوي، فيها، جاء بوصفه وجهاً من أوجه الجهد المبذول في الشرح، ومن ثمَّ، ترى فرقاً بين شارح وآخر في تناول المسائل النحوية وتفصيلها. ولاشك في أن لميل المؤلف أثراً في هذا الأمر: توسعاً أو اختصاراً. ومن الكتب التي عني أصحابُها بمسائل النحو، كتاب (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) لابن الأنباري (ت 328)، فقد كان يختم شرح البيت –في الغالب– بتحليله نحوياً، وكان يميل، في إعرابه، إلى ذكر الوجه الأقوى، دون الخوض بالأوجه المحتملة، فمن ذلك كلامه على قول امرئ القيس[77]:

كـأن ثـبيراً في عَـرَانينِ وَبْلِـه كَـبيرُ أنـاسٍ في بجـادٍ مُزمَّـلِ

قال: ((ثبير اسم كأنَّ، و(في) حالٌ لثبير، أي: كأن ثبيراً وهذه حالُه كبيرُ أناس. فالكبير خبر كأنَّ، والمزمَّل نعت لكبير في المعنى، أجراه على إعراب البجاد للمجاورة، كما تقول العرب: هذا جحر ضبّ خربٍ))[78]. وقد يقف عند بعض المواضع موضحاً ما يحتمله من أوجه، وهذا التوجه قليل أو نادر إذا ما قورن بمنهجه العام في ذكر الوجه الظاهر، ومن ذلك ما كان سببه اختلاف روايات البيت، كما في كلامه على قول طرفة[79]:

ووَجْهٍ كأنَّ الشمسَ حلَّتْ رداءَها عليه نِقيُّ اللَّون لمْ يتخدَّدِ

قال: ((يروى: ووجهٍ كأن الشمس. فمن رفع الوجه كان له في رفعه أربعة أوجه، أحدهن: أن يرتفع بإضمار ولها وجه . والوجه الثاني: أن يرتفع الوجه بما عاد

(77) ديوانه: 25. والرواية فيه: (كأن أبانا في أفانين ودقه).
(78) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 107.
(79) ديوانه: 9.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من يتخدَّد... والوجه الثالث: أن يرتفع الوجه بنقي اللون ويرتفع نقي اللون بالوجه... والوجه الرابع: أن يرتفع الوجه بما عاد من الهاء المتصلة بكأنَّ... ومن خفض الوجه كان له مذهبان؛ أحدهما: أن يختفض على معنى: وتبدي عن وجه... والوجه الآخر: أن يختفض الوجه على النسق على الألمى؛ لأنه لمّا قال: وتبسم على ألمى، كان معنى الكلام: وتبدي عن ألمى وعن وجه...))[80]. فقد انطلق من وجود روايتي الرفع والجرّ، إلى تشقيق الأوجه الإعرابية المحتملة في كلّ منهما، وهو يستند في تحليله إلى أصول المدرسة الكوفية، ويظهر ذلك في الأوجه الثاني والثالث والرابع من رواية الرفع، وفي المصطلحات أيضاً. وتجد للمرزوقي لفتات نحوية مهمة، غالباً ما كان الدافع إليها ربط المعنى بالإعراب، من أجل الكشف عن جمال التعبير الشعري، من ذلك ما جاء في حديثه عن قول الحصين المُري[81]:

فَلَسنَا عَلَى الأَعْقَابِ تـدمَى كلُومُنَـا وَلكـنْ عَلَـى أَقـدَامِنَا تَقطـرُ الـدِّما

إذ يقول: ((قوله: تقطر الدِّما، إذا رُوِيت بالتاء كان المعنى تقطرُ الكلوم الدَّمَ، فيكون الدما مفعولاً به... وهذا وجه حسن. وإن شئت جَعَلتَ الدم منصوبا على التمييز، كأنه أراد تقطر دَمَاً، وأدخل الألف واللام، ولم يعتدَّ بهما))[82]. وقد يكون ظاهر البيت ممّا يوهمُ –لأول وهلة– القارئ بأن فيه خطأ نحوياً، فيقف هو، حينئذٍ، على الموضع محلّلاً مبيناً حقيقة التركيب؛ وذلك كما في قول الشاعر ربيعة بن مقروم[83]:

أَخُـوكَ أَخُـوكَ مَـنْ يَـدْنو وتَرجُـو مَوَدَّتَـــهُ وإنْ دُعِـــيَ اســـتَجَابَا

(80) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 148-149.
(81) ديوان الحماسة لأبي تمام: 62، وخزانة الأدب: 7/ 494.
(82) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/ 146.
(83) ديوان الحماسة لأبي تمام: 154.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إذ يتبادر إلى الذهن أنَّ حق (أخوك أخوك) من الإعراب، النصب على الإغراء، لذلك نجده يعرب هذا الموضع كشفاً لهذا اللبس، قال: ((قوله (أخوك) مبتدأ، وكرَّره على وجه التأكيد، ومن يدنو في موضع الخبر))[84]. فيكون بذلك قد أزال ما يتبادر إلى الذهن من وهم، وزاد في معنى البيت مَلْمَحاً عن دقة الدلالة وجمال التعبير.

ويقف الباحث في شرح ديوان المتنبي (التبيان في شرح الديوان) على عنايته بما يشكل إعرابه، وقد صرّح المؤلف بذلك؛إذ قال عن كتابه: ((سميته بالتبيان في شرح الديوان، وجعلت غرائب إعرابه أولاً، وغرائب لغاته ثانياً، ومعانيه ثالثاً))[85]. فقد جعل الكلام على غريب الإعراب أول مقاصده، لذلك لا تجده يتحدَّث إلاّ عن المواضع الغريبة أو المشكلة من البيت، وقد تخلو بعض الأبيات من الصعوبة والغرابة، فلا تجد له كلاماً في إعرابها. وهو –كما يبدو من إعرابه– يميل إلى الكلام على تعلّق شبه الجملة وتحديد متعلَّقها، ولعل السبب وراء ذلك يرجع إلى أن تعيين المتعلق يفيد في إيضاح المعنى والكشف عن دقائقه ولطائفه. جاء في كلامه على قول المتنبي[86]:

لنـا مَلِـكٌ لا يَطْعَـمُ النـوم هَمُّـهُ ممـات لحِـيّ أو حيـاةُ لمَيِّـتِ

قال: ((همه: ابتداء، وخبره: ممات. واللام في (لنا) متعلق بالاستقرار. وملك: مبتدأ، والجار والمجرور خبره مقدم عليه. واللامان في (لحي) و(لميت) متعلقان بالمصدرين))[87]. ومن كلامه على التعلق وأثره أيضاً قوله عن بيت المتنبي[88]:

ولَـمْ تَـرُدَّ حيـاة بعـد توليـةٍ ولم تُغِـثْ داعيـاً بالوَيْـلِ والحَـرَب

(84) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:1/ 285.
(85) التبيان في شرح الديوان، العكبري: 1/ 11.
(86) ديوان المتنبي: 297.
(87) التبيان في شرح الديوان: 1/ 227.
(88) ديوان المتنبي: 340.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قال: ((الباء في قوله (بالويل) متعلقة بـ(داع)، ولو تعلقت بـ(تغث) لكان هجواً وذماً))[89]. وهو -شأنه شأن سابقَيْه- لم يعن بالأوجه الإعرابية إلاّ إذا اختلفت الرواية، وهو، بذلك، يخالف منهجه في (التبيان في إعراب القرآن) الذي حفل بالوقوف على ما يحتمله التركيب من أوجه إعرابية مختلفة.

وإذا انتقلنا إلى ابن هشام فسنجد أنَّ الشعر لقي نصيباً من اهتمامه النحويّ، يظهر ذلك في معظم كتبه، ولاسيّما في كتابيه (شرح قصيدة بانت سعاد) و(تخليص الشواهد). والذي يبدو لي -بعد الاطلاع على كتبه- أنَّ ابن هشام يميل، عند الكلام على الشعر، إلى ذكر ما يحتمله الموضع من أوجه إعرابية، لذلك نجده في شرح بانت سعاد يذكر أوجاً عدة في إعراب اللفظ الواحد، كما يبيّن الروايات المنقولة فيه وتوجيه إعرابها، من ذلك ما جاء في قول عمرو بن كلثوم[90]:

ألا هُبِّـــي بصَـــحْنكِ فاصْـــبحينا ولا تُبْقـــي خُمـــورَ الأنـــدرينا

مُشَعشَـــعة كَـــأنَّ الحُـــصَّ فيهـــا إذا مـــا المـــاءُ خَالَطَهَـــا ســـخينا

قال: ((الأندرين، بالدال المهملة، موضع بالشام، ويقال بالرفع: أندرون، وقيل: إنّما للتخفيف، اسم لموضع (أندر)، ولكنه نسب إليه أهله، فقال: الأندريين، ثمّ، حذف ياء النسب كما في قوله تعالى: {وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ}[91]، ... ومشعشعة: حال أو بدل من (خمور) أو مفعول لـ(أصبحينا)، ويجوز رفعها بتقدير (هي)... وسخينا: إما اسم منصوب على الحال من الماء... وإما فعل وفاعل والجملة جواب لـ: إذا))[92]. وقد غلب على تحليل ابن هشام، هنا، اهتمامه بالكلمة، ثم يأتي

(89) التبيان في شرح الديوان: 1/ 100.
(90) شعر عمرو بن كلثوم: 23، وشعراء تغلب في الجاهلية: أخبارهم واشعارهم: 2/ 49.
(91) سورة الشعراء، الآية: 198.
(92) شرح بانت سعاد:23، وهو ينقل في بعض كلامه من ابن الأنباري، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 371-372.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الاهتمام بالجملة وشبهها، وهو لا يقف على الجمل إلاّ في بعض المواضع التي يجد أن الجملة فيها تحتاج إلى توضيح، كما في كلامه على قول كعب بن زهير[93]:

أرجــو وآمــل أن تــدنو مودَّتهــا وَمَــا إِخَــال لَــدَينا مِنْــك تنويــل

قال: ((اعلم أن البيت مشتمل على أربع جمل؛ الأولى: أرجو وفاعله ولا محلَّ لها؛ لأنها مستأنفة. والثانية: آمل وفاعله ولا محل لها؛ لأنها معطوفة على ما لا محلّ له، و... لا يحسن تقديرها حالية. والثالثة: إخال وفاعله وهي مستأنفة أيضاً لا حالية؛ لأنَّ المضارع المنفي كالمضارع المثبت في وجوب تجرّده من واو الحال))[94]. وابن هشام، في شرح بانت سعاد، معنيٌّ بالجانب اللغويّ والصرفي أكثر من عنايته بالجانب النحوي، فهو قد لا يعرب من البيت إلاّ ما يجد فيه فائدة نحويّة، فتراه -عندئذٍ- يفصّل الحديث عن الكلمة في أوجهها المختلفة والمحتملة عارضاً ما يمتلكه من معرفة نحويّة بآراء العلماء واختلافهم، فمن ذلك ما جاء في كلامه على قول كعب بن زهير[95]:

ومــا ســعادُ غــداةَ الــبينِ إذ رحلــوا إلاّ أغنُّ غضـيض الطـرف مكحـول

قال: ((قوله (إذ) يحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: وهو الظاهر أن يكون بدلاً من غداة... [فهو] بدل من المفعول فيه... والثاني: أن تكون ظرفاً ثانياً للتشبيه لا بدلاً من الظرف الأول... والوجه الثالث من أوجه (إذ) أن تكون ظرفاً للبين؛ أي: وما هي غداة بانت وقت رحيلهم))[96]. فهو يعرض هذه الأوجه ذاكراً -وهو ما أسقطناه من النص- آراء النحويين وتوجيهاتهم، مثل سيبويه والفراء وابن عصفور وغيرهم.

(93) ديوانه: 85.
(94) شرح بانت سعاد: 55.
(95) ديوانه: 84.
(96) شرح بانت سعاد: 15-16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الاتجاه الرابع: وليس بعيداً عن ميدان شرح الشعر، يلقانا شرح الشواهد النحويّة الذي يعد رافداً آخر من روافد التحليل النحوي عند ابن هشام، ولاسيّما في كتاب (تخليص الشواهد)؛ لأنه شرَحَ فيه شواهد ابن الناظم في شرحه على الألفية. وقد بيّن ابن هشام منهجه في هذا الكتاب بما يكشف عن أهميته في موضوعنا، إذ يقول: ((شكا إليَّ جماعة من الطلاب، الراغبين في تحقيق علم الإعراب، وما يجدونه من نكد الشواهد الشعرية، المستشهد بها في (شرح خلاصة الألفية)، ... فأنشأت لهم هذا المختصر المسمّى بـ(تخليص الشواهد وتلخيص الفوايد)، محتوياً على تفسير لفظها، وتحرير ضبطها، وبيان محلّ الشاهد منها.. ثمّ إنني رأيت أنّ من إتمام الفائدة، وإكمال العائدة، ألا اقتصر على شرح شواهد الشرح، ولا على مسائل تلك الشواهد، فأردفتها بشواهد كثيرة لم يشتمل عليها. ووشحتها بمسائل عديدة لم يتضمن التصريح بها، ولا الإشارة إليها))[97]. وقد التزم ابن هشام بما ذكره، هنا، فقد اقتصر تحليله على محل الشاهد من البيت، مبيّناً ما يحتمله الموضع من أوجه وروايات قد تؤثر في الاستشهاد به، في حين انصرف ما تبقى من جهده إلى الجوانب اللغويّة في هذه الشواهد. ومن صور التحليل النحوي ما نجده في كلامه على قول الشاعر[98]:

أكـــلَّ عـــامٍ نَعَـــمٌ تحوونـــه ... يُلقحـــه قـــومٌ وتنتجونَـــهُ

وهذا البيت شاهد على الإخبار باسم الزمان عن الجثة، حين يكون اسم الجثة على حذف مضاف، فيقول: ((الهمزة للاستفهام الإنكاري، و(كل) ظرف زمان خبر مقدَّم، و(نَعَم) مبتدأ مؤخر، وتقديره: نَهْب نعم، أو إحراز نَعَم، والأحسن أن يكون (نَعَم) فاعلاً بالظرف لاعتماده، فلا مبتدأ، ولا خبر، ومع هذا فلا بدّ من التقدير

(97) تخليص الشواهد: 39-40.

(98) الرجز لقيس بن الحصين في الكتاب:129/1، وخزانة الأدب:409/1، ولصبيّ من بني سعد في المقاصد النحوية:339/1.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أيضاً؛ لأنه لأجل المعنى لا لأجل المبتدأ، إذ الذي يُحكم له بالاستقرار هو الأفعال لا الذوات))[99]. فقد اكتفى بإعراب موطن الشاهد من البيت مرجّحاً الفاعلية فيه على الابتداء. ومثل ذلك كلامه على قول الشاعر[100]:

بِبَـذلٍ وَحِلـمٍ سَـادَ فِي قَومِـهِ الفَتَـى وَكُونُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيـكَ يَسِـيرُ

قال: ((أما البيت ... فشاهد على إعمال مصدر كان، وقوله (ببذل) متعلّق بـ(ساد)، وقدِّم للاختصاص أو الاهتمام، وعاد الضمير من (قومه) للفتى، مع تأخره لفظاً لتقدمه رتبة... والكاف مرفوعة المحل؛ لأنّها اسم الكون، و(إياه) الخبر))[101]. وقد كان لمنهج ابن هشام، في هذا الكتاب، أثر في كتاب المقاصد النحويّة وخزانة الأدب، يظهر هذا من الاطلاع على الكتب الثلاثة والموازنة بينها.

الاتجاه الخامس: وامتدت اتجاهات التحليل النحوي عند ابن هشام إلى مجال تطبيقي آخر، هو الألغاز النحوية والأبيات المشكلة؛ فقد كونت مورداً من موارد التطبيق في بعض كتبه، ولاسيّما كتاب (حلّ الألغاز في النحو)، الذي وقف فيه على مسائل نحوية، وجدها في كتب السابقين وتصانيفهم، متمثلة في ((أبيات من الشعر مصعبة المباني، مغمضة المعاني، قد ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصفة صوابها))[102]. ولعلّ ممّا شجّع ابن هشام على الخوض في هذا النوع من التصنيف أن الإلغاز كان سمة من سمات بعض العصور المتأخرة، ويعد ضرباً من ضروب المهارة

(99) تخليص الشواهد: 191. وقد نقل العيني والبغدادي طرفاً من كلام ابن هشام وتأثرا منهجه، ينظر: المقاصد النحوية: 1/ 339-340، وخزانة الأدب: 1/ 409.

(100) هذا البيت مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل: 1/ 322، وشرح ابن الناظم: 95، وارتشاف الضرب: 3/ 1152، وشرح ابن عقيل: 1/ 270. والمقاصد النحوية: 1/ 404، وهمع الهوامع : 1/ 362.

(101) تخليص الشواهد: 234.

(102) حل الألغاز في النحو: 26.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وسبيلاً من سبل تعليم الطلاب، وإيقاظ أذهانهم[103]. ومن هنا، تجد بين كتبه رسالة في الألغاز سمّاها (موقظ الوسنان وموقد الأذهان)، وقد قسّمها على الوجه الآتي:

القسم الأول: في الأحاجي المعنويّة.

القسم الثاني: في الأحاجي اللفظية .

القسم الثالث: في الإشارات الخفية .

القسم الرابع: في التصحيفات اللوذعية.

ويرى ابن هشام أنَّ ((اللغز النحوي قسمان؛ أحدهما: ما يطلب به تفسير المعنى. والآخر: ما يطلب به تفسير وجه الإعراب))[104]. والذي يهمّنا، هنا، لاتصاله بموضوع بحثنا الأحاجي أو الألغاز اللفظية التي عرّفها بقوله ((هي التي يراد بها تفسير الإعراب وتوجيهه لابيان المعنى))[105]. ومن تلك الألغاز قول الشاعر[106]:

جَـاءكَ سَـلمانَ أبوهـا شمـا فَقَـد غَـدَا سَـيدها الحـارثُ

قال: ((جاء: فعل ماضٍ، (كـ سلمان) جار ومجرور علامة جره الفتحة؛ لأنه اسم لا ينصرف، وإنما أُفْرِدَت الكاف في الخط ليتأتى الإلغاز. و(أبوها) فاعل جاء، والضمير لا مرأة عرفت من السياق. (شما) فعل أمر من شام البرق يشيمه، ونوّنه للتوكيد، كتبت الألف على القياس. (سيدها) نصب بـ(شم) كما تقول: أنظر سيدها،

(103) ينظر: منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: 292.

(104) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام : 45-46، وللألغاز أقسام أخرها لم يذكرها ابن هشام ، ينظر: كتاب الألغاز والأحاجي، أحمد محمد الشيخ: 50-55.

(105) المصدر نفسه.

(106) من أبيات الألغاز ينظر: الإفصاح: 124.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

و(الحارث) فاعل غدا))[107]. تعتمد هذه الألغاز على التصنّع والتكلّف طلبا للإلغاز، فقد تعمد واضعها رسمها بطريقة تؤدي إلى اللبس والإشكال، لذلك تمتنع بعض الأبيات على التحليل إذا نظرنا إلى ظاهرها. من ذلك ما ورد في قول الشاعر[108]:

أيُّ علـــمٌ بـــه الـــنفس أولى مـــن ســـباق في حلبـــة الجهـــلاء

قال ابن هشام: ((التقدير (يا أيوب)، فحُذِف حرف النداء ورخم المنادى بحذف آخره، ولحق الآخر ما قبله لأنه زائد))[109]. فمن الصعوبة بمكان توجيه إعراب هذا الموضع من غير معرفة سابقة بأصله وسياقه، وأنَّ (أيُّ) أصلها (أيوب)، ومن ثمّ، رخّمت وجرى عليها ما ذكره؛ فالمعْرِب لا يستطيع إعراب البيت، لأن معناه يبقى ملتبساً وغير واضح الدلالة.

يضاف إلى اتجاهات التحليل السابقة اتجاه آخر اهتمَّ فيه ابن هشام بإعراب بعض الألفاظ والتراكيب المستعملة على ألسنة العلماء وأقلام الكتاب، ولعل سبب تحليله هذه الألفاظ يرجع إلى أنها –كما يقول هو– ((ألفاظ يكثر دورانها، ولاغناء لأحد من الطلبة عنها))[110] ، ومن تلك الألفاظ: (فضلاً عن، وأيضاً، وهلمّ جرّا، ولغة، واصطلاحاً). فمن ذلك إعرابه لـ(أيضاً)، قوله: ((هي مصدر (آض أيضاً) منصوبة على المفعولية المطلقة، أو على الحال، وعاملها محذوف هو وصاحبها))[111]. وقال في إعراب (لغة واصطلاحاً) : ((اعلم أنهما في كل تركيب منصوبان على الحال

(107) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: 52 ، وممّا يذكر، هنا، أنَّ ابن هشام أفاد في إعراب هذا البيت، وغيره من أبيات الألغاز، من الإفصاح: 124-125، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب في كتاب: نصوص محققة في اللغة والنحو: 607.

(108) من أبيات الألغاز، لم أقف عليه في المصادر.

(109) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: 56.

(110) رسالة في إعراب عشرة ألفاظ، في كتاب: ثلاث رسائل في النحو: 25.

(111) المصدر نفسه: 28.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

. لكن لابدّ من تقدير مضاف في الكلام. فقولهم مثلا: الإعراب لغة كذا، واصطلاحاً كذا، على تقدير: موضوع الإعراب لغة كذا، وموضوعه اصطلاحاً كذا. وأمّا ما يتبادر إلى الأذهان من أنهما منصوبان بنزع الخافض فغير صحيح، وإن قاله بعض النحاة؛ لأن نزع الخافض غير مقيس...))[112]. ولو أن ابن هشام توجّه إلى تحليل مثل هذه الألفاظ، وترك الألغاز والأحاجي لكان عمله أنفع، بسبب كثرة استعمال هذه الألفاظ وشيوعها مع غموض إعراب بعضها. وقد ترك ابن هشام، في بحثه في هذه الألفاظ أثراً في رسالة ابن عابدين الموسومة بـ(الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة)[113].

(112) المصدر نفسه: 31-32.

(113) ينظر: الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (مقدمة المحقق)، د. حاتم الضامن في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو) : 739.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التَّأليف النَّحويُّ عند ابن هشام

من قواعد النَّحو إلى قواعد الإعراب

ليس لنا أن ندّعيَ –من هذا المبحث– أن ثمة فصلاً سابقاً بين قواعد النحو وقواعد الإعراب، ولاسيّما أن في النحويين من ينظر إلى النحو والإعراب على أنهما مترادفان[114]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الباحث يرى أن ضوابط النحو وأصوله وقواعد الإعراب هما –عند إمعان النظر إليهما– وجهان لعملة واحدة، ذلك أنَّ قواعد النحو هي ضوابط وضعت للمتكلم حتى يستطيع بناء الجملة كما بناها العرب، أي ان ينحو بها منحى العرب، فكأنَّ القواعد النحوية –إذا جاز لنا تشبيهها– هي الخطة الهندسية التي يضعها البنّاء والمعماريّ عند بناء مبنى أو بيت، وذلك ليكون البناء دقيقاً ومنضبطاً، ليخرج خالياً مما يشينه، من نشوز أو عيب؛ فكذلك قواعد النحو هي خطة المتكلم حتى يُخْرِجَ كلامَه سليما خالياً من اللحن والخطأ. فإذا انتهى المتكلم إلى نص ناجز مَبني على وفق قواعد العرب في بناء كلامها، أي: نحوها، تبدأ عندئذ مرحلة جديدة هي تحليل هذا النص المبني بناء سليماً، عن طريق وصف أجزائه ومكوناته، في ضوء نظرية النحو نفسها، أي بالاستعانة بالمنطلقات النظرية لأسس البناء نفسها، ليكون هذا التحليل صادق النتائج، لأنه ينطلق من الخلفية الفكرية عينها، وهنا تأتي قواعد النحو لتكون دليلاً مهماً من أدلة التحليل؛ لأنها تضيء أسس البناء والجمع والتأليف، وكأني بالرضي يشير إلى شيء مما ذكرناه، عندما يحدّد أنَّ ((المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب))[115]. ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة تقوم على التأسيس لضوابط التحليل

(114) قال الزجاجي:((يسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد))، الإيضاح في علل النحو:91.

(115) شرح الرضي على الكافية: 1/ 17.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النحوي، التي يكون فهم قواعد النحو –بوصفها قواعد تأليف الجملة وبنائها– ركناً مهماً من منظومة قواعد الإعراب والتحليل فيها، ومن ثمّ، فلا يمكن أن ندعي أن ابن هشام قد فصل في منهج التأليف النحوي بينهما. ولكنّنا نريد أن نقف، هنا، على التغيّر أو التطور الحاصل في منهج تأليفه، عن طريق الموازنة بين اتجاه قواعد النحو وضوابط ائتلاف الكلام، من جهة، وقواعد الإعراب وأصول تحليل الكلام، من جهة أخرى. وذلك عن طريق الوقوف على تجليات كلا الاتجاهين في كتبه جميعاً. في ضوء وصف منهجه في التأليف في كل كتاب على حدة.

وبعد أن درس الباحث كتب ابن هشام وجد أن النظر التحليليّ فيها غير متساوٍ، ويكاد المرء يلمس أن توجهه نحو التحليل فيها قد نما وأخذ يظهر على نحو متدرج في كتب القواعد النحوية، ويمكن أن نرتبها على النحو الآتي: الجامع الصغير في النحو، وشرح قطر الندى، وشرح اللمحة البدرية، وأوضح المسالك، وشرح شذور الذهب.

ويأتي –في مقابل ذلك أو يوازيه– توجُّهٌ نحو التأليف الإعرابيّ، مما كان فيه النظر التحليلي أوضح من النظر التأليفي. ويستطيع الباحث أن يضع تحت هذا القسم الكتب والرسائل الأخرى لابن هشام، ولاشك في أن هذه المرحلة قد شهدت نمواً وتطوراً تدريجياً أيضاً، يمكن للباحث– في ضوء دراسته كتب ابن هشام– أن يضعها على النحو الآتي: الإعراب عن قواعد الإعراب، ونكتة الإعراب، ومغني اللبيب.

يضاف إلى هذين الاتجاهين اتجاه ثالث يتمثل في كتبه التطبيقية، بالمفهوم الواسع للتطبيق، فهي لا تنضوي تحت أيٍ من الاتجاهين السابقين، وتضم: شرح قصيدة بانت

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

سعاد، وتخليص الشواهد، ورسائله الأخرى. ويعنّ لي، هنا، أن أسجلَّ ثلاث ملاحظات استدراكية توضيحية، هي:

الأولى: هي أننا نؤكد أن هذا التصنيف لا يعني الفصل التام بين كتب الاتجاهين الرئيسين، ولكنه يعني أنَّ ابن هشام في كتب هذا الاتجاه أكثر ميلاً للكلام على النحو، بوصفه قواعد للتأليف والبناء، أو للكلام على الإعراب بوصفه قواعد للتحليل. ولا يعني هذا أن الكتاب في القسم الأول يخلو من مناقشة قضايا التحليل أو بالعكس، ذلك أن قواعد النحو وقواعد الإعراب –كما مرَّ في أول المبحث– عمليتان تكمل إحداهما الأخرى.

الثانية: أن الترتيب الذي اقترحناه للكتب في داخل كل اتجاه يَعني أنّ فيها تدرُّجاً من الاختصار إلى التوسُّع والتفصيل، ولكنه لا يعني أن اللاحق أكثر توسعاً من السابق في الجوانب كافة، فتجد، مثلاً، أن كتاب شرح اللمحة البدرية أكثر عناية بمسألة إعراب الشواهد وتحليلها والوقوف على مسائلها من كتاب أوضح المسالك.

الثالثة: أنَّ هذا الترتيب للاتجاهين، وللكتب في كلّ منهما، لا يقوم على أساس تأليفها زمنياً، كما مرَّ، ولكنه يكشف، في جزء منه، عن علاقة طردية بين تسلسل تأليف بعضها زمنياً، وترتيبها من حيث العناية بمسائل الإعراب وقواعده. فتجد أن كتاب (شرح شذور الذهب) أكثر عناية بقضايا الإعراب من كتاب سابق زمنياً هو (شرح قطر الندى)، في الاتجاه الأول، ونجد أن (مغني اللبيب) أكثر توسعاً في دراسة مسائل الإعراب من (الإعراب عن قواعد الإعراب)، الذي يسبق (مغني اللبيب) زمنياً، هذا في الاتجاه الثاني.

وقد انتهى الدكتور حسن موسى الشاعر –بعد دراسة تطور الآراء النحوية عند ابن هشام– إلى تقسيم مؤلفاته إلى ثلاثة أقسام، رأى فيها أنها تمثل مراحل حياته:

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المرحلة الأولى: وتشمل المصنفين الآتيين:

1. شرح قطر الندى وبل الصدى.
2. الجامع الصغير في علم النحو.

المرحلة الثانية: وتشمل المصنفات الآتية:

1. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية.
2. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
3. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة من حياة ابن هشام العلمية، وتمثل نضوجه العلمي، وقمة تطوره النحوي، وتشمل المصنفات الآتية:

1. شرح بانت سعاد، وقد ألفه قبل كتاب (مغني اللبيب)، بدليل أنه ذكره في الباب الثالث من (مغني اللبيب) الخاص بشبه الجملة.
2. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
3. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ولم يكمل. ولعل سبب ذلك أنه مات قبل أن يتمّه(116).

وسنفصل الكلام على كتب ابن هشام، على وفق الترتيب الذي اقترحناه، آنفاً من حيث مدى وضوح قضايا الإعراب (بوصفه التحليل النحوي) ومسائله وقواعده، وأثرها في منهج التأليف النحوي، وموقعها منه، وأهميتها، وأسباب وضوحها أو ضمورها. وسنجعل ذلك على ثلاثة أقسام:

(116) ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: 11.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

القسم الأول : ويشمل الكتب الآتية :

1. الجامع الصغير في علم النحو

وهو كتاب صغير الحجم، لم يوضح ابن هشام سبب تأليفه ولا المنهج الذي اتبعه فيه، حتى نتمكن من الربط بين ذلك وبين وضوح التحليل النحوي فيه، أو عدم وضوحه، حتى إن الكتاب يخلو من المقدمة، إذ يبدو من الثناء الذي فيها أنها ليست من كلام ابن هشام[117]. والكتاب يبدأ بتعريف الكلمة وأقسامها. وهو –على صغر حجمه– يتناول أبواب النحو المعروفة جميعاً باختصار شديد، والى ذلك أشار محقق الكتاب الأستاذ محمد سعيد شريف الزيبق، إذ يقول: ((الحق أن الجامع الصغير جدير بهذا الاسم، فهو على صغر حجمه جمع أمهات المسائل النحوية الهامة، في إيجاز يشبه الاختزال، فجاء شبيهاً بالتلخيصات والمذكرات التي يكتبها العلماء وكبار طلبة العلم لأنفسهم، وقد اشتمل على مئات من الشواهد القرآنية والشعرية وبعض الأحاديث النبوية))[118]. ومنهج ابن هشام فيه هو منهجه في أوضح المسالك، أي أنه متأثر فيه بمنهج ابن مالك في الخلاصة وتسهيل الفوائد. ولم يكن ابن هشام يميل في هذا الكتاب، إلى عرض قضايا الإعراب، بسبب منهجه القائم على الإيجاز والتكثيف، فقد اقتصر فيه على ذكر القواعد النحوية وتقريرها، في عبارات موجزة جداً. ولعلَّ أهم ملامح التحليل النحوي في هذا الكتاب –وهي معالم تحليلية تجدها عند سابقيه– وضع الحدود النحوية الدقيقة والموجزة، وذكر العلامات المميِّزة لكل قسم أو وظيفة، ومن ذلك قوله: ((الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها، غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خصائصه: (أل) غير الموصولة... والفعل: كلمة تدل على معنى في

(117) لعلها من كلام ناسخها الشيخ: محمد بن محمد بردوسي زادة، الذي ذكره المحقق، ينظر: الجامع الصغير (المقدمة): و.

(118) الجامع الصغير: (المقدمة): ز.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

نفسها مقترنة... ومن خصائصه...))[119]. فمنهجه يقوم على ذكر الحد أو القاعدة النحوية والاستشهاد لها بشاهد أو التمثيل لها.

وعلى الرغم من أن الكتاب يحفل بالشواهد القرآنية والشعرية، فإنَّ ابن هشام اكتفى بإيرادها لتثبيت القاعدة وتوكيدها، من دون أن يقف عليها محللاً موطن الشاهد، أو عارضاً لخلاف نحويّ، كما هو شأنه في بعض كتبه، إلاّ في مواضع قليلة جداً[120].

ومن اللافت للنظر أنَّ الكتاب يتسم بلغة واضحة وقوية، فلا غموض أو قصور فيها، على الرغم من الإيجاز الشديد الذي اتسم به، وهذا يقودنا إلى أمرين:

الأول: يتمثل في قدرة ابن هشام على التعبير عن القضايا العلمية بلغة واضحة سلسة، ومن ثمّ، يظهر، لنا، صدق مقولة ابن حجر العسقلاني، في وصف ابن هشام، بأنه ((انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة... والاقتدار على التصرّف في الكلام، والمَلَكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً))[121].

الثاني: هو أننا -إذ بدأنا بهذا الكتاب أولاً- لا نعني أنه أول مؤلفاته، لأنَّ اللغة والأسلوب اللذين صيغ الكتاب بهما، يدلان على كاتب يمتلك أدوات الكتابة، وقد تحصّل على خبرة فيها، كما أنه يدل على نحويّ متمكن، عارف بالنحو، ومدرك للمهم فيه، وغير المهم، أي أنه كتاب لرجل خَبَر النحوَ وعرفَ أسراره.

2. شرح قطر الندى وبلّ الصدى

كان ابنُ هشام قد ألف مقدمة موجزة في النحو، سمّاها (قطر الندى وبلّ الصدى)، ثم جاء هذا الكتاب شرحاً لتلك المقدمة، وقد وصف هذا الكتاب بأنه

(119) المصدر نفسه: 1.
(120) ينظر: المصدر نفسه: 23.
(121) الدرر الكامنة: 2/ 415-416.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

نكت على المقدمة، قال: ((هذه نكت حرّرتها على مقدمتي المسمّاة بـ(قطر الندى وبلّ الصدى)، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببُغية من جنح من طلاب علم العربية إليها))[122]. فقد جعل ابن هشام طلاب علم العربية هدفه، وهذا ما دفعه إلى أن يجعل شرحه، هذا، أكثر بسطاً وتفصيلاً من كتاب (الجامع الصغير)، ولكن المنهج، فيهما، يكاد يكون واحداً إلاّ من تقديم بعض الموضوعات وتأخير أخرى.

أما طريقة ابن هشام، في معالجة أبواب النحو ودرسها، فهي طريقة تقريرية تقوم على إلقاء القاعدة، أو الحد النحويّ، ثم شَرْحه بالأمثلة والشواهد. ومّما ينبغي ذكره أنه يميل، في هذا الكتاب، إلى التقليل من الحدود النحوية، في حين عُني بذكر العلامات والخصائص التي تميِّز كل نوع من غيره. ولذلك لم يعرّف –كما فعل- في كتاب الجامع الصغير مثلاً- الاسم أو الفعل أو الحرف، ولكنه فصّل الكلام على علامات كل نوع، لأنَّ خطابه موجّه إلى الطلاب والمبتدئين. يقول الفاكهي (ت 972 هـ): ((آثر التمييز بالعلامات على الحد، وإن كان الحد أضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها؛ إذ لا تنعكس، تسهيلاً على المبتدئ))[123]. وهذا –في حقيقته- أثر من آثار ممارسة التعليم والاحتكاك بالمتعلمين، فإن وجد ابن هشام أن الحدود لا تمكّن المتعلم المبتدئ من التمييز بين أنواع الكلمة، تركها واتجه إلى الأخذ، بيده في هذا الأمر، بالعلامات الدالة. ومن ذلك مثلاً ما تجده في كلامه على أقسام الفعل: الماضي، والمضارع، والأمر؛ إذ وجه اهتمامه إلى ((علاماته الدالّة عليه، وحكمه الثابت له مِن بناء وإعراب))[124]، كما عبَّر ابن هشام بنفسه، وأهمل تعريف الفعل وأقسامه أيضاً.

(122) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 11.
(123) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الفاكهي: 32.
(124) شرح قطر الندى: 31.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمّا إذا كان للتعريف أثر في ضبط الأبواب والأقسام فإنه يحرص على ذكره، وصوغه بدقة وإحكام، ليكن دليلاً على الباب ومميّزاً له، وهذا ما تلمسه في موضوعات المفعول به والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والحال، والتمييز، وغيرها.

إن معالم عناية ابن هشام بالتحليل النحوي، في شرح قطر الندى، تتمثل، أيضاً، بالاهتمام بالجانب اللفظي المتمثل بالحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، أي بظاهرة الإعراب وتجلياتها في أنواع الكلمة وأبواب النحو. فإذا ذكر الاسم وعلاماته، أتبع ذلك بإيضاح أقسامه من حيث البناء والإعراب، وهكذا الأمر مع الفعل والحرف.

وتجد تناول ابن هشام للشاهد يختلف عمّا هو عليه في كتاب (الجامع الصغير) السابق، فهو يقف على الشاهد محلّلاً موضع الشاهد، وعارضاً –في أحايين قليلة– اختلاف العلماء فيه، فمن إعرابه ما جاء في كلامه على قوله تعالى: {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ}[125]، إذ يقول: ((ما، هنا: اسم بمعنى الذي، وهو في موضع نصب بإنّ، و(صنعوا): صلة، والعائد محذوف، و(كيد ساحر): الخبر، والمعنى: إن الذي صنعوا كيد ساحر))[126]. ومن ذلك أيضاً قوله: ((قال تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ}[127]، الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحذف))[128]، يريد: حذف النون.

وقد يقف –في بعض الأحيان– مناقشاً أقوال العلماء ومفنداً آراءهم، بناء على أساس من التحليل النحوي، فمن ذلك ما ورد في قوله: ((زعم السهيلي وابن يَسْعُون إنها [أي: مهما] حرف[129]، واستدلا على ذلك بقول زهير[130]:

(125) سورة طه، من الآية: 69.
(126) شرح قطر الندى: 207.
(127) سورة البقرة، من الآية: 24.
(128) شرح قطر الندى: 74.
(129) ينظر: هذا الرأي في: ارتشاف الضرب: 4/ 1863، والجنى الداني: 611-612، ومغني اللبيب: 1/ 435، وهمع الهوامع: 2/ 451.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وَمَهْمَا تكن عندَ امرئٍ مِـنْ خَليقَـةٍ وَإنْ خَالَهَـا تَخْفَـى عَلَـى النَّـاسِ تُعْلَـم

وتقرير الدليل أنّهما أعربا (خليقة) اسماً لـ(تكن)، و(من) زائدة، فَتعيّن خلَوُّ الفعل من الضمير، وكون (مهما) لا موضع لها من الإعراب، إذ لا يليق بها، ههنا، لو كان لها محل، إلاّ أن تكون مبتدأ، والمبتدأ هنا متعذِّر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له. واذا ثَبَتَ أنها لا موضع لها من الإعراب تعيَّن كونها حرفاً. والتحقيق أنَّ اسم (تكن) مستتر، و(مِن خليقة) تفسير لـ(مهما)... و(مهما) مبتدأ، والجملة خبر))[131]. يكشف هذا النص عن موقف تحليلي تناول فيه ابن هشام رأي عالمين من علماء النحو بالنقد والتمحيص، ثمّ ردّ ما توصلا إليه بأن حلّل البيت تحليلاً نحوياً آخر غير الذي ذهبا إليه، ليصل إلى تحقيق القول بالمسألة.

ويبدو لي، من إعادة النظر في (شرح قطر الندى)، أن مؤلفه أراد له أن يكون كتاباً تعليمياً مُيسَّراً، لا تطغى فيه قواعد النحو وأحكامه وتشعباته على وصف الكلام وصوره وأنماطه وطرق تأليفه، فهو يعطي المتعلم ما يراه مهماً من هذين الأمرين، فتجد فيه كلاما مهماً عن طريقة بناء الكلام، ونظام الجملة، ومباحث التقديم والتأخير المتوزعة على أبواب النحو. ولعل من أهم ملامح قواعد تأليف الجملة، ما جعله تحت عنوان: (صور ائتلاف الكلام) التي جعلها ستَّ صور، ثم وضّحها بالأمثلة، مبيناً ذلك بذكر الوظيفة النحوية، لكل عنصر . وقد تبع ذلك مبحث الإعراب، ولعله جعله بعد مبحث صور ائتلاف الكلام؛ لأنَّ الإعراب لا يكون من دون عقد الكلام وتركيبه وائتلافه. فكأنه جعل (صور ائتلاف الكلام) تمهيداً لموضوع الإعراب، لأنه ينبني عليه.

---

(130) ديوانه:28، وهو في الجنى الداني:612،وشرح شواهد المغني:1/ 386، 738، 743،وهمع الهوامع: 2/ 451.

(131) شرح قطر الندى: 47-48.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3. شرح اللمحة البدرية

يُعدُّ هذا الكتاب من كتب ابن هشام المهمة، وهو شرح لمقدّمة أبي حيان الأندلسي المسماة: (اللمحة البدرية في علم العربية)، ولم يُرِدْ ابن هشام لشرحه أن يكون مفصلاً وموسعاً، وإنما أراد له أن يكون دقيقاً وافياً، قال: ((هذه نكت حرَّرتها على اللمحة البدرية في علم العربية، لأبي حيان الأندلسي، مكملة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها ما قلص))[132]. ولكنه اكثر تفصيلاً من كتابيه السابقَيْنِ، ولعل السبب يرجع إلى كونه شرحاً لأحد كتب أبي حيان الذي كان ابن هشام كثير الاعتراض عليه، أو كما يوصف بأنه كان شديد المخالفة له[133]. فأراد أن يعرض شيئاً من علمه، متوقفاً على ما في كتابه من ((إخلال وسوء ترتيب))[134]. ولذلك ذكر الدكتور هادي نهر أن من خصائص هذا الكتاب الاستطراد، إذ أوغل ابن هشام فيه في بعض الأحيان [135] .

وهذا الاستطراد –في حقيقته– يعود إلى هذه المخالفة والانحراف عن أبي حيان، إذ رمى منها إلى إيقاف القارئ على مكامن النقص والقصور، وهو يختلف عن الكتابين السابقين في أنه أورد فيه آراء كثير من أعلام النحو، واستند إليها، وناقش بعضاً منها.

يظهر ابن هشام في هذا الكتاب باحثا ومؤلفاً أكثر منه باحثاً في التحليل النحويّ، أو محللاً للنصوص، فأنت لا تجد له في هذا الكتاب إضافات جديدة في التحليل، بمعنى أنَّ النظر التحليلي لم يتطور في هذا الكتاب، إذ لا تلمس فيه معالم

(132) شرح اللمحة البدرية: 1/ 199.
(133) ينظر: البدر الطالع، القاضي الشوكاني: 1/ 402.
(134) شرح اللمحة البدرية (قسم الدراسة): 1/ 113 .
(135) المصدر نفسه: 1/ 151 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تحليلية مؤثرة، تضيف إلى المراحل العلمية السابقة. وسبب ذلك يعود إلى أنَّ ابن هشام إنّما صنّف هذا الشرح تعقباً لأبي حيان، وطلباً للكشف عن هفواته وما نقص في كتابه –وعمله هنا صورة من صور مخالفته له وانحرافه عنه– ولاسيّما في الجوانب المنهجية من الكتاب. لذلك كان يسعى إلى التنبيه على الخلل المنهجّي، مبيناً وجه الصواب؛ فجاء شرحه متناً يجمع قواعد النحو وأحكامه، منبّهاً على الخلاف بين العلماء في بعض هذه الأحكام.

ومن صور تعقبّه أبا حيان منهجياً، قوله: ((اعلم أن النحاة جرت عادتهم بالنص على محل الإعراب، وهو الآخِرُ، وقد حاد المصنّف عن هذه الطريقة فأبهم محله، وليس ذلك بحسن))[136]. ويقول في موضع آخر: ((لما فرغ من ذكر المعارف شرع في ذكر سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ما وضع عليه كتابه))[137]. وقريب من هذا النقد –أو أشد لهجة– قوله عن كلام أبي حيان في باب الاشتغال: ((قد بالغ المصنف في الإجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه))[138]. ووجّه له نقداً لإيراده اللغات في باب الاستثناء، قال: ((ذِكْرُ اللغات النادرة في المختصرات المجحفة معيب؛ لما فيه من إيهام شهرتها واطرادها، إذ كان مبنى المختصرات على أن لا يذكر منها إلاّ ما شأنه ذلك))[139]. وغير ذلك.

إن الذي أريد أن أخلص إليه، من ذكر هذه النصوص، أنَّ ابن هشام كان معنياً، في هذا الكتاب، بملاحقة أبي حيان في منهج تأليفه، وفيما سرد من أحكام أو أهمل، فلم يخرج فيه عن هذه الدائرة إلاّ في مواضع قليلة جداً، كان السبب في بعضها

(136) شرح اللمحة البدرية: 1/ 239.
(137) المصدر نفسه: 1/ 295.
(138) اللمحة البدرية: 1/ 382.
(139) المصدر نفسه: 2/ 17، وينظر أيضاً: 2/ 175، 2/ 204، 2/ 217، 2/ 297.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

انتقاد أبي حيان أيضاً، ومثال ذلك، ما ورد في شرحه كلام أبي حيان في باب التعجب، قال: ((قد أعرب [أبو حيان] الكلامَ [يعني جملة: ما أحسن زيداً] إعراباً ناقصاً، إذ أهمل ذكر فاعل (أحسن) ولم يذكر أنَّ الجملة خبر، ولكنه اختصر فاكتفى بذكر ما يستلزمهما؛ لأن المبتدأ يستلزم الخبر، والفعل يستلزم الفاعل. وقوله: (وأحسن: فعل أمر)، لم يتقدَّم لـ(أحسن) ذكر، فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره ؟. وقوله: (جار ومجرور في موضع الفاعل)، إنما الذي في موضع الفاعل المجرور))[140]. فعلى الرغم من إشارته إلى أصل من أصول التحليل في التعبير، وهو أسلوب الاختصار، بناء على فكرة (اللابدية) التي تقوم بين المبتدأ والخبر، وهي تقابل علاقة التلازم عند المحدثين، وقد عبّر عنها بـ(يستلزم)، وكذلك تقويمه إعراب الجار والمجرور في نحو (أحسن بزيد)، وإيضاح الصواب، فإن هذه اللمسات التحليلية لم تأت مقصودة، وإنما جاءت عرضاً، لأنها تصب في غرض انتقاد المصنف وتخطئته.

ولو أن ابن هشام خرج عن هذا المنهج القائم على تعقب أبي حيان في التأليف والقواعد النحويّة، ووجّه منهجه إلى تحليل شواهد المتن وأمثلته، أو إلى تطبيق الأحكام النحوية على نصوص لغوية = لجاء لنا بشيء جديد يضاف إلى خزينه في الدرس التحليلي، كما فعل في أربعة مواضع، اتخذ فيها أسلوباً مختلفاً عن منهج الكتاب، يقوم على إثارة إشكال في إعراب كلمة في نص ما، عن طريق ربط هذه الكلمة بأحكام النحو، بمعنى أن ظاهر الكلمة مما تنطبق عليه تلك الأحكام، مما قد يوهم المبتدئ بأنها من هذا الباب، وهي في الحقيقة ليست منه. وقد صاغ ابن هشام هذا الإشكال في سؤال ليسهل وصول الفكرة إلى المتعلمين، فمن ذلك قوله: ((إذا سئلت عن (يوماً) من قوله تعالى: {إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً}[141]، فقل: نصبه على المفعولية لا

(140) شرح اللمحة البدرية: 2/ 267.
(141) سور الإنسان، من الآية: 10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على الظرفية الزمانية؛ لأنه ليس في معنى (في)؛ لأن المعنى أنهم يخافون نفس اليوم، كما تقول: (خاف زيد العذاب)، لا لأنهم يخافون في اليوم))[142]. فهو، في هذا النص، إنما يخاطب الطالب والمتعلم، مستعملاً أسلوب السؤال والجواب، ليتمكن من لفت انتباهه –بعد أن عرّف الظرف بأنّه : عبارة عن اسم زمان أو مكان مضمَّن معنى (في) باطراد– إلى أنَّ (يوماً) في الآية، بالرغم من أنها اسم زمان، لا تعرب ظرف زمان، كما يتبادر إلى الذهن. وإنما هي مفعول به، لأنها لم تتضمن معنى (في).

ويتخذ الأسلوب نفسه في عرض مسألة إعرابية أخرى، قد يتوهم فيها مَن لا يدقق النظر، قال: ((إذا سُئِلت عن (وراءكم) من قوله تعالى: {قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءكُمْ}[143]، فقل اسم فعل، ومعناها: ارجعوا، وإنما جمع بين (ارجعوا) [ووراءكم]، تأكيداً، وإنما لم يكن ظرفاً؛ لأن الظرف إنما يُجَاء به لتقييد العامل، فإذا قيل: جلست وراءك فقد قيّدتَ الجلوس بهذه الجهة، ولولا هذا التقييد لكان الجلوس محتملاً لأن يكون فيها وفي غيرها... فتنبّه لهذه الدقائق فإنها ممّا تزل فيها الأقدام))[144]. فقد نبَّه –في هذه المسألة– على أن (وراءكم) في الآية ليس ظرف مكان، كما قد يتبادر إلى الذهن، على الرغم من أنه اسم مكان؛ وذلك لأن الظرف – كما قال– يفيد تقييد عامله، بعبارة أخرى: أنه يحدِّد فضاء هذا العامل ومساحته، وبناء على هذا فإن (وراءكم)، في الآية، لا يصلح أن يعرب ظرفاً؛ لأنه، على الظرفية، لا يقيد العامل، لأن العامل (ارجعوا)، أصلاً، يؤدي معنى الظرف (وراء). وقد عدَّ هذه المسالة وغيرها من الدقائق التي تزل فيها أقدام المعربين؛ لأنَّ ظاهرها يوهم بانطباق أحكام النحو الرئيسة وحدود الأبواب عليها، في حين أنَّ ثمة أحكاماً نحوية فرعية

(142) شرح اللمحة البدرية: 2/ 127.
(143) سورة الحديد، من الآية: 13.
(144) شرح اللمحة البدرية: 2/ 128، والمسألة الثالثة في: 2/ 127 .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

دقيقة تقضي بإخراجها من هذه الأبواب، ووضعها في الباب النحوي الذي تستحق، والذي يثبته النظر الدقيق. ومّما ينبغي ذكره، هنا، أن ابن هشام كان قد تناول مسألتين –من هذه المسائل الأربع الواردة في شرح اللمحة البدرية– في كتاب شرح قطر الندى[145]، ولكن أسلوب العرض والتناول مختلف بينهما، فأسلوبه في شرح القطر تقريري يبدأ بذكر الحكم الإعرابي لهما، ثم يعلل ذلك، في حين أنه، في شرح اللمحة، أوردهما في ضمن التنبيهات، دلالة على أهمية المسألة، ثم ختم بأن عدّهما من دقائق النحو، والأهم من ذلك –كما سبق أن قلنا– أنه اتخذ أسلوب الخطاب عن طريق السؤال: إذا سئلتَ ...، وهو –بذلك، يبث في نفس القارئ الرغبة في الوصول إلى الجواب، ومن ثمّ إلى التحليل النحوي الصائب.

وأودّ أن أقف عند المسألة الرابعة؛ لأنّها تختلف عن المسائل الثلاث السابقة الخاصة بباب الظرف، هذا أولاً. وثانياً: لأنها تمثل وقفة تحليلية متميزة في هذا الكتاب، إذ إنها خرجت عن ميدان التأليف النحوي المعتاد والنمطيّ –إن جاز لنا التعبير– إلى حيز التطبيق العملي المبني على الواقع العلمي لابن هشام، قال: ((ممّا قد يخفى على الطلبة إعراب نحو قولك: (خرجت فإذا به قائماً)، وتقريره أن الباء زائدة، والضمير مبتدأ، وأصله: (فإذا هو قائماً)، ثم إن قلنا بحرفية إذا الفجائية كما يقول الأخفش[146]، أو بأنها ظرف زمان كما يقول الزجاج[147]، فالخبر محذوف؛ أي: فإذا هو موجود أو حاضر في هذه الحالة، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، والزمان لا يخبر به عن أسماء الذوات وإنما يخبر به عن المعاني... واذا قلنا إنها ظرف مكان، كما يقول

(145) ينظر: شرح قطر الندى: 311-312.
(146) ينظر: رأيه في المحتسب: 2/ 307- 308، وشرح التسهيل: 2/ 142، وارتشاف الضرب: 3/ 1413، والجنى الداني: 375، ومغني اللبيب: 1/ 120، وهمع الهوامع: 2/ 131، 134.
(147) ينظر: رأيه في: شرح الرضي على الكافية: 1/ 268، وشرح التسهيل: 2/ 142، وارتشاف الضرب: 3/ 1412، والجنى الداني: 374، ومغني اللبيب: 1/ 120، وهمع الهوامع: 2/ 134.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المازني[148] جاز أن يجعل خبراً؛ كأنك قلت: (وبالحضرة زيدٌ)، وأن يجعل الخبر محذوفاً و(إذا) ظرفاً له، كما يجب على القولين السابقين))[149].فقد تخلَّصَ ابنُ هشام، في هذا النص، من هيمنة المتن المشروح؛ لأنه ابتعد عن فكرة تقرير الأحكام النحوية، وإكمال النواقص المنهجيّة، فالتفت إلى فائدة عملية تطبيقية، التقطها ابن هشام من حياته التعليمية، متمثلة بالطلبة، فانطلق يفصل الكلام فيها، مبيناً إعرابها في ضوء آراء عُلماء النحو.

بقي لنا، في هذا الكتاب، أن نقف –التزاماً بالمنهج– عند الشواهد النحوية، ومدى عنايته بتحليلها، فنقول –مع الدكتور هادي نهر– إن ابن هشام لم يول إعراب الشواهد التي ساقها اهتماماً، كما فعل في بعض كتبه الأخرى، على الرغم من أنه أكثر من إيراد الشواهد، ولاسيّما القرآنية منها[150]، فهو لم يُعنَ بإيضاح الشواهد أو إعراب موضع الاستشهاد منها، إلاّ في مواضع قليلة، لعل من أهمها ما ورد في كلامه على قول جرير[151]:

فهيهات، هيهات العقيق ومَن به وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

قال: ((هيهات: اسم لـ(بعد)، والعقيق: فاعل بالأول، وأما الثاني فإنما جيء [به] للتوكيد، وخلّ: فاعل الثالث. قيل: ومن ذلك [أي: ممّا في تأويل الفعل فيرفع فاعلاً] قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }[152]، فهيهات: اسم فعل بمعنى

(148) لم أجد هذا المذهب منسوباً إلى المازني، ولكنه نسب إلى تلميذه المبرد، والى السيرافي وأبي علي الفارسي، وابن جني، ينظر: شرح التسهيل: 2/ 142، وارتشاف الضرب 3/ 1412-1413، والجنى الداني:374-375، ومغني اللبيب: 1/ 120، وهمع الهوامع: 2/ 134. وينظر شرح اللمحة البدرية: 2/ 360. (هامش المحقق).

(149) شرح اللمحة البدرية: 1/ 361.

(150) شرح اللمحة البدرية (قسم الدراسة): 1/ 126.

(151) ديوانه: 360، وروايته (أيهات)، والخصائص: 3/ 44، وشرح المفصل: 3/ 19، والمقاصد النحوية: 2/ 276-277، 3/ 292، وشرح التصريح: 1/ 198، 394، 480، 2/ 290.

(152) سورة المؤمنون، من الآية: 36.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(بعد)، والثاني كذلك، وهو مؤكد له، و(ما) فاعل بالأول، أي: بعدُ ما توعدون، واللام زائدة مقوية، وزيادة اللام إنما عهدت في المفعول، وقيل: الفاعل ضمير الإخراج أو ضمير التصديق وعليهما فاللام للبيان... وقيل: إنها مصدر مبتدأ بمعنى بعد البُعد، ولما توعدون الخبر))[153]. فقد حلّل ابن هشام موضع الشاهد في البيت الشعري، ثم انتقل إلى الشاهد القرآني، فعرض الأوجه الإعرابية في تحليله، وأثر ذلك في تحديد نوع اللام، والأقوال المذكور في ذلك. ولم يسلك ابن هشام هذا المسلك في إعراب الشاهد وإيضاحه، بوصفه ملمحاً منهجياً، بل اكتفى بإيراده تثبيتاً للحكم النحوي، إذ يختم به القاعدة، ولا ينطلق منه في بيان انطباق هذه القاعدة أو الحكم على هذا الشاهد المذكور.

4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وضع ابن هشام هذا الكتاب شرحاً لمنظومة ابن مالك المسماة بـ(الخلاصة الألفية)، وقد بيّن أن سبب تأليفه يعود إلى أهمية هذه الألفية، وإفراط إيجازها مما جعلها عسيرة على الفهم، فجاء هو –بهذا المصنف– ليسعف به طالبيه، قال: ((إنَّ كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله ابن مالك الطائي –رحمه الله– كتاب صَغُرَ حجماً، وغزُر عِلْماً، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعدُّ من جملة الألغاز. وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلّلُ به تراكيبه... ولا أخْلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آلُ جَهْداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه))[154]. فقد انطلق من أن الألفية، بسبب إيجازها، كادت

(153) شرح اللمحة البدرية: 1/ 361، وينظر: تحليله لشاهد آخر: 1/ 369.
(154) أوضح المسالك: 1/ 10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تعد من الألغاز، فاحتاجت إلى شرح يوضحها ويهذب مبانيها، ويَعْقل شواردها. ولا شكَّ أنَّ النص السابق يرسم منهجه في هذا الكتاب، وهو يتمثل في:

أولاً: إنه أراد لشرحه هذا أن يكون مختصراً، وليس مسْهباً مفصلاً؛ لأن الألفية منظومة تعليمية، أي أنها نظمت للطلاب والمتعلمين، فهُمْ طالبوها، ولابد للشرح، إذا كان موجهاً لمثل هذه الفئة، أن يكون مختصراً يداني الأصل، بحيث يسهل على القارئ الاستعانة به. وما يظهر عليه الكتاب من تضخم، فهو بسبب شرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد عليه، المطبوع معه.

ثانياً: قصد الشارح إلى: إيضاح الغامض والغريب، وتحليل التراكيب، وتقريبه من أفهام طالبيه.

ثالثاً: أكثر الشارح فيه من الشواهد النحوية بأنواعها: القرآنية والشعرية والأمثال، كما استعان بالأمثلة التعليمية بغية التعليم والتقريب. وقد كانت الشواهد القرآنية الأكثر شيوعاً وحضوراً.

رابعاً: لأن غاية الشرح تعليمية، كما سبق القول، لم يرد له ابن هشام أن يُعْنَ بالمسائل الخلافية، واختلاف العلماء ونقد آرائهم، ولا بالتعليل؛ لأن هذه الأمور لا تفيد الطالب غَناءً، وهو في هذه المرحلة من الطلب.

خامساً: إنَّ الشارح قد يخالف الناظم في تفصيلات بعض الأبواب أو في ترتيب بعضها، كما ذكر.

إن أول أمر يلفت النظر في (أوضح المسالك) أن القارئ لا يشعر –لأول وهلة– بأنه أمام شرح لألفية ابن مالك، هذا إذا ما تركنا الإشارة في المقدمة؛ يدل على ذلك أنه لم يذكر المتن المشروح –الألفية– في كتابه، على الرغم من أنه شرح لهذا المتن،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حتى إنه إذا أورد بيتاً من الألفية فإنما يكون لغاية؛ تتمثل في نقده غالباً، كما فعل عندما ذكر تعريفه الحال؛ إذ يقول: ((قال الناظم[155]:

الحـــال وصـــف فضـــلة منتصـــب مُفْهِـــم في حـــال كـــذا .....

..... وفي هذا الحدّ نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصوّر، والتصور متوقّف على الحد، فجاء الدور))[156]. فهو إنما أورد هذا البيت من أجل نقده.

لقد اتخذ ابن هشام في تناول أبواب النحو منهجاً قائماً على التكثيف والاختصار، وعدم الدخول في نقاشات أو خلافات فرعية، إذ يبدأ بحد الباب النحويّ جامعاً ضوابط هذا الباب وقواعده، ثم يعود إلى الحدّ الذي وضعه ليقوم بشرحه مفردة مفردة، مستعيناً بالأمثلة والشواهد، كما في: باب الفاعل، وباب التنازع في العمل، وأبواب المفعولات[157]. وقد يبدأ بذكر أقسام الباب إذا لم يكن مما يحدّ، كما في أنواع الفعل من حيث العمل[158].

ولم يتبع ابن هشام المنهج الذي سلكه في (شرح اللمحة البدرية)، من حيث تتبع المتن منهجياً، وتطلب أخطائه، لذلك لا تجده يتوقف كثيراً عند أوهام الناظم إلاّ في مواضع قليلة، إذا ما قورن بين حجم اللمحة والألفية، منها ما جاء في باب الجوازم[159]، وباب الحال السابق ذكره.

لقد عني ابن هشام، في شرحه هذا، بالقواعد النحوية، والاستشهاد عليها بالشواهد القرآنية أولاً والشعرية ثانياً، وقد صاغ ذلك في لغة جاءت في غاية الدقة والقوة مع الإحاطة بالمهم من قواعد النحو وأحكامه. وقد فصّل كل باب إلى فصول،

(155) ألفية ابن مالك: 29.
(156) أوضح المسالك: 1/ 78-79.
(157) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 335، 2/ 4، 2/ 21، 2/ 33، 2/ 48، 2/ 53، 2/ 108.
(158) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 14-20.
(159) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 198.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يعالج كُلُّ فصل موضوعاً محدداً من موضوعات الباب، ففي باب المبتدأ والخبر[160]، تجده يقسمه على فصول عدة، أحدها للمبتدأ وأشكاله، والثاني: للخبر وأنواعه، والثالث: للابتداء بالنكرة، والرابع: لأنواع الخبر من حيث ترتيبه مع المبتدأ... وهكذا. وقد أكسبه هذا التقسيم وضوحاً وترتيباً؛ لأنه قد سهل على القارئ الانتقال بين فصول الباب بأن جعل عنواناً لكل منها، مما يُيسّر قراءتها وفهمها.

ولكن الاختصار الذي اتبعه المؤلف في معالجة الموضوعات، واللغة المكثفة التي اعتمدها في تناول قواعد النحو وأحكامه، قد أحالاه –هو الآخر– إلى متن يحتاج إلى شرح وإيضاح، يؤكد ذلك لنا الشيخ خالد الأزهري الذي لمس فيه ما ذكرناه فاتجه إلى تأليف شرح عليه، قال: ((إن الشرح المشهور بـ(التوضيح على ألفية ابن مالك)... في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأت أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله. غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفيّ مكنوناته ما وراء الحجاب))[161].

إنَّ ما أريد الوصول إليه ممّا سبق، أن ابن هشام أراد لشرحه: (أوضح المسالك) أن يداني الألفية، ولعله أراده أن يكون بديلاً منها، ومغنياً عنها، ولذلك أهمل ذكرها في شرحه، فكأنه نصّ يوازي النص المشروح، وليس نصّاً مكمّلاً له وموضحاً. ويبدو لي، أن هذه الرغبة جعلت تأثير الألفية سلبياً على اهتمامه بالتحليل ومسائله، ذلك أنَّ الألفية متن نحوي أراد له صاحبه أن يجمع حدود أبواب النحو وأقسام تلك الأبواب وأحكامها، فجاء في غاية التكثيف والاختصار، لأنه جاء منظوماً –على بحر الرجز– وليس نثراً، هذا أمر، والأمر الآخر: أنه نُظِم لغاية تعليمية في الدرجة الأولى.

(160) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 131-161.
(161) شرح التصريح: 1/ 3.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن هذا المنطلق فإن على ابن هشام، إذا أراد أن يداني شرحُه الألفية ويوازيها، أن يحيل القواعد التي صاغها ابن مالك بلغة النظم إلى لغة النثر ولكن باختصار؛ حتى لا ينفر منها الطلاب، مع المحافظة على الوضوح حتى تغني عن الرجوع إلى الألفية. ولذلك بدت الملامح التطبيقية والتحليلية باهتة في هذا الكتاب، حتى ليمكننا القول عنه: إنه كتاب قواعد وشواهد. فهو لم يتعدَّ ذلك إلى الوقوف على تلك الشواهد محللاً وشارحاً، كما فعل في بعض كتبه الأخرى.

ولعل من أهم الشواهد التي وقف ابن هشام عندها محللاً أو موضحاً، ما ورد عند ذكره شروط جملة الحال؛ فمن شروطها ((أن تكون غير مصدَّرة بدليل استقبال، وغَلِط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى: {إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ }[162]، حالا))[163]. فقد بيّن أن إعرابها حالا غلط، لأنها مسبوقة بحرف الاستقبال (السين). وذلك لأن ((الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال))[164]. ومن ذلك أيضاً ما ورد عند كلامه على أفعال المقاربة، وأن الخبر فيها لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن)، أو مسبوقاً بها، و((أما: {فَطَفِقَ مَسْحاً}[165]، فالخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً))[166]. فقد بيّن أن الخبر محذوف، ليستقيم ما قرره في القاعدة. وهكذا كانت معالجاته مقتصرةً ونادرةً.

(162) سورة الصافات، من الآية: 99.

(163) أوضح المسالك: 2/ 103.

(164) شرح التصريح: 1/ 609، ونسب هذا الغلط إلى الحوفيّ.

(165) سورة ص، من الآية: 33.

(166) أوضح المسالك: 1/ 218.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

5. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب

ألف ابن هشام هذا الكتاب شرحاً لمختصره المسمَّى بـ(شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، وقد كشف في -المقدمة- عن سبب تأليفه، وعن منهجه فيه، إذ يقول: ((هذا كتاب شرحت به مختصري... تمَّمْتُ به شواهده، وجمعت به شوارده... قصدتُ فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى خفاء الإشارة، وعمِدْت فيه إلى لفِّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام))[167]. ونريد أن نقف عند هذا الجزء من كلامه، فنقول إن ما ذكره ابن هشام من إتمام الشواهد، وإيضاح العبارة، وجمع الشوارد، هو من مهمات الشارح، غير أن ما يلفت النظر هو قصده -كما يقول- إلى لف المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام. فكلامه هذا يعني أنه عمد -من خلال شرحه -إلى التزام منهج غير الذي سلكه في كتبه الأخرى، ويتمثل ذلك في جعله الأشباه والنظائر تحت مسمى أو عنوان رئيس، وذكر الأحكام التي تختصّ بها، ثم الشروع في تقسيمها. وفي الحقيقة فإن هذا المنهج له جذوره عند غيره من النحويين، كما في تقسيم الكلمة إلى أقسامها ثم الشروع ببيان أحكام كل منها، أو تقسيم المعرب إلى معرب بعلامات أصلية ومعرب بعلامات فرعية، ثم أحكام كل منهما. غير أن ابن هشام طبق هذا المنهج، القائم على جمع المتشابهات في باب واحد، على أبواب النحو الأخرى. فقد قسم ما يعرب إعراباً تقديرياً على ثلاثة أقسام، ثمّ ذكر أحكامها، ثم انتقل إلى المبني؛ فقسمه على أساس الحركة التي بنى عليها، وقد أحسَّ ابن هشام بأن منهجه في معالجة المبني جديد متميز، فقال: ((لمّا فرغت من تفسيره [يعني البناء] شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أُسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبنيَّ على تسعة أقسام))[168]. وقد التفت الشيخ محمد محيي عبد الحميد إلى فرادة تناول ابن هشام

(167) شرح شذور الذهب: 31.
(168) المصدر نفسه: 100.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للمبنيات في شرح الشذور، لذلك أخذ المباحث المشتملة على المبنيات ووضعها في كتابه: (مطالع السرور الجامع بين مقرر القطر والشذور)، الذي يقول في مقدمته: ((هذا كتاب ملفَّق من كتابين؛ أحدهما: (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) وشرحه، وثانيهما: (قطر الندى الندى وبل الصدى) وشرحه، أخذ من الأول المباحث الطريفة التي اشتمل عليها باب المبنيات؛ إذ كانت هذه المباحث من أبدع ما كُتِبَ في هذا الفن على منهج فريد ونَسَقٍ رائع، وأخذ من الثاني مباحث المنصوبات والمخفوضات وما وليها إلى آخر الكتاب))[169]. وقد استمر ابن هشام على هذا المنهج، فعالج المعارف الست وأحكامها، ثم المرفوعات؛ وجعلها عشرة، والمنصوبات وحددها بخمسة عشر، والمجرورات وهي ثلاثة أنواع، ثم ما حُمِل على المجرورات وهو المجزومات، ثم خصص باباً لعمل الفعل، وأتبعه بالأسماء التي تعمل عمل الفعل، وهي عشرة أسماء، وجاء بعد ذلك بالتوابع، تليها أبواب لم يتمكن من إدراجها تحت الأقسام السابقة، كالممنوع من الصرف والعدد.

والذي ينظر في هذا الكتاب نظرة موازنة سيلمس أنَّ طريقة ابن هشام في معالجة أبواب النحو ودرسها، قد اختلفت، نوعاً ما، عن طريقته في كتبه السابقة، إذ يجد الدارس في أبواب هذا الكتاب إضافة منهجية مهمّة، تتمثل في أنّه –بعد أن يضع الحدود التي يرتضيها، ويفصَّل قواعد الباب وأحكامه– لا يكتفي بما هو نظريّ معرفيّ، وإنما يتجاوز ذلك إلى تطبيق هذه الأحكام النظرية والمعرفية على ما ذكر من شواهد شعرية أو قرآنية، وإذا ظهر لنا أنَّ تطبيقه فيه كان يميل إلى السهولة والوضوح والابتعاد عن التوجيهات والخلافات، فإن ذلك يعود إلى أنه قد ألّف كتابه لإفادة الطلاب والمتعلمين، يؤكد ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه، إذ قال : ((التزمت فيه أنني كلّما

(169) مطالع السرور الجامع بين مقرَّر القطر والشذور، جمعها وحققها وشرحها محمد محيي الدين عبد الحميد (المقدمة): 4.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مررت ببيت من الشواهد ذكرت إعرابه، وكلّما أتيت على لفظ مُسْتَغْرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوكَ إلى أمثال هذه المطالب))[170]. ولا شكّ أن ملامح العناية بالتطبيق بادية في هذه المقدمة لا تحتاج إلى دليل، وغايته تسهيل الإعراب على الطالب المبتدئ، على الرغم من أنّه لم يلتزم بما ذكره التزاماً دقيقاً، فأنت إذا تصفحت شواهد الكتاب لا تجد إعراباً لها –كما ذكر– بل تجد إعراباً لموضع الشاهد فقط، وقد تمرّ على بعض الأبيات الشعرية فلا تجد له أي حديث عليها. ويمكننا القول إنه قد التزم بتطبيق ما ورد في هذه المقدمة، على جزء كبير من شواهد الكتاب، وليس جميعها كما يفهم من كلامه. وهو يقتصر، في إعرابه، على موضع الشاهد من البيت الشعري أو الآية القرآنية غالباً. ويبدو للباحث أن عناية المؤلف بالتطبيق تقلّ وتضعف، كلما تقدمت فيه، أي إنَّ الإعراب والتطبيق على موضع الشاهد في أبواب الكتاب الأولى أكثر وضوحاً منها في أبواب الكتاب الأخيرة، فهو لم يَسِر، في ذلك، على وتيرة واحدة.

ولا بدَّ لنا من القول –وقبل إن نتحدث عن الشواهد– أن المؤلف أراد لكتابه هذا أن يكون مرحلة وسطى، بأن يأتي أكثر تفصيلاً من الجامع الصغير وشرح القطر، ولكن من دون أن يصل هذا التفصيل إلى حدود المطوّلات والموسوعات من كتب النحو، لأنه يخاطب به المتعلمين، لا النحويين المتعمقين في النحو. وقد وجد الدكتور محمد إبراهيم عبادة ما وجدناه في منهج الكتاب، لذلك جعل هذا الكتاب في المستوى الثاني: ما فويق المختصرات[171]، وذلك في تصنيفه الكتب النحوية في التراث إلى ثلاثة مستويات، هي:

(170) شرح شذور الذهب: 31.
(171) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي: 136.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المستوى الأول: المختصرات.

المستوى الثاني: ما فويق المختصرات.

المستوى الثالث: المطولات.

وقد استند الدكتور محمد إبراهيم عبادة في تصنيف مستوى ما فويق المختصرات إلى خصائص نجد أنها دقيقة وتنطبق على كتاب شرح الشذور، ومن هذه الخصائص أن يكون الكتاب ((مناسباً للشادين، وهم الذين أصابوا شيئاً من النحو وأدركوا مقدماته، وأصبحوا على استعداد لتقبل مزيد منه مبني على ما سبق تعاطيه))[172]. وقد نبّه الدكتور شوقي ضيف على هذا التدرج في كتب ابن هشام؛ إذ يقول عن ابن هشام إنه ((ألف للناشئة ثلاثة مختصرات؛ مختصراً موجزاً شديد الإيجاز هو (الإعراب عن قواعد الإعراب)، ومختصراً متوسط الإيجاز هو (قطر الندى)، ومختصراً أوسع منه هو (شذور الذهب)، فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأول، وإذا أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث))[173]، ولاشك في أن بين هذه المختصرات وشروحها علاقة طردية، جعلت من شروحها تصنف في مستوى ما فويق المختصرات.

إن من خصائص هذا الكتاب تنظيمه، إذ بَنَاه مؤلّفُه على منهج واحد، وقد مرَّ بنا إيضاحه، ومنها أيضاً وضوح أقسامه وحدوده، وهما مما يسهل على القارئ فهم الموضوع واستيعابه، وقد حاول فيه أن يفصل بين المتشابهات المشهورة كالحال والتمييز، والمبتدأ الذي له خبر والمبتدأ الذي له معمول سدَّ مسدَّ الخبر[174].

(172) النحو التعليمي في التراث العربي: 115.

(173) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً: 16-17، وينظر أيضاً: النحو التعليمي في التراث العربي: 77.

(174) ينظر: شرح شذور الذهب: 278-279، و210.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنَّ ابن هشام جعل حركة الإعراب أو البناء المعيار الأساس في منهج تأليف الكتاب، وعندما وصل إلى أبواب النحو اعتمد على معيار المراتب النحوية، فبدأ بالمرفوعات ثم تدرج إلى الأقسام الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تقسيم بعض الموضوعات، مثل: اسم كان وأخواتها الذي تناوله في المرفوعات، في حين درس خبر كان وأخواتها في المنصوبات، مما أفقد بعض الموضوعات وحدتها وترابطها. ومما يذكر للكتاب أنه حصر المبنيات وجعلها في أول الكتاب، فإذا درسها المتعلم تمكن من قسم واسع من مفردات العربية وهو المبنيات، وتفرّغ لإتقان أحكام المعرَب وقواعده، كما يحمد له أنه وضع بابي التنازع والاشتغال في الأبواب الأخيرة من الكتاب، فيكون الطالب حتى يصل إليهما قد اطلع على شيء من النحو يؤهله لدراستهما وفهمهما.

إن أهم ملامح التحليل النحوي في هذا الكتاب ما يجده الباحث من تطبيق أو إعراب لموضع الاستشهاد، من ذلك -مثلاً- إعرابه قوله تعالى:{كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا}[175]، إذ يقول: ((كلاّ:... حرف رَدْع وزجر... أي: انته عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع... و(إنَّ) حرفُ تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين، والضمير اسمها، وهو راجع إلى المقالة، و(كلمة) خبرها، و(هو قائلها) جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفة لـ(كلمة). وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحوال))[176]. فقد أعرب الآية متوقفاً على كلماتها جميعاً، وذكر أيضاً قاعدة تطبيقية، هي: أن الجمل الخبرية بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. ولكنه لم يفصِّل الإعراب، أي أنه اكتفى بذكر الوظيفة النحوية، من دون ذكر العلامة الإعرابية؛ لأنه لا يذكر العلامة الإعرابية إلاّ إذا كان توضيح الشاهد يعتمد عليها، كأن يكون الحديث عن الأسماء التي تعرب بعلامات إعراب فرعية،

(175) سورة المؤمنون، من الآية: 100.
(176) شرح شذور الذهب: 33-34.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كجمع المؤنث السالم، في نحو قوله تعالى: {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ}[177]، إذ يقول: ((خلق: فعل ماضٍ، و(الله) فاعل، و(السموات) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة))[178]. فقد أورد العلامة الإعرابية لكلمة (السموات)؛ لأنه في سياق البيان عن علامة نصب المؤنث السالم. وقُلْ مثل ذلك في إعرابه قوله تعالى: {كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا}[179]، قال: ((كلتا: مبتدأ، و(آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرّة على الألف؛ فإنه مضاف للظاهر))[180]. فهو لم يفصل إعراب كلمة (الجنتين)، في حين فصَّل إعراب (كلتا)؛ لأنه في سياق الكلام على الملحق بالمثنى، نحو: كلا وكلتا.

يلمس الباحث في (شرح شذور الذهب) أن صاحبه لم يُرِدْ له أن يكون كتاباً محشوّاً بالقواعد النظرية والأحكام المقرَّرة، وإنّما حاول أن يسلك به مسلكاً جديداً، من حيث طريقة عرض الأحكام وتناولها، فاتخذ المنهج الذي وضحناه سلفاً، ثم إنه شعر أن هذا لا يكفي في إيصال موضوعات النحو إلى الشادين، فخطا خطوةً، رأى فيها تثبيتاً لهذه القواعد، وهو إعراب الشواهد –موضع الاستشهاد– تطبيقاً للقاعدة وترسيخاً لها في أذهان المتعلمين ويكاد هذا المنهج يكون هو المنهج نفسه الذي ينتهجه بعض المحدثين كالدكتور محمود سليمان ياقوت، في كتابه (النحو التعليميّ والتطبيق في القرآن الكريم)، والدكتور صبري إبراهيم السيد، في كتابه (الكافي في النحو وتطبيقاته)؛ إذ يقوم المنهج الذي سارا عليه على ذكر القواعد النحوية –على وفق

(177) سورة العنكبوت، من الآية: 44.
(178) شرح شذور الذهب: 64.
(179) سورة الكهف، من الآية: 33.
(180) شرح شذور الذهب: 82.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ترتيب ارتضياه- مع تأييد هذه القواعد بشواهد وأمثلة، ثم تجدهما يقومان بإعراب موطن الشاهد، من البيت أو الآية: أو المثال، وإيضاحه.

ويبدو أنهما اتجها إلى التطبيق لاقتناعهما بأنه يرسخ القاعدة في ذهن المتعلم، قال الدكتور محمود سليمان ياقوت: ((هذه مجموعة من الدروس في (النحو التعليمي)... تجمع بين جانبين، أولهما: نظريّ نعرض فيه للقاعدة النحوية مع شرحها وتوضيحها، والآخر: تطبيقي نقدم فيه إعراباً مفصلاً لبعض الكلمات والجمل، من شأنه أن يوضح القاعدة ويقرّبها إلى ذهن القارئ والسامع))[181]. وذهب الدكتور صبري إبراهيم السيد، في ضوء هذه المنطلقات، إلى أنَّ من أسباب الضعف الذي نحسّ به عند دارسي النحو العربي، التركيز على القواعد النظرية، وإغفال الجانب التطبيقي المهاري، لذلك جعل من أسس منهجه –في كتابه- التركيز على التطبيق والإكثار منه[182].

ويمكننا القول إنّ ابن هشام قد سار في تأليفه شرح الشذور، وهو يحاول أن يجمع بين أمرين، الأول: الجانب المتمثل بالقواعد والأحكام. والآخر: جانب تطبيق هذه القواعد والأحكام على الشواهد والأمثلة.

القسم الثاني

يتناول هذا القسم بالدراسة الكتب التي وجد الباحث أن ابن هشام قد خطا فيها خطوة مهمة بالتحليل النحوي، من حيث جانبيه النظري والتطبيقي، وسندرس فيها الكتب الآتية:

(181) النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم، د. محمود سليمان ياقوت: 7.
(182) الكافي في النحو وتطبيقاته، د. صبري إبراهيم السيد: 1/ 5-6.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

1. الإعراب عن قواعد الإعراب

وهو كتاب صغير أراد له المؤلف أن يكون في قواعد الإعراب، قال: ((هذه فوائد جلية في قواعد الإعراب تقتفي بمتأملها جادة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب، عملتها عمل من طبَّ لمن حبّ، وسمّيتها بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)... وتنحصر في أربعة أبواب))[183]. وهذه الأبواب كالآتي:

الباب الأول: في الجمل وأقسامها وأحكامها.

الباب الثاني: في ذكر أحكام الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات كثيرة يحتاج إليها المعرب.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محرَّرة.

ولاشك في أن عنوانات هذه الأبواب تكشف عن توجّه واضح نحو التحليل النحوي، وهو توجه نظري في البابين الأولين، ونظري تطبيقي في البابين الأخيرين. وقد كان هذا الكتاب –على الرغم من صغر حجمه– من الكتب المهمة في ميدان التحليل النحويّ، فهو المقدّمة العملية لاتجاه ابن هشام نحو التنظير والتأليف، في الإعراب ومسائله، بنحو أوسع في كتابه (مغني اللبيب). ومما يدل على أهميته: تأثيره؛ إذ حظي باهتمام العلماء، فأشادوا به وشرحوه، ومن أهم شروحه التي وصلت إلينا: شرح الكافيجي المسمَّى بـ(شرح قواعد الإعراب)، وشرح الشيخ خالد الأزهري المسمّى بـ(موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب).

وقد كان من أسباب اتجاه العلماء إلى شرحه –زيادة على أهميته– ما يتسم به من اختصار، جعله بحاجة إلى الشرح والتوضيح، قال الكافيجي مشيراً إلى السببين

(183) الإعراب عن قواعد الإعراب: 31-32.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

السابقين، وأثرهما في تأليفه شرحاً للكتاب: ((لّما رأيت الكتاب المسمَّى بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)... في غاية حُسْن الوقع عند ذوي الألباب ، ونهاية عموم النفع لمن تأمله من الطلاب ، لكنه غير مستغن عن شرح يُسْفِر عن وجوه مخدراته النقابَ، ويبرز خفيَّ مكنوناته من وراء الحجاب، استخرت الله -تعالى- في أن أرتّب له شرحاً...))[184]. وقد كان هذا الكتاب خلاصة خبرة ابن هشام نتيجة احتكاكه بطلبة العلم، والممارسات التعليمية التي ولّدت هذا النتاج[185]،وقد خلط فيه بين النظرية والتطبيق خلطاً واضحاً، على الرغم من أن التطبيق غالباً ما يأتي إيضاحاً للتنظير، ولكنه يبقى خطوة في غاية الأهمية. فمن ذلك ما جاء في حديثه عن انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، إذ يقول: ((إذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثانٍ، و(غلامه) مبتدأ ثالث، و(منطلق) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، ويسمّى المجموع جملة كبرى، و(غلامه منطلق): جملة صغرى، و(أبوه غلامه منطلق): جملة كبرى، بالنسبة إلى (غلامه منطلق)، وصغرى بالنسبة إلى (زيد أبوه غلامه منطلق)...))[186].

فتلمس، وأنت تقرأ هذا النصَّ، مدى عناية ابن هشام بالإعراب في هذا الكتاب؛ فقد خصّص جهده له، لذلك كان يقف على الأمثلة -بوجه خاص- محلّلاً وموضحاً الأقسام التي يتحدث عنها. ومثل ذلك ما جاء في قوله عن الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ((نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه) فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ، وكذلك جملة (قعد أخوه) لأنها معطوفة عليها، ولو قدّرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للعطف محل، ولو قدّرت (الواو) واو

(184) شرح قواعد الإعراب: 31.

(185) ينظر: المصدر نفسه (مقدمة المحقق): 8 ، والنحو التعليمي في التراث العربي: 76.

(186) الإعراب عن قواعد الإعراب: 36.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحال كانت الجملة في موضع نصب وكانت (قد) فيها مضمرة))[187]. فقد كان يبين الموضوع الذي يتحدث عنه عن طريق التطبيق على الأمثلة، من دون إدخال القارئ في الحدود والاختلافات، فعنايته تركزت في إيضاح الأقسام بإعراب الأمثلة. وقد يطبق على بعض الشواهد أحياناً، كما في الجملة الحالية، إذ يقول ((مثال الواقعة حالاً: {وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ }[188]، فجملة (تستكثر) حال من الضمير المستتر في (تمنن) المقدر بأنت))[189].

ومن ملامح عنايته بالتحليل النحوي طريقة معالجته الأدوات أو حروف المعاني، في الباب الثالث، فقد قسّمها على وفق معانيها الوظيفية، فبدأ بما يأتي على وجه واحد، أي الذي يكون للمبنى الواحد فيه معنى وظيفي واحد، أينما ورد في الكلام، وحددها بأربعة ألفاظ، هي: قطّ وعَوْض، وأجل، وبلى. ويلمس الباحث في هذا المنهج حسنتين، هما:

الأولى: أنه بدأ من الحرف التي تأتي على وجه واحد، ثم تصاعد إلى الأحرف التي تأتي على اثني عشر وجهاً، وفي هذا تدرج المتعلم إذ يبدأ معه من السهل ويسير به نحو الصعب، ثم الأكثر صعوبة. فهذا الترتيب والتدرج يخلق عند القارئ الدربة والمران على تقبل المرحلة اللاحقة وإدراكها.

الثانية: إنّه تناول كل حرف على نحو يقترب، في وجه من وجوهه، مما يسمى عند المعنيين بدراسة علوم القرآن ولغته بـ(الأشباه والنظائر). أو (الوجوه أو النظائر). وعن طريق هذا المنهج يعرف القارئ أنَّ الكلمات، متمثلة بحروف المعاني، أبنية تتعاور عليها المعاني النحوية، أو الوظائف النحوية المختلفة. فهو يجد وجوه الحرف

(187) الإعراب عن قواعد الإعراب: 40-41.
(188) سورة المدثر، الآية: 6.
(189) الإعراب عن قواعد الإعراب: 50.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مجموعة في موقع واحد، مما يسهّل عليه استذكارها ومعرفة عمل الحرف ومعناه، فذلك أكثر يسراً وقرباً من ان يتوزع الحرف على أبواب مختلفة. فهو سيجد أمامه وجوه الواو، بدل أن يبحث عنها في حروف العطف مرّة، وحروف القَسَم مرة ثانية، والمفعول معه مرة ثالثة ...

ويمكن أن نضيف حسنة أخرى، هي: إن هذه الطريقة تكشف عن الكلمات الأكثر دوراناً واستعمالاً ، في الأدوات التي لها وجوه استعمال أكثر.

ومن ملامح اهتمامه بقضايا الإعراب في هذا الكتاب الباب الرابع الذي قدَّم فيه للمعرب خلاصة تجربته في التعبير التحليلي بصورة موجزة، ومن ذلك أن تعبّر عن (زيد) في نحو (ضُرِب زيدٌ) بأنه: نائب عن الفاعل، ولا تقل إنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله[190]، وغير ذلك مما تحدثنا عنه في الفصل الأول. ونودّ أنَّ نختم كلامنا على هذا الكتاب بكلمة للدكتور فخر الدين قباوة عنه، إذ قال: ((إنها مقدمة موجزة هادفة، كانت نواة مثمرة، ولّدت نتاجاً ضخماً في هذا الميدان، ومثلت الحلقة الأولى من سلسلة ثلاثية في قواعد إعراب القرآن الكريم، لدى ابن هشام. وقد أوجز في هذه المقدمة اللطيفة أبعاد خبرته وتطلعاته، لتحديد مصطلحات التحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات ووظائفها التركيبية، وتحليل الجملة العربية وبيان أنماطها وعلاقتها بما حولها من عناصر الكلام، ومعالجة أشباه الجمل ووظيفتها في تقييد الحدث والعناصر المحيطة به، كل ذلك بعبارات مكثفة متراصّة جامعة، واختصار بعيد متميز))[191]. إن في كلام الدكتور فخر الدين قباوة دلالة واضحة على أهمية هذا الكتاب بالنسبة إلى ميدان التحليل النحوي عند ابن هشام خاصة،وفي النحو العربي عامة.

(190) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: 105.
(191) شرح قواعد الإعراب (المقدمة): 8.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومما ينبغي أن نقف عنده، هنا، مقدمة ابن هشام المسماة بـ(نكتة الإعراب)، لأنها مختصرة من كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، قال: ((هذه نكتة يسيرة اختصرتها من (قواعد الإعراب)، تسهيلاً على الطلاب، وتقريباً على أولي الألباب، وتنحصر في ثلاثة أبواب))[192]. وهذه الأبواب مختصرة من أبواب الكتاب السابق، وهي:

الباب الأول: في الجملة.

الباب الثاني: في الظرف والجار والمجرور.

الباب الثالث: فيما يُقال عند ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام.

ويهمنا أن نشير إلى الباب الثالث، الذي ذكر فيه خمسة وعشرين أداة، بصورة غاية في الاختصار، نحو:

يقال في (الواو) حرف عطف لمطلق الجمع.

وفي (حتى) حرف عطف لمطلق الجمع والغاية.

وفي (قد) حرف تحقيق وتوقّع وتقليل[193].

وبصفة عامة فإن هذه النكتة مختصرة من الكتاب السابق، فليس فيها تغيير في المنهج أو في طريقة التناول إلاّ ما يفرضه الاختصار طبعاً.

2. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

يعدّ هذا الكتاب أهم ما وصل إلينا من كتب ابن هشام، وقد رُزق (مغني اللبيب) الشهرة بعد حينٍ من تأليفه، فأشاد به بعض النحويين المتأخرين وشرحوه،

(192) نكتة الإعراب، في كتاب : مقالات هامة لابن هشام: 139.
(193) ينظر: نكتة الإعراب في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: 144.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن أهم شروحه: شرح الدماميني[194]، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني، وحاشية الأمير، وحاشية الدسوقي، وغير ذلك[195].

ويمكن للباحث أن يرجع أهمية (مغني اللبيب)، في النحو العربي بصفة عامة – وفي التحليل النحوي خاصة– إلى أمرين، هما:

الأول:المنهج الجديد الذي اتبعه المصنّف في تأليف الكتاب: وقد كشف ابن هشام عن سبب تأليفه الكتاب، وهو فهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، قال: ((إنَّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل... واصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب))[196]. وقد وصف ابن هشام المنهج الذي صنف عليه الكتاب، وهو معجب به، قال: ((وضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها، ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعْدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله))[197].فقد اشتمل هذا النص على الأمور الآتية:

1. إنه قصد إلى إحكام بنائه وترتيبه.
2. إنه تتبع المسائل النحوية المشكلة من مقفلات الإعراب، كما وجدها عند الطلاب.

(194) للدماميني ثلاثة شروح على المغني؛ الأول سمّاه (التعليق)، والثاني سمّاه (تحفة الغريب)، والثالث سماه (المزج)، ينظر: الدماميني النحوي: 82.
(195) تنظر: الشروح الأخرى في كشف الظنون، حاجي خليفة: 2/ 1752، والدماميني النحوي: 77-78.
(196) مغني اللبيب: 1/ 12.
(197) المصدر نفسه: 1/ 12.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3. أراد لكتابه هذا أن يهذب مسائل الإعراب ويقوِّم التحليل النحوي، فوقف على أغلاط المعربين منبهاً عليها وموضحاً الصواب فيها.
4. يبدو أن ابن هشام –لما انتهى من وضع كتابه على المنهج الذي أراد– داخله الإعجاب بما صنّف، حتى ادَّعى أنه لم تسمح قريحة بمثله.

وقد جعل ابن هشام كتابه في ثمانية أبواب، يظهر من عنواناتها مدى اهتمامه بالإعراب في هذا الكتاب، وهي:

الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها في الكلام ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية[198].

يتضح من هذه العناوين توجّه ابن هشام إلى دراسة الإعراب ومسائله، كما صرّح في المقدمة، متوقفاً عند ما ينحصر من الكلام العربيّ في أنماط يمكن وصفها

(198) ينظر: مغني اللبيب : 13-14.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ووضع الأحكام لها. وقد درس في كتابه أصول الإعراب وأدلته والسبل الموصلة إلى نتائج إعرابية سليمة، مما عملت هذه الرسالة على توضيحه في مواطنه.

وقد التفت ابن خلدون إلى أهمية (مغني اللبيب)، وأشار إلى بعض خصائص منهجه، قال: ((وصل إلينا بالمغرب، لهذه العصور، ديوانٌ من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكامَ الإعراب، مُجْمَلةً ومفصَّلةً، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسمّاه بـ(المغني) في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضَبَطَها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها. فوقفنا منه على علم جمّ يشهد بعلُوِّ قَدْرِه في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها... وأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة ملكته واطّلاعه))[199]. فقد لفت انتباه ابن خلدون تقسيم الكتاب على مفردات وجمل، ثم ضبط ذلك بأبواب وفصول، مع حذف المتكرر من صناعة النحو، واستيفاء أحكام الإعراب ونكته ودقائقه. ولعل هذه الخصائص هي التي دفعت الأستاذ سعيد الأفغاني إلى القول عن مغني اللبيب: إن ابن هشام ((انفرد بتأليفه بنسق استطاع أن يضمَّ أشتاتاً كثيرة في نظام، وأن يجمع قواعد كليَّة تنطبق على ما لا يحصى من أجزاء وأنواع، وحَشَدَ له من الشواهد العِظام كثرةً قل أن تَجتمع في كتاب))[200]. وهذا ما أكده الاستاذ عبد الحميد حسن، إذ قال عن المغني بأنه: ((يمتاز بالطريقة التي اتبعها مؤلفه في ترتيب المباحث وتنظيم الموضوعات النحوية ... وقد نحى ابن هشام في طريقته وإيضاح الموضوعات في كتابه المغني ينم على ابتكار في الاتجاه))[201].

ولعل ذلك هو ما دفع بالدكتور عبد العال سالم مكرم إلى القول: ((إذا تتبعنا كتب النحو من عصر سيبويه إلى عصر ابن هشام لم نجد مؤلفاً نهج هذا المنهج، فعمل

(199) مقدمة ابن خلدون: 547.
(200) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني: 194.
(201) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن: 270.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ابن هشام في حصره لمسائل النحو جميعها في ثمانية أبواب عملٌ جديد لم يسبق إليه، من أجل هذا كان كتابه المغني درة في عقد الكتب النحوية))[202]. وقد تابعهم في الإشارة إلى تميز منهج (مغني اللبيب) الدكتور مازن المبارك[203]. وقد ذهب الدكتور عمر مصطفى إلى أن ابن هشام، استطاع من خلال (مغني اللبيب) أن يشق طريقاً جديداً في التأليف النحوي، بصرف النظر عن مخالفة بعض النحويين إياه فيما ذهب إليه[204].

إنَّ الذي أريد الوصول إليه، من ذكر هذه النصوص التي تؤكد تميّزَ المغني ومنهجه، هو أنَّ المنهج كان وليد سَعي ابن هشام إلى حصر أحكام الإعراب، ومسائله –التي انتشرت في أبواب كتابه الثمانية– حتى يكون كتاباً مُغنياً في بابه؛ وهو الإعراب، كما سمّاه، هذا أمر، والأمر الآخر: لأنه أراد لكتابه أن يكون مناسباً للمبتدئين من طلاب النحو، ولَمن قطعوا فيه مرحلة واسعة، يدل على ذلك قوله: ((خطابي به لَمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب))[205]. فقد أراده أن يكون مناسباً ((للمبتدي والمنتهي؛ لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا العلم التي لا تدرك بسهولة، والمباحث الغامضة التي لا يدركها إلاّ من ارتقى فيه إلى ذِرْوة الكمال))[206].

ويهمنا أن نشير إلى ملمح منهجي يظهر واضحاً في (مغني اللبيب)، وهو أنه جعل إعراب القرآن الكريم هدفه الأول في كتابه؛ إذ به ((يتيسر فهم كتاب الله المنزل)) كما مرّ بنا، فهو أراد أن ((يجعل النحو في خدمة التفسير القرآني... بل كان

(202) المدرسة النحوية في مصر والشام: 373.
(203) ينظر: النحو العربي؛ العلة النحوية: 131.
(204) ينظر: الدماميني النحوي: 77.
(205) مغني اللبيب: 1/ 16.
(206) إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): 23.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك هدفاً رئيساً من الأهداف التي اعتمدها ابن هشام، وقصدها قصداً))[207]. وقد صرّح هو بذلك عندما علل وقوفه على بعض الأمور البلاغية للحذف، فقال: ((لم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم [يعني النحويين]... بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية معاً))[208].

ولذلك كان الكتاب حافلاً بالشواهد القرآنية، إذ يعرض لها بالدرس والنقاش والتحليل، وصولاً إلى الإعراب الذي يوافق معنى الآية وبلاغتها.

الأمر الثاني: من الأمرين اللذين يوضحان أهمية (مغني اللبيب)، هو طريقة المصنّف في معالجة المسائل النحوية ومناقشتها، وقد فَصَلنا هذه المسألة عن الأمر الأول، على الرغم من إمكان، عدّها من خصائص منهج الكتاب؛ لأننا نجد أن هذا الأمر يستحق أن نقف عليه بشيء من التفصيل، لأنه يكشف عن ظاهرة مهمة في هذا الكتاب، فقد امتاز بالوقوف عند المسألة النحوية وإيراد أهم الأقوال النحوية التي قيلت فيها، من أجل الوصول إلى الإعراب الذي يرتضيه. فقد كان من أسباب شهرة (مغني اللبيب) دون غيره من الكتب ((قدرة ابن هشام على جمع الآراء المتعددة من مختلف المذاهب والاتجاهات، بحيث تُكْمِل بعضَها، ثم مقدرةُ ابن هشام على محاكمة هذه الآراء، ومناقشتها، وتحليلها، والموازنة الدقيقة بينها، ثم الخروج من ذلك كله بالرأي الذي يأنس به، ويستريح إليه))[209]. فكأنّ ابن هشام يقوم بعملية تقليب للمسألة النحوية على وجوهها المختلفة، عن طريق عرض الآراء النحوية المتعددة فيها. وهذا الأمر يمكن للقارئ أن يلمسه في معظم أبواب الكتاب وفصوله، ويكفي أن نلقي نظرة على مناقشته المناظرة النحوية الخلافية التي وقعت بين سيبويه والكسائي

(207) شرح اللمحة البدرية (قسم الدراسة):1/ 74.وينظر: إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب (قسم الدراسة): 23.

(208) مغني اللبيب: 2 / 852. وينظر: حاشية الأمير: 2/ 177، وإعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب: 23.

(209) ابن هشام النحوي، د. سامي عوض: 84-85، نقلاً عن: الدماميني النحوي: 76.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

واشتهرت بـ(المسألة الزنبورية) حتى نكتشف مدى براعة ابن هشام في جمع الآراء النحوية ومحاكمتها[210].

بقي أن نقف على طريقة تناول ابن هشام للشواهد في هذا الكتاب، لننظر إليها من زاوية التحليل النحوي، فهل كان يكتفي بالاستشهاد بها أدلة على القواعد أو إنه يستشهد بها ثم ينطلق في رحلة نحوية تتمثل في تحليلها ومناقشتها؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ ابن هشام سلك الاتجاهين المذكورين، فقد تراه يذكر الحكم النحوي، أو المعنى النحوي للأداة -مثلاً- ثم يكتفي بذكر الشاهد المؤيد والموضح لذلك. ولكن المنهج الذي اعتمده في المناقشة وتقليب النص المدروس، جعله يميل إلى الوقوف على الشاهد، ليبيّن ما قيل فيه من آراء وتوجهات، ثم يناقشها لينتهي إلى الوجه الصحيح، وهو ما أغنى الكتاب وأضاف للجوانب النظرية –في قواعد الإعراب وأصوله- جانباً تحليلياً قائماً على عرض الأوجه المختلفة في الشاهد المدروس. فمن ذلك ما جاء في كلامه على قول الشاعر[211]:

أنّـى جَـزوا عـامراً سـوأى بفعلـهم أم كيف يجزونني السوأى من الحسـن؟

أم كيف ينفع مـا تعطـي العلـوقُ بـه رئمـــان أنـــفٍ إذا ماضُـــنَّ بـــاللبن

إذ قال: ((هذا البيت ... أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي، فرفع (رئمان)، فردّه عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال

(210) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 121-127. ، وتنظر المسألة في: مجالس العلماء: 10/8، مجلس(4)، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 702-706، المسألة (99)، وارتشاف الضرب: 3/ 1136.

(211) البيتان لأفنون التغلبي، في: البيان والتبيين: 9/1، وشرح اختيارات المفضل: 3/ 1164، وشرح شواهد المغني: 1/ 144-145، وخزانة الأدب: 11/ 139، 142.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من (ما)، والنصب بـ(تعطي)،والخفض بدلٌ من الهاء...))[212]، ثم يذكر رأياً لبعض العلماء في توجيهه.

وقد وقف على أبيات مشكلة، مما اختلف في توجيهه، من ذلك ما جاء في قوله: ((من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة (غير) قول الحكميّ[213]:

غـــير مأســـوف علـــى زمـــن ينقضـــي بـــالهمِّ والحـــزَنِ

[

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (غير) مبتدأ لا خبر له، لما أضيف إليه مرفوعٌ يغني عن الخبر...

والثاني:أنّ (غير) خبر مقدَّم،والأصل:زمن ينقضي بالهمِّ والحزن غير مأسوف عليه..

والثالث: أنه خبر لمحذوف، و(مأسوف) مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غيرُ آسف على زمن هذه صفته...))[214]. فقد اشتمل (مغني اللبيب) على وقفات تحليلية كانت الشواهد النحوية؛ بأنواعها القرآنية والشعرية، مادة غنية لها، كما امتَّد كلامه إلى بعض أبيات الألغاز أو المشكل أو الشعر، إذ تجد له وقفات تحليلية على شعر المتنبي والمعري في أكثر من موضع[215].

(212) مغني اللبيب: 1/ 67، وينظر هذا الخبر وآراء العلماء في توجيه الإشكال في: أمالي الزجاجي: 50-51، وأمالي ابن الشجري: 1/ 54، مجلس (6)، والأشباه والنظائر: 3/ 253-254، وخزانة الأدب: 11/ 147-152.

(213) ينسب إلى أبي نواس، وليس في ديوانه، ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 191، وخزانة الأدب: 1/ 345.

(214) مغني اللبيب: 1/ 211-212.

(215) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 20، 119، 360، وينظر: ابن هشام من خلال كتابه المغني: 338-348.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وممّا ينبغي ذكره هنا أن كتاب (مغني اللبيب) يعدّ صورة ناضجة لتجربة ابن هشام في التحليل النحوي، امتدت جذورها إلى مقدمته (نكتة الإعراب)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب)، فهو يفصح عن نموّ هذا التوجه من البدايات التأليفية المختصرة إلى التأليف الناضج المكتنز نظرياً وتطبيقياً. وقد رسم الدكتور فخر الدين قباوة صورة هذا النمو الفكري، إذ قال عن ابن هشام وكتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب): إنّه لما اطمأن ((إلى اهتمام المعاصرين بتلك القواعد، وسيرورتها بين العلماء والدارسين، وتبدّى له بالمراجعة والممارسة ما فيها من إيجاز وتكثيف وعمق، واكتسب تجربة جديدة، تنمّي ما سبق وتغذيه وتقرّبه، أنشأ حلقة ثانية على غرار تلك، مع سعة في الأفق وبعد في المرمى وكشف للخفي، سميت (القواعد الكبرى)... وجعلها إتماماً للأولى، وبسطاً وتنويراً لما كان فيها من عمق وخفاء، وإرساء للوضوح الكامل في قواعد الإعراب، غير أن القدر لم يمهل هذه الوليدة الواعدة... فنكبه بفقدها... ولذا أعاد صاحبنا الكرَّة لتعويض ما فقده من هذه السلسلة، فألف الحلقة الأخيرة... وجاء بها في نهاية التفصيل والتيسير والبسط، وسمّاها (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وبذلك أصبح كتابه المُغني تتويجاً لجهوده في هذا الميدان))[216].

القسم الثالث

الاتجاه التطبيقي: ويضم هذا الاتجاه المصنفات الآتية:

1. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد

كشف ابن هشام في مقدمة هذا الكتاب أنه ألفه تلبية لرغبة جماعة من الطلاب الراغبين في تحقيق علم الإعراب. وقد وصف كتابه هذا بأنه مختصر، جعل منهجه فيه يقوم على بيان محل الشاهد، وإيراد بعض ما تقدمه من أبيات وما تأخر عنه، مما

(216) شرح قواعد الإعراب (قسم الدراسة): 8-9، ونقلنا النص على طوله- لأهميته.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اشتمل على حكم نحوي أو شاهد لغوي[217]. وقد اتجه ابن هشام، من أجل تحقيق هذه الغاية، إلى شرح ابن الناظم على الألفية ليشرح شواهده، ويلخص عليها بعض الفوائد. ويتساءل المرء عن سبب اختياره هذا الشرح دون غيره؟ ولمَ لم يشرح شواهد (أوضح المسالك)؟. ألكثرة الشواهد في شرح ابن الناظم أم لأنه لم يكن قد ألف شرحاً على الألفية بعد؟ ولماذا لم يكمل ابن هشام تأليف هذا الكتاب؟ أ تُوفِّيَ قبل إكماله –مما يعني أنه آخِر كتبه زمنياً– أم إنّه تركه لانشغاله بعمل تأليفي آخر؟

وعلى كلّ حال، فلعلَّ ابن هشام اختار شرح شواهد ابن الناظم دون غيره، لأهميته، آنذاك، وشيوعه بين آيدي الطلاب والدارسين، وإقبالهم عليه. وهو لم يتم تأليفه لأنّ ظروفه لم تسعفه[218]، أو لانَّ المنيَّة أدركته قبل إتمامه[219].

وقد سلك ابن هشام منهجاً واضحاً في كتابه، فقسمه على مسائل، درس في كل مسألة شاهداً نحوياً، وانطلق منه لبيان قائله وشرحه، وذكر بعض من أبيات القصيدة، وإيراد شواهد أخرى توضح المسألة وتكشف عن أبعادها. فقد كان كتاباً تطبيقياً بالمعنى العام، من شرح لغويّ، وتحليل نحوي، ومناقشات لآراء العلماء وتوجيهاتهم، تعكس كلها ثقافة المصنف الموسوعية، إذ –على الرغم من كون الكتاب شرحاً للشواهد–؛ يجد فيه الباحث دراسة للشاهد، استعان فيها المؤلف بكل ما يسعفه من أقوال النحويين، حتى كأنه يقوم ببحث مفصّل منفرد عن كل شاهد.

وإذ انطلقنا من أن الكتاب شرح للشواهد النحوية اتضح لنا سبب تصنيفه على الاتجاه التطبيقي. ولذلك أيضاً لن يتوقع الدارس أن يجد فيه دراسة نظرية للتحليل النحويّ –على غرار بعض كتبه السابقة، نحو مغني اللبيب– غير أنه،في الوقت نفسه،

(217) ينظر: تخليص الشواهد(قسم الدراسة): 39-40.
(218) ينظر: تخليص الشواهد(قسم الدراسة): 15.
(219) ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: 10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لم يخل من بعض اللمحات النظرية التي تكشف عن أسس الإعراب وقواعده التي كان ابن هشام يحتكم إليها، مما جاءت عرضاً في أثناء شرحه للشواهد، متناثرة، ولم يقصدها قصداً، وغالباً ما كانت تلك اللمحات تمثل أدلة في التحليل؛ لأنها وردت في سياق عمل تطبيقي، مثل قوله: ((يردّه أن اسم الإشارة لا يضاف))[220]، فهو يستند إلى دليل التنافي، في رد رأي بعض النحويين وقد يعتمد الموازنة بين جانب المعنى وجانب اللفظ أو الصناعة، كقوله: ((الأول أظهر في اللفظ، والثاني أظهر في المعنى))[221]، وقوله: ((هو متعلق في المعنى بـ(النصر)، ولكن الصناعة تأباه))[222]، ومن ذلك قوله: ((لا يبدل الكل من البعض))[223]. وقد احتكم إلى الأدلة اللفظية في إثبات بعض الأوجه، أو ردّ بعضها الآخر، كقوله: ((ذوات: بدل لا صفة، لأنها معرفة))[224]. وقد وردت عنده بعض الإشارات التي تكشف عن الأصول الفكرية التي استند إليها في تحليله، وقد كانت غالباً ما تعود إلى فكرة العامل، كقوله: ((إنَّ الفعل أقوى في العمل، فلما قوي عمله امتنع فصله [عن معموله]))[225]. ومن الضوابط التحليلية قوله: ((إذا اجتمعت نكرة ومعرفة كانت المعرفة هي المبتدأ مطلقاً))[226]، وقوله ((لا يكون (المغيث) حالاً؛ لأنه معرفة))[227].

وقد كان يُعْنى بذكر ما يحتمله الشاهد من أوجه إعرابية، على الرواية المذكورة، وإذا وجد روايات أخرى له تفيد في توجيهه فإنه يذكرها ويبين تحليلها وقد يرجّح بعضها على بعض[228].

(220) تخليص الشواهد: 131.
(221) المصدر نفسه : 132.
(222) المصدر نفسه: 193.
(223) المصدر نفسه: 136.
(224) المصدر نفسه: 149.
(225) تخليص الشواهد: 183.
(226) المصدر نفسه: 201.
(227) المصدر نفسه: 431.
(228) ينظر –مثلاً- المصدر نفسه: 46، 63، 74، 106، 390.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بقي أن أؤكد وضوح نزعته التعليمية في هذا الكتاب، بدءاً من المقدمة، وسبب التأليف مروراً بمنهج التأليف، وطريقة تقسيم الكتاب، وأسلوب معالجة الشواهد وشرحها، وصياغة ذلك بلغة واضحة سلسة، تقدّم مسائل النحو واختلاف العلماء، وتحليل الأبيات وغير ذلك من مسائل العلم بدقة ووضوح، وتتابع منتظم، مما يقرب الكتاب من الطلاب والمتعلمين، ولعل من آثار نزعته التعليمية ما جاء في قوله: ((اللام في قول الأول: (الترضى) مدغمة في التاء وجوباً، والناس قد لهجوا بإظهارها، والذي أوقعهم في ذلك أن المعلمين إذا أنشدوه أظهروا، ليُسمِعوه الطالب لفظة (أل) فتوهموا أن ذلك وجه الإنشاد))[229].

2. شرح قصيدة بانت سعاد

شرح ابن هشام في هذا الكتاب قصيدة كعب بن زهير، في مدح النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، طلباً لغرضين؛ أحدهما: دافع ديني، يتمثل في التعرض لبركات من قيلت فيه. والآخر: هو إسعاف طالبي علم العربية بفوائد جليلة، وقواعد عديدة يذكرها، وقد تحدّث في المقدمة عن منهجه في الشرح، فلخّصه بأنه يقوم على إرداف كل بيت من أبيات القصيدة بشرح ما يُشكِل من لغته وإعرابه ومعناه[230]. فهو لم يقتصر فيه على الجوانب النحوية، وإنما شمل الجوانب اللغوية عامة. وأنت إذا تصفحت هذا الشرح ستجد فيه مسائل صرفية ولغوية ونحوية وبلاغية وعروضية، يضاف إلى ذلك بعض المعلومات التاريخية المتعلقة بالشاعر ومناسبة القصيدة وظروفها. وهو يقف على الموضع –من البيت– الذي يشتمل على ظاهرة نحوية أو صرفية أو لغوية يراها جديرة بالبحث والدرس. وقد يعالج في الكلمة الواحدة أكثر من جانب؛ فيقسمها –عندئذ– إلى مسائل كما في كلمة (غداة)، إذ ذكر أن فيها

(229) المصدر نفسه: 155.
(230) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: 2.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مسائل؛ جعل الأولى لمعناها، وأنها اسم لمقابل العشي. وجعل الثانية لوزنها الصرفي. وجعل المسألة الثالثة لحكمها في التعريف[231].

يقف الباحث في هذا الشرح على مدى تمكّن ابن هشام من علوم العربية، ويهمنا أن نشير إلى أنه كان لا يكتفي بتحليل بعض المواضع التي يقف عليها تحليلاً نحوياً، بل كان يتخذ هذا التحليل سبيلاً إلى إثارة بعض الأسئلة والمناقشات، وهنا تجده يأخذ بذكر الأدلة التي ترجّح رأياً على رأي، أو وجهاً نحوياً على آخر، كما في كلامه على لفظ (أغن) من قول كعب بن زهير[232]:

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلاّ أغن غضيض الطرف مكحول

إذ قال: ((هو صفة لمحذوف؛ أي: ألا ظبي أغن. والذي دلّ على الحذف أن الصفة لابدّ لها من موصوف. ولو كان الموصوف في المعنى هو سعاد، كما تقول: ما زيد إلاّ قائم، لكان يقول: إلاّ غنّاء، بالتأنيث، كما تقول: ما هذه الروضة إلاّ غنّاء. والذي يدل على تعيين المحذوف أن أكثر ما يوصف بالغنة الظباء، وهو وصف لازم لكل ظبي... فإن قلت: فما تقول في قول جماعة من النحويين: لا يحذف الموصوف إلاّ إن كانت الصفة خاصة بجنسه، نحو: رأيت كاتباً، وركبت صاهلاً، ويمتنع: رأيت طويلاً، وأبصرت أبيض، قلتُ: التحقيق: أن الشرط إنما هو وجود الدليل، ومن جملة الأدلة اختصاص الصفة بالموصوف، وأما أنها شرط متعيّن فلا، ألا ترى إلى قوله تعالى: {وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}[233]، أي: دروعاً سابغات، فحَذَفَ الموصوف مع أن الصفة لا تختص به، ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به))[234]. وقد

(231) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: 13-14.
(232) ديوانه: 84.
(233) سور النبأ، من الآيتين: 10-11.
(234) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: 16-17.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

نقلنا هذا النص –بالرغم من طوله– لأنه يكشف عن مدى سعة ثقافة ابن هشام، وكيف خلط بين المعنى والصناعة النحوية في أسلوب متماسك ومقنع، لينتهي بالقارئ إلى الإعراب السليم. فقد عالج في هذا النص أربعة أمور تهمّ بحثنا:

الأمر الأول: استعمال التعبير التحليلي الموجز في شرحه هذا؛ بقوله: صفة لمحذوف.

الأمر الثاني: وهو أهم أنه لم يكتفِ بالإعراب، وإنما قوّى إعرابه بدليل صناعي قرّرته قواعد النحو وضوابطه، وهو: أن الصفة لابدّ لها من موصوف.

الأمر الثالث: أنه –بعد ان قدّر المحذوف بـ(ظبي)– التفت إلى تأكيد صحة تقديره، وردّ ما قد يتبادر إلى الذهن من أن المحذوف تقديره: (سعاد)، لأن الكلام عليها، فيستعين، عندئذٍ، بالمعنى، مُبيّناً أن كلمة (أغن) عندما تطلق فلا يراد بها إلاّ وصف الظبي، مستنداً في ذلك إلى ما يمتلكه من ثقافة لغوية، أهلته للبت في هذه المسألة.

الأمر الرابع: أنه اعتمد في تحليله هذا على الحذف بوصفه وسيلة من وسائل التحليل النحوي، ثم انطلق منها إلى دَرْس مسألة جواز حذف الموصوف إذا كان صفة خاصة أو غير خاصة، معتمداً، في إجابته، على الفصيح من كلام العرب متمثلاً بالقرآن الكريم.

ومما لا يفوتني ذكره أن ابن هشام قد ألّف هذا الشرح قبل تأليف (مغني اللبيب)؛ يدل، على ذلك، أنه أحال عليه في المغني[235]، وهذا يعني أنه، عندما كان يعالج قضايا التحليل النحوي من: أصول، وأدلة، ووسائل، وتعدّد؛ فإنه كان يصدر

(235) قال في: مغني اللبيب: 2/ 573: (وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه...).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عن تجربة وخبرة حقيقيتين قد عانى في اكتسابهما من التطبيق على النصوص الأدبية العالية.

3. رسائل ابن هشام

سأقف، هنا، على رسائله التي تمثل نوعاً من البحوث النحوية التي نهج فيها ابن هشام منهج الباحث المدقق الذي يعوّل على الحجة، ويستند إلى الدليل من غير نظر إلى التعصب في الرأي، أو الميل إلى الهوى[236]، وقد فضلنا أن نجمع الكلام على رسائله هنا، على نوعيها؛ الرسائل النظرية التي تعالج بعض قضايا النحو علاجاً نظرياً، والرسائل التي تُعْنى بالإعراب ومسائله. وذلك لأن الغالب على هذه الرسائل، بنوعيها، أنّ المؤلف يميل فيها إلى الجوانب التطبيقية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هي أننا لجأنا إلى ذلك حتى لا يتوزع الحديث عن الرسائل في موضعين، مما يجعل صورتها غير واضحة ومشتتة في ذهن القارئ. وسنفصل الكلام فيها على النحو الآتي:

أ. اعتراض الشرط على الشرط:

وجد ابن هشام أن بعض النحويين والمفسرين وهموا في فهم مسألة اعتراض الشرط على الشرط، فكتب هذه الرسالة إيضاحاً لها، قال: ((هذا فصل نتكلم فيه بحول الله –تعالى– وقوّته على مسألة اعتراض الشرط على الشرط، اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح، وكذا في أكثر من شرطين، وربّما توهّم متوهّم من عبارة النحاة حيث يقولون: اعتراض الشرط على الشرط، أنَّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين، وليس كذلك، ولا هو مرادهم. ولنحقق أولاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم: اعترض الشرط، فإنّ ذلك ممّا يقع فيه الالتباس

(236) ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: 379.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والغلط، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين))[237]. ولا شكّ في أن هذه المسألة قائمة على دراسة أسلوب الشرط وتحليل التركيب الشرطي فيه، وقد توقف ابن هشام -في هذا النص- عند التعبير التحليلي بقوله: عبارة النحاة... وما قد تؤدي إليه من وهم في أذهان المتعلمين. وقد أخذ بتفصيل هذه المسألة، فبدأ بذكر ما ليس من اعتراض الشرط على الشرط، وجعل ذلك في خمس مسائل. وهو بهذا أراد أن يحدّد ميدان بحث هذه المسألة، ويكشف عن حدودها، بأن يخرج ما ليس منها. ثم ينتقل بعد ذلك ليبيّن المقصود عند إطلاق هذا الاصطلاح بالقول: ((اعلم أن مرادنا [بقولنا: اعتراض الشرط على الشرط] نحو: إن ركبتِ إن لبستِ فأنتِ طالق))[238]. ثم يقف على اختلاف العلماء في جواز المسألة ومنعها، ثم اختلاف المجيزين لها في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب ومذاهبهم في ذلك.

ما نريد قوله إن ابن هشام قد عالج هذه المسألة علاجاً نظرياً وتطبيقياً، معتمداً على أقوال العلماء، كالأخفش الأوسط، وابن دريد، وابن مالك على الرغم من صغر الرسالة. وهي تدلّ على تبّحر ابن هشام في مسائل النحو، وتمكنه من تحليل التراكيب المشكلة، يدل على ذلك طريقة معالجته للمسألة، وردّه بعض الآراء والمذاهب، مما دفع السيوطي إلى نقلها عنه[239].

ب. حل الألغاز في النحو:

وقد وصف ابن هشام المادة التي يقوم عليها هذا الكتاب، بأنّها أبيات من الشعر مصعبة المباني مغمضة المعاني، قد تعمّد قائلها الإلغاز فيها[240]. وقد بناه

(237) اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام: 31.
(238) اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام: 37.
(239) ينظر: الأشباه والنظائر: 4/ 82-90.
(240) ينظر: حل الألغاز في النحو: 26.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ابن هشام على ذكر البيت، ثم تعيين موطن الإشكال، ثم الجواب عنه، فهو جهد تطبيق تحليلي، اقتصر فيه ابن هشام على موطن الإشكال، وهي أبيات متكلفة غايتها الاختبار والرياضة الفكرية. ولا يجد الباحث فيه حديثاً نظرياً في أسس التحليل؛ لأنه مبني على التطبيق وكشف المشكل، فلم يحاول ابن هشام أن يستطرد خارج هذا المنهج ليأتي لنا بقواعد جديدة في الإعراب. ولعل سبب ذلك هو أن النصوص المعتمدة ليست نصوصاً مستعملة في الواقع اللغوي وصادرة عنه، ليكون تحليلها انعكاساً لتفسير بنائها، ولكنها نصوص مصطنعة صيغت لهذا الغرض: الإلغاز.

ومن هنا يلمس الباحث في تحليل هذه الألغاز أن أهم أسس تحليلها هو إيضاح المعنى، وإعادة صياغة البيت من حيث: الرسم الكتابي، وطريقة الإنشاد، وربط ذلك بالتنغيم، من أجل الوصول إلى حقيقة البيت، ثم الكشف عن وجه إعرابه.

ت. فوح الشذا بمسألة كذا:

ألّف ابن هشام هذه الرسالة؛ لأنه اطلع على مصنّف (الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان الأندلسي، فلم يجد فيه الفائدة المرجوة منه، قال: ((إنّي لمّا وقفت على كتاب (الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان، رحمه الله تعالى، رأيته لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدّها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورد من أحكامها... فرأيت الناظر لا يحصل منه -بعد الكد والتعب- إلاّ على الاضطراب والشغب، فاستخرتُ الله في: وضع تأليفٍ مهذب أبيّن فيه ما أجمل، واستئناف تصنيف مرتب أورد فيه ما أهمل))[241]. وقد حصر ابن هشام موضوعات (كذا) في خمسة فصول:

(241) فوح الشذا بمسألة كذا: 14.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها.

الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها.

الفصل الثالث: في إعرابها.

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحويين.

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء.

يتضح من هذه الفصول أنه جعل في فصول دراسة (كذا) ما يخص طريقة الاستعمال عند مجيئها في الجملة، وطريقة اللفظ بها، وأثرها في تمييزها، وهي أبحاث تعنى بالبناء النحوي، في حين عالج إعرابها وتحليلها نحوياً وبيّن معناها عند النحويين في فصول منفردة، ممّا يعني أن ابن هشام نظر إلى هذه الكلمة من زاويتين مختلفتين؛ إحداهما: هي نظرة من يريد بناء الجملة وتأليف العبارة. والأخرى: نظرة المحلل الذي يقف على (كذا) في النص الناجز، فيضع له التحليل النحوي الذي يستحقه من حيث المعنى والصناعة.

وقد اعتمد ابن هشام في بحثه لفظ (كذا) على مصادر متنوعة، يدل على ذلك ما أورده من آراء لأعلام النحويين، مثل: سيبويه والأخفش[242]، والعكبري[243]، وابن مالك[244].

إن هذه المسألة تكتسب أهميتها من النظرة التأليفية والتحليلية التي عالج بها ابن هشام لفظ (كذا)، ولو أتيح له أن يعالج الأدوات الأخرى بالطريقة نفسها لانتج

(242) ينظر: المصدر نفسه: 14.

(243) ينظر: المصدر نفسه: 19.

(244) ينظر: المصدر نفسه: 25.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لنا بحثاً مفصلاً عن كل أداة يشمل التأليف والتحليل، على أن هـذه الرسـالة تـأتي في سياق مخالفته لأستاذه أبي حيان، وانتقاده، وبيان القصور أو النقص في عمله.

ث. المباحث المرضية المتعلّقة بـ(مَن) الشَّرطِيَّة:

ودرس ابن هشام فيها ثلاث مسائل تتعلق بالشرط؛ إذ بحث في الأولى والثانية مسألتين عن (من) الشرطية، وبحث في الثالثة مسألة عن الشرط في نحو: (أيُّ عبيدي ضربك فهو حرّ، وأيَّ عبيدي ضربته فهو حرّ). والسبب في تأليفها أنها مسائل وقع فيها البحث بين ابن هشام والعلامة تقي الدين السُّبكي (ت 756 هـ)، فهي –في الحقيقة– ردود عليه، وضح فيها ما وقع لخصمه من الوهم في تفسير بعض الظواهر اللغويّة، كما في اعتراض السبكي على اختلاف (من) و(إن) الشرطيتين، من حيث النوع؛ فالأولى اسم، والثانية حرف، قال: ((قال [يعني السبكي]: أجمعوا على اسمية (من) الشرطية، وحرفيَّة (إن) الشرطية. فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفيَّة معَ تساويهما في المفهوم؟

فقلت: ليستا سواءً، ولا ترادفَ بينهما، بل كلمة (إنْ) دالة على شيء واحد، وهو الشرط، اعني عقد السببية والمُسَبّبية بين الجملتين اللتين بعدها، وهي دالةٌ على معنى في غيرها... وأما (مَنْ) الشرطية فإنها دالة على شيئين:

أحدهما: الشخص العاقل، وهذا هو المعنى الذي فيه اسم...

الثاني: معنى الشرطية الذي شرحناه، وهو معنى عَرَض لها لتضمنها معنى (إن) الشرطية))[245].

فهي ثلاث مسائل ردّ فيها ابن هشام أوهاماً وقعت للسبكي، احتاج في بعضها إلى تحليل التراكيب شرحاً للمسألة، كما في قوله في المسألة الثانية –عند حديثه عن خبر

(245) المسائل المرضية المتعلقة بمن الشرطية في كتاب: ثلاث رسائل في النحو: 15-16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(مَن) في الشرط-: ((الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط ، لا جملة الجواب. وهذا يتبادر إلى ذهن مَن لا يتأمل إلى دفعه، معتمداً على أن الفائدة إنّما تتمُّ بالجواب الذي هو محطّ الفائدة. وجواب هذا التوهم: أن الفائدة إنما توقفت على الجواب مِن حيث التعليق، لا مِن حيث الخبرية؛ لأنَّ (مَن) اسم للشخص العاقل، وضمّنت معنى الشرط.... فإذا قيل: (مَن يقم أقم معه)، كان (من يقم).... بمنزلة (شخص عاقل يقوم)، وهذا لا شك في تمامه))[246]. فلا شكّ في أن هذا الردّ الذي يعالج تحليل تركيب الشرط، وتحديد العنصر الثاني في الجملة، أعني: (الخبر)، يقوم على التحليل النحوي للجملة وإيضاحها عن طريق الأمثلة المطبَّق عليها كما مرّ في هذا النص.

ج. مسألة الحكمة في تذكير قريب:

درس ابن هشام في هذه المسألة تذكير (قريب) مع أنه صفة مخبر بها عن مؤنث، في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}[247]، فيقول: ((في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور، والأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في كذا تأدباً مع كتاب الله تعالى، فيقال: ما الحكمة في تذكير (قريب) مع أنه صفة مُخْبَر بها عن المؤنث، وهو الرحمة، مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث؟ ... وإنّما بيّنت كيفية السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقريب السؤال، فأنكرتها))[248]. فهذه رسالة تطبيقية على نص لغوي هو جزء من آية قرآنية، يظهر فيها إشكال نحوي يتمثل في عدم المطابقة بين الصفة المخبَر بها والمخبَر عنه. ويلحظ أنَّ ابن هشام نبّه على ضرورة التزام الأدب مع القرآن الكريم، وذلك

(246) المصدر نفسه: 18-19.
(247) سورة الأعراف، من الآية: 56.
(248) مسألة الحكمة في تذكير قريب: 33.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

باستعمال التعبير المناسب مع قدسيته، فهو يشير إلى زاوية تحليلية متمثلة في التعبير التحليلي.

إن منهج هذه الرسالة يعدّ امتداداً لمنهج ابن هشام في مغني اللبيب، وانعكاساً له، إذ تؤكد الرسالة مدى قدرة المصنف على جمع الآراء المتنوّعة من الاتجاهات والمذاهب المختلفة، وتقديمها بأسلوب واضح، ثم محاكمتها ومناقشتها، من أجل تمييز الوجه أو الرأي القوي من الوجه أو الرأي الضعيف، لذلك يقول: ((قد أجاب العلماءُ –رحمهم الله–بأوجه تتبعتها، فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً؛ منها قويّ وضعيف، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نَسْرُدُ ذلك بحول الله وقوته، متتبعين له، بالتصحيح والإبطال...))[249]. ثم يأخذ بذكر الأوجه الأربعة عشر: واحداً تلو الآخر، وهو يناقشها، ويظهر ما فيها من فساد أو قبح أو بُعْد، ولم يسلم من التصحيح والإبطال إلاّ وجهان، فهو قد أنكر أغلب التأويلات التي نقلها عن النحويين مستنداً إلى أدلة التحليل وحججه[250]. وقد اتسمت رسالة ابن هشام بالشمولية والدقة، مما دعا السيوطي إلى نقلها في كتاب الأشباه والنظائر[251].

ح. المسائل السَّفريّة في النحو:

تعدُّ هذه الرسالة من رسائل ابن هشام المهمَّة؛ إذ عالج فيها تراكيب لغوية شائعة في الاستعمال، مثل: (فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار، والإعراب لغة: البيان، ويجوز كذا خلافاً لفلان، وقال أيضاً، وهلم جرّاً)، وقد بيَّن ابن هشام أن توجيه النصب في هذه التراكيب يعد مشكلاً، قال: ((كلُّ هذه التراكيب مُشْكِلةٌ،

(249) المصدر نفسه: 33-34.

(250) ينظر: المصدر نفسه (قسم الدراسة): 20.

(251) تنظر المسألة في: الأشباه والنظائر: 3/ 153-160، وقد ذكر محقق الرسالة أن نحويين ومفسرين كالشهاب، والآلوسي، نقلوا الرسالة من غير أن يشيروا إلى ابن هشام، المصدر السابق (قسم الدراسة): 22.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولست على ثقة من أنَّها عربية، وإن كانت مشهورة في عُرْفِ الناس، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له))[252]. فهي جهد تطبيقي غايته الكشف عن وجه النصب في هذه التراكيب المشكلة، ومما أكسب هذه الرسالة الأهمية أنها تعالج ألفاظاً مشهورة في عُرْف الناس، كما عبَّر ابن هشام، فهي تستمد مكانتها من استعمالها في الواقع اللغويّ، فهي ليست نصوصاً مصنوعة لأجل الرياضة أو الإلغاز.

إن طريقة ابن هشام في تحليل هذه التراكيب تعكس ثقافة نحويَّة واسعة وعميقة، فأنت تقف –عند قراءة تحليل التركيب المنفرد، وليس الرسالة جميعها– إزاء بحث نحوي وليس إعراباً أو توجيهاً فقط، حتى إن القارئ –لأول وهلة– ليشعر بالدهشة من أن هذه التراكيب التي ألفها في القراءة والكتابة، قد اتسعت أوجه تحليلها وتشعبت على هذا النحو. فقط اشتملت الرسالة على آراء متعددة للنحويين مثل: سيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني وأبي حيان، واحتوت على الاستدلال والحِجاج، فهو يذكر الأوجه المحتملة عند العلماء في توجيه التركيب ثم يأخذ بمناقشتها لبيان ضعفها أو فسادها، متوصّلاً عن طريق ذلك إلى الوجه الذي يراه مناسباً أو ظاهراً.

وقد شعر ابن هشام نفسه بما في هذه المسائل من اتساع واختلاف قد يتركان في نفس القارئ الإحساس بالصعوبة والتعقيد، فقال –في خاتمة الرسالة–: ((فإن قلتَ: قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقّدة، ولم يُعْهَد في كلام النحويين مثل ذلك. قلتُ: ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد، ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك، وأمثاله كثيرة والله تعالى أعلم))[253].

(252) المسائل السفرية في النحو، مجلة المورد، المجلد(9)، العدد (3)، لسنة (1980م): 119.
(253) المسائل السفرية في النحو، مجلة المورد، المجلد(9)، العدد (3)، لسنة (1980م): 142.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد ضمّن السيوطي هذه المسائل في أشباهه أيضاً[254]، وسمّاها بالفتاوى النحوية. وفي هذا دلالة على أنها عبارات مشكلة تطلّب إعرابها استشارة المختصين ممّن قطعوا شوطاً في العلم للأخذ برأيهم.

خ. مسائل في إعراب القرآن:

أجاب ابن هشام في هذه الرسالة عن أسئلة سُئِل عنها في بعض أسفاره، وقد أراد لها أن تكون أجوبة مختصرة[255]. فهي –كما يرى الدكتور صاحب أبو جناح– حلقة في سلسلة المصنفات الموضوعة في (علم إعراب القرآن)، الذي يجمع بين علمي النحو والتفسير[256]. وقد اتبع ابن هشام فيها منهجاً يقوم على ذكر سؤال يمثل الإشكال في الآية، ثم يجيب عنه. وقد عُنِي، في أجوبته، بربط الإعراب بالمعنى، ولاسيّما في الآيات التي تحتمل أكثر من تفسير. فمن ذلك ما ورد في مسألة: علامَ انتصبت كلمة (ذرّية) في قوله تعالى: {وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلاً * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْداً شَكُوراً}[257]،قال: ((الجواب: على أنه مفعول أول لـ(يتخذوا)[258]. و(وكيلاً) مفعول ثان، أي: أن لا يتخذوا ذرّية مَن حملنا مع نوح من دوني وكيلا. وقدَّم المفعول الثاني؛ لأنَّ الأهم من الكلام النهيُ عن أنْ يتخذوا من دون الله وكيلا، لابيان عيد المتخذ، ولتناسب رؤوس الآي، وفي الآية أقوال أُخر؛ منها: أنه منادى. وهذا إنما يحسن على قراءة من قرأ: (تتخذوا) بالخطاب))[259]. فقد ربط التحليل النحوي

(254) ينظر: الأشباه والنظائر: 3/ 221-237.
(255) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد(3)، لسنة (1974 م) : 150.
(256) مسائل في إعراب القرآن، مجلة المورد، المجلد (3)، العدد(3)، لسنة (1974 م) (مقدمة المحقق): 147.
(257) سورة الإسراء، الآيتان: 2، 3.
(258) بنى ابن هشام كلامه هنا على قراءة أبي عمرو، تنظر القراءة في: جامع البيان: 591، والبحر المحيط: 6/ 10، والنشر في القراءات العشر: 2/ 229.
(259) مسائل في إعراب القرآن مجلة المورد، المجلد (3)، العدد(3)، لسنة (1974 م): 160.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لهذا الموضع -وغيره- بالمعنى، كما هو شأنه في معظم كتبه، ولم تخل هذه الرسالة من الإشارة إلى آراء العلماء؛ إذ كانت مصدراً من مصادر التحليل، فقد كان ابن هشام ((يرجع إلى الكثير من المصنفات في إعراب القرآن وتفسيره. فهو ينقل أعاريب متنوعة وآراء لأئمة المعربين والنحاة في قضية معينة لا يمكن أن تكون مجتمعة في كتاب واحد، بل لابدَّ من أن تكون موزعة في مراجع مختلفة من كتب التفسير والإعراب))[260].

يظهر، في ضوء هذه الرسائل التي تعد امتداداً تطبيقياً لجهود ابن هشام في (مغني اللبيب) في دراسة الإعراب وتهذيبه والتقعيد له، أن التحليل النحوي في زاويته التطبيقية عند ابن هشام يقوم على الدراسة العميقة للنص، وذلك بجمع الآراء المختلفة التي ذكرها أعلام النحاة والمعربين ومناقشتها والموازنة بينها، ولاسيما إذا كان النص المراد تحليله قرآنياً، إذ يتخذ تحليله للموضع الواحد صورة المسألة القائمة على البحث في الآراء والتوجيهات، فكأن كل مسألة هي بحث في تاريخ الآراء الإعرابية وتقويمها.

د. مسائل في النحو:

وقد عالج ابن هشام في هذه المسائل مواضيع مختلفة، غلب عليها الجانب النظري، وموضوعاتها كالآتي:

المسألة الأولى: وهي في تعدد ما بعد (إلاّ) على ثلاثة أقسام.

المسألة الثانية: شرح فيها كلاماً للزمخشري على آية قرآنية.

المسألة الثالثة: في حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته[261].

(260) المصدر نفسه (مقدمة المحقق): 148.

(261)مسائل في النحو، ابن هشام، تحقيق: د. طه محسن، مجلة المورد،المجلد (25)،العدد(3-4)،لسنة1997م:107-119.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهي مسائل نظرية مهمة ودقيقة، يصب بعضها في خدمة التحليل النحوي، فقد فرض عليه شرح المسألة الأولى أن يطبّق كل قسم تحدث عنه على أمثلة وشواهد ذكرها تأييداً لكلامه.

ذ. المسائل النحوية الواردة في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي:

أورد السيوطي في هذا الكتاب مجموعة من رسائل ابن هشام وفوائده، توصّل المعاصرون إلى نشر بعضها كما في المسائل والرسائل السابقة، مثل اعتراض الشرط على الشرط، وشرح حقيقة الاستفهام، ومسألة الحكمة في تذكير قريب، ومسألة كذا، وغيرها. ويبدو أن السيوطي انتقى هذه المسائل لما فيها من طرافة ونكت ودقائق، أو لكونها مباحث جامعة لا يحتاج معها إلى غيرها، كما في الضوابط التي نقلها من كتب ابن هشام، مثل: ضابط الجمل التي لا محل لها من الإعراب[262]، وضابط المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة[263]، وضابط معديات الفعل اللازم[264]، وضابط الأمور التي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصراً[265]، وغيرها.

إن المسائل التي نقلها السيوطي تنقسم قسمين: قسم نظري يجمع المسألة التي يعالجها، وهي في حقيقتها معارف مهمة للمحلِّل لا يمكنه العمل من دونها. وقسم تطبيقي كالألغاز، وبعض التراكيب المشكلة التي حللها ابن هشام تحليلاً نحويا يتسم بالعميق والسعة والدقة، مما جعل السيوطي ينقلها.

ومما نقله مسألة من (مغني اللبيب)، عدّها من المهمات، وهي تعالج أمراً اشتهر بين المعربين، في حين أن الصواب خلافه، كما يرى ابن هشام، وهو إعراب

(262) ينظر: الأشباه والنظائر: 2/ 15.
(263) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 38.
(264) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 73.
(265) ينظر: المصدر والصفحة نفساهما.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(السموات) من قوله تعالى: {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ}[266]، إذ المشهور أنها مفعول به، وقد خطأ ابن هشام هذا الإعراب، وبيّن أن الصواب أنها مفعول مطلق[267]. في حين أن ابن هشام نفسه قد سبق له أن أعربها مفعولاً به في بعض كتبه[268].

ولعل في هذا دلالة على تطور الفكر النحوي لابن هشام، ومن ثمَّ، يتبعه تطور في التحليل النحوي الذي ينبني عليه.

ر. موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

وهي رسالة جمع فيها بعض الألغاز النحوية والأدبية، قال: ((جمعت في هذه الأوراق اليسيرة شذرة من الألغاز النحوية، ونبذة من النكت الأدبية، جعلتها لاستخراج الأحاجي عنوانا))[269]، وقد قسمها على أربعة فصول، سبق ذكرها:

ثمّ بين أن اللغز ينقسم قسمين، أحدهما: ما يطلب به تفسير المعنى. والآخر: ما يطلب به تفسير وجه الإعراب[270].

إن هذه الرسالة تنحو منحى رسالة حل الألغاز، فهي تطبيق وتمرين واختبار على ألغاز وأبيات مصطنعة، غير أن ابن هشام، في هذه الرسالة، قسم الألغاز على أساس القسم الذي ينتمي إليه، فتناول بعض الأحاجي التي لا تدخل في موضوع النحو حقيقة، لذلك تجده يقول عن بعض الألغاز المعنوية: ((وهذا اللغز ونحوه ممّا لا يعاب على النحوي عدم حلّه))[271].

---

(266) سورة العنكبوت، من الآية: 44.
(267) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 867، والأشباه والنظائر: 4/ 90-91.
(268) ينظر: شرح شذور الذهب: 65.
(269) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام: 45.
(270) المصدر نفسه: 46.
(271) موقد الأذهان وموقظ الوسنان في كتاب: مقالات هامة لابن هشام ، 51.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولا يرتبط بالتحليل النحوي إلاّ ما جاء في الأحاجي اللفظية الخاصّة بالإعراب؛ لأنَّ الفصول الأخرى تتحدث عن التصحيف والألغاز المعنوية مما لا يقتصر ميدانها على النحوي، إذ تشمل الألغاز عامة.

يبدو أن ابن هشام قد ألّف أهم كتبه التي تُعنى بالتحليل النحوي نظرية وتطبيقاً، في مرحلة نضوجه العلمي، فكانت تمثل المرحلة النهائية في تآليفه، فقد ذكر أنه انتهى من تأليف (شرح قصيدة بانت سعاد) سنة (756 هـ)[272]، كما أشار في مقدمة (مغني اللبيب) إلى أنه لمّا جاور بمكة سنة (756 هـ) شمَّر عن ساعد الاجتهاد واستأنف العمل فوضع تصنيفه: مغني اللبيب[273]. ولعله بدأ تأليفه بعد أن انتهى من تأليف (شرح قصيدة بانت سعاد)، لأنه أحال في المغني على هذا الشرح.

وذهب بعض الباحثين إلى أن كتاب (تخليص الشواهد) كان آخر كتبه، بدليل أنه لم يتمّه، إذ توفّي قبل إتمامه[274].

ويبدو أنه ألف رسالة (المباحث المرضية المتعلقة بمن الشَّرْطية) بعد سنة (756 هـ) أيضاً، بدليل قوله: ((هذه مسائل ... وقع البحث فيها بيني وبين العلامة تقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله تعالى))[275]، والسبكي توفي سنة (756 هـ) ويظهر من قوله: ((لما وقفت على كتاب (الشذا في أحكام كذا) لأبي حيان رحمه الله تعالى))[276]، أنه ألف فوح الشذا بعد سنة (745 هـ)، لأنها سنة وفاة أبي حيان.

(272) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: 101.

(273) ينظر: مغني اللبيب : 1/ 12.

(274) ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه، د. علي فوده نيل (رسالة دكتوراه): 1/ 337.

(275) المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية في: ثلاث رسائل في النحو: 15.

(276) فوح الشذا بمسألة كذا: 14.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ويمكن للباحث القول إن المسائل الأخرى، نحو: مسائل في إعراب القرآن، والمسائل السفرية في النحو، والمسائل الواردة في الأشباه والنظائر، هي مما ألفه ابن هشام في مراحل متأخرة من حياته، لأنها أجوبة عن مسائل كان يسأل عنها، ولا شكَّ في أن الطلاب والسائلين من المتعلمين وغيرهم، لم يتوجّهوا إلى ابن هشام بالسؤال لولا ذيوع صيته وبلوغه مرحلة مرموقة في العلم، وهذه المرحلة لابدَّ أن تكون مرحلة النضج وهي المرحلة المتأخرة من حياته.

نصل من هذا إلى أن ابن هشام قد توجّه بعنايته مع مرّ الزمن نحو قواعد الإعراب والتطبيق عليها، بعد أن كان التأليف في النحو بصورته المعتادة هو المنهج الغالب عليه.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

نَقْدُ المُعْرِبين

تقويم ابن هشام للتَّحليل النَّحويِّ

تَظهر في كتب ابن هشام الأنصاريّ سمةٌ واضحة، وهي عنايته بنقد النحويين السابقين والاعتراض عليهم، وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض الباحثين، فألّف فيها، فقد كانت هذه الاعتراضات موضوع رسالة الدكتوراه للسيد عصام مصطفى آل عبد الواحد الموسومة بـ(ردود ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (761 هـ) على النحاة). وقد اشتملت هذه الرسالة على جهد علمي طيّب، على الرغم من أنها لم تستغرق ردود ابن هشام جميعها، بسبب كثرتها، مما يجعل الإلمام بها يحتاج إلى كتب وليس كتاباً، لذلك قال الدكتور عصام آل عبد الواحد: ((لم تكن غاية هذه الدراسة إحصاء الردود ومعرفة كَمِّها؛ لأنها لو جُمِعَت لما وسعها مجلد أو مجلدان بل حتى ثلاثة... بل إنَّ الغاية منها الوقوف عندها ليتسنى لنا معرفة عقلية ابن هشام وطبيعة معالجته المسائل النحوية التي جاء بها المعاصرون والأسلاف وكيفية تعاملنا معها))[277].

وقد وجّه الدكتور عصام آل عبد الواحد جهدَه، في الرسالة، إلى اعتراضات ابن هشام وردوده في المسائل النحوية، غالباً؛ لأن المنهج الذي اتبعه –وهو منهج دقيق ومحكم، في تقديري المتواضع– عُني بالكشف عن الردود التي تُعدّ مسائل نحويّة، وليس بالردود المتعلقة بالمسائل الفرعية كردود بعض الأعاريب على نصوص معينة. ولا يعني هذا أنه أهمل ردود ابن هشام في الإعراب، لأن كثيراً من الاعتراضات على المسائل يقود إلى تغيّر في الإعراب، غير أن هذا الأمر لاينطبق على كل الاعتراضات. لكن الباحث يرى أن المنهج المُتَّبع في الرسالة لم يبلور صورة واضحة عن أن الكثير

(277) ردود ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة (761 هـ) على النحاة، د. عصام آل عبد الواحد (رسالة دكتوراه): المقدمة: ذ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من ردود ابن هشام كان غايتها الإعراب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الردود التي انتقاها الدكتور عصام آل عبد الواحد لم يكن من وكدها دراسة الإعراب ونقد المعربين خاصة. ولتوضيح ما أعنيه أذكر مثالاً: مسألة (لن) بين البساطة والتركيب، وردّ ابن هشام رأي الخليل أن (لن) مركبة من (لا) و(ان)، وانتصاره لرأي سيبويه أنها بسيطة(278). فهذا الرد -وأمثاله- لا يؤثر في تغيّر الإعراب شيئاً، ومن ذلك مثلاً ردّه في عدد المفعولات(279)، وناصب المفعول به(280)، وعامل المنادى(281). فهذه المسائل لا تُعنى بالإعراب والتحليل النحوي في حد ذاته.

وأودّ أن أبيّن هنا أن الزاوية التي أريد أن أعالج منها الموضوع مختلفة عما ورد في عمل الدكتور عصام آل عبد الواحد؛ لأنني سأُعْنَى بردود ابن هشام الخاصة بالإعراب، ولن أقف على الردود التي تخص المسائل النحوية التي لا تمس الإعراب، والتي وفّاها الدكتور عصام آل عبد الواحد حقها من الدرس والبحث.

وإنما أقف عند نقد ابن هشام للمعربين لأجل تسجيل هذا النقد بوصفه ظاهرة واضحة في كتبه، تستحق -من دارس التحليل النحوي- الوقوف عندها، والكشف عن أهم ملامحها، لذلك لم يضع الباحث إحصاء النقود التي وجهها ابن هشام للمعربين السابقين هدفاً له، لسببين:

---

(278) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 373374، والمرجع السابق: 42.

(279) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 159، وفي: ارتشاف الضرب: 3/ 1351 ((وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة))، وشرح قطر الندى: 274، وردود ابن هشام الأنصاري على النحاة (رسالة دكتوراه): 135.

(280) ينظر في هذه المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 78-81، مسألة(11)، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 335، وشرح التصريح:1/ 463، وهمع الهوامع:2/ 5، وردود ابن هشام الأنصاري على النحاة: (رسالة دكتوراه): 136-137.

(281) ينظر في هذه المسألة: الخصائص: 1/ 187، وشرح المفصل: 1/ 316-317، وشرح التسهيل: 3/ 242-243، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 346-347، وشرح اللمحة البدرية: 2/ 101، وردود ابن هشام الأنصاري على النحاة: (رسالة دكتوراه): 140-143.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأول: إن ذكر نقود ابن هشام جميعها يؤدي إلى تكرار بعض المسائل التي مرّ بنا ذكرها لسبب منهجي أو لآخر.

الثاني: إن إحصاء النقد الإعرابي عند ابن هشام يؤدي إلى إعادة الكلام على بعض المسائل التي درسها الدكتور عصام آل عبد الواحد.

ويضاف إلى هذين السببين أن الهدف من هذا المبحث –وهو تسجيل هذا النقد الاعرابي كظاهرة تحليلية ساعدت في تهذيب الإعراب وتطوره –لا يقتضي إحصاء كل النقود الإعرابية عند ابن هشام ودراستها.

ينقسم نقد ابن هشام للمعربين على قسمين:

الأول: نقد موجّه إلى المنهج المتبع في تأليف كتب إعراب القرآن، إذ بيّن ابن هشام، في هذا النوع، بعض المآخذ والعيوب التي أثقلت هذه الكتب.

الثاني: نقد موجّه إلى بعض المعربين والنحويين، في ضوء إعرابهم بعضَ النصوص، من القرآن الكريم أو الشعر، أو غير ذلك؛فهو نقد يعالج أوهام المعربين ويكشف عنها،مُبيّناً وجه الصواب فيها.

ويمكن تفصيل الكلام عليهما على النحو الآتي:

القسم الأول: كان هذا النوع من النقد الموجه إلى منهج التأليف في إعراب القرآن قليلاً، إذا ما قورن بالنوع الآخر. ولعل ذلك يعود إلى طبيعة مؤلفات ابن هشام؛ إذ لم تكن موجَّهة إلى الجوانب المنهجية بقدر توجّهها نحو الموضوعات التفصيلية والمسائل الفرعية التي كانت عنايته بها أكثر من عنايته بخصائص التأليف وسماته؛ فابن هشام لم يرد دراسة كتب الإعراب دراسة منهجية تاريخية، فقد كان توجهه الأكثر وضوحاً نحو نقد أوهام المعربين والبيان عنها.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنَّ أهم مَعْلم نقدي، في هذا النوع، جاء في مقدمة (مغني اللبيب)، فقد كشف ابن هشام فيها عن دراسته كتب إعراب القرآن، والأسباب التي أدّت إلى طولها، قال: ((اعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار؛ فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلّمون على التركيب المعيَّن بكلام، ثم حيث نظائره أعادوا ذلك الكلام))(282). ثم يذكر أمثلة توضّح ذلك، وهي عبارة عن مجموعة من التراكيب التي تحتمل أوجهاً إعرابية متعددة، أو تراكيب اختلف النحويّون في إعرابها، ومنها: الاسم الموصول في نحو قوله تعالى: {هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}(283)، فكلّما مرَّ المعربون بمثل هذا التركيب ذكروا أنَّ فيه ثلاثة أوجه. ومنها الضمير المنفصل في قوله تعالى: {إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}(284)، فحيث مَّر بهم مثل هذا الضمير المنفصل ذكروا له ثلاثة أوجه أيضاً. وقد تكون الإطالة ناتجة من تكرار الخلاف، قال: ((وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك ممّا إذا استقصي أملَّ القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرّرة محرّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب [باب أحكام يكثر ورودها ويقبح بالمعرب جهلها]، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه))(285). لقد وضع ابن هشام في هذا الأمر السبب الأول الذي اقتضى طول كتب الإعراب، وهو كثرة التكرار، ثم قدّم العلاج المقترح لذلك، وهو

(282) مغني اللبيب: 14/1.

(283) سورة البقرة، من الآيتين: 2-3.

(284) سورة آل عمران، من الآية: 35.

(285) مغني اللبيب: 1/ 15.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن تجمع هذه المسائل في موضع واحد مخصص لها، لتلافي تكرارها كلما مرّت عبارة تحتوي على تركيب مماثل.

والأمر الثاني: الذي أدى إلى طول كتب الإعراب، هو ((إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق (اسم)؛ أهو من السِّمة كما يقول الكوفيون أو من السموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين[286]، وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطّاً؟[287] ..... والعجب من مكي بن أبي طالب؛ إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان (مشكل الإعراب)[288]، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء. وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإنْ لم ينبنِ على ذلك شيء من الإعراب))[289]. وهذا السبب يتمثل في إيراد مسائل صرفية أو صوتية، لا تدخل في الإعراب، وما ذكره ابن هشام تحديد دقيق ينمُّ على قراءة فاحصة لكتب الإعراب وتتبع لما يخدم المعرب فيها، وما ليس من الإعراب في شيء منها.

إنَّ نظرة متأنية في كتب إعراب القرآن تكشف عن صدق ما ذهب إليه ابن هشام، فهذا النحاس –عندما يعرب البسملة- يجعل معظم حديثه عن كلمة اسم؛

(286) ينظر في ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 6-15 (المسألة الأولى).

(287) ينظر في ذلك: معاني القرآن للفراء: 1/ 3-4. ومجمع البيان / مج1 / 1 / 92. والبحر المحيط: 1/ 26.

(288) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 103-106، قال مكي بن أبي طالب في مقدمة مشكل إعراب القرآن: 1/ 101-102: ((وقد رأيت أكثر من ألف [في] الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول واسم إن وخبرها، في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالِم والمبتدئ، واغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله وصعبه ونادره... ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النحو إلا الخافض والمخفوض والفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه والنعت والمنعوت في أشباه لهذا. إنما ألفناه لما شدا طرفاً منه وعلم ظواهره وجملاً من عوامله، وتعلق بطرف من أصوله)).

(289) مغني اللبيب: 1/ 15-16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فبعد أن يبين أنه مخفوض بالباء الزائدة، ينتقل للحديث عن سبب كسر الباء، ولمَ عملت الخفض، ثم يتكلم على محل الجار والمجرور عند البصريين القدماء، والفراء، والبصريين، والكسائي، ثم يقف عند ألفه، وينقل الخلاف فيه، وكذلك عندما يتحدث عن إعراب لفظ الجلالة، تراه لا يكتفي بإعرابه بل ينتقل للكلام على ألفه؛ أهو ألف وصل أم ألف قطع؟ واختلاف العرب في لفظها(290). فالنحاس لم يلتزم بكون كتابه إعراباً للقرآن، فراح يستطرد إلى البيان عن أصل كثير من الكلمات التي يعربها ويذكر أهم الآراء التي عالجت ذلك ممّا يخرج بالكتاب عن موضوعه، على الرغم من أهمية تلك الاستطرادات وفائدتها، ولكنه لو خصص لها كتاباً منفرداً لحفظ لكتابه هذا حدود بحثه والالتزام بميدان عمل واحد. وما قيل عن النحاس يقال عن أبي البركات الأنباري، بل إنه مما ينبغي أن يؤاخذ عليه بدرجة أعلى من سابقه؛ لأنه جعل كتابه –كما يظهر من عنوانه– محدداً بالغريب من إعراب القرآن، في حين تجده يتوسع في ذكر الخلاف في اشتقاق كلمة (اسم)، وحذف ألفه، وحذف الألف في كلمة (الله)، والتأصيل لها(291). مما لا يعدّ من ميدان عمل المعرب، ولا يحسب عليه، بله أن يكون من غريب الإعراب.

أمّا الأمر الثالث من الأمور التي اقتضت إطالة كتب الإعراب فهو ((إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف... وقد تجنبت هذين الأمرين [الثاني والثالث] وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعريّة، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية))(292). فقد وقف ابن هشام، في أثناء قراءته في كتب الإعراب،

(290) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 116-118.
(291) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 444-46، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 9-10.
(292) مغني اللبيب: 1/ 16.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على ثلاثة أمور أدت إلى خروجها عن المطلوب منها، فنبه عليها، ثم اقترح لها السبل التي تؤدي إلى إكساب المعرِب ثقافة نحوية مفيدة، عن طريق عرض هذه المعارف بطريقة جديدة بعيدة عن التكرار، وبعيدة عن كل ما لا يمتّ إلى التحليل النحوي بصلة.

لقد سعى ابن هشام إلى إيجاد حلول لهذه الأمور الثلاثة فجاء بأبواب في كتابه مغني اللبيب تكشف عن هذه المآخذ وتضع لها البدائل، ولاسيّما في الباب السادس: (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها). وقد عرض البحث في الفصل الأول كثيراً من تلك الأمور، لأن معظمها كان يُعنى بالتعبير الإعرابي أولاً، ويهدف إلى استعمال التعبير البديل الصائب ثانياً (293).

القسم الثاني: تتجلى نزعة ابن هشام إلى نقد النحويين السابقين واضحة في كتبه التي عني فيها بالإعراب والتطبيق، ولاسيّما (مغني اللبيب)، و(شرح قصيدة بانت سعاد)، و(تخليص الشواهد).

وقد اتخذ ابن هشام مسالك مختلفة في نقد المعربين، فتراه مرَّة يصرّح باسم المعرِب ثم يبين خطأه، والصواب الذي يراه مستدلاً بأدلة لغوية تارة وعقلية تارة، وقد يستغني عن ذكر اسم المعرب ويكتفي بالقول: (بعضهم)، أو (المعرب)، أو (المعربين) وغير ذلك، ثم يردّ إعرابه كاشفاً عن الصواب.

وسيقف الباحث على أهم النحويين والمعربين الذين خطّأهم ابن هشام في أعاريب معينة، متبعا في ذلك الترتيب الزمنيّ من الأقدم إلى الأحدث. ولم أجعل من أهدف هذا القسم إيراد المعربين الذين ردّ عليهم ابن هشام جميعاً، ولكنني –كما مرَّ–

(293) ينظر: المصدر نفسه : 2/ 854-871.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

سأعرض لأهم هؤلاء المعربين، لتكوين صورة واضحة عن جهد ابن هشام في هذا الباب، محاولين، عدم تكرار النقود التي سبق ذكرها في البحث.

1. **أبو عبيدة :**

ذهب أبو عبيدة في قوله تعالى: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ}[294]،إلى أنَّ الكاف حرف قسم، قال: ((مجازها مجاز القَسَم، كقولك: والذي أخرجك ربك؛ لأن (ما) في موضع الذي))[295]. قال ابن هشام: ((يبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم، وإطلاق (ما) على الله سبحانه وتعالى، ورَبْط الموصول بالظاهر وهو فاعل (أخْرَجَ)... ووَصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما))[296].

2. **المبرد :**

ردّ ابن هشام ما ذهب إليه المبرد في قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}[297]، وهو أن لفظ الجلالة (الله) بدل من (آلهة)[298]. قال ابن هشام: ((يرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم. أما الأول [يعني كونه مستثنى] فلأن الاستثناء إخراج، و(ما قام أحد إلاّ زيد) مفيد لإخراج زيد، وأما الثاني: [يعني كونه موجباً له الحكم] فلأنه كلَّما صدق (ما قام أحد إلاّ زيد) صدق (قام زيد)، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم، أما الأول فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذٍ: (لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا)، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد

(294) سورة الأنفال، من الآية: 5.
(295) مجاز القرآن: 96.
(296) مغني اللبيب: 2/ 707.
(297) سورة الأنبياء، من الآية: 22.
(298) ينظر: المقتضب: 4/ 408-409، وينظر -منه-: 4/ 402-403.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن الفساد يترتّب على تقدير التعدد مطلقا، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم))[299]. وابن هشام في ردّه هذا متأثراً بالعكبري في لغته وحججه[300]، والعكبري –كما يبدو لي– ينظر في ردّه إلى كلام أبي البركات الأنباري[301].

3. **الزجاج :**

أعرب الزجاج (كل) من قوله تعالى: {وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ}[302]، ظرفاً، قال: ((كل مرصد: ظرف، كقولك: ذهبت مذهباً وذهبت طريقاً، وذهبت كلَّ طريق، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلاّ ما تقوله في الظروف مثل خلف وأمام وقدّام))[303]. وهذا يخالف شروط النحويين في الظرف، فردّه أبو علي الفارسي، لأنَّ المرصد المكان الذي يرصد فيه العدو، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلاّ سماعاً. إذ قال: ((وقد غلط أبو اسحاق في قوله: (كل مرصد): ظرف، كقولك: ذهبت مذهباً، وذهب طريقاً، وذهبت كل طريق، في أن جعل الطريق ظرفاً كالمذهب. وليس الطريق بظرف، ألا ترى أنه كان مخصوصاً، كما أن البيت والمسجد مخصوصان))[304]. وأجاب أبو حيان عن الزجاج بالقول: ((يصح انتصابه على الظرف، لأن قوله (واقعدوا لهم) ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى: ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه، ولّما كان بهذا المعنى جاز قياساً أن يحذف منه (في)... فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملاً من لفظه أو من معناه جاز أن يصل إليه بغير واسطة

(299) مغني اللبيب: 2/ 696-697، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 197.
(300) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 202.
(301) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 509-510.
(302) سورة التوبة، من الآية: 5.
(303) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 348.
(304) الإغفال، أبو علي الفارسي: 2/ 303.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(في)، فيجوز: (جلست مجلس زيد وقعدت مجلس زيد)، تريد: في مجلس زيد، فكما يتعدى الفعل إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه، فكذلك إلى الظرف))[305].

وردّ ابن هشام إعراب الزجاج وتعليل أبي حيان بالقول: ((هذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر))[306].

وكان الأخفش قد خرّجه على حذف حرف الجر (على)[307]. ونقل النحاس هذا التوجيه ثم قال: ((إلاّ أن (كل مرصد) نصبه على الظرف جيد، كما تقول: قعدت كل مذهب))[308]، فالذي يظهر من كلامه أنه يميل إلى توجيه الزجاج على أنه منصوب على الظرفية. واكتفى أبو البركات بذكر الوجهين السابقين من غير ترجيح وجه على الآخر، قال: ((في نصبه وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: على كل مرصد، فلمّا حذف حرف الجر نصب. والثاني: أن يكون منصوباً على الظرف))[309]. وتابعه العكبري فذكر الوجهين أيضاً مقدماً -في الذكر- كونه ظرفاً على الوجه الآخر، وهو حذف حرف الجر (على)[310].

4. **أبو علي الفارسي :**

ذهب أبو علي إلى أن (رهبانية) من قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا}[311]، منصوبة على باب الاشتغال كما في

(305) البحر المحيط: 5/ 14، ومغني اللبيب: 2/ 750.
(306) مغني اللبيب : 2/ 750.
(307) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 208، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 5، ومجمع البيان مج3 / 5 / 10-11.
(308) إعراب القرآن للنحاس: 2/ 5.
(309) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 357.
(310) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 471.
(311) سورة الحديد، من الآية: 27.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

نحو: (زيداً ضربته)، أي: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها[312]. وعدّه ابن هشام من الوهم، لأن ((المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصّاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و(ابتدعوها): صفة، ولابدّ من تقدير مضاف، أي: وحُبَّ رهبانية، وإنّما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل))[313]. وما عدّه ابن هشام وهماً ذكره كثير من المعربين من دون إنكاره، فهذا النحاس يقول: ((نصبت رهبانية بإضمار فعل، أي: فابتدعوا رهبانية، أي: أحدثوها، وقيل: هو معطوف على الأول))[314]. بل إن أبا البركات اكتفى بذكر هذا الوجه، قال: ((رهبانية: منصوبة بفعل مقدر، وتقديره: ابتدعوا رهبانية ابتدعوها))[315]. والذي يظهر من كلام العكبري أنه يميل إلى أنها منصوبة بفعل مقدّر، قال: ((هو منصوب بفعل دلّ عليه (ابتدعوها)، لا بالعطف على الرحمة؛ لأنَّ ما جعله الله تعالى لا يبتدعونه. وقيل هو معطوف عليهما، و(ابتدعوها) نعت له، والمعنى: فرض الله عليهم لزوم رهبانية ابتدعوها))[316]. وقد ردّ أبو حيان هذا الإعراب، وجعله من إعراب المعتزلة، وبيّن أن (رهبانية) منصوبة لأنها معطوفة على ما قبلها[317].

وردّ ابن هشام توجيهاً آخر لأبي علي، قال: ((قد يقع القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو (أول قولي إني أحمدُ الله)؛ إذا كسرت (إنَّ)؛ لأنَّ المعنى: أوّل قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي عليّ، [إذ] زعم أنّها في

(312) ينظر: الإيضاح العضدي: 31، والكشاف: 4/ 468، والمحرَّر الوجيز: 5/ 270، ومجمع البيان: مج 5 / 9 / 365، ومغني اللبيب: 2/ 751.
(313) مغني اللبيب: 2/ 752.
(314) إعراب القرآن للنحاس: 3 / 368 .
(315) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 715.
(316) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 414.
(317) ينظر: البحر المحيط: 8/ 32-321.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقُدِّر: موجود أو ثابت، وهذا المقدّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن (لأن قولي إني أحمد الله) باعتبار الكلمات (إن)، وباعتبار الحروف الهمزة ، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنَّ ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلاّ أن يقدَّر (أول) زائداً، والبصريون لا يجيزونه))[318]، يعني أنهم لا يجيزون زيادة الأسماء .

5. **ابن جني :**

وقف ابن هشام على تحليل ابن جني لقولهم (هذا جحر ضبّ خرب)، وهو أن أصله: هذا جحر ضبٍ خربٍ جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، قال ابن جني: ((تلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جُحره؛ فيجري (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: (مررت برجل قائم أبوه)، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضبّ) –وإن كان الخراب للجحر لا للضب–على تقدير حذف المضاف، على ما أرينا))[319]. وقد ردّ ابن هشام هذا التحليل، لأنّه يؤدي إلى ((استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِن اللبس))[320].

(318) مغني اللبيب: 2/ 542، وينظر رأي أبي علي في: الإيضاح العضدي: 131.

(319) الخصائص: 1/ 193، وينظر: مغني اللبيب: 2/ 896.

(320) مغني اللبيب: 2/ 896.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وجّه ابن جني قراءة أبي العالية لقوله تعالى: {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ}[321]، بتأنيث الفعل (ينفع) على أنه من باب تأنيث المذكر، قال ابن جني: ((على الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به... كذلك قول ذي الرمة[322]:

مشين كما اهتزت رياح تسفهت أعاليها مُرّ الرياح النواسم

فأنّث (المر) لإضافته إلى الرياح؛ فهي مؤنثة، إذ كان المرُّ من الرياح، ونظائر ذلك كثيرة جداً ولا وجه للإطالة بذكرها[323]. فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان إذ كان من النفس وبها))[324]. ولم يقبل ابن هشام هذا التوجيه، فضعّفه، ثمّ ردّه، متابعاً ابن مالك، الذي يقول في ردّه: ((لا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه، كما سرى من (الرياح) إلى الـ(مر)، في قول الشاعر... لأن سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحة الاستغناء به عنه، كاستغنائك بالرياح عن الـ(المر) في قولك: تسهفت أعاليها الرياحُ، وذلك لا يتأتى في (لا تنفع نفساً إيمانها)؛ لأنك لو حذفت (الإيمان) وأسندت (تنفع) إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع؛ لأنه بمنزلة قولك: (زيداً ظلم) تريد: ظلم زيد نفسه، فتجعل فاعل (ظلم) ضميراً لا مفسراً له إلاّ مفعول فعله، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقاراً لازماً، وذلك فاسد. وما أفضى

(321) سورة الأنعام،من الآية:158. وتنظر القراءة في : مختصر في شواذ القراءات: 42 وهي لابن سيرين وابن عمر فيه.

(322) ديوانه: 507، والكتاب: 1/ 52، 65، والمقاصد النحوية: 2/ 508 ، وخزانة الأدب: 4/ 225.

(323) تنظر هذه النظائر في: الخصائص: 2/ 417-421.

(324) المحتسب: 1/ 236-237.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلى الفاسد فاسد. وقد خفي هذا المعنى على ابن جني... وهو خطأ بيّن، والتنبيه عليه متعيّن))[325].

وقال ابن هشام في ردّ ما ذهب إليه ابن جني: ((ان المضاف لو سقط هنا لقيل: نفسا لا تنفع، بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدّي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك: (زيداً ظلم)، تريد: أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز))[326].

6. **مكي بن أبي طالب القيسي :**

وقد ردّ ابن هشام بعض أعاريب مكي في مواضع متفرقة من (مغني اللبيب)، منها، ما ذهب إليه مكي، في إعراب الكاف، من قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاء النَّاسِ}[327]، إذ قال مكي : ((الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالا كالذي، وكذلك (رئاء) نعت لمصدر محذوف تقديره: إنفاقاً رياءً....))[328]. وقد ضعَّف ابن هشام هذا الإعراب، قال: ((يلزمه [على هذا الإعراب] أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي. والوجه أن يكون (كالذي) حالاً من الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه))[329]. وهذا الوجه الذي ردّه ابن هشام أجازه نحويون آخرون، فقد ذكره النحاس، قال: ((الكاف في موضع نصب، أي: إبطالا كالذي ينفق ماله رئاء الناس فهي نعت للمصدر المحذوف، ويجوز أن تكون في موضع

(325) شواهد التوضيح والتصحيح: 144.

(326) مغني اللبيب: 2/ 667-668.

(327) سورة البقرة، من الآية: 264.

(328) مشكل إعراب القرآن: 1/ 178.

(329) مغني اللبيب: 2/ 782.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحال))[330]. وذكره أبو البركات أيضاً، قال: ((الكاف: في موضع نصب صفة لمصدر محذوف، تقديره: إبطالا كالذي))[331]. وذكر العكبري الوجهين اللذين ذكرهما ابن هشام، قال: ((الكاف: في موضع نصب؛ نعتاً لمصدر محذوف، وفي الكلام حذف مضافٍ، تقديره: إبطالاً كإبطال الذي ينفق. ويجوز أن يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق ماله، أي: مشبهين الذي يُبْطِلُ إنفاقه بالرِّياء))[332]. وذكر هما أبو حيان أيضاً، قال: ((الكاف: قيل: في موضع نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالاً كإبطال صدقة الذي ينفق، وقيل: الكاف في موضع الحال، أي: لا تبطلوا مشبهين الذي ينفق ماله بالرياء))[333]. وفي مقابل هؤلاء يقف الطبرسي الذي ذكر وجهاً واحداً، هو النصب على الحالية، قال: ((الكاف في قوله {كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ } في موضع نصب على الحال من الواو في تبطلوا))[334]. وأهمل الوجه الآخر محل الخلاف بين المعربين.

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه مكي في إعراب جملة الجواب في قوله تعالى: {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ}[335]؛ إذ قال: ((قوله: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ} في موضع نصب على البدل من الرحمة، واللام لام القسم؛ فهي جواب (كتب)؛ لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم))[336]، قال ابن هشام: ((وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً. فأما مكي فقال ... إن (ليجمعنكم) بدل من الرحمة. وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى (أن) المصدرية، وأن من ذلك: {ثُمَّ بَدَا

(330) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 287.
(331) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 163.
(332) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 174.
(333) البحر المحيط: 2/ 495.
(334) مجمع البيان: مج1 / 1 / 649.
(335) سورة الأنعام، من الآية : 12.
(336) مشكل إعراب القرآن: 1/ 284.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ}[337]، أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري (بدَا) مجرى أقسم))[338].

وابن هشام يعني بـ(غيره) هنا: الفراء، فهو الذي زعم أنَّ اللام بمعنى (أن). فليس قوله: (ولكنه زعم) يعود على مكي كما هو ظاهر كلامه، بدليل أن النص السابق لم يرد فيه ما ذكره من كون اللام بمعنى (أن) المصدرية، و كذلك في حديثه عن آية يوسف المذكورة[339]، ويدل على ذلك قول الفراء: ((إن شئت جعلت (الرحمة) غاية كلام، ثم استأنفت بعدها: (ليجمعنكم) وإن شئت جعلته في موضع نصب؛ كما قال: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ}[340]، والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومنّ. وكذلك قوله: {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ}، وهو في القرآن كثير؛ ألا ترى أنّك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان صوابا))[341]. فقد ردّ ابن هشام توجيه الفراء، وبيَّن الخلط الذي وقع فيه مكي بأن جعل للجملة وجهين، فهي مرَّة لا محل لها، ومرة ثانية لها محل من الإعراب[342].

وإذا عدنا إلى المصادر نستشيرها، فسنجد أن الأخفش قد جعل اللام لام قسم، قال: ((نصب لام (ليجمعنكم)؛ لأنَّ معنى (كتب) كأنه قال: والله ليجمعنكم))[343]. وهذا الذي عدّه ابن هشام وهماً من مكي بن أبي طالب سبق

(337) سورة يوسف، من الآية: 35.
(338) مغني اللبيب: 2/ 532.
(339) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 422.
(340) سورة الأنعام، من الآية: 54.
(341) معاني القرآن للفراء: 1/ 328.
(342) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 452.
(343) معاني القرآن للأخفش: 176.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن أورده الزجاج، إذ قال: ((هذه اللام في (ليجمعنكم) لام قسم، فجائز أن يكون تمام الكلام: كتب ربكم على نفسه الرحمة، ثم استأنف، فقال: ليجمعنكم، وكأنَّ المعنى: والله ليجمعنكم، وجائز أن يكون (ليجمعنكم) بدلاً من الرحمة مفسِّراً لها؛ لأنه لمّا قال: كتب ربكم على نفسه الرحمة، فسَّر رحمته بأنّه يمهلهم إلى يوم القيامة))[344]. واكتفى النحاس بنقل كلام الفراء السابق، من دون زيادة[345]. وذهب ابن عطية إلى أن الأظهر هو أنَّ اللام لام قسم والكلام مستأنف، قال: ((...إنَّ جماعة من النحويين قالت: إنَّ (ليجمعنكم) هو تفسير (الرحمة) تقديره: أن يجمعكم، فيكون (ليجمعنكم) في موضع نصب على البدل من (الرحمة) ... قال القاضي أبو محمد [ابن عطية]: يلزم على هذا القول أنْ تدخل النون الثقيلة في الإيجاب، وهو مردود، وإنما تدخل في الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم. وقالت فرقة، وهو الأظهر: إنَّ اللام لام قسم، والكلام مستأنف، ويتخرج ذلك في {لَيَسْجُنُنَّهُ}))[346]. ولم يصرح أبو البركات بمحل إعرابي لـ(ليجمعنكم)؛ فظاهر كلامه أنه لا يعد (ليجمعنكم) بدلاً من الرحمة، قال: ((اللام في (ليجمعنكم) لام جواب القسم، وهي جواب (كتب)؛ لأنه بمعنى (أوجب)، ففيه معنى القسم))[347]، فهي عنده لا محل لها، لأن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، ولو كان لها محل من الإعراب لأشار إليه. وذكر العكبري الوجهين من دون أن يرجّح أحدهما على الآخر، قال: ((قيل: موضعه نصب بدلاً من الرحمة، وقيل: لا موضع له، بل هو مستأنف، واللام فيه جواب قَسَم محذوف وَقَع (كتب) موقعه))[348]. وجمع القرطبي الآراء السابقة

(344) معاني القرآن وإعرابه: 2/ 187.
(345) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : 1/ 538.
(346) المحرر الوجيز: 2/ 272.
(347) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 284.
(348) التبيان في إعراب القران: 1/ 359.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولم يناقشها، قال: ((اللام لام القسم، والنون نون التأكيد. وقال الفراء وغيره: يجوز أن يكون تمام الكلام عند قوله: {الرحمة} ويكون ما بعده مستأنفاً على جهة التبيين، فيكون معنى (ليجمعنكم) ليمهلنكم وليؤخّرن جمعكم... وقيل: يجوز أن يكون موضع (ليجمعنكم) نصباً على البدل من الرحمة، فتكون اللام بمعنى (أن)، المعنى: كتب ربكم على نفسه ليجمعنكم، أي أن يجمعكم... وقيل: موضعه نصب بـ(كتب)... وذلك أنه مفسر للرحمة بالإمهال إلى يوم القيامة))[349]. وذهب أبو حيان إلى أنها جملة لا محل لها من الإعراب، قال: ((هذه الجملة مقسم عليها ولا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب، وإن كانت من حيث المعنى متعلقة بما قبلها كما ذكرناه))[350].

ويبدو من هذا أن ابن هشام تابع شيخه أبا حيان في عدها جملة لا محل لها، ونقد إعراب مكي بن أبي طالب لها.

وردّ ابن هشام إعراب مكي لكلمة(زهرة) من قوله تعالى: {وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا}[351]، على أنها حال من الهاء في به، قال: ((نصبت (زهرة) على فعل مضمر دلّ عليه (متعنا)؛ بمنزلة (جعلنا)، فكأنه قال: جعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا... وقيل: هي بدل من الهاء في (به) على الموضع... وأشار الفراء إلى نصبه على الحال، والعامل فيه (متعنا)... ويجوز أن تنصب (زهرة) على أنها موضوعة موضع المصدر... وقال أبو محمد [مكي بن أبي طالب]: والأحسن أن تنصب (زهرة) على الحال، وتحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من (الحياة) ... وتكون (الحياة) مخفوضة على البدل من (ما) ... فيكون التقدير: ولا تمدن عينيك إلى

(349) الجامع لأحكام القرآن: مج3 / 6 / 255.
(350) البحر المحيط: 4/ 109.
(351) سورة طه، من الآية: 131.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحياة الدنيا زهرةً، أي في حال زهرتها))[352]. وقد ردّ ابن هشام هذا الوجه الذي عدّه مكي أحسن الأوجه، وقال: ((الصواب أن (زهرة) مفعول بتقدير (جعلنا) لهم أو آتيناهم، ودليلُ ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير: أذم، لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير: أعني بياناً لما أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير: ذوي زهرة، أو أنهم جُعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ(ما) أو للهاء))[353]. والذي قال به الفراء: ((نصبت الزهرة على الفعل (متعناهم) به زهرة في الحياة الدنيا وزينة فيها. و(زهرة) وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم))[354]، فهو لم يصرح بأنه تمييز، فقد يفهم منه أنه يريد أنها حال، وهو ما فهمه محقق الكتاب مثلاً[355]. وقد يكون أراد به النصب على المدح أو الاختصاص بتقدير: (أعني)، كما يظهر من المثال. وجعلها الزجاج منصوبة بمعنى الفعل (متعنا)، قال: ((زهرة: منصوب بمعنى متعنا، لأن معناه: جعلنا لهم الحياة الدنيا زهرة))[356]. أما النحاس فاكتفى بنقل كلامه فقط[357].وأورد الزمخشري أربعة أوجه في توجيهها، قال: ((فإن قلت: علام انتصب (زهرة)؟ على أحد أربعة أوجه: على الذمّ وهو النصب على الاختصاص. وعلى تضمين (متعنا) معنى أعطينا وخوّلنا. وكونه مفعولاً ثانياً له. وعلى إبداله من محل الجار والمجرور، وعلى إبداله من (أزواجاً) على تقدير: ذوي بهجة))[358]. ومن يوازن بين كلام ابن هشام السابق وكلام الزمخشري هذا سيجد تأثر ابن هشام بالزمخشري في توجيه هذا الموضع. وقال ابن عطية: ((ونصب (زهرة)

(352) مشكل إعراب القرآن: 2/ 78-79.
(353) مغني اللبيب: 2/ 720.
(354) معاني القرآن للفراء: 2/ 196.
(355) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 196، هامش (4).
(356) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 310.
(357) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 363.
(358) الكشاف: 3/ 95.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يجوز أن ينصب على الحال وذلك أن تعرفها [كذا] ليس بمحض))[359]. وذكر أبو البركات ثلاثة أوجه، قال: ((زهرة: منصوب لثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون منصوباً بتقدير فعل دلَّ عليه (متعنا)؛ لأن (متعنا) بمنزلة جعلنا، فكأنه قال: وجعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا. والثاني: أن يكون منصوباً على الحال، وحُذِفَ التنوين لسكونه وسكون اللام من (الحياة)... والثالث: أن يكون منصوباً على البدل من الهاء في (به) على الموضع ... وحكي عن الفراء أنه منصوب على التمييز، وهو غلط عند البصريين؛ لأنه مضاف إلى معرفة، والتمييز لا يكون معرفة))[360]. وأوصل العكبري هذه الأوجه إلى سبعة، قال: ((قوله تعالى: {زَهْرَةَ}، في نصبه أوجه؛ أحدها: أن يكون منصوباً بفعل محذوف دلّ عليه (متعنا)؛ أي: جعلنا لهم زهرة. والثاني: أن يكون بدلاً من موضع (به). والثالث: أن يكون بدلاً من أزواج، والتقدير: ذوي زهرة، فحذف المضاف... والرابع: أن يكون على الذم، أي: أذم، أو أعني. والخامس: أن يكون بدلاً من (ما)، اختاره بعضهم. وقال آخرون: لا يجوز؛ لأن قوله تعالى: {لِنَفْتِنَهُمْ } من صلة متعّنا، فيلزم منه الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. والسادس: أن يكون حالاً من الهاء، أو من (ما) وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وجرَّ الحياة على البدل من (ما)، اختاره مكي، وفيه نظر. والسابع: أنه تمييز لـ(ما) أو للهاء في (به)، حكي عن الفراء، وهو غلط؛ لأنه معرفة))[361]. وإذا انتقلنا إلى أبي حيان وجدنا أن ابن هشام قد اطلع على كلامه وتأثر به، قال: ((زهرة: منصوب على الذم، أو مفعول ثان لـ(متعنا) على تضمينه معنى: أعطينا، أو بدل من محل الجار والمجرور، أو بدل من (أزواجا) على تقدير ذوي زهرة، أو جعلهم (زهرة) على المبالغة أو منصوب بفعل

(359) المحرر الوجيز: 4/ 71.
(360) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 506-507.
(361) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 197-198.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

محذوف يدل عليه (متعنا) أي: جعلنا لهم (زهرة)، أو حال من الهاء أو (ما) على تقدير: حذف التنوين من (زهرة) لالتقاء الساكنين، وخبر الحياة على البدل من (ما). وكل هذه الأعاريب منقول، والأخير اختاره مكي ورد كونه بدلاً من محل (ما)، لأن فيه الفصل بالبدل بين الصلاة وهي (متعنا) ومعمولها وهو (لنفتنهم) بالبدل وهو: زهرة))[362].

نسب ابن هشام إلى مكي وغيره توجيه جملة (يضل) من قوله تعالى: {مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً}[363]، على أنها صفة لـ(مثلاً) أو مستأنفة، وقد ردّ ابن هشام الوجه الأول، وقال: ((الصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر: {مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ}[364]))[365]. ولم أقف على هذا التوجيه عند مكي[366]، إذ لم يوجّه هذه الجملة ولم يعربها. كما أهملها أبو البركات فلم يقف عندها[367]. غير أن العكبري ذكر الوجهين اللذين أوردهما ابن هشام، إذ قال العكبري: ((يضل: يجوز أن يكون في موضع نصب صفة للمثل، ويجوز أن يكون حالاً من اسم الله، ويجوز أن يكون مستأنفاً))[368]. وما اختاره ابن هشام هو ما سبق أن ذهب إليه أبو حيان، إذ قال: ((يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً: جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان والتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين بـ: إما))[369].

(362) البحر المحيط: 6/ 359.
(363) سورة البقرة، من الآية: 26.
(364) سورة المدثر، من الآية: 31.
(365) مغني اللبيب: 2/ 774.
(366) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 122-124.
(367) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 76-77.
(368) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 42.
(369) البحر المحيط: 1/ 181.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

7. **الزمخشريّ :**

ردّ ابن هشام كثيراً من توجيهات الزمخشريّ، فكأنّ عمله امتداد لعمل ابن مالك في انتقاد الزمخشري وردّ آرائه[370]. فمن ذلك ما جاء في إعراب الزمخشري قوله تعالى: {مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ}[371]، إذ وقف عند {أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ }، قال: ((يجوز أن تكون أن موصولة عطف بيان للهاء لا بدلا))[372]. وقد رفض ابن هشام هذا الوجه، إذ لم يجز ((أن تكون مصدرية وهي صلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من (ما)، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة))[373]. وقد سبق مكيٌّ إلى ذكر هذا الوجه الذي رفضه ابن هشام، قال: ((قوله: {أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ } أن: مفسرة لا موضع لها من الإعراب بمعنى أي. ويجوز أن تكون في موضع نصب على البدل من {مَا}))[374]. وأجازه أبو البركات، قال: ((أنْ: فيها وجهان؛ أحدهما: أن تكون مفسرة بمعنى (أي)، فلا يكون لها موضع من الإعراب. والثاني: أن تكون مصدرية، موضعَ جرّ على البدل من {مَا}))[375]. وما عدّه ذهولاً من الزمخشري أجازه العكبري أيضاً، قال: ((يجوز أن تكون مصدرية، والأمر صلة لها. وفي الموضع ثلاثة أوجه: الجرّ على البدل من الهاء، والرفع على إضمار (هو)، والنصب على إضمار (أعني)، أو بدلاً من موضع (به) ولا يجوز أن تكون بمعنى أي المفسرة؛ لأن

(370) جاء في نشرة (أخبار التراث العربي، العدد (79-80)، المجلد 7، لسنة: 1419-1998) أن السيد: عادل فتحي رياض يعد رسالة ماجستير عن (اعتراضات ابن مالك على الزمخشري) بإشراف د. شعبان صلاح: ص44.

(371) سورة المائدة، من الآية: 117.

(372) الكشاف: 1/ 681.

(373) مغني اللبيب: 1/ 49.

(374) مشكل إعراب القرآن: 1/ 282.

(375) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 281.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

القول قد صُرِّح به، و(أي) لا تكون مع التصريح بالقول))[376]. فقد ردّ العكبري أن تكون مفسرة وهو ما ذكره مكي وأبو البركات، في حين أجاز أن تكون مصدرية، فيكون لها مع صلتها محل من الإعراب.

والذي يبدو لي أنّ ابن هشام يتابع شيخه أبا حيان في ردّ كلام الزمخشري، فقد قال أبو حيان عن قول الزمخشري السابق: ((أما قوله:عطفاً على بيان الهاء، فهذا فيه بعد؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام، وما اختاره الزمخشري وجوّزه غيره من كون أن مفسرة لا يصح؛ لأنها جاءت بعد (إلاّ)، وكلّ ما كان بعد (إلاّ) المستثنى بها، فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، و(أن) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب))[377].

ورد ابن هشام توجيه الزمخشري الفعل المؤكد في قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً}[378]، إذ قال الزمخشري: ((قوله: { لاَّ تُصِيبَنَّ} لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فالمعنى إن إصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة، ولكنها تعمكم...))[379]. ذكر ابن هشام أن (لا) تحتمل أن تكون نافية وناهية، فاختلف القائلون بذلك في الفعل، فذهب بعضهم إلى ((أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذا، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد، لأن المعنى حينئذ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود، لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس

(376) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 355.

(377) البحر المحيط: 4 / 82.

(378) سورة الأنفال، من الآية: 25.

(379) الكشاف: 2/ 204.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجواب...))[380]. ويبدو أن أصل هذا الرأي يعود إلى الفراء، إذ يقول: ((أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً))[381]. ولذلك قال أبو البركات: ((تقديره: ولا تصيبن، فحذف الواو... وقال الفرّاء: لا تصيبن في موضع الجزم؛ لأنه جواب الأمر، أي: اتقوا فتنة لم تُصب الذين ظلموا منكم خاصة بل عمت الناس عامة. وفي هذا الجواب طرف من النهي...))[382]. وقد ضعف العكبري هذا الوجه، قال: ((قوله تعالى: {لاَّ تُصِيبَنَّ} فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف، وهو جواب قسم محذوف؛ أي: والله لا تصيبن الذين ظلموا خاصة، بل تعم. والثاني: أنه نهي: والكلام محمول على المعنى... والثالث: أنه جواب الأمر، وأكد بالنون مبالغة، وهو ضعيف؛ لان جواب الشرط متردد، فلا يليق به التوكيد))[383]. وقال أبو حيان: ((أخذ الزمخشري قول الفراء وزاده فساداً وخبط فيه... فانظر كيف قدّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو (اتقوا)، ثم قدَّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع: اتقوا... وانظر كيف قدَّر الفراء في: انزل عن الدابة لا تطرحنك... فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر))[384].

وقد وقف الزمخشري عند قراءة بعضهم في قوله تعالى: {إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ}[385] بنصب (كل)، إذ قال: ((قرئ: كلاً، على التأكيد لاسم (إن) وهو معرفة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو : كلنا فيها))[386]. قال ابن هشام: ((الصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير

(380) مغني اللبيب: 1/ 325.
(381) معاني القرآن للفراء: 1/ 407.
(382) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 349.
(383) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 460.
(384) البحر المحيط: 4/ 612.
(385) سورة غافر،من الآية:48، وتنظر القراءة في: الجامع لأحكام القرآن:مج 8/ 15/ 209،والبحر المحيط: 621/7.
(386) الكشاف: 4/ 166.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: (قمتم ثلاثتكم)، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كل القوم) فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف (جاءني كلهم) فلا يجوز إلاّ في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة))[387]. وقد تابع ابن عطية الفراء والزمخشري في هذا التوجيه[388].

ذهب الزمخشري في توجيه نصب الفعل (أداري) من قوله تعالى: {يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي}[389] إلى أنه منصوب على جواب الاستفهام[390]. وعدّه ابن هشام وجهاً فاسداً، ((ووجه فساده ان جواب الشيء مسبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على: أكون))[391]. وهذا ما ذهب إليه العكبري، قال: ((فأواري: معطوف على أكون، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصبَ على جواب الاستفهام، وليس بشيء؛ إذ ليس المعنى: أيكون منّي عَجْزٌ فمواراة، ألا ترى أن قولك: أينَ بيتُك فأزورك، معناه: لو عرفت لزرت، وليس المعنى: لو عجزت لوَارَيت))[392]. وقد عدّ أبو حيان توجيه الزمخشري للموضع خطأً فاحشاً، قال: ((قرأ الجمهور: (فأواري) بنصب الياء، عطفاً على قوله: (أن أكون)، كأنه قال: أعجزت أن أواري سوأة أخي. وقال الزمخشري: فأواري بالنصب على جواب الاستفهام. انتهى وهذا خطأ فاحش؛ لأن الفاء الواقعة جواباً للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية والجواب شرط وجزاء. وهنا تقول: أتزورني فأكرمك؟ والمعنى: إن تزرني أكرمك... ولو قلتَ هنا: إن أعجز

(387) مغني اللبيب: 2/ 662-663.
(388) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 10، والمحرر الوجيز: 4/ 563، والبحر المحيط: 7/ 621.
(389) سورة المائدة ، من الآية: 31.
(390) ينظر: الكشاف: 1/ 613.
(391) مغني اللبيب: 2/ 695.
(392) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 325.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أن أكون مثل هذا الغراب أوارِ سوأة أخي لم يصح؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب))[393].

وقف الزمخشري على الفاء في قوله تعالى:{فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ}[394]، فقال في توجيهها: ((الفاء متعلقة بمحذوف؛ أي: فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت... وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاّ في كلام بليغ))[395]. وقد ردّ ابن هشام هذا التوجيه، قال: ((جوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب؛ أي: فإن ضربتَ فقد انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب، مثل: { إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ}[396]، إلاّ إن قيل: المراد: فقد حكمنا بترَتُّبِ الانفجار على ضربك))[397]. والحقيقة فإن ما ذكره هو تقدير الزمخشري نفسه، ولكنه لم يصرّح بأنها فاء الجواب، ولكنه صرح بأنها فاء فصيحة تدل على وجود محذوف من الكلام. قال ابن عطية: ((في الكلام محذوف، تقديره: فضربه فانفجرت))[398]. وقد قدَّر أبو البركات تقدير الزمخشري نفسه، إذ قال: ((انفجرتْ: معطوفٌ بالفاء على فعل مقدر، وتقديره: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار إنما يحصل عن الضرب لا عن الأمر بإيجاده، وقد يحذف المعطوف عليه، ويكتفى بالمعطوف؛ للدلالة عليه))[399]. ولكنه -كما يتضح من كلامه- لم يجعلها فاء الجواب، وإنما عدّها فاء عطف، عطفت على الجواب المحذوف.

---

(393) البحر المحيط: 3/ 648.

(394) سورة البقرة، من الآية:60.

(395) الكشاف: 1/ 147.

(396) سورة يوسف، من الآية:77.

(397) مغني اللبيب: 2/ 821.

(398) المحرر الوجيز: 1/ 152.

(399) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 93، وينظر -منه-: 2/ 552.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إنَّ ابن هشام تبع، في ردّه رأيَ الزمخشري، شيخه أبا حيان، إذ قال: ((الفاء للعطف على جملة محذوفة، التقدير: فضرب فانفجرت .... وزعم الزمخشري أن الفاء ليست للعطف، بل هي جواب شرط محذوف... وقد تقدَّم لنا الرد على الزمخشري... بأن إضمار مثل هذا الشرط لا يجوز... وفي قوله أيضاً: إضمار (قد)، إذ يقدر: فقد تاب عليكم، وقد انفجرت، ولا يكاد يحفظ من لسانهم ذلك. إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بدَّ من إظهار (قد)، وما دخلت عليه (قد) يلزم أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى... وإذا كان ماضياً لفظاً ومعنى، استحال أن يكون بنفسه جواب الشرط، فاحتاج إلى تأويل وإضمار جواب شرط... وأيضاً فالذي يُفْهم من الآية أن الانفجار قد وقع وتحقق... وجعله جواب شرط محذوف على ما ذهب إليه هذا الرجل يجعله غير واقع، إذ يصير مستقبلاً لأنه معلق على تقدير وجود مستقبل لا يقتضي إمكانه فضلاً عن وجوده، فما ذهب إليه فاسد في التركيب العربي، وفاسد من حيث المعنى، فوجب طرحه))[400]. وإذا وازنتَ بين كلام أبي حيان وكلام ابن هشام وَجَدتَ تقارباً يدل على إطلاع ابن هشام على كلام السابق، ومتابعته له، وتلخيصه من كتبه بأسلوب مكثف موجز.

8. **ابن عطية :**

تناول ابن عطية قوله تعالى: {فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ}[401]، فوجّه (مستقراً) على أنه العامل الذي يتعلق به الظرف، قال: ((ظَهَر العامل في الظرف [يعني بالظرف: عنده] من قوله (مستقراً)، وهذا المقدَّر أبداً في كل ظرف جاء هنا مظهراً، وليس في كتاب الله تعالى مثله))[402]. وقد عدّ ابن هشام هذا الكلام وهماً، قال: ((زعم ابن

(400) البحر المحيط: 1/ 333-334.
(401) سورة النمل، من الآية:40.
(402) المحرر الوجيز: 4/ 261.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عطية أن (مستقراً) هو المتعلق الذي يقدّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرُّك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص))[403].فهو تبع العكبري في تحليل هذا الموضع، وردّ رأي ابن عطية، قال العكبري: ((مستقراً: أي ثابتاً غير متقلقل؛ وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر))[404]. وهو ما قرره الرضي، إذ قال: ((وأما قوله تعالى: {فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ} فمعناه: ساكناً غير متحرك، وليس بمعنى كائناً))[405]. وهو ما ذهب إليه القرطبي، كما يظهر من كلامه، إذ قال في تفسير (مستقراً عنده): ((أي: ثابتاً عنده))[406]، فقد جعله كوناً خاصاً يدل على الثبوت وعدم التحرّك، ولو كان كونا عامّا، لما فسَّره بهذا المعنى. وقد وصف أبو حيان توجيه العكبري بأنه حسن، فكأنه يميل إليه، فهو يرى أن العكبري جعل ((في (مستقراً) أمراً زائداً على الاستقرار المطلق، وهو كونه غير متقلقل، حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية، وهو توجيه حسن؛ لذكر العامل في الظرف الواقع حالا))[407].

9. **العكبري :**

تكلم العكبريُّ على قوله تعالى: {وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ}[408]، فقال: ((ما: هنا مصدرية، وصلتها يكذبون، وليست (كان) صلتها؛ لأنها ناقصة، ولا يُستعمل منها مصدر. و(يكذبون) في موضع نصب، خبر (كان). و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود

(403) مغني اللبيب: 2/ 581.
(404) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 281.
(405) شرح الرضي على الكافية: 1/ 238.
(406) الجامع لأحكام القرآن: مج7/ 13 / 137.
(407) البحر المحيط: 7/ 100-101.
(408) سورة البقرة، من الآية:10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عليها من صلتها شيء))[409]. ولم يجد ابن هشام هذا التحليل مقبولاً، فقال: ((لأبي البقاء، في هذه الآية، أوهام متعددة؛ فإنه قال: (ما) مصدرية، صلتها: (يكذبون)، و(يكذبون) خبر (كان)، ولا عائدٌ على (ما)؛ ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين (ما) الحرفية وصلتها بـ(كان)، وكون (يكذبون) في موضع نصب لأنه قدَّره خبر (كان)، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدَّره صلة (ما)، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد))[410].

ويكاد النحويون يتفقون على إعراب (ما) والفعل على تقدير المصدر، والتقدير: بكونهم يكذبون، وجملة (يكذبون) في محل نصب خبر لـ(كان)[411].

تحدث أبو البقاء عن قوله تعالى: {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا}[412]، فقال: ((و {مِنْ آيَةٍ} في موضع نصب على التمييز، والمميَّز (ما)، والتقدير: أيّ شيء ننسخ من آية، ولا يحسن أن يقدر: أي آي ننسخ؛ لأنك لا تجمع بين هذا وبين التمييز بآية. ويجوز أن تكون زائدة، وآية حالا. والمعنى: أيّ شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً. وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى: {هَـذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً}[413]، وقيل: (ما) هنا مصدرية، و(آية) مفعول به))[414]. ولم يرتضِ ابن هشام هذا التحليل، فقال: ((أما قول أبي البقاء في {مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ} إنه: يجوز كون (آية) حالا و(من) زائدة... ففيه تخريج التنزيل على شيء إن ثبتَ فهو شاذ، أعني: زيادة (مِن) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً

(409) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 29.
(410) مغني اللبيب: 1/ 402-403.
(411) ينظر:إعراب القرآن للنحاس:1/ 137،ومشكل إعراب القرآن:1/ 117،والبيان في غريب إعراب القرآن: 67/1.
(412) سورة البقرة، من الآية:106.
(413) سورة الأعراف، من الآية:73.
(414) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 87.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والتنظير بما لا يناسب، فإن (آية) في: {هَـذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً} بمعنى العلامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومهِ لا من آية))[415]. وقد عدّ مكي بن ابي طالب (مِن) زائدة، و(آية) في موضع نصب بـ(ننسخ)، قال: ((ما: شرط فهي في موضع نصب بننسخ، و(مِن) زائدة للتأكيد، وموضع (آية) نصب بننسخ))[416].

واكتفى الطبرسي بالكلام على (مِن)، قال: ((مِن في قوله: (من آية) للتبعيض، وقيل: هي مزيدة))[417]. وقد عدّ أبو حيان ما ذهب إليه العكبري قولا فاسداً، قال: ((مِن: هنا للتبعيض، وآية: مفرد وقع موقع الجمع... والمعنى: أي شيء من الآيات ... وجوّزوا أيضاً أن تكون (من) زائدة، و(آية) حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً ... وهذا فاسد؛ لأن الحال لا يجرّ بمن))[418].

تكلم العكبري على الواو في قوله تعالى: {التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ }[419]، قال: ((إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة [يعني: والناهون]، إيذاناً بأن السبعة، عندهم، عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية؛ أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنّما دلّت الواو على ذلك؛ لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها؛ ولذلك دخلت في باب عطف النسق))[420]. وقد وجد ابن هشام هذا التوجيه غير مقبول، قال: ((الظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنّما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الآمرَ بالمعروف ناه عن

(415) مغني اللبيب: 1/ 427.
(416) مشكل إعراب القرآن: 1/ 147.
(417) مجمع البيان: مج1/ 1 / 346.
(418) البحر المحيط: 1/ 494.
(419) سورة التوبة ، من الآية: 112.
(420) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 492.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المنكر.... وذهب أبو البقاء، على إمامته، في هذه الآية، مذهب الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية... وإنما دخلت الواو على ذلك؛ لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها))[421]. وابن هشام، في هذا، يتبع أبا حيان، الذي قال: ((الصفات إذا تكررت، وكانت للمدح أو للذم أو الترحم جاز فيها الإتباع للمنعوت والقطع في كلها أو بعضها، وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف ولمّا كان الأمر مبايناً للنهي، إذ الأمر طلب فعل، والنهي ترك فعل، حسن العطف في قوله (والناهون)، ودعوى الزيادة، أو واو الثمانية ضعيف))[422].

قال العكبري عن الواو في قوله تعالى: {وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ}[423]: ((تسمى هذه الواو واوَ الحال، وقيل: الواو بمعنى إذ، وليس بشيء))[424]. وعدّ ابن هشام هذا وهماً منه؛ لأن واو الحال هي نفسها بمعنى (إذ)، فلا مسوّغ له لكي ينقله على أنه قول آخر، ثم يصفه بأنه: ليس بشيء[425].

10. **أبو حيان:**

وقف أبو حيان عند التوكيد بـ(كل)، فنقل كلام ابن مالك في أن (كل) يستغني بإضافته إلى مثل الظاهر المؤكد عن الإضافة إلى ضميره قال ابن مالك: ((مثال الاستغناء بكلهما عن كليهما، وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره، نحو قول كثير[426]:

(421) مغني اللبيب: 1/ 476.
(422) البحر المحيط: 5/ 137-138.
(423) سورة آل عمران، من الآية: 154.
(424) التبيان إعراب القرآن: 1/ 239.
(425) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 471.
(426) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة: 126، وشرح شواهد المغني: 2/ 518، وخزانة الأدب: 9/ 35، ولكثير في المقاصد النحوية: 3 / 136، وليس في ديوانه.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كم قد ذكرتُك لو أُجزى بذكركم يا أشبه الناس كلِّ الناس بالقمر))[427]

ولم يجد أبو حيان هذا الكلام مقبولاً، فقال : ((الذي ذكر الناسُ أن (كلا) في التوكيد، يضاف إلى ضمير المؤكد، ويُحْمل ما أنشدَ على أنه نَعْتٌ يُبيّن كمال المنعوت، وهو أمدح، وقد مثّل هو في باب النعت بقولك: زيد الرجل كلُّ الرجل، وانه نعت بمعنى الكامل[428]، وغرَّه في ذلك صلاحية (كلهم) مكان كل الناس))[429].

وقد اطلع ابن هشام على كلام ابن مالك، وردّ أبي حيان عليه، فانتصر لابن مالك ووصف ما ذهب إليه أبو حيان بأنه ليس بشيء، قال: ((قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله [البيت السابق]، وخالفه أبو حيان، وزعم أن (كل) في البيت نعت مثلها في: (أطعمناه شاة كل شاة)، وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأنها التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد))[430]. وقد اعترض الدماميني على إعراب ابن هشام، وعدَّ إعراب أبي حيان قولاً ظاهراً حسناً، فقال عن توجيه أبي حيان: ((بل هو شيء ظاهر حسن؛ وذلك لأنه على هذا التقدير يكون تفضيلاً على أهل الكمال، وأما على إرادة العموم فيكون تفضيلاً على الكامل والناقص، وفيه ما فيه...))[431]. وقد ردّ الشمني على اعتراض الدماميني بالقول: ((أقول: كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف إليه، لا على كماله مطلقاً، فلو كانت (كل) في البيت نعتاً لكان معناه: يا أشبه الناس الكاملين في الإنسانية بالقمر؛ فلا تفيد المبالغة في الوصف بالحسن بأنه أشبه بالقمر من كل فرد من أفراد الإنسان؛ لأنه كم من ناقص في الإنسانية أجمل صورة من كامل فيها، ثم لا يخفى

(427) شرح التسهيل: 3/ 154.
(428) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 175-176.
(429) ارتشاف الضرب: 4/ 1950.
(430) مغني اللبيب: 1/ 256.
(431) شرح الدماميني نقلاً عن المنصف للشمني: 2/ 21، وينظر: حاشية الدسوقي: 1/ 527.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حسن تفضيل فرد على أفراد نوعه من غير إشعار بكمال بعض الأفراد أو نقصها، نحو: زيد أحسن الناس))[432]. ويبدو لي أن تطلب الدماميني مخالفة ابن هشام جعله يغفل عن تغيّر المعنى في الحالين، وهو ما وضحه الشمني.

تكلم الزمخشري على قراءة حميد بن قيس وهشام قوله تعالى: {وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً }[433]، بالياء في (تحسبن)، قال: ((قرئ بالياء على: ولا يحسبن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، أو: ولا يحسبن حاسب. ويجوز أن يكون (الذين قتلوا) فاعلاً، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذي قتلوا أمواتا؛ أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً))[434]. وقد وقف أبو حيان على كلام الزمخشري هذا، فردّه قائلاً: ((ما ذهب إليه من أن التقدير: ولا تحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، لا يجوز؛ لأن فيه تقديم المضمر على مفسّره، وهو محصور في أماكن لا تُتعدى... وهذا الذي قدّره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن...))[435]. وقد اطلع ابن هشام على ردّ أبي حيان، فوجده غريباً، قال: ((رده أبو حيان باستلزامه عودَ الضمير على المؤخر، وهذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدَّم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: (مررت برجل ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها)، فقال تقديم الحال هنا على عاملها –وهو ذاهبة– ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسِّره[436]، ولا شكَّ أنه لو قدّم لكان كقولك: غلامَهُ ضَرَبَ زيد))[437]. قال الدسوقي شارحاً مضمون هذا الردّ: ((حاصل الرد أنه لو قدمه، لكان مثل قولك: (غلامه ضرب زيد)، فضمير

(432) المنصف للشمني: 2/ 21، وينظر: حاشية الدسوقي: 1/ 527.
(433) سورة آل عمران ، من الآية: 169، وتنظر القراءة في: جامع البيان: 467، والنشر في القراءات العشر: 2/ 183، والبحر المحيط: 3/ 157.
(434) الكشاف: 1/ 430.
(435) البحر المحيط: 3/ 157.
(436) العبارة في ارتشاف الضرب: 3/ 1583 : ((وإنما امتنع ذلك في تمثيله [يعني تمثيل ابن مالك بـ: مررت برجل ذاهبة فرسُه مكسوراً سرجها] من جهة عود الضمير متقدماً على ما يفسّره...)).
(437) مغني اللبيب: 2/ 640.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(غلامه) عائدٌ على (زيد)، وهو جائز اتفاقاً؛ لأن (ضرب) عامل في (غلامه)، ورتبة العامل مقدمة على المعمول، وكذا (زيد) فاعل، ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول، وعود الضمير على متقدم رتبة، جائز اتفاقاً، وهنا لو قدم؛ وقال: (مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه)، لقيل: إن (ذاهبة) عامل، و(مكسوراً) معمول، والعامل مقدم على المعمول، و(فرسه) فاعل، ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول، فالضمير في (سرجها) عائد على (فرس) المؤخرة لفظاً المقدمة رتبة))[438].

تناول الزمخشري المتعلق في قوله تعالى: {وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ }[439]، فقال: ((في السموات: متعلق بمعنى اسم الله، كأنه قيل: وهو المعبود فيها... ويجوز أن يكون: (الله في السموات) خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله، وأنه في السموات والأرض، بمعنى: انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء))[440]. ولم يقبل أبو حيان تقديرَ الزمخشري للمتعلق بـ(عالم)، وعدّه ضعيفاً، قال –بعد أن نقل كلام الزمخشري السابق-: ((وهو ضعيف؛ لأن المجرور بـ(في) لا يدل على وصف خاص، وإنما يدل على كون مطلق))[441].

وقد عرض ابن هشام للآراء المختلفة في الآية، وفي ضمنها رأي الزمخشري، ثم ذكر ردّ أبي حيان عليه، وبعد ذلك ردّ هو على اعتراض أبي حيان، قال: ((رد أبو حيان الثالث [يعني بالثالث: توجيه الزمخشري إذ ورد ترتيبه ثالثاً] بأن (في) لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة... وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده: {يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ}، وليس الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما

(438) حاشية الدسوقي: 3/ 100.
(439) سورة الأنعام، الآية: 3.
(440) الكشاف : 2/ 5.
(441) البحر المحيط: 4/ 98.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف، لا لجوازه))[442]. وقد بيَّن الدسوقي أنَّ ما يسدَّ مسدَّ المحذوف، هنا، هو الجار والمجرور والدليل اللفظي المتمثل بذكر (يعلم سركم وجهركم)[443].

(442) مغني اللبيب: 2/ 570.
(443) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/ 519.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المعربون

ونعني بالمعربين، هنا، النحويين والمعربين ممّن لم يصرّح ابن هشام بأسمائهم، إمّا عن قصد منه، وإمّا لأنه وجّه كلامه إلى المعربين وطالبي علم الإعراب بصفة عامة، كما في البابين الخامس والسادس من (مغني اللبيب). فقد كشف في الباب الخامس الموسوم بـ(الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) عن كثير من أوهام المعربين بسبب غفلتهم عن هذه الجهات. وذكر في الباب السادس-المعنون بـ(في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها)- أموراً على المُعرِب الحذر من الوقوع فيها، وقد كنا ذكرنا، في الفصل الأول، ما يتعلق منها بالتعبير التحليلي.

ولن يقف الباحث، هنا، على أمثلة للمعربين الذين أغفل ابن هشام ذكرهم، بأن استعمل (قول بعضهم)[444]، و(قول جماعة)[445]، وغير ذلك؛ لأننا نجد في الأمثلة السابقة ما يغني عن ذلك، ولأن كثيراً من تلك الأوهام قد مرَّ بنا في مواضع متفرقة من هذا البحث، ولكننا سنقف على أهم الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، مما لم نعرض له من قبل، لأنها تمثل أصولاً وقواعد عامة مهمة، وليست خاصة بنحوي معين، وهي على النحو الآتي:

1. نبه على أنَّ قول المعربين في نحو: (ائتني أكرِمْكَ): إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، غير صحيح، وأن الصحيح أنه مجزوم لأنه جواب لشرط مقدر، فالجازم أداة شرط مقدرة[446]. وقد ربط ابن هشام هذا الخطأ بطريقة تعليم المبتدئين،

(444) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 711، 713، 714، 716، 717، 719.
(445) ينظر: المصدر نفسه : 2/ 701، 710.
(446) ينظر: مغني اللبيب : 2/ 875، وحاشية الدسوقي: 3/ 460.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قال: ((وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين))[447]، طلباً للتخفيف عليهم، حتى يتمكنوا من حفظ العبارة واسترجاعها بسهولة.

2. لفت ابن هشام المُعرِب إلى أن قول بعض المعربين في الفعل المضارع، في نحو: (يقوم زيد) إنه: فعل مضارع مرفوع لخلّوه من ناصب أو جازم، غير صحيح، وبيَّن أن الصواب أن يقال: فعل مضارع مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وقد بحث عن السبب وراء هذا الاستعمال، قال: ((وكأن حاملهم [يعني: المعربين] على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلاّ فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا، قالوا خلاف ذلك؟))[448]. والغريب أنَّ ما عدّه ابن هشام من أخطاء المعربين هنا، كان رأيه الذي تبناه ودافع عنه في كتبه الأخرى، قال في شرح القطر: ((أَجْمَعَ النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، كقولك: (يقوم زيد) و(يقعد عمرٌو)، وإنما اختلفوا[449] في تحقيق الرافع له؛ ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم. وقال الكسائي: حروف المضارعة. وقال ثعلب: مضارعته للاسم. وقال البصريون: حلوله محل الاسم... وأصح الأقوال الأول [يعني: قول الفراء وأصحابه]، وهو الذي يجري على ألسنة المُعْرِبين، يقولون: مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم))[450]. وقد عدّ الدكتور حسن موسى الشاعر هذا التغيّر، في موقف ابن هشام من هذه المسألة، مظهراً من مظاهر تطور الآراء النحوية عنده[451].

---

(447) المصدر نفسه : 2/ 875.

(448) مغني اللبيب : 2/ 875. وفي حاشية الدسوقي: 3/ 461: ((إذا أعربوا: أي إذا أعربوا الكلام، أو عرَّبوا الطالب؛ أي: جعلوه يعرب)).

(449) ينظر: الخلاف في ذلك وآراء النحويين: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 550-555، المسألة (74).

(450) شرح قطر الندى: 79.

(451) ينظر: تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: 98-99.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهو ما أدى إلى تغيير موقفه من طريقة إعراب الفعل المضارع، وتسجيله ذلك مأخذاً على المعربين.

3. بيّن أن قولهم في نحو قوله تعالى: {فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ}(452): إن الواو نائبة عن (أو)، غير صحيح، وغير معروف في اللغة، وأنَّ القائلين به بعض ضعفاء المعربين والمفسرين(453).

4. أنكر ابن هشام ما يُسمى بـ(واو الثمانية)، قال: ((وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ من أثبتَ واو الثمانية، وجعل منها: {سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ }(454)، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له))(455). وقد وقف المرادي على هذه الواو وشواهدها، فبين أن جماعة من ضعفة النحويين أثبتها، ثم قال: ((وذهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال، ولم يثبتوا واو الثمانية))(456). ويبدو من الموازنة بين كلام ابن هشام والمرادي أن ابن هشام قد اطلع على كلامه في هذه المسألة، ومعالجته بعض شواهد تؤكد ذلك.

5. وقف ابن هشام على قول المعربين: (المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث) وعدّه قولاً مطلقاً يحتاج إلى تقييد، قال: ((هذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند فعلا أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو: (طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع الشمس)، ولا يجوز: (هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا أو هو)، ولا يجوز في غير ضرورة: الشمس طلع))(457).

---

(452) سورة النساء، من الآية: 3.

(453) ينظر:مغني اللبيب:857/2،وينظر بحث ذلك في:الجنى الداني:166،والجامع لأحكام القرآن:مج3/ 13/5-14

(454) سورة الكهف، من الآية: 22.

(455) مغني اللبيب: 2/ 859.

(456) الجنى الداني: 168.

(457) مغني اللبيب: 2/ 860.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

6. عدَّ ابن هشام قولهم: (ينوب بعضُ حروف الجر عن بعض) قولاً غير دقيق[458]، لأن ظاهره ((أن كل حرف منها ينوب عن غيره، وليس كذلك، بل بعضها قد ينوب عن بعض منها))[459]. ومن ثم يقترح ابن هشام تصحيحاً له يبعده عن هذه الشبهة، قال: ((تصحيحه بإدخال (قد) على قولهم (ينوب)، وحينئذٍ فيتعذر استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم))[460].

7. ذكر ابن هشام أن قول المعربين في نحو قوله تعالى: {وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً}[461]، إن (رغداً) نعت مصدر محذوف، هو خلاف قول سيبويه والمحققين، إذ إن المنصوب عندهم حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكلاه[462]. وعلى الرغم من ذلك عاد ابن هشام بحجج وأدلة ليؤكد صحة المذهب الأول، وهو أنه نعت مصدر محذوف، مما دعا الدماميني إلى الاعتراض عليه، إذ ((لا ينبغي أنه يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه؛ لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أنَّ الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب، وأن تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا))[463]. وقد حاول الشمني الاعتذار عن ابن هشام بالقول: ((أقول: إنما عدّه المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، بناءً على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على

(458) ينظر: مغني اللبيب : 2/ 861.

(459) حاشية الدسوقي: 3/ 468.

(460) مغني اللبيب، 2/ 861.

(461) سورة البقرة، من الآية: 35.

(462) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 856.

(463) المنصف للشمني: 2/ 268، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 458.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم))[464]. ويجد الباحث أن اعتراض الدماميني جاء في محله، إذ كان على ابن هشام أن لا يعدّه في هذا الباب أو أن يضعه في صياغة تتيح له أن يضعه فيه، وهي الصورة التي فهمها الشمني من كلامه.

8. نفى ابن هشام ما اشتهر بين المعربين من قولهم: إنَّ (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات؛ فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: (لم يكدْ يفعل) فمعناه أنه فعله، وانتهى إلى أن الصواب في (كاد) أن ((حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه: أنَّ معناها المقاربة، ولاشك في أن معنى (كاد يفعل): قارب الفعل، وأن معنى (ما كاد يفعل): ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائماً. أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعلِ انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل... وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلاّ لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربة حصوله))[465].

(464) المنصف للشمني: 2/ 268، وينظر: حاشية الدسوقي: 3/ 458.
(465) مغني اللبيب: 2/ 869.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الخاتمة

لابدّ لي، وقد وصلت رحلة البحث –بمشيئة الله وتوفيقه– إلى مستقرها، بعد أن درست على مدار الفصول السابقة: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، من كلمة أبين فيها أهم النتائج.

فقد اتضح، مما سبق، أن التحليل النحوي بدأ مع نشأة النحو، إذ تمثلت بذوره الأولى في نقط أبي الأسود المعروف بنقط الإعراب، ثمّ نما التحليل النحوي وتطور بالاستقراء والوصف إلى أن اتخذ صورته التي ساعد النحويون المتأخرون على استقرارها وثباتها بالتطبيق العملي تارة، والتأليف النظري تارة أخرى. كما تبين أن مصطلح الإعراب الذي يستعمله القدماء –كما في: إعراب القرآن مثلاً– يرادف مصطلح التحليل النحوي عند الكثير من المحدثين. وقد نشأ التحليل النحوي معتمداً الوصف والتركيب –كما في كتاب سيبويه– رغبةً في تعلُّم العربية وتجنب اللحن فيها عامة، وفي القرآن الكريم خاصة. ثمّ صار على أيدي المتأخرين وسيلة لامتحان المتعلمين واختبارهم.

لم يكن القدماء في تحليلهم النحوي –القائم على الوصف والتركيب– يقفون على عناصر التحليل جميعاً، التي يقف عليها المحلل اليوم، فتجد كثيراً منهم يهمل الإشارة إلى عنصر العلامة الإعرابية إلاّ إذا كانت العلامة فرعية أو ثانوية. في حين شغل البيانُ عن الوظيفة النحوية والأثر الإعرابي المركزَ الأول من اهتمام المعرِب عند إجراء التحليل. وذلك يعود– بنظرهم– إلى أن معرفة الوظيفة النحوية تُغني عن الحاجة إلى ذكر العلامة الإعرابية.

إنّ التصنيف النحوي للكلام الذي نجده مستقراً في التطبيق النحوي عند المتأخرين والمحدثين، يعود إلى النحويين المتقدمين، إذ كان التحليل عندهم يقوم على

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثلاثة مستويات هي: الكلمة وأنواعها، والجملة وأقسامها، وشبه الجملة ومتعلقه. ولم تكن هذه المستويات متلازمة في تحليل القدماء لاختلاف اهتماماتهم من نحويّ إلى آخر، ولأن هذه الأقسام لم تظهر متكاملة دفعة واحدة، وإنما نمت إلى أن استقرت بانتقالها من حيز النظرية إلى ميدان التطبيق الذي هذّبها وشذّبها وصقلها.

وقد انتهى البحث إلى أنَّ تصنيف القدماء للكلام العربيّ أكثر وضوحاً، ومن ثمّ، فهو أكثر سهولة، من التصنيفات التي اقترحها المحدثون مما لم يكتب له النجاح والدوام، ولذلك علينا، أن نبحث عن وسائل توضّح تصنيف القدماء وتيسّره بأن نضع حدوداً وعلامات تميّز القسيم من أخيه، لا أن نصطنع البدائل التي يفتقر أكثرها إلى الدقة والشمول بسبب غياب بعض الثغرات التحليليّة عن ذهن المُقْتَرح، إذ لم يكن قد التفت إليها عندما اقترحَها بديلاً، ولكنها تظهر عند التحليل النحوي.

وقد تبيّن أن لابن هشام موقع الصدارة في دراسة ميدان التحليل النحوي والتنظير له، فقد سبق إلى دراسة التعبير التحليليّ، برسم ملامحه ووضْع الأسس التي على المعرب الالتزام بها عند الإعراب، والعبارات التي عليه أن يتجنب استعمالها. وقد بدا أنه متأثر –في مجال المصطلح– بالعبارات التي أقرها ابن مالك واستعملها. وقد تتبع البحث المراحل التي ينبغي للمعرب اتّباعها للوصول إلى تحليل نحوي صحيح، وهي تتمثل بالبدء بالكلمة ثمّ الانتقال إلى الجملة ثمّ الكلام على شبه الجملة.

وظهر، من البحث، أن أدلة التحليل النحوي عند ابن هشام تنقسم على ثلاثة أقسام، هي: دلالة المعنى على الإعراب، وتوظيف ثقافة المعرب بوصفها دليلاً في أثناء التحليل، والاستدلال بضوابط الصناعة بوجهيها اللفظيّ والتركيبيّ. وتأكّد، من معالجة ابن هشام، أنّه قد ربط بين المستويين الصرفيّ والنحويّ، إذ وظّف الأول

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بوصفه دليلاً لفظياً مهماً في إعراب بعض النصوص اللغوية، وتمثل ذلك في البنية الصرفية والصيغة الصرفية.

وهو، في ضوء ما وضع من أدلّة لفظيّة وتركيبيّة مُميِّزة للوظائف النحوية، يكون قد اهتدى، على نحوٍ ما، إلى ما يسميه المحدثون بـ(القيم الخلافية) التي كانت امتداداً لنظرية تضافر القرائن التي دعا إليها بعض المحدثين.

ويَعد ابنُ هشام الحذفَ من المهمات بالنسبة إلى المعرِب، لذلك عُني بدراسته؛ إذ بيّن أسسه وأدلته وأولوياته ومواطنه، بوصفه وسيلة ذهنيّة تُوفِّق بين القاعدة النحوية والتطبيق الإعرابي. تأتي بعد هذه الوسيلة –من حيث الأهمية والوضوح– وسيلة المشابهة التي وَقَف البحث على صورها المختلفة عند ابن هشام، وأهمها: الحمل على المعنى، والتضمين، والنيابة بين الحروف والحمل على الجوار والتقارض، وغيرها. ثمّ تأتي –فيما بعد– الزيادة والتقديم والتأخير، وهما وسيلتان أقل شأناً وأثراً في عملية التحليل، لذلك لم يُعْنَ ابنُ هشام بالبحث فيهما كما فعل مع الوسيلتين السابقتين.

لقد وضع ابن هشام حدوداً لعمل المُحلِّل؛ فقد ميّز الحذف الذي يختص به النحويُّ من الحذف الذي يختص البلاغيُّ بدرْسه، مُبيناً أن في العربية خصائص على المعرب معرفتها حتى يصل إلى الإعراب الدقيق، ومن ذلك فكرة الحذف اقتصاراً والحذف اختصاراً، فقد مثّل لهما وكشف عن أثرهما في صحة الإعراب.

وقد اتخذ ابن هشام في معالجته مسألة النيابة في حروف الجرّ موقفاً وسطاً بين موقف البصريين الذين يرفضونها، وموقف الكوفيين الذين يجيزونها، فهو يقبل النيابة بصفة عامة، ولكنّه يخرّج الشواهد التي يجد في حمْلها على النيابة تعسّفاً عن طريق وسائل أخرى كالتضمين أو تقدير المحذوف.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لقد أدرك ابن هشام أهمية معرفة احتمال التركيب لأكثر من وجه نحويّ، فبيّن أثره في التحليل النحويّ، بأن خصّه بمباحث في بعض كتبه، وقد صرّح بسببين مُهمين يؤديان إلى التعدد، وهما: الاختلاف في التقدير، واختلاف النحويين، وحَصَرَ البحثُ أهم الألفاظ التي استعملها ابن هشام للتعبير عن التعدد، وهي: الاحتمال، ويحتمل، واحتمال، ويجوز، واختلف، وغيرها. وإنما أراد ابن هشام، من هذه الدراسة، أن يحفظ التحليل من فوضى التعدّد والاختلاف والاجتهاد غير المنضبط.

وتبيّن من البحث أن دراسة ابن هشام للتعدد لم تقتصر على الكلمة، وإنما امتدّت إلى تعدد التحليل في الجمل، وفي أشباه الجمل وهو ما تكفل بتحديده المبحث المخصص لمواطن التعدد في التحليل عند ابن هشام. وقد هيمن على عمله، في هذا الباب، تعدد التحليل في الوظائف المتفقة العلامة، في مقابل التعدد في الوظائف المختلفة في العلامة الإعرابية.

يظهر، من تتبّع البحث للتراكيب التي أورد ابن هشام تعددَ التحليل النحوي فيها، أنّه قد بنى توجيهه لها على قراءة دقيقة ومتأنية للتراث النحويّ والإعرابيّ؛ يدلّ على ذلك أن كثيراً من النحويين السابقين قد أجازوا ما ذكره ابن هشام من تعدد في التحليل والتوجيه. وقد اتضح، من البحث، تأثر ابن هشام بالتحليل النحوي عند بعض النحويين السابقين، وأهمهم أبو حيان وابن مالك والزمخشريّ والعكبريّ.

لقد اتخذ التحليل النحوي عند ابن هشام اتجاهات مختلفة، هي: التطبيق على القرآن وقراءاته، وعلى الحديث النبوي الشريف، وعلى الشعر العربي، والشواهد النحوية، وعلى الألغاز والتراكيب المشكلة.

وكشف البحث عن اتجاه ابن هشام في مصنفاته النحويّة الأخيرة نحو العناية بالإعراب وقضاياه نظرياً وتطبيقاً، على نحوٍ أوضح مما كان عليه في كتبه الأولى. وقد

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كان من صور هذا الاهتمام بروز نزعة نقدية غايتها تقويم جهود المُعرِبين السابقين وتهذيب الإعراب، عن طريق نقد منهج التأليف في الإعراب، من جهة، وردّ توجيهات عدد غير قليل من النحويين والمُعرِبين، بالحجة والدليل، من جهة أخرى.

ولعل أهم ما وصل إليه هذا البحث – زيادة على ما فيه من تحليل وتوجيهات وآراء – أنه رَسَمَ ملامح نظام التحليل النحوي في اللغة العربية ومنظومته الفكرية عند القدماء، في ضوء نظرية الإعراب وأسسها الفلسفية.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ. الكتب:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت 802 هـ)، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابيّ، عالم الكتب–بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ-1987 م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة الدمشقي (ت 665 هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية – بيروت، د. ط، د. ت.
- ابن هشام النحويّ، الدكتور سامي عوض، دار طلاس- دمشق، الطبعة الأولى ، 1987م. نقلاً عن الدماميني النحويّ.
- ابن يعيش النحويّ، الدكتور عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتّاب العرب – دمشق، د.ط، 1997 م .
- أبو العتاهية: أشعاره وأخباره، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، د.ط، 1384هـ-1965م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطيّ (ت 911 هـ)، ضبطه وخرّج آياته: محمد سالم هاشم، طبعة كاملة في مجلد واحد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1425 هـ- 2004 م.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبديّ، دار الكتب الثقافية – الكويت، الطبعة الأولى، 1398 هـ - 1978 م.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافيّ (ت 368 هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1374 هـ -1955م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت 276 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، د. ط. د.ت .
- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ (ت745 هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ-1998 م.
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري (ت 538 هـ)، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى- 1427 هـ-2006 م.
- أسباب التعدد في التحليل النحويّ، الدكتور محمود حسن الجاسم، شبكة المعلومات (الانترنيت)، على موقع المكتبة الشاملة: (www.shamela.ws).
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباريّ (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1377 هـ-1957 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الأسس المنهجية للنحو العربيّ: دراسة في كتب إعراب القرآن، الدكتور حسام أحمد قاسم، دار الآفاق الجديدة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1428 هـ- 2007م.
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين بن عبد السلام السلميّ (ت 660 هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995 م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م.
- أصول التفكير النحويّ، الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، د.ط، 1393هـ- 1973م.
- الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، د.ط، 1988م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (316 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة، 1420 هـ- 1999 م.
- اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام الأنصاريّ (ت 761 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمّار –عمّان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 هـ.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب، الزمخشريّ، مطبعة الجوائب- قسطنطينية، الطبعة الأولى، 1300 هـ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثالثة، 1401 هـ- 1981 م.
- إعراب الحديث النبويّ، العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، الطبعة الثانية، 1407 هـ- 1986 م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور عليّ فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، د. ط، 1979 م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، (ت 338 هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني-بغداد، السنة 1397 هـ- 1977 م.
- إعراب القرآن الكريم، دراسة في منهجية التأليف، الدكتورة مي فاضل الجبوريّ، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الأولى، 2001م .
- إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب، إعداد: أيمن عبد الرزاق الشوّا، دار ابن كثير – دمشق، الطبعة الأولى، 1416 هـ- 1995 .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأ (الجواهر) لجامع العلوم الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياريّ، دار التفسير- إيران، الطبعة الثالثة، 1416 هـ.
- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ط، 2001 م.
- الإغفال، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي – أبو ظبي، د.ط، 1424 هـ- 2003 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن أسد الفارقي (ت 487 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1400 هـ- 1980 م .
- أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقي، مكتبة الخانجي –القاهرة، الطبعة الأولى، 1977 م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1413 هـ-1992م .
- الأمالي، أبو علي القالي (ت 356 هـ)، مراجعة لجنة إحياء التراث العربيّ- دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ - 1987 م.
- أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية ، 1407- 1987 م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب،علي بن عدلان الموصلي (ت666هـ)،في(نصوص محققة في اللغة والنحو)، تحقيق:الدكتور حاتم صالح الضامن،مطبعة جامعة بغداد،د.ط،1991م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – القاهرة، الطبعة الرابعة، 1380 هـ- 1961 م.
- أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة السادسة، 1980م.
- الإيضاح العضديّ، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1389 هـ - 1969 م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجيّ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الرابعة، 1402 هـ- 1982 م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربيّ – بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ- 2002 م.
- بحوث في الاستشراق واللغة، الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، مؤسسة الرسالة -الأردن، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
- البدر الطالع، محمد الشوكاني (ت1250هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر–بيروت، د. ط، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت 794 هـ)، خرّج حديثه وقدم له: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر – بيروت، د. ط ، 1421 هـ - 2001 م.
- بغية الوعاة طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، د.ط، د. ت .
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، دراسة وتحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب– القاهرة، الطبعة الأولى، 1428 هـ 2007 م.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، د. ط، د. ت.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- تاج العروس، مرتضى الزبيديّ (ت 1205 هـ)، دار مكتبة الحياة- بيروت.
- تأويل مشكل القرآن،ابن قتيبة،شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د.ط. د.ت.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ- 1984 م.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر- بيروت، د.ط، 1426 هـ- 2005 م.
- التبيان في شرح الديوان، العكبري، تحقيق: الدكتور كمال طالب، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م.
- تجديد النحو ، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، د.ط، 1982م.
- التحليل اللغوي للنص، كلاوس برينكر، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار- القاهرة، الطبعة الأولى، 1425 هـ- 2005 م.
- التحليل النحوي: أصوله وأدلته، الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان- الشركة المصرية العالمية، الطبعة الأولى، 2002 م .
- تحليل النص النحويّ: منهج ونموذج، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997 م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحيّ، المكتبة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ – القاهرة، د.ط، 1388 هـ - 1968 م.
- التطبيق في الإعراب والصرف، الدكتور إبراهيم محسن، رتّبه ودققه: الدكتور مصطفى جطل، دار القلم- حلب، الطبعة الأولى، 1415 هـ- 1995 م.
- تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاريّ، الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير – الأردن، الطبعة الأولى، 1415 هـ- 1994 م.
- تطور المصطلح النحويّ البصريّ من سيبويه حتى الزمخشريّ، الدكتور يحيى عطية عبابنة، عالم الكتب الحديث- الأردن، الطبعة الأولى، 2006 م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.
- تقويم الفكر النحويّ، الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة – بيروت، الطبعة الأولى، 1975 م.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب ، خالد الأزهريّ (ت 905 هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، 1986 م .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- ثلاث رسائل في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا، دار المعارف –حمص، الطبعة الأولى، 1987 م.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني (ت 444 هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ (ت 671 هـ)، تحقيق: سالم مصطفى البدريّ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، 1424 هـ - 2004 م.
- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد شريف سعيد الزيبق، مكتبة الحلبوني – دمشق، الطبعة الأولى، 1388 هـ - 1968 م.
- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل السامرائي، المجمع العلمي العراقي –بغداد، د. ط، 1419 هـ- 1998 م.
- الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الثانية، 2001 م.
- الجملة الوصفية في النحو العربي، الدكتور شعبان صلاح، دار الغريب – القاهرة، د.ط، 2004 م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1992 .
- حاشية الأمير، الشيخ محمد الأمير، بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية – البابي الحلبي- د.ت ، د.ط.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت 1230 هـ)، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002م.
- الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
- الحدائق الندية في شرح فوائد الصمديّة، ابن معصوم المدني (ت 1120 هـ)، مخطوط.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1967م .
- حلّ الألغاز في النحو، ابن هشام الأنصاريّ، وعليه حاشية لأحمد الغزي، تحقيق: جعفر مرتضى العامليّ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف، د.ط، 1386 هـ - 1966 م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع- الكويت، د.ط، 1977 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت 1093 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 م.
- الخصائص، ابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصريّة العامة للكتاب- القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999 م.
- الخلاصة النحويّة، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الثانية، 1425 هـ- 2004 م.
- دراسات في اللغة والنحو، الدكتور عدنان محمد سلمان، مطبعة جامعة بغداد، د.ط، 1991 م.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلانيّ (852 هـ)، مصر، 1966 م.
- الدرس النحوي في القرن العشرين، الدكتور عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى، 1425 هـ 2004 م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت 756 هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1408 – هـ 1987 م.
- دروس في الإعراب، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية- بيروت. د.ط، 1983 م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471 هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، 1413 هـ - 1992 م.
- الدمامينيّ النحويّ في ضوء شرحه لمغني اللبيب، الدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع- دمشق، الطبعة الأولى، 2001 م.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير- الأردن، الطبعة الأولى، 1414 هـ- 1994 م.
- ديوان ابن دريد وشرح مقصورته للخطيب التبريزيّ، تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربيّ – بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1995 م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق: الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ – دمشق، د.ط، 1381 هـ- 1962 م.
- ديوان ابن نباتة المصريّ،تحقيق:محمد القلقيليّ، دار إحياء التراث العربيّ–بيروت،د.ط، د.ت.
- ديوان أبي الأسود الدؤليّ، صنعة أبي سعيد السكريّ (ت 290 هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، د.ط، 1418 هـ - 1998 م.
- ديوان الأحوص، تحقيق: الدكتور سعدي ضنّاوي، دار صادر- بيروت،الطبعة الأولى، 1998م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ 1987 م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الرابعة،د.ت.
- ديوان جرير، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، د.ت.
- ديوان جميل بثينة، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ- بيروت، الطبعة الأولى، 1992 م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم- بيروت د.ط، د.ت.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- ديوان الحطيئة، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم- بيروت د.ط، د.ت.
- ديوان الحماسة، أبو تمام الطائي (ت 231 هـ)ن برواية الجواليقي (ت 540 هـ) تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية- بغداد، د.ط، د.ت.
- ديوان دريد بن الصمة الجُشميّ، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار صعب- دمشق، د.ط، 1401 هـ- 1981.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثانية، 1980 م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمريّ (ت 476 هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، د.ط، 2002 م.
- ديوان شعر ذي الرُّمّة، تحقيق: زهير فتح الله، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، 1995 م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني،تحقيق:صلاح الدين الهادي،دار المعارف-القاهرة،د.ط،د.ت.
- ديوان طرفة، بشرح الأعلم الشنتمريّ، صححه: مكس سلغسون، مدينة شالَوْن مطبعة برطرند، د.ط، 1900 م .
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق: تشارلز لايل، قدّم الطبعة الثانية وأعدّها: الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق- القاهرة، 1423 هـ- 2003 م.
- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوريّ، دار الجمهورية- بغداد، د.ط، 1388 هـ - 1968 م.
- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاريّ، جمع وتحقيق: الدكتور حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث- القاهرة، د.ط، د.ت.
- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر- بيروت، د.ط، 1418 هـ- 1998 م.
- ديوان العجّاج، برواية وشرح الأصمعي، تحقيق: الدكتور سعدي ضنّاوي، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، 1997 م.
- ديوان العرجيّ، تحقيق: الدكتور سجيع جميل الجبيليّ، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.
- ديوان عروة بن الورد؛ بشرح ابن السكيت (ت 244 هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحيّ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم- دمشق، د. ط، د. ت.
- ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمريّ، تحقيق: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، مراجعة: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربيّ–حلب، الطبعة الأولى،1389هـ-1969م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: علي العسيلي، مؤسسة الأعلمي–بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م .
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيديّ، صنعة هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام – بغداد، د.ط، 1390 هـ - 1970 م.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: الدكتور محمد حمود، دار الفكر اللبنانيّ – بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر- بيروت، د.ط، د.ت.
- ديوان قيس ليلى، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ- بيروت، الطبعة الثانية، 1416 هـ - 1996 م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق: عدنان زكي درويش، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1994 م.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1995 م .
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق: مجيد طراد، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، 1997 م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم- بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1997 م.
- ديوان المتنبي، شرحه وضبطه وقدم له : علي العسيلي، مؤسسة الأعلمي- بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1997 م.
- ديوان المجنون ، تحقيق: عدنان زكي درويش، دار صادر – بيروت، د. ط، 1414 هـ - 1994م.
- ديوان المرقشين: الأكبر عمرو بن سعد (ت 57 ق. هـ)، والأصغر (ت 50 ق. هـ)، تحقيق: كارين صادر – بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.
- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوريّ والدكتور خليل إبراهيم العطية، مطبعة البصريّ- بغداد، الطبعة الأولى، 1389 هـ- 1970 م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: الدكتور واضح الصمد، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1998 م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف–القاهرة،د.ط، د.ت.
- ديوان النمر بن تولب، في كتاب (شعراء إسلاميون)، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية، 1984 م.
- ديوان هُدْبة بن الخشرم العذريّ، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ- دمشق، 1976 م.
- ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفاء، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، 1384 هـ - 1965 م.
- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبيّ (ت 592 هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، د. ت.
- رسائل إخوان الصفاء وخلاّن الوفاء، دار صادر- بيروت، د.ط، 2004م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت 702 هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، د.ط، 1395 هـ - 1975 م.
- سلسبيل: في أصول التجزئة والإعراب، أبو القاسم عليدوست، دار الأسوة- طهران، الطبعة الأولى، 1420 هـ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- السلوك لمعرفة دول الملوك، تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيديّ المقريزيّ (ت 845 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ – 1997 م.
- سنن ابن ماجة (ت 275 هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ- 2000 م.
- سنن النسائي (ت 303 هـ)، بشرح الحافظ السيوطي وحاشية الإمام السنديّ، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.
- شبه الجملة: دراسة تركيبية تحليلية، الدكتورة سوزان محمد فؤاد فهمي،دار غريب- القاهرة، د.ط، 2003 م.
- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، أبو فلاح عبد الحي ابن العماد الحنبليّ (ت 1089 هـ)، دار إحياء التراث العربيّ – بيروت، د. ط، د. ت.
- شرح ابن عقيل عل ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث – القاهرة، د.ط، 1419 هـ - 1998 م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام ابن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ- 2000م.
- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ- 1987 م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكريّ (275 هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة- القاهرة، د.ط، د. ت.
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت 905 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ- 2000 م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيليّ (ت 669 هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- بغداد، 1400 هـ- 1980 م، والجزء الثاني، 1402 هـ 1982 م .
- شرح جمل الزجاجيّ، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 828 هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربيّ- بيروت، الطبعة الأولى، 1428 هـ- 2007 م. (أشرت إليه بـ: تح: عناية).
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، بهامش المنصف من الكلام للشمني.
- شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقيّ (ت 421 هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2003 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح الرَّضيّ على كافية ابن الحاجب، رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النحوي (ت 686 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- شرح شواهد المغني، السيوطيّ، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشنقيطيّ، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربيّ- القاهرة، د.ط، د.ت.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت 328 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف- القاهرة، د.ط، 1963 م.
- شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، ابن هشام الأنصاريّ، مطبعة حسن مصطفى- القاهرة، د.ط، 1290 هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب: نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى، تأليف: محمد جعفر الكرباسيّ، دار الاعتصام – العراق، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م .
- شرح قواعد الإعراب، محيي الدين الكافيجي (ت 879 هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس – دمشق، الطبعة الأولى، 1989 م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ- 2000م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت368 هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر – القاهرة، د. ط. 1986.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربيّة، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة - بغداد، د.ط، 1397 هـ، 1977 م.
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت 643 هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ-2001م.
- شعراء إسلاميون، تحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسيّ، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية، 1984 م.
- شعراء تغلب في الجاهلية: أخبارهم وأشعارهم، الديوان، صنعة: الدكتور علي أبو زيد، السلسلة التراثية- الكويت، 1421 هـ- 2000 م.
- شعر الأخطل، صنعة السكريّ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأصمعيّ- حلب، الطبعة الأولى، 1391 هـ- 1971 م.
- شعر الشنفرى الأزديّ، بشرح أبي فيد مؤرّج السدوسيّ (ت 195 هـ)، تحقيق: الدكتور علي ناصر غالب، مراجعة: عبد العزيز بن ناصر المانع، دار اليمامة- الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- شعر عمرو بن كلثوم، إعداد: طلال حرب، الدار العالمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1913.
- شعر الكميت بن زيد الأسديّ، جمع وتقديم: الدكتور داوود سلوم، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية، 1417 هـ- 1997 م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيليّ (ت 770 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسينيّ البركاتيّ، دار الندوة الجديدة- بيروت والمكتبة الفيصلية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406 هـ-1986 م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- بغداد، د.ط، 1405 هـ- 1985 م.
- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م.
- صحيح البخاريّ، البخاريّ الجعفيّ (ت 256 هـ) ، شرح وتحقيق: الشيخ قاسم الشماعيّ الرفاعيّ، دار القلم – بيروت، د.ط، د.ت.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد،دار الأندلس،الطبعة الأولى، 1980م.
- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة الدمشقيّ (ت 851 هـ)، صحّحه وعلّق عليه: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة- بيروت، د.ط، 1408 هـ- 1987 م.
- طبقات الشافعية الكبرى، أبو نصر الله عبد الوهاب بن علي السبكيّ (ت 771 هـ)، تحقيق: محمد محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو،مطبعة عيسى البابي الحلبيّ-القاهرة،1965م.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر بن الحسن الزبيدي (ت 379 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1401 هـ- 1981 م.
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعيّ- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية- الإسكندرية، د.ط، 1403 هـ- 1982 م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، الدكتور عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر- الأردن، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب- مصر، د.ط، 2001 م.
- العلامة في النحو العربيّ، الدكتور محمود سليمان يا قوت، دار المعرفة الجامعية -الاسكندرية، د.ط، د.ت.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه الاندلسيّ (ت 328 هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربيّ- بيروت، الطبعة الثالثة، 1420 هـ- 1999 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- العربية والغموض: دراسة لغويّة في دلالة المبنى على المعنى، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1988 م.
- علل النحو، ابن الوراق (ت 381 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة- بغداد، د.ط، د.ت.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكريّ (ت نحو 400 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة، 1426 هـ - 2005 م.
- فصول في علم الدلالة، الدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى، 1426 هـ- 2005 م.
- فقه اللغة المقارن، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين- بيروت، د.ط، 1968 م.
- الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، الدكتور علي مزهر الياسريّ، الدار العربية للموسوعات – بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2003 م.
- فن الإعراب، كمال بسيوني، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، 1989 م.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين (ت 1252 هـ)، في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو)، دار الحكمة- بغداد، د.ط، 1991 م.
- فوح الشذا بمسألة كذا، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، د.ط، 1382 هـ- 1963 م.
- في إعراب القرآن، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية- بيروت، د.ط، 1408 هـ- 1988 م.
- في بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.
- في النحو العربيّ: نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزوميّ، دار الشؤون الثقافية- بغداد، الطبعة الثانية، 2005 م.
- في نحو اللغة وتراكيبها، الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة- جدة، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
- قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزوميّ، المجمع الثقافيّ- أبو ظبي، د.ط، 1424هـ- 2003م.
- قواعد النحو العربيّ في ضوء نظريّة النظم، الدكتورة سناء حميد البياتيّ، دار وائل للنشر- الأردن، الطبعة الأولى، 2003 م.
- القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1952 م.
- الكافي في النحو وتطبيقاته، الدكتور صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، د.ط، 1992 م.
- كتاب الإعراب: محاولة جديدة لا كتناه الظاهرة، أحمد حاطوم، شركة المطبوعات – بيروت، الطبعة الثانية، 1412 هـ- 1992 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت 370 هـ)، دار التربية، بغداد، د.ط، د.ت.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ- 1988 م.
- كتاب شرح اللمع، جامع العلوم (ت 543 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد خليل مراد الحربيّ، دار الشؤون الثقافية- بغداد، الطبعة الأولى، 2002 م.
- كتاب معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعيّ- مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1407 هـ- 1986 م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد، د.ط، 1982 م.
- كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة، أحمد محمد الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر- ليبيا، الطبعة الثانية، 1988 م.
- كشاف اصطلاحات الفنون، الشيخ محمد علي التهانوي الحنفي (ت بعد سنة 1158 هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، 1427 هـ-2006 م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشريّ، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة، 1424 هـ- 2003 م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير، بحاجي خليفة، تصحيح: محمد شرف الدين، مطبعة المعارف- استانبول، 1941 م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599 هـ)، تحقيق، الدكتور هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- بغداد، الطبعة الأولى، 1984 م.
- كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق، عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين المناوي (ت 1031 هـ)، خرج أحاديثه وشرح ألفاظه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1996 م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت 711 هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1968 م.
- اللغة العربية: معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة، 1425 هـ- 2004 م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري (ت 637 هـ)، تحقيق: كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998 م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميميّ (ت 211 هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1427 هـ- 2006 م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى المشهور بثعلب (ت 291 هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية، 1956 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- مجالس العلماء، الزجاجيّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، سلسلة التراث العربيّ- الكويت، د.ط، 1962 م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ (ت 518 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل- بيروت، الطبعة الثانية، 1407 هـ- 1987 م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت 548 هـ)، منشورات ناصر خسرو – طهران، الطبعة السابعة، 1425 هـ.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت 972 هـ)، تعليق وتخريج: محمود عبد العزيز محمود، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، 1427 هـ- 2006 م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، د.ط، 1424 هـ - 2004 م.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسيّ (ت 546 هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، نشره: ج برجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.
- المدارس النحويّة، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الأمل – الأردن، الطبعة الثالثة، 1422 هـ- 2001 م.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية- بيروت، د.ط، 1408 هـ - 1988 م.
- المدرسة النحوية في مصر والشام، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1410 هـ- 1990 م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغويّ (ت 351 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1974 م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحويّ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني- بغداد، د.ط، د.ت.
- المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه، الدكتور رشيد بن حويل الحربيّ، الرياض، 1424 هـ.
- مسألة الحكمة في تذكير قريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار- الأردن، الطبعة الأولى، 1405 هـ- 1985 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت 437 هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر- دمشق، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2003 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2003 م.
- المصطلح النحويّ: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1401 هـ 1981 م.
- معاني القرآن، الأخفش (ت 215 هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ- 2002 م.
- معاني القرآن، الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، القاهرة، د.ط، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت 311 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث- القاهرة، د.ط، 1424 هـ- 2004 م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1972 م.
- المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا، منشورات ذوي القربى- طهران، الطبعة الأولى، 1385م.
- معجم القراءات القرآنية، إعداد: الدكتور أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1997 م.
- معجم المؤلفين،عمر رضا كحالة،مكتبة المثنى- دار إحياء التراث العربيّ- بيروت، د.ط، د.ت.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ، أ. ي. ونسِنك، مطبعة بريل- ليدن، د.ط، 1955 م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر- بيروت، د.ط، 1407 هـ- 1987م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- دمشق، 1979م.
- المعجم الموسوعي في علم النفس، نور بهير سيلامي، بمشاركة مئة وثلاثة وثلاثين اختصاصياً، ترجمة: مجيد أسعد، وزارة الثقافة- دمشق، الطبعة الأولى، 2000 م.
- المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.
- المغني في النحو، ابن فلاح اليمنيّ النحويّ (ت 680 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعديّ، دار الشؤون الثقافية- بغداد، الطبعة الأولى، 1999 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،مراجعة: سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الصادق- طهران، الطبعة الأولى، 1378 هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت 425 هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- دمشق، الطبعة الرابعة، 1425 هـ.
- المفصل في تاريخ النحو العربيّ- قبل سيبويه، الدكتور محمد خير الحلوانيّ، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، 1399 هـ- 1979 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ 1999 م.
- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت 855 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1426 هـ 2005 م.
- مقالات في اللغة والنحو، الدكتور: تمّام حسان، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م.
- مقالات هامة لابن هشام، تحقيق: الدكتور نسيب نشاوي، وتضمّ:
  أ. ألغاز ابن هشام.
  ب. موقظ الوسنان وموقد الأذهان.
  ت. الإعراب عن قواعد الإعراب.
  ث. الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية.
  ج. نكتة الإعراب .
  ح. القواعد في النحو.
  خ. مسائل وأجوبتها في النحو.

دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ- 1991 م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة – القاهرة، د.ط، 1415 هـ- 1994 م.
- مقدمة ابن خلدون، دار القلم- بيروت، الطبعة الأولى، 1978 م.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني- بغداد، د.ط، 1986 م.
- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، الدكتور حامد أحمد نيل، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404 هـ- 1984 م.
- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، 1985 م.
- من تاريخ النحو: تاريخ ونصوص، سعيد الأفغانيّ، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية، 1398 هـ- 1978 م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقيّ الدين أحمد بن محمد الشُّمنيّ (ت 872 هـ)، وبهامشها شرح الدماميني، مكتبة الحوزة، د.ط، د.ت.
- منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، عمران عبد السلام شعيب، الدار الجماهيرية للنشر- ليبيا، الطبعة الأولى، 1986 م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، الدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الأولى، 1989 م.
- مُنْية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب، الشيخ شاكر الأنصاريّ، دار العلوم- بيروت، الطبعة الرابعة، 1414 هـ - 1994 م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المورد النحويّ: نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف والأدوات، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الملتقى- حلب، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- موسوعة علوم اللغة العربية، إعداد : الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهريّ، تحقيق: الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية – لو نجمان، الطبعة الأولى، 1998 م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر – بغداد، د.ط، 1981 م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (ت 581 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ 1992 م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكيّ (ت 874 هـ) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة- القاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، المطبوعة سنة: 1368 هـ - 1949 م.
- النحو التعليميّ في التراث العربيّ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، سلسلة كتب الأدب والنقد – القاهرة، د.ط، 1986 م.
- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، الدكتور محمود سليمان يا قوت، دار المعرفة الجامعية – مصر، الطبعة الأولى، 1992 م.
- النحو العربيّ والدرس الحديث، الدكتور عبده الراجحيّ، دار النهضة العربية – بيروت، د.ط، 1979 م.
- نزهة الألباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنار- الأردن، الطبعة الثالثة، 1405 هـ - 1985 م.
- نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء- القاهرة، د.ط، 1410 هـ - 1990 م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ (ت 833 هـ)، قدّم له : علي محمد الضباع، وخرّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، 1427 هـ - 2006 هـ.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الدكتور مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الطبعة الأولى، 1997 م.
- النظرية التفاضلية في التحليل اللغويّ، رينيه كاخر ، ترجمة: الدكتور فيصل بن محمد المهنا، منشورات جامعة الملك سعود، د.ط، 1425 هـ- 2004 م.
- نظرية النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، الدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر -بيروت، الطبعة الأولى، 1400 هـ- 1980 م.
- نوادر أبي زيد الأنصاريّ، تحقيق: سعيد الشرتونيّ، بيروت، 1387 هـ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، أعادت طبعه بالأوفسيت المكتبة الإسلامية- طهران، الطبعة الثالثة، 1387 هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، 1427 هـ- 2006 م.

ب – الرسائل الجامعية:

- ابن هشام الأنصاريّ: آثاره ومذهبه النحويّ، علي فودة نيل، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والتربية- جامعة الكويت، 1974 م، بإشراف الأستاذ عبد السلام محمد هارون.
- أثر الاحتمالات الإعرابيّة في المعنى: دراسة في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، جمعة حسين محمد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة الموصل، 1413 هـ - 1993 م، بإشراف: الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم.
- التأويل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ، ليث قهيّر عبد الله الهيتيّ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1424 هـ- 2004 م، بإشراف: الدكتور طه محسن.
- ردود ابن هشام الأنصاريّ على النحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، 1422 هـ- 2001 م، بإشراف : الدكتور عبد الله أحمد الجبوريّ.

ث – الدوريات:

- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد،العدد (16)،السنة (1973م).
- التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ، الدكتور عبد الحميد السيد، في كتابه: دراسات في اللسانيات العربية،دار الحامد- الأردن، الطبعة الأولى، 1425 هـ - 2004م.
- توظيف القيم الخلافيّة في تمييز المعاني النحويّة، الدكتور محمد صلاح الدين بكر، مجلة البيان الكويتية، العدد، (209)، آب (1983 م)، ذو القعدة (1403 هـ).
- الجملة العربيّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، في كتاب المورد: دراسات في اللغة، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، الطبعة الأولى، 1986 م.
- شرح لامية العرب، العكبريّ، تحقيق: الدكتور محمد خير الحلواني، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد (33)، الجزء (1)، السنة (1982 م) .
- شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، مهلب بن الحسن بن بركات بن علي المهلبيّ (ت 575 هـ)، تحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش، مجلة المورد، المجلد (14)، العدد (1)، السنة (1405 هـ- 1985 م).
- القرائن النحويّة واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحليّ، الدكتور تمام حسان، مجلة اللسان العربيّ، الرباط، المجلد (11)، الجزء (1)، السنة 1974 م.
- قضية الإعراب في النحو العربيّ، الدكتور عبد الحسين المبارك، مجلة الضاد- بغداد، الجزء (3)، ذو الحجة، السنة (1409 هـ- 1989م).

- كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق نسبته واسمه وتعريف بمؤلفه واستكمال لتحقيق بعض أبوابه، الأستاذ أحمد راتب النفاخ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (48)، الجزء (4)، السنة (1973 م).
- المسائل السفريّة في النحو، ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد- بغداد، المجلد (9)، العدد (3)، السنة (1400 هـ- 1980م).
- مسائل في إعراب القرآن، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد- بغداد، المجلد (3)، العدد (3)، السنة (1974 م).
- مسائل في النحو، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور طه محسن، مجلة المورد- بغداد، المجلد (25)، العددان (3-4)، السنة (1418 هـ- 1997 م).
- المفهومات الأساسية للتحليل اللغويّ عند العرب، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مجلة اللسان العربي- الرباط، المجلد (16) ، الجزء (1)، السنة (1978 م).